



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة باتنة-1-

كلية اللغة والأدب العربي والفنون
قسم اللغة والأدب العربي

نحو النص في الخطاب النبوي الأحاديث الطوال أنموذجا

بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه العلوم في الآداب واللغة العربية

تخصص: علوم اللسان العربي

إشراف الأستاذ الدكتور:

محمد بوعمامة

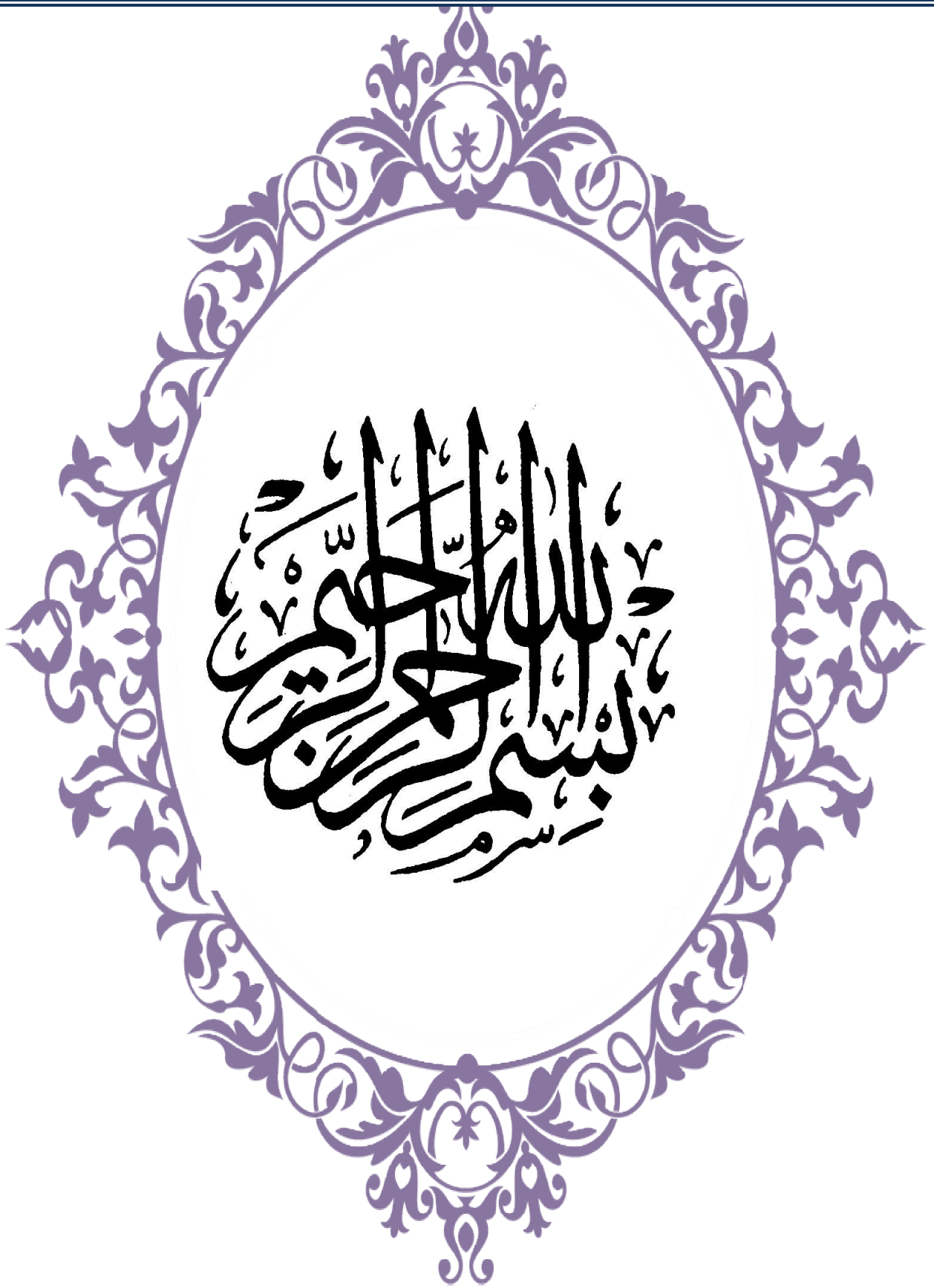
إعداد الطالبة:

فهيمة لحلوجي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د/ دليلة مزوز	أستاذ	جامعة باتنة 1	رئيسا
أ.د/ محمد بوعمامة	أستاذ	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
د/ زينب داودي	أستاذ محاضر أ-	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا
أ.د/ ليلي كادة	أستاذ	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
أ.د/ كمال قادري	أستاذ	المركز الجامعي بريكمة	عضوا مناقشا
أ.د/ يوسف منصر	أستاذ	جامعة عنابة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1443/1444هـ - 2022/2023م



لقوله تعالى:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ

وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَيُرَدُّونَ إِلَى عَالَمِ الْغَيْبِ

وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ

﴿الثوبتة/ الآية 105﴾



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة باتنة-1-

كلية اللغة والأدب العربي والفنون
قسم اللغة والأدب العربي

نحو النص في الخطاب النبوي الأحاديث الطوال أنموذجا

بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه العلوم في الآداب واللغة العربية

تخصص: علوم اللسان العربي

إشراف الأستاذ الدكتور:

محمد بوعمامة

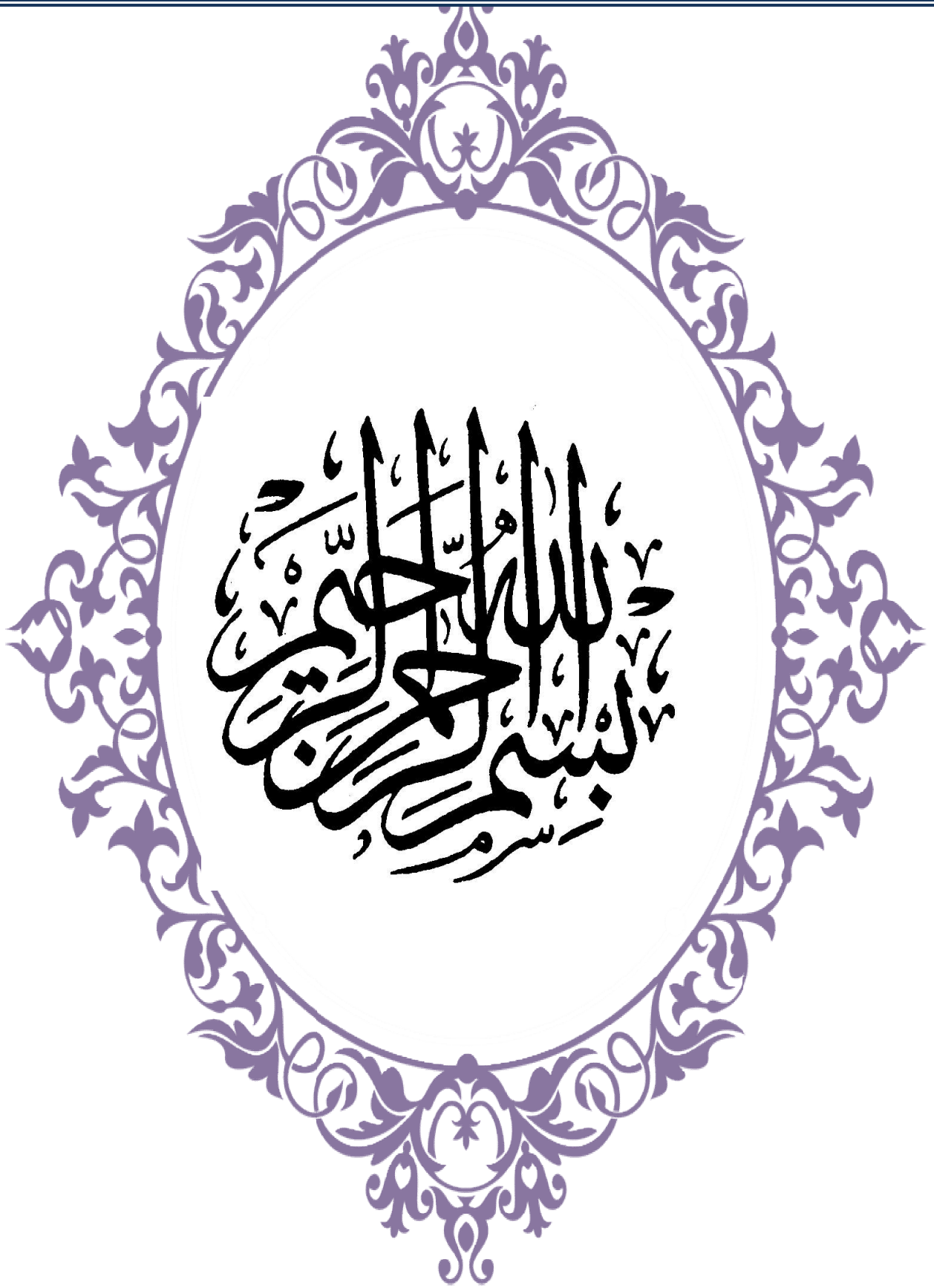
إعداد الطالبة:

فهيمة لحلوشي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د/ دليلة مزوز	أستاذ	جامعة باتنة 1	رئيسا
أ.د/ محمد بوعمامة	أستاذ	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
د/ زينب داودي	أستاذ محاضر أ-	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا
أ.د/ ليلي كادة	أستاذ	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
أ.د/ كمال قادري	أستاذ	المركز الجامعي بريكمة	عضوا مناقشا
أ.د/ يوسف منصر	أستاذ	جامعة عنابة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1443/1444هـ - 2022/2023م



لقوله تعالى:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ

وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَيُرَدُّونَ إِلَى عَالَمِ الْغَيْبِ

وَالشَّهَادَةِ فَيُنبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ

﴿الثوبتة/ الآية 105﴾



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة باتنة-1-

كلية اللغة والأدب العربي والفنون
قسم اللغة والأدب العربي

نحو النص في الخطاب النبوي الأحاديث الطوال أنموذجا

بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه العلوم في الآداب واللغة العربية

تخصص: علوم اللسان العربي

إشراف الأستاذ الدكتور:

محمد بوعمامة

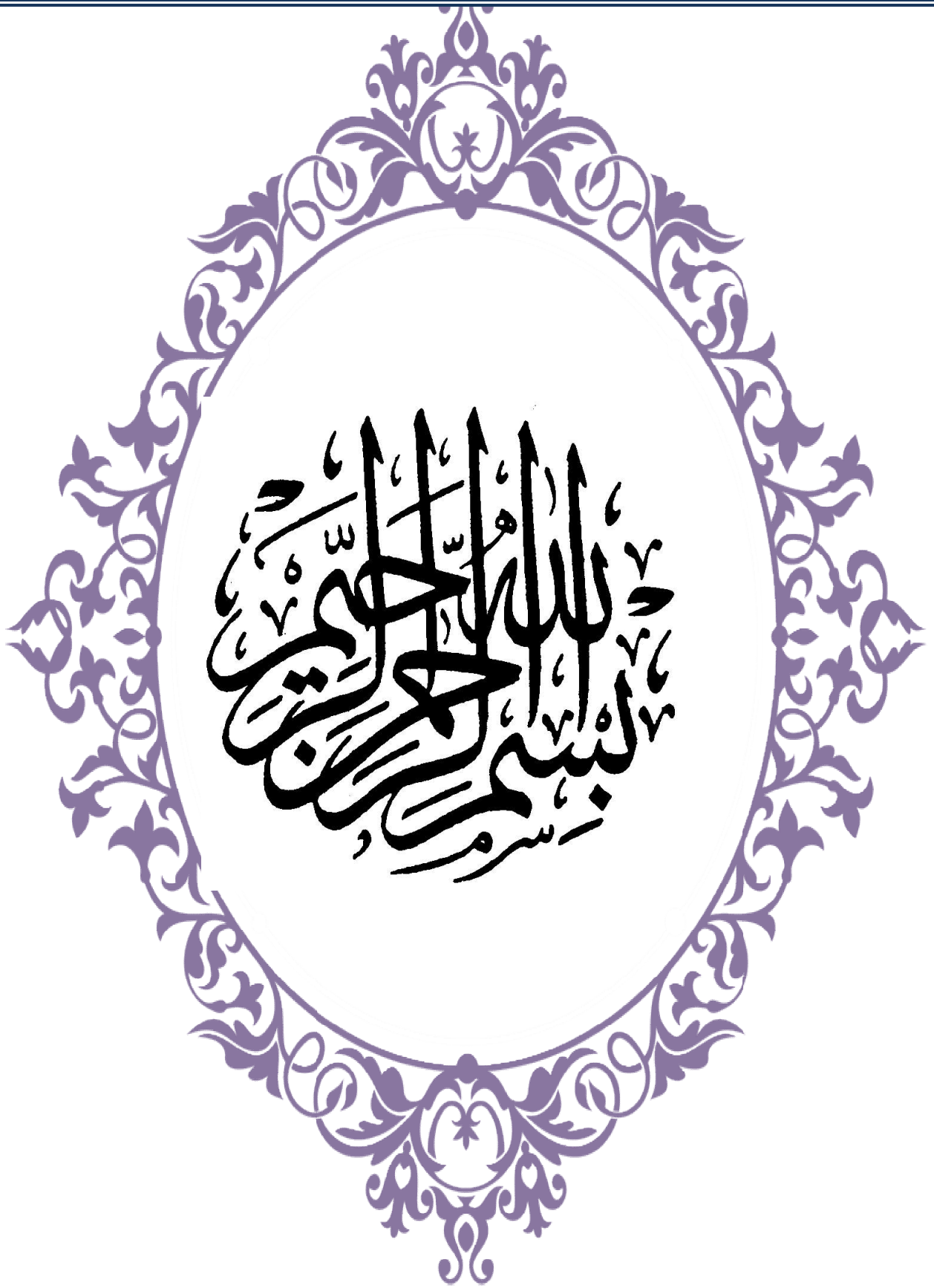
إعداد الطالبة:

فهيمة لحلوشي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د/ دليلة مزوز	أستاذ	جامعة باتنة 1	رئيسا
أ.د/ محمد بوعمامة	أستاذ	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
د/ زينب داودي	أستاذ محاضر أ-	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا
أ.د/ ليلي كادة	أستاذ	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
أ.د/ كمال قادري	أستاذ	المركز الجامعي بريكمة	عضوا مناقشا
أ.د/ يوسف منصر	أستاذ	جامعة عنابة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1443/1444هـ - 2022/2023م



لقوله تعالى:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ

وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَيُرَدُّونَ إِلَى عَالَمِ الْغَيْبِ

وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ

﴿الثوبتة/ الآية 105﴾

مقدمة

عرفت اللسانيات المعاصرة توجهات حديثة عديدة، حولت مركز الاهتمام من الجملة إلى النص بوصفه الوحدة اللغوية الكبرى، في الوصف والتحليل اللغويين. وقد تمخض عن هذا التحول ظهور اتجاهات لسانية جديدة، ومنها "نحو النص"؛ وهو في أدبيات اللسانيات الغربية المعاصرة يمثل أحد اتجاهاتها الذي يُعنى بالتحليل النصي للنصوص، لأنه نمط من أنماط التحليل النصي للنصوص اللغوية الأدبية منها وغير الأدبية، على حد سواء. ورائده الباحث الهولندي فان دايك (V. Dijk). يقول جزيل فالانسي واصفا نحو النص، أو النحويات النصية "Grammars of the text" بأنها «لم يكتمل تطورها بعد»⁽¹⁾، وعلى الرغم من ذلك؛ فهي تروم إكتشاف المعايير والاستراتيجيات التي تحكم عمليات إنتاج النصوص، وعمليات تلقيها وتأويلها، من أجل فهمها. فكان مكون التحليل النصي للنص أوسع من انحصاره في مكون واحد؛ إذ إنه يشمل المكونات الثلاثة على التوالي: المكون النحوي، والمكون الدلالي، والمكون التداولي. وهذا؛ باعتبار النص وحدة لغوية كبرى تشتمل على تلك المكونات الثلاثة. وما يلاحظ أيضا في ساحة اللسانيات المعاصرة الغربية وجود العلاقة بين التداولية والنصية (لسانيات النص) فتقول الباحثة: ك. أركيوني «تشهد التداولية التي هي آخر تخصص تمخض عن اللسانيات توسعا على الأصعدة. فهي مسخرة لوصف ظواهر تناسق النص/ انسجامه (Coherence textuelle) كما يتم تسخير أحد مكوناتها لإدماجه في التحليل النصي المكون النحوي، والمكون الدلالي، والمكون التداولي»⁽²⁾.

وتكمن أهمية "نحو النص" في كونه يقوم بالربط بين مفهوم النص، ومفهوم الاتصال، فيعتبر «النص حدثا اتصاليا»⁽³⁾. وهذه هي ثمرة تقاطع «نحو النص مع التداولية اللسانية في الموضوع المتمثل في عنايتهما بالبحث في كيفية تماسك النص ليحقق غرضا معينا في

(1) - النقد النصي، جزيل فالانسي، تر: رضوان ظاظا، مجلة عالم المعرفة، الكويت، 1977، ص 247.

(2) - مدخل إلى اللسانيات التداولية، دلاشي الجيلالي، تر: محمد يحياتن، منشورات بن عكنون، الجزائر، ص 44.

(3) - ينظر: النص والخطاب والإجراء: روبرت دي بوجراند، تر: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة- مصر، ط2،

التبليغ»⁽⁴⁾. ومن ثم؛ فالنص هو موضوعهما على السواء. ويعد النص حين إذن فعلا كلاميا أكبر (Macro-speech act) بعبارة الباحث الهولندي فان دايك أو متتاليات الأفعال الكلامية مثل الإخباريات، أو الأوامر، أو الوعديات، أو الاستفهامات.. وغيرها⁽⁵⁾. ذلك أن التلفظ بالنص في الواقع باعتباره كلا يعني أننا ننجز فعلا كلاميا شاملا أو أكبر. ترتبط فكرة الفعل الكلامي الأكبر بفكرة البنى الكبرى الدلالية⁽⁶⁾.

في حين أنّ من يجيل نظره في المنظومة المعرفية العربية الإسلامية في شقيها: العلوم اللغوية (نحو، وبلاغة)، والعلوم الإسلامية (علم الحديث، وعلم أصول الفقه، وعلوم القرآن، وعلم التفسير...) يلقى تجليات الممارسات النصية في أجل صورها، لاسيما العلوم الإسلامية منها، فجلها إنكبّ على تحليل نص الوحي الإلهي بشقيه: النص القرآني، والنص الحديثي لأنه يمثل الموضوع الأساس في التحليل النصي. وعلى الرغم من اختلاف مسالكها في التحليل النصي لنص الوحي الإلهي إلا أنها تسعى إلى تحقيق هدف واحد فقط؛ هو الفهم الصحيح والسليم للنص الديني كما اقتضت الحكمة الإلهية. فقط أبداع علماؤنا القداما الأجلاء أيما إبداع في مجال الدراسات النصية التي مدارها على نص الوحي الإلهي، والنص الأدبي بشقيه: (الشعر والنثر). وهذا يؤكد، ودون مبالغة، اكتمال نحو النص أو نحويات النص في تراثنا العربي الإسلامي الثرّ والثّرور بلاشك.

ومعنى هذا؛ أنهم قد وجهوا جلّ عنايتهم نحو إستراتيجيات إنتاج النص، واستراتيجيات تلقيه وفهمه، كل من زاوية نظره، وحسب اختصاصه.

(4) - مدخل إلى اللسانيات التداولية، دلاشي الجيلالي، ص45.

(5) - ينظر: النص، بنياته ووظائفه، مدخل أولي الى علم النص، فان ديك، ضمن كتاب: نظرية الأدب في القرن العشرين، إرود إيش وفان ديك وآخرون، تر: محمد العمري، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، (دط)، 1996م، ص66.

(6) - ينظر: من نحو النص إلى تحليل الخطاب، فان ديك، تر: أحمد صديق الوافي، مجلة فصول، ع77، 2010م، ص28.

وتكمن أهمية البحث، في أنه جديد في عنوانه، فلم يطرق بابه أحد من الباحثين والدارسين، مع أنني أرى أبحاثاً في الدراسات النصفية، والدراسات التداولية في الحديث النبوي الشريف وغيره. والمدونة على حد علمي لم تدرس من قبل إلا دراسة واحدة، وهي للمحقق عبد المجيد السلفي.

ومن أهداف هذا البحث؛ تقريب المسائل والظواهر النصية من منظور المقاربات النصية، والمقاربات التداولية، من منظور نحو النص، كنمط من أنماط التحليل النصي للنصوص اللغوية (دينية، أدبية، وغير أدبية).

فكان من دواعي اختيار هذا الموضوع "نحو النص في الخطاب النبوي"، الأحاديث الطوال للطبراني ؛ أسباب ذاتية وهي تتمثل في:

- بحث ابتغيه قربة إلى الله تعالى، ومساهمة في خدمة الحديث النبوي الشريف وعلومه، وقبله خدمة القرآن الكريم. وطلبا لمرضاة الله تعالى سبحانه. وامتنالا لأمر رسولنا الكريم ﷺ «بلغوا عني ولو آية».

-الأثر الطيب لمثل هذا النوع من النصوص.

وأما الأسباب الموضوعية فتتمثل في:

- ابتغائي أن يكون هذا العمل إضافة جديدة لإثراء المكتبة العربية، وانتفاع الدارس والباحث على حد سواء في هذه اللغة (العربية) الحية العجيبة الخالدة؛ لأنها لغة الوحي الإلهي الموصوفة في القرآن الكريم بلسان العرب المبين الذي نزل به القرآن الكريم، وجاءت السنة النبوية الشريفة. وهذا لأنه لسان المبلغ والمبين ﷺ للرسالة الإلهية عن رب العزة، لأنه عربي الدار، وعربي اللسان.

-عزوف الباحثين والدارسين عن مثل هذه النصوص الشريفة، وانسياقهم وراء الرواية، والشعر التي أصبحت موضة هذا العصر، فكانت فاكهة مجالس الباحثين، على الرغم مما

يعتريها من قصور وضعف في استعمال لغة الضاد؛ وما تتصف به من فصاحة وبلاغة وبيان.

ومن زاوية هذا النظر، إرتأيت أن أعنون البحث بـ: " نحو النص في الخطاب النبوي، الأحاديث الطوال للطبراني (أبي القاسم سليمان: 360هـ) أنموذجاً "

لنحو النص بداية لها إطلالة مشرقة، كون البحث يطمع أن يحذو حذو كل طامح يروم تأسيس وتأسيس نحو النص، الغاية منه ليست التحكم في إنتاج النصوص، وتنظيم مكوناتها، كما نحا هذا المنحى اللساني الهولندي " فان دايك" في أطروحته الموسومة بـ: "بعض مظاهر أنحاء النص: 1972". لكن سرعان ما استدرك على هذا التوجه بانتحائه سمياً جديداً في كتابه الموسوم بـ: "علم النص: مدخل متداخل الاختصاصات: 1980". الذي حاول فيه بلورة منحى النص التداولي. وفي تلك الأثناء لاح لفيف من الباحثين اللامعين الذين بلوروا مفهوم النصية التداولية. ومبادئها باعتبارهم النص حدثاً اتصالياً. وهذه إلماحة دالة إلى العناية باستخدام نظام اللغة الحي الذي يتجلى في أشكال لغوية تتمثل في النصوص.

وهنا تحسن الإشارة إلى أن العناية بالنصوص، مركز على الجانب التفسيري والتأويلي للنصوص من خلال وصفها وتحليلها. إيماناً بأن ما أنتجه النحو لا يفهم، ولا يفسر إلا في إطاره. وهذا ما جعلني أطلق على هذا التوجه البحثي النصي (نحو النص). والمراد به ذلك الفرع المستحدث في الدرس اللغوي الحديث والمعاصر، الذي ينطلق من دراسة المنجز اللغوي في علاقته بمنجزه والمنجز له، وبعبارة أخرى النظر في المنجز اللغوي من زاوية التواصل والتفاعل الاجتماعي الذي يتمثل في تلك الممارسات الكلامية (الخطابية). وهي في هذا الإطار البحثي تتمثل في تلك الخطابات النبوية الشريفة المتضمنة في مدونة (الأحاديث الطوال للطبراني: 360هـ) التي تتسم بالتنوع الخطابي؛ الخُطب، والأدعية، والوصايا، والرسائل، والكتب، والعهود، والمواثيق، والقصص، والأخبار في عالم الشهادة وعالم الغيب.

هذا، وبعد الخطاب النبوي الشريف خطابا دينيا مؤسسا (مقدسا) كونه إلهي الصنع والملاح؛ أي أنه من الوحي الإلهي. وتكمن وظيفته في التبليغ و التواصل والتفاعل والتعامل والتهديب؛ لأن الرسول -صلى الله عليه وسلم- يهدف بخطاباته الشريفة إلى إعادة صناعة الإنسان وفق المنهج الرياني والهدي النبوي الشريف الذي مداره على الأخلاق الحسنة التي مدحه الله تعالى بها في قوله تعالى: " وَ إِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ(4) [القلم] ، و قوله - صلى الله عليه و سلم - " إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ "(7)، [خلاصة حكم المحدث : صحيح ، الألباني. و لَمَّا كَانَ خُلُقَهُ الْقُرْآنَ - عليه أفضل الصلاة و أزكى السلام - فقد اهتم بها ورفع من شأنها .

يطرح هذا البحث إشكالية عامة تتمثل في هذا التساؤل المطروح: كيف نتخطى أو تجاوز حدود النظر في النصوص الحديثية المتمثلة في الأحاديث الطوال للنظر فيها بوصفها أفعالا كلامية شاملة، أو أفعالا كلامية كبرى لا يصف صاحبها، وهو الرسول صلى الله عليه وسلم الصادق المصدوق الواقع وإنما تغييره وتحويله إلى الأحسن والأفضل؟
تتشظى من هذه الإشكالية العامة تساؤلات فرعية، منها:

-كيف استطاع الرسول صلى الله عليه وسلم تغيير الواقع، وإعادة صناعة الإنسان بحديثه الشريف (كلامه الشريف)؟

-كيف استطاع الرسول صلى الله عليه وسلم إنشاء حضارة فريدة؛ هي حضارة نصية بيانية يشهد لها التاريخ على مر الزمان؟

و تتفرع عن هذه الإشكالية هذه التساؤلات :

- ما علاقة نحو الخطاب الديني، وبالخطاب النبوي الشريف؟

(7) - الأدب المفرد، البخاري (أبو عبد الله إسماعيل: 206هـ)، تح: أحمد عبد الرزاق البكري، باب حسن الخلق «إنما

بعثت لأتمم صالح الأخلاق»، دار السلام، الإسكندرية، القاهرة، ط2، مصر، 1425هـ-2005م، ص 81.

- ما مفهوم الخطاب الديني المؤسس و الخطاب الديني غير المؤسس، والخطاب النبوي الشريف؟

- ما علاقة نحو النص بعلم عربية أمثال علم الحديث، وعلم التفسير، وعلم القرآن..؟

والإجابة عن تلك التساؤلات السالفة الذكر اقتضت منهجية علمية تتكئ عليها الدراسة وعلى وجه التفصيل فهي تتمثل في هذه الفصول الآتية:

الفصل الأول: النحو مفهومه وغايته وموضوعه بين القدماء والمحدثين

أولاً: النحو مفهومه وغايته عند القدامى

ثانياً: النحو مفهومه عند المحدثين (عرب وغربيين)

ثالثاً: الجملة في الفكر النحو العربي

رابعاً: الجملة في الفكر الغربي

الفصل الثاني: خصائص نحو الجملة

أولاً: مبدأ الربط

ثانياً: سياق الحال أو سياق الموقف

ثالثاً: مبدأ الفائدة

رابعاً: مبدأ مراعاة المخاطب في النحو العربي

خامساً: مبدأ قصد المتكلم في النحو العربي

الفصل الثالث: نحو النص: مفاهيم ومبادئ واتجاهات

أولاً: نحو النص: المفهوم وإشكالية تعدد المصطلح

ثانياً: دوافع نشوء نحو النص

ثالثاً: بين النص والخطاب إشكالية المصطلح في الثقافتين العربية والغربية.

رابعاً: إلماحات نحو النص في التراث العربي

الفصل الرابع: الحديث الشريف مفهومه وأنواعه

أولاً: الجهاز المفاهيمي والمصطلحاتي

- مفهوم مصطلح الحديث

- مفهوم علم الحديث في الاصطلاح

- مرادفات مصطلح الحديث

ثانياً: تعريف الرواة وألقابهم العلمية

ثالثاً: المصنفات في الحديث النبوي الشريف

رابعاً: أقسام الحديث النبوي الشريف

- بيان طرق نقل الحديث النبوي الشريف وتحمله

- بيان عبارات الحديث النبوي الشريف

خامساً: الخطاب الديني مفهومه وأنواعه

سادساً: الخطاب النبوي الشريف بلاغته وفصاحته

الفصل الخامس: التنوع الخطابي وأنماطه في الأحاديث الطوال

- حوارات الرسول -صلى الله عليه وسلم- مع صحابته- رضي الله عنهم-(قبل

إسلامهم وبعد إسلامهم)

- خطابات الرسول- صلى الله عليه وسلم- السردية مع صحابته- رضي الله عنهم-

في عالم الشهادة وعالم الغيب

- القصص النبوي في خطابات الرسول- صلى الله عليه وسلم- مع صحابته -رضي

الله عنهم-

- خطابات الرسول- صلى الله عليه وسلم- مع كافة الناس

- خطابات الرسول- صلى الله عليه وسلم- مع أعدائه.

ثامناً: محور خطابات الصحابة رضي الله عنهم

الفصل السادس: التحليل النصي للأسانيد الحديث النبوي الشريف

أولاً: التحليل النصي لسند جزئي كتاب الأحاديث الطوال.

ثانياً: التحليل النصي لأسانيد الأحاديث الطوال.

-النموذج الأول: حديث إسلام عدي بن حاتم الطائي -رضي الله عنه-

-النموذج الثاني: حديث إسلام أبي ذر الغفاري -رضي الله عنه-

-النموذج الثالث: حديث إسلام أبي قرصافة -رضي الله عنه-.

هذا؛ وقد ذيل البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج العلمية المتوصل إليها.

ويتكئ البحث على مادة علمية متنوعة ومتشعبة منها ذات مرجعية عربية، ومرجعية

غربية عن السواء وكما أن هذا البحث لم يأت من عدم؛ بل له دراسات سابقة أذكر منها:

1-الجانب التطبيقي، يمكن الإحالة إلى هذه الدراسات، وهي:

✓ أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية تأسيس نحو النص، محمد

الشاوش، جامعة منوبة، تونس، 2001م.

مدار هذه الدراسة النحوية النصية على الجملة العربية من منظور المحل الإعرابي.

✓ نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، أحمد عفيفي، مكتبة زهراء الشرق،

القاهرة، د.ط، مصر، 2001م.

تتاول الباحث في كتابه المعايير النصية للنص روبرت دي بوجراندي

✓ المذهب النحوي عند تمام حسان من نحو الجملة إلى نحو النص، ضمن كتاب:

اللسانيات المعاصرة، دراسات ومناقشات، سعد مصلوح، 2004م.

في هذه الدراسة تمييز بين خصائص نحو النص وخصائص نحو الجملة.

✓ مباحث حول النص، عبد العظيم فتحي خليل، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر،

القاهرة، د.ط، مصر، د.ت، (شبكة الألوكة).

في هذا الكتاب إشارة إلى مفهوم نحو النص، وخصائصه..

✓ نحو النص بين الأصلة والحدائثة، محمد عبد الراضي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د.ط، مصر، 2008م.

في هذا الكتاب إلماحة إلى سمات نحو النص في التراث العربي، وفي الدرس اللساني الحديث.

2- الجانب التطبيقي: ويمكن التمثيل فيه بهذه الدراسات؛

✓ الخطاب وأثره في بناء نحو النص، المعلقات السبع، المهدي هاشم حسين الجراح، (أطروحة دكتوراه، مخطوط)، جامعة اليرموك، الأردن، 2002م.

في هذه الدراسة النصية النحوية للخطاب الشعري استثمار للمعايير النصية ومحاولة تطبيقها على نماذج من المعلقات.

✓ نحو أجرومية للنص الشعري، دراسة في قصيدة جاهلية، سعد مصلوح، ضمن كتاب في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، آفاق جديدة، جامعة الكويت، 2003م.

تروم هذه الدراسة النصية للنص الشعري القديم الكشف عن مدى استيعاب هذا النص الأدبي القديم للأدوات والوسائل البحثية في نحو النص.

✓ نحو النص نقد النظرية... وبناء أخرى، عمر أبو خرمة، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2004م.

ترتكز هذه الدراسة على توظيف لبعض الأدوات النصية في دراسة النص القرآني (سورة البقرة).

✓ نحو النص دراسة تطبيقية على خطب عمر بن الخطاب ووصاياه ورسائله للولاية - رضي الله عنه - عثمان حسين أبو زنيد (مذكرة ماجستير، مخطوط)، الجامعة الأردنية، 2004م.

استثمر الباحث في هذه الدراسة المعايير النصية للنص في دراسته للخطب العمرية، ووصاياه ورسائله.

وبالجملة، فالدراسات السابقة التطبيقية قد استثمرت المعايير النصية للنص. ولضمان سير هذه الدراسة بخطى ثابتة تتجه إلى الغرض المقصود، والهدف المنشود من هذه الدراسة كان لزاما الاهتداء إلى منهج قويم لتحقيق المبتغى. فكان المنهج المتبع يأخذ من كل منهج بطرف، ومن ذلك، المنهج النصي والمنهج التداولي كونهما يتخذان النص/ الخطاب موضوعا لهما. وآليتهما الوصف والتحليل للنصوص اللغوية و ههنا سيكون المثال المحتذى في هذه الدراسة الأحاديث النبوية الشريفة التي تتجسد فيها الخطابات النبوية الشريفة التي تنتهز على العلاقة التخاطبية التي تؤسس للتخاطب اللساني الإنساني، الذي يتمظهر في شقين هما:

التبليغ أو التواصل، والتعامل أو التهذيب؛ لأن الرسول -صلى الله عليه وسلم- مكلف بالتبليغ أو الإبلاغ المبين: ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا أَلْبَٰغُ الْمُبِينِ ﴾ [النور الآية 54].

والمنهج الإحصائي في إحصاء بعض الملفوظات الواردة في النصوص الحديثية. بالإضافة إلى منهج النقد عند المحدثين في نقد نص السند نقدا خارجيا، ونقد نص المتن نقدا داخليا. و في خوض غمار مثل هذا البحث الشاسع المترامي الأطراف قد واجهتني صعوبات وعراقيل جمّة كادت أن تقضي على البحث لولا اللطف الإلهي والعناية الإلهية والرحمة الربانية والتوفيق من الله تعالى.

وبعد؛ فإني لا أدعي أن هذه الدراسة قد بلغت إلى ما أنشد لها من الكمال، أو أنها استوعبت كل ما يجب استيعابه من الآراء. حسبي أني قد أثرت إنباه الدارسين والباحثين، وفتحتُ شهية القراء مستقبلا.

وفي الختام، أحمده الله تعالى على توفيقه ومنّه على إتمام إنجاز هذا العمل، فله الحمد ملء السماوات والأرض، وملء ما فيهن، وله الشكر؛ شكر المؤمنين القانتين. فليس جزاء الإحسان إلا الإحسان، ودوام النعم بالشكر. ثم الشكر والعرفان لأستاذي المشرف الأستاذ الدكتور "محمد بوعمامة" الذي تعهد رعاية البحث والباحثة منذ كان فكرة إلى أن استوى عوده، فله مني جزيل الشكر؛ وعظيم الاحترام والتقدير.

وفي الأخير أمل أن يحقق هذا العمل المنجز بداية متواضعة في سبيل معاشة تلك العلوم والمعارف التراثية (عربية وإسلامية)، أو المستحدثة عربية وغربية على السواء، و أن هذا العمل هو بداية غضة تنتظر بحوثاً أكثر شمولية وتعمقا في الطرح الثر. وهذا لأنه أول بحث على حسب علمي من حيث المنهج؛ اتجاه نحو النص عند الباحث "فان ديك" الذي يعتبر النص فعلا كلاميا في الفعل التواصل. والمدونة "الأحاديث الطوال للطبراني" أول دراسة لها وهي دراسة نصية تداولية من منظور نحو النص، أحد اتجاهات اللسانيات المعاصرة، رائدها "فان دايك" ولفيف من ألمع الباحثين الألمان، "شميث"، "فيهفجر"...

وحسبي أنني قد اجتهدت وحاولت أن أعمل باستبصار معقول قدر المستطاع على ضوء طائفة من البحوث الحديثة التي توفرت لدي في حدود الإمكان، والله المستعان والموفق. وأسأل الله العلي القدير أن يتقبل عملي هذا بقبول حسن الذي قصدت به وجهه الكريم؛ إنه عمل خالص لوجهه الكريم، ويثيني عليه، وينفع طلبة العلم والباحثين والدارسين. وما توفيقني إلا بالله عليه توكلت وإليه أنبئت، والحمد لله رب العالمين.

الفصل الأول:

النحو مفهومه وغايته
وموضوعه بين القدماء
والمحدثين

توطئة:

لقد دأب النحاة في تأليف مصنفاتهم افتتاحها بتعريف مصطلح النحو، فأصبح تقليداً يقتدى به في التأليف في النحو. وعلى الرغم من هذه العناية والاهتمام الذي حظي به النحو، إلا أنه لم يحظ بتعريف شامل جامع مانع يمكن الاعتداد به، ولعل هذا راجع إلى اتصال النحو بجملة من العلوم والمعارف، مثل علم القراءات وعلم التفسير، وعلوم القرآن وعلم اللغة، والبلاغة والنقد.

والنحو في مدلوله المعجمي يفتح على هذه المعاني: القصد، والقسمة، والجهة، والمثل.. التي كانت منطلقاً للنحاة القدامى لا سيما المتقدمين منهم في تحديد مفهوم علم النحو يقترب من دلالاته المعجمية. فعرفوا النحو «إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخراج المتقدمون من استقراء كلام العرب حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة»⁽¹⁾. ولهذا كان مفهوم النحو قديماً متسعاً، فكانت دراسته شاملة لدراسة المفردة قبل التركيب، وبعد تركيبها في إطار الجملة وهو يدرسها على مستويين: مستوى الكلمة، ومستوى الجملة⁽²⁾. وقد عرفت هذه الفهوم ذات الطابع الكلي والشمولي استقراراً حتى عند بعض النحاة القدامى المتأخرين من أمثالهم: ابن عصفور الاشبيلي (669هـ)، في كتابه المثل، يعرف النحو بأنه «علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب لمعرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها»⁽³⁾.

(1) - الأصول في النحو، الأصول في النحو: ابن السراج (أبو بكر بن محمد بن سهل البغدادي (316هـ))، تح: عبد الحسين القتلي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف- العراق، 1973م، ج1، ص 35.

(2) - ينظر: المدخل إلى دراسة النحو العربي، علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، مصر، 2007، ص53-54.

(3) - المثل المقرب: ابن عصفور الاشبيلي(أبو الحسن علي بن مؤمن)، تح: سعد محمد المليطي، دار الآفاق العربية، القاهرة، مصر، ط1، 1427هـ، 2006م، ص45.

ومن ثمّ، جُعِلَ النحو مرادفاً للعربية لا قسيم الصرف (1).

أولاً: النحو مفهومه وغايته عند النحاة القدماء

لما كان النحو علماً متشعباً مترامياً الأطراف، فقد أضيف عليه الاتساع في المفهوم، بالإضافة إلى اختلاف منطلق ونظرة النحاة أنفسهم إلى النحو، حيث انقسموا إلى فريقين؛ فريق يقف يقر بالنحو التعليمي، وفريق آخر يقر بالنحو العلمي (النظري)، والغاية من هذا، أن النحو التعليمي له السبق انطلاقاً من أسبقية تعليم اللغة على درس اللغة، لذلك يُلاحظ في بعض تعريفات النحو الدعوة إلى تعليم اللغة، أو تعليم النحو (النحو التعليمي التطبيقي). ومن معاني النحو المعجمية المطلقة التي تفيد معنى القصد الذي آثره أحد النحاة المتقدمين في تعريفه للنحو، قائلاً: «نحو نحوا كقولك: قصدت قصداً، ثم خص به، انتحاء هذا القبيل من العلم» (2). والنحو في الاصطلاح هو «انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية، والجمع والتحقيق والتكسير، والنسب، والتركيب، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطلق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذّب بعضهم عنها ردّ به إليها» (3).

يتلمس في هذا التعريف الشمول كون نحاة العرب (متقدمين ومتأخرين) يتفقون في

بعض القضايا المتضمنة فيه.

(1) - حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الصبان الشافعي (محمد بن علي : 1206هـ)، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1417هـ-1997م، ج1، ص49.

(2) - الخصائص: ابن جني (أبو الفتح عثمان)، تح، محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، بيروت، لبنان، ط2، 1371هـ/1952م، ج1، ص34.

(3) - الخصائص: ابن جني، ج1، ص34.

والمقصود من هذا الطرح أن النحو العربي وجهان لعملة واحدة ظاهر نحو تعليمي⁽¹⁾ (تعلم وتعليم اللغة العربية) وباطنه نحو علمي⁽²⁾، نظري (معرفة أصول وقواعد هذا النحو)، لذا انقسم النحاة العرب القدماء إلى فريقين، فريق ينتهج النحو التعليمي، وفريق آخر ينتحي النحو العلمي، وكلاهما يكمل الآخر.

وبإمعان الفكر في التعريف السالف الذكر؛ يتبين أن مصطلح النحو يتضمن أهم القضايا النحوية وأحكامه، ومنها:

* القياس: (الانتحاء = القياس)، وهو قياس استعماله تطبيقي لإنتاج أنماط من النصوص لا حصر لها جريا (قياسا) على كلام العرب كما يقول ابن جني (392هـ): «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب»⁽³⁾. ثم قوله: (انتحاء سمت كلام العرب). ومن هذا فالانتحاء في نظر النحاة التحويليين التوليديين هو التوليد (الإنتاج اللامتناهي)، وبهذا يصبح النحو العربي نحو إنتاج النصوص، وهو بهذا يشكل شقا من النظرية التواصلية الحديثة التي تهتم بإنتاج النصوص وتلقيها. وعليه يمكن القول أن النحو العربي بهذا المفهوم هو نحو النص، أو لسانيات النص في الدرس اللساني الحديث.

(1) - إن الغاية التعليمية تجعل النحو صناعة، بذلك يعرف بأنه «صناعة علمية يعرف بها أصول كلام العرب من جهته ما يصلح ويفسد في التأليف ليعرف الصحيح من الفاسد». السيوطي (911هـ) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الإقتراح في علوم أصول النحو، تح، أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، ط1، 1976م، ص21.

(2) - عن الغاية المعرفية تجعل النحو معرفة، وهي تقابل الصناعة في الفكر العربي، ويفهم من هذه المقابلة بينهما أن المعرفة (علم يحصل بمجرد التحصيل دون اشتراط التمرن، الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو فقه اللغة، البلاغة، تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1982م، ص12.

(3) - الخصائص: ابن جني، ج1، ص357، وج2، ص25.

وبإنعام النظر في مفهوم الانتحاء (الانتحاء = القياس الاستعمالي) يتضح أنه يتسم بسمات العلم المضبوط في الفكر اللغوي العربي⁽¹⁾، مما جعل النحو يوسم بالصناعة⁽²⁾، وتتمثل هذه السمات في سمة الموضوعية، وسمة الشمول، وسمة التماسك، وسمة الاقتصاد، فيضفي هذا القياس الاستعمالي على النحو طاقة توليدية خلاقية في إنتاج أنماط النصوص لا حصر لها، أما كلام العرب فهو ذلك المسموع من اللغة الأدبية لا لغة الكلام والتخاطب، وتفسير هذا الانتقاء الخاص قدرة استقراء لغة تلك النصوص الأدبية المحددة والمحددة وفق شروط خاصة و«منهج محدد ذي خيارات تاريخية واجتماعية وجغرافية معينة، فكان لهم انتقاء من الزمان (من امرئ القيس إلى ابن هومه)، وانتقاء في المكان (وسط شبه الجزيرة)، وانتقاء من قبائل الوسط (قيس وتميم وأسد وطي، وهذيل)»⁽³⁾. ومن عبارة المسموع عن العرب تتحدد أحد أصول النحو العربي، وهو السماع وهو يمثل أحد أدلة البحث النحوي العربي.

وأما النوع الثاني من القياس، فهو القياس النحوي أو النحو كما يراه أبو إسحاق الحضرمي (ت 117هـ)، وغيره من النحاة، الذي أحسن بالنحو إذا أخرجه من دائرة النحو التطبيقي وغايته إنتاج النصوص اللامتناهية إلى النحو العلمي النظري غايته معرفة أحكام وقوانين وقواعد، ومناهج، ورسوم النحو، وأصوله، وهو يعني «حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، أو حمل فرع على أصل لعله، ولا بد فيه من أربعة عناصر: أصل وفرع وعللة وحكم»⁽⁴⁾.

(1) - ينظر: الأصول، تمام حسان، ص 60-63.

(2) - ينظر: "الصناعتين ملكة حاصلة بالتمرّن": الأصول، تمام حسان، ص 12.

(3) - المرجع نفسه، ص 60.

(4) - لمع الأدلة (ضمن رسالتين): ابن الأنباري (كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد: 577هـ)، تح: سعيد

الأفغاني، 1957م، ص 93.

ومحصول الأمر فالعلاقة بين النحو والقياس تتحدد كما في قول أبي علي الفارسي (377هـ) في حدّه للنحو بأنه «علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب»⁽¹⁾، وابن عصفور (669هـ) في قوله «النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب لمعرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها»⁽²⁾. من الواضح أن مفهوم النحو من منظور القياس والاستقراء هو القياس، أو القياس النحوي، وهو النحو العلمي النظري، فهو معرفة لا صناعة، غايته معرفة أصول وأحكام وقوانين النحو في تأليف أجزاء الكلام، كلام العرب (النصوص الأدبية)، فالبحث - إذا - في النحو من نظرة القياس هو بحث في فلسفة النحو. وفي هذا الشأن يقول عبد الجليل مرتاض: «استنبط علماء العربية الرواد هذا النحو الأولي من نصوص منسوجة نسجا بنيويا محكما، غير منشطر إلى أجزاء وذرات من العناصر اللغوية المتباينة الوظائف والأحكام، والسبب في ذلك واضح في نظرنا، ونعني به أن واضعي هذه القواعد هم الذين كانوا يحتكمون إلى هذه النصوص التي رضوا بروايتها واتخاذها محكا ومعيارا، لا يتطرق إليها شك في صحتها وسلامتها وفصاحتها»⁽³⁾.

وخلاصة القول فالانتحاء هو قياس استعمال يعني النحو التطبيقي غايته إنتاج النصوص على منوال كلام العرب وعليه فالنحو هنا يهتم بالمنتج والنص، وهو ما يمثل شق الإنتاج في النظرية التواصلية.

(1) - التكملة: الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد)، تح: كاظم مرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط2، 1999م، ص163.

(2) - مثل المقرب: ابن عصفور الاشيلي (أبو الحسن علي بن مؤمن)، ص98.

(3) - مدخل إلى اللسانيات: رونالد إيليوار، تر، بدر الدين قاسم، مطبعة اللغة العربية، عبد الجليل مرتاض، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2004م، ص102.

والاستقراء هو قياس، وهو النحو أو القياس النحوي، وهو النحو العلمي النظري الذي يتجه إلى فلسفة النحو، غايته استنباط الأصول والأحكام والقواعد، والقوانين، ومناهج النحو، والتمييز بين التراكيب والمعاني من خلال النصوص الأدبية، ومن ثم فالأحكام النحوية والقاعدة النحوية تابعة من النص وتابعة له في آن واحد.

وغاية الغاية من النحو؛ هي فهم وإفهام نص الوحي الإلهي فهما صحيحا وسليما لا لبس فيه، وهو يشمل النصوص الدينية (النص القرآني، والنص الحديثي)، فهما نسان مقدسان لا يحتملان الخطأ، ومن هنا؛ فالنحو يمثل أيضا من زاوية القياس النحوي شق التلقي في النظرية التواصلية الحديثة.

ومن هذا المنطلق - إذا كان يجوز هذا القول - فالنحو العربي هو نحو تواصلية، كما يقره التهانوي (ت 1158هـ) في "كتابه كشف اصطلاحات الفنون"، أن غاية النحو «الاحتراز عن الخطأ في التأليف والاعتدال على فهمه والإفهام به»⁽¹⁾. أما ابن مالك (ت 672 هـ)، فيقول في خطبة شرح الكافية الشافية⁽²⁾:

وَبَعْدُ، فَالنَّحْوُ إِصْلَاحُ الْأَلْسُنِ وَالنَّفْسُ إِنْ تَعَدَمَ سَنَاءُ فِي سَنَةِ
بِهِ انْكَشَافُ حُجْبِ الْمَعَانِي وَجُلُوءُ الْمَفْهُومِ دَا إِذْعَانَ

فحسب هذا القول فالنحو يكمن في صلاح الألسن الذي يمثل الصحة النحوية، وغايته انكشاف حجب المعاني، وجلوة المفهوم.

(1) - كشف اصطلاحات الفنون: التهانوي (محمد علي الفاروقي)، تح، لطفي عبد البديع، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة، مصر، (د ط)، 1963م، ج1، ص24.

(2) - شرح الكافية الشافية: ابن مالك (أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله: 672هـ)، تح: عبد المنعم هريدي، دار المأمون للنشر، العراق، 1982م، ص1455.

والنظر في عبارة - ابن جني - «في تصرفه من إعراب وغيره كالتشبيه والجمع... وغير ذلك»⁽¹⁾، يبني لنا اتساع وشمول علم النحو لعلوم أخرى، مثل علم الصرف؛ لأنه أقرب رحماً بالنحو، والفصل بينهما لتسهيل الدراسة ثم علم الإعراب، الذي يمثل إحدى خصيصات علم النحو، إذا يعد المعيار في تبيان المعاني النحوية الوظيفية في التراكيب.

والغاية من تداخل هذه العلوم هي أن الصرف يمد التركيب بالمعنى الصرفي، والإعراب بالمعنى النحو الوظيفي، والنحو بالمعنى النحوي الدلالي. ويتداخل هذه المعاني وتفاعلها في التركيب تصبح غاية النحو هي الاهتمام بالمعنى النحوي الدلالي، أو المعنى المقامي، وقد دعا إبراهيم مصطفى إلى «إعادة النظر في التراث النحوي العربي، للكشف عن غاية غايات النحو التي تكمن في الرجوع إلى إحياء المعنى النحوي الدلالي، ليعيد النحو العربي وظيفته التي طال افتقادها»⁽²⁾.

والنحو بهذه النظرة الشمولية والاتساع يرادف مصطلح القواعد (Grammaire) عند الباحثين المحدثين، وقد استفاض تمام حسان (1918م-2011م) في شرح مفهوم هذا المصطلح في كتابه "مناهج البحث في اللغة" الذي أطلق عليه اسم جراماتيكا الذي يقابل المصطلح الأجنبي (Grammar). وهو يشتمل على المناهج الأربعة، وهي «منهج الأصوات، ومنهج التشكيل، ومنهج الصرف، ومنهج النحو»⁽³⁾. أما في النظرية التحويلية

(1) - الخصائص: ابن جني، ج 1، ص 34.

(2) - ينظر: إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، القاهرة، مصر، (د ط)، 1959م، ص 2، 3.

(3) - ينظر: مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، (د ط)، 1407هـ، 1986م، ص 28، 29.

التوليديّة⁽¹⁾. فيشتمل مصطلح القواعد (Grammar) على النحو (التركيب) "syntaxe" والدلالة "semantics"، والفونولوجيا "phonology".

وبالنظر إلى جمهور النحاة المتأخرين، يلاحظ انحصار غاية النحو في الإعراب مما ضيق مفهوم النحو فأسقط منه الكثير من الأحكام في انتظام الكلام، وأسرار ولطائف في التأليف، فانحصرت غايته في معرفة الإعراب، وهي غاية تعليمية بحتة.

ومن زاوية هذه النظرة الضيقة للنحاة المتأخرين (المضيقين) يغدو النحو مرادفا للإعراب على حد عبارة الزجاجي (337هـ): «ويسمى النحو إعرابا، والإعراب نحو سماعا، لأن الغرض طلب علم واحد»⁽²⁾، غير أن الأصل في الإعراب هو الإبانة عن المعنى الوظيفي الذي يمثل الأبواب النحوية (الفاعلية، المفعولية...) للمفردات لا الجمل، وعليه يمكن القول: إن النحو من هذا المنظور، هو نحو المفردات لا نحو الجمل، والإعراب هو فرع من المعنى، وهو إحدى خصيصات النحو، ومن ثم فالمعنى الوظيفي هو جزء من المعنى النحوي الدلالي الذي هو غاية النحو.

(1) - يشتمل مصطلح القواعد (grammar) في النحو التحويلي التوليدي لتشومسكي (N. Chomsky) في كتابة الأول "البنية النحوية" (syntactic structure) 1957، على مستويين هما: المستوى التركيبي (syntactic level) والمستوى الصوتي (phonological level). وفي الكتاب الثاني "أوجه النظرية النموية" (Aspects of the theory of syntaxe) 1965، استدرك تشومسكي المستوى الدلالي (Semantics level)، وأدرك العلاقة بين الصوت والمعنى، فأصبح النحو التحويلي التوليدي في هذه النظرية (النظرية الموسعة) يشتمل على ثلاثة مستويات هي:

1- المستوى التركيبي (syntactic level).

2- المستوى الدلالي (semantic level).

3- المستوى الفونولوجي (phonological level).

(2) - الإيضاح في علل النحو: الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق: 952هـ)، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط3، 1979م، ج1، ص91.

كما أنه هناك من النحاة المتأخرين من يجعل النحو قسيما للصرف الذي يهتم بنية الكلمة وما يطرأ عليها من تغيرات.

ولما كانت الكلمة المفردة جزءا من التركيب، فالصرف -إذن - هو جزء من النحو كما يقول الرضي (ت 686هـ) في "خطبة الكافية الشافية" «التصريف هو جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة»⁽¹⁾. والمقصود من هذا؛ أن الصرف متضمن في النحو باتفاق جمهور النحاة، وتكمن أهمية الصرف في الاهتمام بالمعنى المعجمي للكلمة في الأفراد والتركيب، وهو معنى جزئي من المعنى النحوي الدلالي، والبحث في الكلمة المفردة في الأصل هو أسبق من البحث في التركيب، ومن ثم فالصرف أسبق من النحو. بينما هناك من النحاة المتأخرين من يجعل النحو مشتملا على الإعراب والصرف والأصوات لقولهم: «علم النحو مشتمل على أحكام الكلمة، والأحكام على قسمين: قسم يلحقها حالة التركيب، وقسم يلحقها حال الأفراد. فالأول قسمان: إعرابي، وغير إعرابي، وسمي هذان العلمان علم الإعراب تغليبا لأحد القسمين، والثاني أيضا أي الذي يلحق الكلمة حالة أفرادها وهو الصرف، وهو قسمان: قسم تتغير فيه الصيغ لاختلاف المعاني نحو: ضرب وضارب، وتضارب، واضطراب، وكالتصغير والتكسير، وبناء الآلات في أسماء المصادر، وغير ذلك. وهذا جرت عادة النحويين بذكره قبل علم التصريف، كالتقصير والإبدال والقلب، والنقل، وغير ذلك»⁽²⁾.

(1) - شرح شافية ابن الحاجب: الرضي (رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي 1093هـ)، تح: محمد نور الحسن، و محمد الزقراف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، لبنان، 1403هـ / 1983م، ج1، ص6.

(2) - همع الهوامع في جمع الجوامع: السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د ط)، 1998م، ج3، ص407.

يستخلص من هذا القول؛ أن النحو موضوعه التركيب، ومعرفة أحكام الكلمة فيه من خلال الإعراب والبناء وغايته المعنى النحوي الوظيفي، والصرف موضوعه الكلمة المفردة، وغايته المعنى المعجمي، علم الأصوات الذي يسبق علم الصرف، ويأخذ المعنى في الأصوات القيم الخلافية بين الصوت والصوت.

يتسع أفق هذا التصور من حيث امتداد النحو إلى علوم لغوية مثل الأصوات، والصرف والإعراب بحثاً عن إنتاج المعنى الدلالي وفهمه.

ومما سبق؛ يتضح أن النحاة القداماء لم يفصلوا بين النحو والصرف والأصوات، لشدة اتصالها ببعضها البعض، وصعوبة الفصل بينها، وهذا يؤكد على تداخل هذه العلوم وتكاملها فيما بينها (الأصوات، الصرف، النحو)، وهو ما يصطلح عليه في الدرس اللساني الحديث بمصطلح القواعد أو الجراماتيكا (Grammar)⁽¹⁾، وهذا التصور لا يكاد يتجاوز هذا الإطار الجراماتيكا، وغايته الاهتمام بالمعنى الوظيفي في إطار المنهج الشكلي.

ويؤكد على هذه العلاقة التكاملية بين هذه العلوم (الأصوات، الصرف، النحو) تمام حسان في كتابه "اللغة العربية" على حد تعبيره النحو نظام يقوم على مجموعة من الأسس، وهي مجموعة المعاني العامة للجمل والأساليب، كأساليب الخبر والإنشاء والإثبات والنفي والقسم. ومجموعة معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية، مجموعة القرائن المعنوية؛ أي الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية وفروعها، وحصيلة ما يقدمه علما الصوتيات والصرف إلى النحو من قرائن لفظية كالصيغة والرتبة والمطابقة والربط

(1) - الجراماتيكا القواعد (Grammaire)، وهو مصطلح حديثي وهو أشمل من مصطلح النحو.

والعلامة الإعرابية والتتغيم، وكذلك القيم الخلافية والمقابلات بين أفراد كل عنصر مما سبق، وبقية أفراد كوضع الخبر مقابل الأشياء⁽¹⁾.

وهكذا تغدو غاية النحو عند النحاة المتأخرين (المضيقين) منحصرة في معرفة الصواب والخطأ في ضبط أواخر الكلم، لتمييز صحيح الكلام من فاسد؛ أي إصلاح الألسن، وهي غاية تعليمية بحتة. بينما تكمن غاية النحو عند النحاة المتقدمين في فلسفة النحو؛ أي تمحور النحو حول قطبي عملية الإبداع: الإنتاج والتلقي، وهي غاية الغاية للنحو.

كما استقطب النحو اهتمام غير النحاة، ومنهم علماء الأصول وهم كما وصفهم المطيعي "نحاة وزيادة"⁽²⁾، وهذا، ابن حزم الظاهري (ت456هـ) يرى «أن النحو هو ترتيب العرب لكلامهم الذي نزل به القرآن، وبه يفهم معاني الكلام، التي يعبر عنها باختلاف الحركات وبناء الألفاظ»⁽³⁾، يفهم من هذا القول أن النحو وسيلة لتأليف ونظم الكلام. كلام العرب نثره وشعره، وفهم المعاني باختلاف التراكيب، أي أن النحو إبداع.

(1) - ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، (د ط)، 1421هـ، 2001م، ص36، 87، 187. (بتصرف).

(2) - ينظر: سلم الوصول لشرح نهاية السؤل، المطيعي (محمد بخيت : 1354هـ) الحنفي، دار الفاروق للاستثمارات، ط1، مصر، 2011م، ج 2، ص350. ضمن كتاب نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول، القاضي البيضاوي (ناصر الدين عبد الله بن عمر : 685هـ)، تأليف الاسنوي الشافعي (جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن : 772هـ)، تح: عبد القادر محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، لبنان، 1420هـ/1999م.

(3) - الإحكام في أصول الأحكام: ابن حزم الظاهري الأندلسي (أبو محمد علي بن سعيد : 456هـ)، مج2، ص693.

أما الغزالي (ت 505 هـ) فيقول « يُفهم بالنحو خطاب العرب، وعاداتهم في الاستعمال إلى حد تمييز بين صريح الكلام ومجمله، وحقيقته ومجازه، وعامه وخاصه، ومحكمه ومتشابهه، ومطلقه ومقيده، ونصه وفحواه، ولحنه ومفهومه»⁽¹⁾.

يتحدد موضوع النحو عند الغزال في الخطاب، والمقصود من الخطاب هنا هو كلام العرب، أي الخطابات الأدبية، وغايته فهم هذه الخطابات، لأن التفاهم يتم بالنصوص والخطابات. ومن جهة فالنحو هو وسيلة لفهم تركيب هذه الخطابات، لأن التركيب أسبق من المعنى وهو ترجمان له، والمخاطب هنا بمنزلة البليغ الذي يهتم بإفهام المخاطب وفق مقتضى الحال وقرائن مقالية، فهو الجامع بين المخاطب والمخاطب والموضوع، فالنحو هو وسيلة استعمالات العرب في خطاب كل مهم لمعرفة أنماط وأساليب خطاباتهم وطرق التأليف.

هذه نظرة تتسم بالشمولية والعمومية لاسيما إعادة النظر والتفتيش في التراث النحوي العربي، وخاصة كتاب سيبويه (180هـ) الذي يقول في شأنه الشاطبي (790هـ): «وكتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش والمراد بذلك أن سيبويه وإن تكلم في النحو فقد نبّه في كلامه عن مقاصد العرب وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونجد ذلك، بل هو يبني في كل باب ما يلحق به حتى إنه احتوى على علم المعاني والبيان ووجه تصرفات الألفاظ والمعاني»⁽²⁾. إن ما

(1) - المستقصى في العلوم: الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد: 505هـ)، مطبعة بولاق، مصر، (د ت)، ج2، ص352.

(2) - الموافقات في أصول الشريعة: الشاطبي (أبو إسحاق إبراهيم بن موسى)، اعتنى بهذه الطبعة الجديدة وخرج آياتها وضبط أحاديثها الشيخ إبراهيم رمضان مقابلة عن الطبعة التي شرحها الشيخ عبد الله الدراز، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط6، 1425هـ، 2004م، مج2، ج4، ص485.

يأفت النظر في هذا النص علاقة النحو بالبلاغة، لأن علم البلاغة أقرب رحماً بالنحو، والقاسم المشترك بينهما هو الاهتمام بالمعنى قصد الفهم والإفهام.

« ومن هنا نشأت هذه الفكرة التي تتردد على الخواطر منذ زمن طويل، أي أن النحو العربي أحوج ما يكون إلى أن يدعي لنفسه هذا القسم من أقسام البلاغة الذي يسمى علم المعاني حتى إنه ليحسن في رأبي أن يكون علم المعاني قمة الدراسة النحوية أو فلسفتها»⁽¹⁾.

يفضي اهتمام النحو بالمعنى النحوي الدلالي إلى تعلقه بقضايا الجمال والفن والإبداع، ويتجلى هذا في ما أبدعته عبقرية الجرجاني (ت 771هـ) الفذة، وعقله الراجح، ونظريته الثاقبة في نظريته (النظم)، وهي « نظرية لغوية أساساً تصف عملية الكلام في عموميتها سواء أكان الكلام قولاً عادياً أم قولاً فنياً». ⁽²⁾ وهكذا يتبين أن الجرجاني قد اهتم بوصف عملية الكلام، وهي عنده « تشتمل على نوعين من الأفعال مترابطين متكاملين:

1- فعل القول: وله مستويان، أ: المستوى الدلالي الذي تترتب فيه المعاني المجردة في نفس المتكلم، ب: مستوى المنطوق وله بعدان: بعد تركيب (نظمي) تتم فيه عملية التعليق بين المعاني حسب قواعد اللغة التركيبية، وبعد صوتي (معجمي) تتم فيه عملية إلباس المعاني المجردة بألفاظ من معجم النسق اللغوي المعبر داخله.

2- فعل الخطاب، ويرتكز على عنصرين هامين: أ: الغرض الخطابي، ما يهدف إليه المتكلم من مقاله، والتأثير الذي يخلقه مقالة لدى المخاطب، ب: التضمينات، ومن بينها العناصر المقامية التي تتحكم في عملية الترتيب والتركيب والتأكيد». ⁽³⁾

(1) - اللغة العربية: تمام حسان، ص 20.

(2) - نحو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني: أحمد المتوكل، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، أكدال الرباط، المغرب، 1976م، 1977م، العدد الأول، ص 93.

(3) - نحو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني: أحمد المتوكل، ص 99.

مفهوم النحو في نظر الجرجاني:

ينطلق الجرجاني في بناء تصوره عن النحو من المواشجة بين أطراف النظم والنحو - فما النظم، وما النحو، وما العلاقة بينهما ؟

تكمن الإجابة عن هذه التساؤلات في بحث واستقصاء مسائل النحو والبلاغة الموجودة بالفعل في تصانيف الجرجاني، الأسرار والدلائل متواشجة في تفكيره النحوي والبلاغي تواشجا يصعب أحيانا أن ينظر إلى النحو بمعزل عن البلاغة، لأن النحو والبلاغة في تفكير الجرجاني يشكلان لحمة واحدة، وقد جعل النظم عمود فلسفته النحوية، ورفع مكانا عليا، موضحا ذلك في مقدمة كتابه قائلا: « وقد علمنا بأن النظم ليس سوى حكم من النحو نمضي في توحيه»⁽¹⁾، حيث يعتبر الجرجاني النظم حكما من النحو، ثم يسترسل في توضيح النحو، والعلاقة بينهما، على حد تعبيره « اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمته لك فلا تخل بشيء منها»⁽²⁾. ويتأكد من هذا النص، أن النظم فرع وعلم النحو أصل، وتتجلى العلاقة بينهما في توحي النظم معاني النحو، وأصوله وقوانينه ومناهجه ورسومه.

ومن هذا المنطلق؛ يتبين أن لعلم النحو مفهومين؛ مفهوم معياري هو الفارق والفيصل بين النظم والنحو، ومفهوم آخر فني أدبي غايته أن يضيف على الكلام سمة الفصاحة والبلاغة (الأدبية)، وهو عمود نظرية النظم بحيث يتضافر النحوان معا، في أن يجعل من الكلام العادي كلاما فنياً أدبياً.

(1) - دلائل الإعجاز في علم المعاني: الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر)، صحح أصل الطبعة الأولى محمد عبده، محمد محمود التركيبي الشنقيطي، حقق هذه الطبعة وعلق عليها سعيد كريم الفقي، دار اليقين للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر ، ط1 ، 1422هـ، 2001م، مقدمة الكتاب، ص20.

(2) - دلائل الإعجاز: الجرجاني: ص 82.

من الواضح؛ أن غاية النحو عند "الجرجاني" هي وسم الكلام العادي الغفل بميسم الفنية والجمالية والأدبية؛ إذن فهو نحو إنتاج النصوص الأدبية والفنية، والتميز بين النظم الصحيح والفساد، ويضفي عليه المزية والفضل، ويعلل هذا "الجرجاني" قائلاً: «لا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده، وتلك المزية والفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه»⁽¹⁾.

ويرى أحد الباحثين المحدثين «أن النحو يبني نظرية النظم، ويرفع قواعدها ليقوم مقام الجسر الواصل بين النحو والبلاغة»⁽²⁾. وبه يرقى الكلام الساذج الغفل إلى مقام المزايا والفضائل، وهذا لا يتأتى إلا بتوخي النظم لأصول النحو.

وقد عبّر "الجرجاني" عن غاية النحو في عدة مواضع في الدلائل منها:

- التعبير عن هذه الغاية بألفاظ خاصة، كقوله: «ليس النظم شيئاً إلا أن مدار النظم على معاني النحو»⁽³⁾. وقوله أيضاً: «النظم توخي معاني النحو وأحكامه، ووجوهه، وفروقه فيما بين معاني الكلم»⁽⁴⁾، ثم إن «معاني النحو ووجوهه محصول النظم»⁽⁵⁾. ثم يخلص "الجرجاني" إلى نتيجة مفادها: «وإذا قد عرفت أن مدار النظم كل معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فأعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازدياداً بعدها»⁽⁶⁾.

(1) -دلائل الإعجاز: الجرجاني: ص83.

(2) - النحو والنظم عند عبد القاهر الجرجاني: محمد عمر الصماري، أعمال ندوة عبد القاهر الجرجاني، منشورات كلية آداب والعلوم الإنسانية، جامعة صفاقس، تونس، 1998م، ص12.

(3) - دلائل الإعجاز: الجرجاني، ص87.

(4) - المرجع نفسه، ص432.

(5) - المرجع نفسه، ص88.

(6) - المرجع نفسه، ص87.

ومما سبق؛ يمكن القول إنّ غاية النحو هي إقامة قواعد النظم وأساسه على معاني النحو، وأحكامه ووجوهه، وفروقه بين معاني الكلام وهذا لا يتأتى إلا من إبداع نحو أدبي فنّي يسم الكلام الساذج الغفل بميسم الفنية والأدبية.

ومن تجليات أهمية النحو تحديد النظم بمعاني النحو على حدّ عبارة "الجرجاني": « لا معنى للنظم غير توخي معاني النحو فيها بين الكلم قد بلغت في الوضوح والظهور والانكشاف إلى أقصى الغاية»⁽¹⁾. إن حد الشيء هو حقيقته في خاصيته التي تميزه عن غيره، وهذا يعني تحقق الحد يستلزم تحقق المحدود، ومن جهة أخرى، -أيضا- انتفاء الحد يستلزم انتفاء المحدود، والنتيجة أن أهمية النحو تكمن في تحديده للنظم، فهو موجب للنظم، ومن إشارات في هذا الشأن قوله: «ليس النظم شيئا إلا توخي معاني النحو ووجوهه وفروقه فيما بين معاني الكلام، وإنك قد تبينت أنه إذا رفع معاني النحو وأحكامه مما بين الكلام حتى لا تراد فيها في جملة ولا تفصيل خرجت الكلم المنطوق ببعضها في أثر بعض في البيت من الشعر والفصل من النثر عن أن يكون لكونها في مواضعها التي وضعت فيها موجب ومقتضى، وعن أن يتصور أن يقال في كلمة منها إنها مرتبطة بصاحبة لها، ومتعلقة بها وكائنة بسبب منها»⁽²⁾.

ومن هذا؛ يتبين أن فساد النظم واختلاله هو مخالفة قوانين النحو، لقوله: «وإذا ثبت أنّ سبب فساد النظم واختلاله أن لا يُعمل بقوانين هذا الشأن ثبت أنّ سبب صحته أن يُعمل عليها. ثم إذا ثبت أنّ مُستنبط صحته وفساده من هذا العلم ثبت أنّ الحكم كذلك في مزيتته والفضيلة التي تعرض فيه»⁽³⁾. وإذا كان فساد وصحة النظم موجبة بإتباع قوانين النحو، فكذلك قد ثبت أن الحكم على النظم بالمزية والفضيلة هو حسنة من حسنات النحو، وأن

(1)-دلائل الإعجاز: الجرجاني، ص305.

(2)-المرجع نفسه، ص432.

(3)- المرجع نفسه، ص85.

أهمية النظم من أهمية النحو لا غير، وقد اجمع العلماء قاطبة على « أن لا فضل مع عَدَمِهِ ولا قدرَ لكلامٍ إذا هو لم يستقم له (...) لا تَمَامَ دُونَهُ ولا قِوَامَ إِيَابِهِ »⁽¹⁾.

ومما سبق؛ يتبين أن نظرة "الجرجاني" للنحو لم تكن ضيقة منحصرة في النحو المعياري، وإنما كانت نظرتة واسعة منفتحة على قضايا الجمال والفن والإبداع متجاوزا قضايا الصحة والخطأ وقواعد الإعراب؛ لأنه يرمي إلى وسم الكلام العادي بميسم المزية والفضل الذي يتجلى في الكلام الأدبي الذي يمكن لحظه في مسلكه « في قراءة الشعر وتدوقه ونقده بتدبير معاني النحو فيه بما يتم إنشاء "نحو الشعر" (La grammaire de la poésie)، إن صفة الشعر في: قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل » لم تثبت لهذا الكلام الخالص لاستعارة، وإنما اكتسبها من حسن ترتيب أقسامه على "معاني النحو"⁽²⁾.

ومن زاوية هذا البحث والاستقصاء في نظرية النظم وعلاقتها بالنحو، تبين أن "الجرجاني" من النحويين والبلاغيين الأفذاذ الذين قدروا النحو حق قدره، وبين أن النحو مثل النظم، فهو ذو طاقات إبداعية غير متناهية، لذا فهو « ليس بمسألة هامشية، ولا هو بالدخيل المتطفل على الدراسة الأدبية، فهو عمادها، وهو مصدر عملية الصياغة الأدبية نفسها من حيث إنه لحمة التضافر الأدبي وسدى الصورة الفنية والقطب الذي يدور عليه الخلق والإبداع»⁽³⁾.

ومجمل القول، فالنحو عند "الجرجاني" نحوان؛ أحدهما نحو معياري غايته التعبير عن مقاصد مستعملي اللغة، وغاية الغاية العصمة من الخطأ واللحن وزين الإعراب،

(1) -دلائل الإعجاز: الجرجاني، ص81.

(2) - معاني النحو والبلاغة في كتب الجرجاني، أحمد الجوة، أعمال ندوة 1998م، جامعة صفاقس، تونس (مرجع سابق)، ص38.

(3) - النحو والنظم عند الجرجاني: محمد عمر الصماري، ص17.

والآخر هو نحو فني إبداعي غايته الاهتمام باللغة الفنية الأدبية، وهي لغة الخاصة ذات الفهم الثابت والفكر المتيقظ.

إذن؛ نحو معياري غايته استعمال اللغة استعمالاً نفعياً، ووظيفته عملية لاهتمامه بالكلام والتخاطب، ونحو فني أدبي إبداعي وهو «سبيل الخاصة إلى استعمال اللغة استعمالاً لا تكون فيه مجرد وسيلة عملية، وإنما تكون فيه قدرة على أن تحرك سواكن الطاقات اللغوية الكامنة، فإذا هي إنجازات فنية وأداء جمالي»⁽¹⁾.

ويظهر اختلاف النحويين - أيضاً - في علاقتهما بالمعنى، فالمعنى الذي يرتبط بالنحو المعياري، هو معنى حقيقي مداره على التصريح، المعنى المباشر (Dénotation)، أما علاقة المعنى بالنحو الفني الأدبي فهو معنى مجازي إحائي مداره على الإيحاء، المعنى الإيحائي (Connotation)، وهو ما أطلق عليه الجرجاني مصطلح معنى المعنى.

ثانياً: النحو، مفهومه وغايته عند الباحثين المحدثين

إن التطرق لمفهوم النحو وغايته عند الباحثين العرب المحدثين هو تنمة لما أثارته عبقرية النحاة القدماء متقدمين ومتأخرين، والغاية من هذا الطرح من زاوية نظر الباحثين المحدثين هي تجاوز الإسقاط والحيث معاً في طرق هذا الموضوع، كما يقول "حماسة عبد اللطيف": «إني أود في بادئ الأمر أن أكد إني لست أرمي من وراء هذا أن أضفي على النحو العربي ثوب الجدة والمعاصرة، أو أسقط عليه بعض الآراء الحديثة وهو لها رافض، أو القول من جانب آخر بأن النحو العربي فضفاض بحيث يتسع لاستيعاب كل وجهات النظر المتعاقبة من البحث اللغوي، أو أقول بهذا الأسلوب أننا يجب أن نكتفي بما لدينا اكتفاء مطلق فنصم آذاننا عن كل الدعوات الجديدة في مجال البحث الحديث»⁽²⁾.

(1)- النحو والنظم عند الجرجاني: محمد عمر الصماري، ص20.

(2)- النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي، الدلالي: محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط2، 2006م، ص24، 25.

هذه دعوة صريحة إلى العودة الواعية إلى النحو العربي القديم، وإنعام النظر فيه، والتفتيش في مصنفاته لاكتشاف مضامينه، واستتبار أغواره، ومراجعة تصنيفاته لقضاياه، وموضوعاته، وهذا لا يتأتى إلا بقراءة واعية وفاعلية، وذلك لا يتم إلا بإمعان الفكر في حيثيات النحو العربي؛ المعين الذي لا ينضب، وجديده الذي لا يخلق.

إن النحو العربي فضفاض يتسع لكل التيارات اللغوية الحديثة، فمع الوصفية البنيوية وصفي بنيوي، ومع التوليدية التحويلية توليدي تحويلي، ومع الوظيفية وظيفي، وهكذا مع كل المناهج والتيارات اللغوية والحديث قصد بلوغ غايات النحو من زاوية النظر اللغوي الحديث.

يغترف الباحثون المحدثون من منبع واحد، وهو الرغبة في مراجعة علم النحو من حيث المفهوم والغاية، وقضايا أخرى، إلا أن اختلاف رؤاهم في هذه المراجعات انقسموا إلى فريقين: فريق يقتفي أثر النحاة القدماء - المضيقين - ولم يبع عنهم حولا، فأنحصرت مراجعاتهم في علم النحو عند حدود التقعيد لإصلاح الألسن فرضوا بالبقاء في الغاية التعليمية للنحو، وإبقاء الحفاظ على الصحة النحوية، لأنهم رأوا فيها عين الصواب، ومن ثم اصتبغت مراجعاتهم النحوية بمحاولات تيسير النحو «ومن يطلع على التراث النحوي العربي يعلم أن محاولات تيسير النحو التعليمي قديمة متجددة، فيبدو أن جهود النحاة العرب في إطار تيسيره تضرب بجذورها في تاريخ التراث العربي، بحيث ترجع إلى القرن الثاني الهجري؛ إذ شرع نحاة العربية في تصنيف المختصرات، والمتون النحوية الموجزة، وأبرزهم: خلف الأحمر (180هـ) الذي صنف مقدمة في النحو، والكسائي (189هـ) الذي ألف "مختصر في النحو". وتتابعت المختصرات النحوية في القرنين الثالث والرابع الهجريين على أيدي نحاة العربية مثل: الأخص الأوسط (211هـ) في المختصر النحوي الذي يحمل عنوان "الأوسط في النحو"، والزجاجي (338هـ) صاحب "الجمل في النحو"، وابن جني (392هـ) مؤلف "اللمع في النحو"، وغيرهم. واستمر تأليف الملخصات

النحوية على مر القرون، ولعل من أشهرها "كتاب الجمل" لـ"عبد القاهر الجرجاني" (471هـ)، "والأنموذج" للزمخشري (538هـ)، و"الملخص في النحو" لابن أبي الربيع الاشبيلي (ت 688هـ)... وغير ذلك»⁽¹⁾.

وفي العصر الحديث، ثمة جهود لتيسير النحو التعليمي، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: جهود "علي الجارم" و"مصطفى أمين" في مصنفهما "النحو الواضح"، و"إبراهيم مصطفى" في كتابه "إحياء النحو" (1937م)، و"عبد العليم إبراهيم" في كتابه "النحو الوظيفي" و"محمد عيد" في كتاب "النحو المصفى" (1971م)، ثم برزت كتب أخرى تناولت نقد النحو العربي القديم من أجل التيسير، ومن ذلك، "دراسات نقدية في النحو العربي" لـ"عبد الرحمن أيوب"، و"مهدي المخزومي" في كتابيه: أحدهما: "في النحو العربي: نقد وتوجيه"، والآخر "في النحو العربي: قواعد وتطبيق"... وغير ذلك.

وبالموازاة ألفينا عند الفريق الآخر تلك المحاولات الجادة، والجهود الجبارة التي تعبّر عن آراء وأفكار أصحابها الأفاضل الذين استطاعوا استيعاب التراث، واستتبار أغواره لمجاوزة تلك النظرة القاصرة التي قزمت مفهوم النحو وغايته إلى فتح آفاق منهجية واسعة، لمعالجة المسائل النحوية، وقضاياها المتصلة بوظيفة النحو البحثية وغايته المعرفية، التي غيرت صورة النحو العربي وحولت جهته إلى أفق أوسع.

(1) - ينظر: الجملة العربية نشأة وتطورا وإعرابا، فتحي عبد الفتاح الدجني، مكتبة الفلاح، الكويت، ط2، 1408هـ-1987م، ص54، 64.

- العربية الفصحى الحديثة: محمد حسنى عبد العزيز، دار الثقافة العربية، القاهرة، (دط)، مصر، 1994م، ص139، 161.

- تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، (د ط)، (د ت)، ص13، 25.

وخير مثال يقندي به في هذا الاتجاه الجديد الباحث "تمام حسان" البديل المعقول (المقبول) المتمثل في ذلك التحول المنهجي من نحو المفردات (الأبواب النحوية) إلى نحو التراكيب، ومن نحو أجزاء الجملة إلى نحو الجمل، كما اعتبر النحو فرعاً من فروع الدراسة اللغوية، وجعل لكل فرع من هذه الفروع منهجها الخاص⁽¹⁾. ويعرف النحو بأنه «دراسة العلاقات بين أبوابه ممثلة في الكلمات التي في النص، نحن حين نعرب نترجم الكلمات إلى أبواب يمكن أن ننظر إليها في ضوء علاقاتها النحوية. فحين تتحول الكلمات بالتحليل الإعرابي إلى أبواب تتضح العلاقات التي بينها، لأن هذه العلاقات مقررة في قواعد النحو، ولكل باب من هذه الأبواب معنى وظيفي للكلمة المعربة به»⁽²⁾.

يُستشف من هذا النص، أن غاية النحو تكمن في قضية «أمن اللبس»، ووسيلتها الحقة الاعتماد على عدد من الأنظمة (الأجهزة) القواعدية، و«يتألف كل واحد منها من مجموعة المعاني تقف بإزائها مجموعة من الوحدات التنظيمية أو المباني المعبرة عن هذه المعاني، ثم طائفة من العلاقات التي تربط ربطاً إيجابياً، والفروق "القيم الخلفية" التي تربط سلباً العلاقات - بإيجاد المقابلات ذات الفائدة - بين أفراد كل مجموعة المعاني أو مجموعة المباني (...). وأما العلاقات الرابطة و"القيم الخلفية" وهي المقابلات أو نواحي الخلاف بين المعنى والمعنى أو بين المبنى والمبنى أهم بكثير جداً من العلاقات الرابطة؛ لأنها أقدر من تلك العلاقات على تحقيق أمن اللبس، وهو الغاية القصوى للاستعمال اللغوي، فإنه يمكن الزعم أن كل نظام لغوي يبني أساساً على مجموعة من القيم الخلفية التي بدونها لا يكون اللبس مأموناً، ولا الكلام مفهوماً»⁽³⁾.

(1) - تتمثل تلك المناهج في منهج الأصوات (الفونيتيكي والفولوجي)، ومنهج الصرف، ومنهج النحو، ومنهج الدلالة، ومنهج المعجم. ينظر: مناهج البحث في اللغة: تمام حسان، ص 67، 204، 226، 258، 274.

(2) - مناهج البحث في اللغة: تمام حسان، ص 226، 227.

(3) - اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص 34.

وبهذه المكانة التي يشغلها أمن اللبس في تصور "تمام حسان" (1918م-2011م)، أصبحت « قضية المعنى هي قطب الرّحى في التواصل باللغة، فالمعنى هو هم المتكلم حين يعمد إلى العبارة عن ذات نفسه، جاهدا في أن ينفي عن مراده اللبس، وهو هم السامع حين يجهد في الفهم عن المتكلم واستبانة مقاصده من غير أن يجعل لعوارض اللبس والغموض سلطانا على معقوله، وهو هم النحوي أو اللغوي في جهده الناصب وراء الربط بين المباني والمعاني، وبين الشكل والوظيفة»⁽¹⁾.

وقد أفصح "تمام حسان" عن غاية الغاية في شأن هذا البحث ألا وهي البحث عن المعنى، قائلا إن: « لكل دراسة لغوية لا في الفصحى فقط، بل في كل لغة من لغات العالم، لابد أن يكون موضوعها الأول والأخير، هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة؛ فالارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللغة، وهو العرف، وهو صلة المبنى بالمعنى»⁽²⁾.

من الواضح أن غاية النحو عند "تمام حسان" هي تشخيص المعنى العرفي (الاجتماعي، المقامي). فكيف يساهم أمن اللبس في تشخيص هذا المعنى؟

ولتحقيق هذه الغاية على الباحث أن يعمل إلى تشقيق المعنى إلى ثلاثة معانٍ فرعية أحدها المعنى الوظيفي، وهو وظيفة الجزء التحليلي في النظام أو في السياق على حد سواء، والثاني المعنى المعجمي للكلمة، وكلاهما متعدد ومحتمل خارج السياق وواحد فقط في السياق، والثالث المعنى الاجتماعي أو معنى المقام وهو أشمل من سابقه؛ لأنه يشملهما ليكون بهما وبالمقام معبرا عن معنى السياق في إطار الحياة الاجتماعية.⁽³⁾

(1) - في اللسانيات العربية المعاصرة دراسات ومقالات، سعد عبد العزيز مصلوح، عالم الكتب، القاهرة، (دط)، مصر 2004م، ص226، 227 .

(2) - اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص9.

(3) - المرجع نفسه، ص28، 29.

وانطلاقاً من هذا التأسيس حدد "تمام حسان" للمكون البلاغي دوره وأهميته في النظرية النحوية، وبداية البدء فكرة ثنائية المقال والمقام انطلاقاً من المقولة البلاغية: " لكل مقام مقال" و "ولكل كلمة مع صاحبها مقال"، فقد أصبحت معلماً لكل مهتم بالمعنى.

لقد وضح "تمام حسان ذلك" التداخل بين النحو وعلوم البلاغة والدور الذي تقوم به علوم البلاغة في كشف حجب المعاني، وجلوة المفهوم؛ إذ إن « مجال الدراسة في كل من علم المعاني والمعجم هو العلاقة بين الكلمة ومدلولها، واتجاه الدراسة في علم البيان إلى دراسة دلالة اللفظ على معناه العرفي (المطابقي) أو "الدلالة على بعض معناه" أو "لازم معناه" يجعل علم البيان «قمة علم المعجم كما كان علم المعاني قمة علم النحو»⁽¹⁾.

ومن هذا يغدو علم المعاني قمة النحو أو سنامه، لأنه أقرب رحماً بعلم النحو من النقد الأدبي، لذلك يسميه "تمام حسان": "نحو من النحو"، وعلم البيان ذو صلة وثيقة بعلم المعجم ومن ثم فهو يمثل قمة علم المعجم، وعلم البديع الذي مداره على التحسين والتزيين للكلام؛ لذا فهو بعيد عن النحو، لأنه لا يمس جوهر المعنى العرفي، بل يهتم بالمعنى الفني.

يتلخص عمل "تمام حسان" في إثارته قضايا مهمة في النحو، وهي ما يمكن أن تجمل في هذه النقاط، اعتبر استكشاف المعنى غاية الغايات في الدرس النحوي، واعتمد أمن اللبس غاية الاستعمال اللغوي، استبدل فكرة العامل بالقرائن التي تعمل في تضافر لتحقيق أمن اللبس، وتجليه المعنى، تأصيل فكرة المقام في النظرية النحوية لاستكشاف المعنى (وظيفي، ومعجمي، عرفي فني).

(1) - اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان، ص 19.

يولي "حماسة عبد اللطيف" وجهه شطر النحو من حيث المفهوم السليم، والغاية الحقيقية لإخراج النحو من ضيق الغاية، صلاح الألسن إلى أوسع أفق للرجوع إلى غايته الأصلية التي مدارها على استكناه المعنى بوصفه قطب الرحي في الدراسة اللغوية أو النحوية، ومن جهة، لفت انتباه الباحث والدارس إلى « الدور الذي يقوم به "المعنى النحوي الدلالي" في النص، وفاعلية "الاختيار" بين المفردات والنظام النحوي، وتعزّف عنصر الدلالة في النحو العربي الذي يزخر بكثير من النظرات النافذة التي تحتاج إلى الكشف وإعادة النظر فيها وإحيائها»⁽¹⁾.

إذن؛ « فالنحو ليس موضوعا يحفل به المشتغلون بالمثل اللغوية، والذين يرون إقامة الحدود بين الصواب والخطأ، أو يرون الصواب رأيا واحدا. النحو مشغلة الفنانين والشعراء، والشعراء والفنانون هم الذين يفهمون النحو، أو هم الذين يبدعون النحو، فالنحو إبداع، وقضية الإبداع في النحو كانت غريبة إلى حد ما على أذهان الباحثين قبل "عبد القاهر الجرجاني". النحو إذن جزء أساسي من ذكاء الشاعر وفطنته وروعته، وليس جانبا خارجيا ولا طلاء يطلّى به المعنى. النحو جزء أساسي مما نسميه نشاط الكلمات في الشعر»⁽²⁾.

يحدد "حماسة عبد اللطيف" غاية النحو الحقيقية على حد عبارته « الرغبة القوية في معرفة أسرار التركيب القرآني، وهي بعد ذلك الرغبة الإنسانية في تعرف أهم المظاهر الإنسانية بإطلاق: اللغة. وتمييز التراكيب بعضها من البعض الآخر، ومعرفة خصائصها، واكتناه أسرارها»⁽³⁾، يرمي "حماسة" إلى فهم النحو فهما صحيحا، وتحديد غاياته المثلى التي يصل من خلالها الباحث إلى كشف فاعلية النحو في توضيح النص،

(1) - النحو والدلالة: محمد حماسة عبد اللطيف، مقدمة الطبعة الثانية، ص23، 24.

(2) - النحو والشعر: قراءة في دلائل الإعجاز، مصطفى ناصف، مجلة فصول، مج1، ع3، أبريل 1981م، ص36.

(3) - النحو والشعر: محمد حماسة عبد اللطيف، ص28.

وتفسيره، واستخراج طاقاته ويرى "حماسة" أن النحو إبداع كما وصفه الناقد "مصطفى ناصف" في قوله: « النحو مشغلة الفنانين والشعراء، والشعراء والفنانون هم الذين يفهمون النحو، أو هم الذين يبدعون النحو، فالنحو إبداع»⁽¹⁾.

والإبداع النحوي في تصور "محمد حماسة"- كما فهمه - « يربط بين النظام الثابت والأداء المتغير، فهناك نظام أو نموذج فكري لا يتحقق، ولا يظهر للواقع إلا عن طريق الاستعمال، وكل نموذج يمكن أن يؤدي به آلاف الآلاف من الجمل التي يختلف مظهرها، ويتحدد نموذجها، ومع هذا تظل دائما هناك علاقة تفاعل قوى بين هذا النموذج العميق والسطح المتغير، وهذا التفاعل هو الذي يقوم بدور فعال في تفسير الجملة وإعطائها معناها الأولي، فالفاعلية بوصفها وظيفة نحوية مثلا، عمق أو نموذج يشترك فيه عدد كبير جدا من الكلمات التي يصلح أن يكون كل منها فاعلا في جملة فعلية معينة، وتوزيع الكلمات مع وظائفها محكوم بقواعد الاختيار التي تجعل لكل فعل مثلا أنماطا معينة أو مجالات معينة من الأسماء التي تصلح أن تكون فاعلا له، وهنا يقوم الخيال بدور كبير في سبيل الربط عن طريق المجاز بين أشياء لا ترابط بينها في الواقع ويقوم علاقات نحوية تعد في ظاهرها "صدمة" للمألوف من أمر العلاقات اللغوية والفكرية. وعند هذه النقطة يختلف كل متكلم باللغة عن الآخر أو قل كل مبدع عن الآخر من حيث قدرته على الاختيار بين العمق الثابت، والأداء المتغير، والعلاقة الجدلية بينهما التي تجعل من النحو إبداعا»⁽²⁾.

ومن جهة، فالنحو يقوم بمهمة الربط بين عالم الأفكار والأصوات، والاعتناء بوسائل الربط بين هذين العالمين وكشف الحجب عنها.

(1) - النحو والشعر: محمد حماسة عبد اللطيف، ص36.

(2) - النحو والدلالة: محمد حماسة عبد اللطيف، ص34، 35.

ونتيجة لما سلف فالنحو يهتم بـ « وصف سليقة المتكلم اللغوية، وتلمس المقاييس العقلية التي تجعله قادرا على استخدام لغته من خلال وصف الأمثلة التي ينتجها هذا المتكلم ويحكمها قانون واحد يوجهها نحو الصواب اللغوي، ولا ينصرف بها إلى خطأ نحوي خارج عن النظام الذي تتبعه اللغة ويعرفه المتكلم بهذه اللغة»⁽¹⁾.

وهكذا يخلص "محمد حماسة" إلى نتيجة مفادها أن غاية النحو الحقيقية هي ذات وجهين لعملة واحدة ظاهرها إصلاح الألسن، وباطنها كشف حجب المعاني وجلوة المفهوم.

أما "تمام حسان" فلم يشذ عن غيره من الباحثين الراغبين في إعادة النظر - المراجعة- في علم النحو، لكنه يتميز عن غيره في هذه المراجعات في اختلاف الرؤى من حيث الطرح والتصوير، ومن ثم في النتائج، ولذلك شكلوا فريقا شعاره المراجعات في علم النحو، لكنهم حافظوا على نهج أسلافهم القداماء. فكانت نتيجة هذه الجهود نفسها التي تَغَيَّتْ بها الأسلاف، وهي إسرارهم على حصر النحو في دائرة ضيقة وهي الغاية التعليمية.

يتخذ "سعد مصلوح" موقف الرفض من انحصار غاية النحو في التعليمية على الرغم من أهميتها، إلا أنها غاية من غاياته، لقوله «إن علم النحو- في أي لغة من اللغات- هو العلم الكاشف عن أسرار المباني اللغوية في ارتباطها بالمعاني الذهنية والنفسية. والعلم الذي تتجلى به عبقرية اللغة وبإمكاناتها في العقل وذات النفس، لذلك كان لا بدّ من منهج يخطو بنا خطوات فاسحا في هذه السبيل يستتبط به صاحبها غاية يلتقي

(1)- النحو والدلالة: حماسة عبد اللطيف، ص40.

عندها هم المتكلم، وهم السامع، وهم اللغوي، ويربط وسائل العبارة، ووظائف المباني بهذه الغاية»⁽¹⁾.

يخلص "سعد مصلوح" إلى أن غاية النحو هي استكناه المعنى سواء عند المتكلم أو السامع أو اللغوي أو النحوي، كل من زاوية نظره الخاص.

وتوضيحا لذلك يقول "سعد مصلوح" «إن الهدف من الدرس النحوي الحديث هو إخراج النحو العربي من ضيق إطار الجملة إلى سعة النص، ومن محدودية الغاية التعليمية إلى اللامحدودية الكشف والاستكناه لعبقرية اللغة وإمكاناتها وتعالقه جهاز القواعد هنا مع تجليات الإبداع اللغوي على اختلافها وتنوعها»⁽²⁾.

والنحو عند "أحمد المتوكل" فضفاض يتسع لأكثر من مفهوم، ومن أهمها: النحو مقابل اللسانيات، يسعى هذا النوع من النحو إلى دراسة مختلف أنماط اللغات البشرية، وتكمن غايته في تأسيس ما يسمى بالنحو الكلي الذي يضطلع برصد سمات اللسانيات الطبيعية بوصف عام (الوصف غايته).

النحو هو فرع من اللسانيات؛ حديثا النحو هو فرع من الدرس اللغوي قديمة وحديثة، يهتم بالتركيب أو الصرف أو يشملهما معا. وهو بهذا المفهوم يحيل إلى مستوى من مستويات التحليل اللساني فيتعالق مع مستويات أخرى، هي المستوى الصوتي والمستوى الصرفي والمستوى الدلالي داخل جهاز واصف.⁽³⁾

(1) - في اللسانيات العربية المعاصرة: سعد مصلوح، ص 210 .

(2) - المرجع نفسه، ص 266.

(3) - ينظر: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، الأصول والامتداد: أحمد المتوكل، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط1، 1427هـ، 2006م، ص 37، 38.

وفي الأدبيات اللسانية يطلق مصطلح النحو « على الجهاز الواصف، وقد يتسع مدلوله فيطلق على نظرية لسانية بعينها، ومن أمثله، النحو المعجمي الوظيفي، نحو الأحوال، النحو المركبي المعجم، النحو الوظيفي»⁽¹⁾.

ويرى "أحمد المتوكل" أن النحو الوظيفي « يسعى إلى أن يكون نظرية لسانية تصف اللغات الطبيعية في إطارها من وجهة نظر وظيفية، أي الوجهة النظرية التي تعتبر الخصائص البنيوية للغات محدودة (جزئيات على الأقل) بمختلف الأهداف التواصلية التي تستعمل اللغات لتحقيقها»⁽²⁾.

وفي منظور النظرية الوظيفية يتعدد موضوع الجهاز الواصف للغة في وصف قدرة المتكلم، السامع، وهي « تعني معرفة المتكلم السامع للقواعد التي تمكنه من تحقيق أغراض تواصلية تشمل القواعد التركيبية، والقواعد الدلالية، والقواعد الصوتية، والقواعد التداولية»⁽³⁾.

أما في منظور النحو الوظيفي فتعني القدرة التواصلية « معرفة القواعد التداولية، بالإضافة إلى القواعد التركيبية والدلالية والصوتية، التي تمكن من الإنجاز في طبقات مقامية معينة، وقصد تحقيق أهداف تواصلية محددة»⁽⁴⁾، كما تقترح نظرية النحو الوظيفي بنية للنحو تشتمل على ثلاثة مستويات تمثيلية هي:⁽⁵⁾

(1) - المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، أحمد المتوكل، ص39.

(2) - دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي: أحمد المتوكل، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1406هـ، 1986م، ص9.

(3) - اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، أحمد المتوكل، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط2، 2010م، ص15.

(4) - دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي: أحمد المتوكل، ص10.

(5) - المرجع نفسه، ص10.

مستوى لتمثيل الوظائف الدلالية: مثل وظيفة المنفذ، ووظيفة المتقبل، ووظيفة المستقبل، ووظيفة المستفيد...

مستوى لتمثيل الوظائف التركيبية: مثل وظيفة الفاعل، ووظيفة المفعول...

مستوى لتمثيل الوظائف التداولية: مثل وظيفة المبتدأ، ووظيفة المحور...

وهكذا يصبح موضوع الوصف اللغوي في النظر الوظيفي يشكل رصد الترابط القائم بين خصائص اللغة البنيوية والخصائص الوظيفية، وفي نظر "أحمد الموكل" « أنها نظرية لسانية تسعى إلى تحقيق الكفاية، في البدء ينصب اهتمامها بالكفاية من حيث الوصف والتفسير للظواهر اللغوية، وحاليا، قد تجاوزت النظرية اللسانية المثلى هذه الكفاية اللغوية (الصرف) إلى كفاية أعمق وأشمل هي الكفاية الإجرائية»⁽¹⁾.

من الواضح أن «النحو الوظيفي يهتم بالكفاءة التواصلية، أي الاستعمال اللغوي، واستكشاف المبادئ المتحركة في التواصل اللغوي، ويتحدد موضوعه في الخطاب بوصفه وحدة تواصلية قائمة»⁽²⁾.

وفي منظور النحو الوظيفي القدرة التواصلية موسومة بميسم الشمول، وذلك لانحصارها في أمرين أساسيين هما: اشمال قدرة مستعمل اللغة الطبيعية على معرفة القواعد الصرفية، والتركيبية والصوتية، والدلالية، والتداولية، لتمكين مستعمل اللغة الطبيعية من إنتاج وفهم عبارات لغوية سليمة، في مواقف تواصلية معينة قصد تحقيق أغراض معينة، بمعنى أن القدرة التواصلية توحد بين القدرتين النحوية والتداولية، ثم أن هذا التداول لا يمكن عزله عن القدرات الأخرى (الصرف، والتركيب، والدلالة)، والأمر الآخر، أن مستعمل اللغة الطبيعية في عملية التواصل يستعمل عدة ملكات: (لغوية،

(1) - المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: أحمد المتوكل، ص 44.

(2) - المرجع نفسه، ص 35 .

ومنطقية، وإدراكية، واجتماعية، ومعرفية وإبداعية) تفعل وتتفاعل في عمليتي إنتاج وفهم الخطاب وفقا للموقف التخاطبي، ونمط الخطاب⁽¹⁾، بات من الواضح أن تتخذ نظرية النحو الوظيفي «موضوعها لا الجملة الواحدة، بل الخطاب، أي النص مؤطرا بظروف إنتاجه»⁽²⁾.

هكذا؛ أصبح الخطاب موضوع النحو الوظيفي الأساسي كونه يشكل وحدة تواصلية قائمة بذاتها. ويفهم من هذا، أن النحو الوظيفي يسعى إلى توحيد موضوعه، وذلك بإحداث نقلة منهجية نوعية، إذ يقرر "أحمد المتوكل" أن الحاجة المنهجية لتحقيق هذه الغاية تقتضي أن الباحث يعمد إلى التحول من إطار الجملة الواحدة الضيق إلى سعته نحو الخطاب الوظيفي، أو نحو النص.

في أدبيات النحو الوظيفي يرد المصطلحان: الخطاب النص على التعاقب، إلا أن «الاتجاه الغالب الآن هو اختيار مصطلح الخطاب، ولعل السبب في هذا التفضيل، وهو أن مصطلح الخطاب يوحي أكثر من مصطلح النص، بأن المقصود ليس مجرد سلسلة لفظية (عبارة أو مجموعة العبارات) يحكمها قوانين الاتساق الداخلي (الصوتية، والتركيبية والدلالية الصرف)، بل كل إنتاج لغوي يرتبط به ربط تبعية بين بنيته الداخلية وظروفه المقامية»⁽³⁾.

ومفاد ذلك، أن مصطلح الخطاب شامل ينسحب على كل إنتاج لغوي في علاقته بظروفه المقامية، وبوظيفته التواصلية المؤداة في هذه الظروف، بمعنى أن الخطاب قد

(1) - ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية، أحمد المتوكل، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، ط1، 1424هـ، 2004م، ص19، 20، 21.

(2) - قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية الخطاب من الجملة إلى النص: أحمد المتوكل، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، (د ط)، 2001م، ص15.

(3) - قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: أحمد المتوكل، ص16.

يكون جملة، أو جزءاً من الجملة أو عدة جمل، أما في منظور النحو الوظيفي فالخطاب هو كل ما يجاوز الجملة الواحدة، ويمكن تفسير اعتماد الوظيفي الخطاب موضوعاً له بما أورده "فان ديك" (Van Dyck) في تعريفه للخطاب على حد عباراته «لا يتواصل مستعملوا اللغة الطبيعية عن طريق جمل منعزلة، بل إنهم يكونون من هذه الجمل قطعاً أكبر وأعدد يمكن أن نطلق عليها اللفظ العام الخطاب»⁽¹⁾.

وخلاصة القول، فالنحو من منظور النحو الوظيفي هو نحو تواصل يجمع بين النحو والتداولية، بالإضافة إلى الأصوات والتراكيب والدلالة، موضوعه الخطاب، وغايته تحقيق التواصل الذي لا يتم بالجملة الواحدة المعزولة عن سياقها، بل يتم بالخطاب في إطار ظروف إنتاجه، ووظيفته التواصلية قصد تحقيق الفهم والإفهام، ومن ثم سعى إلى التحول من نحو الجملة إلى نحو الخطاب الوظيفي.

ثالثاً: النحو عند الباحثين الغربيين المحدثين:

1- النحو: المفهوم والغاية عند نعوم تشومسكي (Avram Noam

: (Chomsky)

عرف الدرس اللساني العربي الحديث نقله منهجية حيث استبدل النحو التقليدي الوصفي بالنظريات اللسانية التي اصطلح عليها باسم البنيوية (1928م)، وقد استعملت "مدرسة براغ" مصطلح البنيوية، ودعت إلى تأسيس المنهج البنيوي لدراسة بنية النظم اللغوية (1929م)، إلا أن بدايات البنيوية كانت على يد رائدها "دوسوسير" (Ferdinand de Saussure)، ومن أبرز أعماله استبدال المنهج التاريخي بالمنهج الوصفي، (البنيوي) في دراسة الظواهر اللغوية، وتحديد موضوع علم اللغة في اللغة الإنسانية، وعلى الرغم

(1) - قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: أحمد المتوكل، ص 17.

من عدم نضج المنهج البنيوي على يد "دوسوسير" إلا أنه قد مهّد له، فكان نبراسا لمن جاء بعده.

ومن أوائل البنيويين "بلومفيلد" (Leonard Bloomfield) وأتباعه الذين أسسوا اللسانيات الوصفية أو التصنيفية (Taxonomique) التي تستند إلى مناهج توزيعية، فكان تركيزهم في الدراسة اللغوية على الأشكال اللغوية وإقصاء المعنى من الدراسة وإحالاته إلى علم النفس، وعلم الاجتماع، والأنثروبولوجية والفلسفة... بدعوى أن هذه الفروع المعرفية مختصة في دراسة المعنى.

امتد التيار التوزيعي وبرز فيه باحثون أمثال هاريس (Z.S.Harris)، وهوكيت (Hockett)، وبايك (pike) ... وغيرهم. وقد اتسعت رقعة هذا التيار في أمريكا، وبقي ردحا من الزمن إلى أن جاء "نعوم تشومسكي" الحفيد المباشر "بلومفيلد"، حاملا شعار التغيير، منطلقه التحويل الذي استعاض به التوزيع، وهو في الأصل فكرة أستاذه "هاريس" الذي لم يستطع النفاذ إلى عمقه، ومن هنا توارت التوزيعية وراء حجاب التوليدية التحويلية، ومن ثم تحول الاهتمام من الوصف والتصنيف إلى الوصف والتفسير، لأن «علم اللسان البنيوي اقتصر هو الآخر على وصف اللغة دون الامتداد إلى تفسيرها»⁽¹⁾.
يمكن توضيح عمل "تشومسكي" من خلال كتابيه: الأول: البنى النحوية 1957، "syntactic structure" الذي أحدث ثورة في الدرس اللساني الحديث، يرمي إلى «وصف تركيب اللغة الإنسانية وتفسيرها بطريقة منهجية»⁽²⁾.

(1) - مشكلة البنية مشكلات فلسفية معاصرة، أو أضواء على البنيوية: زكريا إبراهيم، دار مصر للطباعة، مصر، 1990م، ص64.

(2) - المرجع نفسه، ص68.

غير أن هذا العمل لم يسلم هو الآخر من الانتقادات مثل سابقه من الأعمال، وبعد مراجعة العمل استدرج "تشومسكي" النقائص والزلل الذي وقع فيه فأدرج أن وصف التركيب بمعزل عن المعنى لا يؤتي ثماره.

وفي الكتاب الثاني: أوجه النظرية النحوية (1965) "Aspects of the Theory of Syntax" الذي ضمنه الهدف المنشود قائلاً: «إن النظرية اللسانية معنية أولاً وقبل كل شيء بإنسان مثالي في سلوكه اللغوي تكلماً وسماعاً، يعيش في جماعة لغوية متجانسة تمام التجانس، وهو عارف لغته تمام المعرفة، ولا يخضع في ممارسته لهذه المعرفة في أثناء أدائه اللغوي الفعلي لتلك الظروف التي لا صلة لها بالجانب النحوي، مثل محدودية الذاكرة والارتباك والعوارض التي توزع اهتمامه وانتباهه، ولما يمكن ارتكابه من أخطاء عشوائية، أو مميزة، ذلكم هو الموقف - كما يبدو لي - لدى مؤسسي اللسانيات العامة الحديثة، ولم يطرأ بعد من الأسباب المقنعة ما أدى إلى تعديل هذا الموقف.⁽¹⁾

يفهم من هذا النص، أن "تشومسكي" يحدد موضوع الوصف اللغوي من منظوره التوليدي التحويلي في وصف قدرة المتكلم السامع، وهي تعني " معرفة المتكلم السامع القواعد اللغوية "الصرف"، (القواعد التركيبية والدلالية والصوتية)⁽²⁾. ومفاد هذا أن النحو التوليدي التحويلي يسعى إلى صياغة نحو القدرة ووصفها، إذا، فالنحو عند تشومسكي يشكل مركز اهتمام في اللغة، وقد مثل لهذه العلاقة بين اللغة والنحو في منظوره التوليدي التحويلي بقوله: «إن القلب يمد الجسم الإنساني بالدم الذي يكفل له الحياة، فإن النحو يمد الجملة بمعناها الأساسي الذي يكفل لها الصحة، ويحدد لها عناصر المعنى»⁽³⁾، وأن هذه

(1) - Aspects of the Theory of Syntax: N. Chomsky, Cambridge MIT. Press, 1965, P.3,4.

نقلا عن : في اللسانيات في المعاصرة، سعد مصلوح، ص236.

(2) - اللسانيات الوظيفية: أحمد المتوكل، ص15.

(3) - النحو والدلالة: حماسة عبد اللطيف، ص22.

المعرفة من حيث نوعيتها وطبيعتها مقوماتها «محصورة في ما يشكل (النحو) باعتبار النحو مجموعة من التمثيلات الصورية الصّرف»⁽¹⁾. وأنه يتضمن ثلاثة أقسام:

- القسم التركيبي الذي يولد ويشرح البنية الداخلية لعدد الجمل اللامتاهي في لغة معينة.

- القسم الفونولوجي الذي يشرح البنية الصوتية للجمل التي ولدها المكون التركيبي.

- القسم الدلالي الذي يشرح بنية معناها، ويحتل التركيب موضع القلب من هذا النحو.⁽²⁾

وخلاصة الخلاصة، فالنحو ذو مفاهيم مختلفة يشوبها التنوع والتعدد، وذلك لاختلاف وجهات النظر إليه (نحاة، بلاغيون، نقاد...)، بالإضافة إلى اختلاف ظروفهم، ومناهجهم، وزمانهم، ومكانهم، ومن ثم، فالنحو علم متداخل الاختصاصات لتضافر عدة علوم ومعارف فيه، وعليه يمكن القول: إن النحو هو:

- علم الإعراب الذي يخص الأبواب النحوية (نحو المفردات).

- علم الصرف لاهتمامه ببنية الكلمة لمعرفة أنفس الكلمات.

- علم النظم الذي يهتم بنظم الكلمات في الجمل، ونظم الجمل في النصوص والخطابات.

- علم مقاصد المتكلم في الكلام، ومجاله التواصل.

- إبداع النصوص لا صناعة القواعد.

- نظرية التواصل بشقيها: الإنتاج والتلقي، ومجاله النص والخطاب.

(1) - اللسانيات الوظيفية: أحمد المتوكل، ص 89.

(2) - جون سيرل، تشومسكي والثروة اللغوية، مجلة الفكر العربي، ع 8-9، 1979م، ص 128.

وغاية النحو إصلاح الألسن، وتجلية المفهوم، وكشف المعنى، للإفهام والفهم وتحقيق التواصل بين البشر؛ لأنه نحو تواصلية؛ أي نموذج للكفاءة الاتصالية للمتكلم السامع في لغته الأم، بمعنى قدرته على التواصل (القدرة التواصلية).

ولما كان النحو فرعاً من فروع الدرس اللغوي قديمه وحديثه، فهو يشكل علماً قائماً بذاته، له منهجه الخاص، يهتم بالتركيب والمعنى معاً، وقد تتجلى ثنائية التركيب والمعنى في وحدات لغوية: الكلمة، المركب الاسمي، الجملة، النص والخطاب لتحقيقها التواصل، وتمثل هذه الوحدات اللغوية مجالاً لتجلي اللغة الطبيعية.

2- موضوع النحو: الجملة (sentence):

2-1- إرہاصات مصطلح الجملة في الفكر النحوي العربي:

للجملة العربية مكانة خاصة لدى النحاة، فقد تناولوها في البحث بالوصف والتحليل، ونظروا فيها من حيث التأليف، وعرفوها بتعاريف عدة، وصنفوها إلى أصناف عدة، انطلاقاً من أسس متباينة تباين منطلقات كل منهج ونظرة إلى مصطلح الجملة. وقبل الولوج في تحديد مفهوم الجملة وأنماطها يحسن بنا التأريخ لهذا المصطلح بإيجاز.

يعد كتاب "سيبويه" (180هـ) «أول أثر نحوي باق يمثل جهود المرحلة الأولى، بل يمثل نضج الفهم الراشد الذي يعنى بتمييز التراكيب، وكشف خصائصها، وتوائمها مع ملابساتها»⁽¹⁾. وعلى الرغم من عظم شأن "الكتاب" إلا أنه - بعد إنعام النظر فيه، تأكد خلوه من مصطلح الجملة على شهرته مع الدراسات النحوية المعاصرة للكتاب، ومن أساطين الباحثين المحدثين الذين تنبهوا لهذا الأمر. فنجد "عبد الرحمن الحاج صالح" (1927- 2017م) قد قال في كتابه "الجملة في كتاب سيبويه": «فهذا أمرٌ غريب

(1) - النحو والدلالة: حماسة عبد اللطيف، ص30، 31.

آخر، ألا يوجد أي أثر لكلمة (جملة) في كتاب سيبويه، وكذلك العبارة (جملة مفيدة) لا أثر لها في هذا الكتاب. ولا نعثر على كلمة (جملة) بعد سيبويه إلا في كتاب (المقتضب) للمبرد، ونرجح أن شيخه المازني استعملها هو أيضاً، وقد يكون الأخفش (سعيد بن مسعدة) تلميذ سيبويه وأستاذ المازني، هو الذي وضع المصطلح فإنه هو أول نحوي يستعمل كلمة (فائدة) بمعنى العلم المستفاد من الكلام، وهذا المفهوم يعبر عنه سيبويه بكلمة (علم) فقط وما يُشتق منها⁽¹⁾. أما "محمد حماسة عبد اللطيف" فيقول: «لم يظهر مصطلح "الجملة" على شهرته، مع الدراسات النحوية التي عاصرت كتاب سيبويه، إذا أخذنا في الاعتبار أن كتاب سيبويه تمثيلاً ناضجاً للجهود النحوية في هذه الفترة (...). فسيبويه نفسه لم يستخدم مصطلح "الجملة" على الوجه الذي تناوله به من جاء من بعده (...). ولم ترد بوصفها مصطلحاً نحويًا، وردت بمعناها اللغوي⁽²⁾...»⁽³⁾. ومن المصطلحات الواردة في الكتاب: القول، واللفظ، والكلام، بينما يتسع مصطلح الكلام ليدل على دلالات منها، الكلام بمعنى النثر في مقابل الشعر. والكلام في مقابل اللغة. والكلام في مقابل كلام العرب. إلى غير ذلك.

نفهم بموجب ما سلف ذكره، بأن الجملة هي الكلام المستقل في لفظه، والمفيد في معناه، أو بعبارته المشهورة: "يحسن السكوت عليه".
والناظر في التراث اللغوي والنحوي يلقى أن أول من استعمل مصطلح "الجملة" هو "الفراء" (207هـ)، فيما أورده في مصنفه «معاني القرآن» كما يبدو في أكثر موضع،

(1) - الجملة في كتاب سيبويه: عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة المبرز، الجزائر، العدد 2، 1993م، ص 8.

(2) - يقول سيبويه: «وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهها وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك هاهنا، لأن هذا موضع جمل»، الكتاب، ج 1، ص 32.

(3) - بناء الجملة العربية: محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، مصر، 2003م، ص 21.

كقوله: « وتقول قد تبين لي أن أقام زيد أم عمرو، فتكون الجملة مرفوعة في المعنى كأنك قلت: تبين لي ذلك»⁽¹⁾. وفقا لهذا القول فمصطلح الجملة مازال يكتنفه الغموض.

أما "المازني" (249هـ) فيما نقله عنه "المبرد" (285هـ) في مصنفه «المقتضب» في باب: "الأخبار في قول "أبي عثمان المازني" عن هذا الباب الذي مضى، يقول "المبرد" (285هـ): «وفي قول أبي عثمان إذا أخبرت عنهما قلت: الظانان منطلقا (هما)، فتجعل الخبر (هما)، وهو مضمر، ثم تقول: والضان أخويك منطلقين أنا، فتعطف الجملة على الجملة، وفي صلة كل واحد منهما ضمير يرجع إليه»⁽²⁾.

وأما "المبرد" (285هـ) فهو أول من وضع مصطلح الجملة بمفهومه الاصطلاحي الذي شاع وتداوله النحاة من بعده، وفي هذا الشأن يقول: « وإنما كان الفاعل رفعا، لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة المبتدأ والخبر»⁽³⁾. يستشف من هذا التعريف عدة قضايا، وهي:

- الجملة في نظر المبرد هي جملة منجزة (عمل منجز)؛ أي أنها تمثل سلوكا لغويا، وحيث يصطلح عليها "جون لاينز" (J.Lynos 1987) بجملة نصية (text sentence)، وهي «الجملة المنجزة فعلا في المقام»⁽⁴⁾. ومن هنا فالجملة هي الكلام، وليست وحدته.

(1) - معاني القرآن: الفراء (أبو زكرياء)، تح: محمد علي النجار وآخرون، ج 1، ص 333.

(2) - المقتضب: المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد)، تح: محمد عبد الخالق عظيمية، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر، 1388هـ، 1994م، ج 3، ص 127.

(3) - المقتضب: المبرد، ج 1، ص 8، 10. و ج 2، ص 70، 74، 80.

(4) - نسيج النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصا: الأزهر الزناد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط 1، 1993م، ص 14.

- تقوم الجملة المنجزة (الجملة النص) على نظام خاص يتمثل في تفاعل هذه

العناصر:

1- عناصر مبنوية: تساهم في تأليف الجملة، وتحديد نمطها:

* نمط الجملة الفعلية = الفاعل والفعل.

* نمط الجملة الاسمية = المبتدأ والخبر.

2- عناصر معنوية: وظيفتها إفادة المخاطب المستمع الحكم المتضمن في الجملة.

3- عناصر تداولية = الجملة المنجزة إطارها السياقي التواصلية الذي يتمثل في

المتكلم ومقاصده (منجز الجملة)، والمخاطب أو المستمع الذي يتلقى الجملة، ويحاول الكشف عن أغراضها من خلال معرفته للظروف والملابسات المحيطة بها (سياقات مادية واجتماعية ونفسية) يقوم عليها الفهم والإفهام.

- يستفاد من عبارتيه:

1- "يحسن السكوت عليها" أنها الجملة المقبولة، أو الجملة النحوية التي يستحسنها

المخاطب المستمع.

2- "تجب بها الفائدة للمخاطب"؛ أن للجملة وظيفة تبليغية وإعلامية.

وحديثاً أصبحت تعرف بنظرية الإفادة أو التبليغ (communication or)

information telery) وهي «تشتمل على مفاهيم جديدة حول الإفادة (...) بحيث تدخل

في مقتضيات التبليغ بمفهومه الواسع، بحيث تدخل فيه كل أنواع الخطاب المنطوق وغير

المنطوق، اللغوي وغير اللغوي، وبفضل هذه النظرية استطاع علماء اللسان أن يحددوا

مفهوم الفائدة بإدخال الكم عليها (تكميم الفائدة)⁽¹⁾ (...) ومدارها على درجة احتمال

(1) - تكميم الفائدة: إن كمية الفائدة تتمثل في النسبة التي توجد بين الحادث الحاصل بالفعل وجميع الأحداث الأخرى

المحتملة الحصول، فكلما كثرت الأحداث المحتملة عظمت الفائدة عند حصول أحدها. الهامش 16، بحوث ودراسات في

علوم اللسان، الحاج صالح، ص 187.

المخاطب لمضمون الخبر المنقول إليه، وبهذا يتحدد معنى اللغو والزيادة (المفيدة وغير المفيدة)، وتعرف أسباب الحذف والاختزال والإضمار وغير ذلك مما يخص التبليغ»⁽¹⁾.
ومحصول القول؛ فالجملة هي الجملة النحوية، المكتملة في مبناها، والمفيدة في معناها، والمؤدية وظيفة تواصلية.

2-1-1-1- تبليغ المصطلح في الفكر العربي:

لقد نحا النحاة القدماء اتجاهين بارزين في تحديد مفهوم الجملة، وهما ما يمكن الاصطلاح عليهما بـ:

أ- اتجاه الفائدة:

ينطلق هذا الاتجاه من التسوية أو الترادف بين مصطلحي الكلام والجملة، ورائده "ابن جني" (392هـ) الذي أقر التسوية بين الكلام والجملة بقوله: «الكلام هو كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحاة الجمل نحو: "زيد أخوك"، وقام محمد"، "وضرب سعيد"، وفي الدار أبوك و"صه"، و"مه"، و"رويد"، و"حاء"، و"عاء" في الأصوات، و"حس"، و"لب"، و"أف"، و"أوه". فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام»⁽²⁾.

يمثل هذا النص أول نص تراثي نحوي ناضج يؤسس فيه صاحبه مفهوم مصطلح الجملة النحوية، ويحدد أنماطها، وما هذا العمل إلا ثمرة جهود واجتهادات استقاها "ابن جني" من سابقه، وكما سلف يرتكز هذا الاتجاه على السياق المقامي في تحديد الكلام والجملة، لذلك خلس إلى نتيجة مفادها أن الكلام هو الجملة النحوية، ويوضح هذا بقوله: «هذه صورة الجمل، وهو ما كان من الألفاظ قائما برأسه، غير محتاج إلى مفهوم له،

(1) - بحوث ودراسات في علوم اللسان: عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر، الجزائر، 2007م، ص187.

(2) - الخصائص: ابن جني، ج1، ص1، ص17، 19، 20، 25، 27، 30.

فلهذا سموا ما كان من الألفاظ تاما مفيدا كلاما»⁽¹⁾. ويؤكد هذه النتيجة قائلاً: «قد ثبت بما نرضاه و أوضحناه أن الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها، المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل، على اختلاف تراكيبيها»⁽²⁾.

في هذا النص تأكيد "ابن جني" على إجماع جمهور النحاة على التسوية بين الكلام والجملة، ومن ثم يحدد الكلام/الجملة بأنه مستقل في اللفظ ومكتمل في المعنى مع اختلاف في صور تركيبية متنوعة، ويمكن تصنيف أنماط هذه التراكيب المختلفة على النحو التالي:

❖ نمط يتكون من كلمتين أو أكثر نحو:

- اسم + اسم = جملة اسمية، مثل: زيد أخوك.

- فعل + اسم = جملة فعلية، مثل: قام محمد/ ضُرب سعيد.

- ظرف + اسم + اسم = ضمير = شبه الجملة (جار ومجرور)، مثل: في الدار

أبوك.

❖ نمط يتكون من كلمة واحدة مفيدة.

- اسم الفعل (الخالفة).

- اسم فعل الأمر، نحو: صه بمعنى اسكت، ومه بمعنى اكفف، ورويد بمعنى أمهله

(تمهل).

- اسم فعل المضارع نحو: أف بمعنى أتضجر، وأوه بمعنى أتوجع.

هذه الألفاظ المفيدة تقوم مقام الأفعال في الدلالة على معناها، وعلى عملها.

(1)-الخصائص: ابن جني، ج1، ص21، 22.

(2)- المرجع نفسه، ج1، ص32.

- اسم الصوت (خالفة الصوت).

- اسم الصوت نحو: حاء وعاء، أو (حاء، عاء)، وهو بمعنى إذا لم يسألوا من أتاهم عن حاله⁽¹⁾. وحسّ بمعنى: "أن يتمطق بشفتيه عند رد المحتاج"⁽²⁾، ولبّ بمعنى: "لبيك في لغة بعض العرب"⁽³⁾.

إذن؛ حسب هذا التصنيف الكلام / الجملة في أقصر صورته لفظة مفيدة للمخاطب المستمع؛ لأن الفائدة هي التي تميز بين الكلام واللغو.

ومن النحاة الذين استحسنوا تصور "ابن جني" (392هـ) "ابن مضاء القرطبي" (610هـ) القائل: «إنه باب الإيجاز الذي فيه مسحة الاقتصاد البليغ في التعبير»⁽⁴⁾. ومن النحاة الذين اهتموا بهدي "ابن جني" (392هـ) "الجرجاني" (471هـ)، "الزمخشري" (538هـ). "ابن يعيش" (649هـ)، وغيرهم.

ب- اتجاه الإسناد:

ينطلق هذا الاتجاه في تحديد مفهوم الجملة من معيار المبنى، الذي يقوم على أساس التفرقة بين المصطلحين: الكلام والجملة، وذلك بالاعتماد على مسوغ الإسناد الذي يحدد نسبة العموم (الجملة)، والخصوص (الكلام) بينهما.

(1) - المفصل في صنعة الإعراب: الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر)، قدم له وبوبه: علي بوملحم، دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، 2003م، ص207.

(2) - المرجع نفسه، ص206.

(3) - الخصائص، ابن جني، ج1، هامش3، ص17، 35. لهذه الألفاظ معان مختلفة تستفاد من السياق الكلامي الذي ترد فيه.

(4) - كتاب الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي، الأندلسي (أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، تم شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، 1982م، ص26.

ورائد هذا الاتجاه "الرضي الإستراباذي" (686هـ) الذي فرق بين المصطلحين تفريقاً حاسماً لما تعرض لشرح قول "ابن الحاجب" (646هـ) الذي عرّف الكلام بأنه « ما تضمن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتى، إلا في اسمين، أو في فعل واسم»⁽¹⁾.

يعتبر شارح الكافية هذا التعريف ناقصاً لقوله: «وكان على المصنف أن يقول بالإسناد الأصلي المقصود ما تركيب به لذاته، ليخرج بالأصلي إسناد المصدر، واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظروف، فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام، وأما نحو "أقائم الزيدان" فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه كما في أسماء الأفعال، وليخرج بقوله "المقصود ما تركيب به لذاته" الإسناد الذي في خبر المبتدأ في الحال، أو في الأصل، وفي الصفة، والحال، والمضاف إليه إذا كانت كلها جملاً، والإسناد الذي في الصلة، والذي في الجملة القسمية، لأنها لتوكيد جواب القسم، والذي في الشرطية لأنها قيد في الجزاء، فجزاء الشرط وجواب القسم كلام بخلاف الجملة الشرطية والقسمية»⁽²⁾.

وبعد هذا الشرح حسم التفرقة بين الكلام والجملة قائلاً: «والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أولاً، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، أو سائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي، وكان مقصوداً لذاته، فكل كلام جملة، ولا ينعكس»⁽³⁾. يفهم من هذا النص؛ أنّ الجملة تتضمن الإسناد الأصلي سواء المقصود لذاته نحو الإسناد بين الاسم والاسم، "محمد ناجح"، أو الفعل والاسم، مثل: "سافر زيد" فهاتان الجملتان عبارة عن الجملة المستقلة القائمة بذاتها، ثم

(1) - شرح الكافية: رضي الدين الاستراباذي (محمد بن الحسن)، تم أحمد السيد أحمد المكتبة التوفيقية، (د ط)، (د ت)، ج 1، ص 22.

(2) - شرح الكافية: الرضي الاستراباذي، ج 1، ص 22.

(3) - المرجع نفسه، ج 1، ص 22، 23.

الإسناد الأصلي غير المقصود لذاته، نحو جملة الخبر مثل: "زيد أبوه قائم"، فجملة "أبوه قائم"، هي جملة الخبر للمبتدأ "زيد" وغيرها، ومعنى هذا أن جملة "زيد أبوه قائم" داخلة في بناء جملة أخرى (أبوه قائم) أكبر منها، وهي غير مستقلة.

والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي المقصود لذاته فقط، نحو "زيد قائم" فهي كلام، لأنها جملة مستقلة بنفسها، ومفيدة، ومن ثم فكل كلام جملة ولا ينعكس. والفائدة في عرف النحاة لا تجنى من الألفاظ المفردة، إنما تجنى من الجمل، كما يقول "ابن جنبي" (392هـ): «والكلام إنما وضع للفائدة، والفائدة لا تجنى من الكلمة الواحدة، إنما تجنى من الجمل، ومدارج الأقوال»⁽¹⁾. ويؤكد هذا "السكاكي" (626 هـ) بقوله: «الكلمة هي اللفظة الموضوعية لمعنى مفردة، والمراد بالإفراد أنها بمجموعها وضعت لذلك التركيب لامتناع وضعها إلا لفائدة»⁽²⁾. إذا موضع الفائدة هي الجمل التي هي عبارة عن تركيب إسنادي و«الإسناد المفيد هو تركيب كلمتين، أو ما جرى مجراهما على وجه يفيد نحو: "عرف زيد"، ويسمى هذا جملة فعلية، أو "زيد عارف"، أو "زيد أبوه عارف"، ويسمى هذا جملة اسمية، نحو: "عارف زيد" إذا أضفت، أو "زيد العارف" إذا وصفت، فإنك لا تفد»⁽³⁾.

من الواضح أن الإسناد المقصود هنا هو الإسناد المفيد. وفي هذا الشأن يقول "ابن الحاجب" (646 هـ): «قال الشيخ: يريد في الإسناد: إسناد له فائدة، وهو أن يحكم على شيء ليقصد بذلك إفادة السامع»⁽⁴⁾.

(1) - الخصائص: ابن جنبي، ج2، ص331.

(2) - مفتاح العلوم: السكاكي (أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي)، حقق وقدم له وفهرسه: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2011م، ص221.

(3) - مفتاح العلوم: السكاكي، ص141.

(4) - ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب (جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر يونس)، تح: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، العراق، 1982م، ط1، ص61.

وكل جملة ليست كلاما، لأنها أعم من الكلام، نحو: "زيد أبوه" جملة غير مفيدة، و"أبوه قائم" جملة مفيدة، والكلام لا يكون إلا جملة مفيدة و من ثم فهو أخص من الجملة. ويذهب هذا المذهب "ابن هشام الأنصاري المصري" (761هـ) ويعرف الكلام بأنه «القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله بمنزلة أحدهما نحو: ضرب اللص، وأقام الزيدان، وكان زيد قائما، وظننته قائما. وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: ويسمى جملة، والصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدا، فليس بكلام»⁽¹⁾.

يستخلص من هذا النص؛ أن الكلام شرطه الإفادة ومعنى هذا أن «حقيقة الكلام تكمن في كونه يبني على قصدتين اثنتين أحدهما يتعلق بالتوجه إلى الغير، والثاني يتصل بإفهام هذا الغير، ومقتضى القصد الأول أن المنطوق به لا يكون كلاما حتى يحصل من الناطق إرادة توجيهه إلى غيره (...). إذا تقرر أن كل منطوق به يتوقف وصفه بالكلام على أنه يقترن بقصد مزدوج يتمثل في تحصيل الناطق بقصد التوجه بمنطوقه إلى الغير، والقصد بإفهامه بهذا المنطوق معنى ما»⁽²⁾.

والجملة تركيب إسنادي، لا يشترط فيها الإفادة، وبهذا يظهر أن الكلام لا يرادف الجملة، لأن الجملة أعم من الكلام؛ لأن "الجملة قد تكون مفيدة نحو: قام زيد، أو زيد قائم وغير ذلك وقد تكون جملة غير مفيدة نحو الجمل التي ذكرها صاحب كتاب معني

(1) - مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ابن هشام الأنصاري المصري: (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد)، تح: محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، (د، ط)، (د، ت)، ج2، ص37.

(2) - اللسان والميزان أو التكوثر العقلي: طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1998م، ص214، 215.

الليبي، وهي كالتالي: جملة الشرط نحو: "إن اجتهدت"، وجملة الجواب نحو: "نجحت"، وهي في الأصل، "إن اجتهدت نجحت"، وجملة الصلة نحو: "إنما الميت من يعيش كئيباً"، من اسم الموصول العاقل، (يعيش كئيباً) جملة الصلة الاسم الموصول (من)، إن إطلاق اسم الجملة على هذه التراكيب الإسنادية هو إطلاق مجازي على حد تعبير "السيوطي" (911هـ) «أما إطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطاً أو جواباً، أو صلة بإطلاق مجازي، لأن كلاهما كان جملة قبل، فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان كإطلاق اليتامى على البالغين نظراً إلى أنهم كانوا كذلك»⁽¹⁾.

وعليه؛ فالكلام هو جملة باعتبار الإسناد المفيد، أو الإفادة فمن ثم فهو أخص من الجملة، كما لا تعد الجملة كلاماً لعدم اشتراطها الإفادة مع الإسناد، ولذلك فهي أعم من الكلام.

إذن؛ استقر تحديد الكلام عند النحاة المتأخرين بثلاثة شروط هي: اللفظ، والقصد، والإفادة، فالكلام يشتمل على عناصر مركبة تركيباً إسنادياً من حيث بنيته، ووسيلة تفاهم بين بني البشر من حيث وظيفته.

ومما سبق؛ يمكن تمييز سمات بارزة في تاريخ مصطلح الجملة، وهي:

- خلو كتاب سيوييه (180هـ) على شهرته من مصطلح الجملة، وذلك لاعتنائه بوصف التراكيب، والتمثيل لها، والانصراف عن تعريفها، لأنه في تلك الفترة لم يحظ كثير من المصطلحات بالنضج بعد.

- ارتبط ظهور مصطلح الجملة بمصطلح الكلام فانقسم النحاة إلى اتجاهين، اتجاه الفائدة يقر بالترادف بينهما، فهو اللفظ المفيد، واتجاه الإسناد يقر بالتفرقة بينهما، فهو القول المفيد بالقصد.

(1) - همع الهوامع: السيوطي، ج1، ص37.

- الكلام معناه المتكلم به، وهو موضوع لجنس ما يتكلم به؛ أي أنه اسم جنس يشمل اللفظة المفردة المفيدة، والجملة المفيدة، ومن ثمّ فالكلام أخص من الجملة.
- الجملة أعمّ من الكلام لاشتراطها الإسناد دون الإفادة، فمنها الجملة المفيدة، والجملة غير المفيدة.

وعلى الرغم من اختلاف وجهة نظر النحاة القدماء كما سبقت الإشارة إلا أنهم يجمعون على هدف واحد في عملهم هذا، وهو تحليل بناء التركيب اللغوي، ومعرفة نظام تركيب اللغة العربية لإبراز خصائصها عن اللغات الأخرى.

2-2- الجملة والباحثون المحدثون العرب:

لم يكن حظ الجملة في الدرس النحوي العربي الحديث أسعد حظاً منه في الدرس النحوي العربي القديم، حيث استمر الاختلاف في حدها بمفهوم جامع ومانع، وعلى الرغم من أن مفهوم الجملة قد يفوق مائتي تعريف، إلا أن هذا الاختلاف قد امتد ليطال - أيضاً - موضوع تصنيف الجملة، لاختلاف منطلقات الباحثين في تحديد أنواعها.

اتخذ الدرس النحوي، والدرس اللغوي، الجملة موضوعاً للوصف والتحليل على حد سواء، إلا أن ما يلفت الانتباه ويثير التأمل هنا استمرار وجهات نظر بعض القدماء في نظر الباحثين المحدثين إزاء مصطلح الجملة، ومن صور استمرار فكرة الترادف حتى عصرنا الحاضر، ويمثل صاحب كتاب "النحو الوافي" الذي يرادف بين الكلام والجملة، كما قال: «الكلام والجملة ما تركيب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد»⁽¹⁾. من الواضح أن "عباس حسن" يعتد بالمعنى في تحديد مفهوم الكلام، بالإضافة إلى عنصر التركيب الذي تتألف منه الجملة، والحد الأدنى في تأليفها كلمتين أو أكثر، وهذا لا يتأتى إلا بالإسناد الذي يكون بين الاسم والاسم، والفعل والاسم، وعليه فكل جملة كلام، ولا

(1) - النحو الوافي: عباس حسن، طبعة دار المعارف، مصر، (د، ط)، (د، ت)، ج1، ص6.

ينعكس، ومنه فمصطلح الكلام يقابل اللغة بكل نظمها وتركيباتها، وذلك لاشتراط التركيب والإسناد والإفادة.

وهكذا تكون الجملة وحدة من وحدات الكلام، ويفرق "تمام حسان" بين الكلام واللغة بقوله: « والفرق بين الكلام واللغة، هو أن اللغة نظام، والكلام أداء نشاط طبقا لصورة صوتية ذهنية (...) والكلام هو التطبيق الصوتي، والمجهود العضوي الحركي الذي تنتج عنه أصوات لغوية معينة»⁽¹⁾.

ولما كانت الكلمات مكونات الكلام، فهو يتطلب إلى جانبها هذه العناصر الثلاثة: « المتكلم، والسامع، وموضوع الكلام وهذه الحقيقة توضح أن الكلام عمل اجتماعي، لأنه يتطلب شخصين أو أكثر على الأقل، فكل كلام نشاط كلامي فردي، لأنه ينبع من شخص واحد، ولكننا نعتبر النشاط الكلامي عملا اجتماعيا، لأنه يتطلب سامعا له نشاطه السماعي الخاص»⁽²⁾.

ومن هذا يتبين؛ أن « الذي يحدد ماهية الكلام هو العلاقة التخاطبية، وليس العلاقة اللفظية وحدها، فلا كلام بغير تخاطب، ولا متكلم من غير أن تكون له وظيفة المخاطب، ولا مستمع من غير أن تكون له وظيفة المخاطب، فحقيقة الكلام مبنية على الخاصية الخطابية»⁽³⁾، وتتحدد العلاقة التخاطبية في التفاهم بين المتكلم والمستمع المخاطب، فالمتكلم يحاول إفهام المخاطب مراده، والمخاطب يحاول فهم مراد المتكلم (الفهم والإفهام)، ولعل أن السبب الذي «يجعلنا نتكلم هو "الرغبة في التأثير في الآخرين"»⁽⁴⁾.

(1) - مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، ص 43 وما بعدها.

(2) - المرجع نفسه، ص 46.

(3) - اللسان والميزان أو التكوثر العقلي: طه عبد الرحمن، ص 216.

(4) - مناهج البحث في اللغة: تمام حسان، ص 51.

والغاية من العلاقة التخاطبية التي يتفرع عنها الكلام هي التبليغ، وهو « عبارة نقل فائدة القول الطبيعي نقلا يزدوج فيه الإظهار والإضمار فيتبين أن المتكلم ليس ذاتا ناقلة (...) وإنما ذاتا مبلغة لا تقصد ما تظهره من الكلام فقط، بل تجاوزه إلى قصد ما تبطن فيه معتمدة على ما أوردت في منته من قرائن، وما ورد منها خارجه»⁽¹⁾.

وبعد أن تبين؛ أنّ المتكلم يتميز عن المرسل لكونه ليس ناقلا خاصا، بل مبلغا، يستفاد من ذلك « أن التبليغ نفسه ليس إلا جانبا آخر من جوانب هذه العلاقة المتفردة، لما كان النقل جانبا تجريديا، إذن هو على التعيين الجانب التواصلية منها، فكل تخاطب تواصل، لكن لا يصح أن التخاطب ليس إلا تواسلا، فقد يوجد تواصل بين طرفين ولا يوجد تخاطب بينهما؛ والتخاطب الذي لا نفع معه لا يكون تخاطبا، وإنما يكون حطبا»⁽²⁾.
إذن؛ بالكلام يقع التفاهم (الفهم والإفهام)، والتخاطب، والتواصل⁽³⁾. وبهذا يتضح الفرق بين الكلام واللغو⁽⁴⁾، وعليه يمكن القول إن الجملة وحدة كلامية يقع بها التفاهم والتخاطب والتواصل.

(1) - اللسان والميزان: طه عبد الرحمن، ص216.

(2) - المرجع نفسه، ص216، 217.

(3) - الفرق بين التخاطب والتواصل هو أن التواصل يبنى على التطويل في حين يبنى التخاطب على الاختصار، والجانب الذي قد يختل في التخاطب من غير أن يختل جانبه التواصلية، هو بالذات الجانب التعاملية، فليس التخاطب تواسلا فقط، بل هو أيضا تعامل مراقبة جهة الفائدة أو الخبر منه، فينبغي إذن أن يقارن العمل الفائدة في كل قول متى أريد البلوغ إلى الانتفاع المطلوب. اللسان والميزان: طه عبد الرحمن، ص217.

(4) - يختلف الكلام عن اللغو بحصول الفائدة وتتمامها. see , Modern linguistics, Simon J. Potter , 1967, p3. ، نقلا

عن: بناء الجملة العربية: حماسة عبد اللطيف، ص104.

وهذا اتجاه آخر ينحو منحى اللغويين المحدثين في النظر في الجملة واعتبارها وحدة كلامية صغرى⁽¹⁾. ومن زاوية هذا النظر يعرفها "حماسة عبد اللطيف" بأنها: « وحدة الكلام الصغرى، أو الحد الأدنى من اللفظ المفيد»⁽²⁾.

من الواضح، أن الجملة هي وحدة الكلام، لذا يمكن أن يقال باختصار « إن الجملة وحدة الكلام، وإن الكلمة وحدة اللغة»⁽³⁾. ومن جهة أخرى يرى بعض النحاة المحدثين أن الجملة هي وحدة كبرى للتحليل كما يقول "سعد مصلوح" «الجملة بوصفها أكبر وحدة قابلة للتحليل»⁽⁴⁾. ويتفق معه "إبراهيم عبادة" في الرأي، فيقول: «الجملة هي أكبر وحدة نحوية تقبل التحليل اللغوي»⁽⁵⁾.

ومن هذا، يتأكد أن التحليل اللغوي، أو التحليل النحوي موضوعه الجملة بوصفها الوحدة الكبرى التي يتجلى فيها استعمال اللغة الطبيعية، وهي الوحدة التواصلية بين البشر.

يستفاد من هذا، أن مصطلح الجملة قد تبلور في هذه الفترة، ويظهر هذا من خلال ظهور عدة مصنفات تتناول مصطلح الجملة من حيث المفهوم، أو التصنيف... إلخ، نحو: «الجملة الاسمية»، و«الجملة الخبرية»، و«الجملة الوصفية»، و«الجملة الطلبية»، و«الجملة الموجزة»، إلى غير ذلك.

(1) – see , Modern linguistics, Simon J. Potter, 1967, p3.

نقلا عن، بناء الجملة العربية: حماسة عبد اللطيف، ص30.

(2) – المرجع نفسه، ص31.

(3) – مناهج البحث في اللغة: تمام حسان، ص47.

(4) – في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية آفاق جديدة: سعد عبد العزيز مصلوح، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط6، 1427 هـ، 2006م، ص71.

(5) – الجملة العربية دراسة لغوية نحوية: محمد إبراهيم عبادة، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، (د، ط)، (د، ت)، ص41.

أما "إبراهيم أنيس" فيرى أن: « الأمر مرجعه كله إلى عادات المتكلمين بكل لغة، ويكفي لذلك أن نقول: إن الجملة في أقصر صورها أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر. فإذا سأل القاضي أحد المتهمين قائل: "من كان معك وقت ارتكاب الجريمة؟". فأجاب: "زيد"، فقد نطق هذا المتهم بكلام مفيد في أقصر صورة». (1)

أما "مهدي المخزومي" فيعتبر الجملة ملفوظا، بوصفها «اللفظ المستقل بنفسه، المفيد معنى» (2).

هكذا أدى استقرار فكرة الجملة وحدة كلامية صغرى عند بعض النحاة المحدثين إلى ظهور أنماط الجملة؛ منها الجملة الموجزة (3)، أو الجملة المختصرة (4)، أو الجملة أكبر وحدة كلامية التي تعني الجملة التامة (5).

(1) - من أسرار اللغة العربية: إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط6، 1978م، ص276، 277.

(2) - في النحو العربي نقد وتوجيه: مهدي المخزومي، المكتبة المصرية، بيروت، لبنان، (د، ط)، 1964م، ص31.

(3) - الجملة الموجزة هي الجملة التي يذكر فيها عنصر واحد من عناصر الإسناد، ويحذف العنصر الثاني حذفًا واجبًا، أو غالبًا. العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، مصر، 2001م، ص78، 79.

(4) - الجملة المختصرة هي «التي تؤدي معنى كاملا دون أن يتحقق فيها ركنا الإسناد، ويندرج تحتها ما عده النحاة جملا حذف منها أحد الركنين، وأساليب النداء، والإغراء، والتحذير، والتعجب، والاستغاثة، والندبة... إلخ، تلك الأساليب التي استخدمها العربي الأول وارتضاها العرف اللغوي وسائل للتعبير تعاونها في ذلك قرائن السياق اللغوي، والموقف الاجتماعي». الجملة الوصفية في النحو العربي: شعبان صلاح، دار غريب، القاهرة، مصر، 2004م، ص25.

(5) - الجملة التامة وهي «الجملة الإسنادية التي يكون فيها الإسناد مقصودا بالذات، ويلزم فيها تضام عنصر الإسناد، ولا يحذف أحدهما إلا إذا دلت عليه قرينة حالية، أو مقالية، بحيث يكون المستمع في غير حاجة إليه، بل يكون ذكره زائد عما يقتضيه الموقف اللغوي المعني، ويمكن القول عن هذا ما عبر عنه نحائنا بالحذف الجائز، لأنه معلوم، كما يقول ابن مالك: "وحذف ما يعلم جائز"، كما تقول زيد بعد (من كان عندكما)». العلامة الإعرابية: حماسة محمد عبد اللطيف، ص87.

بينما ينزع بعض النحاة المحدثين في تحديد الجملة إلى القصد المشروط في الكلام الذي أقره النحاة القدماء، وبناء عليه تم التفريق حديثاً بين جمل المتكلم القائمة على القصد، المنتمية إلى مجال اللغة التواصلية، في إطار زمان ومكان معينين، وأما جمل النحاة فمجالها اللغة الواصفة، أو المفسرة، وهي توضيحية لا غير؛ لأنها جمل مصنوعة. وتوضيحا لذلك يحدد "منذر عياشي" الفروق بين جمل النحاة، وجمل المتكلم على النحو التالي: « تنتمي جمل النحاة إلى اللغة الواصفة، أو المفسرة. وإنها لتؤدي وظيفتها ضمن هذا الإطار. أما بالنسبة إلى جمل المتكلم فهي تنتمي إلى اللغة التواصلية، ولقد يعني هذا أن الكلام في اللغة التواصلية لا يكون بجملة فقط، ولكن بالقصد الواصل بينهما، والذي يرقى بها من حالة التفكيك البنوي إلى درجة الخطاب المتناسك مما يصلح معه أن تكون أداة تنقل رسالة بين مرسل ومتلقي. إن جمل النحاة أمثلة توضيحية مع الصحة القاعدية، بينما تكون جمل المتكلم في إطار الخطاب الذي يحتويها أدوات تعبيرية بها يفصح عن استخدامه لها عن مراده معنى، ومقصوده دلالة أن جمل النحاة تمتلك الصحة القاعدية فإنها تستمد معناها من تركيبها، بينما تسخر جمل المتكلم التركيب لبناء جمل يرتبط معناها ليس فقط في تركيبها، أي في قانون إنتاجها، ولكن بالمحيط اللغوي للخطاب ككل من جهة، وبالمحيط غير اللغوي الذي ترد فيه من جهة أخرى».⁽¹⁾

ومما سلف ذكره، فالجمل المشتملة على القصد هي جمل مفيدة لتضمنها المعنى الدلالي. ومن هذا فالجملة وحدة تخاطبية لأن إطارها الخطاب، و وحدة تواصلية، لأن مجالها اللغة التواصلية.

(1) - اللسانيات والدلالة (الكلمة): منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري، حلب، سورية، ط1، 1996م، ص68، 69.

وبناء على ذلك؛ فالجملة هي الخطاب/النص عند العلماء المحدثين لقولهم بأن «الخطاب هو كل ملفوظ/مكتوب يؤدي غرضاً تواصلياً ما»⁽¹⁾. ويفهم من هذا أن «كل ما شكل وحدة تواصلية تامة عدّ خطاباً سواء أتعدى الجملة أم كان جملة كبرى، أم جملة صغرى، أم مركباً، أم كلمة»⁽²⁾، ويطلق "أحمد المتوكل" على هذه الأشكال: النص أو الجملة، أو هو المركب أو الكلمة "المقولات الخطابية" أو أقسام الخطاب.⁽³⁾

يتفق هذا الطرح الوظيفي، مع ما ذهب إليه "ابن جني" (392هـ) وبعض النحاة قديماً في أن اللفظة المفردة المفيدة معنى مكتملاً هي كلام وجملة، نحو: اسم الفعل، اسم الصوت- قد سبقت الإشارة إليها- وحديثاً أطلق عليها مصطلح "جملة الخالفة".

وبعد هذا العرض للكلام والجملة في الفكر اللغوي العربي قديمة وحديثه يمكن القول:

1- يعد اتجاه الفائدة القائم على الترادف بين الكلام والجملة، أنه كل جملة كلام، ولا ينعكس، ويحسن السكوت عليه، أو إفادة المخاطب السامع فائدة، وهو مستقل في لفظه ومعناه، والكلام من هذه النظرة، هو خطاب لأنّ كل كلام يشتمل على الخطاب فلا كلام بغير خطاب. ومعنى هذا؛ أنّ ماهية الكلام تتحدد بالعلاقة التخاطبية، بوصف الكلام ينتجه متكلم، و له وظيفة مخاطب، يتوجه إلى مستمع له وظيفة مخاطب، في مقام تواصلية وزمان ومكان معينين لأداء غرض معين، ثم أن النظر إلى الكلام كبنية للخطاب، لأنّ الكلام اسم جنس يشمل الجملة والجملتين والجملة، بمعنى أن الخطاب قد يكون جملة مفيدة، إذا قامت مقام الكلام نحو: أن تكون حرفاً ك: نعم، ولا في الجواب، أو اسم فعل، ك: صه، ورويد. أو اسم صوت ك: لبيك، إلى غير ذلك، أو قد يكون مركباً

(1)- الوظيفية بين الكلية والنمطية: أحمد المتوكل، ص22.

(2)- المرجع نفسه، ص22.

(3)- المرجع نفسه، ص23.

اسمياً نحو: "يا زيد" في النداء، أو مركب فعلي نحو: "ما قام" فجميع هذه الأنماط الكلامية تمثل عناصر الخطاب أو وحداته كما يتجلى في التحليل.

2- يقر اتجاه الإسناد بالتفرقة الحاسمة بين الكلام والجملته، فاعتبر كل كلام جملة، ولا ينعكس، وبناء عليه؛ الكلام والجملته المفيدة وحدة لغوية قابلة للوصف اللغوي.

3- يقرّ النحاة المحدثون بأن الجملة أكبر وحدة نحوية في التحليل النحوي.

4- يعتبر النحاة: المحدثون الجملة وحدة كلامية، لأنّ الكلام أكبر منها، ومنه فهي كبنيتها المكونية.

5- الجملة المفيدة في نظر الباحثين المحدثين هي وحدة خطابية لها وظيفة تواصلية في مقام معين، وتؤدي غرضاً ما.

2-3- الجملة في الفكر الغربي (اللسانيات الوصفية):

أ- فرديناند دو سوسير (1857 - 1913) [Ferdinand De Saussure]

لقد عرفت الدراسات اللسانية الغربية (أوروبية/أمريكية) باللسانيات البنيوية الوصفية رائدها "دو سوسير"، صاحب الكتاب الشهير "محاضرات في اللسانيات العامة" (Cours de linguistique générale) الذي قام بطبعه ونشره طالباه؛ "شارل بالي" (Charles Bally) و"ألبرت سيثهاي" (Albert Secheheye) سنة 1916.

يضمّ الكتاب بين دفتيه مجموعة من المحاضرات في اللسانيات العامة، وهي عبارة عن تمهيد لأفكاره التي قرر إنجازها في نظريته اللسانية، بيد أن المنية قد وافقته قبل تحقيق هدفه، وعلى الرغم من غياب "دو سوسير"، إلا أنه كما يقول "عبد الرحمن الحاج صالح": «نستطيع أن نقول أنه أول من أظهر للناس - من دروسه - أهمية الدراسة البنيوية بوصفه وتحليله لمفاهيمها ومناهجها واحتجابه المقنع لصحتها وعظيم فائدتها،

فأخرج للباحثين بهذه التحليلات خير ما يمكن أن يرجع إليه في هذا النوع من الدراسات»⁽¹⁾.

والهدف المتوخى من هذه الدراسة هو استكشاف سمات اللغة الطبيعية، ووصفها وتفسيرها علمياً، كما يقول "دو سوسير": «إنما هو النظر إلى اللغة ودراستها فيها ولذاتها»⁽²⁾. وقد اشتملت نظريته على عدد من المبادئ والاعتبارات العامة استخرجها من مشاهدته وتحليلاته لظاهرة التخاطب اللغوي وأداته التي هي اللسان، وتتنحصر أفكاره الأساسية في:

- كيفية تحديده للعلاقة القائمة بين الدال والمدلول في الأذهان وفي الأعيان وبنائه بذلك نظرية للدليل اللغوي (Théorie du signe linguistique)، وإشارته فيما بعد إلى علم أشمل من علم اللسان هو علم الأدلة (أو علم السيمياء) "Sémiologie".
- تمييز الصريح بين اللسان (Langue) تصطلح عليه الجماعة ويشترك في استعماله جميع أفرادها وبين الكلام (Parole) كتأدية فردية للسان، ثم الحكم على اللسان بعد ذلك بأنه صورة (Forme) وليس مادة (Substance).
- تحديده بناء على هذا لموضوع اللسانيات: هو اللسان لا الكلام في ذاته، وإن كان اللسان لا يظهر ولا يمكن مشاهدته إلا من خلال الكلام؛ أي من تأدية كل فرد، ومن كيفية استعمال مجموع الأفراد له.
- توضيحه لمعنى الارتباط في قول العلماء: «إن اللسان نظام (Système) ترتبط فيه جميع أجزائه بعضها ببعض» على أساس اتحاد الهويات واختلافها (Identités et différences).

(1) - بحوث ودراسات في علوم اللسان: عبد الرحمن الحاج صالح، ص 52 .

(2) - Cours de linguistique générale: F. De Saussure, p286.

- تمييزه الفاصل بين نوعين من الدراسة: الزمانية (Diachronique) والآنية (Synchronique)⁽¹⁾.

ومما سلف؛ يتبين أن النظرية اللسانية السوسيرية تؤكد على هدفها الحقيقي، والفريد، وهو الدراسة العلمية والموضوعية للغة.

ويفضي بنا هذا إلى فصل "دو سوسير" (De Saussure) بين اللغة والكلام فصلا حاسما لقوله: « وبفصلنا اللغة عن الكلام: نفصل في الوقت ذاته - ما هو اجتماعي عما هو فردي- ما هو جوهري عما هو إضافي أو عرضي في بعض الأحيان»⁽²⁾. والنتيجة هي الفصل التام بين لسانيات اللغة ولسانيات الكلام، ثم التأكيد على الاهتمام بلسانيات اللغة وإرجاء لسانيات الكلام إلى أجل مسمى، وعدم الخلط بينهما، كما يقول: « إن عملنا سيكون منصبا على لسانيات اللغة دون التعرف إلى لسانيات الكلام، وإذا ما أنعمنا النظر - في موضوعنا هذا- في دراسة الكلام، ومن خلال استدلالاتنا يجب أن نجتهد دائما أن لا نطمس الحدود الفاصلة بين هذين المجالين»⁽³⁾.

من المؤكد أنّ الدراسة اللسانية ستركز على اللغة كوضع له نسقه لا كاستعمال، لأنّ نسق الاستعمال يختلف من حيث طبيعته عن نسق اللغة لكنهما مترابطان، وأن الاستعمال يقتضي السياق؛ السياق المقالي والسياق المقامي أو الحال.

وخلاصة القول، فإن النظرية اللسانية السوسيرية قد وقفت عند حدود مستوى الوصف والتصنيف، وهذه هي سمة اللسانيات الصورية، وهذا لا يؤهل الباحث إلى تفسير وتحليل التراكيب اللغوية في إطار الكلام/الخطاب. وفي هذا الشأن يقول "الحاج صالح": « لم يلتفت سوسير ولا البنيويون الذين جاءوا بعده إلى هذا المظهر الهام، والذي منعهم

(1) - بحوث ودراسات في علوم اللسان: عبد الرحمن الحاج صالح، ص154، 156.

(2) - Cours de linguistique générale: F. De Saussure, P 63.

(3) - Opcit., P 46-47.

من ذلك هو اعتقادهم بأن كل ما خرج عن بنية الألفاظ المفردة ونظامها فهو راجع إلى الفرد. فالجملة مثلا بما أنها تركيب لوحدات اللغة يقوم به الفرد فليست عنده « لسانية » أي وضعية، بل «كلامية»؛ أي جنس الفعال الفردية، ولم يكن متأكدا من ذلك. وكذلك قال سوسير بأن اللغة تنحصر كلها في اصطلاح التخاطب، فهي بذلك أثر يسجله الأفراد في ذاكرتهم بكيفية سلبية...»⁽¹⁾.

وخلاصة الخلاصة أن سوسير لم يستعمل مصطلح الجملة في دراسته للغة، على الرغم من أن «الجملة - في نظره- هي النموذج الأفضل للتركيب، بيد أنها تنتمي إلى الكلام لا إلى اللغة»⁽²⁾.

ب- إدوارد ساپير: (Edward Sapir (1884-1939):

قبل الشروع في الحديث عن مصطلح الجملة من منظور الباحث ساپير، يحسن بنا التعرف على انتماء الباحث في البحث اللساني، حيث يعد من الباحثين الأمريكيين الذي يمثل أحد معالم البنيوية الأمريكية في معناها الشامل، وفي بعدها اللغوي «التي ظهرت وازدهرت بمعزل عن التفكير السوسيري (...). ثم أن البنيوية الأمريكية قد صدرت أساسا عن مشاغل عملية متصلة شديدة الاتصال بعلم الأجناس، وهذه المشاغل عملية تتصل خاصة في إيجاد منهج لدراسة لغات القبائل الهندية الأمريكية الرائجة في أمريكا الشمالية، وقد تبين أنها لغات لا يمكن دراستها باعتماد المقولات النحوية الخاصة باللغات الهندية الأوربية»⁽³⁾. بيد أن القاسم المشترك في التيار البنيوي باختلاف مدارس هو فكرة النظام،

(1) - بحوث ودراسات في علوم اللسان: عبد الرحمن الحاج صالح، هامش 103، ص166، وما بعدها.

(2) - Cours de linguistique générale: F. De Saussure, P 127.

(3) - اللسانيات الوظيفية: عبد القاهر المهيري، ضمن كتاب أهم المدارس اللسانية، محمد الشاوش، محمد الشايب، عبد الحميد كمون، محمد صلاح الدين الشريف، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، ط2، 1990م، ص39.

الذي يعد قضية مركزية فيه، انطلاقاً من مقولة "دو سوسير" (De Saussure): «دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها». وهذا ما يقتضي أن اللغة نظام.

والناظر في مصنفات سابير (SAPIR) يجدها منصبه في اللسانيات العامة، ويلحظ نظرتَه الازدواجية بين اللسانيات المقارنة، والرؤية الأنثروبولوجية للغة، ومن أشهر مؤلفاته كتاب: "اللغة مقدمة في دراسة الكلام (1921)". ومن تعريفاته للغة أنها «منهج إنساني محض لا غريزي لتبليغ الأفكار، والمشاعر، والأغراض بتوسط نظام من العلامات الموضوعية اختيارياً، وهي مبدئياً علامات مسموعة تحدثها ما يسمى أعضاء الكلام»⁽¹⁾. وأما الكلام فهو «نشاط إنساني (...) وهو ذو وظيفة ثقافية مكتسبة»⁽²⁾.

يبدو على "سابير" تأثيره بنهج "دو سوسير" من خلال تفريقه الحاسم بين اللغة والكلام، بوصف اللغة نظاماً من العلامات المسموعة، الذي يتحول إلى نظام وظيفي محكم البناء داخل التركيب النفسي للإنسان، والكلام هو نشاط إنساني لتجسيد اللغة كونه نظاماً سمعياً متكوناً من العلامات اللغوية، والكلمات المنطوقة والمستعملة فعلاً (فعلياً) من طرف المتكلم، فهذا هو الاختلاف الجوهرى في طبيعة ومنهج اللغة والكلام، بيد أنهما يتفقان في حقيقة جوهرية هي وظيفة التبليغ، إذ يتحقق نجاح التبليغ بالكلام الذي يتكون من عناصر تمثل وحدات كلامية، منها ما يعد وحدة كلامية صغرى نحو، الكلمة، وهي «وحدة الكلام المستعملة الموجودة بالفعل توافق التجربة الحقيقية والتاريخ والفن»⁽³⁾. ومن جهة فهي الجزء الأصغر من المعنى التام الذي يمكن تحليل الجملة إليه، والجملة هي وحدة الكلام الكبرى، ويرى "سابير" (SAPIR) أن حدها غير صعب، فهي «عبارة عن

(1) - اللغة مقدمة في دراسة الكلام: إدوارد سابير، ترجمه عن النص الانجليزي وقدمه، المنصف عاشور، الدار العربية للكتاب، تونس، 1997م، ج1، ص20.

(2) - المرجع نفسه، ج1، ص16.

(3) - اللغة مقدمة في دراسة الكلام: إدوارد سابير، ج1، ص48.

الدلالة اللغوية لقضية من القضايا، وفي الجملة يتم العقد بين موضوع الخطاب وحكم متعلق بذلك الموضوع، وقد ينعقد المسند إليه بالمسند في كلمة واحدة في مثل Dico اللاتينية، ويجوز التعبير عنهما مستقلين في نظر تلك الكلمة: أقول/Say I من اللغة الانجليزية⁽¹⁾. ولتوضيح ذلك مثل "سابير" (SAPIR) بهذا المثال: "The mayor is going to deliver" فهذه جملة لها معنى تام، ويمكن تحليلها شكليا إلى عناصرها الجوهرية.

- المسند (الحقيقي) " is going to deliver " ونظيره في الجملة المحدث به.

- المسند إليه (الحقيقي) " The mayor " ونظيره في الجملة المحدث عنه.

ولتوضيح هذا يقول "سابير": « يحسن أن نذكر بأن الكلام يتكون من مجموعة جمل، فلا بدّ من توفر محدث عنه ومحدث به عن ذلك المسند إليه في الخطاب بعد اختياره. ولهذا التمييز أهمية أساسية؛ إذ إنّ أغلب اللغات تبرزه بوضع ضرب من الحاجز الشكلي بين مكوني الجملة، ويكون المسند إليه في الخطاب اسما. ولما كان المسند إليه الأكثر شيوعا إما شخصا أو غير شخص، فإن الاسم يقترن بالمفاهيم الملموسة من ذلك الصنف. ولما كان المسند المخبر به عن المسند إليه في الغالب الأعم دالا على حدث في معناه الأوسع أو انتقالا من فترة زمنية بوقوع الحدث إلى فترة أخرى فإن الشكل الذي وضع خصيصا لتحقيق الإسناد أي الفعل يقترن بالمفاهيم الدالة على الحدث⁽²⁾.

ومحصول القول؛ فالجملة كمصطلح لغوي ظهر مع "سابير" (SAPIR)، ويعتبرها وحدة كلامية كبرى في التبليغ، وهي من حيث الشكل تتكون من عنصرين جوهريين هما: المحدث عنه و المحدث به، والجملة في أقصر صورها كلمة مستقلة لها معنى تام،

(1) - اللغة مقدمة في دراسة الكلام: إدوارد سابير، ج1، ص51.

(2) - المرجع نفسه، ج1، ص160.

ويعتبرها "سابير" قضية تتكون من موضوع الخطاب، وحكم متعلق بموضوع الخطاب، أو خطابا يتكون من مسند إليه حقيقي، وهو في الغالب الأعم اسم، ومسند حقيقي وهو الفعل، أو ما يدل على معنى الحدث.

ج- الوصفية التوزيعية ومصطلح الجملة:

يعد الباحث اللساني "ليونارد بلومفيلد" (Leonard Bloomfield (1887-1949)) صاحب كتاب: "اللغة" (1931) رائد التيار النزعة التوزيعية (Distributionalisme) ولعل أهم عمل تميز به الباحث، هو ضرورة وصف اللغة وصفا دقيقا، وهذا إنباء بمعارضته الاتجاهات الذهنية (Mentalisme)، التي تعتمد في تفسيرها للوقائع اللغوية على مبادئ العقل والوعي. لقد استقى "بلومفيلد" مفاهيمه وتصوراتَه للغة من المدرسة السلوكية الأمريكية في علم النفس، ومن ثم انشغل الباحث « بالتقابل بين ما كان من قبيل الشكل أو العبارة وقد عُدَّ من علم اللغة، وما كان من قبيل المعنى، وهو السلوك الخارجي والعالم الخارجي وقد عُدَّ خارجا عن علم اللغة»⁽¹⁾.

لقد أخذ "بلومفيلد" (Bloomfield) على عاتقه - وأتباعه - تطوير «اللغويات البنوية بإقامة لسانيات وصفية، أو كما يقال أحيانا تصنيفية (Taxonomique) تستند أساسا إلى مناهج توزيعية»⁽²⁾.

وبناء على ذلك؛ اتخذ الأشكال اللغوية موضوعا للوصف التوزيعي، فكان انحصار الوصف التوزيعي في دائرة الصور الصوتية؛ أي حدود الدوال لعجزه عن وصف المعنى، وعليه ظلت الوحدات مجرد وحدات أحادية الوجه؛ أي أشكال لغوية فارغة من المعنى ومن زاوية هذه النظرة الشكلية للغة عقد بلومفيلد (Bloomfield) في كتابه "اللغة" الفصل

(1) - أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية "تأسيس نحو النص"، محمد الشاوش، المؤسسة العربية للتوزيع،

تونس، جامعة منوبة، تونس، 2001م، السلسلة، اللسانيات، مج 14، ج 1، ص 36.

(2) - مشكلات فلسفية 8 مشكلة البنية: زكريا إبراهيم، مكتبة مصر، مصر، (د، ط)، (د، ت)، ص 54.

العاشر الموسوم بـ: "Grammatical Forms" (الأشكال النحوية) تعريف مصطلح الجملة، كمصطلح لغوي واضح المعالم، ومن تلك التعريفات: «الجملة هي الشكل اللغوي المستقل الذي لا يكون في شكل لغوي أكبر منه»⁽¹⁾؛ بمعنى أن الجملة وحدة لغوية كبرى مستقلة بنفسها من حيث الشكل، وهي قابلة للوصف اللغوي، وهذا ما يؤكد به قوله: «الجملة عبارة عن شكل لغوي في هيئة مركب أكبر يتألف من عناصر غير محدودة، وهي مستقلة قائمة بذاتها»⁽²⁾. فالجملة وحدة كبرى يمكن تحليلها إلى مكوناتها المباشرة، وهي تمثل وحدات صغرى، وعليه؛ فالجملة هي «أكبر وحدة قابلة للوصف النحوي»⁽³⁾.

ولما كان "بلومفيلد" (Bloomfield) يسعى إلى بلورة مصطلح الجملة لذلك «لم يعقد ثنائية من قبيل: لغة/كلام، وذلك أن مبادئ الوصفية السلوكية تفرض أن يكون الكلام هو الشكل الوحيد المجسم للسلوك اللغوي والقابل للوصف وصفا موضوعيا، أما مفهوم اللغة السوسيري فهو مفهوم ذهني، والذهنية (Mentalisme) أمر لا مكان له في المدرسة النفسية السلوكية»⁽⁴⁾. ومن ثم، «فالجملة مكونة من وحدات متصل بعضها ببعض، وأن هذا الاتصال قائم على أساس أن بعض هذه الوحدات يحتوي بعضها الآخر، ويسمى النظر الذي يعمل من التحليل الذي يعمل على دراسة الجملة على هذا الأساس:

- تحليل المكونات المتعاقبة، وهو نوع من التحليل الذي يعمل على تقنيت الجملة إلى مكوناتها الصغرى من أجل معرفة أمرين، أو أحدهما معرفة كيفية بناء الجملة، أو التركيب من الوحدات الصغرى المكونة لها، وثانيهما معرفة علاقات الاحتواء والتضمين

(1) - Language: Leonard Bloomfield, London, p170.

(2) - Opcit, p161.

(3) - تحليل الخطاب الروائي (الزمن - السرد - التنبير): سعيد يقطين، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط4، 2005م، ص15.

(4) - أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية: محمد الشاوش، ج1، ص36.

التي على أساسها يجري توزيع الجملة إلى حقول بعضها أكبر من بعض، وهذا أمر يكشف عن العلاقات التركيبية بين أجزاء الجملة»⁽¹⁾.

يقابل هذا المفهوم خصيصة الإعراب في النحو العربي، أي إعراب الكلمات في الجملة أو أجزاء الجملة، أو إعراب الجمل، بيد أن الإعراب أشمل من التحليل، لأن الإعراب يوضح المعنى النحوي الوظيفي للكلمات مع مستوى الجملة أو الجمل، وحديثاً ظهرت مؤلفات اهتمت بإعراب النص، بينما التحليل يهتم بالشكل دون المعنى، بمعنى تحديد عناصر التركيب لوصفها وتصنيفها.

د- هاريس (Zellig Sabbetai Harris) (1909-1992):

من الجملة إلى الخطاب أظهر "هاريس" (Harris) وفاءه لأستاذه بلومفيلد (Bloomfield) بإتباع مساره لاستكمال مشروعه حول منهج التحليل التوزيعي في وصف وتحليل اللغة، ويظهر هذا في كتابه «مناهج اللسانيات البنوية (Méthodes Structural in Linguistics) (1951) وفي هذا الكتاب تتجلى محاولة "هاريس" في المضي بالتحليل التوزيعي إلى أقصى حدوده، وذلك بإحداث نقله جديدة في المنهج التوزيعي؛ الانتقال من الجملة إلى الخطاب، وتطبيق توزيعيته في تحليلها النسقي للخطاب.

لقد أدرك "هاريس" (Harris) أنه «ليس للجملة بنية توزيعية مستقلة عن المعنى (...). وإذ ليس هناك خارج يطابق الجملة تحديد (لغوي) شكلي لما تنطق به، وتتشابه الجمل بشكل طبيعي على أساس المعنى. إن المعنى هو إذن أحد العناصر التي تحدد الاختيارات التي نقوم بها عندما نتكلم»⁽²⁾.

(1) - اللسانيات المجال، والوظيفة، والمنهج: سمير شريف استيتية، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، 2005م، ص169.

(2) - علم اللغة في القرن العشرين: جورج موان، تر، نجيب غزاوي، وزارة التعليم العالي، سوريا، ص191، نقلًا عن: توزيعية هاريس والتحليل النسقي للخطاب، أحمد يوسف؟، عالم الفكر، ع 1، مج 33، 2004م، ص111.

والناظر في كتاب "هاريس" (Harris) (Discourse analysis - 1952) يلحظ أن اللسانيات التوزيعية هي لسانيات مجاوزة للسانيات الوصفية، وذلك بمجاوزتها أسوار الجملة إلى الخطاب، وسعيها الحثيث إلى الكشف عن توزيع الوحدات الصرفية الصغرى (المورفيمات) في النص، وكتاب "Discourse analysis" «يمثل منهجا في تحليل الخطاب المترابط في حالتها النطق والكتابة على السواء»⁽¹⁾.

ويهدف هذا العمل إلى اكتشاف بنية النص (Structure of the text)، ولتحقيق ذلك يرى "هاريس" (Harris) أنه: «يجب تجاوز مشكلتين وقعت فيها الدراسات اللسانية، الأولى: اقتصار الدراسة على الجمل، والعلاقات فيما بين أجزاء الجملة الواحدة. الثانية: الفصل بين اللغة (Language) والموقف الاجتماعي (Social Situation) مما يحول دون الفهم الصحيح للجملة كيف حالك؟ (How are You?) فهي تدل في سياقها الاجتماعي على المجاملة أكثر منها هي سؤال حول صيغة المخاطب»⁽²⁾.

على الرغم من انتقاد "هاريس" (Harris) للسانيات الوصفية في وقوفها وتوقفها عند حدود الجملة، وإقصائها للمعنى، إلا أنه لم يعتن بالمعنى حيث تركه جانبا، ولهذا كان تحليله للخطاب تحليلا سوريا متأثرا بالمبادئ الرياضية، وبناء على ذلك لم يقف التحليل التوزيعي للخطاب عند العلاقة التي تحكم اللغة والثقافة، ومن هذا، كانت نتائج التحليل التوزيعي للخطاب لا تكاد تخرج عن نطاق الدراسة اللسانية ذات النزعة البنيوية.

ينطلق "هاريس" (Harris) من مصادر فحواها: «أن الخطاب ملفوظ متال سواء أكان مكتوبا أم منطوقا، ويرتكز منهج التحليل التوزيعي للخطاب على الطبيعة الشكلية للوحدات الصرفية الصغرى المورفيمات (Morphemes) بوصفها عناصر قابلة للعزل»⁽³⁾.

(1) - Discourse Analysis : Harris, Z,S, Language, vol 28, N°1,1952, p1.

(2) - Ibid, p9.

(3) - Ibid, p8.

وهكذا؛ يرى "هاريس" (Harris) أن الخطاب هو الموضوع الأساس للمنهج التوزيحي كون «الخطاب سواء أكان شعرا أو إشهاريا أو علميا على أنه نحو (Grammaire) يتألف من وحدة مجاوزة للجملة (Grammaire du Discoure)»⁽¹⁾.

-إشكالية التحليل التوزيحي للخطاب: من إشكاليات التحليل التوزيحي للخطاب من

المنظور الهاريسي:

* إقصاء المعنى:

ومن مزالق المنهج التوزيحي مأزق المعنى، «وما يميز هذه الإشكالية استعاضة هاريس بالملفوظ بدل الجملة دون اعتبار قضية قصر أو طول الملفوظ، فقد يتشكل الملفوظ من جملة أو من فقرة أو حجم مجلد، وتعدّ هذه الخطوة بداية نحو التفكير في تأسيس لسانيات الخطاب لا تنظر إلى الجملة على أنها الوحدة الكبرى في الخطاب التي بلورها فيما بعد بويسنس، ومن زاوية هذا النظر حاز هاريس فصب السبق في تخطي المنظور البنيوي الذي كان مقيدا بجهاز مفاهيم لسانية لا تضع في حسابها إمكانات تجاوز موضوع الجملة إلى موضوع الخطاب»⁽²⁾.

ويكمنُ سبب عزل اللسانيات التوزيحية المعنى من مجال الدراسة، وإقصائها من التحليل التوزيحي لاعتبار اللسانيات الوصفية المعنى من اختصاص علماء غير لسانيين أمثال الفلاسفة، والمناطقية، وعلماء الاجتماع، وعلماء الأنثروبولوجية، وغيرهم، بوصف المعنى يقع خارج اللسانيات (Extralinguistique).

(1) – Dictionnaire de linguistique: jean Dubois et autres, ed Larousse, paris, 1973, p37.

(2) – توزيحية هاريس والتحليل النسقي للخطاب: أحمد يوسف، عالم الفكر، ع1، مج33، 2004م، ص21.

بيد أن الناظر في الظاهرة اللغوية يلفي تلك العلاقة الوطيدة بين البنية والدلالة، إذ هناك « بنى وجمل تختلف في معناها، وتتحقق بأشكال متشابهة، وهناك -أيضا- بنى وجمل تتشابه في معناها، وتتحقق بأشكال مختلفة»⁽¹⁾.

* - إشكالية علاقة اللغة بالثقافة:

ومرد هذه الإشكالية في نظر "هاريس" (Harris) إلى أن اللسانيات الوصفية لم يكن في مقدرتها الاتكاء على المقام الاجتماعي، أو علاقة اللغة بالتفاعل الاجتماعي، والاهتمام بقضايا التداولية في حقل الخطاب.

وفي نهاية المطاف سعى "هاريس" (Harris) إلى الإقرار بمبدأ التحويل، وتبنيه في تحليل الخطاب، وهاهنا يرى "موريس قروس" (Maurice Gross) أن «معالم التركيب التحويلي بدأت تظهر في التحليل اللساني للغة من منطلق أن الشكل النحوي ينطوي على قدر غير قليل من العمومية والعاملية»⁽²⁾.

ومن مزالق اللسانيات التوزيعية وقوعها في مأزق إقصاء المعنى، حيث تأرجحت بين إقصاء المعنى تارة وإقحامه تارة أخرى، كما أنها قد وقعت أسيرة اللسانيات البنيوية الصارمة لعزوفها عن ربط اللغة بالثقافة.

وعلى الرغم من هذه المعوقات إلا أن لـ"هاريس" (Harris) قصب السبق في التمهيد لمنهج التحليل التوزيعي من 1952 ليصير تحليل الخطاب حقلًا لسانيًا يحظى باهتمام اللسانيات عموماً، وبالممارسة الخطابية خصوصاً.

والنتيجة أنه ظلت طريقة تحليل الجملة (نحو الجملة) هي الصفة السائدة في تحليل الخطاب لدى كل من "هاريس" وغيره من اللسانيين البنيويين.

(1) - فنون التقعيد وعلوم الألسنة: ريمون طحان، ودينيز بيطار طحان، لبنان، ص292، نقلا عن: توزيعية هاريس والتحليل النسقي للخطاب: أحمد يوسف، ص111.

(2) - توزيعية هاريس والتحليل النسقي للخطاب: أحمد يوسف، ص124.

هـ - النحو التوليدي التحويلي ومصطلح الجملة.

يعد "نوع شومسكي" (Avram Noam Chomsky- 1928) رائد النظرية التوليديّة التحويلية التي ظهرت في الخمسينات من هذا القرن، حيث تمتد أصول هذه النظرية اللسانية إلى عدة علوم ومعارف غير لسانية مثل المنطق، والرياضيات، وعلم النفس المعرفي، والفلسفة، وغيرها من العلوم والمعارف الإنسانية، تمثل هذه النظرية تيارا لسانيا مضادا للنظرية اللسانية السلوكية التي انشق عنها "تشومسكي" (Chomsky) وانتقدها بشدة، إيمانا بنظريته اللغوية التي كانت «ثورة علمية نجم عنها نموذج جديد للتفكير في اللغة أفرز مجموعة من الإشكالات يجب أن يعنى بها اللغوي، وضمنها الاهتمام بالجهاز الداخلي الذهني للمتكلمين عوض الاهتمام بسلوكهم الفعلي»⁽¹⁾.

ومن إسهامات تشومسكي (Chomsky) في المنهج البنوي في التحليل اللساني على سبيل المثال لا الحصر أنه «استطاع:

أن يحول المنهج اللساني من منهج سلوكي إلى منهج ذهني عقلي.

أن يجعل الهدف من النظرية اللسانية هدفا تعليميا أكثر منه هدفا وصفا تقريريا.

أن يؤسس الأسلوب الإستنتاجي التجريبي، والشيء المذهل العجيب في نظر تشومسكي بالنسبة إلى اللغة هو الخلق اللغوي اللامتناهي، ذلك لأن التحليل اللغوي لا ينبغي أن يكون وصفا لما كان قد قاله المتكلمون، وإنما هو شرح وتعليل للعمليات الذهنية التي من خلالها يمكن للإنسان أن يتكلم بجمل جديدة لم تطرق سمعه قط.

فركز تشومسكي على ما يمكن أن يفعله المتكلمون باللغة، ولم يركز على ما يقوله

المتكلمون»⁽²⁾.

(1) - اللسانيات واللغة العربية: عبد القادر الفاسي الفهري، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، ط1، (د.ت)، ص65.

(2) - النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التحويلية والتوليديّة: محاولة لسبرها وتطبيقها على النحو العربي(1):

مازن الوعر، اللسانيات، مجلة علم اللسان البشري، جامعة الجزائر، ع6، 1982م، ص25.

ومما سبق يتبين إن نظرية تشومسكي (Chomsky) تنطلق من وصف القدرة اللغوية، وهي تعني معرفة المتكلم، السامع المثالي للغته (ابن اللغة)، وهي «تتضمن القواعد النحوية، ويقصد بالقواعد النحوية في هذا السياق القواعد الصوتية - الصرفية، والقواعد التركيبية، والقواعد الدلالية باعتبار هذا الصنف الأخير من القواعد، قواعد مرتبطة بالدلالة اللغوية الصرف، أي القواعد المتعلقة بالصورة المنطقية للجملة»⁽¹⁾. من الواضح إن نظرية تشومسكي ذات أصول نحوية، تشكل نظرية نحوية وهي في نظر تشومسكي (Chomsky) «تعكس قدرة جميع المتكلمين بلغة ما على التحكم في إنتاج وفهم جمل لم يسمعوها بها قط من قبل»⁽²⁾. وأن هذه الجمل اللامتناهية تمثل اللغة، أي أن الجملة بنية قارة في الكلام يتضح هذا من خلال تحديده للغة. «إن اللغة عبارة عن جميع الجمل التي تولدها هذه اللغة، وهذه الجمل إما أن تكون جملا محدودة (Finite)، أو غير محدودة (Infinite) العدد، فيما أعلم فإن عدد الجمل في اللغة الانجليزية وغيرها من اللغات الطبيعية غير محدود ومع ذلك فهي جمل عادية (Normal)، ومقبولة من المتكلمين بهذه اللغة»⁽³⁾.

ينطلق تشومسكي (Chomsky) من منظور لغوي نفسي؛ أي أنه يهتم بدراسة الكيفية التي تستعمل بها اللغة في شكل جمل غير محدودة العدد، وسمة هذه الجمل التجريد، وهي تمثل جملة - نظام (System Sentence)، وهو «شكل الجملة المجرد الذي يولد جميع الجمل الممكنة والمقبولة في نحو لغة ما»⁽⁴⁾. وبعبارة أخرى فالجملة في النحو

(1) - اللسانيات الوظيفية: أحمد المتوكل، ص 82.

(2) - نظرية تشومسكي اللغوية: جون لاينز، ترجمة وتعليق حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1، 1985م، ص 74.

(3) - نظرية تشومسكي اللغوية، جون لاينز، ص 94.

(4) - نسيح النص: الأزهر الزناد، ص 14.

(النظرية النحوية). تتمثل مهامها في وصف وتفسير اللغة. لقد شكلت نظرية القدرة مركز اهتمام تشومسكي (Chomsky) في بداية دراساته التي اتضحت معالمها في كتابيه: «البنى النحوية» 1957 Syntactic Structure و«أوجه النظرية النحوية 1965 Aspectes of the theory of syntax» ففي هذين الكتابين تؤكد إرجاء تشومسكي (Chomsky) لنظرية الأداء (الإنجاز) اللغوية إلى أجل مسمى. لهذا ركز على الجمل القواعدية (المجردة) - الجملة - النظام - لامتلاكها صيغة القاعدة ووحدة الدلالة، وهما شرطان ضروريان لبناء الجملة، وههنا انصب اهتمامه على نظرية القدرة، وفي هذا الشأن تقول "خولة طالب الإبراهيمي": «يفضي بناء هذا إلى الحديث عن مفهومين هامين في النظرية التشومسكية، الأول مفهوم السلامة اللغوية شديد الاتصال بالبنية التركيبية، حيث أنه يشترط في الجملة أن تكون سليمة من حيث تركيبها النحوي، متماشية وقياس اللغة، أما الاستحسان فأن تكون الجملة مقبولة من الناحية، أي تكون مناسبة لمدلولات اللغة المعينة، وهنا بحسب ما تقتضيه أوضاعها الانجليزية بالنسبة إلى تشومسكي».(1)

وبعد مرور عشر سنوات على هذا التصور اللغوي للنظرية التوليدية التحويلية أدخل تشومسكي تعديلا عليه، قد ضمنه كتابه (1977) "Essays on form and interpretation" و يظهر هذا في تمييزه بين قدرتين: «قدرة نحوية»، و «قدرة تداولية» لقوله: «إن الشخص الذي يعرف لغته، يعرف عامة، كيف يستعملها قصد تحقيق أهداف معينة، يمكن القول أنه يكتسب نسق «قدرة تداولية» تتفاعل و «القدرة النحوية» التي يحددها النحو».(2)

(1) - مبادئ في اللسانيات: خولة طالب الإبراهيمي، دار القصة، الجزائر، 2000م، ص105.

(2) - اللسانيات الوظيفية: أحمد المتوكل، ص 82، 83.

ومن هذه الإضافة، يرى تشومسكي (Chomsky) كذلك أن استعمال اللغة تدخل فيه أنساق معرفية أخرى غير نسقي القدرتين: النحوية والتداولية ، وأن نظرية الإنجاز يمكنها أن ترصد التفاعل بين هذه الأنساق (لغوية/ غير لغوية)جميعها في عملية استعمال اللغة (1). هذه إشارة إلى تمييز تشومسكي بين قدرة المتكلم المجردة (الصورية)، وبين الإنجاز الفعلي لهذه القدرة أثناء الإنتاج أو الفهم للجمل، ومن ثم الفصل بين القدرة النحوية والقدرة التداولية، انطلاقاً من أن القدرة النحوية هي الموضوع الأساس لدراسة اللغة، ولها الدور المركزي في التخاطب العادي.(2)

وبظهور دراسات ذات أصول دلالية مثل الدلالة التوليدية لـ كاتز و فودور (Jerrold J. Katz, Jerry A. Fodor) وغيرهما حيث أدرجوا الدلالة التداولية إلى جانب النحو، واعتمدت على التفسير والتأويل ، لتعكس فكرة تحويل المعنى إلى أصوات عند الكلام، وكذا تحويل الأصوات إلى معنى عند الفهم، مهد للتحول من الاهتمام "بالقدرة" إلى الاهتمام بالإنجاز قصد الاهتمام بالاستعمال الفعلي للغة الذي كان محور اهتمام الدراسات الوظيفية.

و- اللسانيات الوظيفية ومصطلح الجملة:

تمثل اللسانيات الوظيفية (Functional linguistics) شقا من التيار اللساني البنوي الذي تمخض عن موقف نقدي من النظرية التاريخية ، ومن أشهر روادها أندري مارتيني (André Martinet) الفرنسي. يعرف كونو (Susumu Kuno) اللسانيات الوظيفية في كتابه "النحو الوظيفي" (1980-Functional Grammar) بأنها « مقارنة لتحليل البنية

(1) - ينظر: اللسانيات الوظيفية: أحمد المتوكل، ص83.

(2) - ينظر: المنحنى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، أحمد المتوكل، ص 26، 27.

اللغوية تعطي الأهمية لوظيفة عناصر هذه البنية اللغوية بالإضافة إلى علاقاتها البنيوية». (1)

وبالنظر إلى الوظيفة يمكن تحديدها من خلال مفهومين اثنين؛ الوظيفة كعلاقة، والوظيفة كدور « فالوظيفة كعلاقة المقصود من هذا المفهوم العلاقة القائمة بين مكونين أو مكونات في المركب الاسمي، أو الجملة. يستعمل مصطلح الوظيفة في الأنحاء الوظيفية للدلالة على كل العلاقات التي يمكن أن تقوم داخل الجملة، أو داخل المركب، مثال ذلك أن النحو الوظيفي يميز بين ثلاث مستويات من الوظائف، وظائف دلالية (منفذ، متقبل، مستقبل، زمان، أداة)، ووظائف تركيبية (فاعل ومفعول)، ووظائف تداولية (محور، وبؤرة)». (2)

في حين يستعمل مصطلح الوظيفة كدور ويقصد به الغرض الذي تسخر الكائنات البشرية اللغات الطبيعية من أجل تحقيقه». (3)

يستخلص من هذا؛ أن الوظيفية تعني علاقات الربط البنيوي بين مكونات الجملة من جهة، وتعني - أيضا - أن اللغة تؤدي دور التواصل بين مستعمليها.

ههنا تساؤل يطرح نفسه: ما العلاقة بين البنية والوظيفة؟ لقد تعددت الرؤى حول هذا الإشكال، فهناك من يفصل بين البنية والوظيفة كتشومسكي (1975) الذي يرى أن « البنية مستقلة عن الوظيفة استقلال بنية القلب مثلا عن وظيفة ضخ الدم، وأن دراستها هي الوصف والتفسير. بالتالي يمكن أن تتم خارج ارتباطها بأي شيء آخر على أساس

(1) - اللسانيات الوظيفية: أحمد المتوكل، ص 113.

(2) - التركيبات الوظيفية: قضايا ومقاربات، أحمد المتوكل، الناشر، دار الأمان، الرباط- المغرب، ط1، 1426 هـ/ 2005 م، ص 21، 22.

(3) - التركيبات الوظيفية، أحمد المتوكل، ص 23.

أن تتناول الوظيفة في مجال مستقل إما في إطار نظرية الإنجاز، أو في إطار قدرة تداولية مستقلة عن القدرة اللغوية.

في المقابل يدافع اللسانيون عن أطروحة أن بنية اللغة ووظيفتها مترابطان ارتباطاً عضوياً يستحيل معه الوصف الكافي للأولى في معزل عن الثانية، ويذهب نفس اللسانيين إلى مدى أبعد فيجعلون من علاقة بنية اللغة بوظيفتها علاقة تبعية، حيث لا يتأتى تحديد الخصائص البنوية (معجماً وتركيباً وصوتاً) إلا بالرجوع إلى الخصائص الوظيفية الدلالية والتداولية، قوام هذا المذهب أن اللغة هذه البنية لأن لها هذه الوظيفة بالذات ولو كانت لها وظيفة أخرى، فكانت بنيتها مخالفة تمام المخالفة⁽¹⁾. وحسب هذا المنظور الوظيفي « يصعب الفصل بين البنية اللغوية والسياق الذي تعمل فيه، والوظيفة التي تؤديها تلك البنية في السياق ». ⁽²⁾

تتطلب الوظيفة من طرحها لهذا التساؤل: لماذا نستعمل اللغة؟ تحيل الإجابة عن هذا التساؤل إلى جوهر اهتمام الوظيفة الذي يكمن في اهتمام اللغويين الوظيفيين بالإنجاز الفعلي للغة، انطلاقاً من أن الوظيفة الأساسية للغة هي التواصل، أي التركيز على استعمالات اللغة وتعليلها وظيفياً. تتفرع من اللسانيات الوظيفية أنحاء ذات طابع وظيفي، يمكن تصنيفها إلى صنفين:

1- صنف أنحاء ناتجة عن إدماج مكون تداولي (وظيفي) في نموذج لغوي مقترح في إطار نظرية ما.

2- صنف أنحاء ناتجة عن منظور وظيفي معين مثل: نحو الوجهة الوظيفية للجملة، والنحو النسقي، والتركيب الوظيفي، والنحو الوظيفي⁽³⁾.

(1) - التركيبات الوظيفية، أحمد المتوكل، ص30.

(2) - أصول اتجاهات المدارس اللسانية الحديثة: محمد علي يونس، عالم الفكر، مج 32، ع1، 2003م، ص146.

(3) - اللسانيات الوظيفية: أحمد المتوكل، ص126.

وفي أواخر السبعينيات ظهرت نظرية النحو الوظيفي (Functional grammar) التي أولت اهتماما بالظواهر اللغوية المختلفة (معجمية، وصرفية- تركيبية، ودلالية، وتداولية). فكان موضوعها الأساس وصف القدرة التواصلية (Communicative Competence) كالمتكلم- السامع، وهي قدرة تواصلية شاملة تتضمن « معرفة القواعد التداولية، والقواعد التي تمكن مستعمل اللغة الطبيعية من إنتاج وفهم عبارات لغوية سليمة في مواقف تواصلية معينة قصد تحقيق أغراض معينة»⁽¹⁾. يأخذ مفهوم القدرة التواصلية « وضعا ذا ميزتين: أولاهما: أن الملكات التي تتفاعل في عملية التواصل إنتاجا وفهما ملكات محددة مفهومها وما صدقا حيث تتضاف إلى الملكة اللغوية ملكات أخرى هي الملكات المعرفية والمنطقية والاجتماعية والإدراكية.

ثانيهما: أن العلاقة بين هذه الملكات جميعها علاقة محددة ذات طابع قابلي يجعل منها ملكات مختلفة الكيان لكن مترابطة في تفاعلها ويفضي بعضها إلى بعض، ويغذي بعضها بعضا»⁽²⁾. إذا تهدف نظرية النحو الوظيفي إلى وضع نموذج للقدرة التواصلية. و« الضابط الأساسي المعتمد في هذا الباب هو ضابط الكفاية التفسيرية التي تشمل على ثلاثة أنواع من الكفايات، الكفاية التداولية والكفاية النفسية والكفاية النمطية»⁽³⁾.

وفي المنظور الوظيفي تعد الجملة (Sentence) وحدة لغوية إبلاغية، ووحدة أساسية في الوصف والتحليل اللغويين، وحسب فبراس (John Fibras) « المقصود بالمنظور الوظيفي للجملة هو ترتيب عناصر الجملة بالنظر إليها في ضوء السياق الفعلي»⁽⁴⁾. بمعنى أن هناك تفاعل بين البنية التركيبية والوظيفة في إطار السياق الذي استعملت فيه

(1) - الوظيفة بين الكلية والنمطية: أحمد المتوكل، ص19.

(2) - التركيبات الوظيفية: أحمد المتوكل، ص 48-49.

(3) - المرجع نفسه، ص60.

(4) - الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة: يحي أحمد، عالم الفكر، مج 30، ع3، 1999م، ص77.

لتحقيق الإبلاغ، وقد أطلق فبراس على هذا المفهوم اسم دينامية الاتصال، وهي « خاصة من خاصيات الاتصال تتجلى في سياق تنمية المعلومات التي يراد التعبير عنها»⁽¹⁾. وتتحقق هذه الفعالية الإبلاغية في الجملة من خلال تضافر ثلاثة عوامل أساسية هي « السياق، ونسق الجملة، والبنية الدلالية»⁽²⁾. ومن هذا، فالجملة تشتمل على قدرتين، قدرة نحوية تتمثل في نسق الجملة، وهي تخص البنية التركيبية وخصائصها، وقدرة تداولية تتمثل في البنية الدلالية، وهي تعني الدلالة الاستلزامية، والسياق الذي ترد فيه الجملة، وهو يتمثل في العناصر غير اللغوية (المتكلم، المخاطب، الموضوع المتحدث عنه).

وعموماً، الجملة حسب هذا المنظور « تتألف من ثلاث بنيات هي: بنية دلالية (أدراية)، وبنية تداولية (إحالية)، وبنية صرفية- تركيبية. وتضطلع برصد هذه البنيات الثلاث، ثلاثة أنساق من القواعد: قواعد دلالية، وقواعد تداولية، وقواعد صرفية - تركيبية.

وانطلاقاً من أن الخصائص الوظيفية تحدد الخصائص الصورية (التركيبية الصرفية) للعبارة اللغوية، تعد البنية الصرفية- التركيبية في هذا النحو ناتجة عن التفاعل بين أنساق القواعد الثلاثة: نسق القواعد الدلالية ونسق القواعد التداولية، ونسق القواعد الصرفية- التركيبية. ولا يعد التركيب مكوناً مستقلاً، بأنه مكون يدخل في تفاعل المكونين الآخرين (الدلالي والتداولي) لإنتاج الأبنية الصرفية- التركيبية»⁽³⁾.

تتفرع من اللسانيات الوظيفية عدة حقول تهتم بتحليل البنيات التركيبية على أساس وظائفها الإبلاغية. وترتبط سلامة الجملة بالقيود الوظيفية؛ أي أن البنية تتحدد وفق

(1) - الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة: يحي أحمد، ص 77.

(2) - المرجع نفسه، ص 80.

(3) - اللسانيات الوظيفية: أحمد المتوكل، ص 126.

الوظيفة والجملة في تصور أ. مارتيني (A. Martinet) من منظور النحو التركيبي الوظيفي هي: « عبارة عن تركيب تحكمه علاقات تركيبية، يؤدي وظيفة إبلاغية، وهو بمثابة النواة الأساسية للجملة، أو أقل ما يمكن أن يكون عليه الكلام، وأقل ما يفيد. ويتمثل في التركيب الإسنادي الذي يتكون من عنصرين هامين هما : المسند وهو نواة الخطاب(الحكم)، و(المسند إليه) الذي تكتمل به الجملة (المحكوم عليه). فنجد مثلا في العبارة التالية: "يلعب أولاد الجار في البستان". التركيب مكون من (الأولاد يلعبون، أو يلعب الأولاد) وهو نواة التركيب الإسنادي الذي يشكل أساس الجملة، ولا يمكن أن يزول وإذا زال فسدت الجملة، وهو تركيب مستقل لأنه يدل بنفسه على وظيفة، أما بقية العناصر الأخرى فمتعلقة به، وهي فضلات تضاف لتحديد الزمان والمكان، أو لتخصيص أحد عناصر الإسناد فإذا حذفناها لا تختل الجملة، إذ إن الوقف ممكن بعد التركيب الإسنادي»⁽¹⁾ وفي كتابه: " مبادئ في اللسانيات العامة" يعرف الجملة بأنها: « القول الذي ترتبط فيه جميع العناصر بمخبر فريد، أو بعدة مخبرات معطوفة»⁽²⁾.

ومحصول القول؛ أن مكونات الجملة (مسند/مسند إليه) تسهم في تفعيل الإبلاغ (دينامية التواصل).

- النحو النظامي (النحو النسقي) (Systemic Grammar):

إن منشئ النظرية النحوية النظامية التي تسمى أيضا نظرية النحو النسقي هاليداي (Michel A.K. Halliday) قد استقى مبادئ نظريته من أبحاث سابقه أمثال؛ العالم الأنثروبولوجي (الإناسي) (Anthropology) فيرث (Firth, John Rupert) صاحب النظرية الشهيرة سياق الموقف (Theory of context of situation). وقد تأثر التلميذ

(1) - مبادئ في اللسانيات: خولة طالب الإبراهيمي، ص101.

(2) - مبادئ في اللسانيات العامة: أندري مارتيني، تر: سعيد زبير، (د ط)، (د ت)، ص118.

النقيب هاليداي (Halliday) بأستاذه فيرث (Firth)، وولع بنظريته التي ضمنها أبعادا جديدا اختلطت بفكره وصارت خلقا جديدا.

تتعلق النظرية النحوية النسقية من العلاقة الوطيدة بين اللغة والسياق، بمعنى أن السياق « يقوم بوصف العلاقة بين الصيغ اللغوية والوقائع غير اللغوية، أي يربط المعاني الوظيفية للعناصر اللغوية بالمعاني المقامية التي تلبس الحدث اللغوي»⁽¹⁾. وينتج عن هذه العلاقة نوعان من المعاني؛ المعنى اللغوي (الشكلي) من خلال العلاقة بين العناصر اللغوية في السياق اللغوي والمعنى السياقي، وهو نتاج العلاقة بين النص والموقف الذي يظهر فيه.

يقوم النحو في تصور هاليداي (Halliday) على الاختيار؛ أي أن النحو اختيار « فالمتكلم بلغة ما مثله مثل من يقوم بأي نوع من أنواع السلوك الثقافي أو الاجتماعي يختار من بين إمكانات كثيرة تتجهها له الأعراف اللغوية والاجتماعية والثقافية السائدة في مجتمعه»⁽²⁾. بمعنى أن النحو اختيار لإمكانات لغوية وسياقية (اجتماعية وثقافية) نظرا لوثاقه العلاقة بين اللغة والسياق. والنحو في نظر هاليداي (Halliday) «يشتمل على خمس وحدات: الجملة (Sentence)، و العبارة (الجملة الأساسية) (Clause)، والضميمة (Group)، والكلمة (Word)، والمورفيم (Morpheme)»⁽³⁾. والضابط لهذه الوحدات النحوية النظام التراتبي، أو التدرج الهرمي ، ومن هذا المنطلق أصبح « وصف الجملة أو العبارة تحديدا للاختيارات Choices التي

(1) - علم اللغة النظامي، مدخل إلى النظرية اللغوية عند هاليداي: محمود أحمد نحلة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية (ملتقى الفكر)، مصر، 1998، ص 58.

(2) - علم اللغة النظامي: محمود أحمد نحلة، ص 54.

(3) - المرجع نفسه، ص 88.

قام بها المتكلم من مجموعة الاختيارات المتاحة له، وهو في الوقت نفسه تحديد لعلاقة ما وقع عليه الاختيار بما لم يقع عليه الاختيار»⁽¹⁾.

وبناء على ذلك؛ « فالجملة تتركب من عبارتين على الأقل، إحداها أصلية وهي العبارة الحرة (Fre) التي يمكن أن تستقل بذاتها، والأخرى فرعية (Subordinate)، وهي العبارة المقيدة (Bound) المعتمدة على غيرها»⁽²⁾.

وبتعبير أوضح؛ فإن استعمال المعاني الكامنة في اللغة مرتبط بتلك الإمكانيات اللغوية وغير اللغوية التي تنتظم في « شبكة من العلاقات تتمثل في مجموعة محددة من الاختيارات يختار منها المتكلم عند كل إنتاج كلامي، وهذه الاختيارات هي في الأساس اختيارات معان»⁽³⁾. وهكذا يكون الاختيار شاملاً للمعاني ومكونات الجملة، وترتبط هذه الفكرة بوظائف اللغة كونها تؤثر في تركيب الجملة.

لقد استوحى هاليداي (Halliday) عناصر تركيب الجملة من فكرة الثنائيات، وتتمثل هذه الثنائيات في: « ثنائية الموضوع (Topic) والتعليق (Comment)، أو البؤرة (Focus). وثنائية المتقدم (Theme) والمتأخر (Rheme)، وثنائية المسلمة (Given)، والإضافة (New): فالمتقدم هو الشيء المتحدث عنه الذي يفترض المتكلم معرفة المخاطب له، والمتأخر هو الجزء المتم للجملة الذي يضيف إلى معلومات سألقة معلومات جديدة تتصل بالمتقدم، والمسلمة هي ما يقدمه المتكلم من معلومات يدركها السامع من مصدر ما في المحيط، أي المقام أو النص السابق، والإضافة هي ما يقدمه

(1) - علم اللغة النظامي: محمود أحمد نطة ، ص54.

(2) - المرجع نفسه، ص92.

(3) - المرجع نفسه، ص56.

المتكلم من معلومات لا يدركها السامع إلا من مصادر أخرى»⁽¹⁾. إذا فبنية الجملة مرتبطة بالوظيفة التي يريدها المتكلم أن يؤديها خطابه، بمعنى أن وظائف اللغة تؤثر في بنية الجملة.

اهتم هاليداي (Halliday) بتوسيع مفهوم ثنائية: مسلمة/جديدة في بنية الجملة من خلال اهتمامه بتحديد بنية المعلومات في بنية الجملة، فقام بتوسيع المعلومات المسلمة/المعلومات الجديدة التي يعتقد أنها تحقق أنماطاً من المعلومات. وفي رأي هاليداي (Halliday) «أن الذي يحدد وضع المعلومة ما إذا كان المتكلم يعتبر المعلومة جديدة فمميزها بروز فونولوجي، أو يعتبرها مسلمة فلا يبرزها فونولوجياً، ليس بنية الخطاب، بل هو على العكس تقييم المتكلم الآني (لحظة بلحظة) للعلاقة بين ما يريد قوله، وبين ما يتطلبه السامع من معلومات»⁽²⁾.

ومن إفرازات تطور هذه النظرية النحوية ظهور مصطلحات جديدة مثل السياق، والنص، والنص المصاحب، والموقف. وهذه المصطلحات اللغوية لها صلة بالبحث النصي. والمراد بسياق الحال⁽³⁾ أو الموقف (Situation) «كل العناصر الاجتماعية والثقافية التي تخرج عن نطاق النظام اللغوي، وتمثل ظروف النص المدروس وملابساته. أنها تشمل مثلاً مكان النص، أو زمانه، والوقائع التي مهدت له، وأحاطت به، وعدد

(1) - Cohesion in English: Halliday, M.a.k., And Ruqaiya Hasan, Longman, group limited, London, First published 1976, P 326.

(2) - تحليل الخطاب: ج. ب. براون، ج. يول، تر: محمد لطفي الزليطي ومنير التركي، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1418هـ/1997م، ص200.

(3) - سياق الحال: (Context of situation)، وهو ما يرادف عند البلاغيين العرب الموقف وليس المقام الذي يرادف مصطلح السياق (Context).

المشاركين فيه، وطبيعة شخصياتهم، أو منزلة كل منهم من الآخر، وموضوع الحديث، والأحداث المصاحبة له، وما يقوم به المشاركون من إيماءات وحركات جسمية».⁽¹⁾

السياق (Context): « وهو مستوى يربط بين الصيغة والمقام، أو المواقف غير اللغوية، فهو يربط المعاني الوظيفية للعناصر اللغوية بالمعاني المقامية التي تلابس الحدث اللغوي».⁽²⁾

النص (Text)، ويعد هذا المصطلح من أهم مفاهيم هاليداي (Halliday) في نموذج النحوي، ويعرف النص بعدة تعريفات منها، أنه « الوحدة الأساسية لعلم الدلالة، أنه في علم الدلالة بمنزلة الجملة في علم النحو، والفونيم في علم الصوتيات (الفونولوجي)».⁽³⁾

من الواضح أن تصور هاليداي (Halliday) في النحو النظامي (Systemic Grammar) الناتج عن النظرية النظامية الوظيفية ذات المنزع الوظيفي الدلالي يفتح آفاق جديدة للبحث النصي، انطلاقاً من دراسته للغة من وجهة نظر سيمية اجتماعية (Social Semiotic) بالإضافة إلى عنصر الثقافة. وإدراكه أن اللغة لا يتم دراستها إلا في نصوص، لأنها لا تتجلى إلا في نصوص، وأن فهم النصوص يستلزم وضعها في سياقها الاجتماعي والثقافي. ومن ثم اعتبر النص والسياق وجهان لعملة واحدة. وعليه كانت أكثر أعماله، وأبحاثه على النصوص.

وهكذا يكون هاليداي (Halliday) قد مهد السبيل إلى التوسع في الدراسات التخاطبية مثل، دراسة المحادثة جرايس (Paul Herbert Grice)، ونظرية أفعال الكلام لـ أوستين (John Langshaw Austin) و سيرل (John Searle)، وتحليل الخطاب/ تحليل

(1) - علم اللغة النظامي: محمود أحمد نحلة، ص 85.

(2) - المرجع نفسه، ص 86.

(3) - المرجع نفسه، ص 153.

النصوص من خلال اهتمامه بتفسير تجسيد الأنماط النحوية للوظائف وصلاتها بتحليل النصوص.

دال هايمز (D. Hymes) والكفاءة التبليغية (Communicative Competence):

ينتمي هايمز (Dell Hathaway Hymes) إلى: تيار الأثنوغرافية للاتصال (Ethnographie de la communication) المنبثق عن الأنثربولوجيا الأمريكية الذي سن مصطلح (الكفاءة التبليغية الاتصالية) في البحث اللغوي. ويعرفها بأنها « ضمنية إلى حد بعيد، وتكتسب في صلب التخاطب، وتتضمن القواعد التي تعنى بجوانب مختلفة، حسن تسيير التداول على الكلام، معرفة ما يجب قوله في هذه الحالة أو تلك، معرفة مساوقة الإيماءات مع العبارات المتقوه بها مع عبارات وإيماءات المتلفظ المشارك، ومعرفة مجازة الغير..، ويتعلق الأمر في المحصلة بإتقان السلوكات التي تفرضها مختلف أنواع الخطاب»⁽¹⁾ وتتووع الكفاءة التبليغية بتنوع المقامات والمواقف.

هذه إشارة إلى مجاوزة الكفاءة اللغوية التشومسكية الجمالية إلى كفاءة تبليغية إطارها النص/ الخطاب/ الحديث.. إلخ. لأن التواصل يتم بالنصوص، وههنا يجب الوصل بين كل ما هو اجتماعي بما هو لغوي، لأننا « لم نعد اليوم نتحدث عن ملكة تبليغية تشمل القدرة على التحكم في قواعد الأداء اللغوي، أي استخدام آليات النظام اللغوي في مختلف مستوياته، وأيضا القدرة على توظيف هذه الآليات في الاستعمال بمعرفة ما ينبغي أن يؤدي ويقال في كل مقام، أي في كل وضعية خطابية تبليغية»⁽²⁾، وعن هذا التحول يقول الباحث روك (Herbert Rück): « ذلك هو نظرنا؛ التحول الأساسي في مسار الدراسات اللسانية مع تجاوز حدود البنية اللغوية الضيقة، وحدود الجملة كوحدة محدودة في التحليل

(1) - المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب: دومينيك مونقانو، تر: محمد يحياتن، منشورات الاختلاف، الجزائر

العاصمة، الجزائر، ط1، 2005م، ص 21-22.

(2) - مبادئ في اللسانيات: خولة الإبراهيمي، ص174.

اللغوي، واعتماد النص (بمختلف أنواعه) وحدة قاعدية لهذا التحليل، وهو صورة الخطاب الحقيقية التي يتم من خلالها التبليغ بين أفراد المجموعة اللغوية. والجدير بالملاحظة أن التبليغ بالنصوص عندنا لا يقتصر على النص الإبداعي، بل إننا نعتمد في تناولنا على مفهوم واسع للنص يشمل كل أنواع النصوص التي ينتجها المجتمع مكتوبة في الأصل، أو منسوخة عن المنطوق أو المسموع المرئي»⁽¹⁾.

وهنا يقترح هايمز (Hymes) نموذجاً سماه (Speaking) لدراسة وظائف اللغة في صلب أفعال التخاطب الفعلية، « يحلل هذه الأفعال إلى مختلف مكوناتها (المشاركون، الغاية، المعيار..). »⁽²⁾ وعليه، يقتضي استعمال الكلام معرفة استعمال اللغة وفق المقامات والمواقف التي يكون فيها الأفراد. وبالنظر إلى الباحث مونقانو (Dominique Maingueneau) نجد مصطلح الملكة الخطابية (Competence Discursive) إزاء الكفاءة التبليغية « للدلالة على القدرة التي يجب على الفرد أن يتمتع بها لإنتاج ملفوظات تنتمي إلى تشكيلة خطابية محددة »⁽³⁾.

إذن؛ هايمز (Hymes) يهتم باستعمال اللغة وتحليلها في إطار ثقافي اجتماعي لتحقيق الكفاءة التبليغية. وهو بهذا العمل يلفت النظر إلى حقل (مجال) جديد في وصف اللغة، يتخذ النص/الخطاب وحدة للوصف والتحليل اللغويين.

وهكذا تكون الوظيفية بنظرياتها المختلفة- لاسيما النحو الوظيفي- قد حددت «موضوع الوصف اللغوي بأنه (القدرة التواصلية) التي تمكن مستعملي اللغة الطبيعية من التواصل فيما بينهم»⁽⁴⁾.

(1) - ينظر: هامش 26، مبادئ في اللسانيات: خولة الإبراهيمي، ص 179.

(2) - المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب: دومينيك مونقانو، ص 51.

(3) - المرجع نفسه، ص 22.

(4) - قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية الخطاب من الجملة إلى النص: أحمد المتوكل، ص 35.

ز - تطور مفهوم الجملة:

- لسانيات فعل القول (التلظية/ الملفوظية)

(Linguistique de l'énonciation)، إميل بنفنيست (Émile Benveniste)

تعد لسانيات فعل القول، أو لسانيات التلظ « محطة جديدة رست عليها لسانيات الخطاب، تتميز بكونها أعطت اللسانيات شعلتها الحقيقية إذ لم تفرط في البنيوية حيث ارتبطت لسانيات فعل القول بالبدال اللساني بكيفية أساسية، كما أنها أعطت للخارج لساني وظيفة تفسير الدال، وترتيب معطيات المعنى». (1) ومن اللسانيين الأوائل الذين استعملوا مصطلح فعل القول (الملفوظية) (L'énonciation) الألسني شارل بالي (Charles Bally) في كتابيه " اللسانيات العامة واللسانيات الفرنسية". والملفوظية في مفهومه « تقابل الملفوظ بالمعنى الأكثر شيوعاً كهذه العبارة مثلما تقابل صناعة الشيء، الشيء المصنوع. وهي فعل الاستخدام الفردي اللساني. بينما الملفوظ يعني نتيجة هذا الفعل. والملفوظية بما في ذلك التواصل الذي يشكل حالة خاصة من حالات الملفوظية». (2)

ومفاد هذا؛ أن العلاقة بين الملفوظ والتلظ هي العلاقة نفسها بين الفعل والنتيجة، بمعنى أن الملفوظ (Enonce) هو النتيجة، أو الشيء المصنوع، والتلظ (Enonciation) هو الفعل، أو صناعة الشيء.

يعد اللساني الفرنسي إميل بنفنيست (Émile Benveniste) مؤسس نظرية التلظ (الملفوظية) التي حاول بلورتها من خلال نظريته الخاصة للغة «بوصفها نظاماً مجرداً، أو طاقة مخزونة في ذهن الإنسان، لا تتحول إلى كلام حقيقي، أو نص أو خطاب إلا بواسطة عملية القول ذاتها. وهذه العملية هي فريدة وفردية في كل الظروف والحالات.

(1) - فعل القول من الذاتية في اللغة: ك. أوريكيوني، تر: محمد نظيف، إفريقيا الشرق، المغرب، 2007م، ص 06.

(2) - الملفوظية: جان سير فوني، تر: قاسم المقداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق - سوريا، 1419هـ

وهي ليست فقط جوهرية في صيغة النص ودلالاته، بل أنها أيضا وراء بنية وحدات لغوية تعبر عن مفاهيم أساسية كمفهوم الشخص والزمان والمكان». (1)

يستشف من هذا النص نظرة بنفنيست للغة من منظور وظيفي، إذ يعتبر اللغة وسيلة تواصل بواسطة عملية القول (التلفظ)؛ بمعنى أن المتكلم يستعمل اللغة لإنجاز أفعال تجعل اللغة تتجلى في النص، أو الخطاب، لأن اللغة لا تتجلى إلا في النص أو الخطاب، والتواصل لا يتم إلا بهما. وكما أن هذه اللغة تتمظهر في بنية الوحدات اللغوية للتعبير عن مفاهيم أساسية كمفهوم الشخص والزمان والمكان، وهي عناصر أساسية وجوهرية في عملية القول أو التخاطب.

وبهذا التطور استطاع بنفنيست (E.Benveniste) أن يجاوز تصور الألسنيين التوزيعيين وهاريس (Haris) الذين توقفوا عند حدود أسوار الملفوظ (L'énoncé). ولتوضيح ذلك يستحسن لنا تحديد المصطلحين: الملفوظ (L'énoncé)، والتلفظ (Enonciation).

- الملفوظ (L'énoncé): يتسم هذا المصطلح بتعدد معانيه. إذ يعرفه ج. ديويو (Jean Dubois) بأنه « متوالية من الجمل التفعيلية». (2)

وأما هاريس (Haris) فقد استعاض بالملفوظ الجملة، وهو يعني «كل جزء من أجزاء الكلام، يقوم به المتكلم. وقبل هذا الجزء وبعده هناك صمت من قبل المتكلم» (3)، بينما جون لاينز (John Lyons) يعرفه بأنه « جملة تفعيلية». (4)

(1) - في بناء النص ودلالاته (محاوَر الإحالة الكلامية): مريم فرنسيس، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق - سوريا، 1998م، ج2، ص 18-19.

(2) - فعل القول من الذاتية في اللغة: ك. أوريكيوني، ص41.

(3) - تحليل الخطاب الروائي: سعيد يقطين، ص17.

(4) - فعل القول من الذاتية في اللغة: ك. أوريكيوني، ص41.

يستفاد من هذه التعريفات أن الملفوظ (énoncé) يعني متوالية من الجمل المنجزة، أو جملة منجزة، أو جزءا من أجزاء الكلام المنجز. يمكن توضيح هذا من خلال هذه التقابلات الآتية :

الملفوظ / الجملة:

بالنظر إلى جهة التركيب « فالجملة هي نوع من الملفوظ، والملفوظ هو وحدة اتصالية تبليغية أولية، ومتوالية لغوية ذات معنى ، وتامة من حيث التركيب»⁽¹⁾. ومعنى هذا أن الملفوظ مرادف للجملة، وهو يشكل وحدة اتصالية تبليغية، تامة تركيبيا، ومكتملة دلاليا. « وبهذا التحديد يصبح الملفوظ باعتباره كلاما منجزا وحدة متكاملة دلالية. لكن هذه الوحدة لها تجليات كثيرة. وقد تتجاوز الجملة فتصبح خطابا. كما أنها قد تتشكل من كلمة أو مركب أو جملة غير مكتملة»⁽²⁾. هذه هي تجليات الملفوظ (كلمة ، مركب، جملة غير تامة، جملة ، خطاب) سواء أكان شفويا أم مكتوبا.

وفي المنظور التلفظي تعد الجملة بنية مجردة لذلك يرى ديكرو (Oswald Ducrot) أنه « يجب أن يميز الملفوظ عن الجملة التي هي من وضع اللساني والتي تسمح بالإبانة عن الملفوظات »⁽³⁾.

الملفوظ / النص:

هناك من اللسانيين من تبني منظور تحليل الخطاب فاعتبر الملفوظ وحدة مرادفة للنص بوصف « الملفوظ وحدة مساوية للنص، إن متوالية لغوية منوطة بمقاصد نفس

(1) – المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، دومينيك مونقانو، ص 47.

(2) – تحليل الخطاب الروائي: سعيد يقطين، ص 17.

(3) - Le dire et le dit: Oswald Ducrot, Paris, Ed. de Minuit, 1984, p 177.

نقلا عن، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب : د. مونقانو، ص 47.

المتلفظ والتي تشكل كيانا لنوع خطابي معين: نشرة جوية، رواية، مقالة صحفية»⁽¹⁾.
ومن منظور لسانيات النص، الملفوظ يقابل النص في تصور ج. م. أدام (Jean-Michel Adam) لقوله: «إن الملفوظ من حيث هو موضوع مادي شفوي أو مكتوب وموضوع تجريبي، قابل للمشاهدة والوصف، ليس بالنص الذي هو موضوع مجرد، والذي يجب النظر إليه في إطار نظرية (تفسيرية) لبنيته المعمارية»⁽²⁾. يمكن توضيح ذلك من خلال تمييزه بين الخطاب والنص:⁽³⁾

الخطاب (Discours) = النص (Text) + ظروف الإنتاج (Context of situation).

النص (Text) = الخطاب (Discourse) - ظروف الإنتاج (Context of situation).

يستخلص من هاتين المعادلتين أن الملفوظ (Utterance/énoncé) يقابل النص (Text) في منظور أدام (Adam) - لسانيات النص - الملفوظ انطلاقا من أن النص مجرد من ظروف إنتاجه. والملفوظ كلام منجز، أما من منظور لسانيات التلفظ (Enonciation Pragmatics) فيعد الملفوظ مساويا للنص بوصفه «متوالية لغوية منوطة بمقاصد نفس المتلفظ، والتي تشكل كيانا لنوع خطابي معين: نشرة جوية، رواية، مقالة صحفية.. إلخ (Text)».⁽⁴⁾

الملفوظ / خطاب.

لما كان الخطاب (Discourse) وحدة لغوية ذات صلة بظروف إنتاجها والملابسات المحيطة، لذي فإن الخطاب من هذا المنطلق لا يعدو أن يكون وحدة لغوية اتصالية، ومن هذا فالخطاب هو الملفوظ بوصفه مظهرا من مظاهر تجلي الملفوظ باعتباره جزءا

(1) - المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب: د. مونتانو، ص 48.

(2) - Les textes, types et prototypes: j, M, ADAM, Paris, Nathan, 1992, P15.

(3) - Eléments de linguistique textuelle: j, M, ADAM, Bruxelles-liège, Mardaga, 1990, P23.

(4) - المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب: دومينيك مونتانو، ص 48

من أجزاء الكلام الذي أنجزه متكلم، ومن جهة وحدة متكاملة دلالية، وبهذا التحديد « يصبح الملفوظ وحدة لها تجليات كثيرة قد تتجاوز الجملة فتصبح خطاباً»⁽¹⁾.

ومما سلف ذكره؛ يتضح أن الملفوظ كلام منجز، ووحدة متكاملة دلالية يؤدي وظيفة تبليغية، ومن تجلياته: الكلمة، والمركب، والجملة، والنص، والخطاب. سواء أكان هذا الملفوظ مكتوباً أم منطوقاً.

لذلك نجد هاريس (Harris) قد استعاض « بالملفوظ بدل الجملة، ولم تطرح لديه إشكالية قصر الملفوظ أو طوله، فقد يتشكل الملفوظ من جملة أو من فقرة أو من حجم مجلد، وتعد هذه الخطوة بداية نحو التفكير في تأسيس لسانيات للخطاب لا تنظر إلى الجملة بعد بويسنس»⁽²⁾.

إن الحديث عن الملفوظ في اللسانيات أو السيميائيات لم يتوقف عند أسواره، بل تجاوزه وامتد، واتسع أفقه ليطال التلطف/الملفوظية (unonciation/énonciation)، فما التلطف؟ وما علاقته بالملفوظ؟

- التلطف (énonciation).

يقابل مصطلح (énonciation) في العربية عدة مصطلحات منها التلطف، والملفوظية، وفعل القول، ويعرفه بنفنيست (Émile Benveniste) بأنه «عملية تشغيل اللسان عن طريق فعل استخدام فردي»⁽³⁾. ويعرفه انسكومبر (Jean-Claude Anscombe) وديكرو (Oswald Ducrot) بأنه «نشاط لغوي ممارس من طرف المتكلم في الوقت الذي يتكلم فيه، ولكن أيضاً من طرف الذي يسمع في الوقت الذي يسمع

(1) - تحليل الخطاب الروائي: سعيد يقطين، ص 17.

(2) - توزيعية هاريس والتحليل النسقي للخطاب: أحمد يوسف، ص 121.

(3) - الملفوظية: جان سيرفوني، ص 01.

فيه»⁽¹⁾ وأما أوركيوني (Catherine Kerbrat Orecchioni) فتعرفه بقولها: «إذن إن فعل القول، من الناحية الجوهرية هو مجموعة الظواهر التي يمكن ملاحظتها حينما تشتغل خلال فعل تواصلية خاص، مجموعة العناصر التي وضعنا خطاطتها آنفا»⁽²⁾.

ومن التعريفات السالفة الذكر؛ يتبين أن التلفظ يعني ممارسة فعل الكلام في وقت ومكان معينين بين متكلم (متلفظ) يتكلم، ومستمع يستمع أثناء ممارسة عملية التكلم قصد تحقيق الفعل التواصلية، وعليه جعله بنفنيست (Benveniste) موضوعا للدراسة بدل الملفوظ.

وبعد تحديد الملفوظ والتلفظ يتبين أن «التلفظ يشكل محور العلاقة بين اللغة والعالم: يسمح بتمثيل الأحداث في الملفوظ، ولكنه يشكل هو نفسه فعلا في ذاته وحدثا فريدا محددًا في الزمان والمكان»⁽³⁾.

وبالنظر إلى التلفظ فهو ذو صلة وطيدة بالذات المتلفظ، وبواسطتهما تتحدد الإحالة الكلامية التي تحدد دورها العلاقة الوثيقة بين المتكلم (أنا) (= المتلفظ)، والمخاطب (أنت) (= المستمع)، وتؤكد حضورهما الضروري في إطار مكان وزمان محددين، وتفاعلهما في عملية التكلم (التخاطب).

وهكذا؛ يفضي بنا تحديد الملفوظ والتلفظ إلى استنتاج العلاقة بينهما. إن التلفظ مباين للملفوظ كتباين الفعل والنتيجة، حيث أن «التلفظ عملية فيزيائية/ فيزيولوجية في حين

(1) – فعل القول من الذاتية في اللغة: ك، أوركيوني، ص40.

(2) – L'argumentation dans la langue: Jean-Claude ANSCOMBRE et Oswald DUCROT, Langages, V°10, N°42, 1976, p18.

نقلا عن فعل القول من الذاتية في اللغة: ك، أوركيوني، ص40.

(3) – المصطلحات المفاهيم في تحليل الخطاب: دومينيك مونقانو، ص49.

أن الملفوظ نتاج لغوي بحت»⁽¹⁾.

وبالجملة، فالغرض من استحضار خصوصيات كل من التلفظ والملفوظ هو التأكيد على أن التلفظ يتمتع بسميات تجعل منه موضوعا للدراسة من منظور اللسانيات أو السيميائيات ضمن مجال نظرية التواصل التي تتمحور حول المعنى.

يستند التلفظ إلى مرجعياته (Deixis) التي تتمثل في: الشخص الذي يحيل إلى المتكلم والمخاطب (أنا / أنت)، والمكان الذي يتم فيه التلفظ (هنا)، والزمن الذي يتم فيه التلفظ (الآن)، وقد درس بنفنيست (Benveniste) علاقات الزمن في الفعل الفرنسي، ولاحظ أن الآنية الزمانية للفعل تقوم على التقابل ذاته الذي يقوم عليه التلفظ الذاتي، والتلفظ الموضوعي، ومن هذا التصور استقى بنفنيست (Benveniste) «تميزه الشهير بين مستويين في الكلام:

مستوى القصة التاريخية أو السرد التاريخي « Plan d'énonciation du récit »
historique».

ومستوى الخطاب أو الحديث (Plan d'énonciation du discours) «أصبح هذا المفهوم الثنائي الذي روجت له الدراسات الفرنسية التطبيقية تحت تسمية "Récit/Discours" التي يمكن ترجمتها بـ: "القصة/الخطاب" أو "القص/الحديث"، أصبح هذا المفهوم من أشهر الأدوات اللسانية التي تستعمل في تعليم قواعد اللغة الفرنسية، وفي تحليل النصوص ودراسة أسلوبها»⁽²⁾.

(1) - معجم السيميائيات: فيصل الأحمر، منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1431هـ / 2010م، ص164.

(2) - في بناء النص ودلالاته (محاوَر الإحالة الكلامية): مريم فرنسي، ص20، وينظر: الملفوظية، جان سيرفوني، ص29.

وانطلاقاً من تلك التعريفات السالفة الذكر؛ فالخطاب قد يعرف من خلال وصفه بالممارسة الخطابية داخل السياق الاجتماعي بغض النظر عن أقسامه (كلمة، مركب، جملة، نص)، فلا فرق بينها في الخطاب كونها تحقق الكفاءة التبليغية. ومن هنا، فالخطاب هو «الملفوظ منظورا إليه من وجهة آليات وعمليات اشتغاله في التواصل، والمقصود بذلك الفعل الحيوي لإنتاج: ملفوظ بواسطة متكلم معين في مقام معين، وهذا الفعل هو عملية التلطف»⁽¹⁾ وبتعبير أوضح، فالخطاب هو «العبرة التي تدل على كل ملفوظية تقتضي متحدثاً ومستمعا ينوي الأول التأثير على الثاني بطريقة ما»⁽²⁾. يفهم من هذا؛ أن الخطاب في تصوير بنفينيست (Benveniste) هو: ملفوظ باعتبار آليات وعمليات استخدامه في التواصل، أي أنه المنجز أو المتكلم به قصد تحقيق غرض التواصل.

تلطف بوصفه قيد الإنجاز، ويقتضي متلفظاً (متحدثاً) يتجه إلى مخاطب / مستمع لإفهامه قصداً معيناً، وتحقيق أهدافاً خاصة. والنتيجة أن بنفينيست (Benveniste) يهتم بالتلفظ بوصفه موضوعاً للدراسة (لسانيات التلطف)، بمعنى أنه يهتم بظواهر التخاطب، وذلك لتجاوز لسانيات السوسيرية التي قوامها ثنائية اللغة / الكلام المتمحورة حول لسانيات اللغة، واكتفائها بدراسة اللغة كنظام من الأدلة لإثبات وجودها بالقوة، بالتحول إلى دراسة لسانيات الكلام أين تتمظهر اللغة بوصفها أداة تخاطبية وتواصلية متجلية في الخطاب، حيث تكون اللغة موجودة بالفعل من خلال الاستعمال الحي لها.

وبالجملة؛ فلسانيات التلطف قد تجاوزت النظر في الخطاب كبنية لغوية صرف إلى النظر في ظروف إنتاجه من زاوية نظرة علم النفس الاجتماعي (Social Psychology)

(1) - استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية: عبد الهادي بن ظافر الشهري، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2004، ص37.

(2) - الملفوظية: جان سيرفوني، ص32.

«للدلالة مع المحيط المادي والمؤسساتي للخطاب وكذلك للدلالة على التصورات المتخيلة التي تنهياً للمتفاعلين حول هوياتهم، وكذا عن مرجع خطابهم (عن أي شيء أحدثه هكذا؟ عن أي شيء يحدثني هكذا؟ إن هذه التصورات المتخيلة تتكون عبر ما قيل سلفاً، أو ما سمع سلفاً».(1)

هكذا؛ أصبحت لسانيات التلفظ «تهتم بتحليل الخطاب الشفوية والمكتوبة، كما تهتم بتحليلها في زمان معين، ومكان معين، وعلى لسان متكلم أو كاتب معين يخاطب مستمعا معينا بطريقة معينة».(2)

وحدثاً تزايد الاهتمام بتضافر الاختصاصات (L'interdisciplinarité) في تحليل الخطاب مثل علم النفس الاجتماعي (social psychology)، وعلم الاجتماع (sociology)، والأنثروبولوجيا (Anthropology)، والإثنوغرافيا (Ethnography)، وغير ذلك، وفي هذا الشأن يقول باتريك شارودو (B.Charaudeau): «انطلاقاً من إشكالية لغوية، أحاول إقامة غدو ورواح بين النموذج النظري الذي اجتهد في بنائه والمقاربات اللسانية الأخرى أو مقاربات تتناول مفاهيم التخصصات الأخرى كما هي، بل أبتلعها وأهضمها كي أرى إلى أي مدى يمكن أن تخدم إشكالية تحليل الخطاب إنما أنا بحاجة ماسة إليه هو دراسة الدالبيين (sémanticiens) والتداوليين (Pragmaticiens)، وأبحاث كل أولئك الذين يعنون بعلم الحديث/التلفظ (sémantique l'énonciation) وذلك بالعودة المنتظمة إلى بنفنيست (Benveniste).

(1) - المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، دومينيك مونقانو، ص 23.

(2) - حوار مع باتريك شارودو أجراه لويز ألونسو وأسيريدي الموس: تر، محمد يحياتن، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ع 1، 1999م، ص 231-232.

إن بنفنيست من الناس الذين قرأوا لهم بانتظام، لأنه أول مَنْ أعمل النظر في حديث اللغة (L'énonciation de la langue) ولا أحد قيّض له التوفيق في استعادة التمييز الذي اقترحه بين علم الدلالة والسيميائيات». (1)

من الواضح، أن شارودو (charaudeau) في حوار السالف الذكر يسعى إلى تحقيق هدف، وهو «محاولة بناء نموذج للوصف، من أجل وصف اشتغال اللغة بوصفه رهان التواصل الاجتماعي أو إن شئنا النفساني - الاجتماعي». (2)

وبعد نهاية مرحلة الشكلانية (1930) بدأ ظهور الاهتمام بالبعد الاجتماعي خلفاً للأدبية في مجال الأدب، و«قد أفرزت بعض أهم الأعمال في تلك الفترة، ولاسيما في كتابات مدرسة باختين التي جمعت بين الموروثين الشكلاني والماركسي بطرائق مثمرة استشرفت التطورات اللاحقة». (3)

وهكذا، امتد نفس هذا التطور حتى لامس مجالات أخرى كاللسانيات حيث نجد هاريس قد مهد الطريق منذ 1952 ليغدو «تحليل الخطاب حقلاً أجبر اللسانيات على أن تولي عنايتها بالمسائل المتعلقة بالتكوينات الخطابية إلى أن وصل ميخائيل باختين يمنحه المشروعية العلمية كما يرى ذلك جون ميشال أدام». (4) وفيما بعد ظهر اهتمام مدرسة باختين (Mikhaïl M. Bakhtine) «باللغة أو الخطاب بوصفه ظاهرة اجتماعية». (5)

(1) - حوار مع باتريك شارودو وأجراه لونيوز ألونسيو وأسير يدي ألموسى: محمد يحياتن، ص 231، 232.

(2) - المرجع نفسه، ص 237.

(3) - النظرية الأدبية المعاصرة: رمان سلون، تر: سعيد الغانمي، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1996م، ص6.

(4) - توزيعية هاريس والتحليل النسقي للخطاب: أحمد يوسف، ص 129.

(5) - النظرية الأدبية المعاصرة: رمان سلون، ص 32.

وخلاصة القول؛ فمصطلح الخطاب (Discourse) في الأدبيات الحديثة قد ناله التعدد في المفهوم لتعدد زوايا النظر إليه، وعلى الرغم من ذلك يمكن تحديده من خلال المجالات المعرفية التي ينتمي إليها.

تعرفه الباحثة سارة ميلز في كتابها الخطاب بأنه: «محادثة خاصة ذات طبيعة شكلية، تعبير شكلي ومنسق عن الأفكار بالكلام أو الكتابة، يشمل تعبيراً عن الأفكار في شكل خطبة دينية، أو رسالة، أو بحث.. إلخ».⁽¹⁾ بينما يحدد الخطاب (Discourse) من منظور الاتجاه الشكلي في دراسة اللغة بوصفه أكبر من الجملة، وهو ما يرادف مصطلح النص (text)، وقد رافق هذا الاتجاه تطورات أفرزت ظهور مجالات جديدة تهتم بالخطاب/النص، وهي تتمثل في تحليل الخطاب (Discourse analysis)، ونحو النص (Text grammar)، وينصب اهتمامها في بحث البنية اللغوية من حيث التماسك (cohesion) والانسجام (coherence).

ومما سبق ذكره، يتبين أن الاهتمام بالخطاب من حيث التماسك والانسجام دون ربطه بسياق الموقف (Context of situation) تمثله المدرسة الانجلوسكسونية التي عرفت بتحليل الخطاب (Discourse analysis)، ونحو النص (Text grammar)، وأما الاهتمام بالخطاب في إطار سياقه التواصلية تمثله المدرسة الفرنسية التي ظهرت في منتصف الستينيات ومن أشهر أعمالها: دراسة الخطاب السياسي من منظور منهجية تزوج بين اللسانيات البنوية والايولوجيا، وهي ثمرة إعادة قراءة ألتسور لأعمال ماركس، والتحليل النفسي لـ لاكان (Jacques Lacan)، ويؤكد هذا التصور مجاوزة دراسة الخطاب من زاوية تحليل اللغة، وفي بداية الثمانينات عرفت المدرسة الفرنسية انفتاحاً على الخارج حيث

(1) - ينظر مقدمة الكتاب: الخطاب، سارة ميلز، يوسف بغول، منشورات مخبر الترجمة في الأدب واللسانيات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، (د ط)، 2004م، ص 1.

اهتمت بالممارسة الخطابية (Pratique discursive) بتعبير ماركس، وتشكلت خطابية بعبارة فوكو، وينطلق بيشو (pêcheu) من تصور النظرية الماركسية الألتوسيرية فنظر إلى الخطاب بأنه تشكل اجتماعية، لأن الاهتمام منصب بالبعد التفاعلي للخطاب، كما يقول باختين (BAKHTINE) «التفاعل اللغوي يشكل الواقع الأساسي للغة». (1)

لقد أتى حين من الدهر ولم يكن الكلام شيئاً مذكوراً في لدن التصور السوسيري، ثم كان مرجعاً في التصور التشومسكي إلى حين ميلاد اللسانيات التلظية (Enonciation pragmatique) خلال الستينيات فانقلبت الموازين بإعادة الاعتبار للكلام (Parole) والظواهر الكلامية ووضعها على بساط البحث اللساني، ومن هنا تأتي أهمية الالتفات إلى نظرة اللسانيات الاجتماعية (Sociolinguistique) في وصف الكلام بالسلوك الاجتماعي كونه ذا وظيفة اجتماعية تتمثل في التواصل، لأن الكلام قد صار «أحد العناصر الهامة في اكتساب السلوك الاجتماعي لتحقيق التواصل الاجتماعي». (2)

وفي هذا اللفت يتضح أن الكلام قد تحول من نشاط فردي إلى نشاط اجتماعي «يخضع استعماله-الكلام- في المجتمع إلى قيود اجتماعية، وأن معظم هذه القيود تدل على وحدات لغوية، ويمكن اعتبارها جزءاً من أفعال اللغة، لأن معظم الوحدات اللغوية تدل على بعض جوانب الأحداث الكلامية (Speech events) التي تستخدم في إطارها، معتمدة على وحدات إشارية (Diectics) دالة، منها الوحدات الإشارية الدالة على المتحدث (أنا)، والمخاطب (أنت)، وأن هذه الوحدات يقتصر استخدامها على مواقف اجتماعية». (3)

(1) - المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب: دومينيك مونقانو، ص 68.

(2) - علم اللغة الاجتماعي. هيدسون: نر، محمود عياد، عالم الكتب، القاهرة مصر، ط3، 2002م، ص 167.

(3) - علم اللغة الاجتماعي: هيدسون، ص 69.

وهكذا؛ يغدو الكلام جزءا من التعامل الاجتماعي، أو التفاعل الاجتماعي (Social interaction)، يستلزم فهم الكلام من المنظور النفسي الاجتماعي بالاعتماد على عدة علوم أخرى مثل علم الاجتماع (Sociology)، والأنثروبولوجيا (Anthropology)، والإثنولوجيا (Ethology)، والفلسفة (Philosophy) وغيرها، ومن أهم الإنجازات في هذا الحقل المعرفي الجديد ما قدمته الأنثروبولوجيا بزعامة دال هايمز (D.Hyms) مؤسس مبادئ إيثوغرافيا الحديث (The Ethnography of speck)، أو إيثوغرافيا الاتصال (The Ethnography of communication) ومن لدن هذا الاتجاه انبثقت التداولية التحاورية (Conversationnelle pragmatique)، وهي « تهتم بدراسة اشتغال هذا النمط من التفاعلات التواصلية (الحوارات) باعتبارها تبادلات كلامية تقتضي خصوصيتها أن تتجزأ بمساعدة دوال تلفظية (Signifiants verbaux)، ولفظية موازية (Para-verbaux)». (1)

ومن أهم الأعمال المنجزة في التعامل الاجتماعي أو التفاعل الاجتماعي (Social interaction) أعمال قوفمان (Erving Goffman)، وأعمال بول غرايس (Herbert Paul Grice)، ومنها المحادثة (Conversation) وحكم الحديث (Maxine's of conversation)، وقوانين الخطاب (Lois du discours) لـ ديكرو (Ducrot). والنظر في الكلام من حيث « وظيفته في التعامل الاجتماعي يعد فعلا كلاميا تكمن أهميته في تأسيس العلاقات والروابط الاجتماعية. والمقصود من هذا استحالة (تفسير الكلام في المجتمع بمعزل عن الثقافة التي ينتمي إليها)». (2)

(1) - الأفق التداولي (نظرية المعنى والسياق في الممارسة التراثية العربية): إدريس مقبول، عالم الكتب الحديث، إربد-

الأردن، ط1، 1432 هـ/2011م، ص 9.

(2) - علم اللغة الاجتماعي: هدرسون، ص186.

وللكلام وظائف عدة، تهتم فلسفة اللغة بتحديد لها لاعتبارها الكلام فعلا اجتماعيا- وتعد أفعال الكلام (Speech acts) أهم وظيفة للكلام، وهي تشكل نظرية تعرف باسم نظرية أفعال اللغة (Language acts)، أو التداولية التخاطبية (Illocutoire pragmatique)، وهي « تختص بدراسة القيم التخاطبية داخل الملفوظ، والتي تسمح له بالانتقال (كفعل لغوي خاص».⁽¹⁾ ومن أهم إنجازات هذا الحقل المعرفي الجديد أعمال أوستين (J.L.Austin) "How to do things with words" (كيف نصنع الأشياء بالكلمات)، وأعمال تلميذه سيرل (J.Searle) "Speck acts" (أفعال الكلام) وغيرها.

وخلاصة القول؛ فالكلام بنية كبرى تتألف من بنيات صغرى مثل كلمة ، أو مركب اسمي، أو جملة، أو بنية كبرى مثل بنية الخطاب /النص، كما أن الكلام هو فعل كلامي أكبر يشتمل على أفعال كلامية صغرى (وعد، سؤال، أمر،..إلخ). أما من حيث الوظيفة فهو فعل اجتماعي بوصفه رمزا للهوية الاجتماعية⁽²⁾. إذن؛ فالكلام والظواهر الكلامية تعكس التفاعل الاجتماعي (Social interaction).

وفي الإنتاج اللغوي العربي القديم (نحوه وبلاغته وأصوله وتفسيره) يلحظ فيه الحضور التداولي، ويتجلى هذا الحضور الفعلي في اهتمام العلماء القداماء باستعمالات اللغة في سياق الموقف (Context of situation). ويبدو هذا جليا في اهتمامهم بجملة من المبادئ المنهجية التي تضطلع في الوصف على مبدأ الترابط بين المقال والمقام. ويستلزم هذا المبدأ المنهجي أن يشمل الجهاز الواصف على مكونات تضطلع برصد الخصائص التداولية ونوع ارتباطها بالخصائص الصورية، ومن صور التجلي التداولي في البلاغة نظرية النظم عند الجرجاني القائمة على معاني النحو، وعلى أساس أن قواعد النحو تربط

(1) - الأفق التداولي: إدريس مقبول، ص9.

(2) - ينظر: علم اللغة الاجتماعية: د، هديسون، ص181، وما بعدها.

بين بنيتين اثنتين: بنية تداولية تتضمن الغرض من الكلام، وبنية تركيبية (لفظية)، وههنا يشكل التداول مكونا توليديا، وفي تصور السكاكي يتكون الجهاز الواصف من هذه الأنساق القواعدية: قواعد صوتية - صرفية تضطلع بتكوين المفردات، وقواعد نحوية تتكفل بتأليف المفردات فيما بينها لتكوين الجملة، وقواعد تداولية (علمي المعاني والبيان) برصد الترابط القائم بين الجملة خرّج القواعد النحوية، والطبقات الحال)، وبناء عليه يشكل التداول هنا مكونا تأويليا. (1)

كما نلاحظ اهتمام البلاغة بالخطاب، وبغناصره الخطابية من نوايا المتكلم، ومقاصده في الخطاب، وأحوال السامع ومقاصده على حد سواء في إنتاج وتأويل الخطاب، بالإضافة إلى المقام ومقتضى الحال، إذن؛ فالبلاغة العربية قد قدمت فكرتين هما: فكرة المقال (Speech events)، وفكرة المقام (Context of situation)، وقد ربط علماء البلاغة بين الفكرتين بعبارتين شهيرتين أصبحتا شعارا يهتف به كل ناطق في المعنى: العبارة الأولى (لكل مقام مقال). والعبارة الثانية (لكل كلمة مع صاحبها مقام). (2) ويرى تمام حسان في مواضع أخرى أن البلاغيين العرب بقولهم: «لكل مقام مقال» و «لكل كلمة مع صاحبها مقام» وقعوا على عبارتين من جوامع الكلم تصدقان على دراسة المعنى في كل اللغات، وأن مالينوفسكي (Bronislaw Malinowski) وهو يصوغ مصطلحه الشهير (Context of situation) لم يكن يعلم أنه مسبق إلى مفهوم هذا المصطلح، بألف سنة أو ما فوقها». (3)

(1) - ينظر: اللسانيات الوظيفية: أحمد المتوكل، ص40، 41.

(2) - اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان، ص20، 81.

(3) - المرجع نفسه، ص372.

وفي علم الأصول انصب الاهتمام على عمليات التخاطب، حيث ينطلق الأصوليون من افتراض مفاده «أن المتخاطبين يتبعون قواعد معينة في عمليات التخاطب، يشمل أنموذجهم للتخاطب على مجموعة من الأصول، وهي نوعان:

الأصول الأولى: تصف الخطاب في صورته المثلى، تلك الصورة التي تتحقق مع (مقتضيات) الوضع.

الأصول الأخرى: وهي التي يسميها الباحث المبادئ، لأنها تصف سلوك المتخاطبين في أثناء العملية التخاطبية، وبينما يؤدي العدول عن الأصول إلى توليد بعض الأغراض البلاغية»⁽¹⁾.

وبإنعام النظر في مصنفات علم الأصول وعلم التفسير يتضح أن للسياق أثر بالغ في توجيه دلالة النص منطلقاً من بحثهم في القرائن النصية التي اتخذها الأصوليون والمفسرون في تأويل وتفسير النصوص، وتمثيلاً لذلك (لا على سبيل الحصر)، الإمام الشافعي (ت 204هـ) الذي يعد من الأصوليين الأوائل الذي أثار قضية السياق في كتابه «الرسالة» حين عقد فيها باباً اصطلاح عليه بـ: «باب الصنف يبين سياقه معناه»⁽²⁾.

هذه إشارة إلى الإدراك المبكر لفكرة السياق وأهميته عند الأصوليين، لذا اعتمده مرجعية لفهم النص، وفي هذا الشأن يقول ابن قيم الجوزية (ت 751هـ) في كتابه "بدائع الفوائد" «السياق يرشد إلى تبيين المجمل، وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة.

(1) - علم التخاطب الإسلامي دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النص: محمد يونس علي، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 2006م، ص295.

(2) - الرسالة: الإمام الشافعي (أبو عبد الله محمد بن إدريس)، تح أحمد محمد شاكر، مكتبة دار التراث، العراق، ط2، 1399هـ، 1979م، ص62.

وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره، وغالط في مناظرته، فانظر إلى قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان 49] كيف تجد سياقه يدل على أنه الدليل الحقيقير⁽¹⁾.

إن السياق هذا النص يحدد أن مدلول (العزير الكريم) قد خرج عن مقتضى الظاهر إلى مقتضى الحال الذي يفسر أن المخصوص بالوصف (العزير الكريم) هو أبو جهل، ويحمل على معنى الذل والتحقير له جزاء له لإيذائه رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وأما السياق في كتب التفسير فيتمثل في رجوع المفسرين إلى أسباب النزول، التي يمكن أن يطلق عليها سياق الموقف الذي يفسر في ضوءه النص القرآني ويؤوله حتى يفهم فهما صحيحا بالإضافة إلى الحديث النبوي الشريف الذي يقتضي فهمه تسييقه، لأن «الحديث النبوي في عمومته له دلالة من ظروف الخطاب، ومرجع في مقام القول، وأصول في ثقافة المتكلم وعقيدته وبعض أعراف قومه، ويستند إلى قاعدة من الأمثلة ووسائل الإيضاح، يختلف عن كثير من أنواع التمثيل، لأنها لا يزداد منها مجرد التمثيل الصوري، ووجه الاختلاف ومرجعه أن كل ضرب من الأمثلة مناسب للمقدمات والمقاصد التي يصدر عنها، وتعد منه بمنزلة الرأس، وكل هذه القيم اللغوية خاضع لاعتبار سلوك الكلمات داخل الكلم الذي يعكس سلوك المتكلمين داخل المجتمع»⁽²⁾.

وبإنعام النظر في مصنفات علم التفسير ألفينا أساطين المفسرين يؤكدون على «مراعاة السياق في فهم القرآن الكريم المنهج الأمثل في التفسير وضابطا من الضوابط المهمة في حسن الفهم والتأويل؛ وتجلت هذه القاعد المنهجية، أي المنهج السياقي، تفسير

(1) - بدائع الفوائد: ابن قيم الجوزية (شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر) اعتنى به، صابر بن فتحي بن إبراهيم، وفارس بن فتحي بن إبراهيم، دار ابن الهيثم، القاهرة، مصر، ط1، 2007م، ج4، ص290.

(2) - منهج السياق في فهم النص: عبد الرحمن بودرع، كتاب الأمة، سلسلة دورية تصدر عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط1، 1427هـ / 2006م، ص137.

القران بالقرآن، ودلالة السياق من أعظم القرائن التي تدل على مراد المتكلم، وترشد إلى تبين المجل وإثبات المراد دون غيره وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وكل قول أو تفسير لا يؤيده السياق فلا عبرة به»⁽¹⁾، من الواضح أنه لا يمكن إغفال السياق، أي سياق الموقف، أو سياق الحال الذي يحيط بالنص، وهذا ما يمكن أن نطلق عليه أسباب النزول بوصفها إحدى الوسائل المهمة لفهم أبعاد النص ودلالاته، وفي هذا الشأن يقول السيوطي (911هـ) في كتابه «لباب النقول في أسباب النزول فوائد، وأخطأ من قال لا فائدة له لجريانه مجرى التاريخ، ومن فوائد الوقوف على المعنى وإزالة الإشكال»⁽²⁾. وليست هذه الفائدة فحسب، بل هناك فوائد أخرى، منها:

«- معرفة وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم.

تخصيص الحكم به عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب.

قد يكون اللفظ عاما، ويقوم الدليل على تخصصه، فإذا عرف السبب قصر التخصيص على ما عدا صورته.

الوقوف على المعنى وإزالة الإشكال»⁽³⁾.

ومن صور ذلك، سورة الأنعام التي تعالج موضوعا أساسيا هو العقيدة، ثم أن هذه السورة ارتبطت موضوعا بموضوعات فرعية أخرى، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام 109] يتوقف فهم هذه الآية على سياق الموقف الذي ساقه

(1) - منهج السياق في فهم النص: عبد الرحمن بودرع، ص 39، 40.

(2) - لباب النقول في أسباب النزول: السيوطي (أبو الفضل، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، دار إحياء العلوم، بيروت-لبنان، ط6، 1988م، ص13.

(3) - الإتيان في علوم القرآن: السيوطي (أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، تح: عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط12، 1980م، ص99.

السيوطي (911هـ) في لباب النقول قائلًا: «أخرج ابن جرير عن محمد بن كعب القرظي قال: كلم رسول الله قريشا، فقالوا محمد، تخبرنا أن موسى كان معه عصا يضرب بها فأنتنا من الآيات حتى نصدقك؟ فقال: الرسول صلى الله عليه وسلم: قال: فإن فعلت تصدقوني؟ قالوا: نعم، فقام رسول الله يدعو فجاءه جبريل، فقال له: إن شئت أصبح ذهابا، فإن لم يصدقوا عند ذلك لتعذبنهم، وإن شئت فاتركهم حتى يتوب تائبهم». (1) يسهم سياق الموقف في تفسير النصوص الدينية وتأويلها، بوصف أسباب النزول قيمة مرجعية لفهم النصوص المقدسة.

وهذه صورة أخرى لتوضيح أهمية سياق الموقف في فهم النصوص المقدسة، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [النحل: 126] تتضمن هذه الآية الكريمة «التوجيه الإلهي في تقييد العقوبة بمثلها قبل أن يتوجه إلى أمته ﷺ توجه إليه ﷺ في تصرف خاص، لا يتعلق بمؤمن على عموم إيمانه، ولكن بمؤمن حبيب إلى رسول الله، وصاحب منزلة عظيمة عنده، إنه عمه وصاحبه حمزة بن عبد المطلب سيد الشهداء رضي الله عنه».

(1) - لباب النقول في أسباب النزول: السيوطي، ص103.

الفصل الثاني:

خصائص نحو الجملة

توطئة:

لعل من نافلة القول؛ أن النحو العربي، نحو كلام عربي مبين، استتبنت شجرته الطيبة في لجج الثقافة العربية والإسلامية. وبالإضافة إلى ما قيل في النحو العربي، جاء مصطلح النحو بمفهوم واسع يعني العلم - علم النحو - الذي حدد موضوعه في النظر في القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعره ونثره.

ومن العادة، أنّ الحديث عن الكلام يستدعي ضرته الجملة، وأن قطب الرحي فيهما هو إفادة المخاطب معنى يحسنُ السكوت عليه. والمقصود من هذا؛ الاهتمام ببيان مقاصد المتكلم، وأغراضه في الكلام، وهذا يقتضي بالضرورة، مراعاة أحوال المخاطب ومقاماته، فلا مشاحة في ذلك.

ومن هذه النظرة الشاملة للنحو؛ بمفهومه الواسع تتضح معالم تشكيلة الموقف الكلامي بعناصره اللغوية المتمثلة في البنى التركيبية، والمعاني، بالإضافة إلى العناصر غير اللغوية (السياقية) المتمثلة في المتكلم (المنجز)، والمخاطب (المنجز له) والسياق المقامي، أو الملابسات الخارجية المحيطة بالكلام، والعلاقة التفاعلية بين المتكلم والمخاطب.

هذا، ومما ينبغي النظر في التراث اللغوي، أنّ الفائدة أساس الكلام، لذا يرى "طه عبد الرحمن" « أن المنفعة تبرر الكلام والكلام يبرر المنفعة، والمنفعة ترادف العائدة أو الفائدة، والفائدة أساس الكلام عند النحاة، والبلاغيين، والفقهاء، والفلاسفة العرب الذين كانت لهم غاية خاصة بالمقام بمستعملي اللغة، ومنافع هذا الاستعمال دينيا ودينيويا»⁽¹⁾.

(1) - تجديد المنهج في تقويم التراث: طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء، المغرب، 2007م، نقلا عن: النحو العربي من المصطلح إلى المفاهيم تقريب توليدي وأسلوبى وتداولي، محمد سويرتي، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2007م، ص194.

وغاية الغاية من جني الفائدة؛ تحقيق الفهم والإفهام، وهو ما يشكل نواة مركزية بين علم النحو وعلم المعاني، ولتتمام حسان (1918م - 2011م) فضل السبق في إدراك وشائج العلاقة بين العلمين لذا جعل علم المعاني سنام علم النحو، لأنَّ علم المعاني أقرب رحماً بعلم النحو، وهو أحوج إليه من النقد الأدبي. ومفاد هذا، أن النحو العربي هو نحو المعاني، ومجال تجلياتها الكلام بعبارة إمام النحاة (سيبويه: 180هـ)، ومن اهتدى بهديه من النحاة، أو الجملة بعبارة النحاة المتأخرين غداة استقرار مصطلح الجملة في خلداهم، ومن استحسن ما ذهبوا إليه وأقروه، وقد استمر هذا التصور، وامتدَّ عند الباحثين المحدثين العرب، والغربيين على حد سواء حتى نهاية الستينات.

هكذا يتضح أنَّ « نحاة العرب لم يكونوا بعيدين عن دراسة " المعاني " في تحليلهم للجمل بل منهم من كان على صلة وثيقة بـ " معاني الكلام " وبأغراض الأسلوب ومقاصده، وبطرق وأحوال الاستعمال اللغوي، ولطبيعة العلاقة بين المتكلمين والمخاطبين، وبملايسات الخطاب ودلالاته وأغراضه. ولم يكن نحوهم كله " نحواً شكلياً خالصاً"، إذ لم تكن عبقرية نحوهم أنه يفصل فصلاً صارماً بينا الشكل البنوي للجملة، وبين مقامات. وأحوال المعاصرين فلم يفهموا اللغة على أنَّها منظومة من القواعد المجردة فحسب، وإنما فهموا منها أيضاً أنها لفظ معين يؤديه متكلم معين، في مقام معين لأداء غرض تواصلية بلاغية معين، ولذلك جعلوا من أهداف الدراسة النحوية إفادة المخاطب معنى الخطاب وإيصال رسالة إبلاغية إليه»⁽¹⁾.

والناظر في النحو العربي يجد فيه تضافر هذه المكونات وهي:

المكون النحوي (المعاني النحوية)، والمكون الدلالي (المعاني الدلالية) والمكون التداولي (مقاصد المتكلم وعلم المخاطب). فقد أضحت ضرورة الاهتمام بتلك المكونات أمراً لا

(1) - التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة (الأفعال الكلامية) في التراث اللساني العربي: مسعود صحراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2005م، ص174.

مندوحة في هذا، إذ « كثيرًا ما يلجأ النحاة إلى تعليل الظواهر النحوية، أو الحكم الإعرابي على وفق غرض المتكلم، وقصده، وفائدة المخاطب، ومحيط الاستعمال»⁽¹⁾. وهذا ما لفت انتباه "الحاج صالح"، فقال: « هذا مبني على أساس وعيهم، أنّ النظام اللغوي نظام إفادة لتبليغ أغراض المتكلم للمخاطب، وهي ركيزة أساسية فيه لا يمكن عزله عنها، إذا يمكن أن تفهم النصوص ما لم يعرف قائلها، والفائدة التي يجنيها السامع، لأنّ همّ المتكلم أن يبلغ أكبر عدد ممكن من الفوائد بأقل عدد ممكن من الجهود»⁽²⁾.

وكما يتلمس هذا عند بعض الباحثين المحدثين الذين أدركوا « أن الجملة العربية خاضعة لمناسبات القول، وللعلاقة بين المتكلم والمخاطب، ولا يتم التفاهم في أية لغة إلا إذا روعيت تلك المناسبات، وأخذت العلاقة بين أصحابها بالحسبان»⁽³⁾.

وخلاصة القول؛ فإن الكلام والجملة ينتميان إلى اللغة المستعملة فعلا؛ أي المنجزة شفاهة وسماعا بين المستعملين. وأن صياغة القاعد النحوية، وتفسير الظاهرة النحوية، وتعليلها نابع من هذا المنجز، مما أضفى عليه الصبغة الاجتماعية بعد أن توارت فرديته السوسيرية وراء حجاب الاجتماعية والجماعية. وبعبارة أوضح أن « المتكلم يغترف من لغة المجتمع، ودلالات كلماتها ليخاطب المستمع الذي ينتمي إلى المجتمع نفسه، والذي يبادر إلى الرد بعد الفهم، والتأويل للغة ذاتها سواء اتفقت أم اختلفت مقاصدهم التي من أجلها استعمل كلاهما اللغة الاجتماعية في حوارهما»⁽⁴⁾.

(1) - سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة: أسعد خلف العوادي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1432هـ - 2011م، ص14.

(2) - ينظر: النحو العربي ومنطلق أرسطو: عبد الرحمان الحاج صالح، مجلة اللسانيات، كلية الآداب، الجزائر، 1974م، ع1، ص64.

(3) - في النحو العربي نقد وتوجيه: مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1968م، ص225.

(4) - النحو العربي من مصطلح إلى المفاهيم: محمد سوبرتي، ص204.

وعليه؛ فالنحو العربي نحو تواصلني ينتمي إلى إنجاح الإبلاغ والتواصل. وغاية الغاية إدراك النحاة العرب صلة المبنى بالمعنى، ثم صلته بسياق الموقف.

ومما سلف ذكره؛ يمكن تحديد بعض خصائص أو مبادئ نحو الجملة.

أولاً: مبدأ الربط (Junction) / التماسك (Cohesion)

يعدّ الربط السمة الأساسية التي تحقق للجملة نحويتها، وبه نميّز بين الجملة واللاجملة. والمتأمل في المصنفات النحوية يلقى اهتمام النحاة العرب بالربط كونه يمثل جوهر عملية التكلم والتخاطب، والربط يشمل الجانب الشكلي، والجانب الدلالي. وعليه لم يكن « الوصف النحوي وصفاً للعلاقات التي تربط عناصر الجملة الواحدة بعضها ببعض الآخر، والعلاقة التي تصفها القواعد النحوية هي نفسها مستمدة من أمرين؛ أحدهما: لغوي يحكمه وضع الكلمات بطريقة معينة، وبصيغة معينة في كتل صوتية خاصة.

والآخر: عقلي، وهو المفهوم المترتب على الوضع السابق من حيث ارتباط كل هيئة تركيبية بدلالة وضعية معينة. وكلا الأمرين متعاونان بطريقة متداخلة، ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر. وإذا أنعمنا النظر، فسوف نجد أن الجانب اللغوي نفسه للعلاقة الموصوفة في القواعد النحوية عقلي في طبقة من طبقات تفسيره؛ فليست علاقة الفاعلية والمفعولية وغيرهما في منتهى النظر الصحيح، إلا علاقة يقيمها العقل البشري للمتكلمين باللغة والرمز بها دلالة خاصة»⁽¹⁾.

والربط في الجملة يمتد ليطل الجانب التداولي، لأنّ الجملة تكون صحيحة نحوياً، ومقبولة دلالياً لدى المخاطب/السامع، فالغرض من استعمال الجملة إفادة المخاطب.

(1) - النحو والدلالة: حماسة عبد اللطيف، ص 48-49.

والمخاطب طرف أساس في الجملة، فهو مصدر استحسان الجملة، وللجملة النحوية محاور خاصة تركز عليها، وهي: (1)

1. وظائف نحوية بينها علاقة أساسية تمد المنطوق بالمعنى الأساسي.
2. مفردات يتم الاختيار من بينها لشغل الوظائف النحوية السابقة.
3. علاقة دلالية متفاعلة بين الوظائف النحوية والمفردات المختارة.
4. السياق الخاص الذي ترد فيه الجملة سواء أكان لغويا أم غير لغوي.

والعلاقة بين النحو والدلالة علاقة أساسية؛ إذ لا يمكن الفصل بينهما. وهذا بفضل ارتباط اللفظ بالمعنى، فهما وجهان لعملة واحدة؛ أي أن اللغة عبارة عن ثنائية: المعنى والمبنى، فلا أسبقية بينهما، والمعنى المبتغى (المراد) من الوصف النحوي للجملة، هو المعنى النحوي الدلالي الناتج من تفاعل اللفظ والمعنى في السياق الخارجي الذي تستعمل فيه الجملة. لذا فالجملة ذات وظيفة تبليغية وتخطابية.

1-تعريف الربط:

الربط: « هو قرينة لفظية على اتصال أحد المترابطين بالآخر. والمعروف أن الربط يتعين أن يتم بين الموصول وصلته، وبين المبتدأ وخبره، وبين الحال وصاحبه، وبين المنعوت ونعته، وبين القسم وجوابه، وبين الشرط وجوابه.. إلخ. ويتم الربط بالضمير العائد الذي تبدو فيه المطابقة، كما يفهم منه الربط بالحرف، وإعادة اللفظ أو بإعادة المعنى وباسم الإشارة، أو دخول أحد المترابطين في عموم الآخر» (2).

(1) - النحو والدلالة: حماسة عبد اللطيف، ص 65.

(2) - اللغة العربية: تمام حسان، ص 213، 214.

2- أهمية الربط:

لاشك أن الربط أساس النظام التركيبي للجملة، إذ «لا يكون الكلام مفيدا إلا إذا كان مجتمعا بعضه مع البعض الآخر دون ترابط. ويدخل في صميم مصطلح الجملة أن عناصرها مترابطة ترابطا محكما، ولذلك يفضل بعض القدماء مصطلح التأليف على مصطلح التركيب؛ لأن في التأليف ألفة وتتاسبا بين العناصر، فهو أخص من التركيب. وقد لا يستشعر المتكلم أو السامع الوسائل التي يصطنعها نظام لغته من أجل أن يبدو كـله مترابطا محكما، ولكنه - على أية حال - يذكر من الكلام ما يكون مفككا؛ لأنه في هذا الحال يكون غير مفيد»⁽¹⁾. وللربط وسائل متعددة وكثيرة، وكلها يرمي إلى بيان العلاقات في الجمل حتى تكون مفيدة للسامع. وعلى الرغم؛ من كثرة وتنوع وسائل الربط إلا أنها «كلها يهدف إلى وضوح العلاقة في الجملة، وعدم اللبس في أداء المقصود منها - وعدم الخلط كذلك- بين عناصرها، ولذلك لا تلتبس العناصر بعضها ببعض برغم وجود مشابهة كبيرة بينها في كثير من الأحيان، وتتبع وسائل الترابط يقتضي تتبع أنماط أبنية الجمل، والوقوف على أسرار تماسكها، ومعرفة الطرق المتعددة التي تستعين بها اللغة في أداء هذا التماسك الذي يجعل من عدد من الكلمات وحدة كلامية ذات معنى مفيد يحسن السكوت عليه»⁽²⁾.

3- أنواع الروابط :

تصنّف وسائل الربط إلى صنفين هما: وسائل شكلية، ووسائل دلالية، وهو ما يقابل التماسك النحوي، والتماسك الدلالي في نحو النص. يرى "مصطفى حميدة" «أن الروابط التي يمكن أن يرصدها الباحث أو الدارس للنظام اللغوي العربي متنوعة. كما يلاحظ أن بعضها معنوي يوجد في تراكيب لغوية معينة، ولسبب معين. وبعض هذه

(1) - بناء الجملة العربية: محمد حماسة عبد اللطيف، ص 87.

(2) - ينظر: المرجع نفسه، ص 87، 88. وما بعدها.

الروابط الأخرى يكون لفظياً، حيث يوجد في الكلام من خلال ألفاظ وأدوات معينة تؤدي معان معينة في داخل الجملة من ناحية أخرى. وليس يكفي في شرح فكرة التعليق أن نقول كما قال "عبد القاهر": إن "الكلمات يأخذ بعضها بحجز بعض"، ولا أن نرجع الفضل والمزية إلى معاني النحو وأحكامه في عموم يشبه عموم عباراته، وإنما ينبغي لنا أن نتصدى للتعليق النحوي بالتفصيل تحت عنوانين: أحدهما "العلاقات السياقية" أو ما يسموه الغربيون (Syntagmatic relation)، والثاني هو "القرائن اللفظية" .. إن العنوانين المذكورين جميعاً يتناولان القرائن من الناحيتين المعنوية واللفظية، وهما مناط التعليق.. بالإضافة إلى القرائن الحالية»⁽¹⁾.

ولتوضيح الربط لجأ "تمام حسان" إلى وصف وتحليل كل قسم من أقسام القرائن إلى فروعه كالتالي:

- القرائن المقالية: تنقسم إلى قرائن لفظية وقرائن معنوية، وتنقسم القرائن اللفظية إلى ثمانية فروع، هي: (الإعراب، الرتبة، الصيغة، المطابقة، الربط، التضام، الأداة، التنعيم)⁽²⁾. ويوجد من تحت كل فرع من تلك الفروع أنواع، وعلى سبيل المثال لا الحصر قرينة الربط تشتمل على عود الضمير، والحرف، وإعادة اللفظ، وإعادة المعنى، والعهد⁽³⁾. وتحليل عناصر قرينة الربط يتبين أنها لا تختلف عن التماسك النحوي، والتماسك الدلالي في نحو النص.

والشيء نفسه يلاحظ في قرينة الأداة التي تنقسم إلى نوعين هما: أداة أصلية وهي حروف المعاني كحروف الجر، والنسخ والعطف إلخ. والأداة المحولة وهي ظرفية، واسمية (كم،

(1) - اللغة العربية: تمام حسان، ص189.

(2) - ينظر: المرجع نفسه، ص205 وما بعدها.

(3) - ينظر: المرجع نفسه، ص214 وما بعدها.

كيف...)، في الاستفهام والتكثير... وفعلية (كان وأخواتها، وكاد وأخواتها)، وضميرية تحويل من و ما ... إلى معان الشرط والاستفهام، والمصدرية، والتعجب.⁽¹⁾

- القرائن المعنوية: وهي تنقسم إلى الإسناد والتخصيص، والنسبة والتبعية، وتحت كل قسم فروع، ثم المخالفة⁽²⁾. والمتأمل في قرينة التخصيص يجدها تنفرع إلى تسعة فروع تمثل قرائن معنوية أخص منها على النحو الآتي:⁽³⁾

جدول رقم (01): يبين قرائن التخصيص وفروعها

القرائن المعنوية	المعنى الذي تدل عليه
1- التعدية	المفعول به
2- الغائية	وكي، والفاء والتي، وإذن... المفعول لأجله، والمضارع بعد اللام
3- المعية	المفعول معه والمضارع بعد الواو المفعول
4- الظرفية	المفعول فيه
5- التحديد والتوكيد	المفعول المطلق
6- الملازمة	الحال
7- التفسير	التمييز
8- الإخراج	الاستثناء
9- المخالفة	الاختصاص وبعض المعاني الأخرى.

(1) - ينظر: اللغة العربية: تمام حسان، ص224 وما بعدها.

(2) - المرجع نفسه، ص190، وما بعدها.

(3) - المرجع نفسه، ص194، وما بعدها.

ويضاف إلى القرائن السالفة الذكر (القرائن اللفظية والقرائن المعنوية) قرينة الحال التي تعرف من المقام، وهي تعني الظروف والملابسات الخارجية التي يفهم في ضوءها الكلام.

وما يلاحظ هنا أن القرينة الحالية تقابل معيار سياق الموقف (Intentionality) في نحو النص. وكما هو معلوم، أن المتكلم والمخاطب من عناصر سياق الموقف. فالمتكلم بوصفه منشئ الكلام الذي يضمنه قصوده، والمخاطب بوصفه متلقي الكلام، وظيفته فهم الكلام.

وهكذا، يكون "تمام حسان" (2011م) قد أحدث نقله نوعية في النحو العربي، إذ أخرج من ضيق نظرية العامل التي قام عليها صرح النحو العربي إلى سعة أفق نظرية القرائن، قرائن التعليق التي تتطلق من قولة البلاغة العربية الشهيرة « لكل مقام مقال»، « ولكل كلمة مع صاحبها مقال». التي لها فضل سبق في دراسة السياق اللغوي في ضوء السياق الخارجي (سياق الموقف)، وقد أضحت منافسا للنظرية السياقية، أو المنهج السياقي لدى الغربيين.

4-الربط في كتب النحو:

لقد أورد المبرد (285هـ) في مصنفة "المقتضب" أنواع الروابط، ومنها حروف المعاني، حيث عقد لها بابا سماه: « هذا باب حروف العطف بمعانيها» وهي على النحو التالي: (1)

* الواو: اشتراك الثاني فيما دخل فيه الأول نحو: جاءني زيد وعمرو. وليس فيها دليل على أيها كان الأول.

(1) - المقتضب: المبرد، ج1، ص148، 150.

* الفاء: توجب أن الثاني بعد الأول، وأن الأمر بينهما قريب نحو: رأيت زيدا فعمر. ودخلت مكة فالمدينة

* أو: وهي لأحد الأمرين عند شك المتكلم نحو: أتيت زيدا أو عمرا.

* لا: وهي تقع لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول نحو: مررت برجل لا امرأة.

* بل: معناه الإضراب عن الأول، والإثبات للثاني نحو: ضربت زيدا بل عمرا.

* لكن: وهي للاستدراك بعد النفي نحو: جاءني زيد لكن عبد الله لم يأت.

* حتى: وهي للغاية، أو التعليل نحو " سر حتىّ تبلغ الجبل".

* أم: وهي في الاستفهام نظيرة (أو) في الخبر، فهذه الحروف تدخل الثاني من الإعراب فيما دخل فيه الأول.

ومن نماذج الربط بالضمير: أن يقع الربط بالضمير في الإسناد الجملي؛ أي لما يكون الخبر جملة اسمية نحو: معاذ ابنه ناجح، أو فعلية نحو: أفنان يحج زوجها. من الواضح أنّ جملة الخبر في المثالين السابقين قد « احتاجت إلى الضمير، لأنّ الجملة في الأصل كلام مستقل، فإذا قصدت جعلها جزء الكلام، فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر، وتلك الرابطة هي الضمير، إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض»⁽¹⁾.

أما "ابن هشام" (761هـ) فقد عقد في كتابه المغني فصلا خاصا للروابط سماه " الأشياء التي تحتاج إلى الربط" وهي على النحو التالي:⁽²⁾

* أحدها: الجملة المخبر عنها مثل: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [سورة البقرة:5].

(1) - شرح الكافية: الرضي الاسترأبادي، ج1، ص209.

(2) - مغني اللبيب: ابن هشام الأنصاري المصري، ج2، ص161-162.

* الثاني: الجملة الموصوف بها، ولا يربطها إلا الضمير إما مذكورا نحو: " حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه " أو مقدرا إما مرفوعا كقوله:

إِنْ يَفْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ، وَرَبِّ قَتْلِ عَارٍ.

أي هو عار.

* الثالث: الجملة الموصول بها الأسماء، ولا يربطها غالبا إلا الضمير: إما مذكور نحو: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة:03]، ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس:35].

* الرابع: الواقع حالا، وربطها إما الواو والضمير نحو: ﴿لَا تَقْرَأُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ [النساء:43]، أو الواو فقط نحو: ﴿لَيْسَ أَكَلُهُ الذَّنْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف:14].

* الخامس: المفسرة بعامل الاسم المشتغل عنه نحو: زيد ضربته، أو ضربت أخاه، أو عمرا أو أخاه، إذا قدرت الأخ بيانا. فإن قدرته بدلا لم يصح نصب الاسم على الاشتغال، ولا رفعه على الابتداء، وكذا ولو عطفت بغير الواو.

* السادس والسابع: بدل البعض والاشتمال، ولا يربطهما إلا الضمير ملفوظا نحو:

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوْبُهُ تَقْصَى لُبَنَاتٍ وَيَسْأَمُ سَائِمٌ

أي ثوبته فيه، فالهاء من ثوبته مفعول مطلق، وهي الضمير الثواء، لأن الجملة صفته، والهاء رابط الصفة والضمير المقدر رابط للبدل - وهو ثواء - بالمبدل منه وهو حول: ولا يشترط الرابط في بدل بعض وجب في نحو قولك " مررت بثلاثة زيد وعمر " القطع بتقدير منهم، لأنه لو أتبع لكان بدل بعض من غير ضمير.

* الثامن: معمول الصفة المشبهة، ولا يربطه أيضا إلا الضمير: إما ملحوظا به نحو: زيدٌ حسنٌ وجهًا؛ أي منه، واختلف في نحو: زيد حسن الوجهُ بالرفع فليل التقدير منه.

* التاسع: جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء، ولا يربطه أيضا إلا الضمير إما مذكور نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ﴾ [المائدة:115]، أو مقدرا، أو منوبا عنه.

* العاشر: العاملان في باب التنازع، فلا بد من ارتباطهما إما بعاطف كما في (قام وقعد أخوك، أو عمل أولهما في ثانيهما).

* الحادي عشر: ألفاظ التوكيد الأول: وإنما يربطهما الضمير الملفوظ له نحو جاءني زيد نفسه، والزيدان كلاهما، والقوم كلهم.

وكما تحدث "ابن هشام" أيضا عن الربط بين الجملتين، وذلك في معرض حديثه عن تصنيف الجمل من منظور المعنى الذي سماه المحل الإعرابي، حيث قسم الجملة إلى صنفين؛ أحدهما: جمل لا محل لها من الإعراب وهي سبعة، لأنها لا تؤول إلى المفرد، وهذا هو الأصل في الجمل، ومن هذه الجمل السبعة ما يحتاج إلى رابط لفظي نحو: (1)

- الجملة التفسيرية: وهي الفصلة الكاشفة لحقيقة ما تليه، مثل قول الشاعر:

وَتَرْمِينِي بِالطَّرْفِ أَي أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِينَنِي وَلَكِنَّ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي

وفي الجملة الاستئنافية ترتبط الجملة دون حاجتها إلى ربط لفظي كسابقها مثل قوله:

زَعَمَ الْعَوَازِلُ أَنَّي فِي عَمْرَةٍ صَدَقُوا، لَكِنَّ عَمْرَتِي لَا تَنْجَلِي

(1) - مغني اللبيب: ابن هشام، ج2، ص60-61.

فإن قوله: "صدقوا" جواب سؤال مقدر، تقديره أصدقوا أم كذبوا؟ (1)

وثان نوع الجمل من حيث المحل الإعرابي، الجمل التي لها محل من الإعراب، وهي التي تؤول إلى المفرد، وهي سبعة.

ومن الجمل التي ترتبط ببعضها البعض دون حاجتها إلى رابط الجملة الواقعة حالا وموضعها النصب نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُنُّنَ تَسْتَكْتِرُ﴾ [المدثر: 06] (2) (تَسْتَكْتِرُ=حال). وكذلك جملة المفعول به، وجملة المضاف إليه (3) ومحلها الجر نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ﴾ [إبراهيم: 44]. (يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ= مضاف مضاف إليه)، والجملة التابعة لمفرد، وهي ثلاثة أنواع:

أحدها المنعوت بها فهي في موضع رفع (4) نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمَ لَا بَيْعٌ فِيهِ﴾ [البقرة: 25]. (يوم= منعوت، لا بيع فيه= نعت).

وهناك جملة الخبر التي تحتاج إلى رابط.

هذه النماذج تمثل بعض صور الربط في الجمل إما بالروابط الشكلية- كما سبقت الإشارة إليها- أو تستغني الجمل عن الروابط الشكلية وترتبط دلاليا. وغاية الربط تحقيق التماسك والانسجام للجمل لتكون مفيدة للمخاطب.

- الفصل والوصل:

تعد ظاهرة الفصل والوصل من مظاهر الربط في الجمل. وقد تناوله النحاة بالبحث، وهو ما يعرف بالتوابع. وتتحدد العلاقة بين التابع والمتبوع حسب نوع الرابط الذي يربط

(1) - مغني اللبيب: ابن هشام، ج2، ص45-46.

(2) - المرجع نفسه، ج2، ص72.

(3) - المرجع نفسه، ج2، ص80.

(4) - المرجع نفسه، ج2، ص85.

بين الجملتين. كما تناول - أيضا - البلاغيون (علم المعاني) ظاهرة الفصل والوصل وهذا ما يؤكد الصلة الوثيقة بين علم المعاني وعلم النحو، وذلك لاهتمامها بالمعنى.

والفصل هو الأصل، وهو ترك أو الاستغناء عن الرابط في ارتباط الجملتين، لأنهما ترتبطان دلاليا، لذلك عُرّف الفصل بأنه « الاستئناف بين الجملتين »⁽¹⁾. وهذا دليل على قوة الارتباط بين الجملتين؛ إذ تنتزل الجملة الثانية منزلة الصفة من موصوفها، والمعطوف مع المعطوف عليه (عطف بيان)، بمعنى أن الثانية بيان للأولى؛ أي أن الثانية جواب للسؤال المفترض طرحه من المخاطب المستمع (الجملة الأولى)، والمؤكد مع توكيده، والمبدل مع بدله (المبدل منه)، ومن صور ذلك ما يأتي:

صور الربط في التوابع (الفصل)

- عطف البيان، أو الاستئناف؛ أي الجملة الاستئنافية التي لا محل لها من الإعراب (ابن هشام: سبقت الإشارة إليها)، نحو قوله تعالى: «هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ {24} إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ» [الذاريات: 24-25] ، إن جملة القول الثانية [قال سلام] جواب لسؤال مقدر تقديره: فماذا قال لهم؟ ولهذا فصلت عن الأولى فلم تعطف عليها⁽²⁾.

- الصفة وهي عند ابن هشام تابعة لمفرد، لأن لها محل من الإعراب نحو قوله تعالى: «وَأَنْقُؤْا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ» [البقرة: 281] ، ترجعون فيه جملة فعلية في محل نصب صفة ليوم (الموصوف).

(1) - الفصل والوصل في القرآن الكريم: شكري محمود عبد الله، دار ابن حزم، بيروت- لبنان، ط1، 1430هـ، 2009م، ص27.

(2) - مغنى اللبيب: ابن هشام الأنصاري: ج2، ص85.

- التوكيد، نحو قوله تعالى: ﴿الم{1} ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 1-2] (لا ريب فيه) بيان وتوكيد وتحقيق لقوله (ذلك الكتاب)⁽¹⁾.

- البديل، نحو قوله:

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَكُنْ فِي السَّيْرِ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا⁽²⁾

(ارحل): مبدل منه، جملة فعلية في محل نصب. (لا تقيم عندنا): جملة فعلية في محل نصب بدل، والرابط بينهما مباشر يتمثل في العلاقة (التفسيرية) البدلية في تفسير المبدل منه (ارحل).

أما الوصل فهو الفرع، وهو ما يعتمد على أداة الربط، وهي تتمثل في حروف العطف (حروف المعاني)، ويسمى عطف النسق ويعرّف الوصل بأنه « العطف بين الجملتين للتشريك بينهما في الإعراب أو الحكم»⁽³⁾.

ومن صور الربط في عطف النسق، الربط بالواو، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسَلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلَمُونَ{37} وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ{28}﴾ [يس: 37-38]؛ ومحصول الأمر فإن النحاة قد تناولوا التوابع في المفرد، والجمل لأجل إفادة المخاطب السامع، وكما هو معلوم أن الفائدة لا تجنى من المفرد، وإنما تجنى من مجموع الجمل، ومدارج الأقوال كما نص عليه كل من ابن جني (ت391هـ)، والسكاكي (ت626هـ)، وغيرهما.

(1) - دلائل الإعجاز: الجرجاني، ص193.

(2) - مغني اللبيب: ابن هشام، ج2، ص87.

(3) - الفصل والوصل في القرآن الكريم: شكري محمود عبد الله، ص27.

ثانياً: سياق الحال أو سياق الموقف (Context of situation)

يعني سياق الحال مجموعة من العناصر التي تشكل الموقف الكلامي. ومن هذه العناصر:

«1- شخصية المتكلم والسامع، وتكوينهما الثقافي وشخصيات من يشهد الكلام غير المتكلم والسامع - إن وجدوا- وبيان ما لذلك من علاقة بالسلوك اللغوي، ودورهم أيقنصر على ((الشهود)) أم يشاركون من آن لأن بالكلام، والنصوص الكلامية التي تصدر عنهم. 2- العوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة باللغة، والسلوك اللغوي لمن يشارك في الموقف الكلامي.. وكل ما يطرأ أثناء الكلام ممن يشهد الموقف الكلامي من انفعال.. وكل ما يتعلق بالموقف الكلامي أيا كانت درجة تعلقه.

3- أثر النص الكلامي في المشتركين، كالاقتناع، أو الألم، أو الإغراء، أو الضحك.. إلخ.

وهكذا يتضح أن من أهم خصائص سياق الحال إبراز الدور الاجتماعي الذي يقوم به المتكلم وسائر المشتركين في الموقف الكلامي»⁽¹⁾.

والناظر في المصنفات النحوية العربية يدرك حرص النحاة العرب على أخذ مادتهم اللغوية من الاستعمالات الفعلية للغة، لاعتمادهم على المشافهة والسماع، لأنهم « فطنوا إلى أن الكلام له وظيفة ومعنى في عملية التواصل الاجتماعي، وأن هذه الوظيفة وذاك المعنى لهما ارتباط وثيق بسياق الحال (أو المقام)، وما فيه من شخوص وأحداث،

(1) - علم اللغة مقدمة للقارئ العربي: محمود السعران، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، (د، ت)، ص339.

فقد ظهر هذا كله في دراستهم وإن لم ينصوا عليه بمبدأ من مبادئ التقعيد؛ أو أصلاً من أصول نظريتهم اللغوية»⁽¹⁾.

من الواضح؛ أن النحاة العرب قد نظّروا في النحو، فقعدوا ونظروا له من خلال اعتمادهم على السياق الخارجي الذي يكتنف استعمالاتهم اللغوية، وفي هذا الشأن يقول "تمام حسان" (2011م): «راحوا يرصدون خصائص هذه الكلمات في السياق فرأوا للكلمة بنية، ورأوا لمكانتها في الجملة رتبة، ورأوا في علاقاتها مع صفاتها في الجملة ربطاً، ومطابقة ولمحوا بين الكلمتين في نطاق الجملة علاقة خاصة أقوى مما تكون بين إحداهما، وبقيّة عناصر الجملة فجعلوا هذه الأمور مسارا لتفكيرهم النحوي»⁽²⁾.

والبحث والتفتيش عن سياق الحال أو السياق المقامي في النحو العربي يستلزم التأمل في المصنفات النحوية، كما يقول "نهاد الموسى": «وكنت نظرت في سياق بحث مختلف في كتاب سيبويه أتمس لديه هذا العنصر من عناصر التحليل، فوجدته، منذ ذلك الحين المبكر يفزع إلى السياق والملابسات الخارجية، وعناصر الكلام ليرد ما يعرض في بناء المادة اللغوية من ظواهر مختلفة إلى أصول النظام النحوي طلباً للاطراد المحكم، وهو يوافق فيما صدر عنه في الكتاب ملاحظات كثيرة مما تبني عليه الوظيفة ومناهج التوسيع أو اللغويات الخارجية بعبارة دي سوسير»⁽³⁾. ولذا كان سيبويه (180هـ) «لا يحلل عادة الملفوظات عن انفصال عن سياقاتها ومقاماتها»⁽⁴⁾. ويضاف إلى هذا، أنه كان «يركز على بيان أوجه الائتلاف والاختلاف الأساسية بين هذه الملفوظات حال إنجازها»⁽⁵⁾.

(1) - علم اللغة الاجتماعي (مدخل): كمال بشر، دار الثقافة العربية، 1994م، ص66.

(2) - مقالات في اللغة والأدب: تمام حسان، ص60-61.

(3) - نظرية النحو العربي: نهاد الموسى، ص97.

(4) - الأسس الإبستمولوجية والتداولية: إدريس مقبول، ص276.

(5) - المرجع نفسه، ص277.

وحدثنا يتلمس الاهتمام بسياق الحال (السياق المقامي) لدى المدرسة اللغوية الاجتماعية التي تجتهد في الإجابة عن هذا التساؤل المطروح على بساط البحث « كيف تعمل اللغة في المجتمعات المختلفة»⁽¹⁾، وهنا يظهر فضل السبق في الاهتمام بالسياق المقامي « إذ كان يعوّل على هذا الضرب من السياق كثير/ وتكثر في (الكتاب) الإشارة إلى فهم المخاطب، والاستغناء عن بعض العناصر اللغوية في الجملة بناء على فهم المخاطب، والسياق الخارجي الذي يجري فيه الكلام»⁽²⁾.

ومن المؤكد أن « سيبويه يقف عند تراكيب مخصوصة فيردها إلى أنماط لغوية مقررة، ولكنه لا يقف عند هذا، بل يتسع في تحليل التراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعية التي يستعمل فيها، وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب، وحال المتكلم، وموضوع الكلام، وقد هداه هذا الاتساع إلى استكناه البنية الجوانبية للتراكيب النحوي، ورسم خطوط هادية في تعلم اللغة العربية علما يضع كل تركيب موضعه، ويعرف لكل مقال مقام»⁽³⁾. ومما لا ريب فيه أن "سيبويه" قد أدرك مبكرا أن فهم الكلام وتأويله لا يتم بمعزل عن سياقه المقامي، لذا « لا يمكن للباحث أن يغفل عن نباهة سيبويه في تفسير المظاهر الطارئة على بنية التراكيب النحوية في تفسير المظاهر وفق جهاز التحاور، وسيطرته على نواميس الحدث التخاطبي فغدا هذا التفاهم بمنزلة المعيار الضابط لطاقة الاختزال أو التصريح في الكلام، فقد استتبب سيبويه قانون السامع بمضمون الرسالة الدلالية وبموجبه تكون الطاقة الاختزالية ممكنة بقدر ما يكون السامع مستظلا على مضمونها الخبري»⁽⁴⁾، ولما كان الكلام ذا صلة وثيقة بسياقه المقامي، كان

(1) - ينظر: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، نايف حزما، عالم المعرفة، الكويت، 1979م، ص123.

(2) - النحو والدلالة: حماسة عبد اللطيف، ص146.

(3) - نظرية النحو العربي: نهاد الموسى، ص97.

(4) - ينظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية، عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1981م،

سيبويه يعتقد به في تحليله للكلام (الملفوظات)، كما يعول كثيرا عليه في فهمها وتأويلها، لأمن اللبس فيها. « و يبلغ سيبويه من اعتبار موقف الاستعمال أن يجعله فيصلا في الحكم بصحة التراكيب النحوية وخطئها. ومن ذلك أننا نراه يقف إلى الجملة الواحدة فيحكم عليها في موقف من الاستعمال بأنها خطأ، وفي موقف من الاستعمال آخر بأنها صواب، وهذه الجملة لو اكتفى بالنظرة الشكلية الذاتية، جملة نحوية جائزة، ولكن اللغة عنده تستمد من معطيات النظام الاجتماعي التي تكتنف الاستعمال اللغوي. (..) واضح أنه هنا يحاكم التعبير اللغوي إلى ملابساته الخارجية فينظر في حال المتكلم ويجعله فيصلا في الحكم النحوي جوازا ومنعا، ويكون هذا الفرق قائما على حقيقة خارجية»⁽¹⁾.

1- السياق المقامي في النحو العربي: مصطلحا ومفهوما.

يتلمس مصطلح السياق المقامي في الكتب النحوية في عدة مصطلحات متنوعة، ومنها مصطلح الحال الذي ظهر عند سيبويه: « ولعله أقدم مصطلح في التراث العربي والنحوي يقترب من مفهوم سياق الحال، وأغلب الظن أن هذا المصطلح عند سيبويه يرجع إلى أستاذه الخليل الذي تبين من خلال كتاب تلميذه اعتماده الواضح على السياق اللغوي وسياق الحال في دراسة التراكيب النحوية»⁽²⁾. ويرجع ظهور المنهج السياقي عند الخليل (175هـ) الذي اعتمده في الكشف عن المعاني النحوية وما يكتنفها من ملابسات خارجية تتمثل في المتكلم والمخاطب، والعلاقة التفاعلية بينهما، وعلم المخاطب بالمعنى إلى غير ذلك من عناصر السياق المقامي، ويتضح هذا من خلال استقراء بعض النصوص في كتاب سيبويه (180هـ). ومنها توجيه النصب في قوله: « الْحَمْدُ لِلَّهِ أَهْلُ الْحَمْدِ » على إرادة المتكلم، فيقول سيبويه: « زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث

(1) - ينظر: نظرية النحو العربي: نهاد الموسى، ص 101- 104.

(2) - ينظر: الدلالة والتعديد النحوي، دراسة في فكر سيبويه، محمود سالم صالح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2006م، ص 430.

الناس، ولا من تخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعلته ثناء وتعظيمًا»⁽¹⁾؛ أي أنّ نصب ((أهل)) كان حملاً على إرادة المتكلم التعظيم والمدح، ويضاف إلى ذلك اهتمام الخليل بالعلاقة التفاعلية بين المتخاطبين في تحليله للمفوضات (الكلام)، حيث يعتد بهما في التعليل والتوجيه للأقوال. ومن صور ذلك، ما جاء في باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل ولا تغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منهن بالنظر إلى تفاوت مستويات المتخاطبين. « فمن تلك الحروف (قد)، لا يفصل بينها وبين الفعل بغيره، وهو جواب لقوله: (افعل؟) كما كانت (ما فعل) جواباً لـ (هل فعل؟)؛ إذ أخبرت أنه لم يقع. و(لَمَّا يفعل) و(قد فعل) إنما هما قوم ينتظرون شيئاً»⁽²⁾. يفهم من هذا النص، أنّ هناك مقاماً تخاطبياً يتمثل في متكلم ومخاطب على النحو التالي:

- قد فعل: جواب لسائل: افعل؟ قد فعل خبر مؤكد، لأن المخاطب بحاجة إلى تأكيد الخبر.

- ما فعل: جواب لسائل: هل فعل؟ ما فعل خبر منفي.

- لَمَّا يفعل: خبر منفي، ولكن المخاطب بحاجة إلى تأكيد الخبر فقول: قد فعل. فالتأكيد هنا حاصل من خلال قد والفعل الماضي.

ومن نماذج سياق الحال في توجيه النصب، مراعاة حال المخاطب، وذلك في: "هذا باب يحذف منه الفعل لكثرتة في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل". كما في قولهم: « انتة خير لك، إذا يقول نصبتة لأنك عرفت أنك إذا قلت له: (انتة) إنك تحمله على أمر آخر، فلذلك انتصب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطب، أنه

(1) - الكتاب: سيبويه، ج1، ص283-284.

(2) - المرجع نفسه، ج3، ص114-115.

محمول على أمر حين قال له: انته، فصار بدلا من قوله: أنت خير لك، وادخل في ما هو خير لك»⁽¹⁾. فالمخاطب هنا هو العامل للنصب.

وهكذا؛ يتضح أن التقعيد النحوي عند الخليل ناتج من التعليل السياقي الذي اعتمده في توضيح دلالات تراكيب النحوية.

لقد كان الخليل (175هـ) من النحاة الأوائل الذين اعتدوا بالمنهج السياقي فتبعه جمهور النحاة. ومنهم سيبويه (180هـ) الذي استعمل مصطلح الحال الذي اعتمده في تحليل وتفسير التراكيب النحوية، كما قال: «ومن ذلك أيضا أن ترى رجلا قد أوقع أمرا أو تعرّض له فتقول "متعرّضا لعنّ لم يعنيه"، أي دنا من هذا الأمر متعرّضا لعنّ لم يعنيه، وترك ذكر الفعل لما يرى من الحال، ومثله: "بيع المَلْطَى لا عهد ولا عقد"، وذلك إن كنتَ في حال مساومةٍ وحالٍ بيع، فتدعُ أبايعك استغناءً لما فيه من الحال»⁽²⁾. ورد في هذا النص مصطلح الحال، وهو يعني مصطلح سياق الحال، أو سياق الموقف أو السياق المقامي، ويقابل المصطلح الأجنبي (Context of situation) عند الغربيين. يدل مصطلح الحال هنا على مشاهدة المتكلم والمخاطب للحال، وقيامهما بأحوال (حال البيع) و(حال المساومة).

وحذف الفعل لقوله: «وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين تَنَوُّوا لكثرتها في كلامهم، واستغناء بما يرون من حال»⁽³⁾. يحذف الفعل لكثرتة في الكلام، ووقوعه في الحال.

وفي حذف عامل الحال (المعنى النحوي) قال: «وذلك قولك: أقائما وقد قَعَدَ الناس، وأقاعدا وقد سار الركب. وكذلك إن أردتَ هذا من المعنى ولم تستفهم، تقول: قاعدا عَلِمَ

(1) - الكتاب: سيبويه، ج1، ص283-284.

(2) - المرجع نفسه، ج1، ص272.

(3) - المرجع نفسه، ج1، ص275.

الله وقد سار الركب، وقائما قد علم الله وقد قعد الناس. وذلك أنه رأى رجلا في حال قيام أو حال قعود، فأراد أن ينبهه فكأنه لَفَظَ بقوله: أَنْتَقُومُ قائما وأَنْتَقَعِدُ قاعدا، ولكنه حذف استغناءً بما يرى من الحال»⁽¹⁾. إلى غير ذلك من استعمالات مصطلح الحال ودلالاته، وأثره في تأويل وفهم الكلام.

أما المبرد (285هـ) فيستعمل مصطلح " دلالة الحال " بقوله: « لولا دلالة الحال على ذلك لم يجز الإضمار، لأنَّ الفعل إنما يضمّر إذا دل على دال»⁽²⁾. بالإضافة إلى مصطلح مشاهدة الحال، كما في قوله: « فهذا لا يكون إلا لما تشاهده من الحال فلذلك استغنيت عن ذكر الفعل»⁽³⁾.

أما "ابن جني" (391هـ) فقد استعمل عدة مصطلحات للدلالة على السياق المقامي منها " الأحوال الشاهدة" ويقصد بها الأحوال المصاحبة للكلام أثناء التكلم. «فالغالب ما كانت الجماعة من علمائها تشاهده من أحوال العرب (ووجوهها)، وتضطّر إلى معرفته من أغراضها وفُصودها: من استخفافها شيئا أو استنقاله، وتقبُّله أو إنكاره، والأنس به أو الاستيحاش منه، والرضا به، أو التعجب من قائله. وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقُصود، بل الحافلة على ما في النفوس»⁽⁴⁾. في النص إشارة على أهمية الأحوال الشاهدة في نقل المرويات، ومن صور ذلك من قول الشاعر:

تَقُولُ - وَصَكَّتْ وَجْهَهَا بِيَمِينِهَا - أَبْعَلِي هَذَا بِالرَّحَى الْمُتَقَاعِسُ؟

يروى لنا الشاعر حال المرأة التي سيتزوجها من خلال حكاية الحال (صكت وجهها) الدال على قوة إنكارها للشاعر، والدليل على ذلك أنه « فلو قال حاكيا عنها: أبعلي هذا بالرحى

(1) - الكتاب: سيبويه، ج1، ص340.

(2) - المقتضب: المبرد، ج3، ص228.

(3) - المرجع نفسه، ج3، ص264.

(4) - الخصائص: ابن جني، ج1، ص245-246.

المتعاس- من غير أن يذكر صك الوجه- لأعلمنا بذلك أنها كانت متعجبة منكراً، لكنه لما حكى الحال فقال: (وصكت وجهها) عُلِمَ بذلك قوّة إنكارها وتعاضُّم الصورة لها. هذا مع أنك سامع لحكاية الحال، غير مشاهد لها، ولو شاهدتها لَكُنْتَ بها أعرف، ولِعَظَمَ الحال في نفس تلك المرأة أُبَيِّنُ، وقد قيل (ليس المخبر كالمعاین) ولو لم يَنْقَلْ إلینا هذا الشاعر حال هذه المرأة بقوله: وصكت وجهها، لم نعرف به حقيقة تعاضُّم الأمر لها⁽¹⁾. لقد تفتن "ابن جني" إلى دور السياق (الأحوال الشاهدة) في نقل الرواية. فعلى الدارس والباحث التفتيش عن أحوال الرواة والقائلين في نقل الرواية وما يكتنفهم من قرائن حالية لتأويل أقوالهم، ويسمى هذا العمل الوصفي نقل الحال، قائلاً: «وليست كل حكاية تروى لنا، ولا خبر ينقل إلینا يتسع به شرح الأحوال التابعة له، المقترنة - كانت- به، ونعم ولو نقلت إلینا لم نفذ بسماعها ما كنا نفيده لو ضمناها»⁽²⁾. والمقصود من هذا « أن المرويات تحمل في طياتها معلومات تظل تنقصها مكملاتها مما يحمله السياق من قرائن تفيد في جلاء المعنى وصفاء الصورة، كما أن الجمل أو الملفوظات بلغة التداوليين تحتاج إلى التمام السياقي (Contextual completeness)، أي أن تكون الجملة أو الملفوظات غير كاملة في حد ذاتها، لكنها كاملة إذا أخذنا سياقها بعين الاعتبار، والتمام السياقي عندهم في مقابل التمام النحو (Grammatical completeness)»⁽³⁾.

وهذا مصطلح آخر وهو "مشاهدة الأحوال" ويقصد بها "ابن جني" شروط إنجاز عملية التواصل بين المتكلم والمخاطب بقوله: «أو لا تعلم أن الإنسان إذا عناه أمر فأراد أن يخاطب به صاحبه، وينعم تصويره له في نفسه استعطفه ليقبل عليه، فيقول له: يا فلان، أين أنت، أرني وجهك، أقبل عليّ أحدثك، أما أنت حاضر يا هناه، فإذا أقبل عليه وأصغى إليه، اندفع يحدثه أو يأمره أو ينهاه، أو نحو ذلك. فلو كان استماع الأذن مغنياً

(1) - الخصائص: ابن جني، ص 245-246.

(2) - المرجع نفسه، ج 1، ص 246.

(3) - الأسس الإبستمولوجية والتداولية: إدريس مقبول، ص 304.

عن مقابلة العين مجزأً عنه لما تكلف القائل، ولا كلف صاحبه الإقبال عليه، والإصغاء إليه، وعلى ذلك قال:

الْعَيْنُ تُبْدِي الَّذِي فِي نَفْسِ صَاحِبِهَا مِنْ الْعَدَاوَةِ أَوْ وُدِّ إِذَا كَانَا

وقال الهذلي:

رَفَوْنِي وَقَالُوا يَا خُوَيْلِدُ لَا تُرْعُ فَقُلْتُ وَأَنْكَرْتُ الْوُجُوهَ هُمْ هُمْ

أفلا ترى إلى اعتباره بمشاهدة الوجوه وجعلها ليلاً على ما في النفوس، وعلى ذلك قالوا: "رُبَّ إِشَارَةٍ أَبْلَغُ مِنْ عِبَارَةٍ"، وحكاية الكتاب من هذا الحديث وهي قوله: (ألا تا ويلي فا)، وقال لي بعض مشايخنا رحمه الله: أَنَا لَا أَحْسِنُ أَنْ أُكَلِّمَ إِنْسَانًا فِي الظُّلْمَةِ»⁽¹⁾.

في هذا النص إشارة إلى التواصل السيميولوجي الذي يعتد بمشاهدة تعابير الوجه (مشاهدة الوجوه) وحديثاً تعد « موضوع درس جديد اليوم يسمى بعلم الكنزياء (Kinesics) أو علم الإشارات الجسدية المجردة»⁽²⁾.

يبدو من استقراء النص السابق، أن ابن جني قد انتحى نحو سيبويه، أي انتهج فلسفته النحوية لقوله: « ولذلك قال سيبويه في نحو من هذا: أو لأن الأول وصل إليه علم لم يصل الآخر، يعني ما نحن عليه من مشاهدة الأحوال والأوائل، فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو، وابن أبي إسحاق، ويونس، وعيسى بن عمرو والخليل، وسيبويه، وأبو الحسن، وأبو زيد، وخلف الأحمر، والأصمعي، ومن في الطبقة، والوقت من علماء البلدين، وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها، ونقصد له من أغراضها، ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك لحضور ما لا تؤديه الحكايات، ولا تضبطه الروايات، فتضطر إلى قصود العرب، وغوامض ما في أنفسها، حتى ولو حلف منهم حالف على غرض دلته عليه إشارة لا

(1) - الخصائص: ابن جني، ج1، ص246-247.

(2) - الأسس الإبستمولوجية والتداولية: إدريس مقبول، ص312.

عبارة، لكان عند نفسه وعند جميع من يحضر حاله صادقا فيه، غير متهم الرأي والنحيظة والعقل»⁽¹⁾.

ويتخذ السياق المقامي ضابطا نحويا مسوغا للحذف، وعاملا معنويا في النصب نيابة عن الأفعال الناصبة؛ أي أنّ الأحوال المشاهدة في مقام الأفعال الناصبة، وهذا في باب سماه ابن جنى: "باب في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به، إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه".

ومن صور ذلك « أن ترى رجلا قد سدده سهماً نحو الغرض ثم أرسله فتسمع صوتا فتقول: القرطاس والله. ف (أصاب) الآن في حكم الملفوظ به البتة، وإن لم يوجد في اللفظ به، غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به، وكذلك قولهم لرجل مهوٍ بسيف في يده: زيدا؛ أي اضرب زيدا. فصارت شهادة الحال بالفعل بدلا من اللفظ به، وكذلك للقادم من حجه: مبرور مأجور؛ أي أنت مبرور مأجور، ومبرورا مأجورا؛ أي قدمت مبرور مأجورا، وكذلك قول الشاعر جميل بن معمر:

رَسْمُ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلِّهِ كَدْتُ أَقْضِي الْغَدَاةَ مِنْ جَلِّهِ

أي ربّ رسم دار. وكان رُوبة إذا قيل له: كيف أصبحت؟ يقول: خير عفاك الله - أي بخير - يحذف الباء لدلالة الحال عليها يجري العادة والعرف بها»⁽²⁾.

يستخلص من هذه النصوص؛ أن دلالة الحال (السياق المقامي) تتوب مناب الأفعال الناصبة، والحروف المحذوفة، كونها صارت في حكم الملفوظ به، أو بدلا من اللفظ به.

(1) - الخصائص: ابن جنى، ج1، ص248.

(2) - المرجع نفسه، ج1، ص284-285.

يترتب على هذا، أن النصوص السالفة الذكر تعد مخاطبة، وأن « كل مخاطبة مرتبطة بنمط من أنماط التواصل الاجتماعي الحي، الأمر الذي يسمح لنا ببيان الكيف الذي يتحقق من خلال تطور الصيغ اللغوية وتغيرها»⁽¹⁾.

يستخلص من هذا النص، أن ابن جني يعتمد على نقل الحال في فهم الأقوال والخطابات، وحديثا عند التداوليين يقابله مصطلح التسييق، وهو يعني السياق المقامي الذي يعتد به في وصف التراكيب وإعرابها، "الإعراب التداولي" بعبارة إدريس مقبول.

أما "سيبويه" فيعبر عنه بمصطلح "التهاون بالخلف" وقد تناوله تحت: هذا باب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على ما قبله من "الأسماء المبهمة" قائلا: « فإن النحويين يتهاونون بالخلف إذا عرفوا الإعراب، وذلك أن رجلا من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه، أو عن غيره بأمر فقال: "أنا عبد الله منطلقا" وهو زيد "منطلقا". كان محالا، لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق، ولم يقل (هو) و (أنا) حتى استغنيت أنت عن التسمية، لأن (أنا) و (هو) علامتان للمضمر، وإنما يضمّر إذا علم أنك قد عرفت من يعني، إلا أن رجلا لو كان خلف حائط، أو في موضع تجهله فيه، فقلت: من أنت؟ فقال: "أنا عبد الله منطلقا في حاجتك"، كان حسنا»⁽²⁾.

مفاد هذا النص أن الجملة "أنا عبد الله منطلقا" و"هو زيد منطلقا" محكوم عليها بالمحال، لأن المخاطب يعرف الرجل المعني، لذلك لزم الاستغناء عن ذكر الاسم الظاهر (عبد الله/ زيد)، فهنا الرجل المعني معروف لدى المتكلمين.

أما إذا كان الرجل المعني مجهولا وغائبا لدى المخاطب، كما ذكر سيبويه حال الرجل المعني: خلف حائط، أو في موضع مجهول، فحينئذ يجوز للمتكلم التصريح والبيان عن

(1) - تداوليات التخاطب عند ميخائيل باختين: محمد الحيرش، مجلة كلية الآداب، تطوان، ع9، 1999م، ص163.

(2) - الكتاب: سيبويه، ج1، ص248.

الرجل المعني وعليه حكم على هذا الكلام: " أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك" في هذا السياق المقامي بالحسن، وهاهنا التفاتة جميلة لما قاله الجرجاني (ت 471هـ) في فصل: "القول على فروق في الخبر وتقسيمه"، « وأول ما ينبغي أن يعلمه منه أنه يقسم إلى خبر هو جزء من الجملة لا تتم الفائدة دونه، وخبر ليس بجزء من الجملة ولكنه زيادة في خبر آخر سابقاً له.

فالأول: خبر المبتدأ كمنطلق في قولك: زيد منطلق والفعل كقولك خرج زيد - فكل واحد من هذين جزء من الجملة وهو الأصل في الفائدة

والثاني: هو الحال كقولك: جاءني زيد راكباً. وذلك لأن الحال خبر في الحقيقة من حيث إنك تثبت بها المعنى لذي الحال كما تثبته بخبر المبتدأ للمبتدأ أو بالفعل للفاعل ألا تراك قد أثبت الركوب في قولك: "جاءني زيد راكباً" لزيد إلا أن الفرق أنك جئت به لتزيد معنى في إخبارك عنه بالمجيء وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه ولم تجرد إثباتك للركوب ولم تباشره به بل ابتدأت فأثبتت المجيء ثم وصلت به الركوب فالتبس به الإثبات على سبيل التتبع للمجيء وبشرط أن يكون في صلته. وأما في الخبر المطلق نحو "زيد منطلق، وخرج عمرو" فإنك مثبت للمعنى إثباتاً جردته له وجعلته يباشره من غير واسطة ومن غير أن يتسبب بغيره إليه فاعرفه»⁽¹⁾.

ومحصول الأمر؛ أن في الكلام السابق إخبار عن المبتدأ وهو (أنا) في: أنا عبد الله منطلقاً. والآخر (هو) في: هو زيد منطلقاً. ثم هناك إخبار عن الحال (منطلقاً)، لأن الحال خبر في الحقيقة. ثم لأن الحال يثبت بها المعنى لصاحب الحال كما يثبت بخبر المبتدأ للمبتدأ. ألا ترى أنه قد أثبت الانطلاق لـ (عبد الله) و(زيد) والفرق هاهنا، أنه قد جاء بالحال (منطلقاً لزيادة) المعنى في الإخبار عنه بـ (عبد الله) الأنا، و(زيد) لهو، فبدئ بالإثبات (عبد الله) ثم وصل بـ(الانطلاق) فالتبس به الإثبات على التبعية لـ(عبد الله)،

(1) - دلائل الإعجاز: الجرجاني، ص 150.

لأنه في حكم صلته، والشيء نفسه لزيد ومن المؤكد أن السياق المقامي يؤثر على إنتاج المعنى، وبناء التراكيب.

وفي معرض آخر، يوضح سيبويه مواطن الإظهار والإضمار، كما يقول « وإذا ذكرت شيئاً من هذه الأسماء التي هي علامة للمضمر، فإنه محال أن يظهر بعدها الاسم إذا كنت تخبر عن عمل أو وصفة غير عمل، ولا تريد أن تعرفه بأنه (زيد) أو (عمرو)، وكذلك إذا لم توعده، ولم تفخر أو تصغر نفسك، لأنك في هذه الأحوال تعرف ما ترى أنه قد جهل، أو تنزل المخاطب منزلة من تجهل فخراً أو تهديداً أو وعيداً، فصار هذا كتعريفك إياه باسمه»⁽¹⁾.

في هذا النص شروط إعراب الكلام، التي تتمثل في قابليته للتأويل والفهم، ووضعه في السياق (التسييق) والمقصود بالإعراب هنا الإعراب التداولي بعبارة إدريس مقبول. ومن هنا فالسياق نعم العون في فهم الكلام وتأويله، كما يضيف على الكلام حيوية. ويرى تمام حسان (2011م) أن «التسييق ليس يختص بالجانب اللساني اللغوي فحسب، بل يتعداه إلى مستوى آخر أكبر ويجاوزه. والسياق المقامي، وفكرة المقام هذه هي المركز الذي يدور حوله علم الدلالة الوصفية وكذا التداوليات في الوقت الحاضر، وهو الأساس الذي يتأسس عليه الشق الاجتماعي من وجوه المعنى، وهو الذي تتمثل فيه العلاقات والأحداث والظروف الاجتماعية التي تسود ساعة أداء المقال»⁽²⁾.

ومن صور تأثير السياق المقامي على المقال (الكلام)، بعض هذه المقامات الواردة في توجيه النصب على التعظيم والمدح، كما قال في: « هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح منها قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الرّٰسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ

(1) - الكتاب: سيبويه، ج1، ص80.

(2) - اللغة العربية: تمام حسان، ص337.

وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ» [النساء:162] فلو كان كله رفعا لكان جيدا، فأما (المؤتون) فمحمولة على الابتداء. والمقيمين منصوبة على التعظيم والمدح⁽¹⁾. يفهم من هذا أنّ النصب في لفظة (المقيمين) منصوبة على إدارة المتكلم التعظيم والمدح.

كما تناول مقام الذم والشتم تحت: ((هذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه)). قائلا: «وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصبا ﴿وَأَمْرَأْتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد:4] لم يجعل الحمالة خيرا للمرأة، ولكنه كأنه قال: أذكر حمالة الحطب شتما لها. وإن كان فعلا لا يستعمل إظهاره»⁽²⁾.

من الواضح أن وصف الأمثلة السابقة، وتفسيرها نابع من السياق المقامي، بمعنى أنه «لا يستند إلى إعراب جاف معزول عن مستوى التداول، بل يستند بالأساس إلى استنباط الدلالة من خلال المقام وفهم المخاطبين الشروط لتداولية الإنتاج وتأويل الخطاب»⁽³⁾.

وفي معرض آخر يلجأ "سيبويه" (180هـ) إلى التصريح بالسياق المقامي، ثم ينتقل إلى تحليل الأقوال الواردة فيه، مبينا إحالتها أو استقامتها، وقد مثل لهذا تحت: "هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمرا ويكون المبني عليه مظهرا". كما في قوله: «وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك مع معرفة الشخص، فقلت: "عبد الله وربي"، كأنك قلت: "ذاك عبد الله" أو "هذا عبد الله". أو سمعت صوتا فعرفت صاحب الصوت، فصار آية لك على معرفته، فقلت: "زيد" و ربي. أو مسست جلدا، أو شممت ريحا، فقلت "زيد" أو "المسك" أو ذقت طعاما، فقلت: "العسل". ولو حدثت عن شمائل رجل فصار آية لك على

(1) - الكتاب: سيبويه، ج2، ص63.

(2) - المرجع نفسه، ج2، ص70.

(3) - الأسس الإبستمولوجية والتداولية: إدريس مقبول، ص295.

معرفته، لقلت: عبد الله. كأن رجلا قال: مررت برجل راحم للمساكين. بار بوالديه فقلت: فلان والله»⁽¹⁾. في هذا يعتمد سيبويه على السياق المقامي لتحديد السياق اللساني، ومن ثم تحديد التواصل غير اللساني، أو السيميولوجي معتمدا فيه على الحواس، معتبرا إياها آليات التواصل الحواسي على النحو التالي:

- التواصل البصري، الرؤية، وآليته العين: " رأيت صورة شخص ... "
- التواصل السمعي، السماع، وآليته الأذن: " سمعت صوتا... "
- التواصل اللمسي، اللمس، وآليته اليد: " مسست جلدا ... "
- التواصل الشمي، الشم، وآليته الأنف: " شممت ريحا ... "
- التواصل الذوقي، الذوق، وآليته اللسان: " ذقت طعاما ... "

هكذا يتبين أن السياق المقامي يؤثر في إنتاج الكلام وإنجازه، ومن جهة أخرى يسهم في تفسيره وتأويله.

يعدّ هذا النص مخاطبة في مقام يشتمل على وحدة مكانية، ووحدة زمانية، بالإضافة إلى حكم على هذا المقام، ومن هنا فكل مخاطبة امتداد حيوي في المقام، وتنظيم لقرائنه، وهو ليس « بحال من الأحوال سياقاً قائماً خارج المخاطبة، يؤثر عليها من الخارج بوصفة قوة، إنه يندمج بما هو عنصر أساس لعملية بنائها الدلالي»⁽²⁾. وهذه نظرة باختين (M.Bakhtine) إلى المقام والمخاطبة حيث يجعل المقام مندمجا في الممارسة التخاطبية، واعتباره بعدا دلاليا في فهم معاني المخاطبات، وتحديد أنواعها.

ومحصول الأمر؛ ف« إننا نفترض أن النحو غير مستقل بنفسه، وأنّ قوانين اللغة المنتخبة للجملة مدعوة لكي تمتلك الصحة الدلالية على مستوى الخطاب، أن ترتبط

(1) - الكتاب: سيبويه، ج، 2، ص، 130.

(2) - تداوليات التخاطب عند ميخائيل باختين: محمد الحيرش، ص 165.

بعناصر خارجية عنها. ونفترض أيضا أنها بذلك ستنتج كلاما حاملا لمعنى ليس مطلقا، ولا فلوتا أو مجردا، ولكنه معنى يريد المتكلم أن يعنيه من جهة، وأن يعبر به عن موقف محدد في إطار سياق محدد»⁽¹⁾.

وبعبارة أوضح، قد غدا السياق مكونا أساسا في بناء النحو. من حيث مساهمته في إنتاج الملفوظات بوصفه القرينة الدالة على المعاني، ذلك «أن لكل كلام ظروفًا ومناسبات، ويعرف المتكلم كيف يعرف السامع ما تتطلبه هذه الأمور من تعابير لغوية، فليست اللغات مفردات ترد في المعاجم، ولا جملا منفصلة منعزلة تدون في الصحف، وإنما الأصل في كل لغة أن تكون في صورة كلام يتصل اتصالا وثيقا بالمتكلمين والسامعين، فهم أعرف بمواضعه وملابساته، ولا يشق عليهم تمييز الفاعل من المفعول في أي كلام على ضوء تلك الظروف والملابسات»⁽²⁾.

وخلاصة القول؛ فالسياق المقامي، أو سياق الحال في نحو الجملة يقابل معيار الموقفية أو المقامية (Situationnality) في نحو النص الذي يعده "روبيرت دي بوجراند" (Robert de Beaugrande) معيارا من المعايير النصية للنص. لذا يرى "منذر عياشي" «أنه يجب على الدرس اللساني، أن يقيم نمودجه في إنتاج الدلالة ليس على معمارية قوانين إنتاج الجملة فقط، كما يجب عليه أن يدخل عناصر أخرى تنقل الدرس من إطار الجملة إلى إطار الخطاب فالنص»⁽³⁾.

هكذا يغدو السياق المقامي نقطة التقاء كل من نحو الجملة ونحو النص، إذ كلاهما يحملان المعنى، ويحققان التواصل حسب المواقف التواصلية، وذلك لوصف كل

(1) - اللسانيات والدلالة: منذر عياشي، ص 69.

(2) - من أسرار اللغة: إبراهيم أنيس، ص 247.

(3) - اللسانيات والدلالة: منذر عياشي، ص 70.

من الجملة والنص وحدات خطابية والفرق بينهما هو الشكل؛ أي الحجم، وهو بمثابة الحاجز بينهما لمنع التماهي فيما بينهما.

ثالثاً: الفائدة أو الإفادة

ارتبط مصطلح الكلام عند جمهور النحاة العرب متقدمين ومتأخرين بالفائدة على حد عبارتهم (لفظ مفيد)، أو الفائدة (إفادة المخاطب...). و« الإفادة لا يعنى بها دلالة اللفظ على معناه، إذ لو عني بذلك لكان الإتيان أكثر من الواحد مفيداً، لأن هذه الألفاظ لها معان تدل عليها، وإنما المفيد: الذي تحصل منه للمخاطب علم ما لم يكن يعلمه قبل»⁽¹⁾. وأن الفائدة لا تجنى إلا من التركيب؛ أي التركيب الذي يقوم على التأليف أو الإئتلاف أو الإسناد، والمراد بالإسناد كما يقول شارح "كتاب المفصل": «يريد الشيخ إسناد له إفادة، وهو أن تحكم بشيء على شيء يقصد بذلك إفادة السامع»⁽²⁾. بمعنى أن الكلام أو الجملة ما تضمن إسناداً مفيداً لإفادة المخاطب فائدة يحسن السكوت عليها.

وفي رأي "الرجاني" (471هـ) أن الكلام الخالي من المعنى والإفادة لا يعول عليه في الإفادة، ولا طائل منه للمخاطب والسامع، وأنّ الإفادة هي محصول الإئتلاف في التركيب الذي لا يتأتى إلا أن يكون بين الاسم والاسم، أو الاسم والفعل. ولا يكون بين الاسم والحرف، أو الفعل والحرف، أو الفعل والفعل، أو الحرف والحرف، لأن الإئتلاف بين الكلم يحقق الاستقلالية للكلام والإفادة على حد قوله: «اعلم أن معنى الإئتلاف الإفادة»⁽³⁾. والأصل الفائدة في الكلام الاستحسان والجواز «فما كانت فيه الفائدة جاز

(1) - التنزيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي، تح: حسن هندأوي، دار القلم، دمشق - سوريا، ط1، 1418هـ / 1977م، ج1، ص39.

(2) - الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب (أبو عمر عثمان بن عمرو (1646م))، تح: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد - العراق، 1982م، ج1، ص61.

(3) - المقتصد في شرح الإيضاح: الرجاني (أبو بكر عبد القاهر)، تح: كاظم بحر مرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، 1982م، ج1، ص93.

الكلام به وحسن، وما لم تكن فيه فائدة لم يحسن»⁽¹⁾. فالاستحسان والجواز في الكلام يحققان الفائدة للسامع، وذلك أن «الألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضربا خاصا من التأليف، ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التراكيب والترتيب فلو أنك عمدت إلى بيت شعر أو فصل نثر فعددت كلماته عدا كيف جاء واتفق أو بطلت نضده ونظامه الذي عليه بني، وفيه أفرغ المعنى وأجري، وغيرت ترتيبه الذي بخصوصيته أفاد كما أفاد، وبنسقه المخصوص أبان المراد نحو أن تقول في ((قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل)): ((منزل قفا ذكرى من تبك حبيب)) أخرجته من كمال البيان إلى محال الهذيان»⁽²⁾. ومما ينبغي فهمه من هذا النص أن الفائدة متعلقة بالمخاطب السامع، وهو طرف أساسي في التواصل لا يمكن الاستغناء عنه، فهو الحكم في قبول الكلام واستحسانه أو استهجانها أو رفضه نظرا لما يحمله الكلام من خبر معقول ومقبول موافق للواقع الخارجي، أو العكس.

وقد استمر شرط الإفادة في الكلام عند الباحثين والنحاة العرب المحدثين، ومنهم "إبراهيم أنيس" (1906م - 1977م) الذي اشترط الإفادة في الكلام «لئلا يكون لغوا- هو حصول الفائدة وتامها- ويتحقق مثل هذا الشرط في كثير من العبارات التي لا يعدها اللغويون جملا... وحين نحلل الكلام في كل لغة نرى أنه يمكن أن ينقسم إلى كتل يفيد كل منها معنى قد يكتفي به السامع ويطمئن إليه، وتتمثل كل كتلة منها في غالب الأحيان على ما يسمى بالمسند والمسنود إليه وحدهما. وتلك هي الجملة التي اكتفى فيها بركنيتها الأساسيين»⁽³⁾. وأما "مهدي المخزومي" (1910م / 1974) فيقول: «إن الكلام لن يكون مفيدا، والخبر مؤديا غرضه ما لم يكن حال المخاطب ملحوظا يقع الكلام في نفس

(1) - شرح كتاب سيبويه: السيرافي (أبو سعيد (368هـ))، ورقة 115 ب.

(2) - أسرار البلاغة في علم البيان: الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر)، علق على حواشيه محمد رشيد رضا، اعتنى بهذه الطبعة منى أحمد الشيخ، دار المعرفة بيروت - لبنان - ط1، 1423هـ / 2002م، ص14.

(3) - من أسرار اللغة: إبراهيم أنيس، ص277.

المخاطب موقع الاكتفاء والقبول»⁽¹⁾، ومن هذا يتبين أن الإفادة هي شرط الكلام الذي يقع به التفاهم بين المتخاطبين. لقد نفتت ظاهرة الإفادة أنظار الباحثين المعاصرين فاهتموا بها في أبحاثهم، ومنهم عبد "الرحمان الحاج صالح" (1927م) الذي يرى أن « لعملية الخطاب عناصر وأوصاف معينة ضبطت في عصرنا الحاضر بمقاييس وقوانين، ومجموع هذه القوانين يكون ما يسمى بنظرية الإفادة أو التبليغ (Communication or information theory)، وبالاعتماد على ما أنتت به من مفاهيم جديدة حول الإفادة والإعلام يستطيع اللساني أن يقيس بدقة نجاعة اللغة المستعملة (في الإعلام والتعليم وغيرهما)، من حيث قدرتها على التبليغ والإفادة، وهي جد مهمة لاستجاباتها لمقتضيات التبليغ بمفهومه الواسع (...). ويفضل هذه النظرية استطاع علماء اللسان أن يحددوا مفهوم الفائدة بإدخال الكم عليها (تكميم الفائدة)»⁽²⁾.

فالفائدة هي المعنى المركب المستفاد من عبارة النحاة العرب القدماء (إفادة المخاطب معنى يحسن السكوت عليه). يتلمس في هذه العبارة وعي نحائنا العرب القدماء بأهمية مبدأ القصدية للمتكلم، ومبدأ الفائدة للمخاطب في تأسيس نحو الكلام أو نحو الجملة، ويعد هذان المبدآن عند الباحثين المعاصرين بالمبادئ التداولية وإدراكهم لأهمية ذينك المبدآن فقد كان أكثر حضورا في مباحثهم بحسب ما يسمح به المقام. ويرى أحد الباحثين المحدثين « مبدأ مراعاة الغرض يأتي مكافئا في القيمة التداولية لمبدأ مراعاة الإفادة، أما الفرق بين الإفادة والغرض، فهو أن ((الإفادة)) ألصق بالمخاطب وما يجنيه من فائدة تواصلية من خطاب المتكلم، وأما الغرض فمتعلق بالمتكلم، أي بالقصد والغاية

(1) - في النحو العربي نقد وتوجيه: مهدي المخزومي، ص225.

(2) - بحوث ودراسات في علوم اللسان: عبد الرحمان الحاج صالح، ص187.

الذين يرمي إلى تحقيقهما؛ فالمتكلم والمخاطب هما طرفان أساسيان في عملية التواصل»⁽¹⁾.

إن مدار الفائدة عند نحائنا القدماء (حسن السكوت عليها)، بمعنى أن يحسن للمتكلم أن يسكت بعدها، ويحسن للسامع أن يكتفي بها.

بينما يشترط أحد النحاة المحدثين في الفائدة خصيصة الاستقلالية؛ أي الفائدة المستقلة، بمعنى أن « المتكلم يرى أن المعنى قد أدى الغرض المقصود فيستحسن الصمت، أو أن السامع يكتفي به، فلا يستزيد من الكلام، بخلاف المعنى الجزئي، فالمتكلم لا يقتصر عليه في كلامه، لعلمه أنه لا يعطي السامع الفائدة التي ينتظرها من الكلام، أو: يكتفي السامع بما فهمه من المعنى الجزئي، وإنما يطلب المزيد»⁽²⁾. بينما يرى أحد الباحثين المعاصرين أن « فائدة الكلام محكومة بتوقع المخاطب»⁽³⁾. والمراد بالفائدة « حصول الفائدة لدى المخاطب من الخطاب، ووصول الرسالة الإبلاغية إليه على الوجه الذي يغلب على الظن أن يكون هو مراد المتكلم وقصده، وهي (الثمرة) التي يجنيها المخاطب من الخطاب. وقد ناقش النحاة العرب المهتمين بالأبعاد التداولية للخطاب هذه المسألة خصوصا في عدة ظواهر أسلوبية منها: ظواهر التعيين، والنفي والإثبات، والذكر والحذف، والتقديم والتأخير. ولا تحصل الفائدة لدى السامع إلا باستيفاء بعض الشروط التي يكون بها الكلام (كلاما)؛ أي خطابا متكاملا يحمل رسالة إبلاغية واضحة يريد المتكلم إيصالها إلى المخاطب»⁽⁴⁾. وههنا يمكن الوقوف عند أهم الشروط التي تحصل

(1) - التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة ((الأفعال الكلامية)) في التراث اللساني العربي: صحراوي مسعود، دار الطبعة، بيروت، لبنان، ط1، 2005م، ص186.

(2) - النحو الوافي: عباس حسن، ج1، ص14.

(3) - أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: محمد الشاوش، ج2، ص923.

(4) - التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة ((الأفعال الكلامية)) في التراث اللساني العربي: صحراوي مسعود، ص186.

بها الفائدة للمخاطب - السامع، وذلك بذكر أمرين هما: « ثبوت معني دلالي عام للجملة، وأن تكتمل النسبة الكلامية للجملة فتحصل للسامع فائدة من الكلام يكتفي بها، بأن تكون عناصر العبارة معينة ودالة، أما إذا انتفى أحد هذين الشرطين فإن الجملة تفقد أهم شرط في صحتها وهو حصول الفائدة لدى السامع، ولا يصح عندئذ تسميتها بالجملة ولا بالكلام»⁽¹⁾.

تصنف الإفادة إلى إخبارية أو تواصلية، وقد اصطلح عليها "طه عبد الرحمان" بقواعد التبليغ، وأن التبليغ موضوع للدلالة على التواصل والتعامل والتذهيب، وقد تولى فرع من التداوليات من اللسانيات الحديثة النظر فيه لاهتمامه بدراسة الاستعمالات اللغوية في مقاماتها وهو ما يعرف "بمبدأ التعاون" (co-operative principal) لدى "بول غرايس" (P. Grice) الذي ذكره لأول مرة في دروسه المرقونة بعنوان: "محاضرات في التخاطب" ويقوم مبدأ التعاون على قواعد تخاطبية هي: الكم، والكيف، والإضافة، والجهة»⁽²⁾. بينما يرى "إدريس مقبول" أن «اشتراط الفائدة في الكلام يكاد يوازي في التداوليات الحديثة قاعدة إخبارية (Loi d'informativité) التي وضعها "ويلسون وسبرير" (SPERBER, Dan & WILSON, Deirdre)، والتي تنص على أن المفترض في كل نشاط كلامي أن يكون هادفا وحاملا لفائدة إلى المخاطب»⁽³⁾.

وقد تنبه بعض الباحثين العرب المحدثين⁽⁴⁾ إلى أن مفهوم القاعدة الإخبارية

(1) - التداولية عند العلماء العرب: صحراوي مسعود، ص 186-187.

(2) - ينظر: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي: طه عبد الرحمان، ص 237-238.

(3) - الأسس الإستمولوجية والتداولية: إدريس مقبول، ص 335.

(4) - من الباحثين المحدثين العرب، إدريس سرحان في أطروحة الدكتوراه المرقونة بطرق التضمين الدلالي والتداولي في اللغة العربي وآليات الاستدلال (مخطوط) كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيد محمد بن عبد الله - ظهر المهراز - فاس - المغرب، 1420هـ - 1421هـ 1999م - 2000م. وصحراوي مسعود في كتابه: التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة «الأفعال الكلامية» في التراث اللساني العربي، دار الطبعة بيروت - لبنان، ط - 2005م (جزائري). وإدريس مقبول في كتابه: الأسس الإستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، عالم الكتب الحديث، إربد - الأردن، ط1، 2006م، (مغربي) وغيرهم.

theorie de) التي تعد إحدى مرتكزات نظرية الملاءمة (Loi d'informativité) (laartenance) هي تعديل لصياغة مبدأ التعاون (co-operative principale) "لبول غرايس" في الحوارية المحادثة (1975-Conversation) والمراد من مبدأ التعاون أنه « على أطراف التخاطب أن تتعاون فيما بينها لتحقيق المطلوب»⁽¹⁾.

أما من منظور اللسانيات النصية فتكاد الإفادة أن توازي عدة معايير نصية للنص للباحث الغربي "روبيرت دي بوجراند"⁽²⁾، وهي على النحو التالي:

القصدية (intentionality) ، والمقبولية (acceptability)، والإعلامية (informativity)، بيد أنها أقرب إلى معيار المقبولية كونها ألصق بالمخاطب، لكن العلاقة التلازمية بين القصدية والاستحسان جعل إحداها تستدعي الأخرى.

ومما ينبغي التنبيه إليه ههنا أنّ الإفادة التي اشترطها النحاة العرب في الكلام تقوم على قاعدة لغوية أساسية هي أمن اللبس الذي ذكر بكثرة في مصنفاتهم النحوية.

« واللبس كما هو معلوم أنواع، منه ما يرجع إلى أسباب تركيبية، ومنه ما يسمى باللبس المجازي كالذي يلزم التراكيب الاستعارية والمجازية التي تعد من صور التوسع في اللغة، ومنه أيضا اللبس الإنجازي (Illocutoire) الناجم عن دلالة اللغة مقاميا وسياقيا على قيم إنجازية مخالفة لتلك التي تدل عليها بمقتضى مؤشرات القوة الإنجازية التي تدخل في تكوين البنية اللسانية لتلك الملفوظات»⁽³⁾، ويعدّ أمن اللبس من اهتمامات المتكلم، فيتوسله احترازا لتفادي التشويش والتوهم والإبهام ليفهم المخاطب الكلام/الخطاب فهما سليما لإنجاح التواصل بينهما.

(1) - الحوار ومنهجية التفكير النقدي: حسان الباهي، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء- المغرب- 2004م، ص126.

(2) - ينظر: النص والخطاب والإجراء: روبيرت دي بوجراند، ص103- 104- 105- 106.

(3) - الأسس الإبستمولوجية والتداولية: إدريس مقبول، ص345.

1- صور تجليات الإفادة في النحو العربي

1-1- مبدأ الإفادة وظاهرة التعيين (التعريف والتكثير)

تعد ظاهرة التعيين من أهم شروط حصول الإفادة في الكلام، أولى لها النحاة العرب اهتماما كبيرا بوصفها عنصرا هاما في التواصل، وبمراعاة هذا القانون اللغوي ذهب النحاة العرب إلى مد جسور الاتصال بين الإفادة والتعريف والتكثير في شتى الظواهر النحوية.

وتتجلى أهمية التعريف والتكثير في الإسناد. والإسناد عمدة التركيب، وفيه تظهر المواشجة بين الجوانب التركيبية والتداولية من خلال توضيح الفروق في تعريف وتكثير طرفي الإسناد (المسند إليه والمسند)، وبالإسناد تتكشف مقاصد المتكلم وأغراضه، وتتجلى إفادة المخاطب في الكلام. وفي نظر "إدريس مقبول" أن «الإسناد - عند سيبويه - أحد أسس اكتمال العملية التواصلية في بعدها التداولي لتوقف تمام الفائدة عليه من جهة ولحاجة المخاطب في وضعه الإنتظاري لإعلامه بما تتوقف عليه الفائدة»⁽¹⁾. ويفسر هذا بقول "سيبويه": «فإذا قلت (كان حلِيمًا) فإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة»⁽²⁾. بينما يذهب "خالد ميلاد" في تصوره عن الإسناد لدى "سيبويه" إلى أن «الإسناد علاقة نحوية دلالية مجردة تمثل العمل الإعرابي للمتكلم في المستوى المجرد، وهي علاقة ينتمي المعنى دونها لأنها هي المعنى»⁽³⁾. والمراد بالمعنى هنا؛ المعنى النحوي الدلالي الذي هو هم الدارس اللغوي، والنحوي، والمتكلم والسامع. لذا حدد "ابن هشام الأنصاري المصري" في كتابه "المغني اللبيب" الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، وهي

(1) - الكتاب: سيبويه، ج1، ص348.

(2) - المرجع نفسه، ج1، ص348.

(3) - الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة: خالد ميلاد دراسة نحوية دلالية مشترك، نشر جامعة منوبة، كلية الآداب منوبة، والمؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط1، 2001م، ص54.

للنحوي خصوصا، وللدارس اللغوي عموما « و أول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفردا أو مركبا. وأن يراعي المعرب معنى صحيحا، ولا ينظر في صحته في الصناعة، أن يحمل كلاما على شيء ويشهد استعمالا آخر في نظير ذلك الموضوع بخلافه، أن يحمل المعرب على شيء، وفي ذلك الموضوع ما يدفعه...»⁽¹⁾. في هذا النص شروط للنحوي أثناء تحليله للكلام لفهم معناه الدلالي.

وبالنظر إلى "خالد ميلاد" ومدى فهمه للإسناد لدى "صاحب الكتاب" يعتبر أن « سيوبه في كتابه قد أسس لمفهوم الإسناد العلاقة الأولى لإنشاء المعنى وصناعته، وهي علاقة ينشئها المتكلم والواضع للإعراب استنادا إلى مسند ومسند إليه، وهو أمر لا يخرج في الحقيقة على جهة اعتقاد المتكلم وإرادته »⁽²⁾، يتلمس في هذا النص أن للإسناد جوانب تداولية تتمثل في اعتقاد وإرادة المتكلم (أمور نفسية)، وفي حديث النحاة عن الإسناد اشترطوا في المسند إليه أو المبني عليه (المبتدأ) أن يكون معرفة لحصول الإفادة للمخاطب على حد قول الشارح لكتاب "المفصل": « اعلم أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة وأصل الخبر أن يكون نكرة وذلك لأن الغرض في الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر »⁽³⁾. وقد اعتنى النحاة العرب بظاهرة التعريف والتنكير كونها ذات أهمية في تفسير الأحكام النحوية، وتسمى في الدراسات النحوية العربية القديمة بالأصل والفرع؛ أي أن النكرة هي الأصل والمعرفة هي الفرع « وذلك لأن الاسم المنكر هو الواقع على كل شيء من أمته لا يخص واحدا من الجنسين دون سائره، وذلك نحو: رجل و فرس، وحائط، وأرض، وكل ما كان داخلا بالبنية في اسم صاحبه فغير مميز

(1) - ينظر: مغني اللبيب: ابن هشام الأنصاري المصري، ج2، ص196، 249.

(2) - الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة: خالد ميلاد، ص54-56.

(3) - شرح المفصل: ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي (ت643هـ))، تحقيق وضبط وإخراج أحمد السيد سيد أحمد، راجعه ووضع فهرسه إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، مج، ج1، ص126.

منه؛ إذا كان الاسم قد جمعهما»⁽¹⁾. ولهذا فالنكرة تدل على العموم والشيوع، أما المعرفة التي هي فرع من النكرة فهي تدل على التعيين والتخصيص، وقد حصرها النحاة في ستة أنواع كما حددها "المبرد" في مصنفه المقتضب «الاسم الخاص نحو: زيد وعمرو.. ونوع آخر وهو ما أدخلت عليه ألفا ولأما من هذه الأسماء المشتركة وذلك قولك: "جاءني الرجل"، ولقيت الغلام، لأن معناه: الرجل الذي تعلم، والغلام الذي قد عرفت، وما أضفته إلى معرفة فهو معرفة. نحو قولك غلام زيد. (..) والأسماء المبهمّة نحو: هذا، وذاك، وأولئك، وهؤلاء (..) وإنما صارت هذه معارف بما فيها من الإشارة. والمضمر نحو الهاء في (ضربتته)، و (مررت به)، والكاف في (ضربتك)، و (مررت بك) والتاء في قمتُ و قمتَ وقمتِ يا امرأة»⁽²⁾.

1-2- الأصل في الإخبار المعرفة

ويمكن التمثيل للمبتدأ المعرفة بالقول: "المتبني شاعر الحكمة". المتبني مبتدأ معرفة يدل على شخص محدد ومعين يفيد حكما هو قوله لشعر الحكمة، فهذا كلام مفيد إفادة يحسن السكوت عليها وتجب بها الفائدة للمخاطب.

1-3- عدم جواز الإخبار بالنكرة

إنّ في اشتراط النحاة العرب للمعرفة في الإخبار (المبتدأ = المسند إليه) إدراك لحرصهم على حصول الفائدة للمخاطب، وهذا يؤكد أن المعرفة هي الأصل في الإخبار، ولذا كرهوا الابتداء بالنكرة لأنه « لا يستقيم أن يخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة، فكرهوا أن يقربوا باب لبس»⁽³⁾.

(1) - المقتضب: المبرد، ج4، ص276.

(2) - المرجع نفسه، ص276، 279.

(3) - الكتاب: سيبويه: ج1، ص48.

إن؛ فالإخبار بالنكرة فيه لبس لذاكره، ويفسر هذا "سيبويه" بأمثلة، منها قوله: «إذا قلت: "كان رجل ذاهبا" فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله، ولو قلت: "كان رجل في قوم عاقلا" لم يحسن، لأنه يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل وأن يكون من قوم. فعلى هذا النحو يحسن أو يقبح»⁽¹⁾. قبح الكلام في هذا الموضوع؛ لأنه لا فائدة يجنيها المخاطب لما في النكرة من عموم. ثم أنه «ألا ترى أنك لو قلت: "رجل قائم" أو "رجل ظريف" لم تقد السامع شيئا، لأنّ هذا لا يستنكر أن يكون مثله كثيرا»⁽²⁾. هذه تعليقات النحاة العرب في استنكار الإخبار بالنكرة، بل استنباحها لخلوها من الفائدة، إذ إن «النكرة مجهولة غالبا والحكم على المجهول لا يفيد»⁽³⁾. ذلك أن «الأصل في الخبر الذي يلقيه المتكلم هو إفادة المخاطب حكما يتعلق بمضمون الجملة الملقاة إليه. وهذه الفائدة لا تتحقق إذا كان المخبر عنه مجهولا، لا يعرفه المخاطب، ومعرفته من الموجبات التي يجب أن يراعيها المتكلم، فلا فائدة من معرفة المتكلم المخبر عنه، والأصل أن يكون معرفا عند الطرفين لتحقيق النصوص اللغوية غايتها المبتغاة»⁽⁴⁾.

وفي هذا التحليل التداولي للمخبر عنه الذي اشترط فيه اشتراك المتكلم والمخاطب في معرفته لتحقيق الفائدة بيان على أنها «عين المعرفة المشتركة (Mutual Knowledge) التي نص عليها التداوليون والتي هي شرط من شرائط التواصل بين المتكلم والمخاطب»⁽⁵⁾.

(1) - الكتاب: سيبويه: ج1، ص54.

(2) - المقتضب: المبرد، ج4، ص127.

(3) - شرح قطر الندى وبل الصدى (ومعه كتاب نهج النقي): ابن هشام الأنصاري، المصري (أبو عبد الله جمال الدين)، بتحقيق وإعراب شواهد قطر الندى، محمد جعفر الشيخ إبراهيم الكرياسي، دار و مكتبة الهلال، بيروت- لبنان، ط1، 2003م، ص160.

(4) - مراعاة المخاطب في النحو العربي: بان الخفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 2008م، ص189-190.

(5) - الأسس الإبستمولوجية والتداولية: إدريس مقبول، ص336.

والمتمأمل في كتب النحو العربي، يجد أن النحاة العرب قد أجازوا في مواضع أخرى الإخبار بالنكرة، وذلك لتوسلهم في هذا وسائل لغوية أطلقوا عليها مسوغات الإبتداء بالنكرة لأنه «يراعي في هذا الباب الفائدة»⁽¹⁾، بيد أنهم اختلفوا في أمرها بين مؤيد ورافض لها، وبين مسرف ومقتصد فيها « فبعض النحاة قد ذكر لتسويغ الإبتداء بالنكرة صورا، وأنهاها بعض المتأخرين إلى نَيْفٍ وثلاثين موضعا، وذكر بعضهم أنها كلها ترجع إلى الخصوص والعموم»⁽²⁾. وقد أجمع النحاة على جواز الإخبار عن النكرة بهذه المسوغات واستحسنوها لحصول الفائدة ويوضح هذا "ابن السراج" بقوله: «إنما امتنع الإبتداء بالنكرة المحضة لأنه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه لا معنى للتكلم به. ألا ترى أنك لو قلت: "رجل قائم" أو "رجل عالم" لم يكن في هذا الكلام فائدة، لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس رجل قائما أو عالما»⁽³⁾.

أما "الرضي الاسترأبادي" فقد استحس قول "ابن الدهان"، ونقله فقال: «إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت، وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أو لا»⁽⁴⁾.

وخلاصة القول؛ أن جواز الإخبار عن النكرة تحقيق الفائدة للمخاطب، وهو مبدأ تداولي. ومن أمثلة ذلك، ما أجازه سيبويه واستحسنه في "هذا باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة" فقال: «إنما حسن الإخبار هاهنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوجه، لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا، كقولك: " ما كان أحد مثلك" وأشباهه»⁽⁵⁾. المراد من الإخبار عن النكرة في هذا الموضع إضفاء العموم

(1) - شرح المفصل: ابن يعيش، مج1، ج1، ص167.

(2) - شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام الأنصاري المصري، ص161.

(3) - الأصول في النحو: ابن السراج، ج1، ص59.

(4) - شرح الكافية: رضي الدين الاسترأبادي، ج1، ص203.

(5) - الكتاب: سيبويه، ج1، ص54.

على النكرة، وهو تام الفائدة، لأن المتكلم يقصد إلى نفي أن يكون إنسان على حال هذا المخاطب.

وفي معرض آخر يقول «ولو قلت: "كان رجل من آل فلان فارسا" حسن لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذلك في آل فلان، وقد يجهله»⁽¹⁾. لقد استحسن "سيبويه" هذا الإخبار عن النكرة لاعتبارات تداولية؛ أي أن المتكلم يقصد من هذا تخصيص ذلك الرجل من آل فلان بوصفه بالفروسية، والمخاطب بحاجة إلى معرفة هذا الخبر. فقد حققت الصفة (فارسا) الفائدة للمخاطب.

وقد لفت انتباه السيرافي لفظة (الحسن) في هذا النص وفي مواضع أخرى من الكتاب، وهي مرتبطة بالإفادة (الإخبار) وضدها القبح، وقد فسرها بالجواز؛ أي ما يحسن السكوت عليه. وبناء عليه يفسر «ما لا يحسن بمعنى لا يجوز، ووصل الحكم بأصل الفائدة. فما كانت فيه فائدة جاز الكلام به وحسن، وما لم تكن فيه فائدة لم يحسن»⁽²⁾. والكلام الخلو من الحسن والفائدة هو أقرب إلى الحشو واللغو «وأما الحشو إنما كره وُدِّم وأنكر وردّ، لأنه خلا من الفائدة، ولم يحمل منه بعائده، ولو أفاد لم يكن حشوا، ولم يدع لغوا»⁽³⁾.

قد يلجأ المتكلم أحيانا لتحقيق الفائدة إلى تقريب الاسم النكرة من المعرفة بنعته بشيء يقربه إلى ذهن المخاطب، ولذلك يجوز الإخبار عن النكرة. «لو قرب النكرة من المعرفة بما تحملها من الأوصاف لجاز أن تخبر عنها وكان فيها حينئذ فائدة نحو قولك: "كان رجل من بني فلان فارسا" و"كان رجل من أهل البصرة شجاعا»⁽⁴⁾.

(1) - الكتاب: سيبويه، ج1، ص54.

(2) - شرح الكتاب: السيرافي، ورقة 115 ب.

(3) - أسرار البلاغة: الجرجاني، ص25.

(4) - المقتضب: المبرد، ج4، ص88.

يتضح من هذا فهم النحويين لدلالة المبتدأ النكرة والوظيفة التي تؤديها، وإدراكهم أن المتكلم يأتي بها لإفادة الحكم كان واعزا لجواز بعضهم أن يكون المبتدأ نكرة، واستحسان ذلك لحصول الفائدة.

1-4- التراكيب الإسنادية بين التكرير والتعريف:

الإسناد عمدة التراكيب، وموجب الفائدة، وهذا لا يتأتى إلا بالمواشجة بين البنى التركيبية والجوانب التداولية لبيان وجوه الفروق بين الخبر النكرة التي هي الأصل، والخبر المعرفة التي هي حالة طارئة يقتضيها مقتضى الحال. وفي هذا الأمر الأثر البالغ في إبراز مقاصد المتكلم وأحوال المخاطب في تحقيق الفائدة في الخطاب.

هذه صورة من صور وجوه الفروق في الخبر الذي قسمه "أبو العباس" تقسيماً تداولياً لمراعاته فيه مقاصد المتكلم، وأحوال المخاطب في إنشاء الخطاب لأداء الوظيفة التواصلية. وفي هذه القصة المشهورة يروى أن "الكندي" المتفلسف قال "للمبرد" « إن في كلام العرب حشو، والحشو هو فضل الكلام الذي لا خير فيه. يقولون: "عبد الله قائم". ثم يقولون: "إن عبد الله قائم". ثم يقولون: "إن عبد الله لقائم". فالألفاظ متكررة والمعنى واحد. فقال: بل المعاني مختلفة فقولهم: "عبد الله قائم"، إخبار عن قيامه، كأن يقال: "كان أهل البيت نيام وعبد الله قائم يصلي". وقولهم: "إن عبد الله قائم"، جواب عن سؤال السائل، كأن يسأل أحدهم: "ما يفعل عبد الله؟"، فيجاب: "إن عبد الله قائم". وقولهم: "إن عبد الله لقائم". رد على منكر، كأن يقول شخص: "عبد الله ليس قائماً" فيرد عليه بالإنكار: "إن عبد الله لقائم"»⁽¹⁾.

(1) - المقتضب: المبرد، ج1، ص146. وينظر: دلائل الإعجاز: الجرجاني، ص262، 263. ومفتاح العلوم: السكاكي، ص259.

في هذا النص تقسيم ثلاثي لأحوال الخبر وفق مبادئ تداولية تتمثل في مقاصد المتكلم من إنشائه للخطاب، ومراعاة أحوال المخاطب المختلفة لاختلاف مقامات الخطاب والعلاقة التفاعلية بينهما، وهي على النحو التالي:

- عبد الله قائم، فيه إخبار عن قيامه، تعبيراً عن مقتضى الحال المتمثل في نيام أهل البيت وإقامة عبد الله الصلاة، (مقام الإخبار).
- إنَّ عبد الله قائم، جواب عن سؤال السائل، احتمال السؤال عن فعل عبد الله، (مقام السؤال عن فعل عبد الله). (مقام السؤال).
- إن عبد الله لقائم، مقام إنكار، المخاطب ينفي قيام عبد الله.

أما "الجرجاني" التفاتة حسنة في تحديده لأغراض التعريف والتأكيد في الخبر المثبت «ومن فروق الإثبات أنك تقول: "زيد منطلق" و"المنطلق زيد". فيكون لك في كل واحد من هذه الأحوال غرض خاص، وفائدة لا تكون في الباقي، وأنا أفسر لك ذلك: اعلم أنك إذا قلت: "زيد منطلق" كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلاقاً كان لا من زيد ولا عمرو فأنت تفيده ذلك ابتداءً. إذا قلت: "زيد المنطلق" كان كلامك من عرف أن انطلاقاً كان إما من زيد وإما من عمرو فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غيره.

والنكتة أنك تثبت في الأول الذي قولك (زيد منطلق) فعلا لم يعلم السامع من أصله أنه كان. وتثبت في الثاني هو (زيد المنطلق) فعلا قد علمه السامع أنه كان، ولكنه لم يعلمه لزيد فأفدته ذلك. فقد وافق الأول في المعنى الذي له كان خبراً وهو إثبات المعنى للشيء»⁽¹⁾.

يتبين من تحليل "الجرجاني" أن في كلامه (زيد منطلق) غرضه إثبات الانطلاق لزيد، وهو خبر ابتدائي، أما في كلامه (زيد المنطلق) فغرضه حصر الانطلاق في زيد

(1) - دلائل الإعجاز: الجرجاني، ص 154 - 155.

دون غيره. وأما في القول: «(المنطلق زيد)، فالقول في ذلك أن يكون المعني على أنك رأيت إنسانا ينطلق بالبعد منك فلم تتبينه، ولم تعلم أزيد هو أم عمرو؟ فقال لك صاحبك: (المنطلق زيد)؛ أي هذا الشخص الذي تراه من بعد هو زيد»⁽¹⁾.

بعد هذا التحليل التداولي للخبر يتضح أن "الجرجاني" يتخذ من أحوال المخاطب الضابط في حصول الفائدة، وفي توجيه مقاصد المتكلم في الخطاب.

1-5- الإفادة في ظواهر النفي

يعول "سيبويه" في حصول الفائدة في ظواهر النفي على قرينة سياق الحال، وما يكتنفه من أحوال المخاطب، ومقاصد المتكلم في نفي اللبس لفهم الكلام.

وفي هذا الأمر يقول: «يقول الرجل: "أتاني رجل" يريد واحد في العدد لا اثنين، فيقال: "ما أتاك رجل"؛ أي "أتاك أكثر من ذلك". أو يقول: "أتاني رجل لا امرأة"، فيقال: "ما أتاك رجل"؛ أي "امرأة أنتك"، ويقول: "أتاني اليوم رجل"؛ أي في قوته ونفاذه، فنقول: "ما أتاك رجل"؛ أي "أتاك الضعفاء"»⁽²⁾.

يشتمل هذا النص على بنى تركيبية إسنادية منفية تفيد معان صرفية، ومعنى دلالي، وهي على النحو التالي:

- ما أتاك رجل: يفيد النفي ب (ما) في هذا الموضع معنى صرفي يتمثل في العدد؛ أي إثبات الكثرة ونفي الواحد في الإتيان.

(1) - التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، عبد الفتاح لاشين، دار المريخ للنشر، الرياض - المملكة

السعودية، (د ت)، (د ط)، ص 106 - 107.

(2) - الكتاب: سيبويه، ج 1، ص 55.

- ما أتاك رجل: (أي أتك امرأة)، يفيد النفي في هذا الموضع معنى صرفي يتمثل في الجنس (التذكير والتأنيث)، وهو إثبات إتيان المرأة (التأنيث)، ونفي إتيان الرجل (التذكير).

- ما أتاك رجل في قوته ونفاذه: يفيد النفي في هذا الموضع معنى دلالي من خلال العلاقة الدلالية (التناقض)؛ أي نفي صفة الرجولة (نفاذ/ وقوة)، وإثبات النقيض (الضعف) لقوله الضعفاء.

بينما يذهب "ابن الزبير الغرناطي" ⁽¹⁾ في شرح كلام سيبويه (ما أتاني رجل) إلى أنه يحتمل أربعة معان وليس ثلاثة:

أحدها: أن تريد أنه ما أتاك رجل واحد، بل أتاك أكثر من واحدة (العدد) معنى الكثرة. والثاني: ما أتاك رجل في قوته ونفاذه، بل أتاك الضعفاء (الخصلة الصفة) معنى النقيض.

والثالث: أن تريد ما أتاك رجل واحد ولا أكثر من ذلك، (النفي العام).

الرابع: أنه ما أتاك رجل بل امرأة أتك (الجنس معنى التعيين والتحديد الجنسي).

ومن هذا التحليل التداولي؛ يتبين أن معرفة المخاطب لمقاصد المتكلم وأغراضه في الكلام يفيد لحكم في حسم التمييز في الكلام باختلاف مقاماته، ونفي اللبس عن الكلام قصد الفهم لإنجاح التواصل.

(1) - ينظر: ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاح والتعطيل في توجيه المتشابه من اللفظ من أي التنزيل: ابن الزبير الغرناطي (أحمد بن إبراهيم)، تح: سعيد الفلاح، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط1، 1983م، ج1، ص627. نقلا عن: الأسس الإبستمولوجية والتداولية في النظر النحوي عند سيبويه، إدريس مقبول، ص345.

1-6- مبدأ الإفادة وظاهرة التقديم.

والتأخير للجرجاني باع طويل في طرق هذا الباب، والواصف إياه بأنه «باب كثير الفوائد جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروق مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن أراذك ولطف عندك أن قدم فيه شيء، وحول اللفظ عن مكان إلى مكان»⁽¹⁾.

ويرى الجرجاني أنه من الخطأ أن ينظر إلى ظاهرة التقديم والتأخير في الكلام بالمفيد مرة وبغير المفيد أخرى، لأن ما يحقق الفائدة في الكلام في كل الحالات التقديم والتأخير في الكلام البليغ إنما يكون لعل بيانية يقتضيها. فيقول: «واعلم أن من الخطأ أن يقسم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين فيجعل مفيدا في بعض الكلام، وأن يعلل تارة بالعناية، وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب حتى تطرد لهذا قوافيه، ولذلك سجعه.

ذلك لأن من البعيد أن يكون في جملة النظم ما يدل تارة ولا يدل تارة أخرى. فمتى ثبت في تقديم المفعول مثلا على الفعل في كثير من الكلام أنه قد إختص بفائدة لا تكون الفائدة مع التأخير، فقد وجب أن تكون تلك قضية في كل شيء وكل حال»⁽²⁾.

وللتقديم والتأخير الأثر البالغ في إضفاء المعنى على البنية التركيبية في الكلام في كل الأحوال والمقامات. ومن أبين شيء في ذلك الاستفهام بالهمزة.

يظهر الجانب التداولي في تقديم الاستفهام عن الاسم أو الفعل الذين يعدان محل الشك عند المستفهم (المتكلم) أو المستفهم عنه «فإن موضع الكلام إذا قلت: أفعلت؟ فبدأت بالفعل كأن الشك في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده، وإذا قلت:

(1) - دلائل الإعجاز: الجرجاني، ص101.

(2) - المرجع نفسه، ص104-105.

أنت فعلت؟ فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل من هو، وكان التردد فيه»⁽¹⁾. في هذا النص بيان على أن أسلوب التقديم والتأخير يتجاوز الاهتمام والعناية بالمقدم كما أثر البعض، وإنما غرضه إنتاج المعنى الدلالي و لإبراز الغرض المتوخى من التقديم والتأخير راح الجرجاني يحلل الكلام الذي ضمنه موضوع قتل الخارجي الذي يخرج فيعي ويفسد ويكثر به الأذى. وذلك بالمواشجة بين البنية التركيبية والجوانب التداولية المحيطة بها من مقاصد المتكلم في إخباره عن قتل الخارجي الفاسد الأذى، وحال المخاطب أثناء سماعه خبر قتل الخارجي، فقال: « كمثل ما يعلم من حالهم في حال الخارجي يخرج فيعي ويفسد ويكثر به الأذى، أنهم يريدون قتله ولا يباليون من كان القتل منه ولا يعينهم منه شيء. »

فإذا قتل وأراد مريد الإخبار بذلك فإنه يقدم الخارجي فيقول: " قتل الخارجي زيداً". فقد قدم المفعول به الخارجي لمعرفة المتكلم (المخبر عنه) حال (السامع) الناس الذين تأذوا كثيرا من الخارجي وينتظرون قتله بفارغ الصبر، وهذا يحقق الفائدة للسامع، لذلك لا يقول: "قتل زيد الخارجي"، لأنه- (المتكلم)- يعلم أن ليس للناس في أن يعلموا أن القاتل له زيداً، جدوى وفائدة فيعينهم ذكره، وبهمهم ويتصل بمسرتهم. لذلك آخر الفاعل (زيد) وهو القاتل، وذلك لعلم المتكلم من حالهم (السامع) « أن الذي هم متوقعون له ومتطلعون إليه متى يكون وقوع القتل بالخارجي المفسد والفائدة من هذا أنهم قد كفوا شره وتخلصوا منه»⁽²⁾.

إذن، للتقديم والتأخير مزايا كثيرة منها ما يخص الكلام البنية التركيبية حيث تظهر اختلاف الدلالات لاختلاف أنماط التراكيب للعبارة، ولا يتم هذا عن منأى مقاصد المتكلم، وأحوال المخاطب الذي توجه له الإفادة وتخصه.

(1) - دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص105.

(2) - المرجع نفسه، ص102.

- الحال:

للحال وظيفة نحوية تتمثل في بيان هيئة صاحبها، والجرجاني لا يفرق بين الحال والخبر في تحقيق الفائدة للمخاطب، فكلاهما يشتركان في وظيفة الوضوح والبيان لصاحب الحال، أما النحاة فقد فرقوا بينهما باعتبار الموضوع، إذ الخبر يقع في حيز العمدة (الإسناد)، والحال في حيز الفضلة وهذا حسب ترتيب عناصر الجملة. وفي حقيقة الأمر أن هذا الترتيب لعناصر الجملة قوامه المراتب النحوية التي وضعها النحاة، وهي لا صلة لها بالمعنى والفائدة، فالمتكلم بحاجة إلى استعمال الحال مثلما يحتاج إلى استعمال الخبر وعناصر نحوية أخرى.

للحال أهمية في ذكرها في الكلام « التي يستطيع أن يتلمسها الناظر إل القواعد المرتبطة بموضوع الحال حديثهم عن المعنى الذي يعبر عنه الحال وما يحمله من دلالات تبتث إلى ذهن المخاطب وبيانهم للغاية التي من أجلها يذكر المتكلم هذا النوع من الألفاظ في الكلام»⁽¹⁾.

وهذا ما أبانه الجرجاني في قوله: « جاءني زيد»، فيسبق إلى قلب المخاطب جميع ما يحتمله إلى المجيء من الأحوال. فإذا قلت راكبا أو راجلا، كشفت ذلك الإبهام، وقصرت علم المخاطب على نوع مخصوص من جميع ما كان يظنه»⁽²⁾.

والمراد من هذا أن المتكلم لما أخبر المخاطب بمجيء زيد راودت ذهنه عدة احتمالات حول هيئة مجيء زيد، وأن المتكلم يتوسل في كلامه الوضوح والبيان فسارع إلى قطع تلك الاحتمالات بذكر الحال لبيان حال مجيء زيد، وبهذا يكون المتكلم قد أزال الإبهام والغموض الذي يكتنف حال المخاطب، لأن « وظيفة الحال هي رفع الاحتمالات

(1) - مراعاة المخاطب في النحو العربي: بان الخفاجي، ص211.

(2) - المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، ج1، ص676.

التي يشغل بها ذهن المخاطب في هيئة شيء ما، فيأتي الحال مزيلاً كل هذه الاحتمالات المتضاربة من قلب المخاطب قاصراً إياه على شيء واحد فقط»⁽¹⁾.

والحق أن عرض النحاة لموضوع الحال، وبيان دلالاته كان نتيجة تنبهم إلى الظروف والملابسات المحيطة بالكلام، ومدى تأثيرها في الكشف عن المعاني التي تتضمنها التراكيب النحوية، وإدراكهم أن الغاية من استعمال المتكلم للكلام إفادة المخاطب.

-الحال الجامدة:

لقد اعتد النحاة الاشتقاق أصل في الحال، إذا أن «الحال هو المبين للهيئة، وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال، فلا يتكلف تأويله بمشتق»⁽²⁾.

وللحال الجامدة مواضع كثيرة منها «إن دلت على سعر نحو "بعه مدّاً بدرهم" إلى المعنى بعه مسعراً كل مدٍ بدرهم. وما دل على تفاعل نحو: ((بعته يدّاً بيدٍ))، أي مناجزة، أو على تشبيهه نحو "كرّ زيد أسداً": أي مشبهاً أسداً...)) وكلمته فاهُ إلى فيّ، أي كلمته مشافهة. وأن تدل الحال على ترتيب كقولك: "ادخلوا الدار رجلاً رجلاً". تريد مرتبين. وضابط هذا النوع: أن يذكر المجموع أو لا ثم يفصل هذا المجموع بذكر بعضه مكرراً»⁽³⁾.

تكمن فائدة الحال في هذه التراكيب بغض النظر عن جمودها واشتقاقها لبيان هيئة صاحب الحال، وهو الشيء الذي لا يجهله المخاطب في الكلام. فالسعر بيان لهيئة البيع، والتفاعل بيان لهيئة المناجزة، والتشبيه بالأسد بيان لهيئة سرعة الكر لزيد، والترتيب بيان لهيئة دخول الرجال الدار. طبعاً، و فهم هذه المعاني لا يتم بمنأى عن سياق

(1) - مراعاة المخاطب في النحو العربي: بان الخفاجي، ص 211.

(2) - شرح الكافية، رضي الدين الاسترأبادي، ج 2، ص 69.

(3) - شرح ابن عقيل على الألفية ابن مالك: ابن مالك، ج 1، ص 570، 571، 576.

الموقف المتمثل في ذلك التفاعل بين المتكلم والمخاطب وذلك في إطار سياق استعمال اللغة وتداولها بين مستعمليها.

رابعاً: مراعاة المخاطب:

قديمًا حظي المخاطب/ السامع باهتمام بالغ لدى علماء اللغة نحاة وبلاغيين ونقادا وأصوليين لكونه طرفاً أساسياً في العملية اللغوية، وتكمن أهميته أكثر في تحقيق عملية التواصل، بل إنجاحها. ذلك أنه مما لا شك فيه «أن النظام اللغوي خلق للإفادة، أي لتبليغ أغراض المتكلم للمستمع، فهو آلة للتبليغ جوهره تابع لما ولي من أمر الإفادة فهو إلى قوانين فن المواصلات أقرب منه إلى قواعد المنطق»⁽¹⁾.

وبعبارة أوضح؛ فاللغة نظام متكامل، وبناء رصيف متوائم، والمحيط الذي تستعمل اللغة وكل مكونات هذا المحيط، ويراعي الظروف التي تتعلق بالمقام الذي تستعمل فيه اللغة من متكلم ومستمع ومقام، كل واحد منها وظروفه الخاصة به، ذلك أن دراسة الأساليب تقتضي دراسة جوانب نفسية واجتماعية.⁽²⁾

ومما ينبغي مراعاته من هذه الأمور المخاطب/السامع الذي يعد عنصر جوهرياً، أو طرفاً أساسياً يعتد به في تفسير كثير من إشكالات الكلام، أو الخطاب اللغوي، وكما أسست وفق مراعاته كثيراً من القواعد اللغوية.

لم تكن العناية بالمخاطب وقفاً على القدماء، بل امتدت واستمرت - هذه العناية الفائقة - في أوساط المحدثين العرب والغربيين على حد سواء. فحديثاً قد «أولت التداوليات الحديثة عناية كبيرة لعنصري المتكلم والمخاطب انطلاقاً من الاعتقاد بأن الخطاب يتوجه

(1) - نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: نهاد الموسى، ص 87.

(2) - ينظر: البلاغة والأسلوبية: محمد عبد المطلب، 154.

(من و إلى) أحد الطرفين، وكذا النظر إلى طبيعة التفاعل اللساني وغير اللساني الذي يوجه إليه الكلام ويحدد مساره»⁽¹⁾.

وتأكيداً لأهمية المخاطب في إنتاج الخطاب وفهمه، يقول أحمد العلوي « فالكل يعلم أن الخطاب يفترض وجود مخاطب، وقرب المخاطب وانتباهه للمخاطب.. إلخ، وهي كلها شروط مكانية وزمانية شخصية يجب أن تتوفر حتى يمكن للمواضيع المسيطرة أن تعمل»⁽²⁾.

إن الحديث عن المخاطب/السامع يستدعي المتكلم والعلاقة التفاعلية بينهما، بمعنى أنه « إذا صح أن التخاطب هو الأصل في الكلام صح أيضاً أن العلاقة التخاطبية هي علاقة أصلية ينبنى عليها غيرها ولا تنبنى على غيرها، فإذا انطوى الكلام على علاقة لفظية، فينبغي أن تكون تابعة للعلاقة التخاطبية، ولا أدل على ذلك من اللفظ المخاطب به سوف يتحدد لا بالمدلول الموضوع له والذي يدعو مستمعا إلى الدخول في تعقبه مقامياً تتحدد من جانب المتكلم بالتوجيه إلى المستمع وبإفهامه مراده، ومن المستمع بالتلقي من المتكلم وفهم مراده»⁽³⁾. لم يكن النحاة العرب بمنأى عن البلاغيين في الاهتمام بالمخاطب/السامع في وصف وتحليل وتفسير القضايا النحوية، أو في صياغة القواعد النحوية، فلنحاة فضل السبق في طرق هذا الموضوع إدراكاً لأهميته في إنشاء الكلام وفهمه، فلا مجال لنكران أو التكرار لما « للنحويين من فضل فيه، يدلنا عليه ما كتبوه في كتبهم فهم أول من قال بمراعاة الأحوال المحيطة بكل من المتكلم والمخاطب، إذن أن الفكر العربي قد تخطى حدود الشكل في الدرس النحوي، وقد أرسى علماء النحو دعائم معنوية عبرت عن مقاصد المتكلمين في الميادين المختلفة منها التي يدعي

(1) - الأسس الإستمولوجية والتداولية في النظر النحوي عند سيبويه: إدريس مقبول، ص330.

(2) - الطبيعة والتمثال: أحمد العلوي، ص206. نقلاً عن الأسس الإستمولوجية والتداولية: إدريس مقبول، ص330.

(3) - اللسان والميزان أو التكوثر العقلي: طه عبد الرحمان، ص215، 216.

المحدثون أنهم، قد ابتكروها أو خاضوا فيها لأول مرة»⁽¹⁾. والمتأمل في التراث النحوي يلفي هذه المسألة مطروحة في أعمال النحاة العرب، ويدرك مدى اهتمامهم بالمخاطب في بناء أحكامهم النحوية، وفهمهم للمعنى، وتفسيرهم للقضايا النحوية، إلى غير ذلك. وهذا تأكيد أكدا لما ذهب إليه النحاة العرب « أن معاني النحو وأصوله ليست كما يتوهم كثيرا من الناس قوالب جامدة، أو مقاييس محددة صما، بل أنها مع كونها تقوم على أسس عقلية ومنطقية، فإنها تراعي الجوانب الفنية والأحوال النفسية لدى من ينشئ الكلام، وتعتد بتقدير المنشئ لحال من يتلقى عنه ويأخذ منه»⁽²⁾.

وهذا أدل دليل على مدى وعي النحاة العرب لأهمية السياق الخارجي للغة في إنشاء الكلام أو فهمه بدءا من سيبويه بوصف كتابه أول إنتاج نحوي ناضج يعتد به في هذا المجال، كما أنهم أدركوا أهمية المخاطب/السامع، فراحوا يفسرون كثيرا من القضايا وفقهه، كما يقول هادي نهر « ويمثل علم السامع عندهم دليلا على اختلاف جهات الكلام وخروج العبارة عن مدلولها النحوي الظاهري إلى معنى مختلف فعندهم أن قولك: " غفر الله لزيد"، رحم الله زيدا، ونحو ذلك، لفظ الخبر ومعناه الطلب، وإنما كان كذلك لعلم السامع أنك لا تخبر عن الله عز وجل وإنما تسأله»⁽³⁾.

لقد أضحي المخاطب/السامع الضابط في توجيه الكلام لتحقيق « مبدأ التفاهم الذي بمنزلة المعيار الضابط لطاقة الاختزال أو التصريح في الكلام، فقد استنبط سيبويه قانون التناسب العكسي بين طاقة التصريح في الكلام وعلم السامع بمضمون الرسالة الدلالية، وبموجبه تكون الطاقة الاختزالية ممكنة بقدر ما يكون السامع مستطلعا على مضمونها

(1) - ينظر: مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه: زكي حسام الدين ناصح، مجلة المورد، مج30، ع3، 2002م، ص18.

(2) - نحو المعاني: أحمد الستار الجواربي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، العراق، 1987م، ص33.

(3) - السياق (المقام) والموقف الكلامي بين اللغويين العرب والأجانب: هادي نهر، مجلة المستنصرية، ع24-25، 1994م، ص81.

الخبر»⁽¹⁾. بينما يعتبر بعض النحاة العرب المحدثين أن المخاطب معيار لقبول الكلام أو استحسانه ذلك أن « الجملة العربية خاضعة لمناسبات القول، والعلاقة بين المتكلم والمخاطب، ولا يتم التفاهم في أية لغة إلا إذا روعيت تلك المناسبات وأخذت العلاقة بين أصحابها بنظر الاعتبار، ولن يكون الكلام مفيدا ولا الخبر مؤديا غرضه ما لم يكن حال المخاطب ملحوظا ليقع في نفس المخاطب موضع الاكتفاء والقبول»⁽²⁾.

وغاية الغاية من مراعاة المخاطب جعل « عملية التواصل أي إبلاغ الرسالة إلى المخاطب سهلة وممكنة يفهم ما يبغى المتكلم من ورائها، لذا يسعى المتكلم جاهدا لمعرفة الحال التي يكون عليها المخاطب، ليتسنى له صياغة كلامه على وفق تلك الحال، لأن مراعاتها تسهم كثيرا في كيفية صياغة البناء التركيبي للجملة، لذا يختلف الأسلوب الذي يتبعه المتكلم كما وكيف مع السامع، فقد يحتاج إلى الإيجاز في مواطن الحاجة إليه كأن يكون السامع عالما بأطراف الحديث مدركا وملما بالموضوع، وكذا الحاجة إلى الإطناب والتطويل»⁽³⁾.

يعد المخاطب عنصرا من عناصر سياق الموقف الذي يلابس استعمال اللغة الذي يقتضي ربط الكلام بسياقه الداخلي والخارجي؛ أي تسييق الكلام كما قال فتنجشتاين (Ludwig Wittgenstein) « أن اللغة ليست حسابا منطقيًا دقيقًا لكل كلمة معنى محدد، ولكل جملة معنى محدد بحيث يمكنك الانتقال من جملة إلى ما يلزم عنها من جمل حسب قواعد الاستدلال المنطقي، لكن الكلمة الواحدة تتحدد معانيها بتعدد استخداماتها في الحياة اليومية لتعدد معاني الجملة الواحدة حسب السياق الذي تذكر فيه»⁽⁴⁾. ومردّ هذا الاختلاف والتنوع في استعمال اللغة هو أحوال المخاطب السامع الذي أضحي عنصرا

(1) - ينظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية: عبد السلام المسدي، ص332.

(2) - ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: مهدي المخزومي، ص225.

(3) - مراعاة المخاطب في النحو العربي: بان الخفاجي، ص59.

(4) - في فلسفة اللغة: محمود فهمي حجازي، دار النهضة العربية، بيروت(د.ط)، لبنان(د.ت)، ص56.

أساسيا في توجيه الكلام، وفهم المعنى بل في بناء كثير من الأحكام النحوية، وهذا ما أقره السهيلي (ت 581هـ) في قوله: « اعلم أن الكلام صفة قائمة في نفس المتكلم يعبر للمخاطب عنها بلفظ أو لحظ أو بخظ، ولولا المخاطب لما احتيج إلى التعبير عما في نفسه»⁽¹⁾. وبالإضافة إلى ذلك « فإن المتكلم في معظم الأحيان يقف موقفا خاصا من السامع، ويتضح هذا الموقف في اختيار الكلمات وترتيبها»⁽²⁾.

وعليه؛ فغاية الغاية من الدرس النحوي « هي دراسة التراكيب اللغوية؛ ليتسنى فهم معانيها، ولم تكن دراسة مفردات اللغة بمعزل عن واقعها اللغوي والوسط الذي تستعمل فيه، والظروف المحيطة بها والتي يعد المخاطب من أهم أطرافها لكونه المستقبل لذلك النص اللغوي، والمحور الأساسي في العملية اللغوية، إذ بنيت أغلب أحكام النحو العربي على أساس مراعاته فجاءت هذه الأحكام متساوقة مع معرفة السامع، أو إدراكه، أو ثقافته أو الحالة الاجتماعية التي يكون عليها والعلاقة التي تربطه بالمتكلم، والعهد الذي بينهما في بعض القضايا التي يريد إخباره بها فضلا عن الالتفات إلى حواس المخاطب التي تستقبل الخطاب اللغوي ومناغمتها بطريقة تتسجم وهيأتها، فيراعي سمعه وبصره وغير ذلك، وهذا الارتباط ما بين الأحكام النحوية والمخاطب والتساوق المعقود بينهما أضاف إلى الأحكام النحوية صفة الواقعية والديمومة(..) لذا اعتمدت تلك الأحكام على معيار علم المخاطب وربط الكلام بالسياق الاجتماعي أساسا مهما لها؛ ذلك لأن المتكلم ينظم كلامه على النحو الذي يقتضيه علمه بحال المخاطب أو السامع»⁽³⁾.

(1) - نتائج الفكر في النحو: السهيلي (أبو القاسم: ت 581هـ)، تح: محمد إبراهيم البناء، دار الرياضي للنشر،

(د ط)، (د ت)، ص218. نقلا عن مراعاة المخاطب في النحو العربي: بان الخفاجي، ص115.

(2) - اللغة والتفسير والتواصل: مصطفى ناصف، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1415هـ -

1995م، ص11.

(3) - مراعاة المخاطب في النحو العربي: بان الخفاجي، ص115.

فالانصراف والعزوف عن هذا الجانب يؤثر سلبا على الأحكام النحوية؛ لأن العلاقة التفاعلية بين المتكلم والمخاطب في العملية اللغوية هي الحكم في نظم النصوص اللغوية.

وهنا يحسن بناء التعرض إلى صور أحوال المخاطب- السامع في الدرس النحوي العربي، ثم مراعاته في بناء الأحكام النحوية، وكذلك مراعاة المخاطب في توجيه معاني الكلام.

1- مراعاة أحوال المخاطب في بناء الأحكام النحوية:

ينطلق النحاة العرب في إنشاء كلامهم من وجود أو حضور مخاطب- سامع، لأن سياق الكلام يقتضي ذلك، فكان حضوره حضورا فعليا، وعليه عرف بتسميات عدة، وهي مستفادة من أحواله في مختلف مقامات الكلام، فمنها علم المخاطب، وجهل المخاطب، وظن المخاطب، توقع المخاطب إلى غير ذلك.

ومن هذا المنطلق، راح النحاة العرب يبنون أحكامهم النحوية، ويفسرون العلل النحوية. وعليه، « جعل لكل حال من أحوال المخاطب حكما يقصده المتكلم، لأن المتكلم يضع في حسابه علم المخاطب وجهله وما يقتضيه ذلك من تنبيه أو تذكير أو تأكيد»⁽¹⁾. وسيتضح هذا من خلال التعرض لأحوال المخاطب.

1-1- صورة حال علم المخاطب / السامع أو جهله في الكلام.

من أوائل النحاة العرب الذين لفت انتباههم أهمية حال المخاطب في الكلام الخليل الفراهيدي (175هـ)، وقد أدرك أهميته في فهم مقاصد المتكلم في الكلام. ومن صور ذلك تفسيره للنصب في قوله تعالى: «صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً» [البقرة:138]

(1) - مراعاة المخاطب في النحو العربي: بان الخفاجي، ص25.

فقال: «وأما نصب صبغة الله فعلى معنى فعل مضمّر اطرح لعلم المخاطب بمعناه، وهو ألزموا صبغة الله»⁽¹⁾.

وفي باب الحذف، يتخذ علم المخاطب/ السامع مسوغاً مقبولاً في إجراء الحذف لعناصر أو أجزاء من الكلام، ذلك أن المتكلم يحتز في إنشاء كلامه إلى ذكر العناصر التي يعلم أنها ضرورية ويحتاجها المخاطب السامع إلى معرفتها لبيان الفائدة منها الحذف، «والحذف هو التخفيف من ثقل الكلام وعبء الحديث، ومن منا لم يفضل الخفة على الثقل، مادامت الخفة هي المطلوبة والمقام يستدعيها، والحال يطلبها، ففي الخفة تلك تكمن البلاغة ويسمو الكلام حتى يصل إلى قوة السحر في التأثير، وتكون الجملة مع الحذف أشد وقعا على النفس، وأتم بيانا وأفصح من الذكر»⁽²⁾.

ويمكن التمثيل للحذف بما ورد في "هذا باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي لأن فيها معنى الأمر والنهي" يقول سيبويه: «وسألت الخليل عن قوله جل ذكره ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر:73]» أين جوابها؟. وعن قوله جل وعلى: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ﴾ [البقرة:165]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقُفُوا عَلَى النَّارِ﴾ [الأنعام:27]، فقال: إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم لعلم المخبر به لأي شيء وضع هذا الكلام»⁽³⁾. فيعمل الخليل حذف جواب الشرط في هذه الآيات بعلم المخاطب/ السامع لما وضعت له.

(1) – الجمل في النحو: الفراهيدي (الخليل بن أحمد)، تح: قباوة فخر الدين صالح، ط5، 1995م، ج1، ص97.

(2) – التراكيب النحوية عند عبد القاهر من الوجه البلاغية: عبد الفتاح لاشين، ص160.

(3) – الكتاب: سيبويه، ج1، ص103.

وفي هذا الأمر يقول المبرد: «ومما يحذف بعلم المخاطب بما يقصد قولهم لا عليك، إنما يريدون: لا بأس عليك، وقولهم: ليس إلا وليس غير.. إنما يريد ليس إلا ذلك.. وإنما تحذف إذا علم المخاطب ما تعني»⁽¹⁾.

وأما ابن مضاء القرطبي الأندلسي (ت 592هـ) فيقول في المحذوفات في القرآن الكريم: «واعلم أن المحذوفات في صياغتهم على ثلاثة أقسام: محذوف لا يتم الكلام إلا به، حذف لعلم المخاطب به كقولك لمن رأيتَه يعطي الناس (زيدًا) أي أعط زيدا. فتحذفه، وهو مراد، وإن أظهرتم الكلام به فمنه قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل:30]. وقوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ [البقرة:219] على قراءة من نصب. وكذلك في رفع، قوله عز وجل: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾ [الشمس:13] والمحذوفات في كتاب الله تعالى لعلم المخاطبين بها كثيرة جدا، وهي إذا أظهرت تمّ بها الكلام، وحذفها أوجز وأبلغ»⁽²⁾.

أ- جواز حذف المبتدأ لعلم المخاطب / السامع.

أجاز النحاة حذف المبتدأ لعلم المخاطب / السامع، ثم أن المتكلم أحيانا يلجأ إلى الحذف احترازا من التكرار والإطالة في الكلام إدراكا لانعدام الفائدة فيه، لأن المقام يستدعي الاقتصاد في التعبير لحضور الفائدة، وأن المخاطب/ السامع يلجأ إلى قرائن حالية لإحالته إلى المحذوف، ومن أمثلة ذلك: «قول المستهل الهلال والله، أي هذا الهلال والله، والمستهل طالب الهلال كما يقال لطالب الفهم مستفهم، ولطالب العلم مستعلم ومثله إذا شممت ريحا طيبة قلت (المسك والله)، أي هو المسك والله، أو هذا المسك، وكذلك لو رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة ذلك الشخص فإذا رأيتَه بعد ذلك قلت: "عبد الله وربّي"، كأنك قلت "ذاك عبد الله"، أو "هذا عبد الله". وكذلك لو حدثت عن شمائل رجل

(1) - المقتضب: المبرد، ج4، ص130.

(2) - الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي، ص78.

ووصف لصفات، مثل مررت برجل راحم المساكين. بار بوالديه فعرف بتلك الأوصاف فقلت: زيد والله، أي هو زيد، أو المذكور زيد»⁽¹⁾. في هذه المواضع حذف المبتدأ لعلم المخاطب السامع من خلال استعاضه بالقرائن الحالية عن المحذوف (المبتدأ)، وتتمثل هذه القرائن في الحواس التي تمثل الحال الشاهدة لفهم المعنى. ومن الحواس المذكورة في النص، حاسة السمع وآليتها الأذن، وحاسة الرؤية وآليتها العين، فقد زواج بين السمع والرؤية في هذا المثال (رؤية الهلال) لاكتمال المعنى بهما، كما استعمل حاسة الرؤية (العين) في المثال الثالث لتحقيق الغرض بها. ثم استعمل حاسة الشم وآليتها الأنف في المثال الثاني (شم المسك). فهذه الحواس تحقق التواصل السيميولوجي، الذي يتمثل في التواصل السمعي - البصري في المثال الأول، ثم التواصل السمعي في المثال الثاني، ثم التواصل الشمي في المثال الثالث.

وفي المثال الأخير ينتقل من المحسوس إلى المجرد الذي يتمثل في ذكر الأوصاف المعنوية المتمثلة في الرحمة والبر كقرينة حالية للاستدلال على المحذوف.

ب- جواز حذف الخبر لعلم المخاطب/السامع:

ويمكن التمثيل له بقول المبرد « فأما حذف الخبر معروف وجيد .. ولا يجوز الحذف حتى يكون المحذوف معلوما بما يدل عليه من متقدم خبر أو شاهدة حال. وقال في قوله تعالى: ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ {1} وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ﴾ [الإنشاق: 1-2]. وقال قوم: الخبر محذوف لعلم المخاطب»⁽²⁾. ويفسر صاحب شرح المفصل القول في هذه الآية الكريمة « والتقدير إذا انشقت السماء انشقت كان ذلك لتضمنه معنى الشرط، والشرط يقتضي الفعل وتكون بمعنى المفاجأة»⁽³⁾.

(1) - شرح المفصل: ابن يعيش، ج1، ص182-183.

(2) - المقتضب: المبرد، مج2، ص79.

(3) - شرح المفصل: ابن يعيش، ج1، ص183.

1-2- صورة حال معرفة المخاطب/السامع.

يعد حال معرفة المخاطب/السامع الضابط في تحديد موضع الفائدة في الجملة الاسمية، وذلك في مجيء الخبر نكرة، والمبتدأ معرفة، كما قال شارح المفصل «واعلم أن خبر المبتدأ هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع ويصير مع المبتدأ كلاماً تاماً والذي يدل على ذلك أن به يقع التصديق والتكذيب، ألا ترى أنك إذا قلت: "عبد الله منطلق" فالصدق والكذب إنما وقعا في انطلاق عبد الله، لا في عبد الله، لأن الفائدة في انطلاقه، وإنما ذكرت عبد الله وهو معروف عند السامع لتسند إليه الخبر الذي هو الانطلاق»⁽¹⁾.

1-3- صورة حال جهل المخاطب/السامع.

ومن صور حال جهل المخاطب/السامع الإخبار عن النكرة بنكرة والإخبار هو إفادة الحكم، والحكم على المجهول لا فائدة فيه للمخاطب، لذلك لم يجز النحاة الإخبار عن النكرة، كما قال الجرجاني: «والإخبار عن النكرة غير مستقيم في الأصل، إذ إسناد المجهول إلى المجهول لا نصيب له في الإفادة وإنما تأتي النكرتان إذا وجد تخصص كما فعلت في تخصصك رجلاً بقولك: من قبيلة كذا.. ولو قلت: رجل ذاهب لم يجز، لأن كل أحد يعلم أن الدنيا لا تخلو من ذاهب ما»⁽²⁾.

1-4- صورة حال توقع المخاطب/السامع

المراد من التوقع الانتظار الذي يحصل للمخاطب/السامع، ومحلّه قلب أو نفس السامع، ومثال ذلك قول المبرد: «اعلم أنه إذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة فالذي يجعل اسم (كان) المعرفة؛ لأن المعنى على ذلك؛ لأنه بمنزلة الابتداء والخبر كما وصفت

(1) - المرجع نفسه، ج1، ص169.

(2) - المقتصد في شرح الإيضاح: الجرجاني، ج1، ص308.

لك.. فإذا قلت كان عبد الله، فقد ألقيت إلى السامع اسما يعرفه فهو يتوقع ما تخبر عنه»⁽¹⁾.

أما الجرجاني فينطلق من تعليقه على قول سيبويه في باب كان الذي يشترط في اسمه التعريف كونه بمنزلة المبتدأ « فإذا قلت: كان زيد، فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك وإنما ينتظر الخبر، فإذا قلت: حليما، فقد أعلمته ما علمت، وإذا قلت: كان حليما، فإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة»⁽²⁾. وذلك أنه «إذا كان معلوما أنه لا يكون مبتدأ من غير خبر ولا خبر من غير مبتدأ كان معلوما أنك إذا قلت: "كان زيد"، فالمخاطب ينتظر الخبر وإذا قلت كان حليما: أنه ينتظر الاسم»⁽³⁾. يفهم مما سبق ذكره؛ أن المتكلم يتعمد إثارة التوقع، والانتظار في نفس المخاطب/ السامع من خلال عملية إنشائه للكلام فيصبح المخاطب/ السامع تواقا إلى التوضيح عما ذكر له من اسم.

1-5- صورة حالة إيقاع المعنى في نفس المخاطب/ السامع.

لقد تحدث الجرجاني عن هذا الحال - إيقاع المعنى في نفس السامع - في شرحه لأسرار حذف المفعول في بيت شعري للبحثري يمدح فيه ممدوحه قائلاً:

وَكَمْ دُدْتُ عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَادِثٍ وَسُورَةِ أَيَّامِ حَزْرَنْ إِلَى الْعَظْمِ

يفسر الجرجاني بلاغة الحذف في هذا البيت في موضع حذف المفعول به (اللحم)، أي أن الأصل في الكلام: "حزرن اللحم إلى العظم" مبينا سرّ حذف اللحم من موقعها في الكلام. «فالأصل لا محالة حزرن اللحم إلى العظم إلا أن في مجيئه به محذوفا وإسقاطه له من النطق وتركه في الضمير مزية عجيبة، وفائدة جلية وذلك أن من

(1) - المقتضب: المبرد، مج4، ص88.

(2) - ينظر: الكتاب: سيبويه، ج1، ص46-47.

(3) - دلائل الإعجاز: الجرجاني، ص291.

حذف الشاعر أن يوقع المعنى في نفس السامع إيقاعاً يمنعه به أن يتوهم في بدء الأمر شيئاً غير المراد ثم ينصرف إلى المراد، ومعلوم أنه لو أظهر المفعول فقال: سورة الأيام حزن اللحم إلى العظم، لجاز أن يقع في وهم السامع إلى أن يجيء إلى قوله (إلى العظم) أن هذا الحز كان في بعض اللحم دون كله وأنه قطع ما يلي الجلد ولم ينته إلى ما يلي العظم لما كان كذلك ترك ذكر اللحم وأسقطه من اللفظ ليبرئ السامع من هذا ويجعله بحيث يقع المعنى منه في أنف الفهم ويتصور في نفسه من أول الأمر أن الحز مضى في اللحم حتى لم يردده إلا العظم»⁽¹⁾.

1-6- صورة حال توهم المخاطب/السامع

يتمثل في ما ذهب إليه الرضي الاسترأبادي في تفسيره لضمير الفصل، فقال: «سمي فصلاً (اصطلاح البصريين)، قال المتأخرون: إنما سمي فصلاً، لأنه فصل به بين كون ما بعده نعتاً، وكونه خبراً لأنك إذا قلت: (زيد القائم) جاز أن يتوهم السامع كون (القائم) صفة فينتظر الخبر فجئت بالفصل ليتعين كونه خبراً لا صفة»⁽²⁾.

ومما سلف ذكره؛ يتبين أن إنجاح العملية التواصلية متوقف على المتكلم، فهو مهندس هذه العملية بدءاً من معرفته لأحوال المخاطب/السامع إلى انتقاء الكلمات والتعبير في إنشاء الكلام حتى يكون موافقاً منسجماً مع أحوال المخاطب/السامع للفهم. وهذا يؤكد عمق نظرة النحاة العرب في تناولهم للتراكيب والمعنى معاً بالإضافة إلى مراعاة سياق الموقف الذي يلابس الكلام، وقد أفضى بهم عمق هذا التصور إلى إثارة التواصل السيميولوجي إلى جانب التواصل اللساني، وهذا من أدل دلائل على أن الدرس النحوي لم يكن حبيس الأشكال اللغوية، بل كانت غايته تناول المعنى.

(1) - دلائل الإعجاز: الجرجاني، ص 149.

(2) - شرح الكافية: رضى الدين الاسترأبادي، ج 3، ص 63.

2- مراعاة أحوال المخاطب/ السامع في توجيه معاني الكلام.

من المعلوم أن الكلام ينقسم إلى خبر وإنشاء. وأن الخبر يحتمل الصدق والكذب حسب مطابقته للواقع الخارجي. وأن للخبر معان تستفاد من خلال سياق الموقف، وخير مثال على ذلك القصة المشهورة بين المبرد والكندي المتفلسف، وقد سبقت الإشارة إليها.

- دلالة (إنما) في الكلام.

يقول الجرجاني: « اعلم أن موضوع (إنما) على أن تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته، أو إنما ينزل هذه المنزلة. تفسير ذلك أنك تقول للرجل: إنما هو أخوك، وإنما هو صاحبك القديم: لا تقوله لمن يجهل ذلك ويدفع صحته، ولكن لمن يعلمه ويقربه إلا أنك تريد أن تنبهه للذي يجب عليه حق الأخ وحرمة الصاحب»⁽¹⁾.

وأما الإنشاء فهو ما لا يحتمل الصدق ولا الكذب لذاته، وهو إنشاء طلبي ومنه الاستفهام، النداء، الأمر، النهي.. إلخ، والإنشاء غير الطلبي ومنه التعجب المدح والذم.. إلخ، ومن أمثلة ذلك؛ دلالة (كم) على الاستفهام والخبر.

يتجلى اهتمام النحاة بالمخاطب/السامع في معرفة الفارق الدلالي في كم الاستفهامية وكم الخبرية، وذلك بالتعرض إلى العلاقة التفاعلية بين المتكلم والمخاطب/السامع.

إن ما يلاحظ على كم الخبرية وكم الاستفهامية أنهما يشتركان في خمسة أمور وهي: « أنهما اسمان، وأنهما مبنيان، وأنهما مفتقران إلى مبين، وأنهما لا يتقدم عليهما عامل لفظي إلا المضاف وحرف الجر»⁽²⁾. كما أن ابن هشام قد توصل إلى إيجاد خمسة أمور تفترق

(1) - دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص274.

(2) - الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي (جلال الدين - ت 911هـ) دار الكتب العلمية، بيروت(د.ط)، لبنان(د.ت)، مج1، ج1، ص281.

فيها كل من كم الاستفهامية وكم الخبرية، وهي «أحدها: أن الكلام مع الخبرية يحتمل التصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية. والثاني: أن المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جواباً لأنه مخبر، والمتكلم بالاستفهامية يستدعي ذلك لأنه مستخبر.

الثالث: أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية يقال في الخبرية كم عبيد لي خمسون بل ستون، وفي الاستفهامية (كم مائة أعشرون أم ثلاثون). والرابع: أن تمييز "كم الخبرية" مفرد أو مجموع، تقول: (كم عبد ملكت) و (كم عبيد ملكت). يقول الفرزدق⁽¹⁾:

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ فَدُعَاءَ، قَدْ حَلَبْتُ عَلَى عِشَارِي

الخامس: أن تمييز الخبرية واجب الخفض، وتمييز الاستفهامية منصوب⁽²⁾.

يتضح من هذا، أن كم الاستفهامية يستفهم بها المتكلم عن عدد مبهم، وهو في تصور المخاطب السامع معلوم.

أما في كم الخبرية العكس، فالمخاطب/ السامع هو المستفهم عن العدد المبهم الذي قد يكون المتكلم يعلمه. ويؤكد هذا الرضي الاسترأبادي في قوله: «كم الاستفهامية وكم الخبرية تدلان على عدد ومعدود، فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه عند المخاطب. والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب، وربما يعرفه المتكلم، وأما المعدود فهو مجهول عند المخاطب في الاستفهامية والخبرية. فلذا احتيج إلى التمييز المبين للمعدود»⁽³⁾. ومن هذا القول يتبين أن الفارق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية هو فارق دلالي تفسره العلاقة التفاعلية بين المتكلم والمخاطب السامع.

(1) - مغني اللبيب: ابن هشام الأنصاري المصري، ج1، ص203.

(2) - المرجع نفسه، ج1، ص204.

(3) - شرح الكافية: رضى الدين الاسترأبادي، ج3، ص234.

ومن أنواع الإنشاء غير الطلبي أسماء الفعال وأسماء الأصوات وغيرهما ومنهما يمكن توضيح مراعاة حال المخاطب السامع في بناء الحكم النحوي.

- أسماء الأفعال:

اصطلح تمام حسان في كتابه (اللغة العربية) مصطلح الخوالب الذي يشمل أسماء الأفعال وأسماء الصوت، وصيغتا التعجب، وصيغتا المدح والذم، وهي عبارة عن أساليب إفصاحية « تستعمل للكشف عن موقف انفعالي ما و الإفصاح عنه»⁽¹⁾.

لقد صنف نحاة العرب أسماء الأفعال إلى هذه الأصناف، وهي على النحو التالي:

- اسم فعل أمر:

يعد هذا الصنف من « أكثر أسماء الأفعال، وهي بمعنى الأمر إنَّ الأمر كثيرا ما يكتفى فيه بالإشارة عن النطق بلفظه، فكيف لا يكتفى تلفظ قائم مقامه، ولا كذلك الخبر»⁽²⁾. ومن أسماء أفعال الأمر نذكر منها:

- صه: « بمعنى أسكت، وفي الحديث " إذا قلت لصاحبك والإمام يخطب صه فقد لغوت" »⁽³⁾.

- صه: « بمعنى أكف، وآمين بمعنى استجب»⁽⁴⁾. إلى غير ذلك والصنف الآخر من أسماء الأفعال بمعنى الخبر، وهو أقل من الأمر، وهو على النحو التالي:

(1) - اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان، ص113.

(2) - شرح الكافية: رضي الدين الاسترلابادي، ج3، ص168.

(3) - شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام الأنصاري المصري، ص353.

(4) - شرح ابن عقيل: ابن عقيل، ج2، ص277.

- أسماء أفعال المضارع نحو: " وَيَ: بمعنى أعجب، كقوله تعالى: ﴿وَيَكَاَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص: 82]، أي أعجب لعدم فلاح الكافرين»⁽¹⁾.

- أوه: « بمعنى أتوجع، نحو قول الشاعر:

فَأَوْهٍ لِدِكْرَاهَا إِذَا مَا ذَكَرْتُهَا وَمِنْ بُعْدِ أَرْضِ بَيْنِنَا وَسَمَاءٍ »⁽²⁾

وأسماء أفعال الماضي، منها هيهات، بمعنى بَعْدَ، كما في قول جرير:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقِ وَمَنْ بِهِ وَهَيْهَاتَ خِلِّ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهُ »⁽³⁾

- شَتَانٌ: « بمعنى تباين وافتراق، وذلك لا يكون من واحد، لأن الفرقة إنما تحصل من اثنين فصاعداً، والمراد المفارقة في المعاني والأحوال كالعلم والجهل.. لأن الافتراق بالذوات حاصل. مثل (شتان هذا والعناق والنوم)»⁽⁴⁾.

ومما سبق؛ يتبين أن أسماء الأفعال على ضربين، ضرب لتسمية الأمر، وضرب آخر لتسمية الخبر. بيد أن الأمر أكثر من الخبر، أي هو الغالب وذلك « أن الغرض منها الإيجاز مع ضرب من المبالغة، وذلك بابه الأمر، لأنه الموضع الذي يجتزأ فيه بالإشارة، وقرينة الحال، أو لفظ عن التصريح بلفظ الأمر.. وليس كذلك الغائب والخبر»⁽⁵⁾.

وما يلاحظ على أسماء الأفعال التي بمعنى الخبر أنها تتضمن « معنى

التعجب»⁽⁶⁾. ويضاف إلى هذا القسم أسماء الأفعال قسماً آخر يدعى:

(1) - شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام الأنصاري المصري، ص 353.

(2) - شرح المفصل: ابن يعيش، مج 2، ج 3، ص 187.

(3) - شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام الأنصاري المصري، ص 352.

(4) - شرح المفصل: ابن يعيش، مج 2، ج 3، ص 229.

(5) - المرجع نفسه، مج 2، ج 3، ص 175.

(6) - شرح الكافية: رضي الدين الاسترأبادي، ج 3، ص 169.

- أسماء الأصوات (خالفة الصوت).

يقول ابن يعيش في شأنها «واعلم أن الأصوات كلها مبنية محكية لأن الصوت ليس فيه معنى فَجَرَتْ معنى بعض حروف الاسم، وبعض حروف الاسم مبني»⁽¹⁾. كما أن أسماء الأصوات متواخية مع أسماء الأفعال، ومنها:

- مِض بمعنى «حكاية الشفتين عند التمتطق، يقال ذلك في ردّ ذي الحاجة، وهو اسم بمعنى اعذر، والمراد به الرد مع أطماع، مثل قول الشاعر:

سَأَلْتُهَا الْوَصْلَ فَقَالَتْ مِضٌّ وَحَرَّكَتْ لِي رَأْسَهَا بِالنَّغْضِ⁽²⁾.

- بَخ: «كلمة تقال عند الإعجاب والرضى بالشيء، وتكرارها بَخٍ بَخٍ للمبالغة، وهي اسم فعل مضارع بمعنى أعجب نحو قول الشاعر:

رَوَّافِدُهُ أَكْرَمُ الرَّافِدَاتِ بَخٍ لَكَ بَخٍ لِبَحْرِ خِضَمِّ⁽³⁾.

إنّ ما يلاحظ على أسماء الأفعال وأسماء الأصوات أنها تتسم بالإيجاز والمبالغة «والاختصار يقتضي حذفاً، والحذف يكون مع قوة العلم بالمحذوف، وهذا حكم مقتضى الأمر»⁽⁴⁾. والغاية من هذا الإيجاز «اختصار هذا الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه بسرعة ليبادر المأمور على الامتثال قبل أن يتباعد عنه»⁽⁵⁾.

يفهم من هذا أن المخاطب في موضع قرب من المتكلم، أي القرب في المسافة الفاصلة بين المتكلم والمخاطب أو «ما يسمى بالمجال الجسمي (Body space) بين

(1) - شرح المفصل: ابن يعيش، مج2، ج3، ص240.

(2) - المرجع نفسه، مج2، ج3، ص242.

(3) - شرح الكافية: رضي الدين الاسترأبادي، ج3، ص208-209.

(4) - شرح المفصل: ابن يعيش، ج3، ص184.

(5) - شرح الكافية: رضي الدين الاسترأبادي، ج3، ص168.

المخاطب المتكلم والغائب في الواقع التداولي.. وهذا يستدعي حضور جسمياً (Body presence)»⁽¹⁾.

وللقرب في المسافة أثر بالغ في توجيه إنشاء الكلام، بمعنى أن للمخاطب دور أساس في المتكلم في إنشاء كلامه.

والملاحظة الأخرى على هذه التعابير الإفصاحية تضمنها لظاهرة صوتية تتمثل في التتوين الذي قد يلحق أسماء الأفعال وأسماء الأصوات على حد سواء. فبعض أسماء الأفعال وأسماء الأصوات يلحقه التتوين والبعض الآخر لا يلحقه. فأما الذي يلحقه التتوين فهو إما « مصدر أو صوت قائم مقام المصدر أولاً، ثم ينتقل عنه إلى باب اسم الفعل ثانياً، فيكون المجرد من التتوين مما يلحق التتوين كالمعرف. ففي (صه)، بمعنى: سكوتا، وإيه بمعنى: زيادة، فيكون المجرد من التتوين مما يلحقه التتوين كالمعرف. فمعى (صه): اسكت اسكت السكوت المعهود المعين، وتعيين المصدر بتعيين متعلقه، أي: المسكوت عنه، أي افعل السكوت عن هذا الحديث المعني، فجاز، على هذا، ألا يسكت المخاطب عن غير الحديث المشار إليه، وكذا (مه) أي كف عن هذا الشيء. فالتعريف بالمصدر راجع إلى تعريف متعلقه، وأما التأكيد فيه، فكأنه للإبهام والتفخيم. (..) و (صه): اسكت سكوتا وأي سكوت، أي: سكوتا بليغا، أي: اسكت عن كل كلام»⁽²⁾. فالتتوين في أسماء الأفعال وأسماء الأصوات دليل على التفريق بين المعرفة والنكرة، أي المعرفة (= - تتوين) والنكرة (= + تتوين). فالقصد من التتوين جعل المخاطب أكثر التزاماً للأمر المأمور به، وهنا يكون التخاطب أبلغ وأكد، بمعنى التأكيد على إنجاز الفعل، ومن ثم إنجاز التواصل. بينما في حالة عدم التتوين (- تتوين = + معرفة)، المتكلم لا ينوي جعل المخاطب ملتزماً لكل

(1) - ينظر: التواصل اللاشعوري: أوجين رادوسيب، تر: سعيد حسن بحيري، الفكر العربي المعاصر، بيروت- لبنان، 2000م، ع112-113، ص137.

(2) - شرح الكافية: رضي الدين الاسترأبادي، ج3، ص170.

الأمر، أي أن المخاطب قد يلتزم لبعض الأمر، وهو المعهود له، وهنا يحدث نوعاً من الإنفراج في درجة التواصل والتخاطب بين المتكلم والمخاطب.

وبعبارة أوضح «فالتنوين دليل الوصل بما بعده، وحذف التنوين دليل الوقف عليه، ومثال على ذلك، قول ذي الرمة:

وَقَفْنَا فَقُلْنَا إِيَّهٍ عَنْ أُمَّ سَالِمٍ وَمَا بِالْ تَكْلِيمِ الدِّيَارِ الْبَلَاغِ»⁽¹⁾

جاء اسم فعل الأمر إِيَّهٍ بمعنى (زدني) معرفاً، لأن الشاعر نوى الوقف عند أمّ سالم، (جار ومجرور) متعلق باسم الفعل إِيَّهٍ، لأنه أراد أم سالم المعهودة المعروفة بتكلمها (سماح حديثها)، لا الديار البلاغ، لأنه يعلم أنها لا تتكلم.

وخلاصة القول؛ فالمخاطب في تصور النحاة العرب له دور في توجيه الكلام قبل حدوثه أو إنشائه، فهو الضابط في كلام المتكلم قبل الإنشاء، لذلك قالوا بمراعاة حال المخاطب في بناء الأحكام النحوية، وعليه فالمتكلم يخطط لكلامه ويختار المناسب من الكلمات والصياغة حسب تصوره لأحوال المخاطب، فالتخطيط والاختيار لوجوه الكلام والصياغة إلى غير ذلك مركز في ذهن المتكلم إزاء المخاطب.

خامساً: مبدأ قصد (Intention) المتكلم في النحو العربي

يعد مبدأ القصدية (Intentionality) من المبادئ التداولية الأقرب صلة بالمتكلم. وهي من المفاهيم التي استقطبت قديماً أنظار الباحثين اللغويين نحاة وبلاغيين وأصوليين ومتكلمين ومناطقة، وحديثاً لفتت انتباه اللسانيين وعلماء النفس الظاهرتيين وفلاسفة اللغة والتداوليين، وغيرهم. بل «ويهتم بها كل ألوان النشاط العلمي، وهي تسعى جاهدة

(1) - شرح الكافية: رضي الدين الاسترأبادي، ج3، ص171.

لاستكشاف بواعث الكلام وآلياته النفسية والجسدية»⁽¹⁾. ويضاف إلى هذا، أن هناك « من قصرها على ماورد فيه جذرها صراحة أو ضمنا (بارت Barthes)، ومنهم من جعلها مسبقة (جريماس Greimas)، كما أن منهم من جعلها ميكانيكية موجهة (أوستين Ausstin، وجرايس Grice، وسيرل Searle)»⁽²⁾. وعموما القصدية هي أساس عملية التكلم إنشاء وتلقيا على حد سواء.

والمتمأمل في المصنفات اللغوية وغير اللغوية يلحظ أن القصد قد يكون بمفهوم الإرادة، أو بمفهوم الدلالة، ولضيق مساحة البحث فسيكون التركيز على مفهوم القصد في النحو العربي.

أ- القصد بمفهوم الإرادة:

لقد تنبه طه عبد الرحمان إلى سعة مفهوم القصد وتشعبه فقسمه إلى نوعين: أحدهما القصد، بمفهوم الإرادة: « فمقتضاه أن المنطوق به لا يكون كلاما حقا حتى تحصل من الناطق إرادة توجيهه إلى غيره»⁽³⁾. أما العسكري (395هـ) فقد ذهب إلى التفريق بين القصد والإرادة، « فيعد القصد مختصا بفعله دون فعل غيره، والإرادة غير مختصة بأحد الفعلين دون الآخر، والقصد إرادة الفعل في حال إيجاده فقط، وإذا تقدمه بأوقات لم يسم قصدا، ألا ترى أنه لا يصح أن تقول في الكلام (قصدت أن أزورك)»⁽⁴⁾.

(1) - تحليل الخطاب الشعري (استراتيجيات التناص): محمد مفتاح، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب، ط2، 1986م، ص163.

(2) - دينامية النص (تنظير وإنجاز): محمد مفتاح، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب، ط3، 2006م، ص38.

(3) - اللسان والميزان أو التكوثر العقلي: طه عبد الرحمان، ص214.

(4) - الفروق في اللغة: العسكري (أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران)، تح: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط4، لبنان، 1400هـ/1980م، ص120.

وللقصد بمفهوم الإرادة أثر بالغ في إنشاء الكلام، والتأثير في المخاطب، إذ الكلام عبارة عن أفعال لغوية نابعة من قصد المتكلم. وقد عبر عن هذا المفهوم ابن خلدون (808هـ) في "مقدمته" وذلك في فصل تحت عنوان "علم النحو" قائلاً: «اعلم أن اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده، وتلك العبارة فعل لساني فلا بدّ أن تصير ملكة مقررة في العضو الفاعل لها وهو اللسان في كل أمة بحسب اصطلاحاتهم. وكانت الملكة الحاصلة للعرب من ذلك أحسن الملكات وأوضحها إبانة عن المقاصد لدلالة غير الكلمات فيها على كثير من المعاني»⁽¹⁾.

ب- القصد بمفهوم الدلالة

والمراد به أن «لا يكون المنطوق به كلاماً حقاً حتى تحصل من الناطق إرادة إفهام الغير»⁽²⁾. وعليه؛ اشترط طه عبد الرحمان عدم الاستغناء عن القصد في الكلام «فإذا تقرر أن كل منطوق به يتوقف وصفه بالكلام على أن يقترن بقصد مزدوج يتمثل في تحصيل الناطق لقصد التوجه بمنطوقه إلى الغير، ولقصد إفهامه بهذا المنطوق معنى ما فاعرف أن المنطوق به الذي يصلح أن يكون كلاماً هو الذي ينهض بتمام مقتضيات التواصلية الواجبة في حق ما يسمى خطاباً»⁽³⁾.

والناظر في "الموافقات" يتلمس القصد بمفهوم الدلالة لاسيما الفصل الذي تحت عنوان "المعاني هي المقصودة" كما في قوله: «ومنها: أن يكون الاعتناء بالمعاني المبيوثة بالخطاب هو المقصود الأعظم بناء على أن العرب إنما كانت عنايتها بالمعاني، وإنما أصلحت الألفاظ من أجلها. وهذا الأصل معلوم عند أهل العربية، فاللفظ إنما هو

(1) - مقدمة ابن خلدون لكتاب العير وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر: ابن خلدون (ابن عبد الرحمان)، دار الهيثم، القاهرة- مصر، ط1، 1426هـ 2006م، ص484.

(2) - اللسان والميزان: طه عبد الرحمان، ص103.

(3) - المرجع نفسه، ص215.

وسيلة إلى تحصيل المعنى المراد، والمعنى هو المقصود»⁽¹⁾. في هذا النص يؤكد الشاطبي (ت 790هـ) على أن المعنى هو قصد المتكلم من خلال استعماله للألفاظ كوسيلة لتحقيق غايته التي تكمن في التعبير عن مقاصده، لأن « المعاني لا تكمن بالأدوات اللغوية المستعملة، بل لدى المتكلم الذي يستعمل تلك الأدوات ويوظفها بشتى السبل لتحقيق مقاصده ونواياه»⁽²⁾. وهذا ما أكدته التهانوي (ت 1191هـ) في قوله: « إن أهل العربية يشترطون القصد في الدلالة، فما يفهم من غير قصد من المتكلم لا يكون مدلولاً للفظ عندهم، فإن الدلالة هي فهم المقصود لا فهم المعنى مطلقاً بخلاف المنطقيين، فإنها عندهم فهم المعنى مطلقاً مطابقة كانت أو تضمناً أو التزاماً»⁽³⁾.

يستفاد من هذا النص؛ أن المعنى هو المقصود كما هو متعارف عليه في تصور الأصوليين المناطقية، وعليه « فالمعنى في كلتا الحالتين - حالة الأصوليين وحالة المناطقية- هو الحكم، أي أنه ليس عرفياً ولا اجتماعياً، وإنما هو عقلي فني لا صلة له بالعرف العام وإن اتصل بعرف خاص هو عرف الأصوليين أو عرف المناطقية ..»⁽⁴⁾.

ونخلص من هذا؛ إلى نتيجة مفادها، أن مبدأ القصدية في الكلام يقتضي القصد في الكلام فلا كلام دون قصد، وصيغته « الأصل في الكلام القصد»⁽⁵⁾. فلذلك يحتج صاحب المغني على أن « القصد شرط في بلوغ الكلام تمامه (..) معتمداً على ملاحظة أن الكلام في الشاهد يكون أمانة لما يريده المتكلم بحيث يكون دليلاً على مقصود المتكلم، وعلى أن المتكلم أراد أن يبلغ مراده بمقصوده»⁽⁶⁾.

(1) - الموافقات في أصول الشريعة: الشاطبي، مج1، ج2، ص291.

(2) - تحليل الخطاب: براون ويول، ص9، (مقدمة الكتاب).

(3) - كشاف اصطلاحات الفنون: التهانوي، ج2، ص291.

(4) - اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان، ص21.

(5) - اللسان والميزان: طه عبد الرحمان، ص103.

(6) - التفكير اللساني في الحضارة العربية: عبد السلام المسدي، ص152.

وهكذا، يغدوا القصد بمفهومه الإرادة والدلالة هو « تأسيس الدلالة اللغوية على قصود المتكلمين»⁽¹⁾. وفي رأي "منذر عياشي" « أن التعامل مع القصد مفهوما دلاليا يحتاج إلى منظور سيميولوجي يخرج به من إطار الكلمة مفردة ليقرأ دالة في إطار آخر. ومن ثم فمدلول القصد هو جزء من دلالة النص، وليس جزءا من دلالة الكلمة، ولذا فإن أي نص يخلو من القصد لا يرقى إلى مرتبة الخطاب وبالتالي لا يقوى أن يحافظ على انسجامه الداخلي أو على منطقته الذاتي، وسينعقد في النتيجة توجيهه الإيصالي»⁽²⁾.

1- القصد بمفهوم النحاة العرب

إن الحديث عن القصد (القصدية) بمفهوم نحائنا العرب القداماء يقتضي مراجعة مصنفاتهم النحوية لاستقصاء المفهوم المرجح للقصد للاستدلال على مفهوم القصد. وكما هو معلوم، أن النحاة العرب انقسموا إلى فريقين، فريق يقر بالقصد في الكلام، وفريق آخر يرفضه. ومن النحاة الذين صرحوا بالقصد ابن عصفور الإشبيلي (669هـ) في مصنفه "مُتْلُ الْمُقْرَب" لما حدد الكلام وقيده بشروط ثلاثة هي على النحو التالي: التركيب والإفادة والقصد، كما في قوله: « .. بالوضع احترازا من اللفظ المركب المفيد بغير وضع، أي: بغير قصد ككلام الساهي والنائم وما أشبهه، فإنه يسمى في اللغة كلاما وليس كذلك في اصطلاح النحاة»⁽³⁾. في هذا القول تأكيد على اشتراط القصد في الكلام، وإقرار بوجوده الفعلي في الكلام، أي حضور قصد المتكلم بالفعل في الكلام. والدليل على ذلك: إخراج كلام الساهي والنائم وما أشبهه من الكلام لخلوه من القصد (قصد المتكلم).

(1) - في أصول الحوار وتجديد علم الكلام: طه عبد الرحمان، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - المغرب، ط 2، 2000م، ص 45.

(2) - اللسانيات والدلالة: منذر عياشي، ص 66- 67.

(3) - مثل المقرّب: ابن عصفور الإشبيلي، ص 99.

وهذا ابن مالك (672هـ) يوافق الرأي، فيقول: «والكلام ما تضمن من الكلم إسنادا مقصودا لذاته. فقد احترز ب (مقصود) من حديث النائم ومحاكاة بعض الطيور الكلام نفسه»⁽¹⁾.

وأما السيوطي (911هـ) فقد كانت نظرتة أوسع أفقا، إذ صرح بمبادئ تداولية أخرى، ولم يقتصر على مبدأ قصدية المتكلم، بل أضاف إلى هذا مبدأ إفادة المخاطب، ومبدأ حسن سكوت المتكلم السامع معا: فقال: «والكلام قول مفيد وهو يحسن لسكوت المتكلم. وقيل: السامع، وقيل: هما. الأصح: اشتراط القصد و إفادة ما يجمل لا اتحاد الناطق وأشكال تصوير خلافه»⁽²⁾. وفي الفريق الآخر الراض للقصد في الكلام يمكن التمثيل بأبي حيان الأندلسي (745هـ) الذي يصرح بعدم اشتراط القصد في الكلام قائلا: «وليس من شرط الكلام قصد الناطق به، ولا كونه صادرا من ناطق واحد، ولا إفادة المخاطب شيئا جهله، خلافا لزاعمي ذلك، بل متى حصل الإسناد المتقدم كان كلاما، ولو من غالط، أو ساه، أو مخطئ، أو ناطقين، أو تركيب لا يستفيد به المخاطب شيئا أو تركيب محال»⁽³⁾.

من البين؛ أنّ مفهوم الكلام في تصور أبي حيان الأندلسي مبني على خصيصة مبنوية تتمثل في الإسناد، ومن ثم أقصى قصد المتكلم من الكلام، وعليه أجاز كلام الساهي والغالط والمخطئ، كما أنه أقصى - أيضا - الإفادة من الكلام فأجاز التركيب الخالي من إفادة المخاطب، أو التركيب المحال.

(1) - شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد): ابن مالك الأندلسي (جمال الدين محمد بن عبد الله)، تح: أحمد

السيد سيد أحمد علي، المكتبة التوفيقية، القاهرة (د.ط) - مصر (د، ت) ج1، ص15.

(2) - همع الهوامع في جمع الجوامع في الكلم: السيوطي (جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر)، بيروت، لبنان، ط1، 1998، ج1، ص39-42.

(3) - ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي (أثير الدين محمد بن يوسف)، تح: رجب عثمان محمد، مطبعة المدني، القاهرة - مصر، ط1، 1418هـ - 1998م، ج1، ص432-832.

ومن هذا المنطلق؛ يمكن القول إن أبا حيان الأندلسي قد جعل الأشكال اللغوية مبلغ همه، بمعنى أن اهتمامه منصب على الأشكال اللغوية المفرغة من المعنى، فهو إذن أقرب إلى البنيوية لاهتمام المفرط بالشكل وإقصائه المعنى.

وخلاصة القول؛ فالقصد أو قصدية المتكلم بمعنى توجيه المتكلم كلامه إلى مخاطب معين قصد إفهامه معنى معيناً في مكان وزمان معينين. لذلك لم يجز النحاة كلام الساهي والنائم والسكران والمجنون لخلوه من القصد ولو كان مفيداً.

والقصد في رأي المسدي «متعلق بمفهومين ملابسين له حقله الدلالي، وفي اقتضائه التصوري وهما مفهوم الإرادة ومفهوم الاعتقاد وينصبان معا في مبدأ النية كمتطور شرعي معياري»⁽¹⁾.

وأما الجرجاني فيعتمد في فهم معنى الكلام على قصد المتكلم وغرضه ومن ثم «فرض علينا الجرجاني أن لا نستغني عن اعتقاد المتكلم، ولا عن نيته في قراءة عباراته، لأن هذين العنصرين أساسيان في كشف التحوير والتمويه الذي قام به المتكلم في اللغة على مستوى اللفظ أو الجملة»⁽²⁾.

والناظر في مفهوم القصد والمعاني الحافة به يجد علاقة قائمة بينهما، وقد بينها بن سنان الخفاجي (466هـ) من خلال تحليله لها «مؤكداً على أن الإنسان لا ينجز الحدث الكلامي إلا وكل طاقاته النفسية وقدراته الفكرية ومداركه التصورية مجتمعة متأزرة بغية بلوغ الكلام تمامه. وهذه المعاني الحافة بالقصد من علم وإرادة واعتقاد هي التي تربط بين المتكلم وكلامه بربط فاعل الشيء بمحتوى فعله»⁽³⁾.

(1) – التفكير اللساني في الحضارة العربية: عبد السلام المسدي، ص148.

(2) – التفكير اللغوي عند عبد القاهر الجرجاني: نور الدين محمد ديناجي، ص75-76.

(3) – التفكير اللساني في الحضارة العربية: عبد السلام المسدي، ص149.

والنتيجة من اشتراط القصد في الكلام هي «قيام علاقة جدلية بين الكلام والإنسان على الصعيد النظري الخالص بموجبها يكتسب الإنسان القدرة على إثبات وجود الكلام مع القدرة على نفي الكلام»⁽¹⁾.

2- مفهوم القصد عند التداوليين العرب والغربيين:

يشكل المتكلم القطب الأساس في إنشاء الكلام، فهو مبتدأ الكلام ومنشئ الكلام. ويعرف الخفاجي المتكلم بأنه «هو من وقع الكلام الذي بيننا حقيقة بحسب أحواله في قصده وإرادته واعتقاده، وغير ذلك من الأمور الراجعة إليه، أو تقديرا والذي يدل على ذلك أن أهل اللغة متى علموا أو اعتقدوا وقوع الكلام بحسب أحوال أحدنا وصفوه بأنه متكلم، ومتى لم يعلموا ذلك أو يعتقدوه لم يصفوه. فجرى هذا الوصف في معناه مجرى وصفهم لأحدنا بأنه ضارب ومحرك ومسكن وما أشبه ذلك من الأفعال»⁽²⁾.

إن؛ فالاهتمام بالقصد، قصد المتكلم هو البحث عن كيفية إنشاء المتكلم للكلام، ويتضح هذا بجلاء في علم المعاني، لأن موضوعه الأساسي هو الكشف عن خصائص تركيب الكلام.

ومن هنا؛ فالعناية بقصد المتكلم يعني عند التداوليين الاهتمام بمستعمل اللغة وعلاقته باستعمال اللغة، وهذا يمثل شقا من اهتمامات التداولية، وتماهه يكون بإضافة عنصر المخاطب الذي يعد محور اهتمام علم البيان كونه يهتم بصياغة المعاني، أي مساهمة المخاطب في صياغة المعاني بالاستدلال، وعليه «فأسرار البلاغة ودلائل الإعجاز في الكلام العربي المبين كامنة في كون الأساليب البلاغية العربية تجعل المخاطب، أو

(1) - المرجع نفسه، ص 149.

(2) - سر الفصاحة: ابن سنان الخفاجي، تح: علي محمد فودة، القاهرة- مصر، ط1، 1932م، ص 37-38.

المتلقي يسهم في إنتاج المعنى المقصود بواسطة عملية استدلالية ينتقل فيها من خلال اللفظ ومعناه المتعارف عليه إلى المعنى الذي يقصده المتكلم»⁽¹⁾.

وهكذا؛ يصبح القصد ذا علاقة وشيجة بالتداولية كونه يشكل بؤرة اهتماماتها، ويلتمس هذا في رأي إدريس سرحان « إن القصدية (القصد) حتى وإن أقصيت من أحضان الدلالة بالمعنى الضيق للكلمة، فقد لاقت ترحيبا كبيرا بين التداوليين»⁽²⁾.

وذهب طه عبد الرحمان إلى اشتقاق مبدأ تداوليا من التراث الإسلامي العربي للقصد سماه " مبدأ التصديق " وصيغته على النحو التالي: « (لا تقل لغيرك قولا لا يصدقه فعلك). كما جعل قاعدة القصد من القواعد المتفرغة من هذا المبدأ، وصياغتها (ليتفق قصدك في قول تلقي به إلى الغير) ويترتب على قاعدة القصد أمران أساسيان: أحدهما: وصل المستوى التبليغي بالمستوى التهذيبي للمخاطبة . والآخر إمكان الخروج عن الدلالة الظاهرة للقول»⁽³⁾.

ينطلق التداوليون في توضيح العلاقة بين التداولية والقصد من اعتبار « أن التداولية بحسب بعض الاعتبارات دراسة الطرق التي تتجلى بها المقاصد في الخطاب، ومن أبرز الخطابات التي تدل على ذلك الخطابات التي تشمل على الأفعال اللغوية سواء كانت تقف عند المستوى الإنجازي أم تتجاوزه إلى المستوى التأثيري»⁽⁴⁾.

(1) - بنية العقل العربي دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية: محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، ط8، 2007م، ص89.

(2) - طرق التضمن الدلالي والتداولي في اللغة العربية وآليات الاستدلال: إدريس سرحان، ج1، ص90.

(3) - اللسان والميزان: طه عبد الرحمن، ص249-250.

(4) -Doing pragmatics : Petter Grundy, Edward Arnold ,London, 1995, p 295.

نقلا عن استراتيجيات الخطاب مقابلة لغوية تداولية: عبد الهادي بن ظافر الشهري، الكتاب الجديد المتحدة، بيروت- لبنان، ط1، 2004م، ص198.

ويرتبط مبدأ القصدية عند التداوليين بالملفوظ، ومن هؤلاء التداوليين « أنسكومبر (Anscomber) الذي ذهب إلى أن معنى الملفوظ يمكن إرجاعه إلى مقاصد المتكلم التي كانت باعثة على التلفظ، كما ذهب ديكرود (Ducrot) أيضا إلى أن فهم الملفوظ يستلزم اكتشاف النتيجة التي قصد إليها المتكلم»⁽¹⁾. ولا يتأتى هذا إلا بمعرفة المخاطب مقاصد المتكلم، لذا « جعل كل من أوستين وسييرل المقاصد مركزا في التفريق بين معنى التعبير، ومعنى الكلمات في الملفوظ، وبين قوة الأفعال الغرضية، أي النتيجة التي يقصد المرسل نقلها.. وقد ركز فلاسفة اللغة على الطرق التي يبحث عنها المرسل لنقل مقاصده إلى المرسل إليه، وذلك بكل من الوسائل التعبيرية والغرضية، ولكن بنفس القدر من الأهمية يجب أن ندرك أن فهم مقاصد الآخرين شيء مركزي لنجاح التخطيط في التفاعل»⁽²⁾.

وعموما؛ تكمن أهمية مبدأ القصدية في بلورة المعنى عند المتكلم. وقد أضحت العناية بالقصدية مركز عناية بول غرايس (P. Grice) « مبدأ التعاون " وتنهض القصدية على مبدأ عام اصطلح عليه غرايس بـ (The co-operative principle)، وصيغتها اجعل إسهامك التخاطبي كما يتطلبه - عند المرحلة التي يحدث فيها- الغرض أو الاتجاه المقبول لتبادل الكلام الذي تشارك فيه. وقد أسس غرايس هذا المبدأ العام للسلوك التخاطبي في مجموعة من القواعد أطلق عليها اسم القواعد التخاطبية (conversational maxims)، وصنف هذه القواعد تحت أربع مقولات، جريا على طريقة كانط (Kant). وهي الكم (Quantily) والكيف (Quality)، والعلاقة (Relation)، والجهة (Manner)»⁽³⁾.

(1) - طرق التضمين الدلالي والتداولي في اللغة العربية وآليات الاستدلال: إدريس سرحان، ج1، ص80.

(2) - Questions and Politeness Esther ngoody, cambridge university press, 1978, p 10-12.

نقلا عن استراتيجيات الخطاب مقابلة لغوية تداولية: عبد الهادي بن ظافر الشهري، ص190.

(3) - نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس: صلاح إسماعيل، الناشر الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع،

القاهرة- مصر، 2005م، ص87.

وبعبارة أخرى؛ فغرايس يفرض على المتكلم والمخاطب أن يتعاونوا على تحقيق الهدف من الحوار الذي يجريه معه.

ومن منطلق هذا المبدأ، حدد الفرضية الأساسية التي تفيد « أن التفاعلات الحوارية تبلغ مقاصدها بمقتضى التعاون القائم بين أطراف الحوار. وهو ما يتطلب أن يكشف المتحاورون عن مقاصدهم أو على الأقل التوجه العام لهذه المقاصد»⁽¹⁾.

وهكذا؛ يغدو مبدأ القصدية من أهم المبادئ التداولية التي يقوم عليها صرح النحو العربي، وهذا تأكيد أكد على أن النحو العربي ليس نحواً شكلياً كما يتصوره البعض، أو كما يتوهم البعض الآخر أن مبلغ همه دراسة الأشكال اللغوية.

والنحو في أجل صورته هو نحو المعاني كما عبر عنه الجرجاني بأحسن تعبير في كتاب " الدلائل " لاسيما في نظريته الشهيرة "النظم" التي أرسى دعائمها على أسس معاني النحو، وهي تمثل جوهر النظم على حد عبارة الجرجاني " النظم هو توخي معاني النحو " فهي ليست - كما يتوهم كثير من الناس - قوالب جامدة أو مقاييس محددة صماء، بل إنها مع كونها تقوم على أسس عقلية ومنطقية، فإنها ترى الجوانب الفنية والأحوال النفسية لدى من ينشئ الكلام، وتعتد بتقدير المنشئ بحال من يتلقى عنه ويأخذ منه»⁽²⁾.

ومحصول الأمر، فإن قصدية المتكلم أو أحوال المتكلم هي مدار اهتمام النحو العربي، ولا يتم هذا بمنأى عن أحوال المخاطب، ورعاية العلاقة التفاعلية بينهما بغية تحقيق التخاطب والتوصل. وفي هذا إلماحه إلى العلاقة الوشيحة بين النحو العربي

(1) - الإستلزام الحوارى فى التداول اللسانى من الوعى بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها:

العياشى دروى، منشورات الاختلاف، دار الأمان، الرباط- المغرب، ط1، 1432هـ 2015م، ص98.

(2) - نحو المعانى: أحمد عبد الستار الجوارى، ص32.

وعلمي المعاني والبيان، إذ يعتبرهما السكاكي من تمام علم النحو. إذن، فالعلاقة بين علم النحو من جهة وعلمي المعاني والبيان من جهة أخرى تبقى وشيجة عضوية.⁽¹⁾

يبدو جليا من محل هذا الكلام، وهو حقيقة لا مرء فيها، أن علم المعاني هو علم معاني النحو، ومدار اهتمامه شروط إنشاء الخطاب، وذلك بمراعاة المتكلم لأحوال المخاطب. أما علم البيان فهو المعنى النحوي الدلالي، أو معنى المعنى، ومدار اهتمامه قوانين تفسير الخطاب، وذلك بمراعاة المخاطب لمقاصد المتكلم في صياغة المعنى.

3- قصدية المتكلم ولسانيات النص (نحو النص)

وبالنظر في نحو النص فالقصدية هي إحدى معايير النصية للنص، كما حددها روبيرت دي بوجراند (R. De Beaugrand) وهي تمثل موقف منشئ النص.

4- تجليات قصد/ قصدية المتكلم في النحو العربي:

إن الحديث عن قصود المتكلم وأغراضه أو معنى المعنى يقتضي منا معرفة المرجعية المشتركة بين المتكلم والمخاطب، وهي «تتعلق بالخلفية الثقافية والسياقات اللغوية وغير اللغوية وأنواع المقامات والأحوال»⁽²⁾. ويفسر عز الدين إسماعيل المرجعية المشتركة بين المتكلم والمخاطب بأنها الأرضية الحضارية المشتركة لما قال: «كذلك فإن المتكلم والمخاطب كليهما لن يستطيعا العبور إلى المعنى الثاني ما لم تكن بينهما أرضية حضارية مشتركة يعتمد عليها المتكلم في تنضيد هذا المعنى، ويعود إليها المخاطب في

(1) - بنية العقل العربي دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية: محمد عابد الجابري، ص94.

(2) - دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة: سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة-مصر، 1999م، ص193.

تأويله من جهة أخرى. ويتضافر مع هذا - أخيراً - أن يكون السياق الكلامي وسياق الموقف مرشحين للعبور من المعنى المباشر إلى معنى المعنى»⁽¹⁾.

4-1- مقاصد المتكلم في التقديم والتأخير في الإسناد

يُعد مفهوم الإسناد من المفاهيم الأساسية في النظرية اللغوية العربية. وقد خصه سيبويه بالحديث عنه في أبواب كتابه، لاسيما الباب الثالث من الجزء الأول من كتابه الذي عنوانه بـ "هذا باب المسند والمسند إليه" ولكن بعد قراءة كتابه بدى لنا أن كتابه منظوم على مفهوم الإسناد. وقد ذهب هذا المذهب خالد ميلاد فقال: «إن صاحب الكتاب ربما كان جعل من الإسناد الخيط الرابط بين مختلف أقسام الكتاب وأبوابه. والإسناد لدى سيبويه إنما هو مفهوم نحوي دلالي مجرد يختزل الدلالة النحوية الأولى ويتكهن بجميع أبنية الإنجاز المتصلة بالنشاط اللغوي»⁽²⁾. وهذا ما يؤكد محمد كاظم البكاء في قوله: «يمثل الإسناد الخيط الخفي الرابط بين مختلف أبواب الكتاب»⁽³⁾.

والحق أن مفهوم الإسناد لدى سيبويه والنحاة من بعده يتجاوز المعنى النحوي المجرد، أي التعليق بين المسند والمسند إليه في السياق اللغوي إلى منشئ الكلام، فهو أعلق بالمتكلم الذي يعد أحد طرفي العملية التواصلية في بعدها التداولي وهذا ما أكده سيبويه بقوله: «المسند والمسند إليه هما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بُدًا»⁽⁴⁾.

(1) - قراءة في معنى المعنى عند عبد القاهر الجرجاني: عز الدين إسماعيل، مجلة ، فصول، القاهرة (د.ط) - مصر، مج7، ع3-4، 1987م، ص42.

(2) - الإنشاء في العربية بين التراكيب والدلالة: خالد ميلاد، ص193.

(3) - منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي: محمد كاظم البكاء، ص32 وما بعدها، نقلا عن الأسس الإستمولوجية والتداولية، إدريس مقبول، ص354.

(4) - الكتاب: سيبويه، ج1، ص23.

وفي هذا الشأن يرى إدريس مقبول « أن الإسناد - عند سيبويه - هو أحد أسس اكتمال العملية التواصلية في بعدها التداولي، لتوقف تمام الفائدة عليه من جهة ولحاجة المخاطب في وضعه الانتظاري لإعلامه بما تتوقف عليه الفائدة»⁽¹⁾. كما قال سيبويه: « فإذا قلت: "كان حليماً"، فإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة»⁽²⁾.

وتوضيحا لذلك؛ « فالإسناد لدى صاحب الكتاب علاقة نحوية دلالية مجردة تمثل العمل الإعرابي للمتكلم في المستوى المجرد، وهي علاقة ينتفي المعنى دونها لأنها هي المعنى»⁽³⁾.

ومن زاوية هذا النظر؛ « فسيبويه في الكتاب قد أسس بمفهوم الإسناد العلاقة الأولى لإنشاء المعنى وصناعته، وهي علاقة ينشئها المتكلم والواضع للإعراب استنادا إلى مسند ومسند إليه. والإسناد بعد ذلك كله سواء أكان صادرا عن اعتقاد أم عن إرادة معنى أو دلالي نحوي مجرد ينشئه المتكلم الواضع»⁽⁴⁾.

ومحصول الأمر؛ فالإسناد له دور أساس في تحقيق الاتصال بعناصر التخاطب (المتكلم/المخاطب)، وهو أعلق بمنشئ الكلام (المتكلم) من حيث إنشاؤه للكلام وتوجيهه، كما أن له صلة بالمخاطب في تلقيه للكلام. ولبيان ذلك يمكن التمثيل بنماذج من التحليل النحوي لبعض النصوص.

- تقديم المسند (الخبر)

يمكن التمثيل له بقول أبي تمام⁽⁵⁾:

(1) - الأسس الإبتيمولوجية والتداولية: إدريس مقبول، ص352.

(2) - الكتاب: سيبويه، ج1، ص48.

(3) - الإنشاء في العربي بين التركيب والدلالة: خالد ميلاد، ص54.

(4) - المرجع نفسه، ص55-56.

(5) - دلائل الإعجاز: الجرجاني، ص306.

لُعَابُ الْأَفَاعِي الْقَاتِلَاتِ لُعَابُهُ وَأَزْيُ الْجَنَى اشْتَارَتْهُ أَيْدٍ عَوَاسِلُ

وكما هو معلوم أنه إذا تساوى المسند إليه (المبتدأ) والمسند (الخبر) في المعرفة يجوز لنا أن نختار أيهما يكون مسند إليه، وأيهما يكون مسندا من خلال الوظيفة النحوية (الإسنادية) في المعرفة والرفع. فإذا كان الأمر كذلك في تحليل هذا البيت الشعري لأبي تمام، فيكون المركب الإضافي (لعاب الأفاعي) مبتدأ، ولعابه خبر. ولكن هذا يفسد نظم الكلام دون إحداث تغيير في تركيبه، لأن الفساد واقع في المعنى، والسبب في هذا عدم مراعتنا لقصده الشاعر وغرضه من قوله، لذلك يفرض الجرجاني علينا الاعتماد على مقاصد المتكلم وأغراضه من الكلام لفهم المعنى المراد. ويذهب الجرجاني إلى تفسير هذا في قوله « ههنا استدلالا لطيفا تكثر بسببه الفائدة(..) ومثال ذلك أنك إذا قدرت(..) أن " لعاب الأفاعي" مبتدأ و"لعابه" خبر كما يوهمه الظاهر، أفسدت عليه كلامه وأبطلت الصورة التي أرادها فيه، وذلك لأن الغرض أن يشبه مداده بأري الجنى على معنى أنه إذا كتب في العطايا والصلوات أوصل به إلى النفوس ما تحلو مذاقته عندها، وأدخل السرور واللذة عليها. وهذا المعنى إنما يكون إذا كان لعابه مبتدأ ولعاب الأفاعي خبر. فأما تقديرك أن يكون لعاب الأفاعي مبتدأ، ولعابه خبر فيبطل ذلك ويمنع منه البتة ويخرج بالكلام إلى ما لا يجوز أن يكون مراد في مثل غرض أبي تمام⁽¹⁾. وهذا، ثم يذكر الجرجاني نماذج أخرى ليعضد كلامه في أن المعاني هي المتبوعة والألفاظ هي التابعة لها وخدم لها، من خلال بيت شعري لأبي علي الفارسي: «نَمْ وَإِنْ لَمْ أَنْمَ كَرَايَ كَرَاكَ» فقال: ينبغي أن يكون كرا خبرا مقدما ويكون الأصل (كراك كراي)؛ أي نَمْ وَإِنْ لَمْ أَنْمَ فنومك نومي - كراك - مبتدأ مؤخر⁽²⁾.

وهذا بيت شعري للفرزدق فيه تقديم الخبر على المبتدأ:

(1) - دلائل الإعجاز: الجرجاني، ص 306.

(2) - المرجع نفسه، ص 307.

« بَنُونًا بَنُو أَبْنَانِنَا وَبَنَاتِنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ »

فخبر المبتدأ المقدم هو (بنونا)، وهو معرفة، والمبتدأ المؤخر هو (بنو أبنائنا)، وإنما دلّ على أنه ينوي التأخير، المعنى ولولا، ذلك لكانت المعرفة إذا قدمت هي المبتدأ لتقدمها فافهم ذلك: هذا كله لفظه»⁽¹⁾.

وجملة القول؛ فإن الجرجاني يعتد بمقاصد المتكلم وأغراضه في فهم المعنى، أي معنى المعنى، وهذا لا يتأتى إلا بتجاوز (مجاورة) المعاني الأول إلى المعاني (الثواني) الثاني التي تتضح بمعرفة المخاطب السامع لمقاصد المتكلم وتقصيها في الكلام. ويتجلى هذا من خلال استقراء التراكيب النحوية التي عمد الناظم فيها توكي معاني النحو التي تتمظهر في جملة من الظواهر النحوية، ومنه:

- تقديم المسند إليه (المبتدأ)

من المتعارف عليه في عرف النحاة تقديم المسند إليه، قال الرضي: «إنما كان أصل المبتدأ التقديم، لأنه محكوم عليه، ولا بد من وجوده قبل الحكم، فقص في اللفظ أيضا أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه»⁽²⁾. أما الجرجاني فيجعل تقديم المسند إليه لغرض التأكيد والقوة، ذلك أن «تقديم المحدث عنه يقتضي تأكيد الخبر وتحقيقه له أنا إذا تأملنا وجدنا هذا الضرب من الكلام يجيء فيما سبق فيه إنكار من منكر، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: 75] فهذا من أبين شيء وذاك أن الكاذب لاسيما في الدين لا يعترف بالعلم بأنه كاذب، وإذا لم يعترف بأنه كاذب كان أبعد من ذلك أن يعترف بالعلم بأنه كاذب»⁽³⁾.

(1) - دلائل الإعجاز: الجرجاني، ص 308.

(2) - شرح الكافية: رضى الدين الاسترأبادي، ج 1، ص 201.

(3) - دلائل الإعجاز: الجرجاني، ص 120.

أما ما يأتي فيما اعترض فيه شك نحو قول الشاعر عروة بن أذينة:

سَلِّمِي أَرْمَعْتِ بَيْنَنَا فَأَيْنَ تَقُولِهَا أَيَّنَا

إنّ في تقديم المسند إليه "سليمي" تنبيه الشاعر للسامع لقصده بالحديث « ليحقق الأمر ويؤكدده، فأوقع ذكرها في سمع الذي كلم ابتداءً ومن أول الأمر ليعلم قبل هذا الحديث أنه أرادها بالحديث فيكون ذلك أبعد له من الشك»⁽¹⁾. ولتقديم المسند إليه الذي يقتضي تأكيد الخبر وتحققه أغراض أخرى منها في تكذيب مدّع، ويظهر قصد المتكلم لدى ابن جني في كونه العامل في الكلام لا العوامل اللفظية والمعنوية التي أقرها جمهور النحاة، ويعتبر هذا ظاهر الأمر « فأما الحقيقة ومحصل الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره. وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتغال المعنى على اللفظ»⁽²⁾، ويذهب هذا المذهب الرضي الاسترأبادي في قوله: « اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم، وكذا محدث علاماتها، لكن نُسب أحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملاً، لكونه كالسبب للعلامة، كما أنه كالسبب للمعنى المعلم، فقيل: العامل في الفاعل هو الفعل، لأنه به صار أحد جزأي الكلام وكذا: العامل في كل واحد من المبتدأ أو الخبر هو الآخر،(..) إذ كل واحد منهما صار عمدة الآخر»⁽³⁾.

ومفاد هذا أن عملية إنشاء الكلام مدارها المتكلم ومقاصده، وأن هدف المتكلم من إنشائه الكلام إفهام المخاطب، ولا يتأتى هذا إلاّ بخلق جسور الاتصال بين المتكلم والمخاطب، من خلال علاقة تفاعلية قطباها: علم المتكلم بأحوال المخاطب ورعايته،

(1) - دلائل الإعجاز: الجرجاني، ص118.

(2) - الخصائص: ابن جني، ج1، ص210.

(3) - شرح الكافية: رضى الدين الاسترأبادي، ج1، ص49.

بالإضافة إلى معرفة المخاطب لمقاصد المتكلم، وبهذا يغدو المعنى الذي يمثل قطب الرُحى في التواصل قاسما مشتركا بين المتخاطبين، ويكون فهم المعنى هدف العملية التواصلية.

ويُستشف هذا، من رأي النحاة أن فهم هذا المعنى لا يخضع لقواعد النحو واصطلاحات النحاة، لأن « الاعتبار بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات، فإذا عرف البدوي الفرق بين أن يقول: "جاءني زيد راكبا" وبين قوله: "جاءني زيد الراكب" لم يضره أن لا يعرف أنه إذا قال "راكبا" كانت عبارة النحويين فيه أن يقولوا في "الراكب" إنه حال، وإذا قال الراكب إنه صفة جارية على زيد وإذا عرف في قوله: "زيد منطلق" أن زيد مخبر عنه، ومنطلق خبر لم يضره أن لا يعلم أننا نسمي زيدا مبتدأ. وإذا عرف في قولنا: "ضربته تأديبا له" أن المعنى في التأديب أنه غرضه من الضرب وأن ضربه ليتأدب لم يضره أن لا يعلم أننا نسمي التأديب مفعولا له ..»⁽¹⁾.

فهذا حال البدوي الذي يعرف الفرق بين معاني العبارات السابقة، ولا يعرف مصطلحاتها: الحال والصفة والمبتدأ والخبر والمفعول به .. إلخ. لأن فهم المعاني لا يخضع بالضرورة إلى فهم قواعد النحو ومصطلحاته، لأنه لم يسمع بها قط، والدليل على ذلك « قصة الأعرابي حين سمع المؤذن يقول: أشهد أن محمداً رسولَ الله بالنصب فأنكر، وقال: صنع ماذا؟ أنكر من غير علم أن النصب يخرج عن أن يكون خبرا ويجعله والأول في حكم اسم واحد، وأنه إذا صار والأول في حكم واحد ويجعله إلى اسم آخر أو فعل حتى يكون كلاما، وحتى يكون قد ذكر ماله فائدة؟ إن كان لم يعلم ذلك لماذا قال: صنع ماذا؟ فطلب ما يجعله خبرا»⁽²⁾.

(1) - دلائل الإعجاز: الجرجاني، ص344.

(2) - دلائل الإعجاز: الجرجاني، ص345.

إن؛ إن فهم المعنى قائم على الملاءمة النفسية، لذلك استطاع الأعرابي التمييز بين المعاني في الكلام من خلال معرفته للنحو الضمني الكامن في ذهنه، وعليه؛ «فالنحو الضمني في نفس المتكلم والنحو الصريح في نفس النحوي، والنحوي في حاجة إلى إدراك ما بنفس المتكلم، أما المتكلم فليس في حاجة إلى إدراك ما بنفس النحوي. ثم إن الإعراب من خلال هذا الحديث يبدو ظاهرة معنوية صرفاً، وللمستعمل بها وعي دقيق لا يقوم على اعتماد العبارات التي خصصها النحاة للحديث عن هذه الظواهر إنما يعتمد قيمتها المعنوية»⁽¹⁾.

وخلاصة الخلاصة؛ فإنه لا يمكن الفصل بين العمل والمعنى، فالحديث عن المعنى يستلزم الحديث عن العمل والعكس صحيح، فهما وجهان لعملة واحدة.

4-2- معاني الكلام والأغراض التواصلية

المقصود بمعاني الكلام معاني الأساليب النحوية، وهي كلها كما في قول الجرجاني: «اعلم أن معاني الكلام كلها معان لا تصور إلا فيما بين شيئين، والأصل والأول هو الخبر، (..) وإذا قد عرفت أنه لا يتصور الخبر إلا فيما بين شيئين مخبر به ومخبر عنه، فينبغي أن يعلم أنه يحتاج من بعد هذين إلى ثالث، وذلك أنه كما لا يتصور أن يكون ههنا خبر حتى يكون له مخبر يصدر عنه ويحصل من جهته، ويكون له نسبة إليه، وتعود التبعية فيه عليه، فيكون هو الموصوف بالصدق إن كان صدقا وبالكذب إن كان كذبا، أفلا ترى من أن المعلوم أنه لا يكون إثبات ونفي حتى يكون مثبت وناف يكون مصدرهما من جهته، ويكون هو المزجي لهما والمبرم والناقض فيهما، ويكون بهما موافقا ومخالفا، ومصيبا، ومخطئا وحسنا ومسيئا. وجملة الأمر أن الخبر وجميع الكلام معان

(1) - أصول تحليل الخطاب: محمد الشاوش، ج1، ص249.

ينشئها الإنسان في نفسه، ويصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها عقله، وتوصف بأنها مقاصد وأغراض»⁽¹⁾.

يستشف من هذا القول؛ أن المتكلم في تصور الجرجاني قد صار العنصر الأساس في عمل القول، بمعنى أن الكلام لا معنى له دون نسبته إلى المتكلم، فهو مصدر الإثبات أو النفي أو الاستفهام أو التعجب، إلى غير ذلك من معاني الكلام. فهذه الأعمال الممثلة في الإثبات والنفي والاستفهام، والتعجب والمدح والذم وغيرها هي في الأصل أعمال المتكلم المحققة في التركيب النحوي، وقيمة المسند إليه أو المسند كامنة في وجود المتكلم (المسند)، وكذا قيمة النفي أو الإثبات أو التعجب مرهونة برعاية المتكلم.

ومما سلف ذكره؛ فالإسناد إسنادان «فأما الإسناد الأول فهو إسناد المتكلم وهو إنشاء للإسناد الثاني الذي يمثل القضية أو الإسناد الإحالي»⁽²⁾.

وعلى هذا الأساس، فقد ميز النحاة بين نوعين من الإنشاء، وهما: «إنشاء الواجب وهو كل ما يوضع موضع التقرير والتحقيق والتوكيد إثباتاً أو نفيًا، وهي معان تفيد استقرار الإسناد الإحالي العضوي وثباته في نفس المتكلم، ويعبر عن هذه المعاني بألفاظ تكون حروفاً، أو أفعالاً أو تحصل بمجرد التأليف والتركيب وضم المسند إلى المسند إليه.

إنشاء غير الواجب وهو كل ما يوضع موضع الإمكان، وهو معنى عدم استقرار الإسناد الإحالي وثباته في نفس المتكلم، ويشمل الاستفهام والأمر والنهي والتمني والرجاء وجميع ما لم يدل على تقرير وتحقيق وتوكيد»⁽³⁾.

(1) - دلائل الإعجاز: الجرجاني: ص، 233 - 234 - 235.

(2) - الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة: خالد ميلاد، ص 209.

(3) - المرجع نفسه، ص 209.

وتكمن أهمية القصد في توجيه الكلام، والتحكم في إنشاء الكلام « فهو مشتق من المقصدية وليس العكس، فهي التي تتحكم في الأفعال الكلامية بتحديد أشكالها وخلق إمكانية معناها»⁽¹⁾.

ومما سلف ذكره؛ يتبين أن إسناد الأفعال إلى المتكلم، أو بعبارة أخرى الإسناد الإحالي دليل على اعتبار النداء والاستغاثة والندبة والتحذير والإغراء، والتأكيد والقسم والاستفهام وغيرها أفعال كلامية، وعليها مدار الحديث في الكشف عن مقصدية المتكلم فيها.

- النداء:

ويعرفه المبرد بأنه « أنك إذا دعوت مضافا نصبته، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره، وذلك: "يا عبد الله"، لأن "يا" بدل من قولك: "أدعو عبد الله"، وأريد، لا أنك تخبر أنك تفعل ولكن بها وقع أنك قد أوقعت فعلا، فإذا قلت: "يا عبد الله" فقد وقع دعاؤك بعبد الله، فانتصب على أنه مفعول تعدى إليه فعلك»⁽²⁾. يفهم من هذا التعريف أن النداء صيغة لغوية بها يتحقق وقوع إيقاع فعل النداء، ويقترن النداء عند النحاة بمقاصد أخرى، كما في قول المبرد « وإنما حق النداء أن تعطف به المخاطب عليك ثم تخبره أو تسأله أو غير ذلك مما توقعه إليه، فهو مختص من غيره»⁽³⁾. فالنداء لا يقصد به النداء في حد ذاته، وإنما المراد منه تحقيق أغراض أخرى، ولذلك كان عمل النداء ممهدا لسائر الأعمال اللغوية أو لسائر المعاني والمقاصد (الندبة والاستغاثة، والتحذير، والإغراء).

والأصل في الندبة طلب إقبال المنادي على المنادي، حسب عبارة المبرد السابقة وكذلك الرضي في قوله: "المطلوب إقباله"، أي الذي تطلب منه أن يقبل عليك بوجهه. قال

(1) - تحليل الخطاب الشعري (استراتيجية التناص): محمد مفتاح، ص 165.

(2) - المقتضب: المبرد، ج 2، ص 202.

(3) - المرجع نفسه، ج 3، ص 298.

المصنف: "والمطلوب إقباله"، أخرج «المندوب»، لأنه المتفجع عليه لا المطلوب إقباله، و"بحرف نائب مناب أدعو" خرج نحو "زيد" في قولك أطلب إقبال زيد»⁽¹⁾.

من خلال هذا القول يمكن تحديد المنادي على النحو التالي:

1- يا محمد: محمد هنا منادى مطلوب إقباله بالوجه.

2- أطلب إقبال محمد: محمد هنا مطلوب إقباله لكنه ليس منادى بمعنى أن "محمد" في الأسلوب الأول هو منادى، وهو مخاطب محض مطلوب إقباله كما في بعض عبارات النحاة: "إقباله بالوجه" أو "إقباله بالقلب". أما في الأسلوب الثاني "فمحمد" في حكم الغائب، لكنه مطلوب إقباله، وطلب الإقبال هنا غير مباشر للاعتماد في طلب إقباله على مخاطب آخر ليس محمد. إذن فالمنادى مخاطب محض. ومن أغراض النداء: الندبة، وقد اختلف النحاة في اعتبار المنادى مندوبا. فسيبويه يعتبر المنادى مندوبا لقوله: «اعلم أن المندوب مدعو ولكنه متفجع عليه، فإذا شئت ألحقت في آخر الاسم ألف لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها، وإن شئت لم تلحق كما لم تلحق في النداء»⁽²⁾. أما في لدن ابن الحاجب والرضي فالمندوب ليس منادى، لأنه المتفجع عليه، لا المطلوب إقباله.

في الندبة تتغير الصيغة اللغوية للنداء، إذ يستعمل حرف (وا) ويلحق - أيضا- في آخر الاسم الألف مثل: "وا محمداه"؛ لأن «الندبة من مواضع مدّ الصوت إعلاما بالمصيبة، فاختاروا فيها الألف دون الواو والياء، لأن المد فيها أكثر منه في الواو والياء»⁽³⁾. فقد حدّد الرضي في الندبة أقسامها وهي: المتفجع عليه والمتوجع منه⁽⁴⁾. وضابط المندوب (المتفجع عليه) «أن يكون معرفة مشهورا، سواء كان تعريفه قبل الندبة

(1) - شرح الكافية: رضي الدين الاسترأبادي، ج1، ص312.

(2) - الكتاب: سيبويه، ج1، ص220.

(3) - شرح الكافية: رضي الدين الاسترأبادي، ج1، ص380.

(4) - ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص379.

أو بحرف الندبة، تقول: وا من حفر بئر زمزماه، لاشتهار الرجل بذلك»⁽¹⁾. أما في المتوجع منه فلا يشترط فيه أن يكون معرفة مشهوراً مثل: وا مصيبتاه. ويبقى اشتراط المعرفة والشهرة في المندوب المتفجع منه دون المتوجع منه أمر نسبي، ومرد هذا إلى منزلة المندوب في نفس نادبه، أي العلاقة بين النادب والمندوب، لذا فإنه « إذا كانت الشهرة أمراً يحصل بين المتكلم والمخاطب فإننا نرجح أنها تقوم في الندبة على الشهرة في نفس المتكلم النادب، وقد يشاطره في ذلك المخاطب السامع دون أن يكون ذلك شرطاً لازماً، وهذه الشهرة أمر حاصل في نفس النادب، وليست أمر يرجو تحقيقه في نفس غيره بندبة ما يندب: فنادب أبيه أو أمه أو حظه لا يقيم ذلك على شهرة من يندبه في نفس السامع، كما أن غرضه ليس أن يصبح ما يندب مشهوراً»⁽²⁾.

- الاستغاثة

وهي « نداء من يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة ويتضمن المستغيث والمستغاث من أجله والمستغاث به. مثل: " يا لله للمسلمين»⁽³⁾.

- التأكيد

يعد التأكيد من الأفعال الكلامية الأشد تعلقاً بقصد المتكلم وغرضه، ويلجأ إليه المتكلم لتثبيت الشيء في نفس المخاطب وتقوية أمره. والغرض منه « إزالة ما علق في نفس المخاطب من شكوك، وإماطة ما خالجه من شبهات»⁽⁴⁾. وقد بحث الرضي التوكيد فلم يتعد حدود التأكيد اللفظي والتأكيد المعنوي كغيره من النحاة، ثم حدد غرضه فقال: « فالغرض الذي وضع له التأكيد أحد ثلاثة أشياء:

(1) - شرح الكافية: رضي الدين الاسترأبادي، ج1، ص385.

(2) - أصول تحليل الخطاب: محمد الشاوش، ج2، ص694-695.

(3) - شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام، هامش3، ص296.

(4) - في النحو العربي: مهدي المخزومي، ص234.

أحدهما: أن يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع عنه. وثانيها: أن يدفع ظنه بالمتكلم الغلط، فإذا قصد المتكلم أحد هذين الأمرين فلا بد أن يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه، أو ظن أن السامع ظن به الغلط فيه تكريرا لفظيا. والغرض الثالث: أن يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزاً..»⁽¹⁾.

والحق أن التأكيد هو معنى أسلوبى أو معنى نحوي وظيفي عام له « صور تعبيرية مختلفة، بالأداة حيناً، وبغيرها أحيانا، وتختلف هذه الصورة شدة وضعفاً، وتستعمل وفق الحاجة، ووفق متطلبات الظروف»⁽²⁾.

و انطلاقاً من الأغراض التداولية التي ذكرها الرضي للتأكيد، فالتأكيد فعل كلامي متعدد الصيغ والأشكال فمنه ما يتحقق بالأداة، وهي نوعان: أدوات تخص الاسم مثل إن، وهي تقيّد تأكيد النسبة في الجملة نحو: إنَّ عبدَ الله قائم.

- أدوات تخص الفعل نحو: قد في الفعل الماضي: " قد غادر زيد"

- أدوات تخص الاسم والفعل معا: وهي أدوات القصر: (إنما/ ما - إلا)، فالقصر

صورة تأكيدية، نحو: إنما هو ذهب لا فضة.

- التأكيد بالتقديم: تقديم المسند إليه (سبقت الإشارة إليه)

التأكيد بالتكرار نحو قوله تعالى: « فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا » [الشرح

.][05]

والتأكيد بالقسم نحو: « أقسم لك بأن هذا الكتاب مفيداً».

(1) - شرح الكافية: رضى الدين الاسترأبادي، ج2، ص374 - 347.

(2) - في النحو العربي: مهدي المخزومي، ص337.

- فعل القسم

يعد القسم صورة من صور التأكيد التي يلجأ إليها المتكلم لتأكيد كلامه متى استشعر التردد أو الشك أو الإنكار من المخاطب. لذا فالغرض الأصلي للقسم هو التأكيد. ويعرف بأنه « الحلف واليمين»⁽¹⁾. وفي هذا الشأن يقول سيبويه: « اعلم أن القسم توكيد لكلامك»⁽²⁾. ثم قال: « والحلف توكيد»⁽³⁾. إذن « للقسم صلة بظاهرة التأكيد ووظيفته في عملية التخاطب (باعتبار صلته بالأعمال التي يأتيها المتكلم باللغة لتحقيق غرض)»⁽⁴⁾.

تختلف بنى القسم عن التأكيد، فهو يتحقق بأدوات منها الحروف التي تفيد معنى القسم وهي، الواو، الباء، التاء. وبألفاظ أخرى تتضمن معنى القسم كما في قول سيبويه: « واعلم أن من الأفعال أشياء فيها معنى اليمين يجري الفعل بعدها مجراه بعد قولك: "والله" وذلك قولك: "أقسم لأفعلن" و"أشهد لأفعلن" و"أقسمت بالله عليك لتفعلن"»⁽⁵⁾. ثم يقول سيبويه: « وسألت الخليل عن قولهم: أقسمت عليك إلا فعلت ولما فعلت لم جاز هذا في هذا الموضع، وإنما أقسمت ههنا كقولك: "والله"، فقال: وجه الكلام " لتفعلن" ههنا، وإنما أجازوا هذا لأنهم شبهوه بـ " نشدتك" إذا كان فيه معنى الطلب»⁽⁶⁾. وقد يكون

(1) - الأساليب الإنشائية في النحو العربي: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، 1979م، ص162.

(2) - الكتاب: سيبويه، ج3، ص104.

(3) - المرجع نفسه، ج3، ص497.

(4) - أصول تحليل الخطاب: محمد الشاوش، ج2، ص721.

(5) - الكتاب: سيبويه، ج3، ص104.

(6) - المرجع نفسه، ج3، ص105-106.

القسم لتأكيد الخبر كما في قول الرضي " والله ما فعلت كذا" أو "والله إني لصادق".⁽¹⁾ وقد يكون لتأكيد الطلب، أي حمل المخاطب على فعل أو ترك، نحو قولهم: "بالله لتفعلن".⁽²⁾

و خلاصة القول؛ فالقسم فعل كلامي أصغر ينتمي إلى فعل كلامي أكبر هو فعل التأكيد، وغرضه التأثير في المخاطب.

-حروف المعاني

تعد حروف المعاني من العوامل عند النحاة القدمات، وهي أشد قوة في العمل، إذ تضيف على الكلام معان أسلوبية مختلفة لاختلاف مقاصد وأغراض المتكلم، والمقامات التي تستخدم فيها. وهي عند المحدثين من قسم الأداة، وقد صنفتها تمام حسان في قسم الأداة الأصلية، وتكمن وظيفتها في الربط بين أجزاء الكلام، ومن ثم تضيف عليه المعنى.

مثلا "إن" للتوكيد و "ليت" للتمني، و"لعل" للترجي، و"بل" للعطف، و"نعم وحبذا" للمدح، و"بئس و لا حبذا" للذم، و"ألا" للعرض، و"ألا" للتحضيض، إلى غير ذلك.

وتظهر عناية النحاة القدمات بحروف المعاني في تخصيص لها مصنفات خاصة بها مثل: "معاني الحروف" للرماني و"الجنى الداني في حروف المعاني" للمرادي، بينما نجد بعض النحاة القدمات قد عقدوا لها أبوابا في مصنفاتهم مثل ابن هشام في المغني وغيره. وقد أوردها بعض النحاة مبنوثة في مظان مصنفاتهم.

بينما يعتبرها التداوليون العرب من أفعال الكلام، وهي دالة على قوى إنجازية مختلفة كما ذهب صحراوي مسعود في قوله: «ولذلك صح في تصورنا أن تعد تلك المعاني والإفادات والمقاصد "أفعالا كلامية" باعتبارنا نتعاطاها عبر الرؤية التداولية. ومن ثم فنحن لا ننظر إليها على أنها مجرد دلالات ومضامين لغوية، وإنما هي، فوق

(1) - شرح الكافية: رضي الدين الاسترأبادي ج2، ص 357.

(2) - الكتاب: سيبويه، ج3، ص106.

ذلك، " أفعال كلامية" ترمي إلى صناعة أفعال ومواقف اجتماعية أو ذاتية بالكلمات، أي ترمي إلى التأثير في المخاطب بحمله على فعل أو ترك، أو دعوته إلى ذلك، أو تقرير حكم من الأحكام، أو تأكيده أو التشكيك فيه، أو نفيه، أو وعد المتكلم للمخاطب، أو وعيده، أو إبرام عقد من العقود، أو فسخه .. أو مجرد إفصاح عن حالة نفسية معينة.. وهي معاني كثيرة لا يمكن أن تحصى أو تحصر جميعا، لأنها تتجاوز الإحصاء والحصر، كما ذكر علماءنا القدامى⁽¹⁾. ويمكن التمثيل لذلك ببعض نماذج من حروف المعاني التي بقواها الإنجازية يمكن أن تصير أفعالا كلامية في السياقات والمقامات التي ترد فيها.

- ومن معانيها: « أن تكون للتوبيخ، فتدل على تحقيق ما بعدها نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾ [البقرة:13]، وقوله عز وجل: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود:8]»⁽²⁾.

- معنى التوبيخ والإنكار، نحو قول الشاعر:

أَلَا طِعَانُ، أَلَا فُرْسَانُ عَادِيَةٌ إِلَّا تَجَشُّوكُمْ حَوْلَ التَّنَائِيرِ.

- معنى التمني، نحو قول الشاعر:

أَلَا عُمَرُ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيْرَابَ مَا أَثَاتَ يَدُ الْعَقَلَاتِ

- الاستفهام عن النفي، نحو قول الشاعر:

أَلَا اصْطَبَارَ لِسَلْمَى أُمُّ لَهَا جَلْدٌ إِذَا أُلَاقِيَ الَّذِي لَاقَاهُ أُمَّتَالِي

(1) - التداولية عند العلماء العرب: صحراوي مسعود، ص217.

(2) - مغني اللبيب، ج1، ص90-91.

- العرض والتحضيض ومعناهما: طلب الشيء لكن العرض طلب بلين، والتحضيض طلب، بحث، وتختص (ألا) هذه بالفعلية نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور:32]، ﴿أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾ [التوبة:13]

- لَيْتَ: ومعناها التمني، نحو قول الشاعر: يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا⁽¹⁾

كلا: وهي ضربان: أحدهما: أن تكون ردعا ونفيا كقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ [مريم:81]. والثاني: أن يكون بمعنى قولك حقا، ومنه قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظِرٌ﴾ [العلق:6] وأصلها الردع والزجر.⁽²⁾

(1) - كتاب معاني الحروف: الرمانى (أبو الحسن علي بن عيسى) (384هـ)، حققه وخرج شواهد، وعلق عليه، وقدم له، وترجم للرمانى وأرخ لعصره عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة- جدة، المملكة العربية السعودية، ط3، 1404هـ / 1984م، ص113.

(2) - كتاب معاني الحروف: الرمانى، ص122.

الفصل الثالث:

نحو النص المفاهيم والمبادئ

والاتجاهات

توطئة:

قد عرف منتصف الستينيات ومطلع السبعينيات ظهور علم ناشئ يمثل فرعا معرفيا جديدا، أجمع الباحثون والدارسون على أنه من أحدث فروع علم اللغة، بينما يعده بعض الباحثين بديلا نقديا لنظرية الأدب الكلاسيكية التي توارت وراء حجاب فكر الحداثة وما بعد الحداثة. وذهب هذا العلم الوليد يطور من مناهجه ومقولاته حتى أضحي أهم وافد على ساحة الدراسات اللسانية المعاصرة. وقد نشأ وترعرع على أنقاض عدة معارف وعلوم سابقة منها، البلاغة، والأسلوبية، والدراسة الأدبية، ونحو الجملة، واللسانيات النسقية، وغيرها، كما أن له صلة بحقول معرفية وعلمية جديدة مثل علم النفس، وعلم الاجتماع، وحفريات المعرفة، ونظرية الإعلام، ولسانيات التواصل، وغيرها.

ومن هذا المنطلق، تأكدت شمولية هذا العلم، وترامي أطرافه لمتاخمته لعدة علوم ومعارف حتى أصبح متشعبا ومتداخل الاختصاصات (interdisciplinaire). وإضافة إلى هذا، فهو يمثل مدرسة نصية، لأنه محدد فكريا وجغرافيا من خلال تشكيله لعدة مدارس منها، المدرسة النصية الألمانية⁽¹⁾، والمدرسة النصية الأمريكية، والمدرسة النصية الانجليزية، بل هو مجاوز للحدود الجغرافيا مشكلا « اتجاها لسانيا ذا بعد منهاجي واسع ينطوي تحت لواء العلم التحليلي»⁽²⁾.

وعموما، يمكن التمييز بين اتجاهين فكريين كبيرين في مجال التنظير (المفهوم) ومجال التطبيق بالغرب، هما :

(1) - البدء بالمدرسة النصية الألمانية يعني أن الرواد الأوائل هم باحثون ألمان أمثال: ب. شيلنر (B. Spillner)، س . شميدت (S.Schmidt) ، ه. ايزنبرغ (H. isenberg) ، ف، دانس (F.Danes)، ر. هارفج (R.Harweg) ، و ر. غليش (R.Gulich)... ومن باحثي المدرسة النصية الانجليزية ، م. هاليداي (M.Halliday)، ومن باحثي المدرسة النصية الأمريكية، ر.دي بوجراند (R.de Beaugrand)، فان ديك (Van .Diyk)، والباحث الفرنسي ج.م. آدم (J.M. ADAM)..إلخ.

(2) - نظرية لسانيات التواصل لزيغ فريت شميت: تر: نزار التجديتي، مجلة علامات ، ج37، مج 10، 1421 هـ / 2000 م، ص 393.

«1- اتجاه فلسفي أدبي مثلته بفرنسا إلى حد كبير مدرسة بارط، وتودوروف وكريستيفا وصولر .. إلخ.

2- اتجاه لساني تحليلي مثلته المدرستان الهولندية والألمانية أحسن تمثيل «(1).

بيد أنه بعد عشر سنوات أصبح مفهوم نحو النص معروفا لدى بعض الباحثين أمثال: « ستمبل (Stempel :1971)».(2)

أولاً: لمحة عن نحو النص:

تعود تسمية هذا الفرع المعرفي لسانيات النص (Text linguistik) إلى الباحث الألماني فاينريش (H. Weinrich) وغيره 1967، غير أن له إرھاصا في المصطلح الاسباني (Linguistica texto) ، الذي نلقاه لدى إ. كوزريو (E.coseriu) 1962. ويطلق هارفيج (R.Harweg) 1974 على علم لغة النص « أحدث فرع لعلم اللغة» (3)، بيد أن الباحث التونسي محمد الشاوش يرى أن « إرھاصات نحو النص تعود إلى بعض أعمال الباحثين أمثال: فايل (H.Weil;1887) حيث علق تتابع اللفظ على تتابع الأفكار، وفصل هذا التتابع عن النحو، وقدم من خلال ذلك المعايير الوظيفية للجمل، وقد تناولت الباحثة الأمريكية ناي (I.Neye:1912) في فصل من أطروحة دكتوراه الربط بين الجمل ظاهرة النقصان وعدم الاكتمال ، وظاهرة التكرار بناء على أسس نصية بوصفها إشارات وإشكالا

(1) - إنتاج النص في نظرية ريغفريت شميث: نزار التجديتي، ص 376.

(2) دريسلر - (Dressler:1972) فريز (Fries : 1972) شميث (Schmidt :1973)، سيتا (Sitta) ، وبرينكر (Brinker :1973)، جوليت (Jelitte : 1973-1974-1976)، بتوفي (Petofi) ، وريزر (Riesser : 1974)، كالمبير (Kallmeyer) ، وأل (al:1974)، هارفيج (Harweg :1974) ، هارتمان (Hartmann :1975)، شيكر (Schecker)، ووندلي (Wunderli :1975) ، دانس (Danes) ، وفيهفجر (Viehweger :1976)، كولثرد (Couthard)، ليش (Gulich)، ورايبل (Raible : 1977)، جونز (Jones :1977)، ديسلر (Dressler :1978)، جيندين (Gindin :1978)، قروس (Grosse :1978)، كانو (Kuno :1978)، نوث (Noth : 1978) ، ريزر (Rieser :1978)، بوجراند (Beaugrand :1980) introduction to text linguistics : Robert Acaïn de Beaugrand, W.Dressler, longman ; London and New- York, 1981 ; P14.

(3) - مدخل إلى علم النص (مشكلات بناء النصوص): زئيسلاف أاورزنيك، تر، سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، ط 1424هـ/2003م، ص 36.

محددة للعلاقات الداخلية بين الجمل المختلفة ، وحاولت اكتشاف كنه هذه العلاقات «(1). وفي كتاب (Prolégomènes à une theorie du langage) لـ يلمسليف (L.Hjelmslev) لفت انتباه محمد الشاوش وجود إشارة إلى «عبارة النص - وبعبارة محمد الشاوش - شبه الاعتراف بوجود النص من حيث هو كيان لغوي فهو صنف قابل للتحليل، ومن شروطه توفر التناسق والترابط بين مكوناته».(2)

إذن؛ تمثل الأعمال السالفة الذكر فاتحة مهاد لمرحلة جديدة من البحث اللغوي في اتجاه لساني نصي من أجل بناء أنحاء علمية شاملة للغة الطبيعية، رافضا الجملة إطارا كافيا لوصف الظواهر اللغوية عملا على مراجعة إرث نحو الجملة، انطلاقا من التركيز على دراسة المستويات الثلاثة: المستوى النحوي، والمستوى الدلالي، والمستوى التداولي على أن تعكس هذه الأنحاء المقترحة حقيقة انتماء الأشكال اللغوية إلى النصوص.

وهذه محاولة هاريس (Z.S.Haris) المتمثلة في عمله الموسوم بـ: (Discourse Analysis:1952) الذي يروم من خلاله إرساء منهج لساني جديد أطلق عليه الباحثون "منهج ما فوق الجملة" أو " منهج ما وراء الجملة" أو " المنهج المجاور للجملة" ، وموضوعه الأساس النص / الخطاب.«ومن هذا المنطلق كان هاريس (Harris) منتبها أن اللغة لا تأتي على شكل كلمات، أو جمل مفردة، في نص متماسك بدءا من القول ذي الكلمة الواحدة إلى العمل ذي المجلدات العشرة، بدءا من المونولوج وانتهاء بمناظرة جماعية مطولة»(3)، وهذا تأكيد على ضرورة تحليل ووصف الجمل في إطار النصوص تبيانا بمجاوزة وصف وتحليل الجمل المعزولة عن النص لبلوغ المعنى الكامل.

وهكذا؛ يكون عمل هاريس(Harris) القائم على التقطيع والتصنيف والتوزيع قد انتقل إلى مستوى الخطاب/النص. ويرى أنه من الضرورة مراعاة علاقة اللغة بالثقافة والمجتمع

(1) - أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: محمد الشاوش، مج1، ص 75-76.

(2) - المرجع نفسه، مج1، ص 29.

(3) - مدخل إلى علم اللغة النصي: فولفجانج هانس من، ديتر فيهفيجر، تر، فالح بن شبيب العجمي، الناشر العلمي والمطابع ، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1419 هـ/1999م، ص 21.

في دراستها ووصفها. ويعد هذا مبدأ أساسيا للشروع في جعل المجال الحقيقي (لدراسة) لمقاربة وصف ظواهر النص. وقد حذا حذوه كل من الباحثين بايك (Pikk) ، وهايمز (D.Hymes) ، مع التركيز على الحدث الاجتماعي في دراسة اللغة.

وبهذا، تبقى فرصة التحول المؤسسة على النهج الجديد" ما رواء الجملة" بحاجة ماسة إلى شمول الجانب الاتصالي بغية الاكتمال، انطلاقا من « أن البشر حين يتواصلون لغويا لا يعملون ذلك في جمل مفردة منعزلة، بل في تتابعات مجاوزة للجملة مترابطة (متماسكة)، ولا تدرك النصوص في ذلك أساسا بوصفها أفعال تواصل فردية، بل بوصفها نتائج تفاعلات متجاوزة للأفراد لأبنية منطوقة بين الذات». (1)

استمرت اهتمامات الدراسة النصية بالجوانب التخاطبية في دراستها للغة في الاستعمال، وبذلك توجهت نحو لسانيات التواصل، ويمثل هذا المبدأ الجوهر الأساس في نحو النص . كما أن هذا التوجه البديل في التحول النوعي «يعني الانتقال من دراسة اللغة في نظامها الافتراضي إلى دراستها في تجليها الطبيعي حيث يستعملها الناس إنتاجا وتلقيا في موقف ما من أجل التواصل والتفاعل». (2)

وهذا، مما ينبغي قوله ههنا، أن البحث النصي قد استقطب أنظار عدة باحثين باختلاف رؤاهم، واتجاهاتهم البحثية بحيث شكلوا اتجاهات نصية، وعلى سبيل المثال لا الحصر، اتجاه لسانيات التواصل الذي اهتم بتداولية النص إيمانا بأن كل نص يشتمل على مكون تداولي. بمعنى «يقصد في القواعد رأي كذلك في كل النصوص» مكون برامجاتي، ينتج عن أن القواعد تطبق في إطار ظروف محددة، «فكل قاعدة تظهر في الاستعمال الحي بوصفها مسلكا، وبهذا المعنى يوجد في كل القواعد مكون برامجاتي» (3) إذ إن كل نص هو منطوق لغوي من المنظور التداولي، ويعني هذا أن « كل منطوق

(1) - مدخل إلى علم النص : زيتسيسلاف واورزنيك، ص 36، 37.

(2) - علم النص أسسه المعرفية وتحليلاته النقدية: جميل عبد المجيد، عالم الفكر ، مج 32، ع2، 2003م، ص 141.

(3) - علم النص: زيتسيسلاف واورزنيك، ص 86.

لغوي ليس منطوقاً من مضامين فحسب، بل هو منطوق من المقاصد أيضاً المنطوق اللغوي هو إذن فعل داخل مجريات فعلية»⁽¹⁾. ويبرز هذا جانب الإنتاج والتلقي لدى أقطاب التواصل اللغوي، كما يوضحه الباحث زيتسيسلاف (Zdzislaw Wawrzyniak) « يبرز علم لغة المتكلمين جانب الإنتاج المقصود (توليد) تعبيرات لغوية (منطوقات، نصوص)، يركز علم لغة المستمعين آخر المطاف على الجانب الاستكشافي في المناهج التفسيرية، يعمل بمساعدتهما في النص المعطى»⁽²⁾، ومن ممثلي هذا الاتجاه الباحث الألماني زيغفريت شميت (S.j. Schmidt) في كتابه «نظرية النص، الإشكال اللساني للتواصل اللغوي: 1973» الذي يرى أن « النص تتم مقارنة بنياته وآلياته انطلاقاً من وظيفتها التواصلية داخل التفاعل الاجتماعي. واللغة ينظر إليها هنا كوسيلة للتأثير على شركاء التواصل وتحقيق أغراض الذات الفردية والاجتماعية ». ⁽³⁾

وقد سار على نهجه فئة من الباحثين أمثال: إيزنبرج (isenberg) في مصنفه « كمال التأليف: 1976 »، وهلبش (Helbc) في مؤلفه «نوع النص: 1975»، فهؤلاء الباحثون يركزون على الوظيفة الاجتماعية التواصلية في تأسيس نظرية نصية لغوية تؤكد على العلاقة الوطيدة بين نحو النص والتداولية، أو بالأحرى التداولية النصية (Text prragnatics/ Pragmatique textuelle)، وقد اتجه هذا التوجه بعض النصانيين الفرنسيين: جاك موشلار (J. Moeschler)، وأن ربول (A.Rebool) في كتابهما المشترك «Pragmatique du discours» وكذلك ج.م. آدم (J. M. Adam) في كتابه « element de Pragmatique textuelle» بالإضافة إلى مؤلفات أخرى. أما في الدراسات النصية الأمريكية فيمكن التمثيل لها بأعمال الباحثين دي بوجراند (de Beaugrand) ودريسلر (Dressler) في كتابهما المشترك «introduction to text linguistics : 1981»، وقد حددا

(1) - علم النص: زيتسيسلاف واورزنيك، ص 87.

(2) - المرجع نفسه، ص 89.

(3) - نظرية لسانيات التواصل لزيغ فريت شميت: نزار التجديتي، ص 396 .

النص بأنه " حدث تواصلية " وكما تعرض دي بوجراند في كتابه «النص، الخطاب و الإجراء: 1980» للمعايير النصية السبعة التي بها يكون النص نصا، ومن هذه المعايير ما يخص النص في حد ذاته، أو مستعملي النص، أو سياق النص. من الواضح- إذن- أن هذه المعايير تجمع بين الجوانب التداولية والجوانب اللغوية النصية.

ويضاف إلى هذا، عمل الباحثين الأمريكيين، براون (G. Brown) ويول (J. Yule) الموسوم بـ: «Discourse Analysis : 1983» اعتمد الباحثان في تحليل الخطاب على عدة مبادئ تداولية منها مبدأ الانسجام الذي يضيفه القارئ / المستمع على النص. ومبدأ التأويل الذي يقوم به المتلقي، ومبدأ التشابه الذي قوامه الجانب النفسي للمتلقي، وهذه المبادئ جميعها قوامها السياق، الظاهر أن الباحثين يؤكدان على مراعاة المتلقي / المخاطب في فهم النص، وذلك لاستعانتة بتجاربه السابقة . ويفهم من هذا أن مقارنة الخطاب- مقارنة لسانية- تستند إلى أدوات مستعارة من مقاربات غير لسانية مثل المقاربة الاجتماعية، والمقاربة النفسية، والمقاربة المعرفية، إلى غير ذلك. أما دلالة النص «فلا تهتم بالعلاقات التي يمكن تحقيقها لغويا فحسب، ومن ثم العلاقات الدلالية التي يمكن تحليلها لغويا في نصوص تحققت أو بدأ تحققها، بل يفهم النص أيضا بوجه عام»⁽¹⁾.

وليسط هذه الفكرة يمكن الإحالة إلى أعمال الباحث الهولندي فان دايك (T.van Dijk) ، ومنها: «Some Aspect of text Grammar : 1972» يتكئ هذا العمل على مفاهيم النحو التوليدي التحويلي، وتكمن أهميته في تحديد نموذج نحو النص يمكن المنتج من إنتاج مالا نهاية من النصوص/ الخطابات. وفي كتابه «Exploration in the : 1977 semantics and pragmatics of discoure» يقترح مفهوما موسعا للنحو، كما يقول « فنحن نميل مبدئيا إلى اقتراح تصور (واسع) للنحو. والسبب الرئيسي لتفضيل هذا الاختيار هو أن نستطيع من خلال نفس الإطار النحوي تفسير وتعليل عدد كبير من ضروب

(1) - علم النص: زيتسيسلاف واورزنيك ، ص 75.

التعميم (في كل من الجمل والخطاب) في حدود أو ألفاظ نفس الإطار النحوي، وأن نبين كيف أن مختلف القواعد والقيود على جميع المستويات مترابطة فيما بينها ..»⁽¹⁾.
ويوضح الباحث قصده من هذا بقوله : «نحن لا نريد أن تخصص البنية الدقيقة لمثل هذا النحو وأن فصلها تفصيلا، بل نقصد فقط أن نعطي بعض الأجزاء الممكنة منه كما نشير إلى بعض العلاقات الموجودة بين أجزاء السيمانطيقا وشذرات من التداولية لمثل هذا النحو»⁽²⁾.

ومن زاوية هذا النظر، انتظم البحث في قسمين رئيسيين هما: القسم الدلالي السيمانطقي الذي خصه لتناول الخطاب من حيث الترابط الذي تضيفه أدوات الربط: الوصل، الفصل، الشرط، والتشارط. واتساق فحوى الخطاب على مستوى موضوعات الخطاب، وترتيب الأحداث والمتوليات في الخطاب. وفي القسم التداولي تناول فيه أفعال الكلام وضروب السياق (أغراض الأفعال التداولية)، وأغراض الخطاب التداولي ومسائله، أي الاهتمام بالعلاقات المطردة بين بنيات النص والسياق. وما يلاحظ على الباحثين الدلالي والتداولي أنهما مترابطان باطراد، أي نفس الظواهر التي درست في المستويين الدلالي والتداولي. ويؤكد هذا الباحث بقوله: «وأعم علاقة بين التداولية وعلم الدلالة ما تؤسسه القيود الموضوعية على الشروط التداولية بالنظر إلى المحتوى القضوي لإنجاز قوة فعل الكلام»⁽³⁾، أما كتابيه « : Textwissenschaft ; eine interdisziplinäre Einführung »⁽³⁾ وهو أكثر شمولية ونضجا من الكتابين السابقين. فقد استفاد فيه تناول البنيات النصية التي صنفها إلى أبنية عليا وأبنية كبرى وأبنية صغرى. وتكمن أهميتها في تشكيل النص بوصفه كلا. وهي عبارة عن أبنية دلالية مجردة قوامها الربط والترابط، وهذه الفكرة مستوحاة من أفكار النحو التوليدي التحويلي (البنية السطحية والبنية العميقة) تحكّمها

(1) - النص والسياق: فان دايك، ص 25.

(2) - المرجع نفسه، ص 26.

(3) - المرجع نفسه، ص 27.

قواعد كبرى هي: الحذف، الاختيار والتعميم والإدماج). هذا، وفي الجانب التداولي عني بالعلاقة بين بنية النص وبنية السياق. وتكمن أهميتها في وصف المنطوقات اللغوية، أي الأفعال الكلامية إذا ما كانت مقبولة أو مناسبة أو ملائمة. بالإضافة إلى أنواع السياقات المختلفة بعامة والسياق النفسي والاجتماعي بخاصة وللباحث الفرنسي جريماس (Gremas.A) عناية أيضا بمعيار التماسك الدلالي في مقارنة الخطاب. ويضاف إلى ذلك أعمال الباحث الانجليزي هاليداي (Halliday.M.A.K) ذي التوجه الدلالي ويتجلى ذلك في تناوله للتماسك (cohesion) والانسجام (coherence) في النص بوصفه الوحدة الأساسية الدلالية التي يراد إبلاغها إلى السامع أو القارئ، فبتمامها يكتمل النص، وتتحقق نصيته، والتي بها يفرق بين النص واللانص الذي يفتقر إلى التماسك الدلالي في بنيته الداخلية، وسياق الحال الذي يحيط بخارج النص.

أما المكون النحوي فهو البؤرة المركزية للتحليل في المستوى النحوي. وهو يعنى بالبحث عن تماسك وانسجام النص من خلال علاقات الربط (النحوية) والترابط (الدلالية) بين جمل النص، وذلك للتمييز بين النص، واللانص أو أشباه النصوص، ومن أمثلة ذلك، أعمال الباحث الألماني هارفيج (Harveg) المتمثلة في «Textliguwstik: 1974» «: 1968» «Pronomina und Text konstitution» وغيرهما، وقد عالج موضوع " الاستبدال النحوي" في تشكل النص من خلال ظواهر تركيبية مثل، تكرير الوحدة المعجمية في نمط استبدال المطابقة. ونمط استبدال المشابهة (الإعادة من خلال المترادفات) ونمط استبدال التلاصق (تحقيقات للإعادة الضمنية). أما الباحث إيزنبرج (isenberg) فقد تحدث عن الإحالة ودورها في تشكيل نص جيد التماسك مقابل اللانص المفتقر إلى شروط جودة التماسك للنص الكامل وقد صنف الإحالة إلى صريحة وضمنية.

1- نحو النص: المفهوم وإشكالية تعدد المصطلح:

نحو النص فرع معرفي حديث النشأة شأنه شأن كل علم ناشئ يتسم بالتعدد في مصطلحاته ومفاهيمه، وذلك لعدم اكتمال نضجه، كما يرى أحد الباحثين أن «نحويات

النص (Grammars of the text) لم يكتمل تطورها بعد»⁽¹⁾، ويعرف نحو النص (Text Grammar) في المعجم الموسوعي بأنه «محاولة تأسيس قواعد شكلية لغوية أو دلالية لضبط عملية انتظام متتالية من الجمل في نص معطى»⁽²⁾ وفي معجم اللسانيات التطبيقية استعمل جاك ريتشاردز (J.Richards) مصطلح لسانيات النص (Textlinguistics) ، وهو «فرع من فروع علم اللغة يعنى بدراسة النصوص المنطوقة والمكتوبة، لإبراز الكيفية التي يمكن أن تنتظم بها أجزاء النص، ومدى ارتباطها لتصبح كلا مفيدا».⁽³⁾ أما د. كريستال (D.Crystal) في الموسوعة اللغوية فيعرف لسانيات النص بأنها «الدراسة اللغوية لأبنية النصوص».⁽⁴⁾ يستفاد من هذه التعريفات الاصطلاحية أن مصطلحي " نحو النص " و " لسانيات النص " مترادفان من حيث وحدة الموضوع، وهو النص.

في حين يستعمل فان دايك (V.Dijk) مصطلح علم النص (Textologie) ، ويرى أن «مهمته هي أن يصف الجوانب المختلفة لأشكال الاستعمال اللغوي وأشكال الاتصال ويوضحها، كما تحلل في العلوم المختلفة، في ترابطها الداخلي والخارجي».⁽⁵⁾ هذا، «ويسمى علم النص في المجال اللغوي الفرنسي (science du texte) ، وفي الانجليزية يسمى تحليل الخطاب (Discours analysis) ويهدف علم النص إلى ما هو أكثر شمولية؛ فهو يتعلق، من جهة بكل أشكال النص الممكنة، وبالسياقات المختلفة المرتبطة بها، ويعني، من جهة أخرى بمناهج نظرية وتطبيقية، ويرتبط أيضا بظواهر ومشكلات تعالج

(1) – النقد النصي: جزيل فلانسي، تر، رضوان ظاظا، عالم المعرفة، الكويت ، 1977م، ص 247.

(2) – Encyclopedia dictionary of applied linguistics: Johnson Keith , and Halen Black weel, publishers 1st ,published oxford, U.K, 1988, P352.

(3)– Dictionary of applied linguistics: Jack Richards, John Platt and Heidi weper, longman, London, 1987, P 292.

(4)– Encyclopedia of language:David crystal, Cambridge university Press, Cambridge, New-york, 1987, P 116.

(5) – علم النص مدخل متداخل الاختصاصات: تون. أ، فان دايك، ص 11.

في علوم ومناهج أخرى». (1) بينما يستعمل هارتمان (Hartmann) مصطلح البحث النصي بوصفه وحدة نظرية وفعالية بحثا سيميوطيقيا وفلسفيا وفينومينولوجيا، بل لغويا أيضا. (2)

ومحصول الأمر، فإن مصطلح لسانيات النص (Textuelle lingwistique/ Text) هو الأكثر تداولاً واستعمالاً في الدرس اللساني الحديث عربية وغربية، وفي هذا الشأن يقول الباحث برند شبيلنر (B.spillner): «وهو ما يرمز له بنحو النص أو علم اللغة النصي، أو بنظرية النص، أو بعلم النص؛ وذلك بناء على وجهات النظر المختلفة». (3)

وخلاصة القول؛ فنحو النص هو أحدث فرع في علم اللغة، سمته التشعب والتداخل كونه متعدد المشارب، وموضوعه الأساس هو النص سواء أكان منطوقاً أم مكتوباً، ومن مهامه تحديد النص، بالإضافة إلى وصف وتحليل النصوص باختلاف أنواعها وأشكالها، وكذا عنايته بتصنيف النصوص.

ويلتمس هذا التصور والمفهوم لدى الباحث فان دايك (V.Dijk) لما وسع مفهوم النحو ليتسع ويمتد مفهوم النص نحو الخطاب، كما قال: «إذا تهيأ لنا أن نحمل مفهوم النحو على أوسع معانيه وأدقها من الناحية المنهجية بإدراجنا المكون التداولي، والمرجع الدلالي وشروط التأويل الناتجة عن معرفة العالم الدلالية، وكذلك علم السيمانطيقا الكلي، كنا حينئذ قادرين أن نفسر كثيراً من الخصائص العامة للخطاب من خلال النحو ذاته» (4). ومن ثم، فإن «مثل هذا النحو ينبغي أن يفسر ليس فقط القدرة على تركيب العبارات

(1) - علم النص: فان دايك، ص 14.

(2) - علم لغة النص (نحو آفاق جديدة): سعيد حسن بحيري، زهراء الشرق، القاهرة، مصر، ط1، 2007م، ص21.

(3) - علم اللغة النصي والدراسات الأدبية (دراسة الأسلوب، والبلاغة، وعلم اللغة النصي): برند شبيلنر، تر، محمود جاد الرب، الدار الفنية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 1987م، ص183.

(4) - النص والسياق (استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي): فان دايك، تر، عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء- المغرب، 2000م، ص25.

الصحيحة، بل القدرة على استخدام مثل هذه العبارات في بعض المواقف التواصلية استخداما مطابقا. وتسمى هذه القدرة الأخيرة الكفاءة التواصلية»⁽¹⁾. ويتعبير أوضح، فنحو النص يشمل ثلاثة مكونات هي:

- أ- مكون نحوي: ينهض على قواعد إجبارية وقواعد اختيارية تستخلص من النص ذاته، وهي قابلة للتغيير والتعديل والإضافة والحذف؛ وذلك حسب نوع النص وطبيعته. وبذلك فهي قواعد معرفية لا معيارية تتمظهر في البنية السطحية للنص.
- ب- مكون دلالي: يعنى بالعلاقات الدلالية التي تتضمنها البنية المنطقية-الدلالية للنص، يستهدف ربط هذه العلاقات بالعالم الخارجي الذي تحيل إليه.
- ج- المكون التداولي: يعنى بالعلاقات الترابطية بين بنية النص وبنية السياق؛ أي عناصر الموقف التواصلية - التفاعلية.

وعليه؛ فنحو النص يعنى بالكفايات (competences) التي يمتلكها كل من المتكلم والمخاطب، ودونها يستحيل تحقيق أي تواصل لغوي ناجح، وتتمثل هذه الكفايات في «الكفاية اللسانية للمتكلم/ المخاطب، وشبه اللسانية (التي تشمل على مجموع القرائن المنطقية الموازية). والكفاية التواصلية وتشمل داخلها: الكفاية البلاغية/التداولية، والكفاية الموسوعية والكفاية المنطقية»⁽²⁾، وتعد هذه الكفايات وغيرها من الكفايات قاسما مشتركا بين المتكلم والمخاطب في إنشاء الكلام / الخطاب، وفهمه وتأويله.

وهذه التفاتة حسنة للباحث العربي سعد عبد العزيز مصلوح «لتجاوز المفهوم الضيق للنحو العربي بخاصة وللسانيات العربية بعامة إلى مفهوم واسع ليكون مقتدرا على

(1) - النص والسياق: فان دايك، هامش 4، ص32.

(2) - طرق التضمين الدلالي والتداولي في اللغة العربية وآليات الاستدلال: إدريس سرحان، ج1، ص29.

محاصرة النص ووصفه، والكشف عن علاقاته التي تتحقق بها نصية النص بما هو حدث تواصلية مركب ذو بنية مكثفية بنفسها قادرة على الإفصاح والتأثير والفعل»⁽¹⁾.

ومن زاوية هذه النظرة الثاقبة والفاحصة تتراءى لنا عدة عوامل تعد دوافعا للتغيير في النموذج الذي يقتضي بالضرورة التغيير في المنهج والأدوات والوسائل، إلى غير ذلك، وهذا لا يعني رفض النموذج القديم المؤلف وإحلال نموذج آخر جديد محله، إنما هو تطور جديد مستمر، أو جدلية الانقطاع والاستمرار لتوضيح معالم هذا العلم الناشئ، والوفاد على ساحة علم اللغة الحديث (اللسانيات). فما هي العوامل المساهمة في ميلاده؟

2- دوافع نشوء نحو النص:

تستند نشأة نحو النص إلى جملة من العوامل التي اقترحها الباحثون والدارسون لإرساء دعائم هذا الفرع المعرفي الحديث، ومن ثم اتخاذها سببا لهم في إحداث نقلة نوعية لا حجمية في الدرس اللساني الحديث، وتكمن هذه النقطة في المنهج والوسائل والنموذج في مجال الوصف والتحليل اللغويين. وفي هذا الشأن يقول الباحث التونسي الهادي الطرابلسي: «قوي الشعور في السنوات الأخيرة عند رواد البحث اللساني، بضرورة تجاوز حدود الجملة في درس قواعد الكلام إلى تحليل النصوص بمختلف أحجامها، وبحتمية الجمع بين الاعتبارات اللفظية والتركييبية، والاعتبارات المعنوية والمقامية في تقدير أشكال التعبير وإجراءاتها؛ وهذا قادهم إلى دكّ الحواجز التي أقيمت بين علم النحو وعلم البلاغة، بل وعلم النقد وعلم الشعر أيضا، لا رغبة في توسيع مجال البحث اللساني ودعم اللسانيات التطبيقية خاصة، وإنما إغناء للنظر وإقرار بأن كثيرا من مسائل التفكير في اللغة وقضايا التعقيد لاستعمالاتها لا يستقيم إلا بالاحتكام فيها إلى أحوال الكلام بمختلف مظاهره»⁽²⁾، بالإضافة إلى دعوة الباحث المصري تمام حسان إلى ضرورة مجاوزة البحث

(1) - في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية: سعد عبد العزيز مصلوح، آفاق جديدة، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 2003م، ص 223.

(2) - نسيج النص: الأزهر الزناد، ص 5.

في نظام اللغة المجرد الافتراضي إلى صور استعمالها في مواقف إنجازية، مفسرا ومعللا ذلك، بأنه «إذا كان اتجاه البحث في النظام الافتراضي إلى التحليل فإن الاتجاه في دراسة الاستعمال إلى التركيب، وإذا كانت الغاية من التحليل هي الوصف فإن الغرض من التركيب هو الاتصال، والاتصال لا يتم بواسطة وصف الوحدات الصغرى صوتية، وصرفية، ولا بعرض العلاقات النحوي، وإنما يتم باستعمال اللغة في موقف أدائي، أي بإنشاء نص ما. وقد يطول هذا النص أو يقصر»⁽¹⁾، وقد نحا سعد مصلوح منحى شيخه تمام حسان إيماناً « بضرورة امتداد نطاق الوصف النحوي إلى إدراك ما وراء الجملة تتطلب في طياتها ضرورة الاتساع في الأدوات والوسائل»⁽²⁾.

إذن، لا مناصرة من اتخاذ نحو النص بديلاً لنحو الجملة إيماناً واقتناعاً بسنة التغيير والتطوير، لا لأحداث فجوة بين الماضي والحاضر، وإنما لتفعيل استمرارية التواصل بينهما ومن هذه الدوافع:

* - الإسهامات اللغوية الأساسية⁽³⁾: وهي تفتتح على عدة قضايا؛

- البواعث النحوية الداخلية الأولى إلى توسيع مفهوم النحو من أن الجمل المفردة الصحيحة نحويًا لا يمكن أن تفسر دائماً على أنها وحدات اتصالية مغلقة.

- اختصاص بعض الوسائل النحوية فيما يبدو بتحديد مثل هذه العلاقات الإحالية التي تتجاوز حدود الجملة، وهي بذلك لا يمكن أن تتضح في التمثيل بجمل مفردة معزولة.

* - الدوافع الاجتماعية عامة: وتتصدرها الحاجات والرغبات الاجتماعية التي دعت العلماء إلى التساؤل عن تحديد جديد لدور علم اللغة في المجتمع⁽⁴⁾.

(1) - النص، الخطاب والإجراء، دي بوجزند، مقدمة، المترجم تمام حسان، ص 5.

(2) - في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية: سعد مصلوح، ص 223.

(3) - مدخل إلى علم اللغة النصي: فولفجانج هاينه من وديتر فيهفيجر، ص 20.

(4) - المرجع نفسه، ص 20/19.

* - فرضية التوسع: تصريح بعض اللغويين بضرورة توسعة مجال نحو الجملة إلى نحو النص، فهذا التوسع والانفتاح على النص من البنية الداخلية بأمس الحاجة إلى الاكتمال من خلال متاخمتها لعناصر غير لغوية (عناصر اتصالية)، لأن التواصل والتفاعل بين المتخاطبين يتجاوز الكلمات المعزولة عن السياق، أو استعمال العبارات والجمل خارج نطاق السياق، ومن ثم فالتواصل والتفاعل الاجتماعي يقع في إنجازات كلامية أوسع، ذلك « أن الجملة ليست الوحدة القاعدة للتبادلات الكلامية والخطابية، بل النص هو وحدة التبليغ والتبادل والتفاعل ، ينبغي إذا أردنا دراسة النشاط اللغوي الحقيقي لدى الإنسان أن نتجاوز الجمل لنهتم بأنواع النسيج النصي التي يحدثها المتكلمون أثناء ممارستهم الكلامية»⁽¹⁾، من الواضح والمؤكد أن «اللغة لا تأتي على شكل كلمات أو جمل مفردة، بل في نص متماسك بدءا من القول ذي الكلمة الواحدة إلى العمل ذي المجلدات العشرة، بدءا من المونولوج وانتهاء بمناظرة جماعية مطولة».⁽²⁾

* - أفرز التداخل العلمي والمعرفي بين الدراسة اللسانية والفروع العلمية الأخرى، مثل الفلسفة، والمنطق، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والنقد، والدراسة الأدبية، والترجمة وعلم التربية، والإعلامية، وغيرها- بصورة مباشرة أو غير مباشرة- علما محوريا للخطاب والاتصال والنص.⁽³⁾

* ومن نتائج التداخل المعرفي بين الفروع العلمية والعلوم الإنسانية الدعوة إلى إثبات أهمية إزالة الحواجز بين علوم اللغة المتداخلة التي تخدم البحث اللغوي في دراسة النصوص وتحليلها، وتجسير الفجوة بين علوم اللسان والنقد الأدبي، أو بين علوم اللسان

(1) - مبادئ في اللسانيات: خولة طالب الإبراهيمي، ص 168.

(2) - مدخل إلى علم اللغة النص: فولفجانج هاينه من، وديتر فيهفيجر، ص 21.

(3) - ينظر: النص الخطاب والإجراء: روبييرت دي بوجراند، ص 71 وما بعدها.

ونظرية الأدب أدت إلى ظهور مصطلح جديد هو علم اللغة الأدبي، إضافة إلى ما سبق ذكره، وهو اصطلاح علم النص أو علم قواعد النص.⁽¹⁾

* عدم كفاية الجملة في الوصف اللغوي، وهو رأي الباحثين الغربيين المحدثين، ومنهم بتوفي (betovey) وهاريس (hariss)، و سوينسكي (swinsky) - وغيرهم - إذ «أن الجملة غير كافية لكل مسائل الوصف اللغوي إذ لا بد من أن يتجه الوصف من الحكم على وحدة الجملة من وضعها في إطار وحدة كبرى هي النص»⁽²⁾. وعليه، أقر الباحثون المحدثون أن «كثيراً من الظواهر التركيبية لم تفسر في إطار نحو الجملة تفسيراً كافياً مقنعاً، وأنه ربما تغيرت الحال إذا اتجه الوصف إلى الحكم على هذه الظواهر في إطار وحدة أكبر من الجملة، ويمكن أن تكون هذه الوحدة هي النص»⁽³⁾.

* - إقصاء المعنى من الدراسة اللسانية (البنوية)، لا سيما لما «قوي إصرار بعض الباحثين على استقلال النحو عن المعنى (هاريس hariss: 1951)، و(تشومسكي chomsky: 1957).⁽⁴⁾

* - إقصاء المقام من الدراسة اللسانية (البنوية) إذ «لما كانت الجملة معطى مجرداً منزوعاً من السياق والمقام لكل مسائل الوصف اللغوي، بالإضافة إلى إذا ما تعدى الملفوظ مستوى الجملة فهنا تظهر الحاجة إلى جهاز واصف يتجاوز حدود الجملة فيقف على دلالة النصوص والبنية التي تحكمها»⁽⁵⁾.

(1) - ينظر: في اللسانيات ونحو النص، خليل إبراهيم، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن، ط1، 1427 هـ/2007م، ص188، الأسلوبية ونظرية النص، خليلي إبراهيم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت - لبنان، ط1، 1997م، ص 131.

(2) - اللغة والإبداع الأدبي: محمد العيد، مكتبة دار المعرفة - القاهرة - مصر، ط2، 2007م، ص 35.

(3) - علم لغة النص (المفاهيم والاتجاهات): سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 1414 هـ/2004م، ص 199.

(4) - النص، الخطاب، والإجراء، روبرت دي بوجراند، ص 81 وما بعدها.

(5) - نسيج النص: الأزهر الزناد، ص16.

* - أزمة الاتجاهات النقدية ؛ فقد شهدت التيارات النقدية أزمة في أواسط الستينيات جعلتها تتوجه إلى علوم اللغة بحثاً عن الحلول للمآزق التي ظهرت فيها، ولم يكن علم اللغة بالأدوات المتوفرة له، وفي الوضع الذي كان غالباً عليه في تلك الفترة قادراً على الاستجابة إلى آمال رجال النقد والأدب. ولما كان عماد الأدب والنقد النصوص لا الجمل وفنون الكلام لا الأشكال النظرية المجردة فإنهم قد وجدوا في ذلك المطية الشرعية للدعوة إلى توسيع موضوع الدراسة اللغوية ليشمل النص والخطاب ويتجاوز حدود الجملة الواحدة⁽¹⁾. وهذا ما لفت انتباه الباحث بايك (Pik) إلى « تقلص دور اللسانيين في دراسة النص وأراد لهم أن يمتلكوا زمام الموقف فأنكر عليهم انصرافهم عن دراسة النص الأدبي لصالح نقاد الأدب مع ما للمعالجة اللسانية من أهمية خاصة في تقديم الأساس الموضوعي للأحكام النقدية .. وأوجب أن يتسع مفهوم النحو ليصبح مكوناً من مكونات نظرية شاملة تفسر السلوك الإنساني ». ⁽²⁾

* للباحث الألماني بيرند شبييلنر (B. Spillner) المزية لتأكيدِه على ضرورة إعادة الصلة بين علم اللغة والدراسات الأدبية لاشتراكهما في الموضوع، وهو النص، بالإضافة إلى علوم أخرى مثل البلاغة والأسلوبية. فقد أصبحت في السنوات الأخيرة تمثل فرعاً ناشئاً جديداً، وهو نحو النص.

ومن هذا المنطلق، ينبغي الإشارة إلى الجوانب الهامة، والنتائج الممكنة لهذه التطورات الجديدة، ونعني بذلك وجود منطقة مشتركة بين علم اللغة والدراسة الأدبية لأول مرة، وهي تحديد النص على أنه الوحدة الأساسية. ⁽³⁾

(1) - ينظر: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، محمد الشاوش، ج1، ص80 وما بعدها.

(2) - من نحو الجملة إلى نحو النص: سعد عبد العزيز مصلوح، بحث ضمن الكتاب التذكاري لعبد السلام هارون، إعداد، بديعة طه نجم وعبد بدوي، جامعة الكويت، 1990م، ص 411.

(3) - ينظر: علم اللغة النصي والدراسات الأدبية، برند شبييلنر، ص، 183.

تلك هي أهم الدوافع التي أفضت إلى الوعي بأهمية المسألة. وإدراك مراميها، فكانت بمثابة دعوة صريحة من الباحثين المحدثين العرب والغربيين على حد سواء، وضرورة اقتضاها الوضع الراهن في اتخاذ نحو النص البديل المفضل، وانتحاء سمت نهجه في إنشاء النصوص، وتأويلها أحسن تأويل، وفهمها أفضل فهم قصد إنجاز التواصل اللغوي.

3- بين النص والخطاب: إشكالية المصطلح في الثقافتين العربية والغربية

لا ريب أن كل علم أو دراسة ينبغي لها أن تتطرق من مبادئ خاصة بها، كتحديد المصطلحات، والأدوات الإجرائية بوصفها المفاتيح للدراسة قصد تسيير الفهم والإفهام. بيد أن تحديد أو تعريف المصطلحات بات من أصعب القضايا التي يواجهها أي علم أو دراسة عموماً، لأن المصطلح يشكل إشارة دالة، وتتصف دلالاتها عند المعاينة بعد الثبات والاستقرار مما جعل تحديده صعباً، ومرد هذه الصعوبة والعسر إلى كون المصطلحات أيضاً دائماً نسبياً. وهذه محاولة لاستقصاء مفهوم لمصطلحي النص والخطاب اللذين كثر استعمالهما في الدراسات النصية، إلا أن في استعمالها اختلاف، فمرة يردان مترادفين، ومرة أخرى غير مترادفين، ومن ملاحظ هذا الاختلاف في استعمال المصطلحين صار الخطاب (Discours / Discourse) ألقب باستعمال اللغة المنطوقة (المحكية)، بينما النص (Texte / text) أقرب إلى استعمال اللغة المكتوبة، وأما في حالة استعمالهما كمترادفين فيعني أن النص + السياق = الخطاب سواء أكانا محكياً أم مكتوباً.

فالاستعمال وحده من يحدد مفهوم المصطلحين.

والناظر في أدبيات العلوم الإنسانية بعامة يلحظ تداولهما وشيوعهما في الاستعمال. وبالموازاة في الدراسات النصية، والدراسات اللغوية الأدبية والدراسات النقدية بخاصة يلحظ أيضاً شيوعهما وتداولهما.

4-مصطلح النص في الثقافتين العربية والغربية

إن تحديد مفهوم المصطلح بعامة يقتضي النظر فيه من وجهتين، بداءة من وجهة النظر اللغوي (المعجمي)، ثم من وجهة النظر الاصطلاحي، وأخيرا محاولة استخلاص مفهوم مناسب وملائم لمصطلح النص.

ولما كان النص من نتاج الإنسان، والإنسان ذو طبيعة معقدة، وقد أدى هذا التعقيد إلى صعوبة تحديد المصطلح (النص) تحديدا شاملا وجامعا ومانعا. وهذا يؤكد أن مثل النص كمثل الجملة- كان- سيء الحظ. وهذه محاولة لاستقصاء تعريف مرض لمصطلح النص في الثقافة العربية، ثم في الثقافة الغربية.

ثانيا: مفهوم النص في الثقافة العربية:

1- مفهوم النص في المعجم اللغوي:

إن الغرض من إدراج المعنى المعجمي للنص هو الكشف عن أهم مدلولاته التي تشيء إلى المعنى الاصطلاحي.

اشتقت لفظة " النص " في المعجم (اللسان) من مادة (نصص).

وهي تعني « النص رفعك الشيء، نص الحديث ينصه نصا: رفعه، وكل ما أظهر فقد نصّ. وقال عمرو بن دينار: ما رأيت رجلا أنصَّ حديث من الزهري، أي أرفع وأسند. يقال نص الحديث إلى فلان أي رفعه وكذلك نصصته إليه، ونصت الضبية جيدها»⁽¹⁾

رفعتة، والمنصة ما تظهر عليه العروس لترى، وقد نصها وأنتصت هي، ومن معاني النص في هذا القول الرفع والإظهار والإسناد.

(1) - مادة [نصص]، لسان العرب: ابن منظور الإفريقي المصري (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: 711هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط1، 1428هـ / 2008م، مج3، ص 430.

يُفهم من هذه المعاني أن النص عبارة عن كائن فيزيائي (مادي) أنجزته ذات في شكل المنطوق يتمظهر في صورتين هما: الصورة الشفاهية (المسموعة) ومجالها الصورة اللسانية السمعية، والصورة المكتوبة (الكتابة المرئية) وإطارها الصورة اللسانية البصرية. ومن هذا المنطلق يقول الأزهر الزناد: «النص يطلق ما به يظهر المعنى، أي الشكل الصوتي المسموع من الكلام، أو الشكل المرئي منه عندما يترجم إلى المكتوب، وهو الشكل الصوتي يمثل آخر طور يبلغه الكلام في تولده (البنية السطحية)». (1) وبعبارة أخرى «فالنص لا يتجاوز دلالاته المركزية الأساس للدال (النص، وهي الظهور والانكشاف)». (2) ومفاد هذا أن النص عبارة عن علامة لغوية ذات وجهين هما: الدال والمدلول.

والحق، أن النص بهذا المفهوم يعني التوجه نحو القارئ بوصفه العنصر الأساس الذي ينشئ الناص من أجله النص، وهذا ما يجعل النص مهما ودالا. ومن معاني "نصص" الثبات كما في قول صاحب اللسان: «نصص البعير: فحص صدره في الأرض ليبرك. والنصنصة كما في قول الليث: النصنصة إثبات البعير ركبتيه في الأرض وتحركه إذا هم بالنهوض». (3) فالثبات (Stability) هو سمة للنص، وأصل الثبات الكتابة التي تحفظ النص، وتنقله من الحكي (المشاهدة)-المسموع- إلى المكتوب المرئي، كما يعني الثبات أن النص بنية لغوية قارة محددة (استاتيكية)، أي أن النص ذو نظام خاص محدد لا يحتمل التغيير في نظام بنائه، إذ «كل ما أظهر عرفت له هيئة وصورة لا يجوز أن يرى بخلافها، كأن تعرض عليه الزيادة أو النقصان أو الإضافة أو التعديل، لذا استعمل الراوي عمرو بن دينار في مرويته لفظي أرفع و أسند، فهو يرفع

(1) - نسيح النص: الأزهر الزناد، ص12.

(2) - النص، السلطة، الحقيقة: نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي الغربي، الدار البيضاء- المغرب، 1995م، ص150.

(3) - مادة (نصص): لسان العرب، ابن منظور الإفريقي المصري، مج3، ص341.

الحديث إلى صاحبه ويسنده إليه دون تدخل فيه باللفظ أو المعنى»⁽¹⁾. للثبات صلة وثيقة بفعل الكتابة (L'écriture)، إذ بها يثبت الناص نصه حتى يصير منكشفاً ومتقرداً يستقز القارئ (المنصوص له).

وهذه إلماحة إلى المفهوم النقدي للنص الذي يعد « النص عبارة عن التراكم الكتابي فيه وحوله، فالنظر إليه لا يتأتى أن يكون كتابة ثانية»⁽²⁾. وتعني الكتابة الثانية فعل القراءة الذي يعيد كتابة النص من حيث المضمون لا الشكل، وهذا ما يضيفي - أيضاً- على النص سمة التفاعل والدينامية لانفتاحه على تعدد القراءات، جدلية الكتابة والقراءة.

ويعزو مصطلحا النص والكتابة إلى انشغال الباحثين والبنويين الغربيين الذين درجوا بحث العلاقة بين النص والكتابة وتعالقها بمصطلح الخطاب (Discourse)، ومن هؤلاء الباحثين بول ريكور (P.Ricoeur) في كتابه: « من النص إلى الفعل » قائلاً: « لنطلق كلمة نص على كل خطاب تم تثبيته بواسطة الكتابة»⁽³⁾.

وفي الموروث النقدي « فالكتابة تستدعي عمل القراءة طبقاً لعلاقة معينة هي التي تسمح لنا بإدراج مفهوم التأويل. وبكفي القول بأن القارئ يأخذ هنا مكان العبارة المنطوقة والمتكلم معا»⁽⁴⁾. ومن هذا المنطلق كان توصيف الكتابة بالتعددي أي أنها « بنية مفتوحة على كتابات سابقة وكتابات لاحقة...»⁽⁵⁾. بمعنى أن النص مسرح التقاء النصوص، وهو ما يمكن تلمسه عند نقادنا القدماء في مصطلح التضمين، أو مصطلح التناص

(1) - نحو النص نقد النظرية ... وبناء أخرى: عمر أبو حزمة، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط1، 1425هـ/ 2004م، ص25.

(2) - ينظر: الكتابة الثانية وفاتحة المتعة، منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1998م، ص142 وما بعدها.

(3) - بلاغة الخطاب وعلم النص: صلاح فضل، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، مصر ومكتبة لبنان ناشرون، بيروت- لبنان، ط1، 1996م، ص304.

(4) - بلاغة الخطاب وعلم النص، صلاح فضل، ص305-306.

(5) - الكتابة الثانية وفاتحة المتعة: منذر عياشي، ص143.

(Intertextuality) عند الباحثين السيميائيين الذين يرادفون بين النص والخطاب، والضابط لهذا التعالق النصي هو التناص أو الفاعل النصي مما يضمن للنص الوجود بالقوة، وذلك كونه في حمى التناص.

وتعني الكتابة - أيضا - سلسلة الكتابات غير المتناهية، بمعنى تحول الكتابة إلى قراءة باستمرار، ومن ثم فالنص « يمثل سلسلة لا نهائية لتجليات كتابية يمكنها أن تتعدد أسلوبا، وجنسا، وممارسة، ولقد نحسب لشدة ما يكون ذلك أن كل نص ينشأ في رحم صيرورة كتابية لن يمتلك إلى مغادرتها سبيلا، ولن يقوى على الامتناع فيها تكونا، فهو كتابة على الدوام تصير»⁽¹⁾. وهكذا يصبح القارئ (المنصوص له) جوالا في أعطاف النص، ومن ثم يصير النص موجودا بالفعل.

ويضيف صاحب اللسان في تعريفه النص « ومن قولهم نصصت المتاع إذا جعلت بعضه على بعض، وكل شيء أظهرته فقد نصصته (...) ونص المتاع نصا: جعل بعضه على بعض»⁽²⁾. يتضمن معنى القول التأليف والنظم، ومدار ذلك على التماسك والانسجام. وفي تراثنا العربي ألفينا استعمال هذين المصطلحين، ومن صور ذلك مصطلحي « تلاحم الأجزاء والسبك» في كتاب البيان والتبيين على حد قول صاحبه « وأجود الشعر ما رأيته متلاحم الأجزاء سهل المخارج فتعلم بذلك أنه قد أفرغ إفراغا واحدا، وسبك سبكا فهو يجري على اللسان كما يجري الدهان»⁽³⁾. وفي مقابل مصطلحي " التلاحم السبك" مصطلحا " السبك والحبك" « وأما السبك فهو أن تتعلق كلمات البيت بعضها ببعض من أوله إلى آخره (...) وخير الكلام المحبوك المسبوك الذي يأخذ برقاب

(1) - الكتابة الثانية وفاتحة المتعة: منذر عياشي، ص، 143.

(2) - مادة [نصص]: لسان العرب، ابن منظور الأفريقي المصري، مج، ص، 340.

(3) - البيان والتبيين: الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ج1، ص، 87.

بعض». (1) أما صاحب كتاب «التحرير والتحرير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن» عقد باباً تحت عنوان "باب الانسجام"

« وهو أن يأتي الكلام متحدراً كتحد الماء المنسجم، بسهولة سبك وعذوبة ألفاظ، وسلامة تأليف، حتى يكون للجملة من المنثور، والبيت من الموزون وقع في النفس، وتأثير في القلوب ما ليس في غيره». (2)

أما في كتب التفسير وعلوم القرآن فقد ألفينا مصطلحي « الارتباط والاتساق» على حد تعبيرهم « ارتباط، أي القرآن بعضها ببعض حتى تكون كالكلمة الواحدة متسقة المعاني منتظمة المباني». (3)

ومن معاني (نصص) في " اللسان " « نص الدابة ينصها نصا: رفعها في السير، وسير نص و نصيص. وفي الحديث أن أم سلمة قالت لعائشة رضي الله عنهما - ما كنت قائلة لو أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- عارضك ببعض الفلوات ناصية قُلوصك من منهل إلى آخره؟ أي رافعة لها في السير، قال أبو عبيدة: النص التحريك حتى يستخرج من الناقة أقصى سيرها، والنص والنصيص السير الشديد والحث، ولهذا قيل نصصت الشيء رفعته، ومنه منصة العروس، وأصل النص أقصى الشيء وغايته، ثم سمي به ضرب من السير السريع». (4)

إن القطب الذي عليه المدار في هذا القول هو الحركة والتحريك، أي حركة و تحريك الناص لدايته/ ناقتة قصد الرفع في السير، والغرض منه بلوغ الغاية، هذا معنى

(1) - البديع في نقد الشعر: أسامة (بن منقذ)، تح، أحمد بدوي، حامد عبد المجيد، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الجمهورية العربية المتحدة (د، ط)، (د، ت)، ص، 163.

(2) - تحرير التحرير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، ابن أبي الأصبع المصري (.....)، تح، حنفي محمد شرف، لجنة إحياء التراث الإسلامي، (د، ت)، ج 3، ص 429، 431.

(3) - البرهان في علوم القرآن: الزركشي (محمد بن عبد الله: 794 هـ)، تح، محمد الفضل إبراهيم، دار الفكر بيروت، لبنان، ط 3، 1980م، ج 1، ص 36.

(4) - مادة (نصص): لسان العرب، ابن منظور الأفرقي المصري، مج، 3، ص، 340.

ظاهر القول، أما باطنه فيكشف عن العلاقة التفاعلية بين الناص والنص (المنصوص) التي لطالما شكلت قضية نقدية تعد من أهم الأطروحات النقدية الحديثة، وهي في الأصل تستدعي عنصرا مهما في تشكل الظاهرة الأدبية ألا وهو المتلقي/ القارئ. ومن المؤكد أن سلطة المؤلف (المنجز) قد سادت أمدا طويلا حيث كان المؤلف يبسط نفوذه على الساحة النقدية آنذاك مما جعل دراسة النص قوامها المناهج السياقية (التاريخية، الاجتماعية، الثقافية، والنفسية...) فلا مناص من الاهتمام بخارج النص وإسقاطه على النص للكشف عن مضمونه. فلا مشاحة في أن هذا الاتجاه النقدي الحديث الذي ساد ربحا من الزمن قد تجذرت فيه النظرة إلى النص على أنه « وثيقة تاريخية تدل على زمنها، أو نفسية تشرح مغاليق نفس مبدعها. ولذلك فإنهم يهتمون بالكاتب أكثر من اهتمامهم بالنص، ويجعلون (نية الكاتب) أساسا لتفسير النصوص. وهذا يجعل الكاتب فوق النص وفوق القارئ. ويفرض للكاتب مكانة المعلم المتسلط على حركة اللغة والذهن. وتسببت هذه النظرة في طمس معالم (الشاعرية) بعد إهمالها لصالح (نية المؤلف) ولصالح سيرته ونفسيته حتى صارت دراسة الأدب عبارة عن دراسة لكل الفنون الإنسانية ما عدا اللغة»⁽¹⁾

وتوضيحا لذلك، فلا مناص من مراجعة لتراثنا النقدي بعامة، ولكتاب دلائل الإعجاز بخاصة حيث أدرج فيه الجرجاني نظريته الشهيرة، " النظم" التي التفت فيها إلى أهمية مؤلف الكلام، وذلك في معرض حديثه عن الحكاية في النظم والترتيب وبيان الفرق بين الحكاية التي مدارها الألفاظ وأجراس الحروف، وأن عمل مؤلف الكلام « هو من يأتي بمثل ما أتى به المحكي عنه، ولا بد أن تكون حكايته فعلا له، وأن يكون بها عاملا عملا مثل عمل المحكي عنه». ⁽²⁾ ومفاد هذا أن « النظم والترتيب في الكلام عمل يعمله مؤلف

(1) - الخطيئة والتكفير من النبوية إلى التشريحية مقدمة نظرية دراسة تطبيقية: عبد الله محمد الغدامي، ص 26- 27.

(2) - دلائل الإعجاز: الجرجاني، ص 296.

الكلام في معاني الكلم لا في ألفاظها وهو بما يصنع في سبيل من يأخذ الأصباغ المختلفة فيتوخى فيها ترتيباً يحدث عنه ضروب من النقش والوشي». (1)

ومحصول الأمر أن النظم والترتيب من اختصاص مؤلف الكلام (الشعر). وليبيان ذلك عقد فصلاً تحت عنوان «اختصاص القول بقائله» لتبيان العلاقة بين القائل (الناصر) والكلام (النص) التي شبهها بعلاقة الإضافة التي تفيد التخصيص، فقال: «اعلم أن إذا أضفنا الشعر أو غير الشعر من ضروب الكلام إلى قائله لم تكن إضافتنا له من حيث هو كلم و أوضاع لغة ولكن من حيث توخي فيها النظم. الذي بينا أنه عبارة عن توخي معاني النحو في معاني الكلام. و ذلك أن من شأن الإضافة الاختصاص، فهي تتناول الشيء من الجهة التي يختص منها المضاف إليه. فإذا قلت: غلام زيد. تناولت الإضافة للغلام من الجهة التي يختص منها بزيد وهو كونه مملوكاً». (2) في هذا النص تأكيد للعلاقة الحميمية بين الناص والنص التي شبهها الجرجاني بعلاقة الإضافة بين المضاف والمضاف إليه التي تفيد الاختصاص؛ أي اختصاص النص بصاحبه أو بعبارة الجرجاني اختصاص الشعر بقائله وذلك من جهة الصنعة، فلا غرو أن حال الشاعر ههنا كحال النساج والصائغ والصباغ في صنعتهم. «فإذا كان الأمر كذلك فينبغي لنا أن ننظر في الجهة التي يختص منها الشعر بقائله. وإذا نظرنا وجدناه يختص به من جهة توخيه في معاني الكلم التي ألفه منها ما توخاه من معاني النحو، ورأينا أنفس الكلم بمغزل عن الاختصاص، ورأينا حالها مع حال الأبريسم مع الذي ينسج معه الديباج، وحال الفضة والذهب مع من يصوغ منها الحلبي. فكما لا يشتبه الأمر في أن الديباج لا يختص بناسجه من حيث الأبريسم، والحلي بصائغها من حيث الفضة والذهب ولكن من جهة العمل

(1) - دلائل الإعجاز: الجرجاني، ص 296.

(2) - المرجع نفسه، ص 298.

والصنعة، كذلك ينبغي ألا يشبه أن الشعر لا يختص بقائله من جهة أنفس الكلم وأوضاع اللغة». (1)

من البين، أن اختصاص النص بصاحبه لا يتأتى إلا أن يكون من جهة توحي معاني النحو في معاني الكلم، وتعلق الكلم بعضه ببعض، وأخذ بعضه برقاب بعض، أي توحي الترتيب والنظم والتعليق والبناء في إنشاء الكلام (الشعر). وهذا يعني جهة العمل والصنعة في قول الشعر، وأحسن مثال على ذلك تبيان الجرجاني الفرق بين قائل وراوي ممثلاً ببيت شعري لأمرئ القيس: « قِفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَ مَنْزِلٍ ». فقال معلقاً: « فإن قلت: إن الراوي وإن كان قد نطق بألفاظ الشعر على الهيئة والصورة التي نطق بها الشاعر فإنه هو لم يبتد فيها النسق والترتيب وإنما ذلك شيء ابتدأه الشاعر فذلك جعلته القائل له دون الراوي: قيل لك: خبرنا عنه أترى أنه يتصور أن يجب في ألفاظ الكلم التي تراها في قوله: "قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل" هذا الترتيب من غير أن يتوحي في معانيها ما تعلم أن امرأ القيس توخاه من كون " نبك " جواباً للأمر وكون " منزل " معطوفاً على " حبيب " ..». (2)

وخلاصة القول، فإن النظم والترتيب في الكلام (الشعر) مبني على قصد واضعه أو صانعه أو قائله في صنعته أو نظمه له، تأكيد على اختصاص الكلام بقائله. ومما سلف أضحى الظاهرة الأدبية تفتح على منظومتين أساسيتين: أحدهما منظومة المؤلف - النص، والأخرى منظومة المتلقي/ القارئ - النص. و« نحن نعتقد أن دراسة الظاهرة الأدبية يجب أن تتم بوصفها منظومة دينامية موحدة لها ثلاثة حدود هي (المبدع والنص و المتلقي). ومعالجة الظاهرة الأدبية بوصفها منظومة دينامية موحدة تلزم الباحث بمراعاة التعقيد الذي تتصف به حدودها ومراعاة ترابطها وتبعية كل منها للآخرين، وتميز كل حد من غيره، إنها معالجة تسمح للباحث بدراسة عدد من المسائل دراسة شاملة ومنها

(1) - دلائل الإعجاز: الجرجاني، ص 298.

(2) - المرجع نفسه، ص 299.

العلاقة بين قوانين التفكير الفني للمبدع وقوانين تفكير متلقي النص». (1) والحق أن هذا المسعى يرى أنه « إذا كان كل نص مكتوباً من أجل قارئ، ومقروءاً من لدن قارئ هو المؤلف نفسه، مما يؤكد عضوية الترابط والتفاعل بين الكتابة والقراءة.. ذلك أن النص الأدبي هو ما تنقروء فيه الكتابة وتتكتب فيه القراءة باستمرار». (2) ومما سلف فالحركة والتحرك هي جدلية الكتابة والقراءة للنص. وإضافة إلى ما ورد في " اللسان" الرواية عن ابن الأعرابي: « النص والإسناد إلى الرئيس الأكبر، والنص التوقيف، والنص التعيين على شيء ما». (3) يتضمن هذا القول عدة قضايا منها:

- النص الإسناد إلى الرئيس الأكبر بمعنى إضافة النص لصاحبه، وهذا يؤكد أيضاً على سمة الثبات للنص، أي أنه لا يحتمل التغيير في بنيته أو نسقه.

- النص التوقيف، بمعنى أن النص ثابت في مبناه ومعناه بوصفه نصاً مقدساً لا يحتمل التأويل، لأنه نص ديني.

- النص التعيين على شيء ما، بمعنى أن النص الديني له معنى ظاهر وهذه إشارة إلى مفهوم النص في اصطلاح الفقهاء. وبياناً لذلك يقول صاحب اللسان « ومنه قول الفقهاء: نص القرآن، ونص السنة، أي ما دل ظاهر لفظهما عليه من الأحكام». (4)

والنص في اصطلاح الفقهاء « بمعنى الكلام الثابت والواضح الذي لا يحتاج إلى تأويل». (5) والحنفية عرفوا النص بأنه « ما ازداد وضوحاً على الظاهرة بمعنى في المتكلم

(1) - في العلاقة بين المبدع والنص والمتلقي: فؤاد المرعي، عالم الفكر، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب - الكويت، مج23، ع1/2، 1994م، ص337.

(2) - العلاقة بين القارئ والنص في التفكير الأدبي المعاصر: رشيد بنحدو، عالم الفكر (المرجع نفسه)، ص473-474.

(3) - مادة (نصص): لسان العرب، ابن منظور الإفريقي المصري، مج3، ص341.

(4) - المرجع نفسه، مج3، ص341.

(5) - مادة (نص): كتاب التعريفات، الجرجاني (السيد الشريف علي بن محمد بن علي السيد الزين أبي الحسين الحسنى، 816هـ)، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ط1، 1985م، ص.

فيما قيل أن النص ما دل على معنى دلالة قطعية يمكن أن يحمل على المعنى الأشهر الثالث، وأن يحمل على المعنى الثاني بناء على اختلاف معنى القطعي قيل أن النص هو الذي لا يحتمل التأويل فيحمل على المعنى الأشهر أن سيق الكلام له»⁽¹⁾.

وبالجملة، فالنص في لدى الفقهاء يتصف بالثبات والظهور، لأنه نص ديني إما أن يكون نصا من القرآن أو نصا من السنة، وهذه النصوص هي الدليل في استخلاص الأحكام الشرعية، وهي ثابتة بثبوت القرآن والسنة، ومعناها ظاهر و قطعي لا يحتمل التأويل، وهذا متفق عليه في عرف الفقهاء والأصوليين. فالأحكام الشرعية المتضمنة في النصوص ثابتة عند الشارع.

والنص في اللسان هو « نص الأمر شدته»⁽²⁾ ومن معاني الشدة « الصلابة وهي نقيض اللين وهي القوة والإحكام»⁽³⁾. فالصلابة والإحكام والقوة سمات النص المتلاحم الأجزاء ومحكم البناء، وهي ضد النص المترهل والمهلل البناء، وهذا ما يجعل من النص نصا، أي تجسيد النصية (textualité/ textuality)، وهذا ما طرقة نقادنا وبلاغيون في مصنفاتهم وقد سبقت الإشارة إلى هذا.

ومما ورد في "اللسان" أن النص يعني الاستقصاء كما يقول صاحب اللسان: « نص الرجل نصا إذا سأله عن شيء حتى يستقصي ما عنده ونص كل شيء: منتهاه(..) وقال الأزهرى: النص أصله منتهى الأشياء ومبلغ أقصاها، ومنه قيل: نصت الرجل إذا استقصيت مسأله عن الشيء حتى تستخرج كل ما عنده، وكذلك النص في السير إنما هو أقصى ما تقدر عليه الدابة (..) ونصص الرجل غريمه إذا استقصى عليه، وفي

(1) - كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم الإسلامية: التها نوي (محمد بن علي بن محمد صابر الفاروقي الحنفي:

1158)، دار صادر، بيروت- لبنان، (د، ت)، ج، 3، ص، 1406.

(2) - مادة (نصص): لسان العرب، ابن منظور الإفريقي المصري، مج، 3، ص 341.

(3) - مادة (شدد): لسان العرب، ابن منظور الإفريقي المصري، مج 2، ص 175.

حديث هرقل: ينصهم أي يستخرج رأيهم ويظهره»⁽¹⁾ والاستقصاء هو «الإحاطة، أي أحاطهم من بعيد وهو يتبصرهم ويتحرز منهم»⁽²⁾.

والمراد بالاستقصاء إحاطة النص بمبادئه، أي احتراز الناص من اشتغال نصه على هذه المبادئ⁽³⁾. السبك والحبك والفائدة والقصد والمقام والاستحسان والتضمين لتجسيد نصية النص التي بها يميز بين النص واللانص.

وبعبارة أوضح، أن الإحاطة بالنص منها ما يختص بالنص ذاته كتوفره على السبك والحبك، ومنها ما يختص بمستعملي النص، كالقصد للناصر، والاستحسان للمنصوص له، ومنها - أيضا - ما يتصل بخارج النص، أو محيط النص كالفائدة والمقام والتضمين. فبهذه المبادئ يكون الكلام نصا. وهذا هو الاستقصاء التام للنص.

ومما أورده صاحب اللسان « في الحديث عن علي - رضي الله عنه - قال: إذا بلغ النساء نص الحقائق فالعصبة أولى، يعني إذا بلغت غاية الصغر إلى أن تدخل في الكبر فالعصبة أولى بها من الأم - يريد بذلك الإدراك والغاية - قال الأزهري: النص أصله منتهى الأشياء ومبلغ أقصاها (..) فنص الحقائق إنما هو الإدراك، وقال المبرد: نص الحقائق منتهى بلوغ العقل، أي إذا بلغت من سنها المبلغ الذي يصلح أن تحاقد وتخاصم عن نفسها وهو الحقائق فعصبتها أولى من أمها»⁽⁴⁾.

يستشف من هذا القول اشتراط العقل والإدراك في الناص أو الفاعل النصي حتى ينشئ النص، وللعقل والإدراك صلة بمبدأ القصد، والمراد من هذا التفريق بين الكلام والنص، إذا الكلام متاح لكل متكلم يستطيع التكلم، بينهما النص لا يصدر إلا عن عاقل

(1) - مادة (نصص): لسان العرب، ابن منظور الأفرقي المصري، مج، 3، ص، 341.

(2) - مادة (قصاص): لسان العرب، ابن منظور الأفرقي المصري، مج، 6، ص، 474.

(3) - هذه المبادئ النصية مبنوثة في مضان الكتب التراثية، وقد نوقش بعضها في الفصل الثاني، والبعض الآخر سيناقش في هذا الفصل في المبحث الأخير، إلماحات نصية في التراث العربي.

(4) - مادة (نصص): لسان العرب، ابن منظور الأفرقي المصري، مج، 3، ص، 341.

واع ومدرك بما يقوله، لذا فهو مسؤول عن محتوى نصه؟ أي نجاح أو فشل تبليغ الرسالة للآخر في إطار التواصل اللغوي، وبعبارة أخرى فالنص يحتز من أن يكون نصه حشواً أو لغواً. ومن هذا فالنص وحدة من وحدات الكلام تحقق وظيفتي التواصل اللغوي، والتفاعل الاجتماعي.

وبناء عليه فالقصد يمثل مبدأ أساساً قام عليه التراث العربي، والتراث العربي متأثر بسياقه المعرفي العربي الإسلامي (سياق ديني).

خلاصة الخلاصة، فالتعريف اللغوي للنص كشف عن وشائج علائقية بين التعريفين المعجمي والاصطلاحي في ضوء النظرية اللسانية العربية، وهي على النحو التالي:

- النص يتجلى في صورة المنطوق (شفاهة/ كتابة)، ويقابل هذا الوصف توصيف دوسوسير (De saussure) للكلام بالمنطوق كونه استعمال حي لنظام اللغة الافتراضي (المجرد).

- النص موسوم بالثبات، لأنه مكتمل في نظام بنائه، ومحدد في هيكل بنيته لا يحتمل التغيير.

- النص مرتبط بفعل الكتابة، إذ « إن ما يمكن أن يعطي ثقلاً لهذه الفكرة التي تقضي بوجود علاقة مباشرة بين ما يراد قوله في كل منطوق وبين الكتابة هو طبيعة القراءة في علاقتها بالكتابة»⁽¹⁾.

- النص كائن لغوي له وجود إما مع منشئه فيكون موجوداً بالقوة، وإما مع قارئه فيكون موجوداً بالفعل.

- النص سمته النصية، التي بها يكون الكلام نصاً، أو هي السمة الفارقة بين النص واللائص.

(1) - بلاغة الخطاب وعلم النص: صلاح فضل، ص، 305.

- للنص قائله أو صاحبه يختلف عن قارئ أو راوي النص، وإليه يغزو انتساب اللانص كونه أول من ابتداء في النص النسق والترتيب بتوخي معاني النحو في معاني الكلم.

- النص وحدة من وحدات الكلام قوامها قصد المؤلف/ الناص احتراز من اللغو.

- النص يتضمن الحكم أو الفائدة لرفع عنه الحشو.

- النص مسرح لفعلي الكتابة والقراءة، وعليه اكتسب صفة التفاعل النصي مع نصوص سابقة ولاحقة، وهو ما عرف نقادنا القدماء بالتضمين، والتناص عند النقاد المحدثين.

- النص يفهم في ضوء سياقه.

- اشتمل التعريف المعجمي للنص على بعض اهتمامات نحو النص، كتحديد النص اصطلاحاً، والإشارة إلى نمذجة النصوص (Typology)، وذلك وفق معياري علاقة النص بصاحبه، ومضمون النص: نص شعري، نص قرآني، نص السنة ... إلخ.

2- مفهوم النص في الثقافة الغربية

2-1- مفهوم النص (Texte/ text) في المعجم الأجنبي:

اشتقت كلمة نص (Texte/ Text) من مادة (Tesxt) ⁽¹⁾ من أصل لاتيني (Textus)، وتعني النسيج، أو الأسيخ المظفرة، وفعالها (Texere)، ويعني نسج أو جدلت شعرها.

وفي المعجم اللساني وعلوم اللغة يعرف النص (Texte) بأنه « مجموع الملفوظات اللسانية الخاضعة للتحليل، إذن هو عينة من السلوك المكتوب والمنطوق» ⁽²⁾ بينما يعرف

(1) - ينظر: مدخل إلى علم اللغة النصي، فولفجانج هانيه من وديتر فيهفيجر، ص 4.

(2) - Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage: (La Rousse) J. Du Bois et les autres, la tipografica varese S. P. A. « Ilalie dépotlégal, 1999, p, 482 .

النص (Text) في المعجم الموسوعي في علوم اللغة بأنه « نسيج من الكلمات يترابط بعضها ببعض، وهذه الخيوط تجمع عناصرها المختلفة والمتباعدة في كل واحد هو ما نطلق عليه مصطلح النص». (1) ثم أن النص « يمكن أن يكون جملة مثلما يمكنه أن يكون كتابا كاملا، ويؤسس نظاما مغلقا للنظام اللساني ولكنه غير منفصل عنه لوجود علاقة تماثل بينهما » (2).

أما هيلمسليف (L. Hjelmlev) فيجدد كلمة نص (Texte) بمعنى أوسع، فهو (أي ملفوظ سواء أكان منطوقا أو مكتوبا، طويلا أو قصيرا، قديما أو حديثا، فكلمة قف (Stop) هي نص في مقابل رواية كاملة، مثل « رواية الوردة». (3)

يستشف من التعريفات السالفة الذكر، أن النص بنية لغوية مغلقة يمكن أن تتجسد في شكل محكي أو مكتوب، غير محدد الحجم (كلمة، جملة، كتاب، رواية).

إن ما يلفت الانتباه هنا ارتباط مفهوم النص بسمة الكتابة التي شكلت نواة مركزية للنقد البنوي بعامة، والناقد بارط (Barttes) بخاصة، فكانت قبلة تستقطب أنظار النقاد البنيويين الذين ساروا بهديه، ومن هذا المنطلق ارتبط مفهوم النص كمصطلح لدى بارط (Barttes) بالأثر الأدبي والكتابة، فشبّه النص بنسيج العنكبوت (4) بمعنى أنه نسيج من الكلمات المنظومة في التأليف والمنسقة بحيث تفرض شكلا ثابتا ووحيدا ما استطاعت إلى ذلك سبيلا. ويشاطر الأثر الأدبي هالته الروحية، وهو مرتبط تشكيلا بالكتابة، ربما لأن مجرد رسم الحروف ولو أنه يبقى تخطيطا فهو إحياء بالكلام وبتشابك النسيج (5) ومن هذا

(1)– Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage : oswald. Ducrot, tuzvetan todorove, édion seuil, paris, 1972, p, 374.

(2) – dictionnaire encyclopédique: o. decrot, T. Todorole, p. 375.

(3)– Dictionnaire de linguistique : J. Dubois, p, 482.

(4) – ينظر: لذة النص، رولان بارط، تر: فؤاد صفا، الحسين سحبان، دار توبقال، للنشر، الدار البيضاء – المغرب، ط،2، 2001م، ص 62-63.

(5) – نظرية النص: رولان بارط، تر: محمد خير البقاعي، العرب و الفكر العالمي، ع3، 1988م، ص 89.

التعريف⁽¹⁾ يتضح مسعى بارط (Barttes) من ربطه النص بالأثر الأدبي ووسمه بالكتابة للإعلان عن فكرته الشهيرة «موت المؤلف» للتأكيد بأن النص بنية لغوية مغلقة لها بداية ونهاية. وبعبارة أخرى «إقصاء البنيوية من موضوع دراستها في تحليل النص الاهتمام بما دون النص، وما فوق النص، وبنيته الدلالية، ومعنى هذا أن البنيوية أخرجت من ميدان بحثها عنصر المتكلم أو الكاتب أو عنصر الطرف أو السياق الذي وجد فيه النص»⁽²⁾.

وهكذا فالكتابة تثبت النص وتحفظه من النسيان، وتؤسس لفعل القراءة لحلول القارئ محل الكاتب في إنتاج النص.

2-النص في الموسوعة اللغوية

يحدد كولنج مصطلح النص على النحو التالي:

- النص موضوع رمزي- علائقي تغلب عليه السمة الكلامية، أو شكل مكتوب يدويا، أو مطبوع في شكل هيئة مادية.
- العناصر المعجمية في النص الرمزي - العلائقي الذي تسيطر عليه السمة الكلامية هي العناصر المسيطرة التي تحمل المعنى.
- النصوص هي عناصر الاستعمال اللغوي، وليست ضمن نطاق النظام اللغوي.
- هناك تمييز بين نصوص كاملة الاستقلالية والنصوص المستقلة جزئيا.
- تحقق النصوص الرمزية - العلائقية ذات الصبغة الكلامية معايير النصية إذا احترام التوقعات الآتية:

(1) - النص عند بارط هو حديث تثبته الكتابة- ينظر: درجة الصفر للكتابة، رولان بارط، تر: محمد نديم خشفة، ط1، مركز الإنماء الحضاري، حلب، سوريا، 2002، ص 126.

(2) - لسانيات التلطف وتداولية الخطاب، حمو الحاج ذهبية، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، المدينة الجديدة، تيزي وزو، الجزائر، ط2، 2012م، ص78.

يعبر الموضوع في حالة تخاطبية معطاة أو مفترضة عن شكل متصل وتام لحالة من الحالات وتحقق وظيفة تخاطبية معطاة أو مفترضة، وله تركيب كلامي متصل وكامل. (1)

يثير هذا التعريف عدة قضايا هي:

- النص هو علامة لغوية تتألف من ثنائية الدال والمدلول التي تربطها علاقة اعتبارية. ومجال النص الكلام، ويتم تجسيده بالمشافهة أو الكتابة (اليديوية/ الطباعة) في أثر مادي ملموس. يتفق هذا التعريف مع الطرح البنيوي (سبقت الإشارة إليه).

2- النصر عبارة عن دال كبير يشتمل على مجموعة من الدوال تعبر عن المعنى (المدلول)، بمعنى أن النص معلق، وهذا ما ذهب إلى البنيويون (سبقت الإشارة إليه).

3- النصوص هي استعمال لغوي حي يختلف عن النظام اللغوي المجرد (الافتراضي)، يحدث في إطار الكلام. وعليه فالنصوص ليست نظام علامات فحسب، بل إنها في الأساس نشاط تواصل يقيم على استخدام العلامات اللغوية في شكل منطوق أنجز في موقف محدد فعلا كلاميا. وهذه إلماحة إلى الطرح التداولي - التواصلي.

4- النصوص نوعان: نوع يتمتع باستقلال كلي، ونوع آخر مستقل جزئيا. ويفسر هذا بأن النصوص المستقلة هي المستغنية عن غيرها، والمستقلة عن قائلها والسياق الذي قيلت فيه، وهذا ما عبر عنه النقاد البنيويون بشعارهم « موت المؤلف ». أما النصوص المستقلة جزئيا فهي نصوص لها صلة بنصوص أخرى، مثل علاقة القصيدة بالديوان لشاعر ما.

(1) - الموسوعة اللغوية: ن، ي كولنج، تر، محي الدين حميدي وآخرين، جامعة الملك سعود، الرياض - المملكة السعودية العربية، 1421هـ، مج 1، ج 1، ص 207.

5- تشمل النصوص الرمزية - العلائقية ذات الإطار الكلامي على معايير نصية

هي النحو التالي:

* حالة تخاطبية في حالة ما: (= معيار المقامية).

* تحقق وظيفة تخاطبية (= معيار القصدي والإعلامية)، فالقصدي من المعايير

التي تتصل بمستعملي النص، وهو منشئ النص.

والمقامية والإعلامية من المعايير التي لها صلة بالسياق المادي للنص.

* تركيب كلامي متصل وكامل (= معيار السبك - Cohesion)، وهو من المعايير

المتصلة بالنص.

مصطلح النص (Texte/ text) من منظور النصانيين من المعلوم الواضح أن

مصطلح النص (Text) من المصطلحات الأساسية الحديثة التي كانت لامعة في

المدرسة النصية الغربية، سيما فترة الستينات والسبعينات والثمانينات من القرن العشرين،

ومن هذه المدارس - نذكر على سبيل المثال لا الحصر - المدرسة الإنجليزية التي تمثلها

نخبة من الباحثين أمثال هاليداي (M. Halliday)، ودي بوجراند (R. A. Debeaugrand)،

ودريسler (w. Y. Dressler)، براون (G. brown) ويول (G. yule) وأما المدرسة الألمانية

فقد لمعت فيها نخبة من الباحثين، ومنهم فاينريش (H. Wienrich)، وهارتمان (P. artman)

، ودانس (F. Danes)، وشميث (S. Schmidt)، بالإضافة إلى باحثين آخرين قد ذاع

صيتهم أمثال الباحث الفرنسي أدام (J. M. Adams) والباحث الهولندي فان دايك

(. T. A. Van. Dijk)

واللافت للنظر ههنا، أن المدرسة الألمانية قد تبنت العلم التحليلي. وبما لا يدع

مجالاً للشك فهي « اتجاه لساني ذو بعد منهجي واسع أكثر من كونها مدرسة محددة

فكرياً أو جغرافياً. اتجاه متأثر غاية التأثير بلسانيات العالم اللغوي السويسري فرديناند دي

سوسير، ومنتشع جداً بالمنهج الشكلي الروسي والمنهج الأنجلوساكسوني، ولصيق كثيراً

بالنظريات اللغوية التوليدية والتحويلية للساني الأمريكي تشومسكي»⁽¹⁾. وبالإضافة إلى ذلك فالمدرسة الألمانية تمثل تيارا لسانيا تداوليا في الساحة اللغوية، كما هو واضح فهي ذات مشارب علمية ومعرفية متباينة.

وهذه محاولة لاستقصاء مفهوم للنص لدى بعض رواد تلك المدارس.

بادئ ذي بدء، يحسن بنا النظر في أعمال الباحث الهولندي فان دايك (V.Dijk) الذي أشاد به الباحثون الألمان. اتخذ فان دايك (V. Dijk) من مبادئ النحو التوليدي التحويلي مبدأ أساسا في إرساء معالم نظريته النصية التي ضمنها أعماله التي يمكن تلمس فيها التعديلات التي مست النظرية النحوية التوليدية التحويلية لاسيما في بعض أعماله: بعض مظاهر نحو النص: 1972، النص والسياق: استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي: 1980، علم النص مدخل متداخل الاختصاصات: 1984. لقد سعى فان دايك (v. Dijk) إلى توسيع مفهوم النحو ومن ثم تحليل النص بإضافته المكون التداولي إلى المكونين: النحوي و الدلالي لتحقيق غاية هذا التوجه النحوي. كما في قوله: «نحن لا نريد أن تخصص البنية الدقيقة لمثل هذا النحو، وأن نفصلها تفصيلا، بل نقصد فقط أن نعطي بعض الأجزاء الممكنة منه كما تشير إلى بعض العلاقات الموجودة بين أجزاء السيمانطقيا وشذرات من التداولية لمثل هذا النحو»⁽²⁾.

وبعد الإفصاح والإعراب عن مسعاه هذا، ذهب إلى تحديد موضوعه - النحو الموسع- وقد تم هذا في عمله «بعض مظاهر نحو النص» الذي تطرق فيه إلى عدة قضايا وأفكار وآراء، ومنها تحديد مفهوم المصطلح النص (Text) على حد قوله: «يمكن أن يوصف ببساطة من خلال قواعد إرجاعية، أو هياكل قاعدية بوصف متوالية من

(1) - نظرية لسانيات التواصل لزيغفريت شميت: نزار التجديتي، علامات، ج 73، مج 10، 1421هـ- 2000م، ص393.

(2) - النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي: فان دايك، ص 26.

الجملة»⁽¹⁾. لم يلبث الباحث طويلا عند هذا العمل حتى ذهب إلى تطويره، ثم - بعد ذلك - إضافته إلى عمل آخر مرقون بـ: «النص والسياق» والجديد في هذا العمل أنه جعله قسمين: قسم خاص بدلالة الخطاب، وآخر خصه لتداولية الخطاب. ومن أهم القضايا التي أثرت في هذا العمل تحديد بعض المصطلحات هي أقرب صلة بنظرية الخطاب، ومنها:

مصطلح النص الذي لم يعد مرادفا لمصطلح الخطاب، لذا يدعو الباحث إلى «إعادة صياغة العبارات المنطوقة في وحدة أوسع ما تكون، وأغنى بذلك النص، وهذا المصطلح (النص) يعني الصياغة النظرية المجردة المتضمنة لما يسمى عادة بالخطاب»⁽²⁾.

يفهم من هذا التعريف، أن النص هو "عبارة منطوقة"، و«وحدة نظرية مجردة متضمنة في الخطاب. وهذا يؤكد التفريق الحاسم بين مصطلحي: النص والخطاب. ومما ينبغي فهمه هنا هو أن الباحث ينطلق من فرضية مفادها "أن الخطاب مرتبط على وجه الاطراد بالفعل التواصلي، وبعبارة أخرى فإن المكون التداولي ينبغي ألا يخصص الشروط المناسبة للجملة ومقتضى الحال فيها، بل يخصص هذا المكون ضروب الخطاب أيضا»⁽³⁾. لما كان الخطاب متعلقا بالمكون التداولي فقد صار فعلا تواصليا يرمي إلى تحديد ضروب الخطاب، إذن، فالخطاب هو فعل كلامي وعليه «فإن وصف الخطاب باعتباره متوالية من الجمل ينطلق في ذات الوقت من تفسير شروط متوالية أفعال الكلام»⁽⁴⁾.

(1) - علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات: سعيد حسن بحيري، ص 185.

(2) - النص و السياق: فان دايك، ص 19.

(3) - المرجع نفسه، ص 20.

(4) - المرجع نفسه، ص 14.

وهكذا، تتضح معالم التفريق بين النص والخطاب، فيغدو النص وحدة مجردة نظرية، والخطاب فعلا كلاميا تحقق التفاعل التواصلي.

إن أهم سمة تميز النص والخطاب هي الترابط (الربط) " Connection " والاتساق (Koharenz)، وهو « في بداهة الفكر عبارة عن خاصية سيمانطقية للخطاب، قائمة على تأويل كل جملة مفردة متعلقة بتأويل جمل أخرى. أما مصطلح الترابط فهو يشمل في الظاهر جانبا واحد من اتساق الخطاب أعني العلاقة المباشرة ذات الاتجاه الثنائي بين تلازم القضايا ككل. وبالرغم من ذلك فإن الجمل أو القضايا في كل خطاب قد تشكل كلا متسقا حتى ولو كانت جميعها لا ترتبط بكل جملة على حدة أو قضية». (1)

ومحصول الأمر، فالترابط والاتساق من المفاهيم الأساسية المتعلقة بنظرية الخطاب، وهي أهم موضوعات نحو النص الذي يهتم بدراسة ترابط واتساق الخطاب دلاليا وتداوليا كون نظرية الخطاب تهتم بالعلاقة بين الدلالة والتداولية.

يعد مصطلح البنيات الكبرى أو الأبنية العامة الشاملة (Maro- Structure) من المفاهيم الاصطلاحية المتعلقة- أيضا- بنظرية الخطاب التي أصبحت واضحة المعالم في هذا العمل المعنون بـ « علم النص». وهي « مصطلح موضوع نص ما، خطاب ما، حوار ما، تقوم على قواعد كبرى هي:

1- الحذف، 2- الاختيار، 3- التعميم، 4- التركيب. كما يلزم - أيضا- أن تعنى الأبنية الكبرى بمبدأ الاستلزام (التضميني) الدالين فضلا عن ذلك، فكل بنية كبرى يلزمها قيود الربط والتماسك». (2)

وقبل التعرض للبنيات الكبرى تجدر الإشارة إلى المنطوقات اللغوية بوصفها نصوص، وهذا يعني أن النص مرتبط بالتداولية. ثم إن الباحث يهدف إلى مناقشة

(1) - النص والسياق: فان دايك، ص 137.

(2) - المرجع نفسه، ص، 137.

المنطوقات اللغوية ثم البنيات الكبرى، وهي تهدف إلى الاستفهام في الاتصال والتفاعل الاجتماعي.

وحرى بنا، أن نقول بأن الباحث قد استعاض النص بالخطاب. ومن هذا المنطلق يعرف النص بوجه خاص، بأنه « منطوقات لغوية مكتوبة و مطبوعة». (1) وبعبارة أوضح « فالنص منطوق لغوي تنجز من خلاله الأحداث اللغوية». و « النص حدث لغوي أو فعل كلامي». (2) إذن، فالنص في أجل تعريفاته هو حدث لغوي في سياق اتصالي.

وعليه، يمكن القول: «إذا كان من اهتمامات النحو صياغة المنطوقات اللغوية على قيوده وفق قواعده، والدلالة تفسير المنطوقات اللغوية وفق قيودها. فسوف يناط بالبرجماتية مهمة معالجة القيود التي تكون المنطوقات اللغوية من خلالها ممكنة قبولها أو ملائمة أو مناسبة، وهذه الشروط الثلاثة تسري على الموقف الاتصالي الذي يعبر من خلاله مستخدم اللغة». (3) وبعبارة أكثر دقة وإيجاز فالتداولية تهتم بالعلاقات بين النص والسياق، وتعنى بالسياق الموقف الاتصالي الذي تحدد عناصره قبول المنطوقات اللغوية أو نجاحها أو فشلها، أو كفايتها أولاً.

لقد سبقت الإشارة إلى مصطلح البنيات الكبرى (Makrostrukturen) التي تعني « الكم النصي، أي كل النصوص التي لها المعنى الكلي ذاته». (4) ويقابلها مصطلح البنيات العليا (Superstrukturen) وهي « نوع من التخطيط (مخطط Schema) الذي يتواءم النص معه، ويعني ذلك بوصفه مخطط إنتاج، أن المتكلم يدرك (يردد في نفسه) أنه: " سيحكي حكاية"، على حين تتضمن، بوصفه مخطط تفسير، أن القارئ لا يعرف

(1) - علم النص مدخل متداخل الاختصاصات: تون أ، فان دايك، تر، سعيد حسن بحيري، دار القاهرة- مصر، ط2، 2005م، ص، 116.

(2) - علم النص: فان دايك، ص، 104.

(3) - المرجع نفسه، ص 116.

(4) - المرجع نفسه، ص 86.

عن أي شيء يدور النص فحسب، بل إنه حكاية على وجه الخصوص»⁽¹⁾ وتكمن أهمية البنيات على وجه خاص البنية الكبرى في « إنتاج الخطاب وفهمه»⁽²⁾ والأبنية العليا التي تنهض على « قواعد أساسية معينة لإنتاج أنواع نصية خاصة وتفسيرها»⁽³⁾ كما يناط بهذه الأبنية مهمة أخرى، هي تصنيف (تنميط) النصوص. (Textypologie) بالإضافة إلى أبنية أسلوبية وبلاغية واجتماعية وبرجماتية.⁽⁴⁾

وعليه، يمكن القول، إن النص أو الخطاب هو عبارة عن مجموعة من الأبنية سواء الكبرى أو العليا أو العلوية، (Hyperstuktur) أو الكلية، أو أسلوبية أو بلاغية... إلخ المتفاعلة فيما بينها، بينما ينطلق التحليل النصي من هذه الأبنية النصية أساسا التي يحكمها الترابط الداخلي، وهو ترابط نحوي (Kohesion) والاتساق أو التماسك الدلالي (Kohärenz).

ومما سلف ذكره، يفهم تحت أبنية النص عملية إنشاء النص. وتحت نصوص نتائج إنشاء النص. فتفهم نظرية بناء النص ونظرية النص إذن بأنها نظريات جزئية من نظرية التواصل اللغوي الشامل.⁽⁵⁾

ومن هذا المنطلق، نلج في المدرسة النصية الإنجليزية، بحيث أرسى ممثلوها - علماء النص - دعائم أعمالهم على المكون التداولي، ومن هؤلاء الباحثين النصانيين - على سبيل التمثيل لا الحصر - الباحثان ج، ب، براون (Brown)، و، ج، يول (G. yule) في كتابهما « Discourse Analysis : 1983 » اللذان استعمال مصطلح النص (Text) على أساس أنه شكل أو تمثيل لمصطلح في صورتيه المحكية والمكتوبة، ومن هنا عرفا

(1) - علم النص: فان دايك، ص 210.

(2) - النص والسياق: فان دايك، ص 214.

(3) - علم النص: فان دايك، ص 245.

(4) - ينظر: المرجع نفسه، ص 245-246.

(5) - مدخل إلى علم النص مشكلات بناء النص: زيتسيسلاف واورزينياك، ص 31.

النص بأنه « مصطلح فني يدل على التسجيل اللفظي للحدث التواصلية»⁽¹⁾ ومن هذا فالنص يتجلى في شكل محكي أو شكل مكتوب على السواء. يستفاد من عبارة « التسجيل اللفظي (الكلامي)» أن النص يتمظهر كملفوظ أنجزه مخاطب/ مؤلف إما محكياً أو مكتوباً قصد التأثير على المخاطب/ القارئ لإثارة انفعاله. ومن عبارة " الحدث التواصلية" تحقيق قابلية المخاطب/القارئ للانفعال إيجاباً وسلباً مع المخاطب/المؤلف. وعليه فالنص هو « ما يعده المستمعون والقراء نصوصاً». ⁽²⁾ لا جرم أن مفهوم النص يتجاوز مجرد نقل مادة مطبوعة إلى شكل آخر من أشكال الطباعة.. وفي كل حالة، تعد "النص" قد نقل إذا كانت كلماته وعلامات ترقيمه وسطوره أيضاً إذا كان ذلك مهماً، قد نقلت كلها بدقة.. وإذا كان النص الأصلي يستغل التنوع في الأنماط الكتابية، فإن نقله بنمط واحد من الأطراف الكتابية قد يفقد النص المنقول شيئاً من مزايا الأصل، ومن الطريف في هذا المقام نلاحظ أن الناشرين يحرصون بانتظام على نقل أي توظيف مقصود من المؤلف للشكل الكتابي... وهكذا وحيثما ترى الكاتب يسعى بقصد إلى الاستفادة من الإمكانيات الكتابية المتاحة، فإنه من المناسب - فيما يبدو - أن تعتبر ذلك التوظيف جزءاً لا يتجزأ من النص.⁽³⁾

إذا فالتعريف السالف الذكر للنص كفيل لثبوت المخاطب/ المؤلف مقاصده من خلال عملية التسجيل (سمات خاصة في حكي النص أو كتابته) لمجازة حفظ النص إلى إثارة انتباه المخاطب/ القارئ لخلق التواصل والتفاعل بين المتخاطبين بالنصوص.

ولاغرو أن « إدراك كل نص وتأويله عمل ذاتي أساساً في الأفراد على اختلافهم لا يهتمون بالنواحي ذاتها في النصوص التي تعرض عليهم، كما أن مضمون النص لا يستهويهم أو يتلاءم مع تجربتهم بشكل واحد. إلا أننا في مناقشة النصوص نغفل (أو

(1) - تحليل الخطاب: ج، ب، براون، و، ج، يول، تر: محمد لطفي الزليطي، منير التركي، جامعة الملك سعود، الرياض - المملكة العربية السعودية، 1418هـ/ 1997م، ص 6.

(2) - تحليل الخطاب: براون ويول، ص 237.

(3) - المرجع نفسه، ص 8-9.

نتغافل) عن هذا التنوع في ممارسة النص». (1) وحرري بنا القول إنه إذا كان تحديد النص قائماً على الموضوعية فإن فهم النص وتأويله معتمد على الذاتية لاختلاف رؤى المخاطبين/ السامعين للنص، وهذا أمر طبيعي.

وللباحثين ر. دي بوجراند (R. A. Beaugrande) و دريسلر (w. Dressler) أثر طيب في تحديدها للنص من وجهة نظر المكون التداولي، من خلال كتابهما المشترك «introduction to textlinguistics : 1981» الذي تعرض فيه إلى تحديد النص (Text) والنصية (Textuality) ومعاييرها.

ارتبط تحديد النص من المنظور التواصلية - التداولية بالحدث، فهو « حدث تواصلية يستلزم لكونه نصاً أن تتوفر فيه سبعة معايير نصية مجتمعة، ويزول عنه هذا الوصف إذا اختلف واحد من هذه المعايير النصية». (2) وقد سبق وأن حدد دي بوجراند (De Beaugrande) هذه المعايير النصية في كتابه «text, Dixourse and process : 1980» فقال: « وأنا أقترح المعايير التالية لجعل النصية textuality أساساً مشروعاً لإيجاد النصوص واستعمالها». (3) وتتمثل هذه المعايير النصية السبعة في:

1- التماسك (cohesion) (4) ما يقوم بين مكونات ظاهرة النص من ترابط متبادل ضمن تتال لغوي معين.

2- الانسجام (Coherence)، يخص ترابط المفاهيم والعلاقات للبنية العميقة للنص بحيث تكون منسجمة معنوياً.

(1) - Introduction to text linguistics : R, A, De Beaugrande/ w. Dressler, Longman, London, new- york, 1981, p, 9.

(2) - النص، الخطاب والإجراء: روبيرت دي بوجراند، ص، 103، وينظر: المرجع السابق (الكتاب المشترك)، ص 9-12.

(3) - المرجع نفسه.

(4) - مدخل إلى علم لغة النص: إلهام أبو غزالة، علي خليل حمد، مركز نابلس للكمبيوتر، ط1، 1413هـ / 1993م، مطبعة دار الكتاب، ص 11.

3- القصدية (intentionality)، قصد منشئ النص إبلاغ هدفه للأخر (الإفهام).

4- الاستحسان (المقبولية / Acceptabilty)، استحسان القارئ / المخاطب للنص بوصفه طرفاً أساساً في التواصل (الفهم).

5- الموقفية (Situationality)، وهي تعني عناصر الموقف التي تجعل النص مرتبطاً بموقف ما.

6- الإعلامية (الإخبارية / informativity)، وهي تعني العناصر الجديدة المتوقعة في النص.

7- التناص (التناصية / intertextuality)، يتضمن العلاقة بين نص ما ونصوص أخرى (سابقة أو لاحقة).

وقد صنف دي بوجراند هذه المعايير النصية إلى ثلاثة أصناف هي: «معايير لها صلة وثيقة بالنص، وهي تتمثل في معياري التماسك والانسجام، واثنان نفسيان بصورة واضحة وهما الموقفية والتناص. أما المعيار الأخير (الإعلامية) فهو بحسب التقدير»⁽¹⁾. وما يلاحظ على هذا التصنيف أن الباحث لم يدرج معياري القصدية والاستحسان، وهذا ما استدركه الباحث سعد مصلوح في تصنيفه.⁽²⁾

1- ما يتصل بالنص في ذاته (text centered)، وهما معيار السبك والحبك.

2- ما يتصل بمستعملي النص سواء أكان المستعمل منتجا أم متلقيا (user-centered)، وذلك معيار القصد والقبول.

(1) - النص، الخطاب، والإجراء، روبرت دي بوجراند، ص 106. وينظر الكتاب المشترك (مدخل إلى لسانيات النص)، ص 9-12.

(2) - البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية: عبد العزيز سعد مصلوح، ص، 228، وينظر: نحو أجرومية النص الشعري دراسة في قصيدة جاهلية: سعد مصلوح، فصول، مج 10، ع 1، 2، 1981م.

3- ما يتصل بالسياق المادي والثقافي المحيط بالنص، وذلك معايير الإعلامية و المقامية والتناس.

وفي رأي دي بوجراند أن هذه المعايير النصية لا يمكن فهمها بمعزل عن هذه العوامل الأربعة: اللغة والعقل والمجتمع والإجراء. (...) وتظهر هذه المعايير المقررة للنصية في صورة مبادئ تأسيسية (Constutive principales) بالمعنى الذي قصد إليه سيرل (1969).⁽¹⁾

لا جرم أن هذه المعايير النصية غير كافية للتمييز بين النص واللائص، لأن اللانص هو المفرغ من المعنى ومن ثم افتقاده لخاصية الاتصال.

وقد حاول الباحث استدراك هذا النقص باقتراحه معايير التصميم (Design criteria) المتمثلة في: «تصميم المعلومات التقريرية الإجرائية.

- قيام صياغة النص على ثلاثة أنواع من الترابطات، الترابط التخطيطي، والترابط المفهومي، والترابط الرصفي.

- الكفاءة الإعلامية.

- النموذج الكلي لعالم النص.

- تنظيم وتركيب سطح النص (المرتكزات العامة / الكلية).

- الكفاءة النصية (Textual efficacy)، انتفاع النص في الاتصال بأفضل نتائج الاقتصاد في الجهد حتى يصل إلى سهولة متزايدة. وأما تأثير النص فيتوقف على قوة توقفه عند مستقبله، وهي تعزز عمق الإجراء كما يتوقف على المساهمة في الوصول لمنتجه إلى غايته بتأسيس صلة بين مادة النص، وخطوات خطة ما. وتتوقف ملائمة

(1) - النص، الخطاب والإجراء، روبرت دي بوجراند، ص 106.

النص على التوافق الكمي بين مطالب الموقف الاتصالي ودرجة مراعاة معايير النصية»⁽¹⁾.

وهكذا بات من الواضح أن المعايير التصميمية بحسب اعتقاد الباحث هي أكثر حيوية بالنسبة لمقدرة مستعملي اللغة بالنسبة للتفريق الشهير بين ما يعد وما لا يعد من قبيل النصوص، إن إنتاج ما لا يعد من قبيل النصوص يعرف بالطبع بواسطة الرفض، وعدم القدرة مطلقاً على الاتصال.⁽²⁾

وبناء عليه، يقول الباحث « تكون المعايير النصية ذا ندرة نسبية، وذلك أن النصوص كثيراً ما تفقد كفاءتها أو تأثيرها أو ملاءمتها. وهكذا، ينبغي ألا تقتصر دراستنا على كيفية بناء التراكيب اللغوية وتحليلها، بل يجب أن تشمل أيضاً على كيفية تحديد قيمتها»⁽³⁾.

إن الغاية من مزاجية دي بوجراند (De Beaugrande) بين المعايير النصية والتصميمية هي إثبات النصية للنص بوصفها أهم عمل للسانيات النص، وهي بالأحرى، عامل ناتج عن الإجراءات الاتصالية المتخذة من أجل استعمال النص. ومن ثم فمفهوم النصية يؤسس لمفهوم النص من منطلق التداولية النصية على حد قول الباحث جان مادي سشايفر «إننا سنحدد النص هنا بوصفه (سلسلة لسانية محكية أو مكتوبة وتشكل وحدة تواصلية). ولا يهم أن يكون المقصود هو متتالية من الجمل. أو من جملة وحيدة، أو من جزء من الجملة (...). فالبنى النصية وإن كانت قد أنجزتها كينونات لسانية، إلا

(1) - ينظر: النص، الخطاب والإجراء، روبرت دي بوجراند، ص 180، 182، 183، 225، 449، 521، 107.

(2) - النص، الخطاب، والإجراء: روبرت دي بوجراند، ص 107.

(3) - المرجع نفسه.

أنها تكون كينونات تواصلية (...) النص وحدة وظيفية تنتمي إلى نظام تواصلية». (1) وهذا يؤكد العلاقة الوطيدة بين لسانيات النص التداولية.

- مفهوم النص (Text) في المدرسة النصية الألمانية:

ومن أشهر أعلامها زيغفريت شميت (S. Schmidt) «لقد شيد نظريته الشاملة في النص في إطار لسانيات التواصل. وتستند هذه النظرية الجامعة على عدد من المفاهيم التواصلية، والمقولات اللسانية المترابطة منها: مفهوم لعبة " الأفعال التواصلية" ومفهوم " الحكاية" و مفهوم " الاقتضاءات"، ومقولتي " الإحاطة والدلالة.. إلخ». (2) وفي عمل آخر موسوم بـ " السيميائيات السردية والنصية" ميز شميت (Schidt) بين ثلاثة مظاهر لمفهوم النص هي:

«- النص مقولة أساسية في فلسفة الكلام وفي لسانيات تستدعي منها تحليل موجها نحو التواصل.

- يظهر النص من الوجهة اللسانية إطارا توزيعيا بمكونات نصية.

- يعتبر النص من وجهة فلسفة الكلام علامة على قصد المتكلم لإبلاغ رسالة وإنتاج أثر.

(1) - العلاماتية وعلم النص: إعداد وترجمة، منذ عياشي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب، ط1، 2004م، ص 119، 120.

(2) - إنتاج النص في نظرية سيغفريت شميت: نزار التجديتي، علامات، ج 41، م 11، 1422هـ/ 2001م. ص، 376. وبخصوص تلك المفاهيم، ينظر: نظرية لسانيات التواصل لزيغ فريت شميت، نزار التجديتي، علامات، ج 37، م، 10، 1421هـ/ 2000م، ص 389 - 414.

ويتجدد مفهوم النصية (Textualité) من خلال هذه المظاهر بأنه خصيصة أساسية يتصف بها كل كلام. وفي لعبة أحداث التواصل لا ينطق المتكلمون كلمات أو جملا، ولكنهم ينطقون نصوصا». (1)

يعد النص أسعد حظا في النموذج التواصلية لشميث (Schmidt)، وذلك بوصف « النص الشكل الكوني تحويل اللغة من نظام إشاري عام إلى فعل اجتماعي هادف، أي يمثل مرحلة تطويع بنيات شكلية مجردة وتوظيفها لوضعيات تواصلية ملموسة تحتك خلالها الأفراد والجماعات ببعضهم البعض وفقا لمواضع تخاطبهم داخل المجتمع». (2) واللافت للانتباه ههنا أن هذه النظرية النصية تهتم بكل أنواع نصوص اللغة الطبيعية. وعليه يعرف شميث (Schmidt) النص، فيقول: « نسمي النص (Text) كل قسم لغوي يتجلى داخل فعل تواصلية (أو داخل لعبة أفعال تواصلية) يجمعه موضوع واحد، ويقوم بوظيفة تواصلية قابلة للمعرفة، أي أنه يحقق طاقة إنجازية قابلة للمعرفة، (من طرف شركاء التواصل)، إذ بفضل الوظيفة الإنجازية (الاجتماعية التواصلية) وحدها، تغدو مجموعة من الرسائل اللغوية المحكمة القواعد نسقا نصيا متماسكا يعمل بنجاح أثناء التواصل الاجتماعي وسوف نسمي نصوصا صغرى (Intext) الرسائل التي تحقق أفعالا إنجازية على حدة والتي تكون رغم ذلك قابلة للإدماج، إضافة إلى ذلك، تلحق النصوص بالمخاطبين الذين أنجزوها. ومن ثم، فإن الرسائل التي تتقاطعها تدخلات المخاطبين، والتي يعتبرها المخاطب لاحقة بنفس الفعل الإنجازي الذي هو بصدد إنتاجه، تعتبر هذه الرسائل نصا واحدا». (3)

(1) - نظرية تحليل النص من خلال الأصول اللسانية: عبد الرحمان بودراعن الموقف العكاري، الرباط - المغرب، ع 5/6، 1408هـ / 1988م، ص 139.

(2) - إنتاج النص في نظرية سيغفريت شميث: نزار التجديتي، ص 377.

(3) - نقلا عن: إنتاج النص في نظرية S, Schmidt, 1973, 150, texttheorie زيغفريت شميث، نزار التجديتي، 377-378.

من هذا التعريف يتضح إستناد شميث (Schmidt) إلى معيارين أساسيين في تحديده للنص، وهما:

«1- المعيار الدلالي، ويتألف من عنصرين مترابطين:

أ- وحدة الموضوع.

ب- تماسك النص.

2- المعيار التداولي: ويتألف بدوره من عنصرين متلاحمين:

أ- التأثير على المخاطب (طاقة إنجازية).

ب- المخاطب أو المؤلف (صاحب الطاقة الإنجازية)». (1)

وهكذا أصبحت الوظيفة التواصلية تشكل منطلقا أساسيا للباحث شميث (Schmidt) في تحديد النص وعليه فإن وجود النص مرهون بمستعملي النص، أي أن النص يتوسط قصدية المخاطب واستحسان المخاطب. وهذا ما ذهب إليه الباحث نزار التجديتي في تعليقه على تعريف النص قائلا: لا جرم أن في تعريف النص بالدافع النفسي - الاجتماعي (= الغرض) من جهة المخاطب، وبالأثر (= الإستجابة) من قبيل المخاطب، عودة غير منتظرة إلى التحديد البلاغي القديم لوظيفة الخطاب (= الإقناع).

غير أن ميزة هذا التعريف تكمن أساسا في صلة لمشكلة نظرية كبيرة في العلوم الإنسانية، وهي كيفية التمييز الواضح بين النص (الثقافي) و (غير - النص) (كل يفتقر إلى المعنى) داخل ثقافة من الثقافات البشرية. (2)

(1) - إنتاج النص في نظرية زيغفريت شميث: نزار التجديتي، ص 378.

(2) - المرجع نفسه، ص 378-379.

وحقيق أن سميث (Schmidt) لم يترك لا شاردة ولا واردة في استقصائه لمفهوم النص، رغبة للإحاطة علما بهذا المصطلح المعقد، لذلك يقول: «من اللازم أن نميز داخل مصطلح النص بين ثلاثة مظاهر كل واحدة منها على حدة:

أ- (النص) مقولة أساسية لفلسفة اللغة وللسانيات تتطلب منها في التحليل موجهها نحو التواصل.

ب- فمن وجهة نظر لسانية يبدو النص كإطار توزيعي للمكونات النصية.

ج- أما من وجهة نظر فلسفة اللغة يعتبر النص علامة لقصد المخاطب في إبلاغ إرسالية ما (إلى المخاطب) وإحداث أثر (لديه) - ف (اللغة النصية) هي مجموع الدلائل النصية؛ أي (الموضوع - النص) هي المركب اللغوي الذي نعزله بصورة تجريدية من لعبة أفعال تواصلية غايتها التواصل. وتغتني هذه اللعبة بفضل تواريخ التواصل بمركبات غير لغوية تأتلف معها. ويتم تأويل هذه اللغة النصية بمصطلحات [نظرية] التواصل، وذلك عن طريق ربطها بسياقات ووضعيات معينة، وبناء عليه ((الخاصية النصية)) هي خاصة رئيسية بالنسبة لكل لغة، فداخل لعبة أفعال تواصلية، لا يتحاور المتخاطبون فيما بينهم ب ((الكلمات)) أو ب ((الجملة)) بل بواسطة ((النصوص))⁽¹⁾.

وخلاصة القول، فسميث (Schmidt) قد نجح في إيجاد مفهوم مرض لمصطلح النص لانطلاقه من المكون التداولي لإثبات الخاصية النصية التي هي سمة اللغة الطبيعية التي تتجلى في الكفاءة التواصلية من خلال إنتاج النص في لدن المخاطب من جهته، وتلقي المخاطب النص من جهة أخرى قصد التواصل و التفاعل. وقطب الرحي ههنا هو النصوص، لأن البشر لا يتواصلون إلا بالنصوص.

(1) - إنتاج النص في نظرية زيغفريت شميث: نزار التجديتي، ص 379-380. نقلا عن: Texttheorie : S. Schmidt, S, 140- 141.

ويترتب عما سلف ذكره ضرورة تحديد مفهوم النص انطلاقاً من المكون التداولي يعتمد على نموذج التواصل كإطار متكامل لمتابعة إنتاج (توليد) النص في لدن المخاطب من جهة، وتلقي / استقبال النص لدى المخاطب ،من جهة أخرى قد حقق نجاحاً في تقديم مفهوم مرض للنص.

3- العلاقة بين نحو الجملة ونحو النص.

إنّ الحديث عن العلاقة بين نحو الجملة ونحو النص يستدعي بداية النظر في الفوارق الجوهرية بين النص والجملة، وفي رأي الباحثين المحدثين بعامة، والباحث دي بوجراند (Robert deBeaugrande) بخاصة أنه بين النص والجملة سمات فارقة تحدد كل واحد منهما على حدة، وهي:

- «1- إنّ النص نظام فعال على حين نجد الجمل عناصر في نظام افتراضي.
- 2- الجملة كيان قواعدي خالص يتحدد على مستوى النحو فحسب، أما النص فحقه أن يعرف تبعاً للمعايير الكاملة للنصية.
- 3- إنّ قيود القواعد المفروضة على البنية التجريدية للجملة في النص يمكن أن يتم التغلب عليها بواسطة الاهتمام بتحفيّزات تعتمد على سياق الموقف. فالعناصر التي يمكن فهمها من الموقف مثلاً من خلال الإدراك الحسي يمكن السكوت عنها، أو اقتضابها بواسطة المتكلم دون ضرر يعود على الطاقة الاتصالية للنص. وهكذا لا ينبغي للصواب النحوي أن يُعد قانوناً، بل أن يعد تعويضاً أي معياراً يلجأ إليه فقط عند عدم وجود قرئناً محددة، أو هو تفضيل أي معيار يفضل على غيره حينما تتعدد الاحتمالات.
- 4- التمييز بين ما يطابق القواعد وما لا يطابقها تمييز تقابلي ثنائي عندما يكون ثمة قواعد دقيقة وكاملة لضبط الجمل. فالحكم بأن تركيباً ما يعد جملة يتم بمقارنة هذا التركيب بالأنماط التي تسمح بها القواعد النحوية. أما التمييز بين ما يعد نصاً وما لا يعد نصاً، فلا يتم بمثل هذه المقارنة الآلية، فكون النص مقبولاً أو غير مقبول يتم بحسب درجة معقدة لا بحسب تقابل ثنائي.

5- ينبغي للنص أن يتصل بموقف يكون فيه، تتفاعل فيه مجموعة من المرتكزات والمعارف والتوقعات (سياق الموقف)، ويمكن للمرء من جهة أخرى أن يخطط جملا لا يمكن أبدا أن ترد دون تكلف، إما لكونها فارغة من المعنى، أو غير ذات أثر عملي في الأداء. فالقواعد التجريدية لتكوين الجملة لا يمكن التقنين لطولها أو عدد مكملاتها بحيث يتوقف بعده تتابع العناصر لتصبح الجملة جملة.

6- النص تجل لعمل إنساني ينوي به شخص أن ينتج نصا ويوجه السامعين به إلى أن يبنوا عليه علاقات من أنواع مختلفة، وهكذا يبدو هذا التوجيه مسببا لأعمال إجرائية، والنصوص تُراقب المواقف وتوجهها وتغيرها. وليست الجملة عملا؛ ولهذا كانت ذات أثر محدود في المواقف الإنسانية، لأنها تستعمل لتعريف الناس كيفية بناء العلاقات النحوية فحسب.

7- النصوص توال من الحالات: الحالة المعلوماتية والحالة الانفعالية والحالة الاجتماعية... الخ لمستعملي النص عرضة للتغيير بواسطة النص. ويأتي إنتاج النص وفهمه في صورة توال من الوقائع. وفي كل نقطة من نقاط التوالي تطبق الضوابط السائدة التي لا تدعو ضرورة ما إلى كونها من قبيل المبادئ التجريدية للصياغة. فضوابط بدايات النصوص على سبيل المثال تختلف عن ضوابط استمرارها ونهاياتها. وفي المقابل يجري النظر إلى الجمل بوصفها عناصر من نظام ثابت متزامن لتطبيق الضوابط انطباقا مطردا أو لا تتطبق أبدا.

8- إن الأعراف الاجتماعية تتطبق على النصوص أكثر مما تتطبق على الجمل، فالوعي الاجتماعي ينطبق على الوقائع لا على أنظمة القواعد النحوية والوسم الاجتماعي لتراكيب بعينها لا يؤثر إلا في قسط ضئيل من مجموع القواعد، ولا يظهر إلا بتوسط عوامل غير جوهرية في المواقف المعينة.

9- العوامل النفسية أوثق علاقة بالنصوص منها بالجمل، فالجملة من حيث الصياغة الذهنية شكل استكشافي بجانب أمور أخرى تعين على الغايات الشاسعة للاتصال

كالتغيير وتذكر المعلومات أو السعي إلى غاية ما. أما حدود الجملة فيتم تعيينها فيما بعد أثناء إنتاج النص، ثم يستغنى عنها في المراحل الأولى للفهم. وتلتزم نظرية الجمل في مقابل ذلك تبريرا لذاتها في جعل عوامل معينة منفكة عن موضوع النظرية كمحدودية الذاكرة وحالات الانشغال وتحويل الانتباه والاهتمام.

10- إنّ النصوص تشير إلى نصوص أخرى بطريقة تختلف عن اقتضاء الجمل عن غيرها من الجمل، ويعتمد متعلمو اللغة في استخدامهم للجمل على معرفة القواعد من حيث هي نظام افتراضي عام. أما من أجل استعمال النصوص، فإن الناس بحاجة إلى معرفة عملية بالأحداث الجارية بخصوصها. وتتنطبق هذه الحالة من التناص على الملخصات ومسودات الموضوعات والاستطرادات والإجابات ومحاكاة النصوص»⁽¹⁾.

وبعد الاستفاضة في الحديث عن الفوارق الجوهرية بين الجملة والنص في تصور الباحثين المحدثين، تحسن-ههنا- الإشارة إلى التمييز بين نحو الجملة ونحو النص في الدرس اللغوي عربي وغربيه قديمه وحديثه على السواء، رغبة في استقصاء تصور شامل لهذا الطرح لحسم التفريق بين النهجين.

بداءة يحسن بالمرء البدء بالدرس النحوي العربي قصد تأصيل الفكرة والتصوير احترازا من الإسقاط، أي إسقاط أفكار غربية دخيلة على تراثنا، فشتان بين الثقافة العربية والثقافة الغربية.

لقد تم بسط الحديث حول قضايا ومبادئ النحو العربي القديم من خلال قراءة لبعض المصنفات النحوية- في الفصل الثاني- انكشفت مظاهر النصية في النحو العربي القديم، ذلك أنّ « النحو كما قدمه علماؤنا الأوائل علم النصي، لأنه يتعامل مع التراكيب،

(1) - النص، الخطاب والإجراء: روبرت دي بوجراند، ص، 89-94. وينظر: مدخل إلى علم لغة النص: إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد، مطبعة دار الكتب، مركز نابلس للكمبيوتر، ط1، 1413هـ-1993م، ص ص، 10-11.

ولا يمكن فهم تركيب ما إلا من خلال بنيته النحوية، فالنحو "تتكشف حجب المعاني" وبه تتم "جلوة المفهوم" (1).

فالنحو العربي نحو تحليلي يعتمد على تحليل المستويات الثلاثة: المستوى النحوي، والمستوى الدلالي، والمستوى التداولي. وخير مثال على ذلك قول سيبويه (ت180هـ) "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة": « فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب» (2). بمعنى أن الكلام = الجملة المنجزة فعليا. والكلام عند سيبويه قسمان: مستقيم ومحال، ثم صنف الكلام وقسمه إلى قسمين رئيسين: المستقيم/المحال، وكل قسم منه يتفرع إلى فروع على النحو الآتي: "الكلام المستقيم"

1- « فأما المستقيم الحسن؛ فقولك: أتيتك أمس، وسأتيتك غدا» (3). فالاستقامة تعني

النحوية، والحسن الاستقامة الدلالية والتداولية أي استحسان المخاطب للمعنى.

2- « وأما المستقيم الكذب؛ فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر .. ونحوه» (4).

يسمى إدريس مقبول نمط الكلام السيبويهي "المستقيم الكذب": « النص التداولي، الذي تتحزم فيه شروط المطابقة بين النسبة الكلامية والنسبة الواقعية الخارجية والنسبة العقلية» (5). والكذب عند التداوليين « هو التناقض، وقد بينوا أوجه الاختلاف بين مفهوم التناقض الصوري (المنطقي) والتناقض الطبيعي (التداولي)، فخلصوا إلى أن التناقض الصوري يرتكز على تناقض جزء مما قيل مع الجزء الآخر، على عكس التناقض التداولي الذي تتناقض فيه القضايا بفعل التلفظ» (6). ففي المثالين؛ "حملت الجبل" و "شربت ماء

(1) - منهج التحليل النصي للقصيدة تنظير وتطبيق: محمد حماسة عبد اللطيف، مجلة فصول، مج15، ع2، 1996م، ص115.

(2) - الكتاب سيبويه، ج1، ص25.

(3) - الكتاب سيبويه، ج1، ص25.

(4) - الكتاب سيبويه، ج1، ص25.

(5) - الأسس الإبستمولوجية والتداولية: إدريس مقبول، ص281.

(6) - اللغة والمنطق بحث في المفارقات: حسان الباهي، النشر المشترك، دار الأمان- الرباط، المركز الثقافي العربي-الدار البيضاء- المغرب، ط1، 2000م، ص175-176.

البحر" استقامة نحوية، وخرق الاستقامة الدلالية ومن ثم للتداولية، أي أن هذا الكلام لا يتوفر على معنى مقبول في لدن المخاطب.

وهو ما يمكن أن يُسمى بالكذب الدلالي - التداولي، أي « أن هذا الكذب ليس كذبا أخلاقيا، لأن كثيرا من الكذب الأخلاقي المعبر عنه بالكلام يمكن أن يكون من المستقيم الحسن، على حدّ وصف سيوييه، ولكن الكذب هما يمكن أن يطلق عليه كذب دلالي (...). وقد تمثل هذا الكذب الدلالي في التفاعل بين الوظائف النحوية بعلاقتها وما يمثلها من المفردات لدلالاتها»⁽¹⁾.

وفي قوله: « وأما المستقيم القبيح؛ فإن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكي زيد يأتيك، وأشباه هذا»⁽²⁾.

فالقبيح هنا هو خلل في تموضع العناصر (الألفاظ) في موضعها الأصل، حسب ما يقتضيه نظام اللغة العربية؛ الأداة (قد) + فعل (رأيت) + اسم (زيدا)، وكي + يأتيك + زيد. ونظام اللغة العربية لا يحتمل مثل هذا التغيير في مواضع الألفاظ، ولكنه لا يؤثر في معنى الكلام، لأنه لم يحدث خلل بين الوظائف النحوية في علاقتها مع دلالة الألفاظ التي تضمنها، وبعبارة أخرى حصول الرؤية للمتكلم ووقوعها على زيد، وكذلك حدوث إتيان زيد ووقوعه على المخاطب. « ولهذا السبب وصف هذا الكلام بالقبح مع كونه مستقيما، وهنا نجد أن معنى الاستقامة في هذين المثالين يعود إلى استقامة الدلالة، إذ لم تتأثر بالخلل النحوي الذي طرأ على بناء الجملة من الفصل بين الأدوات فيها، وهذا الفصل درجة من درجات الخلل النحوي في وضع العناصر»⁽³⁾.

(1) - النحو والدلالة، محمد حماسة عبد اللطيف، ص 88-90.

(2) - الكتاب: سيوييه، ج1، ص26.

(3) - النحو والدلالة: محمد حماسة عبد اللطيف، ص86.

وفي النمط الثاني للكلام المسمى الإحالة صنفه صاحب الكتاب إلى نوعين، أحدهما المحال لقوله: «وأما المحال، فإن تنقض أول كلامك بآخره، فتقول آتيك غدا، وسأتيك أمس». (1)

فالكلام المحال والمنقوض هو الكلام الخالي من المعنى ، وهو كما مثل له بـ سأتيك (= المستقبل) أمس (= الماضي)، وكذلك في المثال الآخر: أتيتك (= الماضي) غدا (= المستقبل) ، فهنا انتقاض أول الكلام بآخره (المستقبل × الماضي، الماضي × المستقبل)، ذلك أن الجمع بين النقيضين (الماضي/ المستقبل) من المحال، لاستحالة المطابقة بين نسبة الكلام ونسبة الواقع الخارج من جهة ، ثم أن الإحالة هنا لم تمس البنية المجردة (الفارغة)، أي البنية الأساسية ، فهي صحيحة، إلا أن الإحالة قد مست بناء الجملة الذي تتمظهر فيه الوظائف التركيبية من جهة أخرى.

إذن؛ «فالإحالة والنقض لن يأتيا إلا من المستوى المنطوق، أو إن شئت من بناء الجملة لا بنيتها، أي من الصيغة الفعلية المتحققة ، المستوى الوظيفي تجريدي، والمستوى الصيغي تحقيقا لهذه الوظائف التركيبية التي تعد عمقا فعالا للدلالات الأولية التي تؤديها كل كلمة على حدة ، ومن مجموع الدلالة الوظيفية والدلالة الأولية وتفاعلها ينشأ المعنى النحوي الدلالي». (2)

وفي النوع الآخر يقول صاحب الكتاب: «وأما المحال الكذب؛ فإن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس» (3). ففي هذا النوع يتضافر الكذب والمحال في الكلام، وفي المحال الانتقاض، وفي الكذب الذي لا يجوز الحكم على الكلام بالصدق أو الكذب، ومن

(1) - الكتاب: سيوييه، ج، 1، ص، 26.

(2) - النحو والدلالة: محمد حماسة عبد اللطيف، ص، 105.

(3) - الكتاب سيوييه، ج، 1، ص، 27.

ثم يصبح الكلام غير صحيح دلاليا وتداوليا، ومن ثم فهو ليس صحيحا نحويا، إذن فالكلام ليس مفيدا.

وخلاصة القول، فالضابط للمستويات النحوية والدلالية والتداولية هو تضافرها وتفاعلها فيما بينها سواء في إنتاج الكلام أم في فهمه.
وعليه فالتحليل النحوي هو أيضا - تحليل دلالي-تداولي.

والملاحظ الآخر، على نحونا العربي أنه يقوم على مبادئ نصية متمثلة في : مبدأ الربط والترابط، ومبدأ الإفادة (الفائدة)، ومبدأ سياق الحال (الموقف)، مبدأ قصد المتكلم، مبدأ مراعاة أحوال المخاطب.

تأسيسا على ما سبق ينبغي القول بأن النحو العربي هو نحو نصي، وموضوعه الأساس هو الكلام / الجملة ذو الاستعمال الحي، سواء أتجسد في لفظة مفردة مثل أسماء الأصوات: حاء، عاء...)، أم أسماء الأفعال: صه، مه، إيه...)، أم جملة أم نص . فهذه الأنماط جميعها يمثل وحدات خطابية ذات وظيفة تواصلية؛ كونها استعملت في مقام معين، وموضع معين، وغرض معين.

إذن فالعبارة - ههنا- ليست بالحجم (الكم) ، أو النوع (الكيف)، وإنما العبارة هي بتحقيق التواصل الذي يتم في وحدة المقام والموضوع والغرض.

وبالموازاة؛ فهناك بعض الباحثين العرب المحدثين الذين يقرون بالتمييز بين النحويين؛ نحو الجملة ونحو النص، فعلى سبيل المثال الأزهر الزناد الذي أقر ذلك من خلال الموضوع، إذ يدرس نحو الجملة ما يعرف بالجملة، ونحو النص يدرس ما يعرف بالنص، وقد تبين أن النص يحتوي الجملة وما فوقها وما دونها. أما من حيث المنهج فقد ميز بين النحويين من خلال التصنيف، تتميز معايير التصنيف في نحو الجملة بأنها أكثر قرارا وتجريدا من المعايير المعتمدة في تصنيف النصوص، أما من حيث الغاية فيسعى

كل واحد من النحويين إلى وصف النظام الذي يقوم عليه موضوع درسه، فكانت الغاية في نحو الجملة هي أكثر قرارا وتجريدا من المعايير المعتمدة في تصنيف النصوص، أما من حيث الغاية فيسعى كل واحد من النحويين إلى وصف النظام الذي يقوم عليه موضوع درسه، فكانت الغاية في نحو الجملة الحكم على الجملة من حيث الصحة والقبول، ولكن هذا الحكم يتعثر في نحو النص، لأن النص لا يخضع لقواعد معيارية مثل الجملة. فمن هذه الزاوية يفلت، من الضبط، لا لأنه يعسر ضبطه، وإنما لاختلاف المعايير الضابطة له. (1)

أما الباحث "تمام حسان" فقد حدد لنحو الجملة خصائص في إيجاز بليغ، متمثلة في هذه السمات الأربع، وهي: الاطراد، والمعيارية، والإطلاق، والاقتصار (2). وقد سار على هديه الباحث سعد مصلوح، وقد فصل في التمييز بين النحويين - نحو الجملة ونحو النص - محددًا لكل واحد منهما خصائصه. وقد اعتد بخصائص نحو الجملة ونحو النص، ومن جهة، يرى أن النمطين يشتركان في سمتين أساسيتين هما: التضام والاتساق. ومن جهة أخرى ينفرد نحو النص بسمات خاصة به، وهي تتمثل في: القصد، والتناص، ورعايته الموقف، والإعلامية والقبول.

هذا، ولم يكتف "سعد مصلوح" بالتفريق الحاسم بين النحويين، بل دعا إلى مجاوزته، مبررا ذلك بقوله: «لقد استنفذ هذا النحو أغراضه، واستهلك نفسه - أو استهلكه أصحابه - درسا وتدريسا بعد أن أنضجه أسلافنا حتى احترق، وولجنا به نحن إلى نفق مظلم يستحيل معه أن تضيف إليه جديدا». (3)

(1) - ينظر: نسيح النص، الأزهر الزناد، ص 15-20.

(2) - ينظر: في اللسانيات المعاصرة، سعد مصلوح، ص 209-210.

(3) - ينظر: المرجع نفسه، ص 216-219.

بينما يرفض "حماسة عبد اللطيف" هذه النظرة التي لا تتصف حق النحو العربي (نحو الجملة)، ويرد قائلا: «أن النحو العربي فضفاض بحيث يتسع لاستيعاب كل وجهات النظر المتعاقبة في البحث اللغوي، (...) والحاجة إليه باقية ما بقيت القصص التي قعد لها. ومستوى العربية القصصي برغم كل شيء - يعيش بيننا في مظاهر مختلفة لا نستطيع - بل لا نرضى - أن نتخلى عنه. وإذن تكون العودة الواعية إلى النحو العربي القديم دائما ضرورية، وتكون محاولة النظر إليه من زوايا مختلفة مطلوبة تجلية، وكشفا، وإعادة تصنيف إذا كان مطلبا ضروريا وغاية ملحة». ⁽¹⁾ وعلى رأي تمام حسان في شأن النحويين أنه «ليس لأحد الاتجاهين أن يلغي الآخر، فلا الاعتراف بالنصية يلغي الدراسات التحليلية، ولا تغني الدراسات التحليلية عن الاعتراف بالدراسات النصية، وفي تراثنا العربي من الدلائل ما يشير إلى ضرورة الجمع بين المنهجين، ذلك أن من مآثراتنا أن القرآن يفسر بعضه بعضا، وأن السنة تفصل ما في القرآن من إجمال، كما تدل نشأة الدراسات البلاغية على محاولة الاعتداد بالتركيب في مقابل التحليل كاعتدادها بالمعنى المجازي، ويلزم المعنى،.. إلخ. فالغاية من هذه الأمور وما شابهها أن اتحاد القصد لا ينفي اختلاف المنهج». ⁽²⁾ ويرمي من هذا، إلى الفصل الحاسم بين نحو الجملة ونحو النص، وتحديد سمات كل نحو على حدة، من جهة، وتأكيد على ضرورة تكاملها من جهة أخرى، كما قال: «أن نحو النص ليس بديلا مقترحا لنحو الجملة، ولا يغني عنه، لأن نحو الجملة علم ضبط الوحدة اللغوية الصغرى، والآخر علم ضبط وحدة لغوية كبرى وهي النص؛ الأول يتعامل مع النواة الأساسية للنصوص. أما الآخر فينتقل إلى آفاق أرحب، إلى مستويات ما فوق التركيب اللغوي المفرد إلى تركيبات جمالية معقدة يحل فيها أوجه التماسك والترابط والانسجام ليتعرف على أسرار التفرد والخصوصية في كل نص، ويحولها إلى قوانين وحقائق علمية نظرية يمكن الإفادة منها في بناء نصوص أخرى. ليس

(1) - العربية من نحو الجملة إلى نحو النص: سعد مصلوح، ص 406.

(2) - مقدمة الكتاب المترجم: النص، الخطاب والإجراء لدى بوجراند، تمام حسان، ص 4.

معنى ذلك أن الفرق بين نحو الجملة ونحو النص فرق كمي فحسب، وإنما هو فرق في المنهاج، والأدوات، وطريقة التحليل التي تختلف باختلاف النصوص. فاللسانيات النصية تدعو إلى تطوير وسائل التحليل اللغوي، ورفع كفاءتها لتكون قادرة على معالجة العلاقات النحوية فيما وراء الجملة، وعلى وصف الخواص الأسلوبية التي تحقق الاستمرارية البنوية للنص، ووسائل الربط، والسبك اللغوية، والمضمونية»⁽¹⁾.

ومن هذا المنطلق، سعى الباحث الأزهر الزناد إلى تأكيد شرعية وجود نحو النص إلى جانب نحو الجملة.⁽²⁾

نخلص - مما سلف ذكره- إلى أن نحو الجملة في النحو العربي قد طاله التباين في رؤى الباحثين العرب، إذ نلحظ على بعضهم زهدهم في نحو الجملة، ودعوتهم الصريحة إلى استعاضه بنحو النص كبديل مقنع يفي بالعرض. والبعض الآخر، قد آمن بشرعية وجود نحو النص جنباً إلى جنب نحو الجملة، على الرغم من وجود مواز بينهما، والتأكيد على تكاملهما.

أما الباحثة، فقد اقتدت بهدى الباحث محمد حماسة عبد اللطيف، إيماناً بأن النحو العربي نحو فضفاض واسع، لا حد له، يستوعب الجديد ولا يفرط في القديم. ويفسر هذا؛ بطبيعة اللغة العربية المرنة التي تواكب مستجدات العصرنة؛ لأن اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم، الصالح لكل زمان ومكان إلى أن يرث الله الأرض، ومن عليها. كما أن النحو العربي منذ نشأته كان نحو نص، إذ نشأ في أحضان النص المقدس المعجز، لذا كانت الأنظار مركوزة في أوجه الإعجاز فيه الذي يكمن في نظمه وتأليفه، وفي أصواته

(1) - ينظر، موقف النقد العربي التراثي من دلالات ما وراء الصياغة اللغوية ضمن كتاب: قراءة جديدة لتراثنا النقدي، أعمال ندوة في نادي جدة الأدبي الثقافي - المملكة العربية السعودية، 1988م، ص 790، نقلاً عن، دور نحو الجملة في تفسير النص منهج وتطبيق، ليلي يوسف، ص 243، ضمن كتاب المنمر (3) للعربية والدراسات النحوية، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، مصر، ج1، (23/22)، فبراير، 1426هـ/2005م.

(2) - ينظر: نسيج النص، الأزهر الزناد، ص 14.

وألفاظه، وفي تراكيبه ومعانيه وأسلوبه.. إلخ. ومن أوجه الإعجاز في النص القرآني الكريم «أن الله تعالى قد تحدى العرب أهل الفصاحة والبلاغة أن يأتوا بسورة من مثله، ولذلك قادم هذا الأمر إلى دراسة القرآن الكريم من حيث هو نص لغوي لاكتشاف سر الإعجاز فيه، وقد كان هذا التوجه منهم إيذاناً مبكر لإرساء بعض القواعد المنهجية لعدد من الدراسات الأسلوبية، والدراسات النصية، أو ما يسمى لسانيات النص، وعلم الدلالة والتداولية، وغيرها».⁽¹⁾ وعليه، قد ازدادت الباحثة إيماناً بأن النحو العربي هو نحو النص؛ نحو النص المقدس بخاصة، ونحو نصوص أخرى غير مقدسة بعامة. ومن أدل الدليل على ذلك، النتائج التي انتهى إليها البحث في فصل خصائص نحو الجملة - سبقت الإشارة إليها - المآل متوائمة مع المعايير النصية للنص التي رصدها الباحث دي بوجراند (De Beaugrand). وهذه النصية تجعل النص حدثاً اتصالياً. والنص المقدس هو حدث تواصلية - تفاعلية إقناعية يهدف إلى تغيير مواقف المخاطب/ المتلقي، لذا فنحو الجملة في النحو العربي، هو نحو تواصلية، غايته التأثير في الآخر، وهذا ما يحقق مبدأ المشاركة.

هذا، فما حظ نحو الجملة في تصور الباحثين الغربيين؟

لم يشد الباحثون الغربيون في نظرتهم إلى نحو الجملة، ونحو النص على أقرانهم العرب، فقد انقسموا إلى فرقتين؛ أحدهما يقر بالانفصال بين النحويين، والآخر يقر بالتضمن (الاشتمال) بينهما.

يمثل فريق الانفصال بين نحوي الجملة والنص مجموعة من الباحثين، ومنهم الباحث شميت (S.schmidt) الذي ينطلق في تصوره للعلاقة بين النص والجملة، وهي علاقة انفصال بينهما، وذلك، بوصف «النص مجموعة من الرسائل ذات الموضوع الواحد

(1) - مولد البلاغة ونشأتها في الموسوعة الإسلامية: منذر عياشي، موقع

Htt:www.balagh/mosoa/ v w.x.rvj.htm

والوظيفة التواصلية الملحوظة. والجملة هي أصغر وحدة لغوية يتم داخلها توزيع مختلف عناصر النسق اللساني توزيعاً وتأليفاً تتشأ عنه الدلالات التي ينجزها النص (أثناء التفاعل بين الذات)». (1)

والنتيجة، أن هناك فارق جوهري بين النص والجملة. وهو يتمثل في أن الجملة تقوم على القواعد التركيبية والنحوية بوصفها أهم عنصر في الجملة. أما بالنسبة للنص، فهي أقل أهمية مقارنة بالوظيفة التواصلية التي يضطلع بها النص داخل الخطاب. (2)

وعليه، فإن «تحليل الجملة يجب أن يتم انطلاقاً من النص - داخل - السياق، بينما لا ينبغي تحليل النص من خلال الجملة، إذ الجملة إحدى الدعائم الرئيسية للتخصيص، أي البناء النصي وتشكيل لبناته، وهي بذلك تأخذ دلالتها من مجموع دلالات النص لا من غيرها. غير أن هذا الأمر لا يمنع من قيام أنحاء نصية خاصة بوصف الجملة، شريطة أن تكون امتداداً لنحو النص العام». (3)

وللباحث قويني (Gopnit) التصور نفسه، إذ يقر الفصل بين النص والجملة، ومن ثم الفصل بين النحويين «بوصفهما أمرين متقابلين منفصلين إلا في بعض الظواهر العامة، بل ذهب أن بناء النحو المناسب للجملة يكون رهين بناء نحو النص. ويعني القول بأن النص والجملة ينتميان إلى قسمين شكليين مختلفين، إنهما يحتلان موضعين مختلفين، وأنه لا يمكن أن يكون أحدهما متولداً مباشرة من الآخر وبمقتضى هذا التخصيص يكون النص مجموعة، والجملة عنصراً فرداً». (4)

(1) - إنتاج النص في نظرية زيغفريت شميت: نزار التجديتي، ص 380.

(2) - المرجع نفسه، بتصرف.

(3) - المرجع نفسه، ص 381.

(4) - في أصول تحليل الخطاب: محمد الشاوش، ج1، ص 100.

ومما سبق، فالانفصال بين نحو الجملة ونحو النص، مرجعه اختلاف الجملة عن النص كونهما كيائين لغويين مختلفين، لكل منهما خصائصه التي تميزه عن الآخر.

وفي المقابل، هناك فريق آخر يقر بتضمين نحو النص لنحو الجملة تبعا لتضمين النص للجملة، بمعنى أن عناصر نحو الجملة، وقواعدها، وغيرها يمكن استعماله في نحو النص. ينقسم هذا الفريق بدوره إلى فئتين مختلفتين هما:

- فئة تنطلق من نظرتها إلى النص بوصفه كيانا لغويا له خصائص تميزه عن الجملة التي لها خصائصها ككيان لغوي مقابل النص. ومن ثم عد نحو الجملة متضمنا في نحو النص، كون النص وحدة لغوية كبرى. ومن ممثلي هذا المنحنى، الباحث فان دايك (v.Dijk) في كتابه «some aspects of text grammar»، الذي يرى أن «نحو الجملة (G.S) يشكل جزءا (كما) غير قابل من نحو النص (G.t)». (1)

كما يوافقه الرأي الباحث ويرر (Wirrer) في كتابه «Five questions text-linguistics;1979» على حد قوله: «كل ما كان من نحو الجملة فهو جزء من نحو النص، ولا ينعكس». (2)

وبعبارة أوضح، فالجملة تشكل مكونا من مكونات النص، ومن ثم فنحو الجملة متضمن في نحو النص، أي علاقة الجزء بالكل.

- فئة أخرى، يمثلها الباحثان فولفجانج (M.h.woolfagang) وفيهيفجر (D.Vihweger) اللذان أقرتا بالعلاقة التكاملية بين نحو الجملة ونحو النص بقولهما: «لا انفصام للعلاقة بين علم اللغة النصي وعلم اللغة الجملي، كما لا يسوغ أن يتداخل العلمان (بمعنى أن يشتمل أحدهما على الآخر). نحن ننطلق أكثر من ذلك، من كون العلاقة

(1) - علم لغة النص: سعيد حسن بحيري، ص 128.

(2) - في أصول تحليل الخطاب، محمد الشاوش، ج 1، ص 100.

تكاملية بين علم اللغة النصي وعلم اللغة الجملي، حيث ينظر إلى دراسات علم اللغة الجملي على أنها تمديد ضروري لأبحاث علم اللغة النصي أكثر شمولاً». (1) وكذلك الباحث بتوفي (Petofi) -أيضا- «الذي ينطلق من ترادف مصطلحي: الجملة والنص، فلكل حدوده ومفاهيمه وأهدافه ووسائله». (2)

ومحصول الأمر، يتنازع موضوع العلاقة بين نحو الجملة ونحو النص ثلاثة آراء، أحدها، يقر بانفصال النحوين لاختلاف النص عن الجملة. وثانيها، يقر بتضمن نحو النص لنحو الجملة، كون نحو الجملة جزءا من نحو النص، ويوصف الجملة مكون النص. وآخرها، يقر بالتكامل بين النحوين، كون نحو النص أكثر شمولية من نحو الجملة.

إذن، فنحو النص أو لسانيات الخطاب مرحلة ثانية بعد المرحلة البنيوية. وفي رأي الباحثة الفرنسية أركيوني (K.C.Orchioni) أن « لسانيات الخطاب تركز عنايتها حول الخارج- لساني، أي بمحيط التواصل. فتطورت مع التداولية والحجاج فكانت العناية الأولى بالعلامة في علاقتها بالمستعمل، وعناية الثنائية بالمسألة الحجاجية بين المرسل والمتلقي، إلا أن لسانيات (التلفظ فعل القول تعد محطة جديدة رست عليها لسانيات الخطاب». (3)

4- إلماحات نحو النص في التراث العربي

إن الحديث عن تجليات نحو النص في التراث العربي يحيل إلى مراجعة تلك الإنجازات العملاقة التي أنجزت في شتى مجالات العلوم العربية من اللغة والنحو والبلاغة والنقد والتفسير وعلوم القرآن وعلم القراءات، وغيرها من العلوم العربية طيلة الأربعة عشر

(1) - مدخل إلى علم اللغة النصي: فولفجانج هاينه من وديتر فيهفيجر، ص 8.

(2) - اتجاهات لغوية معاصرة: سعيد حسن بحيري ، علامات، ج 38، مج 10، 2000م، ص 96-197.

(3) - فعل القول من الذاتية في اللغة : ك. أركيوني ، تر، محمد أركيوني، تر، محمد نظيف، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء- المغرب، 2007م، ص 6.

قرنا من الزمن. وهذا يؤكد « أننا نؤمن أن البدء من الصفر المنهجي في هذا المقام - مقام الدراسات النصية - يعني إهدار أربعة عشر قرنا من النتاج اللساني المتميز الذي هو إنجاز قوم من أعلم الناس بفقہ العربية، وأسرار تراكيبها، وذخائر تراثها». (1) لذلك، «لن يتحقق طموح الباحثين في وضع نظرية علمية للبحث في لغة الأدب العربي قديمة وحديثة بين يوم وليلة، ولن يتحقق من فراغ، بل لا بد من إحياء الأفكار الصالحة في التراث، والإفادة من الدراسات الحديثة في الغرب، والإخلاص للبحوث التطبيقية مهما كانت صعوبتها، واختلاف وجهات النظر أحيانا حول نتائجها». (2)

وهذه بعض الماحات متنوعة يستدل البحث على وجود المنحى النصي في التراث العربي.

4-1- النحو العربي ونحو النص

أما ما يثير الانتباه ههنا، تلك اللمعة الدالة التي ألمعت إليها عبقرية سيبويه (180هـ) في مطالع مصنفه " الكتاب". أنها لمحة فذة تعبر عن عمق رؤية فريدة تستكشف قضية المعنى؛ المعنى النحوي الدلالي، أو المعنى المقامي، التي ألمح إليها النحوي في كلام موجز دال ضمنه نظرية نحوية دلالية في إحدى أبوابه الموسوم بـ " هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة" (3)؛ وذلك لوصف وشائج العلاقات الحميمية بين النحو والدلالة والتداولية للكشف عن قوانين إنتاج المعنى المقامي .

(1) - نحو أجرومية النص الشعري : سعد مصلوح ، ص153.

(2) - اللغة والإبداع الأدبي: محمد العبد، الناشر، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة- مصر، ط 2، 1428هـ/2007م، ص 10.

(3) - سبقت الإشارة إلى هذا النص في المبحث الخامس من هذا الفصل.

وحقاً، أن النتاج النحوي العربي يتسم بعظمة إنجازاته التي تعبر عن عبقرية فذة سطرها رجال أفذاذ، وفطاحل اللغة قد أصبح مرجعية معرفية علمية لكل عالم نحري، وكاتب بارع، وقارئ حاذق، له رغبة في البحث والتفتيش في التراث النحوي العربي.

وخير مثال على ذلك، كتاب سيبويه (180هـ) الذي يعد «أقدم مؤلف يحمل تحليلاً فنياً للآيات وأقدس نص نحوي. ومعلوم أن "الكتاب" كتاب نحو يتناول نص القرآن الكريم باعتباره الدليل الأول من أدلة النحو (..) ومما يجعل لهذا التفسير الأثري الذي كان هو السائد في عصر سيبويه. كما يجعل له فضلاً أوسع على النحويين اللاحقين، لفتحه لهم باب النظر - لغويًا - في كتاب الله عز وجل من حيث النحو والإعراب والمعاني والاحتجاج». (1)

وهذه نماذج من نصوص القرآن الكريم، والشعر العربي تبين عناية سيبويه (180هـ) بالمعنى المقامي في النص كله.

وقد تناول هذا فيما أسماه "الاتساع في الكلام، والإيجاز والاختصار"، فمن أمثلة الاتساع والإيجاز أن تقول: «كم سيرَ عليه؟ وكم غير ظرف، فيقول: يوم الجمعة، ويومان. فكم ههنا بمنزلة قوله: ما صيد عليه، وما ولد له من الدهر والأيام؟ فليس كم ظرف كما أن "ما" ليس بظرف». (2) في هذا النص اتساع الكلام؛ أي إظهار المعنى المراد، ولكن بالإيجاز، وهو غير مخل بالمعنى.

وهذه صورة لاتساع الكلام والاختصار كقوله «ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى: ﴿وَسَّعِلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا

(1) - النحو وكتب التفسير: إبراهيم عبد الله رفيده، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة- الجماهيرية العربية الليبية، ط3، 1990م، ج1، ص101.

(2) - الكتاب: سيبويه، ج1، ص211.

لَصَدِيقُونَ ﴿٨٢﴾ [يوسف] إنما يريد أهل القرية، فاختصر، وعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان ههنا». (1) يكمن الاتساع في الكلام والاختصار في وقوع فعل السؤال على القرية والمقصود سؤال أهل القرية.

ارتبط اتساع الكلام والإيجاز بعلم المخاطب بالمعنى كما في قوله «في الاتساع [قوله عز وجل]: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾ (171) [البقرة] فلم يشبهوا بما ينعق، وإنما شبهوا بالمنعوق به. وإنما المعنى: مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناقق والمنعوق به الذي لا يسمع، ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى». (2) ومن أمثلة اتساع الكلام في الشعر (3)، قول الحطيئة:

وَشَرُّ الْمَنَائِيَا مَيِّتٌ بَيْنَ أَهْلِهِ كَهُلْكَ الْفَتَى قَدْ أَسْلَمَ الْحَيَّ حَاضِرُهُ

يريد: منية ميت. بمعنى شر المنايا منية ميت.

وقال النابغة الجعدي :

وَكَيْفَ تُوَاصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ خِلَالَتُهُ كَأَبِي مَرْحَبٍ

يريد : كخاللة أبي مرحب.

وأبو مرحب كنية الظل؛ ويقال كنية عرقوب (مواعيد عرقوب) بمعنى لا وصال للأخلة أمثال أبي مرحب. ولما كان الاتساع في الكلام أوسع من أن ينحصر، فقد

(1) - الكتاب سيبويه، ج1، ص 212.

(2) - المرجع نفسه، ج1، ص 212.

(3) - المرجع نفسه، ج1، ص 213.

اتسع وشمل الكلام العادي. «كما تقول في سعة الكلام: الليلة ليلة الهلال ولكنه اتسع وأوجز». (1)

إذن، سعة الكلام والاختصار والإيجاز كثيرة لا يمكن حصرها، يحتكم المتكلم فيها إلى إبرام علاقة مع المخاطب؛ أي أن المتكلم يراعي في هذا الموضوع حال المخاطب (علمه بالمعنى) للتعبير عن المعنى المراد أثناء إنشاء الكلام. ولاستكناه المعنى في الكلام العادي لجأ ابن جني (392 هـ) إلى أسلوب المحادثة. فكان في إحدى محادثاته لابن الشجري، يقول: «وسألته يوماً فقلت له كيف تجمع دكاناً؟ فقال: دكاكين، قلت فسرحانا؟ قال: سراحين، قلت: فقرطانا؟ قال: قراطين، قلت فعثمان؟ قال: عثمانون، قلت له: هلا قلت: عثامين؟ قال: إيش عثامين! رأيت إنساناً يتكلم بما ليس من لغته. والله لا أقولها أبداً». (2)

ثم قال: «وسألت بن الشجري يوماً فقلت: يا عبد الله كيف تقول ضربت أخاك؟ فقال: كذلك. فقلت: أتقول ضربت أخوك؟ فقال: لا أقول: أخوك أبداً. قلت: فكيف تقول ضربني أخوك؟ فقال كذلك. فقلت: ألسنت زعمت أنك لا تقول: أخوك أبداً؟ فقال إيش ذا! اختلفت جهتا الكلام. فما هذا في معناه إلا كقولنا نحن: صار المفعول فاعلاً، وإن لم يكن هذا اللفظ البتة، فإنه هو لا محالة». (3)

من البين، أن المحاورين (المخاطبين) في المحادثتين السالفتين، قد أدركا أهمية معاني النحو، وأثرها البالغ في إنتاج معاني الكلام وفهمه.

لما كان علم الإعراب إحدى خصيصات اللغة العربية، وفرع من المعنى. وإدراكاً للعلاقة الوثقى بين الإعراب والمعنى عقد ابن جني (392 هـ) في مصنفه «الخصائص»

(1) - الكتاب سيبويه، ج 1، ص 290.

(2) - الخصائص: ابن جني، ج 1، ص 142.

(3) - المرجع نفسه، ج 1، ص 250.

بابا سماه " باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ". فقال: « هذا الموضوع كثيرا ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة. وذلك كقولهم في تفسير قولنا «أَهْلَكَ و اللَّيْلَ»، معناه ألحق أهلك قبل الليل. فربما دعا ذلك من لا درية له إلى أن يقول «أهلك والليل» فيجره، وإنما تقديره ألحق أهلك وسابق الليل. وكذلك قولنا: زيد قام: ربما ظن بعضهم أن زيدا هنا فاعل في الصنعة، كما أنه فاتر في المعنى. وكذا تفسير معنى قولنا: «سرتني قيام هذا، وعود ذلك»، بأنه سرتني أن قام هذا وأن قعد ذلك، وربما اعتقد في هذا وذلك أنهم في موضع رفع لأنهما فاعلان في المعنى. ولا تستصغر هذا الموضوع؛ فإن العرب أيضا قد مرت به وشمت روائحه، وراعته». (1) ومن نماذج ذلك، قول الأصمعي في جملة أراجيزه التي التزم فيها جعل كل قوافيه في موضع جر إلا بيتا واحدا:

- 1- يَسْتَمْسِكُونَ مِنْ حِذَارِ الْإِلْقَاءِ بِنَلَعَاتٍ كَجُدُوعِ الصَّيْصَاءِ
- 2- رِدِي رِدِي وَرَدَ قِطَاةَ صَمَاءِ كَدْرِيَّةٍ أَعْجَبَهَا بَرْدُ الْمَاءِ
- 3- كَأَنَّهَا وَقَدْ رَأَاهَا الرُّوَاءُ وَأَنْشَرَتْهُنَّ عَالَةَ الْبَيْدَاءِ. (2)

البيت الثالث مخالف للبيتين السابقين، إذ يلزم فيه الجر، والذي سوغ - ذلك - على ما التزمه في جميع القوافي - ما كنا على سمته من القول. وذلك أنه لما كان معناه: كأنها في وقت رؤية الروءاء تصور معنى الجر من هذا الموضوع، فجاز أن يخلط هذا البيت بسائر الأبيات، وكأنه لذلك لم يخالف.

ومن المباحث التي لها صلة بنحو النص «الحمل على المعنى» فيقول: «اعلم أن هذا الشرح غور من العربية بعيد، ومذهب نارح فسيح، قد ورد به القرآن الكريم وفصيح الكلام منثورا ومنظوما، كتأنيث المذكر، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في

(1) - الخصائص: ابن جني، ج 1، ص 280.

(2) - المرجع نفسه، ج 1، ص 280، وينظر، ج 2، " باب في التطوع بما لا يلزم".

الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلاً كان ذلك اللفظ فرعاً، وغير ذلك». (1) ومن أمثلة ذلك، إيقاع لفظ الجماعة على معنى الواحد، كما في قول الفرزدق:

وَإِذَا ذَكَرْتَ أَبَاكَ أَوْ أَيَّامَهُ أَخْزَاكَ حَيْثُ تُقْبَلُ الْأَحْجَارُ

هذا البيت من قصيدة هجا فيها جريراً، وقبله قال:

يَا بَنَ الْمِرَاعَةِ أَنْتَ الْأُمُّ مَنْ مَشَى وَأَذَلُّ مَنْ لِبَنَانِهِ أَظْفَارُ

أراد بالأحجار الحجر، ويفسر هذا بأنه: جعل كل ناحية حجراً؛ ألا ترى أنك لو مسست كل ناحية منه لجاز أن تقول: مسست الحجر. وعليه شابت مفارقة، وهو كثير العثانين. وهذا عندي هو سبب إيقاع لفظ الجماعة على معنى الواحد. والحجر المقصود هنا هو الحجر الأسود والبيت الحرام ومقام إبراهيم عليه السلام في الحجر. والبيت في النقائض، يعني أن الفرزدق يقول لجريير: أخزأك أبوك في هذه المواضع التي يجتمع فيها الناس من كل فج عميق. (2)

وفي كتاب دلائل الإعجاز إلماحات تنبه القارئ الحصيف إلى الإدراك المبكر للمنى النصي لدى صاحب الكتاب، وذلك من خلال إدراجه لمباحث مثل التعريف والتكثير، والتقديم والتأخير، والإظهار والإضمار، والحذف والذكر، والفصل والوصل، والتعلق، والنظم، إلى غير ذلك. وقد سبقت الإشارة إلى معظم هذه المباحث في الفصل السابق، لذا ستكون الإشارة ههنا مقتضبة.

يعد الإسناد مظهراً من مظاهر نظم الكلام، وبه تتحدد معاني الكلام، وأنها لا تكون إلا بين شيئين. وأنها محصورة في الخبر والإنشاء. والخبر هو الأصل الأول. وفي توصيفه للخبر يقول: « ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس أنه لا يكون خبر حتى

(1) - الخصائص: ابن جني، ج 2، ص 411.

(2) - المرجع نفسه، ج 2، ص 422. وما بعدها.

يكون مخبر به ومخبر عنه، لأنه ينقسم إلى إثبات ونفي، والإثبات يقتضي مثبتاً ومثبتاً له، والنفي يقتضي منفيًا ومنفيًا عنه. فلو حاولت أن تتصور إثبات معنى أو نفيه من دون أن يكون هناك مثبت له ومنفي عنه حاولت مالا يصح في عقل، ولا يقع في وهم، ومن أجل ذلك امتنع أن يكون لك قصد إلى فعل من غير أن تريد إسناده إلى شيء مظهرًا أو مقدر مضمراً، وكان لفظك به إذا أنت لم ترد ذلك وصوت تصوته سواء». (1) وبعد معرفة أن الخبر لا يتصور إلا فيما بين شيئين؛ مخبر به ومخبر عنه، وهما عنصرا الكلام، فينبغي أن يعلم أن الخبر - أيضا - يحتاج إلى مخبر ينتج عنه الخبر، وينتسب إليه، وهو المتكلم « فيكون هو الموصوف بالصدق إن كان صادقا وبالكذب إن كان كذبا. أفلا ترى أن المعلوم أنه لا يكون إثبات ونفي حتى يكون مثبت وناقض يكون مصدرهما من جهته، ويكون هو المزجي لهما. والمبرم والناقض فيهما، ويكون بهما موافقا ومخالفا، ومصيبا ومخطئا وحسنا ومسئئا». (2)

ويخلص إلى نتيجة مفادها، أن معاني الكلام منشؤها المتكلم، وقوام هذه المعاني مقاصده وأغراضه. بمعنى أن من شروط الكلام القصد، قصدية المتكلم. وقد عرف هذا المبحث عناية فائقة من طرف النحاة العرب القدماء. فالكلام لا يكون كلاما حتى يتضمن قصد المتكلم.

وعليه «فالخبر وجميع الكلام معان ينشئها الإنسان في نفسه، ويصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها عقله، وتوصف بأنها مقاصد وأغراض، وأعظمها شأنًا الخبر فهو الذي يتصور بالصور الكثيرة، وتقع فيه الصناعات العجيبة، وفيه يكون في الأمر الأعم المزايا التي بها يقع التفاضل في الفصاحة». (3)

(1) - دلائل الإعجاز: الجرجاني، ص 433-434.

(2) - المرجع نفسه، ص 434-435.

(3) - المرجع نفسه، ص 99.

ومن أمثلة ذلك قول الشاعر المتنبي:

عَصَبَ الدَّهْرُ وَالْمُلُوكَ عَلَيْهَا فَبَنَاهَا فِي وَجْنَةِ الدَّهْرِ خَالًا

وتكمن ملاحظة هذا البيت الشعري في أن الشاعر قد أجمع حسنه في «أن جعل للدهر وجنة وجعل البنية خالا في الوجنة وليس الأمر على ذلك ، فإن موضع الأعجوبة في أن أخرج الكلام مخرجه الذي ترى، وأن أتى بالخال منصوبا على الحال من قوله " فبناها" أفلا ترى أنك لو قلت: وهي خال في وجنة الدهر لوجدت الصورة غير ما ترى؟».(1)

هذا، وقد تحدث عن مظاهر التماسك النصي في حديثه عن النظم والتعليق، في قوله «معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض (...) وللتعلق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما. (2) فالتعلق هو ما يجعل الكلام متماسكا بعضه ببعض بتوخي معاني النحو. فالتماسك مظهر من مظاهر نصية النص.

4-2- البلاغة العربية ونحو النص:

ارتبطت البلاغة العربية منذ نشأتها بمظاهر النصية التي تكمن في الإعجاز الذي يعد قطب الرحي في القرآن الكريم. وبه تحدى الله تعالى فصحاء العرب على أن يأتوا بسورة من مثله، كما في قوله عز وجل ﴿قُلْ لِّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ (88) [الإسراء]. وقد وضع صاحب الدلائل هذا الإعجاز على حد قوله : «فقلنا أعجزتهم مزايا ظهرت لهم في نظمه، وخصائص صادقوها في سياق لفظه، وبدائع راعتهم من مبادئ آية

(1) - دلائل الإعجاز: الجرجاني ، ص435.

(2) - المرجع نفسه، ص14.

ومقاطعها، ومجاري ألفاظها ومواقعها، وفي مضرب كل مثل، ومساق كل خبر، وصورة كل عظة وتنبيه وإعلام وتذكير وترغيب وترهيب، ومع كل حجة وبرهان، وصفة وتبيان، وبهرهم أنهم تأملوه سورة سورة، وعشرا عشرا وآية آية، فلم يجدوا في الجميع كلمة ينبو بها مكانها، ولفظة ينكر شأنها أو يرى أن غيرها أصلح هناك أو أشبه، أو أخرى وأخلق، بل وجدوا اتساقا بهر العقول، واعجز الجمهور، ونظاما والتنظاما، واتقاناً وإحكاماً لم يدع في نفس بليغ منهم- ولو حك بيافوخه السماء- موضع طمع حتى خرست الألسن عن أن تدعي وتقول وخلدت القروم فلم تملك أن تقول». (1) يفتح هذا القول على قضايا كثيرة ومتنوعة مجلاها هو النص، النص القرآني المقدس. وهذا أدل دليل على أن البلاغة العربية بلاغة النص، لا بلاغة الشاهد والمثال، وفصاحة النص لا فصاحة اللفظ المفرد المنزوع عن السياق التركيبي.

وهذه محاولة استقرار لبعض مظاهر النصية في البلاغة العربية، أن ما يثير الانتباه في البلاغة العربية، أنها قد أولت عناية فائقة بعناصر الإبداع الأدبي. الأمر الذي أفضى بها إلى مراعاة الاتصال والتفاعل في النص الأدبي من خلال تحقيقه للوظيفة الشعرية التي تعد الوظيفة المهيمنة في النص موازاة بالوظائف الأخرى، ذلك أن الاتصال لا يعدو أن يكون اتصالاً ناجحاً إلا في النص. ويستدل على هذا، بقول بشر بن المعتمر في صحيفته «وينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار الحالات فيجعل لكل طريقة طبقة من ذلك كلاماً، ولكل حالة من ذلك مقاما، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات وأقدار المستمعين ، وبين أقدار الحالات فيجعل لكل طريقة طبقة من ذلك كلاماً، ولكل حالة من ذلك مقاما، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات وأقدار المستمعين على أقدار

(1) - دلائل الإعجاز: الجرجاني، ص50-51.

تلك الحالات». (1) يشتمل هذا القول على عناصر أساسية في إنتاج النص (النص الأدبي)، وهي على النحو الآتي:

- المتكلم بوصفه منتج النص، يجب عليه أن يعرف أقدار المعاني، وأقدار السامعين، وأقدار الحالات، والمقامات، وطريقة الكلام لكل طبقة. وبعدها يلجأ إلى عملية التقسيم بين العناصر السالفة على أساس الأقدار لتحقيق التوازن بينهما، كآلاتي:

- أقدار الكلام على أقدار المعاني، أي اللفظ الشريف للمعنى الشريف، واللفظ العامي للمعنى العامي، واللفظ الحوشي للمعنى الحوشي... إلخ.

- تقسيم أقدار المعاني على أقدار المقامات؛ أي أن المعاني تكون حسب المقام، فإذا كان مقام تهنئة، فيختار المعاني المناسبة له، فما يصلح من المعاني في مقام التهنة لا يصلح في مقام آخر الاعتذار والتأسف... إلخ.

تقسيم أقدار السامعين على تلك الحالات. والضابط بين هذه العناصر الالتئام والتوافق للوصول إلى المراد

إذن، البلاغة العربية هي بلاغة إنتاج النص (النص الأدبي) تولى عناية بالمتكلم والسامع، لأنه بلاغة الخطاب الإقناعي للتأثير على السامع قصد التغيير، وللبلاغة العربية قصب السبق لالتفاتاتها إلى إنتاج النص على نظرية إنتاج النص لشميث (Schmidt).

تُلمس العناية بالسامع من خلال الاستحسان لقوله: « لا بد لكل كلام تستحسنه، ولفظ تستجيه، من أن يكون لاستحسانك ذلك جهة معلومة، وعلّة معقولة، وأن يكون لنا إلى العبارة عن ذلك سبيل ». (2) ومن شروط السامع امتلاكه للذوق والأريحية والقبول، لقوله:

(1) - البيان والتبيين: الجاحظ، ج1، ص138-139.

(2) - دلائل الإعجاز: الجرجاني، ص51-52.

«واعلم أنه لا يصادف القول موقعا من السامع، ولا يجد لديه قبول حتى يكون من أهل الذوق والمعرفة، وحتى يكون ممن تحدثه نفسه بأن لما يومئ إليه من الحسن واللفظ أصلا، وحتى يختلف الحال عليه عند تأمل الكلام فيجد الأريحية تارة، ويعرى منها أخرى، وحتى إذا عجبته عجب، وإذا نبهته لموضع المزية انتبه». (1) هذا، وينبغي أن يكون استحسان السامع معللا، إذ «لا بد لكل كلام تستحسنه، ولفظ تستجده من أن يكون الاستحسان ذلك جهة معلومة، وعلة مقبولة، وأن يكون لنا إلى العبارة عن ذلك سبيل». (2) إذن، تمثل العناية بالسامع من حيث استحسانه للكلام ملمحا نصيا يقابله معيار الاستحسان.

أما في تحديد البلاغيين لمبحث الفصاحة، أو البلاغة إشارات دالة إلى ملمح نصي يتمثل في معياري التماسك والانسجام. ويبرز هذا من خلال مبحث " فصاحة اللفظة المفردة" ارتكز تحديد الفصاحة على ملاءمة معنى اللفظة لمعاني جاراتها في سياق ما. كما في قوله: « وهل يقع في وهم - وإن جهد - أن تتفاضل الكلمتان المفردتان من غير أن ينظر إلى مكان تقعان فيه، من التأليف والنظم بأكثر من أن تكون هذه مألوفة مستعملة، وتلك غريبة وحشية، أو أن تكون حروف هذه أخف، وامتزاجها أحسن؟ وهل تجد أحدا يقول : هذه اللفظة فصيحة، إلا وهو يعتبر مكانها من النظم، وحسن ملائمة معناها لمعاني جاراتها، وفضل مؤانستها لأخواتها؟ فهل قالوا لفظة متمكنة ومقبولة، وفي خلافه: قلقة ونابية مستكرهة، إلا وغرضهم أن يعبروا بالتمكن من حسن الاتفاق بين هذه وتلك من جهة معناهما. بالقلق والنبوء عن سوء التلاؤم.

(1) - دلائل الإعجاز: الجرجاني، ص 244

(2) - المرجع نفسه، ص 52.

وفي معرض استعماله لهذه المصطلحات: حسن الملاءمة بين معاني الكلمات،
النظم نظير للنسج والتأليف والصياغة والبناء، والوشى والتحبير، وتناسق الدلالات،
وتلاقي المعاني، كل هذا يؤشر إلى تصور الجرجاني المبكر عن المنحى النصي.

وقد استدل على هذا، بتحليل نصي قرآني من سورة هود:

يقول تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَسْمَأْ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ
الْأَمْرُ وَأَسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ^ط وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴿٤٤﴾ (هود 44). في هذا
النص يتجلى الإعجاز في نظم معاني الكلم للنص، وفي اتساق ألفاظه، وتناسق دلالاته،
وتلاقي معانيه. كل هذا أضفى على النص القرآني الفصاحة.

وهذا ما يؤكد بقوله: «ومعلوم أن مبدأ العظمة في أن نوديت الأرض، ثم أمرت، ثم
في أن كان النداء ببياء دون أي نحوى أيا أيتها الأرض، ثم إضافة الماء إلى الكاف دون
أن يقال ابلي الماء، ثم أن اتبع نداء الأرض وأمرها بما هو شأنها. نداء السماء وأمرها
بما هو كذلك بما يخصها، ثم أن قيل وغيض الماء، وجاء الفعل على صيغة (فُعِلَ)
الدالة على أنه لم يغيض إلا بأمر أمر وقدرة قادر، ثم تأكيد ذلك وتقريره بقوله تعالى:
﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ ثم ذكر ما هو فائدة هذه الأمور وهو ﴿وَأَسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾ ثم
أضمر السفينة قبل الذكر كما هو شرط الفصاحة والدلالة على عظم الشأن، ثم مقابلة قيل
في الخاتمة بقيل في الفاتحة»⁽¹⁾.

وهنا، تحسن بنا الإشارة إلى أن المباحث البلاغية الأخرى: الحذف، والتكرار،
والإظهار والإضمار، التعريف والتكثير، التقديم والتأخير، الفصل والوصل، فجميعها يمثل
وسائل التماسك النحوي في النص، وقد سبقنا الإشارة إليها في الفصل السابق.

(1) - دلائل الإعجاز: الجرجاني، ص 54.

- مبحث القصد في البلاغة:

يعد القصد ملمحا نصيا، وعليه مدار الكلام، وقد تعددت معانيه، مما أثر هذا التساؤل: هل القصد هو قصد المتكلم؟ أم قصد النص؟ أم قصد السامع / المتلقي؟

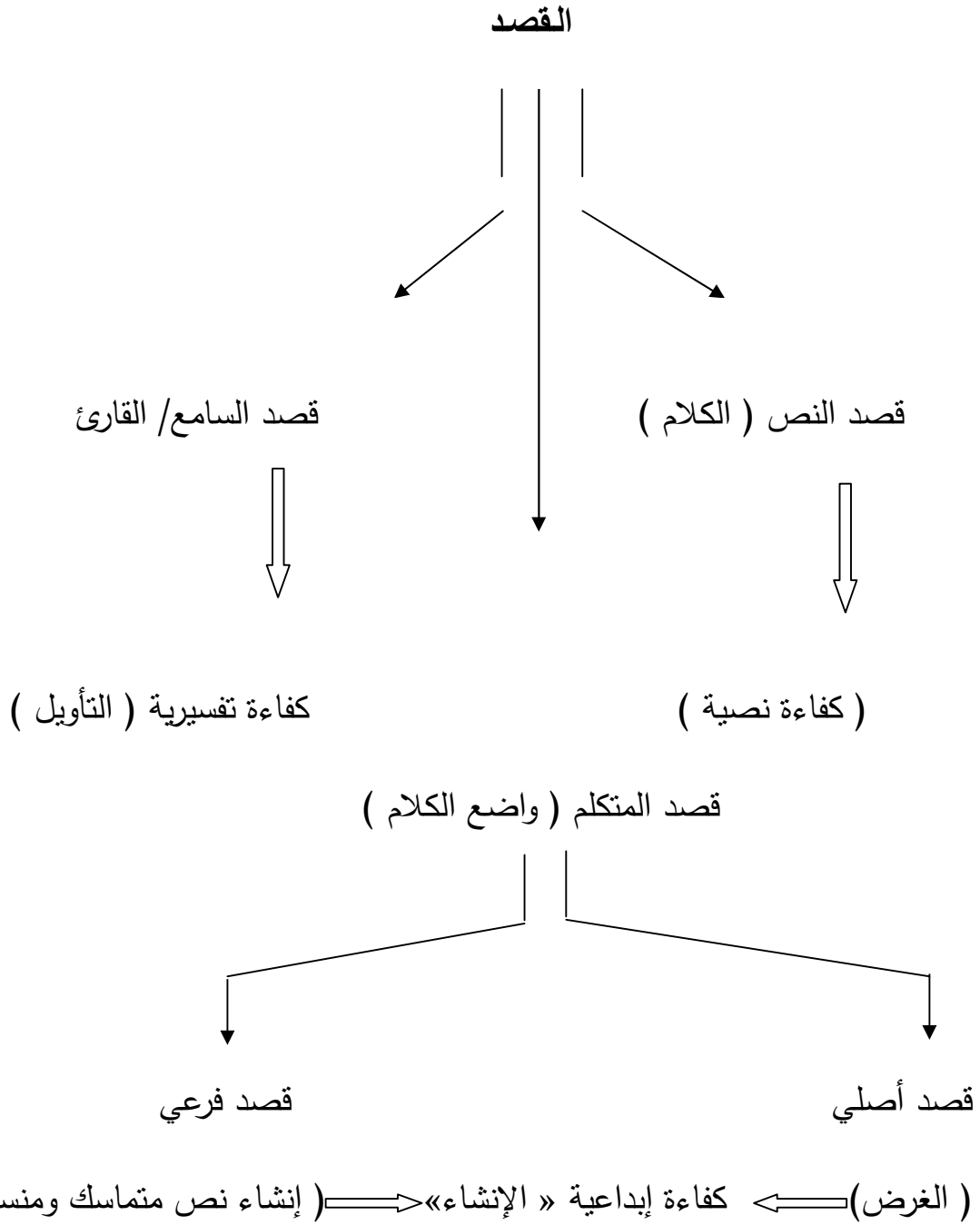
لا يمكن الإجابة عن التساؤل المطروح إلا بعد توضيح القصد؛ وعلى رأي الناقد "عز الدين إسماعيل" « أن مسألة القصد من الكلام مسألة دقيقة، بل غامضة ومحيرة، بخاصته عندما نلاحظ - على مستوى الممارسة - إنَّ المرء قد يقول شيئا ويقصد شيئا آخر، وأن ما يقوله في هذه الحالة لا يؤدي بالضرورة إلى ما يقصده فيستأنف الكلام عندئذ بادئا بقوله: (أقصد..) وهذه الحالة تختلف عن الحالة الأخرى المألوفة كذلك في مستوى آخر من الكلام، التي يسمح فيها تعدد معنى اللفظ لكاتب ما أن يعمل على مستويين في وقت واحد. حيث يورد في الظاهر مجموعة من الأحداث، في حين أنه يشير في الحقيقة إلى شيء آخر مختلف.. وينتهي بنا هذا، إلى حقيقة مؤداها أن ليس من السهل افتراض معنى / قصد سابق على العبارة. وإن كان من الممكن تفسير العبارة على أكثر من وجه»⁽¹⁾.

وبعد، فالمراد بالقصد هنا هو المعنى. وللتداوليين التفاتة حسنة إلى المعنى، ومنطلقهم في تصورهم للمعنى في الملفوظ / النص؛

إن الإجابة عن هذا السؤال تقتضي بالأحرى الإجابة عن السؤال السابق (القصد)، وتكمن إجابته في هذه الخطاطة التي تمثل أصناف القصد.

(1) - قراءة في معنى المعنى عند عبد القاهر الجرجاني: عز الدين إسماعيل، مجلة فصول، مج 7، ع، 03 / 04، القاهرة - مصر، 1987م، ص 43 / 44.

الشكل رقم (01): القصد



إذن، الإجابة عن السؤال السابق هي، أن القصد قد يكون قصد النص، أو قصد السامع / القارئ، أو قصد واضع الكلام.

تنتهي بنا هذه الإجابة إلى إجابة عن السؤال الآخر عن المعنى.

وهي تكمن في استقراء ثلاثة اتجاهات تفسيرية لا تكاد تختلف في أصناف القصد، وهي في رأي التداوليين. (1)

1- ليس في الملفوظ في ذاته أي معنى، وإنما يكتسب أحد المعاني بالقياس إلى مخاطب مؤهل.

يتخذ هذا المنحى التفسيري مبدأ لا معنى للملفوظ إلا بالقياس إلى مخاطب مزود بكفايات، وبعبارة أخرى، فإن المعنى ليس معطى وإنما هو دالة (Fonction) لها دليان: الدال اللسان، من جهة أولى، وكفايات المخاطب، من جهة ثانية.

2- معنى الملفوظ: وهو ما يعتقده المخاطبون به أنه يعنيه. ويعتمد هذا المنحى في تحديد ممكن المعنى على النظر مباشرة إلى المعنى من وجهة نظر تفكيكه (Decodage)، بمعنى أن الملفوظ لا يفضي إلى معنى الابتداء من اللحظة التي يتم فيها تأقيه وإدراكه وتفكيكه. ويكون له من المعاني على قدر ما يتلقاه من المخاطبين وكذلك تبعاً لتباين كفاياتهم ودرجات انفتاح النص الذي ينتمي إليه الملفوظ.

3- معنى الملفوظ هو ما يعتقده متلقوه أنه يمثل قصد المتكلم.

يحتل قصد الدال للمتكلم مركزية داخل النموذج التأويلي كما نتصوره، وذلك لأنّ هذا القصد ذاته هو ما يحاول المخاطب إعادة بنائه، هذا المخاطب الذي لا يكتفي بأن يحل محل المتكلم فقط عندما يتصدى لتأويل ملفوظ ما، ولكنه يجتهد في حدود الإمكان لكي يتحدد معه، إن تأويل المخاطب للملفوظ - حسب هذا المعنى - يعني أنه يحاول عن طريق التخمين إعادة بناء مشروع الملفوظ كما يتصوره المتكلم أول مرة، وبعبارة أخرى فإن

(1) - التضمين الدلالي والتداولي في اللغة العربية وآليات الاستدلال: إدريس سرحان ج، 1، ص 88- 89.

الملفوظ يعني ما يظن المخاطب به أنه يمثل قصد المتكلم ولكن هذا المنحى يقع في إشكالية صعبة، وهي إشكالية القصد الدال للمتكلم. (1)

الآن، يمكن الإجابة عن السؤال السابق (أين يكمن معنى النص ؟) إن معنى النص ليس مطروحا في النص، كما يظنه البعض، وليس كذلك المعنى الذي في زعم واضع الكلام، كما يرى البعض، « أن المعنى موجود في بطن (المؤلف)، بل المعنى موجود فيما يعتقد السامع القارئ؛ أن واضع الكلام قد قصد إبلاغه للآخر عبر النص.

إذن؛ معنى النص ليس هو معنى واضع الكلام، بل هو المعنى الذي يستنتجه السامع القارئ من النص من خلال عملية التأويل التي يستدل فيها بمعطيات النص، كما يعتمد على كفاياته. وعليه فالمعنى المنتج هو مجرد حدس (توقع) العمل التأويلي الذي قام به.

- تجليات المقاصد (المعاني) في كتاب دلائل الإعجاز من المعلوم أن المقاصد في دلائل الإعجاز متمحورة حول " نظرية النظم " التي يلمح فيها شقان، شق لغوي يخص النص (الكلام) من حيث الاتساق والتناسق. وشق آخر غير لغوي، وهو يتفرع إلى فرعين هما: - فرع يخص واضع الكلام، وهو ذو طابع نفسي.

- فرع يخص السامع أو القارئ، وهو ذو فرع عقلي، وكلاهما يقعان خارج اللغة.

و بتعبير أوضح « فالنظم يكمن في المعاني الناتجة عن العلاقات النحوية، وفي المعاني الإضافية التي يستخدمها المتلقي بجهد عقلي ونظر ثاقب وروية.. إنه يكمن باختصار في تقابل المعنى الذي قصده المتكلم، والمعنى الذي فسره المتلقي، أو في

(1) - التضمين الدلالي والتداولي في اللغة العربية وآليات الاستدلال: إدريس سرحان، ج 1، ص 88- 89.

تسخير التشكيل اللغوي في كفاءة تفسيرية (لدى المخاطب) للوصول إلى الكفاءة الإبداعية لدى المتكلم»⁽¹⁾.

ومن زاوية هذا النظر، تصنف المعاني إلى: (2)

1- الجانب الأول: نفسي يضم الدلالة أو المعنى النفسي، ويشكل قصد المتكلم، وغرضه في الكلام.

2- الجانب الثاني: لغوي يضم الألفاظ المنطوقة، حيث تتلاحم الدلالات المعجمية بالدلالات السياقية على مستوى التأليف.

3- الجانب الثالث: هو تفسير من طرف السامع المتلقي».

وجملة الأمر، أن القصد في "دلائل الإعجاز" هو المعنى، وأن هذا المعنى إما ظاهر (حرفي) على سطح النص، وهو ما يستوقف السامع القارئ لأول وهلة، ثم ما يليث حتى يتجاوزه، لأنه السامع/ لأنه يضطلع بعملية الاستنتاج «لانتقال من المعنى الحرفي لما هو مكتوب (أو مقول) إلى ما قصد الكاتب (أو المتكلم) من وراء الخطاب»⁽³⁾.

وهكذا، نخلص إلى أن الآراء السالفة الذكر التي تنتمي إلى نظريات لسانية مختلفة كنظرية القراءة (نظرية نقدية)، ونظرية تحليل الخطاب، ونظرية أفعال الكلام في اللسانيات التداولية، تجمع على أن القصد/ المعنى في النص (الكلام) مصدره السامع/ القارئ.

إلا أن الجرجاني ينحو منحى آخر، وهو منحى واضع الكلام، والاعتداد بقصده وغرضه في الكلام (النص)، ومنطلقة الأساس مسألة اللفظ والمعنى، وإشكالية الأسبقية

(1) - دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة: سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1999م، ص 192.

(2) - دراسات لغوية تطبيقية: حسن بحيري، ص 183.

(3) - تحليل الخطاب: براون ويول، ص 306.

بينهما، فهي عمد وأصول في هذا الباب، والجرجاني - كما هو معلوم - يعتد بالمعنى، وبأسبقيته، وقد أكد هذا في عدة مواضع كما في قوله: «إنه لا يتصور أن تعرف للفظ موضعا من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيبيا ونظما، وأنتك تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك فإذا تم ذلك أتبعها الألفاظ وقفوت بها آثارها، وأنتك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكرا في ترتيب الألفاظ بل تجدها ترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني وتابعة لها ولاحقة بها، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس، علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق»⁽¹⁾.

يستشف من هذا النص أن الجرجاني يؤسس لنموذج واضح الكلام (المتكلم). فهو يعني بإنشاء النص. كونه ينطلق من المعنى الذي يكمن في نفس واضع الكلام، ومن ثم يخرج به بواسطة الألفاظ في شكل منطوق/ مكتوب، فينقلها السامع/ القارئ بأذنه ثم تتصرف إلى فكره ليقوم بتجليها وتفسيرها وتأويلها. قصد الفهم، والشيء نفسه نجده في الدورة التخاطبية إذ تعنى بالمتكلم أولا بوصفه ملقي الكلام، وهو يكون الأصل والمصدر، ثم ينتبع بالسامع/ القارئ بوصفه متلقي الكلام، وهو يكون الفرع.

إذن، فالقصد / المعنى في النص / الكلام هو قصد / معنى واضع الكلام لدى الجرجاني. ومن هذا المنطلق يتم تحليل بعض النماذج.

ففي توصيفه للخبر الذي يعد من معاني الكلام، وكذا الأصل فيه، وهو الذي لا يمكن تصويره إلا بين شيئين اثنين هما: مخبر به ومخبر عنه، ثم أنه قد يكون مثبتا: مثبت ومثبت له، أو منفيًا: منفي ومنفي عنه، وبعد هذه المعرفة يجب أن يعلم أن الخبر محتاج إلى مخبر يصدر عنه، ويكون له نسبة إليه، وهو الموصوف بالصدق أو الكذب.

(1) - دلائل الإعجاز: الجرجاني، ص 61.

و جملة الأمر، « أن الخبر وجميع الكلام معان ينشئها الإنسان في نفسه، ويصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويراجع بها عقله، وتوصف بأنها مقاصد وأغراض...»⁽¹⁾

المراد من هذا، أن الإخبار والإثبات والنفي، وغيرها من المعاني من عمل المخبر والمثبت والمنفي؛ أي من واضع الكلام، ويستدل على ذلك أنه « إذا ثبت أن الخبر وسائر معاني الكلام بينها الإنسان في نفسه ويصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويرجع فيها إليه، فاعلم أن الفائدة في العلم واقعة من المنشئ لها، صادرة عن القاصد إليها». ⁽²⁾ إذن، ففائدة الكلام أصلها المنشئ، الذي أوقعها (أنشأها)، ومصدرها قصد القاصد إليها (واضع الكلام)؛ أي أصل ومصدر المعنى هو واضع الكلام.

ونظرا لأهمية المعنى في الكلام، فقد تناوله الجرجاني في دلائل الإعجاز من خلال ثلاثة مفاهيم هي: الدلالة الثانية، ومعنى المعنى، والمعاني الثواني، وفيها ناقش المعنى وأنواعه.

وبعبارة أوضح، أن المعنى أنواع، منها ما يستنتج من الألفاظ، فيسمى الدلالة الأولى مقابل الدلالة الثانية، أو المعنى مقابل معنى المعنى، أو المعاني الأول مقابل المعاني الثواني. ويتفق معه فلاسفة اللغة العادية في تناولهم للمعنى لما قسموه إلى نوعين: المعنى الحرفي (الصريح) والمعنى الاستلزامي (الضمني). و« يميز بين المعنيين الصريح والمستلزم على أساس أن الأول تدل عليه العبارة بلفظها، أما الثاني فتدل عليه العبارة باستعمالها في موقف تواصل معين». ⁽³⁾

(1) - دلائل الإعجاز: الجرجاني، ص 435.

(2) - المرجع نفسه، ص 446.

(3) - إشكال المعنى من الاستعارة إلى الاستلزام الحواري: محمد السيد، مجلة فكر ونقد، الرباط - المغرب، السنة الثالثة، ع 25، 2000م، ص 102.

وعليه، فدلالة الكلام ضربان: لفظية أولية، ومعنوية ثانوية. وقد مثل لهما الجرجاني، وحدد الفرق بينهما، كما في قوله: « الكلام على ضربين إضراب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن زيد مثلا بالخروج على الحقيقة فقلت: " خرج زيد". وبالانطلاق عن عمرو، فقلت: منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلك اللفظ على معناه، الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض. ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل». (1)

ونظرا لأهمية المعنى (المعاني) لدى الجرجاني، فقد استفاض فيها الكلام سواء في "دلائل الإعجاز" أو " أسرار البلاغة" حيث عقد فيه مبحثا بعنوان: « تحقيق كون حسن الكلام بالمعاني لا بالألفاظ» ويبرز هذا في الكناية والإستعارة والتمثيل.

1- الكناية: « والمراد بها أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني. فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة ولكن يجئ إلى معنى تاليه وردفه في الوجود فيوميء به إليه ويجعله دليلا عليه، مثل ذلك قولهم: " طويل النجاد " يريدون طويل القامة، و " كثير رماد القدر " يعنون كثيرا القرى، وفي المرأة: " نؤوم الضحى " والمراد أنها مترفة مخدومة لها ما يكفيها أمرها. فقد أرادوا في هذا كله كما ترى معنى ثم لم يذكروه بلفظه الخاص به ولكنهم توصلوا إليه بذكر معنى آخر من شأنه أن يردفه في الوجود. وأن يكون إذا كان، أفلا ترى أن القامة إذا طالت طال النجاد؟ وإذا كثرت القرى كثرت رماد القدر؟ وإذا كانت المرأة مترفة لها من يكفيها أمرها ردف ذلك أن تنام إلى الضحى». (2)

من خلال الأمثلة السابقة نستنتج المعاني (الأغراض) بالاستدلال بدلالة الألفاظ

على النحو الآتي:

(1) - دلائل الإعجاز: الجرجاني، ص 222.

(2) - المرجع نفسه، ص 70.

- كثير رماد القدر = كثرة الطهي = كثرة احتراق الحطب = كثرة الأكلة = كثرة الضيوف = الضيافة والكرم (الغرض).

- طويل النجاد = طويل القامة = طويل النجاد (حمائل السيف).

- تؤوم الضحى = امرأة مترفة مخدومة لها من يكفيها أمرها = تنام إلى الضحى، وهذا لا يتأتى إلا بالاستناد إلى مقتضى الحال.

2- التمثيل؛ يقول الشاعر ابن المعتز:

فَالنَّارُ تَأْكُلُ نَفْسَهَا إِنَّ لَمْ تَجِدْ مَا تَأْكُلُهُ

شبه الشاعر « الإنسان الحسود إذا صُبر عليه وسُكِّت عنه وترك غيظه يتردد فيه بالنار التي لا تُمد بالحطب/ حتى يأكل بعضها بعضاً»⁽¹⁾ ويستدل على هذا بالرجوع إلى مقتضى الحال.

3- الاستعارة: يقولون:

هُوَ عَسَلٌ إِذَا يَاسَرْتَهُ وَإِنْ عَاسَرْتَهُ فَهُوَ صَابٌ

كَمَا قَالَ: عَسَلُ الْأَخْلَاقِ مَا يَاسَرْتَهُ فَإِذَا عَسَرْتَ دُفَّتَ السَّلْعَا.

يعلق على البيتين بقوله: « إذ ليس الغرض الحلاوة والمرارة اللتين تصفهما لك المذاقة ويحسها الفهم واللسان، وإنما المعنى أنك تجد منه في حالة الرضى والموافقة ما يملؤك سرورا وبهجة حسب ما يجد ذائق العسل من لذة الحلاوة، ويهجم عليك في حالة السخط والإباء ما يشدد كراهتك ويكسبك كريا ويجعلك في حال من يذوق المراد الشديد المرارة»⁽²⁾.

(1) - أسرار البلاغة: الجرجاني، ص، 82.

(2) - المرجع نفسه، ص، 60.

-المنحى النصي في كتاب مفتاح العلوم للسكاكي (626 هـ)

إن البدء بعلم الصرف بوصفه الأصل، وعنايته باللفظ المفرد كونه الأصل (التركيب الفرع) أن السكاكي يُعنى باللفظ الذي يلزم العناية بالمخاطب، إذ المعنى موجود في نفس المتكلم، واللفظ موجود في أذن المخاطب. فهو إذن يؤسس لنموذج نظرية التلقي والقارئ / المخاطب في النظريات اللسانية الحديثة.

ارتبطت عناية البلاغيين بالكلام الأدبي وربطه بمقتضى الحال الذي يعد شرطاً أساساً في تأليف الكلام، بحيث يكون مطابقاً لمقتضى الحال كلما حسناً يفهمه المخاطب. ذلك أن مقتضى الحال هو مدار استحسان الكلام أو استهجانته؛ إذا تقرر « إن مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تراكبه على مقتضى الحال، وعلى لا انطباقه».(1)

* مقتضى الحال: مبدأ نصي - تداولي يقابله مبدأ سياق الموقف في نصية النص.

وتأكيداً لأهمية مقتضى الحال في اتضاح الكلام يقول السكاكي: « ولا يتضح الكلام في جميع ذلك اتضاحه إلا بالتعرض لمقتضى الحال، فبالحري أن لا يتخذ ظهرياً».(2)

وقد وضح هذا من خلال العبارة البلاغية الشهيرة « لكل مقام مقال» التي تعني هنا القرينة الحالية في فهم المعنى المقامي، فيقول: « إن مقامات الكلام متفاوتة: فمقام الشكر يباين مقام الشكاية ومقام التهنة يباين مقام التعزية»(3). وفي هذا توضيحاً لصلة موضوع الكلام بسياق الموقف وغرضه.

ومن ذلك في قوله: « ومقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي، ولكل ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر»(4) فالمقصود من هذا أن مقامات المخاطب متباينة،

(1) - مفتاح العلوم: السكاكي، ص، 265

(2) - المرجع نفسه، ص 256.

(3) - المرجع نفسه، ص 256.

(4) - المرجع نفسه، ص 257

فهناك المخاطب الذكي، والمخاطب الغبي، والمخاطب امرأة، والمخاطب رجل.... إلخ، فكل هذا يؤخذ بالعناية.

تلك هي أهم المبادئ النصية - التداولية التي أثارها السكاكي في مفتاحه .

4-3- النقد الأدبي ونحو النص :

يعد النص الأدبي موضوع النقد الأدبي، بينما نحو النص يُعنى بكب أنواع النصوص، والنص النقدي في تصور أبي حيان التوحيدي (400 هـ) « إنَّ الكلام على الكلام صعب»⁽¹⁾ وفي قصور أحد الباحثين المحدثين هو «انعكاس الانعكاس، وهو يعني الفهم، ويؤدي الموضوع المنعكس»⁽²⁾

ومن الإشارات النصية في كتاب (عيار الشعر) لابن طباطبا العلوي (322 هـ)

- النص في « عيار الشعر » هو الشعر، ويعرفه بقوله « الشعر - أسعدك الله - كلام منظوم بائن عن النثر الذي يستعمله الناس في مخاطباتهم، بما يخص به من النظم الذي إن عدل عن جهته مجته الأسماع»⁽³⁾.

الفارق الجوهرى بين الشعر والنثر هو النظم. و يضطلع الشاعر بعملية النظم التي تنهض على أدوات كثيرة، ومن أهمها العقل « و جماع هذه الأدوات كمال العقل الذي

(1) - كتب الإمتاع والمؤانسة وهو مجموع في مسامرات في فنون شتى أبو حيان التوحيدي (على بن محمد العباس)، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شحاتة عامر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1، 1428هـ / 2007 م، ج 2، ص 298.

(2) - مسألة النص: ميخائيل باختين، تر، محمد على مقلد، الفكر العربي، بيروت- لبنان، ع، 33، 1984 م، ص 45.

(3) - عيار الشعر: ابن طباطبا العلوي (محمد بن أحمد)، تح: عباس الساتر، مراجعة، نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط، 2، 1426هـ / 2005 م، ص 9.

تتميز به الأضداد، ولزوم العدل، وإيثار الحسن، واجتتاب القبيح، ووضع الأشياء مواضعها»⁽¹⁾.

وفي معرض آخر، يتحدث عن تماسك وانسجام الشعر من خلال لجوء الشاعر إلى التلخيص لوصل فصول الشعر فيقول « إن للشعر فصولا كفصول الرسائل فيحتاج الشاعر إلى أن يصل كلامه على تصرفه في فنونه صلة لطيفة فيتخلص من الزل إلى المديح، ومن المديح إلى الشكوى، ومن الشكوى إلى الاستماعة، ومن وصف الديار والآثار إلى وصف الفيافي والنوق... بألطف تخلص، وأحسن حكاية بلا انفصال للمعنى الثاني عما قبله، بل يكون متصلا به وممتزجا معه»⁽²⁾. ثم يقول: « وأحسن الشعر ما ينتظم القول فيه انتظاما يتسق به أوله مع آخره على ما ينسقه قائله، فإن قدمت بيتا على بيت دخله الخل كما يدخل الرسائل والخطب إذ تُقَضَّ تأليفها يجب أن تكون القصيدة كلها ككلمة واحدة في اشتباه أولها بآخرها نسجا وحسنا وفصاحة وجزالة ألفاظ ودقة معان، وصواب تأليف»⁽³⁾ القصيدة محكمة النسيج لشدة تماسكها وانسجامها حتى صارت ككلمة واحدة.

- الفاقد (المتلقي)، وهو ملزم بعملية الفهم (فهم الشعر) كما في عبارته « عيار الشعر»، والمراد منه « أن يورد على الفهم الثاقب، فما قبله واصطفاه فهو واف، وما مجّه وتقاه فهو ناقص»⁽⁴⁾.

تقوم عملية الفهم على آليات منها الحواس الخمس، وحاسة الفهم، الفهم الثاقب الذي « يأنس من الكلام بالعدل بالصواب الحق، والجائز المعروف المألوف، ويتشوف إليه، ويتجلى له، ويستوحش من الكلام الجائر والخطأ الباطل، والمجال المجهول المنكر، وينفر

(1) - عيار الشعر: ابن طباطبا العلوي، ص 10 - 11.

(2) - المرجع نفسه، ص 12.

(3) - المرجع نفسه، ص 96.

(4) - المرجع نفسه، ص 20.

منه ويصدأ له»⁽¹⁾ معنى هذا، أن للفهم الثاقب اتصال يحسن الشعر الذي يفضي بالناقد/ المتلقي إلى القبول والاستحسان، أو القبح منه المؤدي إلى النفي والاستهجان، ومرجع هذا إلى معيار الحكم الذي يزوج بين العقل والنفس، لقوله: «وعلة كل حسن مقبول الاعتدال، وعلة كل قبيح منفي الاضطراب»⁽²⁾.

ففي القبول والاستحسان أو النفي والاستهجان إشارة إلى مبدأ نصي تداولي (الاستحسان/ القبول). يلزم لتحقيقه علة جمالية وعلة مقامية.

- العلة الجمالية: (الحسن/ القبح): و« العلة في قبول الفهم الناقد للشعر الحسن الذي يرد عليه، ونفيه للقبيح منه، اهتزاز له يقبله، وتكرهه لما ينفيه»⁽³⁾ كما أن « النفس تسكن إلى كل ما وافق هواها، وتقلق مما يخالفه، ولها أحوال تتصرف بها، فإذا ورد عليها في حالة من حالاتها ما يوافقها اهتزت له وحدثت لها أريحية وطرب، فإذا ورد عليها ما يخالفها قلقت واستوحشت»⁽⁴⁾.

من الواضح أن لحسن الشعر أثر على النفس السامع مما يضيف عليها من الطرب والاهتزاز والأريحية. لقوله و« للأشعار الحسنة على اختلافها مواقع لطيفة عند الفهم لاتحد كفيئتها: كموقع الطعوم المركبة الخفية التركيب اللذيذة المذاق، كالأراييح الفاتحة المختلفة الطيب والنسيم، وكالنفوش الملونة التقاسيم والأصباغ، وكالإيقاع المطرب المختلف التأليف، وكالملاس اللذيذة الشهية الحس، فهي تلائمه إذا وردت عليه - أعني الأشعار الحسنة للفهم - فيلتذها ويقبلها، ويرشفاها، كارتشاف الصديان للبارد الزلال»⁽⁵⁾.

(1) - عيار الشعر: ابن طباطبا العلوي، ص 20.

(2) - المرجع نفسه، ص 21.

(3) - المرجع نفسه، ص 20.

(4) - المرجع نفسه، ص 21.

(5) - المرجع نفسه، ص 21.

هذا، فإن للشعر الحسن تأثير بالغ على السلوك الأخلاقي للسامع، إذ يحمله على تغييرها من السيئ إلى الأحسن. لقوله: « فإذا ورد عليك الشعر اللطيف الحلو اللفظ، التام البيان، المعتدل الوزن، ماتج الروح ولاءم الفهم، وكان أنفذ من نفث السحر، و أخفى ديبيا من الرقى، وأشد إطرابا من الغناء، وكان كالخمر في لطف ديبية وإلهائه، وهزه وإشارته». (1)

- علة مقامية (موافقة الحال)، إن مدار حسن الشعر وقبول الفهم موافقته للحال التي يعد معناه لها، كالمديح في حال المفاخرة، وحضور من يكتب بإنشاده من العداء، ومن يسر به من الأولياء، وكالهجاء في حال مباراة المهاجتي، والحط منه حيث ينكر فيه استماعه له. وكالمراثي في حال جزع المصاب، وتذكر مناقب المفقود عند تأبينه، والتعزية عنه، كالاعتذار والتصل من الذنب عند سل سخيمة المجني عليه، المعتذر إليه، وكالتحريض على القتال عند التقاء الأقران وطلب لمغالبة، وكالغزل والنسيب عند شكوى العاشق، واهتياج شوقه وحنينه إلى من يهواه. (2)

في هذا النص إشارة إلى العلاقة بين المقام والشعر، وهي إلماحة إلى مبدأ نصي - تداولي: المقامية (سياق الموقف). ومعناه أن لكل حال ما يوافقها من الكلام، وأن تمام جمال الشعر مرهون بموافقته للمقام، وهذا تذكير بالمقولة البلاغية « لكل مقام مقال».

وتتمة لهذا، يضاف صدق العبارة على قولة النقاد القدماء « أصدق الشعر أعذبه» لذا « فإذا وافقت هذه الحالات، تضاعف حسن موقعها عند مستمعها، لاسيما إذا أبدت بما يجذب القلوب من الصدق عن ذات النفس بكشف المعاني المختلجة فيها، والتصريح بما كان يكتم منها، والاعتراف بالحق في جميعها». (3) بموافقته الكلام (الشعر) المقام

(1) - عيار الشعر: ابن طباطبا العلوي، ص 21- 22.

(2) - المرجع نفسه، ص 22.

(3) - المرجع نفسه، ص 22.

يتضاعف التأثير على نفس السامع خاصة بتوفر الصدق والكشف عن المعاني المختلفة في النفس.

- مراتب القول وصلتها بالشاعر و المتلقي (1)

العقل شرط أساس في صناعة الشعر وتكمن مهمته في تحقيق المبدأ التداولي: الملائمة (الموافقة)، أي ملائمة المقال للمقام.

مبدأ الملائمة مطلب ضروري في المقال (الشعر) من حيث حسن اختيار الألفاظ، والعبارات والمعاني، والتشبيهات، أي لأجل تحسين القول، وهذا يستلزم - أيضا- ملائمته للمقام، وبعبارة أخرى تحقيق مبدأ الملائمة بين القول والمقام لتحقيق التواصل الأدبي بين قطبي الإبداع الأدبي (الشاعر - المتلقي).

ولتوضح ذلك، يمكن التمثيل ببعض النماذج.

يقول كثير عزة: (2)

أَلَا لَيْتَنَا، يَا عَزَّ، مِنْ غَيْرِ رَيْبَةٍ	بَعِيرَانِ نَرَعَى فِي الْخَلَاءِ وَنَعْرَبُ
كَلَانَا بِهِ عَرُّ فَمَنْ يَرَانَا يَقُلُّ	عَلَى حُسْنِهَا جُرْبَاءَ تُعْدِي وَ أَجْرَبُ
نَكُونُ لِيذَى مَالٍ كَثِيرٍ مُغْفَلٍ	فَلَا هُوَ يَزْعَانَا وَلَا نَحْنُ نُطَلَبُ
إِذَا مَا وَرَدْنَا مِنْهَا صَاحَ أَهْلُهُ	إِلَيْنَا فَلَا تَنْفَكُ نُرْمَى وَنُضْرَبُ
وَدِدْتُ - وَ بَيْتُ اللَّهِ - أَنَّكَ بَكْرَةٌ	هَجَانٌ وَأَنْي مُصْعَبٌ ثُمَّ نَهْرَبُ

أخل كثيرا بمبدأ ملائمة قوله لمقام غزله، لذلك قالت له عزة:

(1) - مراتب القول إشارة إلى المبدأ النص - التداولي المقامية (سياق الموقف).

(2) - عيار الشعر: ابن طباطبا العلوي، ص، 95.

لقد أردت بي الشقاء الطويل، ومن المنية ما هو أوطأ من هذه الحال.

- يقول الفرزدق: (1)

وَإِنَّ تَمِيمًا كُلَّهَا غَيْرَ سَعْدَهَا زَعَانِفُ لَوْلَا عَزُّ سَعْدٍ لَذَلَّتِ

أخل الفرزدق بمبدأ ملائمة قوله لمقام فخره لعدم مناسبة ألفاظه لمقام الفخر لذا، فقد وضع من قومه وهجاءهم بهذا القول.

وخلاصة القول، ففي هذا الكتاب، إشارات نصية تداولية تمثلت في: مبدأ التماسك والانسجام للنص، ومبدأ القصدية، ومبدأ القبول والاستحسان، ومبدأ المقامية.

4-4- علوم القرآن:

تناولت كتب علوم القرآن الآليات والوسائل التي تجسد نصية النص القرآني الكريم، سواء على مستوى الآية أم السورة، أم على مستوى الآيات أم السور. فالنص القرآني كل موحد آخذ بعضه بحجز بعض حتى صار كالكلمة الواحدة متسقة المباني، ومنسجمة المعاني، على الرغم من اختلاف أسباب النزول، ومناسبات وأزمنة تنزله، إذ استغرق نزوله ثلاثة وعشرين سنة، وهو يشتمل على ثلاثة أقسام تعد أم علوم القرآن، وهي «توحيد وتذكير وأحكام، فالتوحيد تدخل فيه معرفة المخلوقات، ومعرفة الخالق بأسمائه وصفاته وأفعاله، والتذكير، ومنه الوعد والوعيد، والجنة والنار، وتصفية الظاهر والباطن.

والأحكام، ومنها التكاليف كلها، وتبيين المنافع والمضار، والأمر والنهي، والندب»

(2)، ومن الظواهر النصية في النص القرآني الكريم نذكر منها:

(1) - عيار الشعر: ابن طباطبا العلوي، ص، 97.

(2) - البرهان في علوم القرآن: الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله: 794 هـ)، خرج حديثه وقدم له وعلق عليه، مصطفى عبد القادر عطا، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1425 هـ / 2005 م، (د. ط)، ج1، ص، 99.

أ- السبك: وهو أن تتعلق كلمات البيت أو الرسالة أو الخطبة بعضها ببعض من أوله وآخره. ولهذا قيل خير الكلام المسبوك المحبوك الذي يأخذ بعضه برقاب بعض، والقرآن العظيم آياته كلها كذلك⁽¹⁾ والسبك نوعان: سبك معجمي وسبك نحوي.

- السبك المعجمي يشتمل على هذه العناصر:

* التكرير:

والتكرير لفظي ومعنوي، مثل قوله تعالى: « فبأي آلاء ربكما تكذبان » التي تكررت عدة مرات في سورة الرحمان، ومنه قول الشاعر: « ألا يا سلمي ثم اسلمي ثم اسلمي ». والغرض من هذا التكرير، المبالغة في الدعاء للمحبة بالسلامة.

- تكرير اللفظ واختلاف المعنى، كما في قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا أَهْبَطُوا بَعْضُكُمْ

لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ ﴿٥٦﴾ ثُمَّ قَالَ: ﴿قُلْنَا أَهْبَطُوا مِنْهَا جَمِيعًا ﴿٥٧﴾ فقد قيل إنه من باب تكرير اللفظ والمعنى، وقيل هو من باب تكرير اللفظ لا المعنى لاختلاف الهبوطين، فإن الهبوط الأول كان من الجنة إلى سماء الدنيا، والهبوط الثاني كن من سماء الدنيا إلى الأرض.

- وأما تكرير المعنى دون اللفظ فهو إما أن يكون المعنيين مخالفة ما أولاً يكون

كذلك، أو أن يكون أحدهما أعم و الآخر أخص، كقوله تعالى: ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ

يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴿١١٠﴾ إن الدعوة إلى الخير أعم

من الأمر بالمعروف خاص (أخص) والخير عام، فكل أمر بالمعروف خير، وليس كل

(1) - الفوائد المشوق في علوم القرآن: ابن القيم الجوزية (شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر: 751هـ)، الحنبلي، عنى بتصحيحه، السيد محمد بدر الدين النمساني، ط، 1، 1327هـ، ص، 112.

خير أمرا بالمعروف، لأن الخير أنواع كثيرة من جملتها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر... إلخ، ففائدة التكرير وهنا أنه ذكر العام ثم ذكر الخاص للتنبيه عليه لفضله. (1)

وهناك من يرى أن التكرار على وجه التأكيد، لقولهم: « و أعلم أن التكرار أبلغ من التأكيد، لأنه وقع في تكرار التأسيس، وهو أبلغ من التأكيد، فإن التأكيد يقرر إدارة معنى الأول وعدم التجوز. فلماذا قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾

ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾ ﴿٤٤﴾ [التكاثر]، إن الثانية تأسيس لا تأكيد،

لأنه جعل الثانية أبلغ في الإنشاء، فقال: وفي (ثم) تنبيه على أن الإنذار الثاني أبلغ من الأول، وله أغراض أخرى، كالتعظيم، والتهويل، والتعجب.... « (2) إذن، فالتكرار يساهم في سبك النص سواء في لفظه أم في معناه، أم في كليهما معا.

* التخلص: وهو « الخروج من كلام الذي خرج إليه» (3) ومن أمثلة ذلك قوله تعالى:

﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ...﴾ [النور 35]

اشتملت هذه الآية الكريمة على خمس تخلصات، أي « أنه جاء بصفة النور وتمثيله، ثم تخلص منه إلى ذكر الزجاجاة وصفاتها، ثم رجع إلى ذكر النور والزيت الذي يستمد منه، ثم تخلص من صفة الزيت إلى صفة النور وتضاعيفه، ثم تخلص منه إلى نعم الله بالهدى على من يشاء». (4)

(1) - ينظر: الفوائد المشوق في علوم القرآن: ابن القيم الجوزية، ص، 213 / 215.

(2) - ينظر: البرهان في علوم القرآن: الزركشي، ج، 3، ص، 20 - 37.

(3) - الفوائد المشوق في علوم القرآن: ابن القيم الجوزية، ص، 141.

(4) - البرهان في علوم القرآن: الزركشي، ج، 1، ص، 70.

* السبك النحوي:

ومن صوره الروابط بين الجمل، وهي « الأدوات التي تجعل بينهما تلازما لم يفهم قبل دخولها». (1) ومنها أدوات الشرط التي تفيد الربط بين الشرط وجوابه، نحو أداة (لو)، فهي « تدل على التلازم (بين الملزوم واللازم)، لكنها يؤول بها بتلازم المتضمن نفي اللازم أو الملزوم، أو تحقيقها. ومن هنا نشأت الشبهة فلم يوت بها لمجرد التلازم مع قطع النظر عند ثبوت الجزأين أو نفيهما، فإذا دخلت على جزأين متلازمين قد انتفى اللازم منها استفيد نفي الملزوم من قضية اللزوم لا من نفس الحرف ». (2) وبيان ذلك قوله تعالى:

﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آَاهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء 22].

« لم يستفد نفي الفساد من نفي حرف (لو)، بل الحرف دخل على أمرين قد علم انتقاء أحدهما حسا فلازمت بينه وبين من يريد نفيه من تعدد الآلهة. وقضيت الملازمة انتقاء الملزوم لا انتقاء لازمه.

فإذا كان اللازم منتفيا قطعا وحسا انتفى ملزومه لانتقائه لا من حيث الحرف». (3) أما العلاقة بين الشرط وجوابه من حيث التقديم والتأخير « فالحكم فيها راجع إلى تقدير المتكلم ونيته، فأيهما قدر شرطا كان الآخر جواب له». (4)

(1) - بدائع الفوائد: ابن القيم الجوزية (شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر: 751 هـ) الحنبلي، اعتنى به، صابر بن فتحي بن إبراهيم، وفارس بن فتحي بن إبراهيم، دار الهيثم، القاهرة، مصر، ط1، 2007م، مج1، ج1، ص47.

(2) - بدائع الفوائد: ابن القيم الجوزية، مج1، ج1، ص49.

(3) - المرجع نفسه، ص50.

(4) - ينظر: بدائع الفوائد: ابن القيم الجوزية، ج1، ص66، وما بعدها.

ب- الانسجام

يعد الانسجام مبدأ من مبادئ نصية النص، وهو ذو صلة بالنص. وهو « أن يأتي الكلام سهل المساق، عذب المذاق، حسن الاتساق، متحدرا في الأسماع كتحدر الماء المنسجم حتى يكون للجملة من المنشور والبيت من الموزون موقعا في النفوس وعذوبة في القلوب ما ليس لغيره مع بعده من التصنع، وأكثر ما يقع غير مقصود كمثل الكلام الموزون الذي تأتي به الفصاحة في ضمن النثر عفوا. (...) وقد وقع من ذلك كثير في الخطب والرسائل. (...) فمما ورد من ذلك في القرآن العزيز، قوله تعالى: ﴿ وَجِفَانٍ

كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَتٍ ۗ ﴾ [سبأ 13].⁽¹⁾

يتبين من هذا التعريف أن الانسجام يخص الجانب الدلالي للنص، أي أنه إنسجام دلالي يتحقق بواسطة علاقات دلالية.

ج- المقام

يعد المقام مبدأ نصيا - تداوليا يحقق نصية النص، وقد تحدث ابن القيم الجوزية (751هـ) في كتابه بدائع الفوائد عن المقام، وأهميته في التخاطب والتواصل. ومن صور ذلك « أن الله تعالى أمر أكرم خلقه عليه بمخاطبة رئيس القبط بالخطاب الليني، فخاطبة الرؤساء بالقول الليني أمر مطلوب شرعا وعقلا وعرفا، ولذلك تجد الناس كالمفطورين عليه». ⁽²⁾

ومن صورته في القرآن الكريم خطاب موسى - عليه السلام - لفرعون في قوله تعالى:

﴿فَقُلْ هَلْ لَكَ إِلَهٌ إِلَّا أَنْ تَرْكَبُ ۗ وَأَهْدِيكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَخْشَىٰ﴾ [النازعات 18-

(1) - الفوائد المشوق في علوم القرآن وعلم البيان: ابن القيم الجوزية، ص 219.

(2) - بدائع الفوائد/ ابن القيم الجوزية، مج 2 و3، ص 132.

[19] « فأخرج الكلام معه مخرج السؤال والغرض لا مخرج الأمر، وقال: (إلى أن تزكى)، ولم يقل: إلى أن أذكيك، فنسب الفعل إليه هو، وذكر لفظ (التزكى) دون غيره، لما فيه من البركة والخير والنماء، ثم قال: (وأهديك إلى ربك) أكون كالدليل بين يديك الذي يسير أمامك، وقال: (إلى ربك) استدعاء لإيمانه بربه الذي خلقه ورزقاه ورباه بنعمة صغيرة وبافعا وكبيرا». (1) وهذا خطاب إبراهيم - عليه السلام - لأبيه آزر في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾ [مریم 42] « ابتداء خطابه بذكر أيؤتيه الدلالة على توفيره، ولم يسمه باسمه، ثم أخرج الكلام معه مخرج السؤال، فقال: (لما تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يغني عنك شيئا). ولم يقل لا تعبد (أمر)، ثم قال: ﴿يَتَأْتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾ [مریم 43] فلم يقل له: إنك جاهل لا علم عندك، بل عدل عن هذه العبارة إلى ألطف عبارة تدل على هذا المعنى، فقال: ﴿جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ﴾، ثم قال: ﴿فَاتَّبَعَنِي أَهْدِكَ صِرَاطًا سَوِيًّا﴾ [مریم 43]، ثم قال: ﴿يَتَأْتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾ [مریم 45] على من يشفق عليه، وقال (يمسك) فاللفظ المس الذي هو ألطف من غيره ثم أنكر العذاب، ثم ذكر الرحمان، ولم يقل الجبار ولا القهار، فأى خطاب ألطف وألين من هذا؟!». (2)

والمتمامل لسائر خطابات الأنبياء لأممهم في القرآن الكريم يجد ألطف خطابات وألينها، وأما خطاب الله تعالى لعباده فهو ألطف خطاب وألينه، كقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِهَا النَّاسُ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَلَا تَغْرُبَنَّكُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَلَا يَغْرَبَنَّكُمُ بِاللَّهِ الْغُرُورُ﴾

(1) - بدائع الفوائد: ابن القيم الجوزية، مج 2 ج، 3، ص 132 / 133.

(2) - بدائع الفوائد: ابن القيم الجوزية، مج 2، ج 3، ص 133.

[فاطر 5]، لقد استهل الله تعالى خطابه لعباده بالنداء (يَتَأْتِيَا النَّاسُ)، فالنداء مقام القرب، القرب إلى الله تعالى والإقبال عليه، فههنا لطف خطاب وألينه، ثم قال: (إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ) وهو جواب النداء، لبيان الغرض من النداء، وهو إخبار الله تعالى عن صدق وعده، وقد كرر هذا الإخبار في عدة مواضع في كتابه العزيز، عز من قائل: ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا ﴾ [النساء 87] ﴿وَعَدِ الصِّدْقِ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ ﴾ [الأحقاف 16] ولذا نبههم وحذرهم من غرور الحياة الدنيا ﴿تَغْرَنَكُمْ أَلْحَيُوهُ الدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّنَكُم بِاللَّهِ الْغُرُورُ﴾ [لقمان 33]، لأن ما عند الله أفضل وأبقى ألا وهو الفوز بالجنة، فهذا لطف من الله ولين منه، فهو الغني الحميد عن العالمين، وفي قوله تعالى: - أيضا- ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ﴾ [الزخرف 5]، فهو على أحد التأويلين، أي: نترككم فلا نستصلحكم ولا ندعوكم، ونعرض عنكم إذا أعرضتم أنتم وأسرفتم». (1)

فالمقام - إذن - في علوم القرآن يعني المقام عند البلاغيين « لكل مقام مقال »، وعند النقاد، فهو مطلب ضروري ومهم في فهم الخطابات.

د - السياق:

يعد السياق منهاجا خاصا في فهم القرآن الكريم وتفسيره، و « لقد عد العلماء مراعاة السياق في فهم القرآن الكريم المنهج الأمثل في التفسير، وضابطا من الضوابط المهمة في حسن الفهم والتأويل، وتجلت هذه القاعدة المنهجية - أي المنهج السياقي - في تفسير

(1) - بدائع الفوائد: ابن القيم الجوزية، مج، ج، 3، ص، 133 / 134.

القرآن بالقرآن». (1) لذلك « قيل: أحسن طريق التفسير أن تفسير القرآن، فما أجمل في مكان فقد فصل في موضع آخر، وما اختصر في مكان فإنه قد بسط في آخر، فإن أعيانك ذلك فعليك بالسنة فإنها شارحة للقرآن، وموضحة له قال تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل 64] ولهذا قال الرسول - صلى الله عليه وسلم - « ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه» (2).

هكذا أضحت دلالة السياق من أعظم القرائن الحالية التي يستدل بها على قصد المتكلم. لذا « فالسياق يرشد إلى تبين المجمل وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام وتقييد المطلق وتنوع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره، وغالط في مناظرته، فأنظر إلى قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان 49]، كيف تجد سياقه يدل على أنه الدليل الحقيق؟!» (3) في هذا الخطاب استهزاء بالمخاطب، لأن الخطاب موجه على مخاطب معين حسب السياق وهو « أبو جهل، لأنه قال: ما بين جبليةا - يعني مكة- أعز ولا أكرم» (4).

والسياق في مصنفات علوم القرآن يعني رجوع العلماء إلى أسباب النزول التي تمثل سياق الحال (Context of Situation)، وللأصوليين (هم علماء أصول الفقه أو الفقهاء) فضل السيق في العناية بالسياق بوصفة وسيلة للكشف عن المعنى المقصود (قصد

(1) - منهج السياق في فهم النص: عبد الرحمان بودرع، كتاب الأمة، الدوحة لوزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية- قطر، ط، 1، 1427هـ / 2006م، ص، 39.

(2) - البرهان في علوم القرآن: الزركشي، ج، 2، ص، 192.

(3) - بدائع الفوائد: ابن القيم الجوزية، مج، 2، ج، 4، ص، 190، وينظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ج، 2، ص، 218.

(4) - البرهان في علوم القرآن: الزركشي، ج، 2، ص، 249.

المتكلم)، أو (غرض النص). وبإنعام النظر في مصنفات الأصوليين يتبين أن للسياق أثر بالغ في توجيه دلالة النص بوصفه من أفضل القرائن الحالية التي تحيل إلى مراد المتكلم أو غرض النص، فهو الأساس المعتمد به في تفسير وتأويل النصوص الدينية. وتمثيلاً لذلك، لا على سبيل الحصر، الإمام الشافعي (204هـ) الذي يعد من الأصوليين الأوائل الذي أشار إلى السياق في مظان كتابه " الرسالة" الذي ضمنه باباً سماه: « الصنف يبين سياقه معناه»⁽¹⁾ ومن إشاراتِهِ للسياق قوله: « وكان ما تعرف من معانيها اتساع لسانها، وأن فطرته أن يخاطب بالشيء منه عاماً ظاهراً يراد به العام الظاهر، ويستغنى بأول هذا منه عن آخره، وعاماً ظاهراً يراد به العام ويدخله الخاص، فيستدل على هذا ببعض ما خوطب به فيه، وعاماً ظاهراً يراد به الخاص، وظاهر يعرف في سياقه أنه يراد به غير ظاهره، فكل هذا موجود في أول الكلام أو أوسطه أو آخره». ⁽²⁾ فالسياق، سياقان سياق الحال الذي يحيط بالنص (الكلام) وسياق النص كما أشار إليه الشافعي « وتبدى العرب الشيء من كلامها بين أول لفظها فيه عن آخره، وتبدى الشيء بين آخر لفظها منه عن أوله». ⁽³⁾ ولهذا الإدراك المبكر للسياق لدى الشافعي أثر بالغ في توجيه دلالة كما سبقت الإشارة في الآية الكريمة ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ [الدخان 49].

بالرجوع إلى السياق، سياقها النصي لبيان المحتمل من الدليل، والتعويل عليه يرشد إلى بيان المراد وعلم المقصود، وذلك من خلال الآيات القرآنية المقدمة عليها، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ مِيقَتُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (الدخان 40) ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ

(1) - الرسالة: الإمام الشافعي (أبو عبد الله محمد بن إدريس)، تح أحمد محمد شاكر، مكتبة دار التراث، العراق، ط،

2، 1399 هـ / 1979 م، ص، 62.

(2) - الرسالة: الإمام الشافعي، ص 52.

(3) - المرجع نفسه، ص 52.

الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴿٤٩﴾ [الدخان 49]، تمثل الآيات (40- 49) سياق نصيا لأول الكلام، للدلالة على أن العزيز الكريم المراد منها الدليل الحقير، ذلك أن من أوجه المخاطبات معنى التهكم بالمخاطب مما أفضى إلى هذا المدلول الذي يؤكد سبب التنزيل (سياق الحال) للآية الكريمة (49)، إذا أن « الآية نزلت في أبي جهل حين قال للنبي - صلى الله عليه وسلم- أنا أمنه أهل البطحاء وأنا العزيز الكريم، فلما قتله الله تعالى يوم بدر وأذله، غيره بكلمته، وأنزل ذق إنك أنت العزيز الكريم». (1)

من البين أن في تضافر السياقي: النصي والحالي بيان للمعنى المراد من الكلام، ويعضد هذا ما ذهب إليه الشاطبي (790 هـ) في قوله: « إن المسافات تختلف باختلاف الأحوال والأوقات والنوازل، وهذا معلوم في علم المعاني والبيان، والذي يكون على بال من المستمع والمتفهم الالتفات إلى أول الكلام وآخره بحسب القضية، وما اقتضاه الحال فيها، لا ينظر في أولها دون آخرها، ولا في آخرها دون أولها، فإن القضية وإن اشتملت على جمل فبعضها متعلق ببعض، لأنها قضية واحدة نازلة في شيء واحد، فلا محيص للمتفهم عن رد آخر الكلام على أوله، وأوله على آخره، وإذ ذاك يحصل مقصود الشارع في فهم المكلف، فإن فرق النظر في أجزائه فلا يتوصل به مراده، فلا يصح الاقتصاد في النظر على بعض أجزاء الكلام دون بعض إلا في موطن واحد وهو النظر في فهم الظاهر بحسب اللسان العربي وما يقتضيه، لا بحسب مقصود المتكلم، فإذا صح له الظاهر على العربية رجع إلى نفس الكلام، فعما قريب يبدو له منه المعنى المراد، فعليه بالتعبدية، وقد يعينه على هذا المقصد النظر في أسباب التنزيل، فإنها تبين كثيرا من المواضع التي يختلف مغزاها على الناظر». (2)

يستشف من هذا النص أن فهم الكلام يختلف باعتبارات متعددة، تتمثل في ما يأتي:

(1) - ينظر: أسباب النزول: الواحدي (على بن أحمد: 468 هـ)، ج، 1، ص، 392.

(2) - الموافقات في أصول الشريعة: الشاطبي، مج، 2، ج، 3، ص، 375.

- فهم الكلام مصدره النص بوصفه قضية اشتملت على جمل بعضها متعلق بالبعض، لأنها قضية واحدة نازلة في شيء واحد، فلا محيص من رد آخر الكلام على أوله وأوله على آخره.

- فهم الكلام بحسب اللسان وما يقتضيه الحال مصدره فهم المستمع أو مقصود المتكلم، أم فهم المستمع فينتج دلالة إضافية أو نسبية، وهو قد يوافق أو يخالف مراد المتكلم.

هذا، ومما ينبغي قوله ههنا أن « الحديث النبوي الشريف في عمومه له دلالة من ظروف الخطاب ومرجع في مقام القول، وأصول في ثقافة المتكلم وعقيدته وبعض أعراف قومه. ويستند إلى قاعدة من الأمثلة ووسائل الإيضاح تختلف عن كثير من أنواع التمثيل، لأنها لا يراد منها التمثيل الصوري، ووجه الاختلاف ومرجعه أن كل ضرب من الأمثلة مناسب للمقدمات والمقاصد التي يصدر عنها، وتعد منه بمنزلة الرأس. وكل هذه القيم اللغوية خاضع لاعتبار سلوك الكلمات داخل الكلم الذي يعكس سلوك المتكلمين داخل المجتمع». (1)

4-5- علم التفسير:

والمتأمل في مصنفات علم التفسير يلغى أساطين المفسرين يؤكدون على مراعاة أسباب النزول، وقد أضحى شرطاً أساساً لكل من يتصدى لتفسير القرآن الكريم وتأويله، وتأكيذا لأهمية أسباب النزول، يقول الزركشي: « أخطأ من زعم أنه لا طائل تحته لجريانه مجرى التاريخ، وكيس كذلك، بل له فوائد». (2) ومن هذه الفوائد الجملة يقول الواحدي (487 هـ): « إنه لا يمكن تفسير الآية قصد سبيلها دون الوقوف على قصتها،

(1) - منهج السياق في فهم النص: عبد الرحمان بودرع، ص، 137.

(2) - البرهان في علوم القرآن: الزركشي، ج، 1، ص، 45.

وبيان نزولها «⁽¹⁾ بالإضافة إلى فوائد أخرى قد ذكرها الزركشي (794 هـ)، ومنها «معرفة وجهة الحكمة الباعثة على تشريع الحكم، ومنها الوقوف على المعنى، لقول الشيخ القشيري: بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معان الكتاب العزيز - ومنها، أنه قد يكون اللفظ عاما ويقوم الدليل على التخصيص، فإن محل السبب لا يجوز إخراجه بالاجتهاد والإجماع - ومنها، دفع توهم الحصر»⁽²⁾ هذا، ويضيف السيوطي (910 هـ) فائدة أخرى تتمثل في « رفع الإشكال ودفع التناقضات؛ لأن معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية، فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب، وقد أشكل على جماعة من السلف معاني آيات حتى وقفوا على أسباب نزولها فزال عنهم الإشكال»⁽³⁾.

للحديث الشريف صلة بالسياق، لا سيما أن الرسول - صلى الله عليه وسلم- مبعوث إلى كافة الناس، ومكلف بتبليغ رسالة التوحيد للناس جميعا، ومن صور صلة البيان النبوي بالحياة الاجتماعية أن النبي - صلى الله عليه وسلم- كان يخاطب القبائل بألفاظها، واستعمل معهم ما يستعملون في كلامهم، وذلك ليبين للناس ما نُزِّل إليهم، وليحدثهم بما يعلمون في كلامهم، فليس كلامه مع أهل قريش، والأنصار، وأهل الحجاز، ونجد ككلامه مع ذي المشعار الهمداني الذي وفد من تبوك، وطهفة النهدي خطيب نهد ووافدها إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - والأشعث بن قيس الذي وفد سنتين راكبا من اليمن، ووائل بن حجر الكندي، وغيرهم.⁽⁴⁾

(1) - أسباب نزول القرآن: الواحدي (أبو الحسن علي بن أحمد) ، تح، كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط، 1، 1411 هـ - ص، 4.

(2) - البرهان في علوم القرآن: الزركشي، ج، 1، ص، 45، 46.

(3) - لباب النقول في أسباب النزول: السيوطي (جلال الدين عبد الرحمان) تحقيق وتعليق، حمزة التشتري وآخرون، المكتبة القيمة، القاهرة - مصر، (د، ط)، (د، ت)، ص 13.

(4) - منهج السياق في فهم النص: عبد الرحمان بودرع، ص، 138.

ومن قوله لنهد حين شكا وافدها للنبي - صلى الله عليه وسلم - ما أصاب قومه من القحط: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي مَحْضِهَا (1) وَمَحْضِهَا (2) وَمَذْقِهَا (3) وَابْعَثْ رَعِيهَا فِي الدَّنْرِ (4) وَأَفْجُرْ لَهُ التَّمَدَّ (5) ، وَبَارِكْ لَهُ فِي الْمَالِ وَ الْوَالِدِ، مَنْ أَقَامَ الصَّلَاةَ كَانَ مُسْلِمًا وَ مَنْ آتَى الزَّكَاةَ كَانَ مُحْسِنًا، وَمَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ كَانَ مُخْلِصًا لَكُمْ، يَا بَنِي نَهْدٍ وَدَائِعُ الشَّرْكِ (6) وَوَضَائِعُ الْمَدَكِ (7) لَا تُلْطِطُ فِي الزَّكَاةِ (8)، وَلَا تُلْحِدُ فِي الْحَيَاةِ (9)، وَلَا تَتَنَاقَلُ فِي الصَّلَاةِ (10)» فهذا مثال على بلاغة الحديث النبوي الشريف لتحقيقه، إفهام الكلام، وإبلاغ المراد، ومطابقة المقال لمقتضى الحال.

أ - علم المناسبة:

تمثل المناسبة مظهرا من مظاهر النصية التي استقطبت البلاغيين والنقاد ومصنفي علوم القرآن، والمفسرين، ففي علوم القرآن وعلم التفسير قد دعت الضرورة إلى المناسبة، وذلك لمعرفة ترتيب السور والآيات القرآنية، لأن إجراء الترتيب فيها حسب أسباب تنزيلها تكلف لا يليق بها، لذا يقول سلطان العلماء الشيخ عز الدين بن عبد السلام: «المناسبة علم حسن، ولكن يشترط فيه ارتباط أحدهما بالآخر» (11) بمعنى أن ضابط ارتباط السور والآيات القرآنية هو المناسبة لا غير أي لأسباب النزول، ويستدل على هذا بقول الشيخ

(1) - المحض: الخالص.

(2) - المخض: تحريك الشفاء الذي فيه اللبن حتى يتميز زُيد من لبنه.

(3) - المذق: الخلط والمزج، والمراد اللبن المخلوط بالماء.

(4) - ابعت راعيتها في الدنر: ابعت الإبل الكثيرة، وقيل الدنر: الخصب وكثرة البنات.

(5) - وافجر لهم التمدد: ما قلّ من ماء.

(6) - ودائع الشرك: العهود والمواثيق التي كانت بينهم وبين من جاورهم من الكفار في المهادنة.

(7) - وضائع الملك: جمع وضعية، بمعنى موضوعه، والملك ما كان يوضع على الأملك من الزكاة والصدقة ثابت لكم كسائر المسلمين، يلزمكم ما يلزمهم من الوظائف من غير زيادة ولا نقص.

(8) - لا تلطط في الزكاة: لا تمنعها.

(9) - لا تلحد في الحياة: لا تجرو ولا تعدل عن الحق.

(10) - منهج السياق في فهم النص: عبد الرحمان بودرع، ص، 138 - 139.

(11) - البرهان في علوم القرآن: الزركشي، ج، 1، ص، 63.

ولي الذي الملوي: « قد وهم من قال ألا يطلب للآية الكريمة مناسبة، لأنها على حسب الوقائع المفارقة وفصل الخطاب أنها على حسب الوقائع تنزيلا، وعلى حسب الحكمة ترتيبا وتأصيلا في المصحف على وفق ما في اللوح المحفوظ مرتبة صورته كلها وآياته بالتوقيف كما أنزلت جملة إلى بيت العزة، والمعجز البين أسلوبه ونظمه الباهر والذي ينبغي في كل آية أن يبحث أول كل شيء عن كونها مكملة لما قبلها أو مستقلة، ثم المستقلة ما وجه مناسبته لما قبلها؟ ووجه اتصالها بما قبلها وما سيقته له». (1) ومن لطائف ترتيب السور والآيات القرآنية « أن ترتيبها توقيفي، وهو الراجح، وإذا اعتبرت افتتاح كل سورة وجدته في غاية المناسبة لما ختم به السورة قبلها، كافتتاح سورة الأنعام بالحمد فإنه مناسبة لختام سورة المائدة من فصل القضاء، كما قال سبحانه: ﴿ وَقُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْحَقِّ وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (75) [الزمر] ». (2)

والمناسبة تحقق الربط بين عنصرين متناسبين، ومهما: الفواتح والخواتم للسور القرآنية، ويقوم الربط بينهما على علاقات دلالية لوجود مناسبة معنوية بين المتناسبين، أو علاقات لفظية لوجود مناسبة لفظية بين المتناسبين وقد تكون المناسبة عبارة عن ترتيب الوقائع في الخارج، خارج النص، ولذلك لـ « جعل أجزاء الكلام بعضها آخذ بأعناق بعض، فيقوى بذلك الارتباط، ويصير التأليف حاله حال البناء المحكم المتلائم الأجزاء». (3)

(1) - الاتقان في علوم القرآن: السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن: (911 هـ))، بعناية، خالد العطار، دار الفكر،

بيروت - لبنان، 1429 هـ / 2008 م، ج، 2، ص، 452.

(2) - البرهان في علوم القرآن: الزركشي، ج، 1، ص، 64.

(3) - البرهان في علوم القرآن: الزركشي، ج، 1، ص، 62.

- المناسبة بين الآيات:

تتمثل المناسبة بين الآيات في ارتباط الآيات بعضها ببعض، وأن هذا الارتباط قد يظهر في شكل علاقات معنوية كالتأكيد والتفسير وغيرهما، وهو يشكل قسما قائما بذاته، وقد لا يظهر الارتباط، بل يظهر أن كل جملة مستقلة على ما قبلها بحرف من حروف العطف الذي يفيد الإشتراك في الحكم وهنا يكون الارتباط بواسطة علاقات لفظية. وهذا قسم آخر.

* العطف لوجود جهة جامعة بينهم (المعطوف والمعطوف عليه)، نحو قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلْجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا﴾ [الحديد4] لقد أفاء العطف الربط بين: ما يلج في الأرض - وما يخرج منها، وما ينزل من السماء يعرج منها، بحيث جعلها كالنظيرين والشريكين .

وقد تأتي الجملة معطوفة على ما قبلها ويشكل وجه الارتباط، فتحتاج إلى شرح، نحو قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء 1]، إلى أن قال: ﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ [الإسراء 2] ، فأبي رابط بينهما ؟ ووجه اتصالها بما قبلها أن التقدير: أطلعناه على الغيب عيانا، وأخبرناه بوقائع من سلف بيانا لتقوم أخباره على معجزاته برهانا ؟ أي سبحانه الذي أطلعك على بعض آياته لتقصها ذكرا، وأخبرك بما جرى لموسى وقومه في الكرتين، لتكون قصتهما آية أخرى، أو أنه أسرى بمحمد إلى ربه كما أسرى بموسى من مصر حين خرج منها خائفا يترقب. (1)

(1) - ينظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ج، 1، ص، 69، وما بعدها.

عطف قصة على قصة، نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ حَاجَّ إِبرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ ۚ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ ﴿ أو كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا ﴾ [البقرة 258 / 259]؛ عطف قصة إبراهيم مع النمرود. قصة عزيز، فشرط العطف المشاكلة. (1) هذه بعض نماذج صور العطف الذي يفيد السبك (السبك النحوي).

-المناسبة بين السور:

* المناسبة بين السورة والتي قبلها: الضابط لهذا النوع من المناسبة هو علاقات معنوية ومنها:

- تفصيل/ إجمال: لقد استقرت هذه العلاقة الدلالية في غالب سور القرآن الكريم طولها وقصيرها. ومن أمثلة ذلك سورة البقرة التي اشتملت على تفصيل جميع مجملات سورة الفاتحة، فقوله: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ تفصيله ما وقع فيها من الأمر بالذکر في عدة آيات. وقوله: ﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ تفصيله ﴿ اَعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ ﴿ اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون [البقرة21]... وقوله: ﴿ وَاَعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا ﴾ (شرح 286) ﴿ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ... ﴾ (2) فإذا كانت سورة البقرة تفصيل إجمال في سورة الفاتحة فإن في البقرة مواضع إجمال فصلت في سورة آل عمران، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة 2] تفصيله في آل عمران ﴿ نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ

(1) - ينظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ج، 1، ص، 74، وما بعدها.

(2) - ينظر تناسق الدرر في تناسب السور، السيوطي (جلال الدين عبد الرحمان: 911 هـ)، تح، عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط، 1، 1406 هـ / 1986م، ص، 65، 66.

بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴿ (3))) وقوله: ﴿وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ ﴿ (3) (البقرة 4)
تفصيله ﴿وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ (3) مِنْ قَبْلُ هُدًى لِلنَّاسِ ﴿ (4)﴾، إلى غير ذلك.

هكذا تكون العلاقة الدلالية تفصيل بإجمال/ تفصيل قد حققت حبك السورتين حتى
صارت كالسورة الواحدة.

- الإِتِّحَادُ / التَّلَاحِمُ: ومن ذلك، أن الله تعالى ذكر خلق الناس في سورة البقرة:
﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ ﴿ (30)﴾، وفي آل عمران ذكر تصويرهم
في الأرحام ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ (6)﴾. وبالعلاقة التلازم والاتحاد فكأن
السورتين بمنزلة للسورة واحدة (1) لشدة تلاحمها.

- المناسبة في السورة:

المراد من هذا، مناسبة فاتحة لسورة لخاتمها؛ وذلك إما بعلاقة التقابل بين الفاتحة
والخاتمة، نحو تقابل فاتحة سورة المؤمنون ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴿ (1)﴾ لخاتمها
﴿إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴿ (117)﴾ (2) ، أو علاقة تشابه الأطراف (3) كما في سورة
الحشر المفتحة بقوله تعالى: ﴿سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ
الْحَكِيمُ ﴿ (1)﴾ و اختتامها بقوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ
وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿ (24)﴾. فقد حقق تشابه أطراف السورة الربط والتلاحم للسورة حتى

(1) - ينظر: تناسق الدرر في تناسب السور، السيوطي، ص، 73، 74.

(2) - البرهان في علوم القرآن: الزركشي، ج، 1، ص، 236.

(3) - ينظر: تناسق الدرر في تناسب السور، السيوطي، ص، 76.

صارت السورة كالكلمة الواحدة (التسبيح) أو علاقة التلازم والائتداء⁽¹⁾ نحو افتتاح سورة الإسراء بالتسبيح بقوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا...﴾ (1)، ثم اختتمها بقوله تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ﴾ (111) فالتسبيح والحمد في القرآن الكريم مقترنان، حيث يسبق التسبيح الحمد كما في سورة النصر - أيضا - ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ (3)، « وكما يقال: " سبحان الله والحمد لله" و " سبحان الله وبحمده" (2) لقد ساهمت العلاقات الدلالية في حيك السورة.

- مناسبة السورة لاسمها:

للعلماء وجهة نظر في تسمية السور القرآنية بتلك الأسماء، فالزركشي يعلل ذلك بقوله: « لاشك أن العرب كانت تراعي في الكثير من المسميات أخذ أسمائها من نادر مستغرب يكون في الشيء من خلقه أو صفة تخصه ... لإدراك الرائي للمسمى، ويسمون الجملة من الكلام أو القصائد الطويلة بما هو أشهر فيها، وعلى ذلك جرت أسماء سور الكتاب العزيز»⁽³⁾ وعلى هذا النحو كانت « تسمية سورة البقرة بهذا الإسم لقريئة ذكر قصة البقرة المذكورة فيها، وعجيب الحكمة فيها، وسورة النساء لما تردد فيها من كثير أحكام النساء، وسورة الأنعام لما ورد فيها من تفصيل أحوال»⁽⁴⁾ واللافت للنظر، أن هناك سور قرآنية قد سميت بحروف التهجي، ويفسر الزركشي هذا بقوله: « وذلك وجه اختصاص كل واحدة بما وليته، حتى لم تكن لترد (الم) في موضع (الر)، و (حم) في

(1) - ينظر: تناسق الدرر في تناسب السور، السيوطي، ص، 74.

(2) - تناسق الدرر في تناسب السور: السيوطي، ص، 99.

(3) - البرهان في علوم القرآن: الزركشي، ج، 1، ص، 340.

(4) - البرهان في علوم القرآن: الزركشي، ج، 1، ص، 340.

موضع (طس)، لا سيما إذا قلت: إنها أعلام لها، وأسماء عليها»⁽¹⁾ والمراد بهذا، أن معظم السور المسماة بحروف التهجي أن معظم ألفاظها تعضدها صفات تلك الأصوات، وهذا ما ذهب الزمخشري إلى قوله: « تأمل السورة التي اجتمعت على الحروف المفردة: كيف تجد السورة مبنية على كلمة ذلك الحروف؛ فمن ذلك: ﴿قَ وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ [ق 1] فإن السورة مبنية على الكلمات القافية من ذكر القرآن، ومن ذكر الخلق، وتكرار القول ومراجعته مرارا (...) وسرا آخر، وهو أن كل معاني السورة مناسب لما في حرف القاف من الشدة، والجهر، والقلقة، والانفتاح»⁽²⁾ والشيء نفسه يلاحظ في « تأمل ما اشتملت عليه سورة (ص) من الخصومات المتعددة؛ فأولها خصومة الكفار مع النبي (ص)، وقولهم: ﴿أَجْعَلِ الْأَلْهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا﴾^ط (5)» ثم اختصام الخصمين عند داود، تخاصم أهل النار، ثم اختصام الملائكة في العلم، وهو الدرجات والكفارات (...)، وكذلك سورة القلم ﴿رَبِّ الْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾^ع (1) فإن فواصلها كلها على هذا الوزن مع ما تضمنت من الألفاظ النونية «⁽³⁾ وخالصة القول، فإن مناسبة السورة لإسمها الذي يعد لبنة بنائها، وفي بعض السور فاتحتها فقد حقق التناسب بين معاني السورة وصفات الصوت (الحرف) مما جعل السورة مسبوكة محبوكة.

السبك: يساهم العطف في ارتباط النص القرآني، وذلك على مستوى الآيات، نحو عطف الآية (25) [البقرة] على سابقتها (24) فتساءل الزمخشري عن عطف الآية (25) التي اشتملت على بشارة عباد الله الصالحين على الآية السابقة لها (24) التي اشتملت على التهيب والإنذار ووعد الكفار بالعقاب، لذا قال الزمخشري: « فإن قلت علام عطف هذا الأمر ولم يسبق أمر ولا نهى يصح عطفه عليه، قلت: ليس الذي اعتمد بالعطف هو

(1) - البرهان في علوم القرآن: الزركشي، ج، 1، ص، 341.

(2) - البرهان في علوم القرآن: الزركشي، ج، 1، ص، 218.

(3) - البرهان في علوم القرآن: الزركشي، ج، 1، ص، 219.

الأمر حتى يطلب له مشاكل من أمر ونهي يعطف عليه إنما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين»⁽¹⁾.

ب- عطف قصة على قصة: نحو الآية (34) من سورة البقرة: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ

لِلْمَلٰٓئِكَةِ اِنِّىْ جَاعِلٌ فِى الْاَرْضِ خَلِيْفَةً ۗ﴾ [البقرة:30]. عطف القصة على القصة. وإعادة

(إذ) بعد حرف العطف المغني عن إعادة ظرفه تنبيه على أن الجملة مقصودة بذاتها لأنها متميزة بهذه القصة العجيبة فجاءت على أسلوب يؤذن بالاستقلال والاهتمام.

ولأجل هذه المراعاة، لم يؤت بهذه القصة معطوفة بفاء التفرع فيقول ﴿وَإِذْ قُلْنَا

لِلْمَلٰٓئِكَةِ اَسْجُدُوْا لِاٰدَمَ ۗ﴾، وإن كان مضمونها في الواقع متفرعا على مضمون التي

قبلها فإن أمرهم بالسجود لآدم ما كان إلا لأجل ظهور مزينة عليهم إذ علم ما لم يعلموه، وذلك ما اقتضاه ترتيب ذكر هذه القصص بعضها ببعض ابتداء من خلق السموات والأرض وما طرأ بعده من أطوار أصول العامين الأرض وما بينها وبين السماء⁽²⁾.

ج- التكرير: من وظائف التكرير المساهمة في سبك النص القرآني، وهو أنواع

ومنه:

- تكرير الآية: ومن صور ذلك تكرير الآية (149) من سورة البقرة: « ﴿وَمِنْ

حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ۗ﴾ (150)) يفسر الزمخشري هذا

التكرير بقوله (وهذا التكرير لتأكيد أمر القبلة ولشديدة، لأن النسخ من مظان الفتنة

(1) - الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري (محمود بن عمر)، ضبط وتوثيق، أبو عبيد الله الداني منير أرزوهي، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، 1429 هـ / 2008م، مج، 1، ج، 1، ص، 85.

(2) - تفسير التحرير والتنوير: بن علي عاشور (محمد الطاهر)، الناشر، دار سحنون، للتوزيع والنشر، تونس، (د، ت)، (د، ط)، مج، 1، ج، 1، ص، 420.

والشبهة وتسوير الشيطان، والحاجة إلى التفصلة بينه وبين البدء، فكرر عليهم ليثبتوا ويعزموا ويجدوا، ولأنه نيط بكل واحد ما لم ينط بالآخر فاختلقت فوائدها. ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ استثناء من الناس، ومعناه، لئلا يكون حجة لأحد من اليهود إلا للمعاندين منهم القائلين: ما ترك قبلنا إلى الكعبة إلا ميلا إلى دين قومه، وحبا لبلده، ولو كان على الحق للزم قبله الأنبياء». (1)

أفاد هذا التكرير الربط بين الآيتين الكريمتين، وفيه تأكيد لأمر القبلة لاتقاء شر الفتنة والشبهة وإقامة الحجة البالغة على المعاندين، ودحض الحق بالباطل.

- تكرير القصص القرآني:

في قصص القرآن الكريم الحق والعبرة كونها تتقل لنا أحداثا في التاريخ تتكرر على مر الزمن. ففرعون مثلا هو حاكم يريد أن يعبد في الأرض. وأهل الكهف مثلا هي قصة كل فئة مؤمنة هربت من طغيان الكفر وانعزلت لتعبد الله. - وقصة يوسف - - عليه السلام - هي قصة كل إخوة نزغ الشيطان بينهم فجعلهم يحقدون على بعضهم إلى غير ذلك. وهكذا، فكل قصص القرآن الكريم قصص يتكرر في كل زمان حتى في الوقت الذي نعيش فيه تجد فيه أكثر من فرعون، وأكثر من أهل الكهف يفرون بدينهم.

وأكثر من قارون يعبد المال والذهب، ويحسب أنه استغنى عن الله. ولذلك جاء شخصيات قصص القرآن الكريم مجهولة إلا قصة واحدة وهي قصة عيسى ابن مريم، ومريم ابنة عمران - عليها السلام - لماذا ؟ لأنها معجزة لن تتكرر. ولذلك عرفها الله لنا فقال: (مريم ابنة عمران) ، وقال: (عيسى ابن مريم) حتى لا يلتبس الأمر، وتدعي أي امرأة أنها حملت بدون رجل، مثل مريم، نقول: لا. معجزة مريم لن تتكرر. (2)

(1) - الكشاف: الزمخشري، ج، 1، ص، 158.

(2) - ينظر: تفسير الشعراوي، الشعراوي، مج، 1، ص، 239 - 240.

-تكرير جملة: نحو قوله تعالى: ﴿قُلْنَا أَهْبَطُوا﴾ في الآية (38) [البقرة]، «

فاحتمل تكريرها أن يكون لأجل ربط النظم في الآية القرآنية من غير أن تكون دالة على تكرير معناها في الكلام الذي خوطب به آدم فيكون هذا التكرير لمجرد اتصال ما تعلق بمدلول وقلنا اهبطوا، وذلك في قوله: ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ (36) [البقرة]، وقوله: ﴿

فَأَمَّا يَا تَيْنَكُمْ مَنِّي هُدَى﴾ (123) [طه]، أعيد قوله ﴿قُلْنَا أَهْبَطُوا﴾، فهو قول واحد كرر مرتين لربط الكلام، ولذلك لم يعطف قلنا لأن بينهما شبهة كمال الإتصال لتنزل قوله ﴿قُلْنَا أَهْبَطُوا مِنْهَا جَمِيعًا﴾ هي قوله ﴿أَهْبَطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ منزلة التوكيد التوكيد اللفظي. ثم بني عليه قوله ﴿فَأَمَّا يَا تَيْنَكُمْ مَنِّي هُدَى﴾ الآية، وهو مغاير لما بني عليه قوله: ﴿وَقُلْنَا أَهْبَطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ ليحصل شيء ما تجدد فائدة في الكلام لكي لا يكون إعادة اهبطوا مجرد توكيد ويسمى هذا الأسلوب في علم البديع بالترديد». (1)

د - السياق:

السياق مبدأ نصي يساهم في فهم النص القرآني فهما صحيحا، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ هَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (141) [البقرة]، يقول الشعراوي « بعض الناس يقول إن هذه الآية مكررة (الآية 134) [البقرة] ويقول بعض السطحيين يقولون إن في نهايتين الآيتين تكرار (...) إياك أن تقول أن هناك تكرار ... فإن السياق في الآية الأولى يقود لا شفاعاة لكم يوم القيامة في نسبكم إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق، ويعقوب والأسباط . والسياق في

(1) - تفسير التحرير والتنوير: ابن عاشور محمد الطاهر، ج، 1، ص، 440.

الآية الثانية يقول لا حجة لكم يوم القيامة في قولكم إنهم كانوا هودا أو نصارى... فلن ينفعكم نسبكم إليه ولن يقبل الله حجتكم... وهكذا فإن المعنى مختلف تماما ما يمس موقفي مختلفين يوم القيامة»⁽¹⁾.

هـ-المقام:

يختلف المقال باختلاف المقال، الذي يساهم في إنتاج القول وفي فهمه، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ﴾ (12) [آل عمران]، و الخطاب في قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ﴾ (13) «خطاب للذين كفروا، كما هو الظاهر، لأن المقام للمحاجة، فأعقب الإنذار والوعيد بإقامة الحجة»⁽²⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ (13) [البقرة]، ولأن «المقام بيان الحق من الباطل فتحسن فيه الصراحة والصرامة»⁽³⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾ (11) [التوبة]. «ولما كان المقام هنا لذ كل عدواتهم مع المؤمنين جعلت توبتهم سببا للأخوة مع المؤمنين»⁽⁴⁾.

و- القصد:

لا يخلوا الخطاب القرآني من مقاصد، ومن صورته خطاب الله تعالى لآدم في موضعين من سورة البقرة، الآية (35)، وسورة الأعراف الآية (19): ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ

(1) - تفسير الشعراوي: الشعراوي، مج، 1، ص، 639 - 640.

(2) - تفسير التحرير والتنوير: ابن عاشور محمد الطاهر، مج، ج، 3، ص، 176.

(3) - المرجع نفسه، مج، 1، ح، 1، ص، 288.

(4) - ت المرجع نفسه، مج، ج، 10، ص، 127.

أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ
الظَّالِمِينَ ﴿٣١﴾ يعني الله تعالى بقوله: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾
ولا تأكلا من الشجرة، لأن قربانها إنما هو لقصد الأكل منها فالنهي عن القربات أبلغ من
النهي عن الأكل، لأن القرب من الشيء ينشئ داعية وميلا إليه. (1)

وفي خطاب الله تعالى لبني آدم يقول: ﴿يَبْنِيءَ آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ
مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴿٣١﴾ [الأعراف].

« فالمقصد من قوله: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ﴾ إبطال ما زعمه المشركون في لزوم التعري
في الحج في أحوال خاصة، وعند مساجد معينة». (2)

إن في افتتاح بعض السور القرآن الكريم بالحروف المقطعة (فرادى ومثنى وثلاث
ورباع...) مقاصد «منها تعدادها التحدي بالإعجاز، فهي بمنزلة التهجي للمتكلم...
والمعنى أن تلك الحروف آيات الكتاب، أي من جنسها حروف الكتاب الحكيم، أي جميع
تراكيبه من جنس تلك الحروف. والمقصود تسجيل عجزهم عن معارضين بأن آيات
الكتاب الحكيم كلها من جنس حروف كلامهم فما لكم لا تستطعون معارضتها بمثلها إن
كنتم تكذبون بأن الكتاب منزل من عند الله، فولا أنه من عند الله لكان احتجابه بهذا
النظم المعجزون كلامهم محالا إن هو مركب من حروف كلامهم». (3)

(1) - تفسير التحرير والتنوير: ابن عاشور محمد الطاهر، مج، 1، ج، 1، ص، 432.

(2) - المرجع نفسه، مج، 4، ج، 8، ص، 92.

(3) - المرجع نفسه، مج، ج، 11، ص، 82.

ز - العناية بالسامع والفائدة:

اعتنى المفسرون بالسامع في تفسير النصوص القرآنية وتأويلها، ومن ذلك تفسيرهم لقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحٰنَهُ ۗ بَل لَّهُ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ ۗ كُلُّ لَّهُ قٰنُۢنٌ ۗ﴾

﴿١١٦﴾ ﴿ [البقرة] (116) « فصل جملة لكل له قانتون » القصد استقلالها

بالاستدلال حتى لا يظن السامع أنها مملكة للدليل المسوق له قوله: ﴿لَّهُ مَا فِي السَّمٰوٰتِ

وَالْأَرْضِ ۗ﴾ (1) وفي قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌُ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌُ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ

وُجُوهُهُمُ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمٰنِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿١١٦﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ أَبْيَضَّتْ

وُجُوهُهُمُ ففِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خٰلِدُونَ ﴿١١٧﴾ ﴿ (107) [آل عمران]، و في تعريف

هذا اليوم بحصول بياض وجوه وساد وجوه فيه، تهويل لأمره، وتشويق لما يرد بعده بعده

من تفصيل أصحاب الوجوه المبيضة، والوجوه المسودة: ترعيبا لفريق وترغيبا لفريق آخر،

والأظهر أن علم السامعين بوقوع تبييض وجوه وتسويد وجوه في ذلك اليوم حاصل من

قبل: في الآيات النازلة قبل هذه الآية، مثل قوله تعالى: ﴿يَوْمَ الْقِيٰمَةِ تَرَى الَّذِينَ

كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمُ مُسْوَدَّةٌ ﴿ [الزمر 60]، وقوله: ﴿وُجُوهُ يَوْمَئِذٍ مُّسْفَرَةٌ ﴿٣٨﴾

ضٰحِكَةٌ مُّسْتَبْشِرَةٌ ﴿٣٩﴾ وُجُوهُ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ ﴿٤٠﴾ تَرَهَقُهَا قَتَرَةٌ ﴿٤١﴾ ﴿ [عبس 38-

41] (2) ومن صور الفائدة قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرٰىً وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِ قُلُوبُكُمْ ۗ

وَمَا لِنُنصِرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿١﴾ [الأنفال 10]، والفائدة التبشير

بإمداد الملائكة أن يوم بدر كان في أول يوم لقي فيه المسلمون عدوا قويا وجيشا عديدا

(1) - تفسير التحرير والتنوير: ابن عاشور محمد الطاهر، مج، 1، ج، 1، ص، 685.

(2) - المرجع نفسه، مج، ج، 4، ص، 44.

فبشرهم الله بكيفية النصر الذي ضمه لهم بأنه بجيش من الملائكة، لأن النفوس أميل إلى المحسوسات، فالنصر معنى من المعاني يدق إدراكه وسكون النفس لتصوره بخلاف الصور المحسوسة من تصوير مدد الملائكة ورؤية أشكال بعضهم.⁽¹⁾

ومن ذكر قصص القرآن الكريم قصة آدم التي ذكرت في سورة البقرة (35)، وسورة الأعراف (19)، فقد « حصل من مجموع الآيتين عدة مكارم لآدم، وقد وزعت على عادة القرآن في توزيع أغراض القصص على مواقعها، ليحصل تجديد الفائدة، تنشيطا للسامع، وتفننا في أساليب الحكاية، لأن الغرض الأهم من القصص في القرآن إنما هو العبرة والموعظة والتأسي». ⁽²⁾

ارتبطت العناية بالسامع بالفائدة أيضا كونها ألصق بالسامع وتكمن أهميتها في تحقيق نصية النص.

وبعد هذه المراجعة لبعض مصنفات في مختلف علوم اللغة من نحو وبلاغة ونقد وعلوم قرآن وعلم تفسير، فقد تبين لنا أن هذه العلوم جميعها قد اشتملت على بعض مبادئ نحو النص، لذلك ارتأينا تصنيفها وفق ثلاثة مستويات تحليلية هي على النحو الآتي:

- **المستوى النحوي:** يشمل على عناصر السبك من عطف وتكرير وإحالة....

- **المستوى الدلالي:** يتضمن عناصر الحبك المتمثلة في العلاقات الدلالية: إجمال وتفصيل، وعموم/ وخصوص، والمناسبة في ترتيب بيانات الخطاب وموضوعاته.

- **المستوى التداولي:** وهو مركز على عناصر غير لغوية، كالسياق والمقام، والسامع، والفائدة والمقاصد.

(1) - تفسير التحرير والتتوير: ابن عاشور محمد الطاهر، مج، 4، ج، 9، ص، 276.

(2) - المرجع نفسه، مج، 4، ج، 8، ص، 54.

الفصل الرابع:

الحديث النبوي الشريف مفهومه

وأنواعه

توطئة:

يمثل الحديث النبوي الشريف شفا من الوحي الإلهي غير المتلو، وغير المعجز وغير المتعبد به. وهو خطاب ديني مؤسس أنتجه رسول الله المكلف بفعل التبليغ وفعل البيان للرسالة الإلهية عن رب العزة كما اقتضت الحكمة الإلهية. وقد لاقى عناية فائقة من أهل العلم لا سيما علماء الحديث، وعلماء أصول الفقه والفقهاء، كل من زاوية نظره واختصاصه. وينحصر الحديث النبوي الشريف عند المحدثين في أقواله ﷺ وأفعاله وصفاته الخلقية والخلقية وسيرته... الخ. أما علماء الأصول فحصرُوا أنواعه في السنة القولية، والسنة الفعلية، والسنة التقريرية وهذا لارتباط السنة بالأحكام الشرعية.

أولاً: الجهاز المصطلحاتي

1- مفهوم مصطلح الحديث:

1-1 - الحديث لغة: تحيل مادة [ح. د. ث]، و مشتقاتها في المعاجم العربية على المعاني؛ منها، أنه اسم من التحديث بمعنى الكلام، الخبر. و بيان ذلك على النحو الآتي:

- الكلام؛ كل كلام يبلِّغ الإنسان من جهة السمع، أو الوحي في يقظته، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَسْرَأَ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا﴾ [التحریم 03]. و في منامه في قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْتَنِي مِن تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾ [يوسف 101]. أي ما يحدث للإنسان أثناء نومه⁽¹⁾.

(1) - ينظر: المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني (أبو القاسم الحسين بن محمد: 502 هـ)، حققه وضبطه، وراجعته: محمد خليل عيتاني، دار المعرفة- بيروت، ط4، لبنان 1426 هـ - 2005 م، ص 117.

- الخبر؛ يأتي على القليل و الكثير، و الجمع أحاديث⁽¹⁾، أي الإخبار. و منه:

- الإخبار عن سلف؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ﴾ [سبأ19]: أي

أخبارًا يُتَمَثَّلُ بهم.

و تعني الأخبار عند العرب في الجاهلية أخبار أيامهم⁽²⁾.

- الإخبار عن النفس؛ هو ما تخبر به عن نفسك من غير أن تسنده إلى غيرك.

و سمي حديثًا، لأنه لا تقدم له و إنما هو شيء حدث لك فحدثت به⁽³⁾.

- القَصَصُ و الأقصوصة؛ يسمى الخبر الطويل قصصًا، لأن بعضه يتبع بعضًا

حتى يطول، و إذا استطال السامع الحديث قال: هذا قصص. يقول تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا

لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل

عمران63]، الأبناء بمعنى الإخبار، والقصاص. وقوله أيضا: ﴿خَنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ

الْقَصَصِ﴾ [يوسف 03]. و الأحداثة بمعنى الأقصوصة⁽⁴⁾.

- النازلة و العارضة؛ الحادثة و الحادث، جمعها حوادث⁽⁵⁾.

- اسم كتاب الله تعالى؛ ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ

فِيهِ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء87].

(1) - مادة [ح. د. ث]، لسان العرب: ابن منظور، مج 01، ص 672.

(2) - ينظر: كتاب الفروق في اللغة، أبو هلال العسكري، ص 44.

(3) - ينظر: المرجع نفسه، ص 44.

(4) - ينظر: المرجع نفسه، ص 117.

(5) - ينظر: المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، ص 118.

- التواصل؛ نقل الحديث بين ممثلي الخطاب (التواصل). «الحديث ما تحدّث به المحدث حديثاً. و قد حدّثه الحديث، و حدّثه به»⁽¹⁾. فمن حيث البنية الخطابية: المحدث/ المتكلم، و يحدّث (يخاطب) المحدث/المخاطب. والمحدث هو مصدر الحديث. و المحدث في اصطلاح المحدثين هو ناقل الحديث النبوي الشريف، كما جاء في حديث رسول الله ﷺ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «قال رسول الله ﷺ لقد كان فيما قبلكم من الأمم ناسٌ محدّثون فإن يك في أمّتي واحدٌ فهو عمّر»⁽²⁾. و إنما يعني من يُلقى في روعه من جهة المأ الأعلى⁽³⁾. و عمر هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ المحادثة، التحدث، التحديث⁽⁴⁾. فجميع صيغ هذه الألفاظ - الصيغة الصرفية- تدل على التواصل و التفاعل.

وصفوة القول؛ فالألفاظ: الحديث، و الخبر، و القصص التي عليها مدار القول فهي متحاكلة دلاليا. وكما يُلاحظ في معانيها المعجمية اقتراب من المعنى الاصطلاحي. وسيتضح هذا لاحقاً.

1-2 - الأحاديث اصطلاحاً: يعني الحديث في معجم المصطلحات الحديثية «ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة»⁽⁵⁾. والحديث في اصطلاح

(1) - ينظر: لسان العرب، ابن منظور الأفرقي المصري، ج 1، ص 672.

(2) - الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، صحيح البخاري، البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة (ت 256هـ):تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، حديث رقم 473.

(3) - ينظر: المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، ص 118.

(4) - ينظر: لسان العرب، ابن منظور الأفرقي المصري، ج 1، ص 672.

(5) - معجم المصطلحات الحديثية: السيد عبد الماجد الغوري، دار ابن كثير - دمشق - بيروت للطباعة و النشر والتوزيع، ط 1، سورية - لبنان، 1428 هـ - 2007 م، ص 10.

أرباب هذا الفن -المحدثين- هو أعم من أن يكون قول رسول الله ﷺ أو قول الصحابي ﷺ أو قول التابعي - رحمه الله تعالى - و فعلهم وتقديرهم.

ينبغي أن يعلم أن الفعل بظاهره يتناول القول، لأنه فعل اللسان، التقرير أيضا، ولا بد أيضا أن يحمل على وجه يتناول ما هو متعلق بهيئة الرسول ﷺ خلقته و خلقه (1).

و تبيان ذلك؛ أن القول هو الألفاظ النبوية الشريفة، مثل حديث "معاوية بن أبي سفيان" ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ» (2).

والفعل هو التصرفات النبوية الشريفة العملية في حياته كلها بعملها و حركتها وسكوتها. و من ذلك ما أخبر عن صفة شرب رسول الله ﷺ حدثنا أحمد بن منيع، أخبرنا هُشَيْمٌ، أخبرنا عَاصِمُ الأَحْوَلُ [وَمُغِيرَةُ]، عن الشَّعْبِيِّ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ: «شَرِبَ مِنْ زَمْزَمَ وَ هُوَ قَائِمٌ» (3).

و التقرير؛ ما يقع من غيره ﷺ باطلاعه، أو علمه، فلا ينكره، مثل حديث عائشة رضي الله عنها- قالت: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَوْمًا عَلَى بَابِ حُجْرَتِي وَ الْحَبَشَةُ يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ وَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَسْتُرُنِي بِرِدَائِهِ أَنْظُرُ إِلَى لَعِبِهِمْ» (4).

(1) - ينظر: شرح الديباج المذهب في مصطلح الحديث، شمس الدين محمد الحنفي المعروف بـ منلا الحنفي على الديباج المذهب، السيد الشريف الجرجاني (علي بن محمد: 816 هـ) الحنفي، مطبعة مصطفى البابي و أولاده، مصر، (د، ط)، 1350 هـ، ص 6-7.

(2) - صحيح البخاري، كتاب العلم، رقم الحديث 71.

(3) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت 261هـ)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (دت). -باب صفة النبي ﷺ ، رقم الحديث 3 - 1602.

(4) - صحيح مسلم ، رواية عن أبي الطاهر عن ابن وهب، ص 516.

و الصفة هي خصائص بشريته ﷺ قسم منها يخص صفة خلقته. و من أمثلة ذلك؛ البراء بن عازب رضي الله عنه - كان وصافا - عن حلية النبي ﷺ يقول «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحْسَنَ النَّاسِ وَجْهًا، وَ أَحْسَنَهُمْ خُلُقًا لَيْسَ بِالطَّوِيلِ الْبَائِنِ وَ لَا الْقَصِيرِ»⁽¹⁾.

و في صفته الخلقية، حديث عائشة - رضي الله عنها - حدثنا علي بن حشرم، قال: أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ - رضي الله عنها - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «كَانَ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَ يُثِيبُ عَلَيْهَا»⁽²⁾.

هذا؛ و مما ينبغي علمه هنا أن مصطلح "الحديث" في اصطلاح المحدثين يشمل كل ما يتعلق بالرسول ﷺ من أقوال و أفعال و تقرير لأقوال و أفعال الصحابة - رضي الله عنهم و التابعين - رحمهم الله - و صفاته الخلقية و الخلقية، و أخباره و أحواله و منطقته، و سيرته قبل النبوة و بعدها، و حجية ذلك بيان فرض الله تعالى في كتابه العزيز إتباع سنة نبيه ﷺ وفي هذا الشأن قال الإمام الشافعي (204 هـ) - رحمه الله - «وضع الله رسوله من دينه و كتابه الموضع الذي أبان جل ثناؤه أنه جعله علما لدينه، بما افترض من طاعته، و حرم من معصيته، و أبان من فضيلته، بما قرن من الإيمان برسوله مع الإيمان به»⁽³⁾.

و من أجل ذلك أولى العلماء المسلمون الحديث النبوي الشريف عناية فائقة لا تقل عن عنايتهم بالقرآن الكريم، و هو معجزة الرسول ﷺ الخالدة. التي أمر بتبليغها إلى الناس كافة تبليغا مبينا (الإبلاغ و التبليغ المبين). فكانت أحاديثه الشريفة بالنسبة للقرآن الكريم

(1) - صحيح مسلم - باب صفة النبي ﷺ ، ج 3، رقم الحديث 1602.

(2) - صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ ، رقم الحديث 3549.

(3) - الرسالة: الإمام الشافعي (محمد بن إدريس: 204 هـ)، اعتنى به، ناجي السويد، المكتبة العصرية، صيدا -

بيروت - لبنان، 1434 هـ / 2013 م، ص 43.

توضيحا و تفصيلا لما أجمل في نصوصه، و كشفنا لما أشكل و ما خفي من معانيها،
وبسطة لمختصرها، و تبيانا لمراميها.

و بهذا؛ فللحديث النبوي الشريف مكانته و منزلته في الإسلام، بوصفه المصدر أو
الأصل الثاني بعد القرآن الكريم في التشريع الإسلامي.

و من زاوية هذا النظر؛ جرت عادة لدى المتكلمين في هذا الفن -علم الحديث-
استفتاح مؤلفاتهم و مصنفاتهم بذكر قيمته و نشر محاسنه، و تشريف حملته، و مما قيل
في هذا الشأن: «قد شرف الله الحديث و فضل أهله، و أعلى منزلته، و حكمه على كل
نحلة، و قدمه على كل علم، و رفع من ذكر من حمله و عني به، فهم بيضة الدين
ومنار الحجة، و كيف لا يستوجبون الفضيلة، و لا يستحقون الرتبة الرفيعة، وهم الذين
حافظوا على أمة هذا الدين»⁽¹⁾. و يذهب هذا المذهب الإمام الحافظ السيوطي (911هـ)
فيقول: «إن الاشتغال بالعلم -علم حديث- من أفضل القربات و أجل الطاعات، وأهم
أنواع الخير، و أكد العبادات، و أولى ما أنفقت فيه نفائس الأوقات، و شمر في إدراكه
والتمكن فيه أصحاب الأنفاس الزكيات، و بادر الاهتمام به المسارعون في الخيرات،
وسابق إلى التحلي به مستبقوا المكرمات»⁽²⁾. و حجية شرف علم الحديث، و شرف أهله
قولة ﷺ فعن ابن عباس ؓ قال: سمعت علي بن أبي طالب ؓ يقول: خَرَجَ عَلَيْنَا

(1) -المحدث الفاصل بين الراوي و الواعي: القاضي الرامهرموزي (الحسين بن عبد الرحمان بن خلاد: 360هـ)، تج،
محمد عجاج الخطيب، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت - لبنان، 1431 هـ - 1771 م، ص 159.

(2) -تدريب الراوي في شرح تقريب النووي: الإمام الحافظ السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: 911 هـ)،
بعناية مازن محمد السرساوي، دار ابن الجوزي للنشر و التوزيع، ط، 1، المملكة العربية السعودية، 1413 هـ، ج، 1،

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ خُلَفَائِي قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ هُمْ خُلَفَاؤُكَ؟ قَالَ ﷺ
الَّذِينَ يَأْتُونَ مِنْ بَعْدِي يَرَوْنَ أَحَادِيثِي وَيُعَلِّمُونَهَا النَّاسَ»⁽¹⁾.

و من هذا، فالعناية بعلم الحديث، و التحريض عليه لكونه من نصيحة الله تعالى،
و لكتابه العزيز، و لرسوله الكريم ﷺ و لأئمة المسلمين. و ذلك هو الدين كما صح عن
سيد البريات صلوات الله و سلامه عليه⁽²⁾.

و حقيق ما قيل في شأن شرف أهل الحديث أنهم الوصلة إلى رسول الله ﷺ
و القدوة الصالحة، و ذوو فضل كبير على الأمة جمعاء. و أفضل من ذلك كله ما قال
صاحب " المحدث الفاصل " «كفى بالمحدث شرفاً أن يكون اسمه مقروناً باسم النبي ﷺ
و ذكره متصلاً بذكره، و أهل بيته و أصحابه - رضوان الله عليهم»⁽³⁾.

و كما لا يخفى على ذي عقل سليم، و دين مستقيم فضل أهل هذا الفن في الحفاظ
على الحديث النبوي الشريف «فلولا اهتبالهم»⁽⁴⁾. بنقله و توقّره على سماعه و حملة،
واحتسابهم في إذاعته و نشره، و بحثهم عن مشهوره و غريبه، و تخيلهم لصحيحه من
سقيمه لضاعت السنن و الآثار، و لاختلاط الأمر و النهي، و بطل الاستنباط والاعتبار؛

(1) - المعجم الأوسط: الحافظ الطبراني (أبو القاسم سليمان أحمد بن أيوب اللخمي: 360 هـ)، تح: أبو معاذ طارق بن
عوض الله بن محمد، و أبو الفضل عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر، دار الحرمين للطباعة و النشر والتوزيع،
الرياض، المملكة العربية السعودية، (د، ط)، 1415 هـ / 1995م.

(2) - ينظر: مقدمة الإمام الحافظ النووي لشرحه على صحيح مسلم، نقلًا عن، تدريب الراوي في شرح تقريب النووي،
الإمام الحافظ السيوطي (914 هـ)، ج، 1، ص6.

(3) - المحدث الفاصل: القاضي الرامهرموزي، ص 161.

(4) - الاهتبال: تحيين الشيء و الاعتناء به. ينظر: مشادق الأنوار، القاضي عياض (أبو الفضل عياض بن موسى
بن عياض: 544 هـ) اليحصبي، ج، 2، ص264. نقلًا عن الإلماع إلى معرفة أصول الرواية و تقييد السماع، القاضي
عياض، تح السيد أحمد صقر، الناشر، دار التراث- القاهرة، ط2، مصر، (د، ت)، الهامش، 12، ص 38.

كما اغترى من لم يتعين بها و أعرض عنها - بتزيين الشيطان ذلك له - من الخوارج والمعتزلة وضعفه أهل الرأي»⁽¹⁾.

هذا؛ و الكلام عن شرف علم الحديث، و شرف المتكلمين فيه يقتضي تحديده بوصفه من أهم أدوات الحديث النبوي الشريف؛ بل هو بوابته التي يولج منها فيه. لذا حظي بعناية فائقة لدى العلماء، محدثين، و فقهاء، و أصوليين، و غيرهم، في جميع الأوقات. و أول من طرق باب هذا العلم على التخصيص: القاضي الرامهرموزي (360 هـ) في كتابه "المحدث الفاصل بين الراوي و الواعي"، ثم الحاكم النيسابوري (405 هـ) في كتابه "معرفة علوم الحديث و كمية أجناسه" ثم الحافظ أبو نعيم (أحمد بن عبد الله بن إسحاق بن موسى بن مهران المهراني: (430 هـ) الأصبهاني في كتابه "المستخرج على البخاري"، ثم الخطيب البغدادي (أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت: 463 هـ) في كتابه: "الكفاية في علم الرواية"، و "الجامع لأخلاق الراوي و آداب السامع"، ثم القاضي عياض اليعصبي - المغربي - (544 هـ) في كتابه "الإلماع إلى معرفة أصول الرواية و تقييد السماع"، ثم ابن الصلاح الشهرزوري (643 هـ) في كتابه "مقدمة في علوم الحديث". و الذين جاؤوا من بعدهم عيال عليهم. إذن؛ فكثرة التأليف والتصنيف في "علم الحديث" الغاية منها التأسيس و التأصيل له.

علم الحديث في الاصطلاح : استخدمه العلماء لإطلاقه على:

أ- علم الحديث رواية أو علم رواية الحديث.

ب- علم الحديث دراية أو علم دراية الحديث.

علم الحديث رواية في اصطلاح المحدثين هو «علم بنقل ما أضيف إلى

النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خلقية أو خلقية. و كذا ما أضيف إلى

(1) -الإلماع إلى معرفة أصول الرواية و تقييد السماع، القاضي عياض اليعصبي، ص 38.

الصحابة ﷺ أو التابعين - رحمهم الله - من أقوالهم وأفعالهم. و رواية هذا المنقول، وضبطه و تحرير ألفاظه»⁽¹⁾. و غاية هذا العلم، ضبط الرواية، و ضبط الأساسيات، ومعرفة حال كل حديث من حيث الصفة و الحسن و الضعف، ثم البحث عن معنى الحديث أو الفائدة المستنبطة. و بعبارة أخرى حفظ الحديث، و من ثم معرفة المقبول للعمل به، والمردود لا يعمل به⁽²⁾.

علم الحديث دراية في اصطلاح المحدثين هو «علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن، ويتوصل بهذه القوانين إلى معرفة المقبول، والمردود، وفهم المراد من الأحاديث»⁽³⁾. يفهم من هذا؛ أن علم الحديث دراية موضوعه السند و المتن معا، والحاصل من ذلك تمييز الرواية الصحيحة من الرواية الحسنة، أو من الرواية الضعيفة، أو من الرواية الشاذة، أو من الرواية المعللة، إلى غير ذلك.

و المراد من ذلك كله؛ أن الكلام على السند هو الكلام على المتن، لأن الأصل في نقد السند و المتن عمل مشترك لا يفصل بينهما فصل الخصمين. فمقاييس المحدثين في السند لا تفصل عن مقاييسهم في المتن إلا على سبيل التوضيح و التبويب و التقسيم⁽⁴⁾.

و الغاية من ذلك؛ حفظ الحديث النبوي الشريف من الخلط فيه، أو الدس فيه، أو الافتراء عليه. فقد نقلت الأمة الحديث النبوي الشريف بالأسانيد و ميزت بها الصحيح من السقيم. و لولا هذا العلم لإلتبس الحديث الصحيح بالضعيف و الموضوع، و لاختلط كلام رسول الله ﷺ بكلام غيره⁽⁵⁾. و تفسير هذه الإحاطة و العناية الفائقة بالحديث

(1) - معجم المصطلحات الحديثية: السيد عبد الماجد الغوري، ص 119.

(2) - ينظر: منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، ص 31.

(3) - معجم المصطلحات الحديثية: السيد عبد الماجد الغوري، ص 119.

(4) - ينظر: علوم الحديث و مصطلحه، صبحي صالح، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ص 283.

(5) - ينظر، منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ط2، سورية، 1349 هـ - 1979 م،

النبوي الشريف بوصفه ثاني مصادر الدين الإسلامي بعد القرآن الكريم في استنباط الأحكام.

و غاية الغاية من ذلك كله؛ حفظ الدين الإسلامي بوصفه خاتم الأديان السماوية، والمكلف بتبليغه هو خاتم الأنبياء و الرسل - عليهم الصلاة و السلام-

و من زاوية هذا النظر؛ أضحى التأكيد على النقل و الرواية عن الثقات ضرورة شرعية دينية لا مناص منها. و الدليل على هذا: " حدثنا حسن بن الربيع، حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب و هشام، عن محمد، و حدثنا فضيل، عن هشام. قال: و حدثنا مخلد بن حسين، عن هشام، عن محمد بن سرين قال: «إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ فَانظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ»⁽¹⁾.

فمن مقاصد هذا الخطاب، التحذير و التخليط في التساهل في نقل الحديث النبوي الشريف، و روايته. لذا «شدد أئمة الحديث، و كافة علماء المسلمين فيما يخص حديث رسول الله ﷺ لأن الإخبار عنه ﷺ ليس كالإخبار عن غيره ﷺ و ذلك أن الخبر عنه ﷺ يتعلق بالحلال و الحرام، و العقيدة و الشريعة التي تتعلق بمصالح العباد في دينهم وأخراهم. و ذلك مما ينبغي الحذر و الاحتياط منه»⁽²⁾. و حجية ذلك؛ تحذير الرسول ﷺ من الكذب عليه، و توعده ﷺ الكذابين و الوضّاعين بعذاب النار يوم القيامة. كما ورد في صحيح البخاري في: باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ حدثنا محمد بن

(1) - صحيح البخاري، الإمام البخاري، باب: بيان الإسناد من الدين، و أن الرواية لا تكون إلا عن الثقات، ج، 1، ص 09.

(2) - مناهج المحدثين في نقد الروايات التاريخية للقرون الهجرية الثلاثة الأولى: إبراهيم أمين الجاف الشهرزوري البغدادي، الناشر، دار القلم، للنشر و التوزيع، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014 م، ج1، ص99.

عبيد الفيري، حدثنا أبو عوانة، عن أبي حصين، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: رسول الله ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»⁽¹⁾.

3- مرادفات مصطلح الحديث:

شارع في استخدام مصطلح الحديث لفيف من المصطلحات لدي أئمة المحدثين، وهي متمثلة في هذه الألفاظ: السنة، الخبر، الأثر. فما هو مفهومها؟ وما هي العلاقة بينها؟

3-1- السنة اصطلاحاً:

هي «ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير أو صفة، أو سيرة. هذا عند بعضهم، و عند الأكثر أنها تشمل ما أضيف إلى الصحابي رضي الله عنه أو إلى التابعي - رحمه الله - و يشمل الوصف صفاته الخلقية و الخلقية. كما تشمل السيرة حياته قبل البعثة و بعدها»⁽²⁾.

أما عند علماء الأصول، فالسنة عندهم هي سنة تشريعية، وهي تعني الأحاديث التي تفيد أحد الأحكام الخمسة:

1-الواجب 2-المندوب 3-الحرام 4-المكروه 5-المباح

ومن ثم صنفوا السنة إى ثلاثة أقسام هي:

(أ) - السنة التقريرية: وهي عبارة عن سكوته صلى الله عليه وسلم- عن إنكار قول، أو فعل صدر من أحد من أصحابه في حضرته، أو غيبته، وعلم به صلى الله عليه وسلم-

(1) - صحيح البخاري، ج 1، ص 6.

(2) - معجم المصطلحات الحديثية: السيد عبد الماجد الغوري، ص 404.

فهذا السكوت منه يدل على جواز القول أو الفعل لأنه -صلى الله عليه وسلم- لا يسكت على باطل.¹

(ب)- السنة الفعلية: هي ما صدر عن النبي -صلى الله عليه وسلم- من أفعال ليست جبليّة، كأداء الصلاة بهياتها المعروفة، وكيفية الوضوء، وقطع يد السارق من الرسغ، وغير ذلك.⁽²⁾

(ج)- السنة القولية:⁽³⁾

من الواضح أن تعريف مصطلح السنّة هو نفسه تعريف مصطلح الحديث عند جمهور المحدثين. و من ثمّ؛ فالمصطلحان: الحديث و السنة مترادفان، لأن «كليهما ينتهيان إلى النبي ﷺ في أقواله المؤيدة لأعماله، و أعماله المؤيدة لأقواله»⁽⁴⁾.

و الدليل على ذلك تسمية علماء الحديث مؤلفاتهم و مصنفاتهم باسم السنن (سنة). و من أمثلة ذلك:

- سنن: ابن ماجة القزويني (273 هـ).

- سنن: أبو داود السجستاني (275 هـ).

- السنن الكبرى: النسائي (303 هـ).

- السنن الكبرى: البيهقي (485 هـ). و غيرهم.

* **الخبر اصطلاحاً:** يعرفه الحافظ ابن حجر العسقلاني (852 هـ) في كتابه " نزهة

النظر " بقوله: «الخبر عند علماء هذا الفن - علم الحديث - مرادف للحديث»⁽¹⁾.

(1) - المرجع نفسه، ص404-405.

(2) - ينظر: معجم المصطلحات الحديثية، السيد عبد الماجد الغوري، ص404-405

(3) - ينظر: نفس المرجع، ص404-405

(4) - معجم علوم الحديث النبوي: عبد الرحمن بن إبراهيم الخميسي، ص 128.

وقيل الحديث ما جاء عن النبي ﷺ و الخبر ما جاء عن غيره⁽²⁾. و من ثم قيل لمن يشتغل بالتاريخ الإخباري، و لمن يشتغل بالسنة النبوية الشريفة المحدث، و قيل بينهما عموم و خصوص مطلق. فكل حديث خبر و من غير العكس⁽³⁾.

بينما يعرفه الشريف الجرجاني (816 هـ) بقوله: «الخبر مرادف للحديث عند أرباب هذا الفن. و من أنواعه، المتواتر، و الآحاد»⁽⁴⁾.

و لما كان الخبر يتأرجح بين الصدق و الكذب، و الضابط في هذا الخارج الذي يقطع بصدق الخبر أو كذبه فإن خبر الرسول ﷺ صادق لدلالة المعجزة على صدقه لاستحالة ظهور المعجزات على أيدي الكذابين. و يضاف إلى ذلك خبر الصحابة ﷺ والتابعين - رحمهم الله تعالى - و الدليل على ذلك إجماع الأمة على خبر في عصر من العصور لعصمتها على الكذب بأخبار الرسول ﷺ⁽⁵⁾. و من أمثلة الأخبار الصادقة: أخباره ﷺ في عالم الشهادة؛ و منها أخبار الأنبياء و الرسل - عليهم الصلاة و السلام - وأخبار بعض الصالحين - رحمهم الله تعالى - و أخبار شكوى البهائم و سجودها للرسول ﷺ تصديقا لرسالته. أما أخباره المستقبلية فتتمثل في الفتن؛ فتن آخر الزمان كخروج مسيح الدجال، و خروج الدابة. إلى غير ذلك.

(1) - ينظر: منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عنتر، ص 27 - 28.

(2) - ينظر: شرح الديباج المذهب في مصطلح الحديث، مُنلا الحنفي، ص 7.

- منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عنتر، ص 71.

(3) - ينظر: شرح الديباج المذهب في مصطلح الحديث، مُنلا الحنفي، ص 7.

(4) - شرح الديباج المذهب في مصطلح الحديث، مُنلا الحنفي، ص 8.

(5) - ينظر: مناهج المحدثين و نقد الروايات التاريخية للقرون الهجرية الثلاثة الأولى، إبراهيم أمين الجاف الشهرزوري البغدادي، ص 100.

وأما الأخبار في عالم الغيب، فمنها: يوم القيامة، و الملائكة، و الجنة، و النار، والحوض⁽¹⁾، إلى غير ذلك. و من أخباره ﷺ ما يمثل دلائل نبوته، و صدق رسالته.

الأثر اصطلاحاً: يطلق على الموقوف دون المقطوع⁽²⁾. بمعنى أن الأثر هو ما أضيف إلى الصحابي ﷺ من أقوال و أفعال، و هذا في مذهب الفقهاء، لاسيما فقهاء خراسان، أما الإمام الحافظ السيوطي (914 هـ) فيحصر الأثر في «ما أضيف إلى الصحابة ﷺ و التابعين -رحمهم الله- من أقوال وأفعال»⁽³⁾. و معنى هذا؛ أن الأثر هو كلام السلف. و لكن قد يجيء الأثر في كلام المحدثين بمعنى الحديث⁽⁴⁾.

و بعبارة أخرى؛ أن المعتمد الذي عليه المحدثون أن يسمى كل هذا أثراً، لأنه مأخوذ من أثرت الحديث، أي رويته⁽⁵⁾. و الدليل على ذلك، إطلاق الحافظ العراقي على نفسه لقب الأثري بمعنى المحدث، و أيضاً تسمية الحافظ ابن حجر العسقلاني (854 هـ) كتابه في المصطلح " **نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**". و المراد بأهل الأثر أهل الحديث⁽⁶⁾.

والحاصل من ذلك؛ أنّ الألفاظ: " الحديث "، و " السنة "، و " الخبر "، و " الأثر " في اصطلاح المحدثين تتمحور حول معنى واحد، هو ما أضيف إلى الرسول ﷺ من قول أو فعل، أو تقرير، أو صفة خَلقية أو خُلقية، أو أضيف إلى الصحابي ﷺ أو التابعي - رحمه الله تعالى - و كذلك إلحاق السيرة النبوية الشريفة بالحديث النبوي الشريف، لأن

(1) - ينظر: دلائل النبوة، للحافظ بن نعيم الأصبهاني (433 هـ)، و شمائل الرسول ﷺ و دلائل نبوته للحافظ ابن كثير الدمشقي (774 هـ).

(2) - ينظر: معجم المصطلحات الحديثية، السيد عبد الماجد الغوري، ص 56.

(3) - ينظر: تدريب الراوي، الإمام الحافظ السيوطي (911 هـ) ج 1، ص 6.

(4) - ينظر: شرح الديباج المذهب، مُنلا الحنفي، ص 8.

(5) - منهج النقد في علوم الحديث: نور الدين عتر، ص 28.

(6) - ينظر: تدريب الراوي، الإمام الحافظ السيوطي (911 هـ) ج 1، ص 73.

«الرسول ﷺ هو الميزان الأكبر فعليه تعرض الأشياء على خُلُقهِ، و سيرته، و هديه. فما وافقها فهو الحق، و ما خالفها فهو الباطل»⁽¹⁾.

4- تعريف الرواة و ألقابهم العلمية:

دأب العلماء في تصنيف المشتغلين بالحديث النبوي الشريف بحسب كثرة مروياتهم، و عنايتهم فنونه إلى درجات علمية دالة على ألقابهم و رتبهم العلمية، و هي على النحو الآتي:

- أمير المؤمنين في الحديث: و هو أرفع المراتب، و أعلاها. و هو من فاق حفظاً و إتقاناً و تعمقاً في علم الأحاديث و عللها، بحيث يكون لإتقانه مرجعاً للحكام و الحفاظ، و غيرهم. و من أمثلتهم: سفيان الثوري (هـ)، شعبه بن الحجاج (هـ)، حماد بن سلمة (هـ)، عبد الله بن المبارك (هـ)، أحمد بن حنبل (507 هـ)، البخاري (هـ)، مسلم بن الحجاج (هـ). و من المتأخرين ابن حجر العسقلاني (854 هـ)⁽²⁾.

- الحجة في الحديث: و هو من أحاط حفظه بثلاثمائة ألف حديث مع معرفة أسانيدها و متونها⁽³⁾.

-الحاكم في الحديث: و هو من أحاط علمه بجميع الأحاديث المروية متناً و سندا، و جرحاً و تعديلاً، و تأريخاً. و لا يفوته إلا القليل⁽⁴⁾. و منهم الحاكم النيسابوري (أبو عبد الله محمد بن عبد الله: 405 هـ).

(1) - ينظر: الجامع الأخلاق الراوي و آداب السامع، الإمام الخطيب البغدادي (أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (463 هـ)، تح، محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط، 3، سوريا، 1416 هـ / 1996م، ج 1، ص 120.

(2) - ينظر: معجم المصطلحات الحديثية، السيد عبد الماجد الغوري، ص165.

(3) - ينظر: منهج النقد في علوم الحديث: نور الدين عتر، ص 77.

(4) - ينظر: معجم المصطلحات الحديثية، السيد عبد الماجد الغوري، ص 298.

- **الحافظ في الحديث:** وهو أن يكون عارفا بسنن رسول الله ﷺ بصيرا بطرقها، مميزا لأسانيدھا، يحفظ منها ما أجمع أهل المعرفة على صحته، وما اختلفوا فيه⁽¹⁾. ومنهم: الحافظ الطبراني (أبو القاسم سليمان أحمد بن أيوب اللخمي: 360 هـ)، والحافظ السيوطي (جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر: 911 هـ). وغيرهم.

- **المحدّث في الحديث:** و هو من عرف الأسانيد و العلل، و أسماء الرجال، والعالی و النازل، وحفظ جملة من المتون، وسمع الكتب الستة و مسند أحمد بن حنبل، والسنن الكبرى للبيهقي، ومعجم الطبراني، وضم إلى هذا القدر ألف جزء من الأجزاء الحديثية⁽²⁾. وهو أدنى درجة من الحافظ.

- **المسند:** وهو من يروي الحديث بإسناده، سواء كان عنده علم به أو ليس له إلا مجرد الرواية⁽³⁾. و هو أدنى درجة من سابقه الحافظ و المحدّث.

- **العالم:** هو من يعرف المتن و الإسناد جميعا⁽⁴⁾.

- **الراوي:** هو من تلقى الحديث و أداه بصيغة من صيغ الأداء⁽⁵⁾. و هو أدناهم رتبة.

5- المصنفات في الحديث

- **الجامع (الجوامع):** يشمل أحاديث في جميع موضوعات الدين، وأبوابه الثمانية:

1- العقائد، 2- الأحكام، 3- السير، 4- الآداب، 5- التفسير، 6- الفتن، 7- أشراف

(1) - ينظر: منهج النقد في علوم الحديث: نور الدين عتر، ص 76.

(2) - ينظر: تدريب الراوي، الإمام الحافظ السيوطي، ج1، ص 81.

(3) - ينظر: منهج النقد في علوم الحديث: نور الدين عتر، ص 76.

(4) - ينظر: تدريب الراوي، الإمام الحافظ السيوطي، ج1، ص 75.

(5) - ينظر: منهج النقد في علوم الحديث: نور الدين عتر، ص 73.

الساعة، 8- المناقب. و من أشهرها: الجامع الصحيح للإمام البخاري (256 هـ)، و الجامع الصحيح للإمام مسلم (261 هـ) و الجامع الصحيح للإمام الحافظ الترمذي (279 هـ) .

- السنن: تشمل أحاديث الأحكام المرفوعة مرتبة على أبواب الفقه، و منها: سنن ابن ماجة القزويني (273 هـ)، و السنن الكبرى للبيهقي (هـ).

- المستدرک: مثل: المستدرک للحاكم النيسابوري (هـ).

4- المُسند (المسانيد): وهي مرتبة على أسماء الصحابة ﷺ ومنها: مسند أحمد بن حنبل (هـ)، و مسند أبي يعلي الموصلي (هـ).

- طرف الحديث (أطراف الأحاديث)، نحو حديث: "الأعمال بالنيات"، ومنها، المراسيل لأبي داود السجستاني (275 هـ).

- المعجم (المعاجم): يشمل الأحاديث النبوية الشريفة المرتبة على ترتيب الشيوخ، مثل معجم الحافظ الطبراني (360 هـ): - "المعجم الصغير"، و "معجم الأوسط"، و"المعجم الكبير".

- المجامع: هي كتب تجمع أحاديث عديدة من مصادر الحديث، مثل "جامع الأصول من أحاديث الرسول ﷺ" لابن الأثير (المبارك بن محمد الجزري: 606 هـ).

- الزوائد: مثل " مجمع الزوائد و منبع الفوائد " للحافظ أبي بكر الهيثمي (نور الدين بن علي: 807 هـ).

- الجزء (الأجزاء): وهي تشمل الأحاديث المروية عن رجل واحد، مثل: " جزء حديث الإمام مالك بن أنس" (709 هـ).

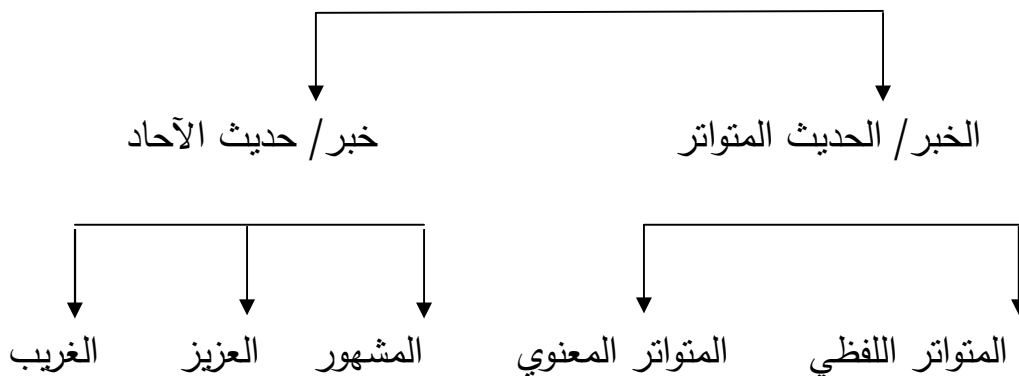
و يضاف إلى هذا، الرسائل، والمستخرجات على الصحيحين، و كتب العلل،
والمشيدات، و الأربعين حديثاً⁽¹⁾.

6- أقسام الحديث النبوي الشريف

دأب علماء الحديث في تحديد أقسام الحديث النبوي الشريف، وبيان حكم كل قسم منها على حدة بالاعتداد بجملة من المعايير؛ و ذلك لاختلاف منطلقاتهم في النظر في الحديث الشريف. و من أمثلة ذلك:

6-1- معيار طرق رواية الحديث النبوي الشريف، و هو على النحو الآتي:

الخبر/ الحديث الشريف⁽²⁾.



تحليل المخطط رقم (1): ينقسم الحديث النبوي الشريف من حيث هذا المعيار إلى قسمين هما: الخبر المتواتر، و خبر الآحاد. و تتمثل أقسام الحديث المتواتر هما: المتواتر اللفظي، و المتواتر المعنوي. و حكمهما وجوب الاحتجاج، و العمل بهما. في حين أن أقسام حديث الآحاد هي: المشهور، و العزیز، و الغريب. و حكمها لا يحتج، و لا يعمل بها.

(1) - ينظر: تدريب الراوي، الإمام الحافظ السيوطي، ج1، ص 197، و ما بعدها

منهج النقد في علوم الحديث: نور الدين عتر، ص 76، و ما بعدها.

(2) - ينظر: تيسير مصطلح الحديث، محمود الطحان، مكتبة المعارف، للنشر و التوزيع، الرياض، (د، ط)، المملكة

العربية السعودية، 1431 هـ - 2010 م، ص 30.

6-2- معيار قوة الحديث و ضعفه

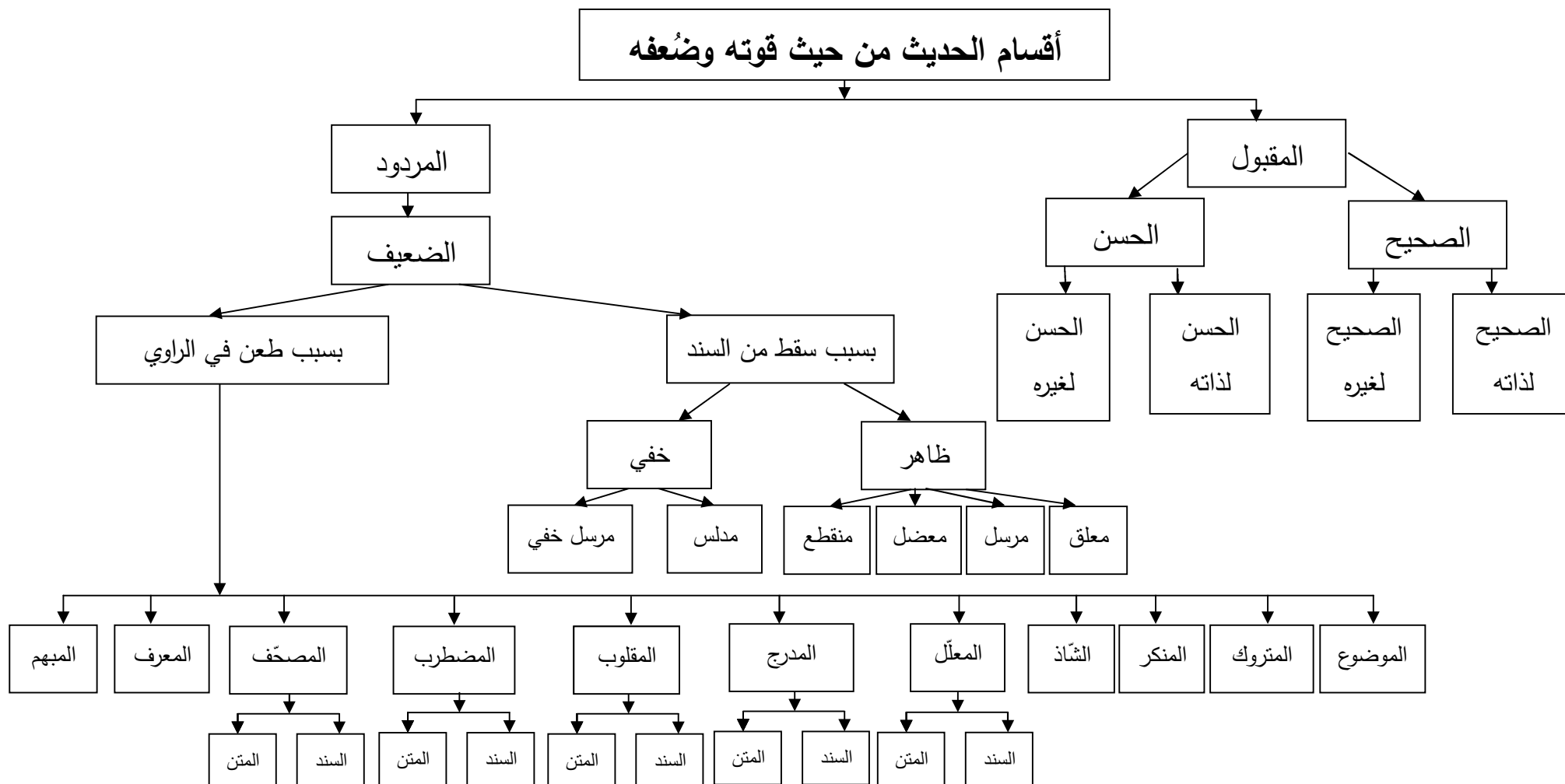
ينقسم الحديث النبوي الشريف من حيث قوته و ضعفه إلى قسمين رئيسيين هما:
الحديث المقبول، و الحديث المردود. و لكل قسم أنواعه.

و المراد بالحديث المقبول ما ترجح صدق المخبر به، و حكمه وجوب الاحتجاج والعمل به، أما الحديث المردود فهو ما لم يترجح صدق المخبر به. و حكمه أنه لا يحتج به، و لا يجب العمل به⁽¹⁾.

ويتضح هذا من خلال هذا المخطط:

(1) - ينظر: تيسير مصطلح الحديث، محمود الطحان، ص 43.

المخطط رقم (2):

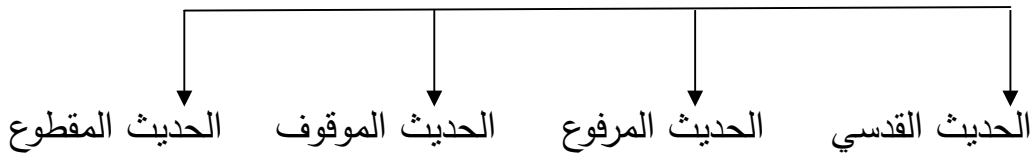


التحليل على المخطط رقم (2):

- أقسام الحديث المقبول أربعة أقسام هي: الصحيح لذاته، والصحيح لغيره. والحسن لذاته، والحسن لغيره. وحكمها وجوب الاحتجاج، والعمل بها.
- وأقسام الحديث المرود قسم واحد، وهو الضعيف الذي تنفرع منه أقساما عديدة⁽¹⁾. و هو ما لم يترجح صدق المخبر به. و ذلك لسببين هما: سقط من الإسناد، وطعن في الراوي. و حكمه لا يحتج، و لا يعمل به. في حين تجوز رواية الأحاديث الضعيفة ما لم تتعلق بالعقائد و الأحكام الشرعية. و يقال فيها رُوي عن رسول الله ﷺ كذا، أو بلغنا عنه كذا لئلا تجزم بنسبة ذلك الحديث إليه، وأنت تعرف ضعفه⁽²⁾.
- سبب الطعن في الراوي هو الكذب على رسول الله ﷺ ومن شرّ الأحاديث الضعيفة و أقبحها الحديث الموضوع. بعض العلماء يعده قسما مستقلا، و ليس نوعا من أنواع الحديث الضعيف⁽³⁾.

6-2- معيار أقسام الحديث بالنسبة إلى من أسند إليه

أقسام الحديث بالنسبة إلى من أسند إليه



المخطط رقم (3)

(1) - يبلغ عدد أنواع الحديث الضعيف عند ابن حجر العسقلاني 381 صورة. و عند ابن حبان البستي (49)، وعند ابن الصلاح الشهرزوري (20)، و الحافظ العراقي، و أحمد محمود شاکر (42).

(2) - ينظر: تيسير مصطلح الحديث، محمود الطحان، ص 87.

(3) - ينظر: المرجع نفسه، ص 111.

تحليل المخطط رقم (3):

- **الحديث القدسي:** حديث مسند إلى الذات القدسية. ما نقل إلينا عن النبي ﷺ مع إسناده إياه إلى الله عز و جل. و الفرق بينه و بين القرآن الكريم يكمن في:

أ- القرآن الكريم لفظه و معناه من الله تعالى. و الحديث القدسي معناه من الله تعالى، و لفظه من النبي ﷺ.

ب- القرآن الكريم يتعبد به، و الحديث القدسي لا يُتَعَبَدُ به.

ج- القرآن الكريم يشترط في ثبوته التواتر، و الحديث القدسي لا يشترط في ثبوته التواتر، يبلغ عدد الأحاديث القدسية حوالي مائتي حديث⁽¹⁾.

- **الحديث المرفوع:** ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة (خَلْقِيَّةٌ أَوْ خُلُقِيَّةٌ). وأنواعه؛ المرفوع القولي، والمرفوع الفعلي، والمرفوع التقريري، والمرفوع الوصفي كان يقول الصحابي ﷺ كان النبي ﷺ «أَحْسَنَ النَّاسِ خَلْقًا».

- **الحديث الموقوف:** ما أضيف إلى الصحابي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو وصف، قال علي بن أبي طالب ﷺ: «حَدَّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ أَتُرِيدُونَ أَنْ يُكذَّبَ اللهُ وَرَسُولُهُ⁽²⁾». ⁽³⁾.

- **الموقوف التقريري:** قول بعض التابعين ﷺ فعلت كذا أمام أحد الصحابة و لم ينكر علي.

(1) - ينظر: تيسير مصطلح الحديث، محمود الطحان، ص 158.

(2) - صحيح البخاري، كتاب العلم - 1/ 225، حديث، 49 بلفظه.

(3) - ينظر: تيسير مصطلح الحديث، محمود الطحان، ص 159 - 164.

- الموقوف الفعلي: و من ذلك؛ صلاة عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه- صلاة الكسوف في كل ركعة أكثر من ركوعين.

- الحديث المقطوع: ما أضيف إلى التابعي - رحمه الله- أو من دونه من قول، أو فعل- و المقطوع من صفات المتن. أما المنقطع من صفات السند⁽¹⁾.

7- بيان أقسام طرق نقل الحديث و تحمله

أجمع أساطين علم الحديث على ثمانية طرق. وفي هذا الشأن يقول القاضي عياض (544 هـ) - رحمه الله- «اعلم أن طريق النقل، و وجوه الأخذ، وأصول الرواية على أنواع كثيرة، و يجمعها ثمانية ضروب؛ كل ضرب منها مشتمل على فروع وشعوب؛ منها ما يتفق عليه في كل من الرواية و العمل، و منها ما يختلف فيه بالنسبة لكل منهما أو لأحدهما»⁽²⁾. و هي كالاتي:

- الضرب الأول: السماع من لفظ الشيخ

و مداره على الإملاء أو التحديث من غير إملاء سواء كان من حفظه، أو القراءة من كتابه. و بيان الخلاف في أنه أرفع درجات الرواية. وفي التسوية بينه و بين القراءة (العرض)⁽³⁾. إلا أن السماع أرفع درجات الرواية عند الجماهير⁽⁴⁾. ومما تحسن الالتفاتة إليه ههنا؛ عناية أهل العلم ببيان عبارات الأداء في أضرب الرواية بما في ذلك من أهمية

(1) - ينظر: تيسير مصطلح الحديث، محمود الطحان، ص 170.

(2) - الإلماع: القاضي عياض، ص 99.

(3) - ينظر: الكفاية في علم الرواية، الإمام الحافظ المحدث الخطيب البغدادي (أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت: 463 هـ)، ص 283.

- الإلماع: القاضي عياض، ص، 100. و علوم الحديث: ابن الصلاح الشهرزوري (أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن: 643 هـ)، تح: نور الدين عتر، ص 132.

(4) - ينظر: علوم الحديث، ابن الصلاح، ص 132-133.

على حد قول القاضي الرامهرموزي (360 هـ): «حدثنا أبو حفص الوسطي في مجلس عبدان، ثنا العباس الدوري، ثنا قُرَاد أبو نوح قال: سمعت شعبة يقول: كُلُّ حَدِيثٍ لَيْسَ فِيهِ حَدَّثَنَا وَ أَخْبَرْنَا فَهُوَ خَلٌّ وَ بَقْلٌ»⁽¹⁾.

الحاصل من هذا؛ أن بيان طرق الأخذ والتحمل يقتضي بيان عبارات الأداء، وقد أضحي بيان طرق الأخذ والتحمل، وعبارات الأداء ضرورة لا مندوحة منها.

- الضرب الثاني: القراءة على الشيخ

يصلح أكثر المحدثين عليها بالعرض، وذلك «أن القارئ يعرض على الشيخ ما يقرؤه كما يعرض القرآن على المقرئ، وسواء كنت أنت القارئ أو قرأ غيرك و أنت تسمع، أو قرأت من كتاب، أو من حفظ. أو كان الشيخ يحفظ ما يقرأ عليه أو لا يحفظ لكن يمسك أصله هو أو ثقة غيره»⁽²⁾.

في حين يقول شيخ الإسلام بن حجر العسقلاني في «شرح البخاري» «بين القراءة و العرض عموم و خصوص؛ لأن الطالب إذا قرأ كان أعم من العرض و غيره، و لا يقع العرض إلا بالقراءة؛ لأن العرض عبارة عمّا يعارض به الطالب أصل شيخه بحضرته فهو أخص من القراءة»⁽³⁾.

و اللافت للانتباه، أن بعض المحدثين يسوون بين ضرب السماع و ضرب القراءة على الشيخ. في حين أن البعض الآخر من المحدثين يفرقون بينهما انطلاقاً من أن السماع هو لفظ الشيخ، و أن القراءة هي لفظ الطالب، فشتان بين الشيخ و الطالب. لذا،

(1) - المحدث الفاضل: القاضي الرامهرموزي، ص 517.

(2) - ينظر: علوم الحديث، ابن الصلاح، ص 137.

(3) - فتح الباري، ج، 1، ص 179-180.

فابن الصلاح (643 هـ) يفرق بين السماع والقراءة على هذا الأساس، فيقول: «والصحيح ترجيح السماع من لفظ الشيخ. و الحكم بأن القراءة عليه مرتبة ثانية»⁽¹⁾.

- الضرب الثالث: الإجازة

يقترّب مفهوم الإجازة اللغوي من المفهوم الاصطلاحي؛ إذ أن طالب العلم يستجيز العالم علمه فيجيزه له. فالطالب مستجيز والعالم مجيز. و للإجازة ضروب خمسة⁽²⁾.

- الضرب الرابع: المناولة

وهي «أن يعطي الشيخ للتلميذ كتاباً أو صحيفة ليرويه عنه. وهي نوعان، أحدهما مقرونة بالإجازة، وهي أعلى أنواع المناولة. كما أن المناولة أعلى أنواع الإجازة. ولهذا النوع صور عدة»⁽³⁾.

- الضرب الخامس: المكاتب

وهي «أن يكتب الشيخ للطالب و هو غائب شيئاً من حديثه بخطه أو يكتب له ذلك و هو حاضر - و هي نوعان: أحدهما، تتجرد المكاتب عن الإجازة. والثاني، أن تقترن بالإجازة»⁽⁴⁾.

- الضرب السادس: الإعلام

ويعني «إعلام الشيخ الطالب أن هذا الكتاب روايته أو سماعه مقتصر على من

(1) - ينظر: علوم الحديث، ابن الصلاح، ص 138.

(2) - ينظر: الكفاية، الخطيب البغدادي، ص 312-326، و علوم الحديث: بن الصلاح، ص، 164. و شرح الديباج المذهب، مُنلاً الحنفي، ص 56.

(3) - ينظر: علوم الحديث، ابن الصلاح، ص 165-169.

(4) - ينظر: المرجع نفسه، ابن الصلاح، ص، 173، و الكفاية، الخطيب البغدادي، ص، 337، و شرح الديباج المذهب، مُنلاً الحنفي، ص، 58.

غير أن يقول له إروه عني، أو أذنت لك في روايته»⁽¹⁾.

الضرب السابع: الوصية

والمراد بالوصية أن يوصي الراوي بكتاب يرويه عند موته، أو سفره شخص⁽²⁾. وهي لا تختلف عن الضرب السابق (الإعلام).

الضرب الثامن: الوجادة

يطلق عليها القاضي عياض (544 هـ) في الاصطلاح "الخط". وهي تعني أخذ العلم من صحيفة من غير سماع، ولا إجازة، ولا مناولة⁽³⁾.

تلك هي أهم ضروب الأخذ والتحمل للحديث النبوي الشريف. أعلاها رتبة السماع من لفظ الشيخ، ثم القراءة على الشيخ. أما باقي الضروب فهي أدنى رتبة من السماع والقراءة. و فيها تكون رواية السامع/ الطالب للحديث النبوي الشريف بإذن الشيخ له.

8- بيان عبارات أداء الحديث النبوي الشريف (صيغ الأداء)

لقد خص أهل العلم لكل ضرب من ضروب نقل الحديث النبوي الشريف و تحمله عبارات أداء خاصة في ممارسة فعل الرواية. و الغاية من ذلك ضبط الرواية لإثبات صحة الحديث النبوي الشريف. وهي:

- سمعت/ سمعنا: وهي من عبارات الأداء في السماع، وفي هذا الشأن يقول الإمام الحافظ الخطيب البغدادي (463 هـ): «ما يسمع من لفظ المحدث - الشيخ - له بالخيار فيه بين قوله: "سمعت" و "حدثنا" و "أخبرنا" و "أنبأنا"، إلا أن أرفع هذه العبارات

(1) - شرح الديباج المذهب في مصطلح الحديث، مُنألاً الحنفي، ص 58.

(2) - ينظر: علوم الحديث، ابن الصلاح، ص 175.

(3) - ينظر: المرجع نفسه، ص 178.

سمعت»⁽¹⁾. ويعلل ذلك بقوله: «وليس يكاد أحد يقول سمعت في أحاديث الإجازة والمكاتبة ولا في تدليس ما يسمعه»⁽²⁾. و يذهب هذا المذهب السيد الشريف الجرجاني (816 هـ) في قوله: «ارفع عبارات ضرب السماع سمعت لمن سمع وحده، من لفظ الشيخ - فإن كان الراوي في جمع يقول سمعنا فهو دليل على أنه سمعه مع غيره. ثم حدثني و حدثنا، ثم يتلو ذلك أخبرني و أخبرنا، هذا مبني على الاصطلاح الشائع عند المشاركة، ومن تبعهم. وأما غالب المغاربة فلم يستعملوا هذا الاصطلاح؛ بل الإخبار والتحديث عندهم بمعنى واحد. ثم يتلوها أنبأني و أنبأنا. وهو قليل في الاستعمال»⁽³⁾.

و مفاد هذا؛ أن عبارتي: سمعت/ سمعنا أرفع درجة من عبارات: حدثني/ حدثنا، وأخبرني/ أخبرنا، ونبأني/نبأنا في السماع في اصطلاح الإمام الحافظ الخطيب البغدادي، و الإمام السيد الشريف الجرجاني، ومن سار على هديهم من المشاركة ومن تبعهم.

- حدثني/ حدثنا: و هي من عبارات الأداء في ضرب السماع. وفي هذا الشأن يقول الإمام الحافظ ابن كثير (774 هـ) « أن عبارة حدثني أعلى العبارات. فإنه إذا قال: "حدثنا"، أو "أخبرنا" قد لا يكون قصده الشيخ بذلك أيضا لاحتمال أن يكون في جمع كثير»⁽⁴⁾. في حين يرى ابن الصلاح (643) « أن "حدثنا" و "أخبرنا" أرفع من "سمعت"، من جهة أخرى، وهي أنه ليس في سمعت دلالة على أن الشيخ رواه الحديث، وخاطبه به. و في "حدثنا" و "أخبرنا" دلالة على أنه خاطبه به و رواه. أو هو من فعل به ذلك»⁽⁵⁾.

(1) -الكفاية: الإمام الحافظ الخطيب البغدادي، ص 283- 284.

(2) - المرجع نفسه، ص 284.

(3) - شرح الديباج المذهب في مصطلح الحديث، مُنْلاً الحنفي، ص 56.

(4) -الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير (774 هـ): أحمد محمد شاكر، منشورات محمد

علي بيضون، دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان، ط1، (د، ت)، ص 105.

(5) - ينظر: علوم الحديث، ابن الصلاح، ص 135.

- أخبرني/ أخبرنا: و هاتان العبارتان «كثيرة الاستعمال حتى أن جماعة من أهل العلم لم يكونوا يخبرون عما سمعوه إلا بهذه العبارة، منهم، حماد بن سلمه، و عبد الله بن مبارك، و إسحاق بن راهويه، و غيرهم»⁽¹⁾. أما ابن الصلاح (643 هـ) فيقول: «كان هذا قبل أن يشيع تخصيص أخبرنا بما قُرئ على الشيخ، ثم يتلو قول أخبرنا قول أبنائنا ونبأنا، وهو قليل في الاستعمال»⁽²⁾.

و اللافت للانتباه هنا، أن الراوي قد يستخدم عبارات السماع في القراءة؛ لكن مقيدة نحو: " حدثنا فلان قراءة عليه ". وأخبرنا فلان قراءة عليه⁽³⁾.

- أنبأني/ أنبأنا و نبأني/ نبأنا: هذه العبارات قليلة الاستخدام عند أهل العلم. وهي أدنى العبارات في الاصطلاح.

- قال لنا فلان، أو نكر لنا فلان: هاتان العبارتان عند ابن الصلاح (643 هـ) هما من قبيل " حدثنا فلان "⁽⁴⁾. أي إنهما سواء.

- " عَنْ " و " أَنَّ " : و هما في الاصطلاح من عبارات الأداء. وهي بمعنى قول الراوي: " فلان عن فلان "، و يسمى هذا الإسناد بـ الإسناد المعن. من غير تصريح بالتحديث، والإخبار، والسماع⁽⁵⁾.

أما لفظ (أنّ) قول الراوي: " أن فلانا قال " و يسمى هذا الإسناد بـ الإسناد المؤنن. الذي يخلو من بيان التحديث و الإخبار و السماع. كما في الإسناد المعنن. و في هذا

(1) -الكفاية: الخطيب البغدادي، ص 284- 285.

(2) - ينظر: علوم الحديث، ابن الصلاح، ص 135.

(3) - ينظر: المرجع نفسه، ص 138.

(4) - ينظر: المرجع نفسه، ص 136.

(5) - ينظر: تدريب الراوي، السيوطي، ج 1، ص 214.

الشأن «حكى ابن عبد البر عن جمهور أهل العلم أن الألفاظ: «عن»، و «أن» سواء. وأنه لا اعتبار بالحروف والألفاظ، وإنما هو باللقاء، والمجالسة، والسماع والمشاهدة⁽¹⁾.

ومحصول الأمر؛ فإن تلك الألفاظ هي عبارات الأداء في الاصطلاح التي تؤدي بها الأحاديث بصيغة تدل على كيفية تحمله، وروايته.

و «المراد من التأدية باللفظ بالحكم لا اللفظ، لأن اللفظ غير معتد به. و الدليل على أن المراد من الخطاب حكمه لا إتباع اللفظ إذا كان المتكلم حاكيا لكلام غيره»⁽²⁾. ومعنى هذا الرواية باللفظ. وتقابلها الرواية بالمعنى⁽³⁾. ولكن أهل العلم قد اشترطوا أيضا مراعاة أحوال الرواة وأوصافهم؛ والرّد للحديث في التمييز بين الصحيح و الضعيف. لذا اشترطوا في الراوي العدالة والجرح والضبط حتى يحتج بحديثه ويعمل به⁽⁴⁾.

و أدل الدليل على ذلك قول الإمام مالك بن أنس (179 هـ) - رحمه الله - «لا يؤخذ العلم من أربعة، و يؤخذ ممن سوى ذلك. لا تأخذ من سفيه معن بالسفه و إن كان أروى الناس. ولا تأخذ من كذاب يكذب في أحاديث الناس إذا جُرب ذلك عليه، وإن كان

(1) - ينظر: علوم الحديث، ابن الصلاح، ص 61- 62.

(2) - المحدث الفاصل: الرامهرموزي، ص 531 - 532.

(3) - إن السلف الصالح من الصحابة ﷺ و من بعدهم التابعين، و أتباع التابعين - رحمهم الله - قد هابوا من التصرف في حديث رسول الله ﷺ و ذلك لما حض النبي ﷺ على ذلك، و أمره بإيراد ما يسمع منه كما سمع. حدثنا محمد الحسين الخشعي، ثنا عباد بن يعقوب، ثنا عمرو بن سماك، عن عبد الرحمان بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «نَظَرَ اللهُ أَمْرًا سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا قَبْلَهُ كَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّهُ رَبُّ مُبَلِّغٍ هُوَ أَوْعَى لَهُ مِنْ سَامِعٍ» مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج 96، حديث 4157، أما الرواية بالمعنى فقد قال الإمام الحافظ الخطيب البغدادي و ابن صلاح إلى جواز الرواية بالمعنى شرط أن يكون الراوي عالما عارفا بالألفاظ و مقاصدها ذلك أن الصحابة - رضي الله عنهم - أرباب اللغة و أعلم الخلق بمعاني كلامه ﷺ ينظر: الكفاية، ص 165، و علوم الحديث، ص 105- 106.

(4) - ينظر: شرح الديباج المذهب، مُنْلاً الحنفي، ص 49.

لا يتهم أن يكذب على رسول الله ﷺ و لا من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه. ولا من شيخ له فضل وعبادة - إذا كان لا يعرف ما يحدث»⁽¹⁾.

هذا؛ ومما ينبغي علمه ههنا أن عبارات الأداء في اصطلاح المحدثين تعني الحكاية في اصطلاح النحاة العرب القدماء. و قد خصوها بعناية كبيرة بحيث عقدوا لها أبوابا في مؤلفاتهم و مصنفاتهم. فحددوا مفهومها، وخصائصها، وأقسامها، وبيّنوا أحكامها. ومن النحاة العرب القدماء الذي حدد مفهومها البلاغي صاحب "المفتاح" في مسرد حديثه عن علة بناء ما يبني من الأسماء، فقال: «المراد بالحكاية تأدية الهيئة من غير تصرف فيها»⁽²⁾. بمعنى عدم التصرف في أقوال الغير؛ أي نقلها بلفظها ومعناها نقلا آمنا. أما أنواعها - الحكاية - فتتمثل في⁽³⁾:

* حكاية الأصوات و الحروف.

* حكاية الأسماء: اسم العلم.

* حكاية الأقوال أو الكلام. و هذا ما يعنينا في هذا المقام. و ركائز حكاية الكلام أو القوال فعل القول على حد عبارة صاحب الكتاب: « و اعلم إن قلت: إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها »⁽⁴⁾.

(1) - علم الحديث: ابن تيمية (أحمد بن عبد الحلیم جعفر أبو الفضل الهمداني) (728 هـ)، ص 111.

(2) - مفتاح العلوم: السكاكي، ص 224.

(3) - حكاية الأصوات و الحروف: «فأما قاف و ياء، و زاي .. فإنما حكيت بها الحروف و لم ترد أن تلفظ بالحروف كما حكيت بغاق صوت الغراب ... و بطخ الضحك، و بنيت كل واحد ببناء الأسماء ... و لم يسلم الصوت كما سمعه. فكذاك حين حكيت الحروف حكيتها ببناء الأسماء ... و لم تسلم الحروف كما لم تسلم الصوت». الكتاب: سيبويه، ج 3، ص 323.

أما حكاية الأسماء فيقول صاحب المقتضب: «فمن الحكاية أن تسمى رجلا، أو امرأة بشيء قد عمل بعضه في بعض، نحو تسميتهم: تأبط شرا، و دَرَى حَبًّا، و بَرَقَ نَحْرُهُ». المقتضب، المبرد، ج 4، ص 329.

(4) - الكتاب: سيبويه، ج 1، ص 122.

يستشف من قول صاحب الكتاب أن فعل القول (قال) الذي يحكى به القول/ الكلام هو فعل دال على عمل القول، و بعبارة أخرى؛ أن فعل القول هو عمل القول. وأن المحكي بعده هو قول تام، أو كلام مفيد بعبارة النحاة العرب القدماء «وانما تحكي ما كان كلاما تاما، نحو، قلت: "زيد منطلق"، لأنه يحسن أن تقول زيد منطلق، و لا تدخل قلت، وما لم يكن هكذا سقط القول عنه»⁽¹⁾. من البين أن الحكاية شرطها توفر فعل القول (قال): وكون المحكي كلاما مفيدا اقتضى حذف فعل القول. ومن ثم، فالكلام المنقول هو المحكي الذي يحكيه الحاكي أو الناقل أو الراوي دون تصرف فيه. والمحكي هو كلام القائل (المتكلم). وللجرجاني (471 هـ) باع طويل في هذا الطرح، فقد خص الحكاية بفصل و سمة، ب "فصل من باب اللفظ و النظم في الحكاية". فقال: «اعلم أنه لا يصلح تقدير الحكاية في النظم و الترتيب، بل لن تعدو الحكاية الألفاظ و أجراس الحروف، و ذلك أن الحاكي هو من يأتي بمثل ما أتى به المحكي عنه، و لا بد أن تكون حكايته فعلا له و أن يكون بها عاملا عملا مثل عمل المحكي عنه»⁽²⁾.

في هذا القول إلماعة دالة على أن الحكاية تخص الألفاظ، و أجراس الحروف، أما النظم و الترتيب من اختصاص القول/ الكلام. و بيان ذلك أن «النظم و الترتيب في الكلام كما بينا عمل يعمله مؤلف الكلام في معاني الكلام لا في ألفاظه، وهو بما يصنع في سبيل من يأخذ الأصباغ المختلفة فيتوخى فيها ترتيبا يحدث عنه ضروب من النقش والوشى. و إذا كان الأمر كذلك فإننا إذا تعدينا بالحكاية الألفاظ إلى النظم والترتيب أدى ذلك إلى المجال. وهو أن يكون منشد شعر امرئ القيس قد عمل في المعاني و ترتيبها و استخراج النتائج و الفوائد مثل عمل امرئ القيس. وأن يكون حاله إذا أنشد قوله:

(1) - الكتاب: سيبويه، ج 1، ص 122.

(2) - دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص 296.

فَقُلْتُ: لَمَّا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ وَ أَرْدَفَ أَعْجَازًا وَ نَاءَ بِكُلْكِ»⁽¹⁾.

ومعنى هذا؛ أن الحكاية في النظم و الترتيب ضرب من المحال؛ لأنه سيصبح راوي شعر امرئ القيس مثله في قول الشعر. وهذا محال.

و الحاصل من ذلك؛ أن القول/ الشعر هو من اختصاص القائل/ الشاعر من جهة النظم والترتيب، وتوخي معاني النحو في معاني الكلم. فهو الذي ابتداء فيه النسق والنظم و الترتيب.

وبعد تحديد الحكاية، وأقسامها، تحسن الإشارة إلى تحديد جملة من خصائصها التي أجمع عليها النحاة العرب القدماء. وهي:

* الحكاية تمنع كل تصرف في المحكي: فالمحكي يترك على حاله التي كان عليها قبل أن يحكى على حد عبارة صاحب الكتاب «.. فهذا كله يترك على حاله»⁽²⁾.

* و من وجوه امتناع التصرف في الكلام المحكي، يقول صاحب المقتضب: «الحكاية لا يجب أن تثنى وتجمع، ولا تضاف؛ لأنه تزول معانيها باختلاف ألفاظها»⁽³⁾.

* منع امتناع الإضافة في الكلام المحكي بقولهم: «ولا تضيفه إلى شيء»⁽⁴⁾.

* الكلام المحكي «لا يحقر»⁽⁵⁾.

(1) - دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص 296.

(2) - الكتاب: سيبويه، ج 1، ص 122.

(3) - المقتضب: المبرد، ج 4، ص 332.

الكتاب، ج 3، ص 327.

(4) - الكتاب: سيبويه، ج 3، ص 327.

المقتضب: المبرد، ج 4، ص 332.

(5) - ينظر: المرجع نفسه، ج 3، ص 331.

المقتضب: المبرد، ج 4، ص 333.

* الكلام المحكي «لا يُرخم»⁽¹⁾.

* الكلام المحكي لا تعمل فيه العوامل⁽²⁾.

و يضاف إلى هذا كله، أن الكلام المحكي حكمه الانتصاب على المفعولية محلاً مهما كان حجمه.

و هكذا؛ تظهر أهمية الحكاية في الطرح النحوي في تحليلهم نص الخطاب.

و اللافت للانتباه التقاء طرح المحدثين في تناولهم لموضوع الرواية (رواية الحديث النبوي الشريف) وطرح النحاة لموضوع الحكاية (حكاية الكلام المفيد) مع طرح التداوليين لموضوع أفعال الكلام، لأن هذا الطرح مداره على استخدام اللغة قصد التواصل والتفاعل.

و الباحث سيرل (J. Searle) استخدم مصطلح عبارة فعل الحكاية، وهي: واحدة من ثلاث عبارات متلفظ بها في الحال، إذ أن أحدها حكاية القول، و ثانيها تنبؤ، وثالثها وعد⁽³⁾.

فالمراد بحكاية القول هنا التلظف بالقول، ونقله نقلاً آمناً، لأن القول من إنشاء القائل/ المتكلم الذي ابتدأ النشأة والنسق والنظم في القول، فهو فاعل القول. أما المتلفظ بالقول فهو لا يعدو أن يكون ناقلاً أو حاكياً للقول (المتلفظ المشارك).

والمقصود من هذا؛ أن الرسول ﷺ هو القائل، أو فاعل القول (المتن). أما الرواية فهم ناقلو الأحاديث النبوية الشريفة. وآلية النقل هي عبارات الأداء التي يشتمل عليها نص السند. وإن تلك العبارات متفاوتة من حيث درجة الشدة للغرض في اصطلاح

(1) - الكتاب: سيوييه، ج 1، ص 331.

(2) - ينظر: المقتضب: الميرد، ج 4، ص 329-330.

(3) - مبادئ التداولية: جيوفري ليتش، تر، عبد القادر فني، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2013م،

المحدثين. و قد خصها الاستخدام في هذا السياق ومعناها المعجمي بالحجاج؛ أي أنها أفعال حجاجية. غرضها إثبات صحة الحديث النبوي الشريف للاحتجاج به و العمل به.

ومحصول الأمر - بعد هذا الطرح - يمكن القول إن أقوى مظاهر التفاعل بين علم النحو وعلم الحديث والنصية - التداولية يمكن اختزاله في هذا المقام التقديمي إلى حقائق سيأتي تفصيلها في مضان البحث - بإذنه تعالى - في المبحث الثاني من هذا الفصل - الفصل الأول- و الفصلين التاليين الثاني و الثالث.

ثانيا: التعريف بالكتاب و الكاتب:

1-فضاء المدونة

يعد كتاب "الأحاديث الطوال" من مصنفات حافظ الطبراني (أبي القاسم سليمان ابن أحمد أيوب بن مَظَر اللّخمي الشامي: 260 هـ / 360هـ) يضم بين دفتيه أحاديث نبوية شريفة تتمثل في أقوال الرسول ﷺ و أفعاله، و صفاته (الخُلُقِيَّة و الخَلِيقِيَّة)، وأخباره.

و قد نسخ مخطوط "الأحاديث الطوال" للطبراني (360 هـ) في نسختين؛ إحداهما بخط الناسخ يحيى بن عبد القادر بن محمد الشافعي الشاذلي بتاريخ 25 شوال 903 هـ وهي أقدم نسخة موجودة في مكتبة الشيخ ولي الدين في إسطنبول - تركيا - يبلغ عدد أحاديثها تسعة و تسعين (99) حديثا بيد أن ثلثها أو يزيد (37) سبعة و ثلاثين حديثا لا صلة لها بالمطولات أو الأحاديث الطوال. فهي أقرب إلى الأدب منه إلى الحديث؛ أي أنها أشبه ما تكون بفن الخبر في الأدب مثل كتاب "الأغاني" لأبي فرج الأصفهاني (عبد الوهاب بن محمد بن عبد الله: 967 هـ). و هي «تقع في جزأين حديثين»⁽¹⁾. يتصدر كل

(1) - ينظر: هامش (1) من مقدمة كتاب الأحاديث الطوال للحافظ الطبراني (أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مَظَر اللّخمي الشامي: 360)، حققه و خرج أحاديثه حمدي عبد المجيد السلفي، المكتب الإسلامي، بيروت- لبنان، بالاشتراك في النشر مع دمشق - سورية، و عمان - الأردن، ط02، 1419 هـ / 1998 م، ص 11.

جزء منهما بالبسمة و الصلاة و السلام على النبي الكريم؛ و هذا من العرف و العادة عند المحدثين. و يتلو ذلك السند: الجزء الأول.

«أخبرنا أبو الحسين أحمد بن محمد بن الحسين بن محمد بن فاذشاه، قال: حدثنا أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني، قال: إسلام عدي بن حاتم يكنى أبا طريف رضي الله عنه»⁽¹⁾. فهذه النسخة هي مدونة هذه الدراسة. كما أنها تمثل عمل المحقق المستدرك على عمله السابق للنسخة الأخرى للناسخ المفتي محمد المدراسي في بلدة حيدر آباد الجنوبية النظامية بتاريخ: 9 رمضان سنة 1322 هـ. و هي موجودة في مكتبة الشيخ محب الله شاه الراشدي، يبلغ عدد أحاديثها اثنين و ستين (62) حديثاً موزعة على أربعة أجزاء حديثية صغيرة. و كل جزء منها مصدر بالبسمة و الصلاة و السلام على النبي الكريم بحسب العرف و العادة عند المحدثين، ثم يتلو ذلك السند ما يلي:

الجزء الأول من الأحاديث الطوال

جمع الإمام الحافظ أبي الحسين سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني - رحمه الله -

رواية أبي الحسين أحمد بن محمد الحسين بن فاذشاه عنه.

رواية أبي منصور محمود بن إسماعيل الصيرفي عنه.

رواية أبي الحسن مسعود بن أبي منصور الجمال عنه.

رواية الشيخ أبي عبد الله محمد بن عمر بن عبد الغالب العماني عنه.

رواية أبي الحجاج بن يوسف بن خليل بن عبد الله الدمشقي أيضاً⁽²⁾.

وهي أول نسخة محققة من مخطوط الأحاديث الطوال للطبراني (360 هـ).

(1) - الأحاديث الطوال: الطبراني، ص 15.

(2) - هذا السند حسب صورة الجزء الأول من نسخة الشيخ محب الله شاه الراشدي (مخطوط). ينظر: الأحاديث

الطوال، الطبراني، ص 13.

وأثناء اطلاعي على المعجم الكبير للطبراني (360 هـ) ألفيت تلك النسخة المحققة مدرجة فيه في الجزء الخامس والعشرين. وبهذا أكون قد ظفرت على النسختين. وبإمكاني المقارنة بين النسختين المحققتين لتدارك التداخل و الخلط فيهما. وهذا بيان لذلك.

إن أول ما يلفت النظر في هذه النسخة (الشيخ ولي الدين) تكرير المحقق للأجزاء الأربعة فيها على الرغم من تصريحه في مقدمة كتاب الأحاديث الطوال بأنها تقع في جزأين حديثين. هذا؛ و يضاف إلى ذلك ترتيب الأجزاء في النسخة، وكذلك ترتيب الأحاديث فيها فلم يلتزم المحقق في عمله هذا الترتيب الأصلي كما صرح بذلك في مقدمة كتاب الأحاديث الطوال - الطبعة الثانية، بقوله: «إن ترتيب الأحاديث في هذه النسخة - و لي الدين - يخالف ترتيبها في نسختنا التي اعتمدها أولاً بالطبع - لمحِب الله شاه الراشدي - فمشينا في الترتيب على هذه النسخة لأنها القديمة، وهي أوثق، وجعلناها الأصل في تحقيقنا هذا»⁽¹⁾.

وهذه صورة موجزة عن الأجزاء في هذه النسخة و ترتيبها، و طريقة ترتيب الأحاديث فيها على النحو الآتي:

* الجزء الأول:

لقد كرر المحقق عمله السابق (نسخة محب الله شاه الراشدي) في عمله هذا (نسخة ولي الدين)، من حيث التصدير بذكر البسملة والصلاة والسلام على النبي الكريم، ثم السند. وهو في عمله السابق يعد إقحاما له؛ لأن الأصل في هذا السند هو خاص بهذه النسخة (ولي الدين):

«أخبرنا أبو الحسين أحمد بن محمد بن الحسن بن فاندشاه، قال:

(1) -الأحاديث الطوال: الطبراني، ص03.

حدثنا أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، قال

إسلام عدي بن حاتم يكنى أبا طريف رضي الله عنه «(1).

كما أن عدد الأحاديث في هذا الجزء هو نفسه (19) تسعة عشر حديثاً، وهي على الترتيب السابق نفسه، والخاتمة أيضاً هي نفسها «آخر الجزء الأول و الحمد لله وبه القوة و الحول»(2).

* الجزء الثاني:

لقد غلب على هذا الجزء الغلط والخلط والتداخل؛ لأن المحقق كرره مرتين بصورتين مختلفتين، كآلآتي:

- الصورة الأولى:

و هي تكرار للعمل السابق نفسه بحيث أورد المحقق اسم الجزء - الجزء الثاني من الأحاديث الطوال، 20 - حديث ثعلبة بن حاطب- (3). فالمحقق عمد إلى حذف التصدير من هذا الجزء مبرراً ذلك بقوله: «في رأس الجزء الأول والثاني والثالث حذفنا رواية الكتاب اكتفاء بما ذكرنا في المقدمة»(4). بيد أن المحقق في هذا العمل لم يشر إلى

(1) -الأحاديث الطوال: الطبراني، ص 15

- و ينظر: المعجم الكبير: الطبراني (أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب: 360 هـ)، حققه و خرج أحاديثه حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر، ابن تيمية، (د، ط)، (د، ت)، القاهرة - مصر، ج 25، ص 193.

(2) -ينظر: - المعجم الكبير، الطبراني، ج 25، ص 225.

- الأحاديث الطوال، الطبراني، ص 45.

(3) -ينظر: - المعجم الكبير، الطبراني، ج 25، ص 225.

- الأحاديث الطوال، الطبراني، ص 46.

(4) -ينظر: - المعجم الكبير، الطبراني، ج 25، ص 278-279.

- الأحاديث الطوال، الطبراني، ص 80-82.

ذلك. وههنا يظهر الغلط و الخطأ و التداخل بين الأجزاء لتداخل العملين اللاحق بالسابق؛ و ذلك بإدراج المحقق في هذا الجزء تسعة عشر حديثاً منها أربعة من الأحاديث الأخيرة هي في الأصل من الجزء الثالث حسب النسخة السابقة، وهي كالاتي:

34- حديث عامر بن الطفيل و أريد بن قيس⁽¹⁾.

فهذا الحديث هو أول حديث في الجزء الثالث في عمله السابق(37- حديث عامر بن الطفيل وأريد بن قيس)⁽²⁾.

35- حديث الفضل بن العباس في القصاص= <38.

36- حديث عبد الرحمن بن سمرة في رؤيا الرسول ﷺ = <39⁽³⁾.

37- حديث النبي أيوب-عليه الصلاة والسلام- <40⁽⁴⁾.

38- حديث الغار <41⁽⁵⁾.

فهذا دليل يُثبت أن المحقق لجأ إلى تكرار الجزء الثاني بصورة أخرى.

(1) - ينظر: - الأحاديث الطوال، الطبراني، ص 82-89.

(2) - ينظر: - المعجم الكبير، الطبراني، ج25، ص278-279.

- الأحاديث الطوال، الطبراني، ص 80-82.

(3) - ينظر: - المعجم الكبير، الطبراني، ج25، ص 281-283.

- الأحاديث الطوال، الطبراني، ص82-84.

(4) - ينظر: - المعجم الكبير، الطبراني، ج25، ص 283-284.

- الأحاديث الطوال، الطبراني، ص 86

(5) - ينظر: - المعجم الكبير، الطبراني، ج25، ص 284-286.

- الأحاديث الطوال، الطبراني، ص 87-89.

- الصورة الثانية:

أورد المحقق الجزء الثاني المكرر بالتصدير حسب النسخة الأصلية (للشيخ ولي الدين)؛ بذكر البسملة، واسم الجزء والسند. ينقص التصدير الصلاة والسلام على النبي الكريم. يفتتحه بـ

39- حديث ماشطة بنت فرعون⁽¹⁾. يبلغ عدد أحاديث هذا الجزء المكرر سبعة أحاديث. الأصل فيها أنها تنتم للجزء الثالث في نسخة الشيخ محب الله شاه الراشدي، والحجة في هذا تذييل المحقق لهذا الجزء المكرر بخاتمة الجزء الثالث «آخر الجزء الثالث تم بحمد الله وعونه، ويتلوه الجزء الرابع من الأحاديث الطوال لأبي القاسم سليمان بن احمد بن أيوب الطبراني صاحب المعاجم رحمه الله تعالى»⁽²⁾.

و بهذا يصبح عدد أحاديث هذا الجزء ستة و عشرين حديثًا.

و يتسع خلل تحقيق هذه النسخة أكثر بإدراج المحقق للجزء الرابع بعد الجزء الثاني، كالاتي:

* الجزء الثالث:

من المؤكد أن هذا الخلل مقصود؛ و ذلك بتصريح المحقق نفسه بأنه قد كرر عمله السابق، والدليل على ذلك، إحالته في الهامش رقم «1»، قائلا: «هذا حسب ترتيب النسخة التي اعتمدت عليها أولا»⁽³⁾. و الأمر والأدهى من ذلك، التصرف في السند. وهذا عمل ردُّ عند أهل العلم؛ لأن السند في اصطلاحهم هو " إخبار عن طريق المتن، فيه

(1) -ينظر: - الأحاديث الطوال، الطبراني، ص 90-100.

(2) -ينظر: - المرجع نفسه، ص 100.

- المعجم الكبير، الطبراني، ج 25، ص 297.

(3) -ينظر: هامش رقم (1)، الأحاديث الطوال، الطبراني، ص 101.

رفعا للحديث، واعتماد الحفاظ عليه⁽¹⁾. كونه يعد من الاعتبارات النصية - التداولية التي يعتد بها في الحكم على الحديث النبوي الشريف بالقبول أو الرد. و من ثم اعتبره بعض أهل العلم أحد معايير تصنيف الحديث النبوي الشريف إلى أنواع من حيث القوة أو الضعف إلى حديث صحيح، و حديث حسن، و حديث ضعيف .. إلى غير ذلك. و كما يترتب على ذلك الحكم على الحديث جواز الاحتجاج و العمل به⁽²⁾. لذا حرص المحدثون على ضبط النقل و الرواية للحديث النبوي الشريف بجزأيه (السند و المتن).

و من زاوية هذا النظر؛ شد انتباهي تصرف المحقق في نص السند؛ و ذلك بتغيير ترتيب الرواة في السند، وحذف الراويين الأخيرين منه، وتصحيف اسم الراوي (الحمال => الجمال) - تصحيف السند- و الحجة في هذا؛ إثبات المحقق لصورة الجزء الأول من نسخة مخطوط الشيخ محب الله شاه الراشدي في مقدمة الكتاب -الأحاديث الطوال⁽³⁾- حسب اصطلاح المحدثين فهذا الحذف يعد سقطا في سلسلة السند، وهذا يؤدي إلى الانقطاع، وأن هذا السقط ظاهر بحذف الراويين و الآخرين: الشيخ أبو عبد الله محمد بن عمر بن عبد الغالب العماني (618 هـ) و أبو الحجاج بن يوسف بن خليل بن عبد الله الدمشقي (648 هـ)، فبهذا التصرف في سلسلة السند يصنف الحديث إلى حديث معضل وحكمه ضعيف لفقده شرط القبول، و هو اتصال السند⁽⁴⁾.

و هذا نص السند الصحيح:

«رواية أبي الحسين أحمد بن محمد بن الحسين بن فاذشاه عنه،

(1) -شرح الديباج المذهب في مصطلح الحديث: شمس الدين محمد الحنفي التبريزي المعروف بمنلا الحنفي على الديباج المذهب للسيد الشريف الجرجاني الحنفي (علي بن محمد: 816 هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1350 هـ، ص 8.

(2) -ينظر: أقسام الحديث النبوي الشريف، ص 14 من هذا الفصل.

(3) -ينظر: الأحاديث الطوال، الطبراني، ص 13.

(4) -ينظر: تيسير مصطلح الحديث، محمود الطحان، ص 92.

رواية أبي منصور محمد بن إسماعيل الصيرفي عنه،

رواية أبي مسعود بن أبي منصور الحمال عنه،

رواية الشيخ أبي عبد الله محمد بن عمرو بن عبد الغالب العماني عنه،

و رواية أبي الحجاج بن يوسف بن خليل بن عبد الله الدمشقي أيضا عنه»⁽¹⁾.

يبلغ عدد أحاديث هذا الجزء ثلاثة أحاديث فقط، و هو أقل عددا من الأجزاء الأخرى. و هذه الأحاديث في الأصل هي تنمة للجزء الثاني حسب النسخة السابقة، وهي كالتالي:

- 46 حديث أبي سريحة في خروج الدجال => 34⁽²⁾.

- 47 حديث أنس بن مالك في فضل الجمعة => 35⁽³⁾.

- 48 حديث الصور => 36 .. (266 - 277)⁽⁴⁾.

و الحجة في هذا؛ تذييل المحقق هذا الجزء بخاتمة الجزء الثاني، بقوله: «آخر الجزء الثاني والحمد لله وحده المحمود المشكور. و يتلوه الجزء الثالث من الأحاديث الطوال»⁽⁵⁾.

(1) - ينظر: الأحاديث الطوال، الطبراني، ص 13.

(2) - ينظر: المعجم الكبير، الطبراني، ج 25، ص 262-263.

- الأحاديث الطوال، الطبراني، ص 101-102.

(3) - ينظر: المعجم الكبير، الطبراني، ج 25، ص 264-266.

- الأحاديث الطوال، الطبراني، ص 102-103.

(4) - ينظر: المعجم الكبير، الطبراني، ج 25، ص 266-277.

- الأحاديث الطوال، الطبراني، ص 104-116.

(5) - ينظر: الأحاديث الطوال، الطبراني، ص 117.

-الجزء الرابع:

أورد المحقق هذا الجزء من غير تصدير. و هذه حجة في تكراره لعمله السابق. وقد سبق و أن أشار إلى حذف السند. و هذا الجزء في الأصل هو الجزء الرابع في العمل السابق فقد كرره المحقق. والجديد في هذا الجزء ههنا إضافة المحقق لحديث «عهد الرسول ﷺ للعلاء بن الحضرمي المبعوث إلى البحرين»⁽¹⁾. ومن ثم، يبلغ عدد أحاديث هذا الجزء في هذا العمل خمسة عشر حديثاً. و بهذا يصبح عدد الأحاديث في هذه النسخة (الشيخ ولي الدين) ثلاثة و ستين حديثاً.

و صفوة القول؛ فهذا العمل بحاجة ماسة إلى إعادة النظر فيه لإخراجه في أحسن صورة، وأزهى حلة لفتح شهية القارئ لقراءته، وكذلك الباحث والدارس إلى دراسته دراسة جادة و البحث فيه بعمق و شمولية أكثر؛ ذلك أن الاشتغال بالحديث النبوي الشريف سواء أكان جمعا أم تدوينا أم نسخا، أم تخريجا، أم استنباط الأحكام يتطلب عناية فائقة لتدرك الهنات والزلات فهو عمل شريف لا يقل أهمية من دراسة الحديث النبوي الشريف من حيث بلاغته و فصاحته، أو نحويته، أو أدبيته، أو نصيته إلى غير ذلك.

فالبيان النبوي يتضمن نصوصا جميلة و رائعة جدا تستوقفنا. وكيف لا؟ والحديث النبوي الشريف نص أدبي في القمة من البيان البشري لا يفوقه إلا نص القرآن الكريم؛ ذلك أن الفصاحة والبلاغة النبوية مستمدة من بلاغة و فصاحة القرآن الكريم؛ لأن حديث الرسول ﷺ وحي من عند الله تعالى، مصداقا لقوله عز من قائل: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ

﴿ إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ﴾ ﴿[النجم، 4، 5، 3] و كما قال

الرسول ﷺ: «أُتِيَتْ جَوَامِعَ الْكَلِمِ»⁽²⁾.

(1) - ينظر: الأحاديث الطوال، الطبراني، ص 128-133.

(2) - صحيح مسلم: مسلم، كتاب المساجد، ج 1، ص 277.

و في الأخير أقول؛ لا أدعي أنني قد صحت عمل المحقق، وإنما هي محاولة لتصحيح ما يمكن تصحيحه؛ لأنني لم استطع الحصول على نسخة الشيخ ولي الدين ونسخة الشيخ محب الله شاه الراشدي، فحسبي أنني قد حاولت و اجتهدت.

2- ترجمة للطبراني :

الطبراني⁽¹⁾: هو أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مُطَيَّر اللخمي الشامي، ولد سنة 260 هـ بعكا وتوفي سنة 360 هـ بأصبهان، ينتهي نسبه إلى قبيلة لخم من اليمن، نزلت بالشام عاش في العصر العباسي الثاني.

كان والده -رحمها الله- صاحب حديث، فكان أول سماعه سنة 273 هـ بطبرية.

ومن ألقابه الإمام العلامة، والحافظ الكبير، والفقه والمحدث، والعلم الثبت منذ العصر وهو الموصوف بالرجال الجوال مجد الإسلام، وعلم المعمرين⁽²⁾. كان صاحب حديث. ومن تواليفه الغزيرة⁽³⁾:

(1) - الطبراني نسبة إلى طبرية مدينة بالشام/ بالأردن بناحية الغوتر، أو نسبة إلى طبرستان في المعجم،

ينظر: المعجم الصغير: الطبراني أبو القاسم سليمان: 360 هـ، تح: محمد شكور محمود الحاج أمرير،

المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، لبنان، 1416 هـ/1995، ج1، هامش 3، ص07.

(2) - ينظر: المعجم الأوسط، تح: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد وأبو الفضل عبد المحسن بن إبراهيم

الحسين،

دار الحرمين، القاهرة، ط1، مصر، 1415 هـ/1995م، ج1، ص14.

والمعجم الصغير: الطبراني أبو القاسم سليمان (360 هـ)، تح: محمد شكور محمود الحاج أمرين، الناشر المكتبة

الإسلامية، بيروت، ط1، لبنان 1405 هـ/1985م، ج1، ص10.

(3) - ينظر: المعجم الأوسط، الطبراني، ج1، ص21، 22.

المعجم الصغير الطبراني، ج1، ص13. ترجمة الطبراني،

سير أعلام النبلاء - السيرة النبوية - سيرة الخلفاء الراشدين، الذهبي (محمد بن أحمد بن عثمان قايماز :

748 هـ)، تح: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، 1982/1402م، ج16، ص119.

1- المعجم الكبير (مائتي جزء)، تح: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط1، مصر، 1404هـ/1983م.

2- المعجم الأوسط: (أربعة وعشرون جزءاً)، تح: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، وأبو الفضل عبد المحسن بن إبراهيم الحسين، الناشر دار الحرمين، القاهرة، ط1، مصر 1415هـ/1995م.

3- الروض الداني إلى المعجم الصغير، تح: محمد شكور محود الخارج أمرير، الناشر المكتب الإسلامي، بيروت، د.ط، لبنان 1405هـ/1985م.

ومن تصانيفه:

4- كتاب: الأحاديث الطوال (الطوالات) [جزء/ جزآن]، تح: حمدي عبد المجيد التلقي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، لسان، 1416هـ/1995م.

5- كتاب الدعاء (عشرة أجزاء).

6- كتاب السنة

7- كتاب دلائل النبوة (عشرة أجزاء).

8- كتاب النوادر (عشرة أجزاء).

9- حديث الشاميين (عشرة أجزاء).

10- كتاب الفرائض.

11- كتاب التفسير.

12- كتاب منذ أبي هريرة رضي الله عنه.

13-كتاب أخبار عمر بن عبد العزيز -رحمه الله-.

14-كتاب مكارم الأخلاق، الطبراني، أبو القاسم سليمان، 360هـ.

ثالثاً: مفهوم الخطاب الديني وأنواعه:

الخطاب الديني عبارة يحسن التوقف عندها كونها مشحونة بحمولة دلالية استقتها من روافد الثقافة العربية الإسلامية، بغض النظر عن دلالاتها في الثقافة الإنسانية، فالمقام لا يتسع لذلك. و من زاوية هذا النظر تحلل العبارة ليُعرف كل لفظ منها على حدة، ثم يستخلص مفهوم العبارة المراد حسب هذا المقام.

بداية؛ الخطاب لفظ (ملفوظ) يتضمن معنى التخاطب، أو التحوار كونه صادر من مخاطب يفترض وجود مخاطب حاضر أو ضمني بصفته مشاركاً في عملية التخاطب، أو مجرد سامع متلقي قصد إبلاغه معلومة ما، أو التحوار حول موضوع ما لتحقيق التفاعل و التواصل بين المتخاطبين، ويظهر هذا من خلال التأثير في المخاطب بتغيير رأيه، أو سلوكه، أو اعتقاده. «فيتخذ الخطاب شكلاً لغوياً مركباً يشترط فيه التماسك والانسجام، ويحمل دلالة يمررها المرسل إلى مخاطبه من أجل إبلاغه معلومة ما، أو التأثير فيه عقلياً أو وجدانياً أو سلوكياً. وبالتالي فهو يشكل نسقاً أو " بنية منظمة " لها قواعدها التي تتحكم في صيرورتها و تناميها من أجل إنتاج هذه الدلالة الكلية التي ليست بالضرورة نتيجة مباشرة بمجموع الدلالات الجزئية أو الصغرى المشكلة للخطاب»⁽¹⁾.

أما لفظ الدين فيقتضي النظر فيه من وجهة نظر ثقافتنا العربية الإسلامية بخاصة لا الثقافة الإنسانية بعامة، لأن المقام لا يتسع لطرح مثل هذا الإشكال بتوسع.

(1) - البلاغة و الخطاب: محمد مشبال، ص، 116. نقلاً عن بلاغة الخطاب الديني، تنسيق محمد مشبال منشورات،

الاختلاف بالاشتراك مع منشورات ضفاف، دار الأمان - المغرب، ط، 1، 1436 هـ - 2015 م.

من المؤكد أن لفظ الدين مرتبط بالإسلام في ثقافتنا العربية الإسلامية مصداقا لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران 19]، والدين مرتبط بالعبادة، ومفهومها متسع يشمل المعتقدات والشرائع. وتشارك في هذا المفهوم الديانات السماوية الأخرى، لأن كل الرسل والأنبياء مكلفون بتبليغ الرسالة الإلهية المتمثلة في عقيدة التوحيد الشامل⁽¹⁾. وهذا يستلزم الامتثال للشرائع الإلهية، كما يصدر من المصدر الأساس للإسلام الذي يتمثل في القرآن الكريم المعجزة الخالدة للرسول ﷺ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران 19]، وقوله أيضا: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران 85].

و انطلاقا من ارتباط الدين بالعبادة التي قوامها الطاعة. فالدين مرتبط بالطاعة مصداقا لقوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة 255]. فيعرف الدين بأنه «الطاعة والجزاء، والدين كالملة لكنه يقال اعتبارا بالطاعة والانقياد للشريعة»⁽²⁾. و يذهب هذا المذهب ابن تيمية (725 هـ) في كتابه العبودية بقوله: «الدين يتضمن الخضوع و الذل، و يقال: يدين الله، يدين الله، و طاعته و الخضوع له»⁽³⁾.

من الواضح و المعلوم؛ أن مفهوم الدين في ثقافتنا العربية الإسلامية يعني المعتقدات و الشرائع التي تربط الإنسان بخالقه طوعا و انقيادا لأوامر الله تعالى و نواهيه.

(1) - عقيدة التوحيد الشامل تعني توحيد العبادة لله تعالى، و توحيد الاستعانة به، و توحيد أسماء الله الحسنى و صفاته العلى.

(2) - المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني (أبو القاسم الحسيني بن محمد بن المفضل: 502 هـ)، تحقيق وضبط: محمد الخليل غيتاني، دار المعرفة، ط 4 - بيروت - لبنان، 1426 هـ - 2005 م، ص 181.

(3) - العبودية: ابن تيمية الحراني (تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم)، تعليق و تخريج الأحاديث، أبو عبد الله محمد بن سعيد بن رسلان، دار الإيمان للطبع و النشر و التوزيع، (د، ط) إسكندرية - مصر، 2003م، ص 15/14.

و النظر في الديانات السماوية الأخرى يثبت إجماعها مع هذا المفهوم السائد سواء في الثقافة العربية الإسلامية بخاصة، أو الثقافة الإنسانية بعامة. لأن كل المرسلين أنبياء ورسلا مكلفون بتبليغ الرسالة الإلهية إلى كافة الناس.

و تأسيسا عليه؛ «فالخطاب الديني هو ذلك الخطاب أو تلك الخطابات المتعددة التي عملت على شرح هذه العلاقة، وتفصيل هذه التعاليم الملزمة للإنسان المسلم في حياته العامة»⁽¹⁾. وبيانا لذلك، فإن للخطابات الدينية تجلياتها المختلفة الناتجة من ذلك التنوع في المواقع بين قطبي التواصل:

المرسل ← المرسل إليه التي يمكن اختزالها إلى علاقات ثلاث أساسية على النحو الآتي:

أ- المرسل، في موقع أعلى درجة من المرسل إليه: الله تعالى ← الإنسان ويحكم الرسول ﷺ مبلغ عن الله تعالى فهو أدنى منه درجة، ولكن أعلى درجة من المرسل إليه: الرسول ﷺ ← الإنسان.

ب- المرسل؛ في موقع التساوي درجة مع المرسل إليه: الإنسان ← الإنسان.

ج- المرسل؛ في موقع أدنى من المرسل إليه: الإنسان ← الله تعالى.

ومن هذه العلاقات المؤسسة للتخاطب و التواصل بين طرفي الخطاب يمكن تصنيف تلك الخطابات المتنوعة و المتعددة المتمخضة من تلك العلاقات من زاوية نظر ثقافتنا العربية الإسلامية إلى نوعين من الخطاب هما: الخطاب المؤسس أو خطاب أصل مؤسس التواصل الديني مصدره القرآن الكريم، وهو خطاب إلهي يبلغه الرسول ﷺ إلى

(1) - بلاغة الإقناع في خطاب الوعظ، سعيد جبار، ضمن كتاب بلاغة الخطاب الديني، تتسيق محمد مشبال، ص

كافة الناس بأمر من الله تعالى، مصداقا لقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [المائدة:67]، لذا فالله تعالى هو المرسل الأول، والرسول ﷺ هو المتلقي الأول و حيا بواسطة الروح الأمين جبريل عليه السلام. و تكليفه بالإبلاغ المبين لكلام الله تعالى إلى كافة الناس، ثم تفصيل مجمله، وتبين ما أشكل منه على المخاطبين يتحول إلى المرسل الثاني، و المرسل إليه المتلقي (العالمين).

و عليه؛ فالخطاب النبوي هو خطاب مصاحب للخطاب القرآني. وتكمن «مهام الخطابات المؤسسة في وضع القواعد الأساسية للتواصل الديني، و تأطير المجال العام الذي يمكن أن تتحرك فيه»⁽¹⁾.

و بالموازاة، فقد رافق توقف وحي السماء (القرآن الكريم) - بوفاة الرسول ﷺ بعد اكتمال الدين وتمام التبليغ - ظهور تحولات تاريخية و سياسية تمخضت عنها خطابات جديدة ومستحدثة حلت محل الخطاب النبوي تتمثل في الخطابات الفرعية بالنسبة للخطاب السابق هدفها الأسمى العمل على استمرارية الدعوة. فظهرت علوم وسمت نفسها بالعلوم الشرعية بوصفها شارحة ومفسرة وموضحة، ومبينة لنصوص الخطاب المقدس (القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف) متمظهرة في خطابات جديدة منها ما يتعلق بالقرآن الكريم مثل علوم القرآن. وخطابات أخرى متعلقة بالحديث النبوي الشريف تسمى علوم الحديث. و نظرا لهذا التعدد والتنوع لتلك الخطابات المستحدثة الفرعية فقد صنفت حسب انتمائها إلى صنفين هما:

صنف منها ينتمي إلى حقول علمية من قبيل: علوم البلاغة، علوم القرآن، علوم الحديث، علم التفسير، علم أصول الفقه،..إلخ، في حين أن الصنف الآخر ينتمي إلى أنواع خطابية من قبيل: الخطب، المواعظ، الوصايا، الرسائل، الأخبار، الأدعية..إلخ.

(1) -بلاغة الإقناع في خطاب الوعظ، سعيد جبار، ص 224.

ومحصول الأمر؛ فالخطاب الديني في الأصل هو خطابات دينية، منها الخطاب الديني المؤسس (الأصل) الذي يتمثل في الخطاب المقدس الذي يتجسد في "الخطاب القرآني"، و "الخطاب النبوي". والشق الآخر من الخطاب الديني يتمثل في الخطابات الدينية الفرعية البشرية التي تتجسد في عدة أنواع خطابية، منها "خطاب الوعظ"، و"خطاب الدعاء"، و "خطاب الوصايا"، و "خطاب الفقه". و غير ذلك.

هذا؛ ويتمظهر الخطاب النبوي في كتاب "الأحاديث الطوال" للطبراني (360 هـ) في تجلياته المختلفة الموسومة بالتنوع الخطابي الذي يتجسد في أقواله ﷺ و خطبه، وأخباره، ورسائله، ومواعظه، وأدعيته. لذا فالمخاطب فيها متعدد، و ذو طبيعة مختلفة لاختلاف المقامات الخطابية، والأزمنة والأمكنة، والموضوعات. وعلى الرغم من ذلك فمدارها على العقائد و المعاملات. أما مقاصد الخطاب النبوي فتتمثل أصول العقيدة، والعبادة، والتشريع (الفقه)، والأخلاق.

ومفاد هذا؛ أن الخطاب النبوي خطاب مقدس مطلق، ذو طبيعة خاصة تتسم بالشمول والعموم، لذا يتضمن «معاني إنسانية لم تتقيد بظرف الزمان، ولا بظرف المكان. فلم ينظر فيها إلى العرب، ولا إلى الناس في زمن النبوة فحسب، ولا إلى جزيرة العرب وحدها. ولا إلى طبقة دون طبقة، و إنما كانت هذه المعاني تنظر للإنسان من حيث هو إنسان»⁽¹⁾.

1- الخطاب النبوي: بلاغته و فصاحته

من الواضح و المعلوم؛ أن الخطاب النبوي يمثل الشق الآخر من الخطاب الديني المقدس. فهو يعد خطابا مركزيا تتولد منه كل الخطابات الدينية الفرعية البشرية.

(1) -التصوير الفني في الحديث النبوي: محمد الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت، ط 1 لبنان، 1409 هـ - 1988م،

لذا فالخطاب النبوي خطاب عام و شامل مداره على الإبلاغ مصداقا لقوله تعالى:

﴿يَأْتِيهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ۗ﴾ [67المائدة]. فهو البليغ المبلغ الذي ردد لازمة عظيمة الدلالة في مقامها (خطبة حجة الوداع). وهي خطبته الأخيرة «اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ!» وقوله أيضا «جَلَّالُ رَبِّي الرَّفِيعُ فَقَدْ بَلَّغْتُ!» و في رواية أخرى «أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟ اللَّهُمَّ اشْهَدْ»⁽¹⁾. فكان ذلك بمثابة «إيصال الكلام للسامعين على أحسن صورة، وبه يكون الإفهام والإقناع»⁽²⁾. وهذه سمة بلاغته التي تكمن في قدرته الفائقة على التواصل مع شرائح بشرية مختلفة. و بالتالي؛ فإن من خصائص خطابه الشريف أنه خطاب الزمن كله، والمكان كله، والبشرية جمعاء، لأنه لا يخص عصرا، أو جيلا، أو مصرا، ثم ينتهي بانتهائه. فهو خطاب مطلق يثبت صدق النبوة و الرسالة المحمدية السمحة لموافقته بما جاء به الحق.

هذا؛ والخطاب النبوي هو نص أدبي جميل راقٍ يمثل سنام البيان العربي والإسلامي الذي يمكن أن يبلغه بيان البشر، وكيف لا؟ و«قد كلفه الله تعالى بالإبلاغ والتبيين و الهداية. «فإذا علم أن هذا التبيين كان لقوم يتضارعون بالبيان، ويتقارعون بالفصاحة فلا بد أن يكون الذي يتولى إبلاغهم و هدايتهم بالبرهان والمنطق أشد منهم عارضة، و أقوى منهم حجة - و لا بد أن يكون الذي أختير لهذه المهمة في منبته، وفي نفسه ما يؤهله من عوامل التوفيق و السداد لإحتراز الفلج الحاسم»⁽³⁾.

(1) -ينظر: صحيح مسلم، كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ ج 2، ص 557 - 558.

(2) -الخطابة في صدر الإسلام، درويش محمد الطاهر، دار المعارف المصرية - مصر، ط2، 1968 م، ص198.

(3) -البلاغة النبوية: محمد رجب البيومي، الدار المصرية، اللبنانية، ط1، 2008 م، ص 58.

و يتجلى بيانه عليه أفضل صلاة و أزكى سلام في بلاغته النبوية الموسومة بالإيجاز والإعجاز؛ وهذا بإجماع العلماء المحققين، كونها مستوحاة من بلاغة القرآن الكريم و إعجازه؛ لأن القرآن الكريم معجزة الرسول ﷺ الخالدة إلى يوم الدين.

و في هذا الشأن يقول شيخ العربية - رحمه الله - «إنّ البلاغة النبوية من البيان في إيجاز تتردد فيه عين البليغ فتعرفه مع إيجاز فرعين؛ فمن رآه من ذلك الإعجاز فيعلم أنه لم يلحق به هذه العين»⁽¹⁾، و الحجة في ذلك أن الرسول ﷺ هو أبلغ البلغاء، وأصح الفصحاء مصداقا لقوله ﷺ: «أنا أفصح العرب»⁽²⁾. و قوله- أيضا- «أُتِيَتْ جَوَامِعَ الْكَلِمِ»⁽³⁾.

فهو بهذا يجمع بين البلاغة و الفصاحة على حد قوله القاضي عياض (544 هـ): «و أما فصاحة اللسان و بلاغة القول، فقد كان ﷺ من ذلك بالمحل الأفضل الذي لا يجهل سلامة الطبع، وبراعته منزع، وإيجاز مقطع، ونصاعة لفظ، و جزالة قول، وصحة معان، وقلة تكلف، أوتِيَ جَوَامِعَ الْكَلِمِ»⁽⁴⁾.

و هكذا؛ كانت فصاحته ﷺ تجمع بين الكمال و الجمال في كلامه، و في هيئة نقطة بكلامه، و في موضوع كلامه. كما قد كان جمال فصاحته في نطقه كجمال فصاحته في كلامه⁽⁵⁾. و خير من وصفه بذلك السيدة عائشة - رضي الله عنها - في

(1) -تاريخ آداب العرب: الرافي مصطفى صادق، مراجعة درويش الجودي، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، (د، ط)، 2002 م، ج 2، ص 236.

(2) -كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، العلجوني (اسماعيل بن محمد: 1162هـ) الجراحي، مكتبة القدسي، القاهرة، (دط)، مصر، 1351هـ، ج1، ص 200.

(3) -صحيح مسلم: مسلم، كتاب المساجد، ج 1، ص 237.

(4) -الشفاء بتعريف حقوق سيدنا المصطفى: القاضي عياض (أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض)، مراجعة هيثم الطعيمي و نجيب ماجدي، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المغرب، (د، ط)، 2006 م، ص 54.

(5) -ينظر: عبقرية محمد ﷺ العقاد، عباس محمود، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت - لبنان، (د، ط)، 1434 هـ / 2013 م، ص 25.

قولها: «مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْرُدُ كَسَرِدِكُمْ هَذَا، وَلَكِنْ كَانَ يَتَكَلَّمُ بِكَلَامٍ بَيْنَ فَصْلِ، يَحْفَظُهُ مَنْ جَلَسَ إِلَيْهِ» (1).

و خلاصة القول؛ إن فصاحة لسانه ﷺ، و بيان عبارته، و بلاغة كلامه، كل ذلك، قد كان توفيقاً من الله تعالى، فكان يخاطب كل قوم بلحنهم، و على مذهبهم (2). وذلك لإيصال الكلام إلى كافة الناس، وإفهامهم تعاليم الرسالة المحمدية السمحة، وإقناعهم بالحجة الواضحة، والبرهان الساطع بأنها من الله تعالى حتى يعبد بالدين الإسلامي الذي ارتضاه لعباده دون غيره من الأديان لما فيه من إقناع وإمتاع وأريحية. فمن كلامه ﷺ لسحرًا.

و مفاد هذا؛ أن الحديث النبوي الشريف يمثل من حيث النظر إلى نصه ذروة البيان العربي و الإسلامي. وأما من حيث النظر إلى خطابه فهو يجسد الوظيفة الخطابية التي لها صلة بالإلقاء (الأداء)، بالإضافة إلى الحجاج و الإقناع. لذا له قوة التأثير في السامع و المخاطب من أجل تغيير رأيه أو سلوكه، قصد تثبيت الاعتقادات بالحجاج قصد الإقناع.

(1) - الجامع الكبير (سنن الترميذي)، الترميذي (أبو عيسى محمد بن عيسى: 279هـ)، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، لبنان، 1996م، ص 3639.

(2) - ينظر: تاريخ آداب العرب، الرافعي، مصطفى صادق (1937 م)، مراجعة، درويش الجويدي، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، (د، ط)، 2002م، ج 02، ص 237 - 238.

الفصل الخامس:

التنوع الخطابي وأنماطه في

الأحاديث الطوال

توطئة:

تمثل المتون الحديثية النبوية الشريفة خطابات أنتجها الرسول ﷺ قصد توجيهها إلى مخاطبين للتأثير فيهم من أجل تغيير سلوكياتهم وأرائهم ومعتقداتهم .. إلخ.

تتميز الأحاديث الطوال للطبراني بالتنوع الخطابي في الأحاديث النبوية الشريفة، وهي تتجسد في المواعظ، والخطب، والأدعية، والرسائل، والأخبار والقصص، وغير ذلك ومؤدى هذا التنوع الخطابي تعدد المخاطب وتنوعه، وتعدد المقامات وتنوعها، وكذلك الموضوعات المطروحة، فمقام الدعاء يباين مقام الوعظ، ومقام الخطبة يباين مقام الرسالة، وغير ذلك.

فمن هذه الخطابات النبوية؛ الخطابات الشفهية (اللغة المحكية) التي ترتها بالعلاقة المباشرة التبادلية التي تربط المرسل الأول الرسول ﷺ بمخاطبيه، فمدارها على الحوار، بيد أن هذا الخطاب النبوي وصلنا في شكل مكتوب بالرواية نسخا؛ أي التحول من الشفهية إلى الكتابة، ومن ثم افتقد بعض خصوصياته التواصلية الشفهية، لكنه احتفظ بالملاح العامة لخصوصياته البلاغية والإبلاغية والإقناعية.

أما الشق الآخر من تلك الخطابات النبوية فهي خطابات مكتوبة (اللغة المكتوبة) مثل الرسائل والكتب والعهود؛ وغير ذلك التي يرسلها الرسول ﷺ مع رسله إلى الملوك والأمراء، والولاة. يختلف هذا النوع من الخطابات النبوية في "الأحاديث الطوال" عن سابقتها لغياب المخاطب ومن ثم فالمخاطب يخاطبه ضمنا بطريقة غير مباشرة.

والحوار (Conversational/dialogue) «يدل على تبادل للكلام بين شخصين في أغلب الأحيان، غير أن الكثيرين يؤثرون استعماله للإحالة على أشكال تخاطب أكثر رسمية من الحديث حيث توجد إرادة متبادلة لبلوغ نتيجة بعينها»⁽¹⁾. بمعنى أن الحوار

(1) -المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب: دومينيك مانقونو، ص37.

ينهض على مقومات أساسية تكمن في الشخصيات والتبادل اللفظي بينهم حول موضوع محدد ذو محتوى وعليه؛ فالحوار الحي «ليس فقط حضور شخصيتين على الأقل تتكلمان بالتناوب (التداول) في الدور، وتشهدان بسلوكهما غير اللفظي التزامهما في المحادثة (المحاور)، ولكن أيضا ملفوظهما الخاص يكون محددًا بالتبادل (L'echange)»⁽¹⁾.

ومن هنا، يتبين أن الخطابات السابقة في الخطابات النبوية تخلص من التبادل الكلامي لغياب المخاطب من عملية التخاطب كونه إما مخاطبا ضمنيا (غير حاضر)، أو مجرد مخاطب حاضر سامع وسيوضح هذا من خلال تحليل بعض النماذج الخطابية من الخطاب النبوي الشريف في الأحاديث الطوال.

والحاصل من ذلك؛ فالخطاب المنطوق في الخطابات النبوية الشريفة في الأحاديث الطوال معظمه مداره على آلية الحوار (الخطاب الحوارية) الذي يطرح موضوعه، ومحتواه من خلال التفاعل التواصلي بين شخصيات الحوار في المواقف متعددة للتنوع في موضوعات الحوار، وشخصيات الحوار «كون السلوك الحوارية- حسب جون دييوا- ينطلق من مفهوم التبادل الكلامي (L'echange verbal) وهو الوحدة الحوارية الدنيا التي تمكن ممثلي الخطاب من المشاركة في الحوار حسب الدور التلفظي لأطرافه، ولن تتم عملية التبادل إلا بتفعيل مضمون حوارية بين طرفي العلاقة الحوارية. فهناك من جهة، الإنتاج والتوجيه وهناك من جهة ثانية، الاستماع والجواب وهي سلوكيات حوارية مؤسسة للتفاعل التواصلي»⁽²⁾.

هذا؛ لكون الحوار وسيلة خطابية وإبلاغية وإقناعية ترتبط بمفاهيم تداولية مهمة؛ منها الملاءمة التي تتبني على الحجاج الذي يعتبر محركا مهما للتفاعل الحوارية؛ باعتبار

(1)- Les Textes: Types et Prototypes. Récits, discription, argumentation, explication et dialogue. Edit-NATHAN- Serie linguistique,PARIS,1999,p147.

(2)- Dictionnaire de linguistique: Jean Dubois,p97. نقلا عن الحوار وخصائص التفاعل التواصلي دراسة تطبيقية. محمد نظيف، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2010م، ص23،22.

أن التبادل الحجاجي يهدف إلى التأثير على المعتقدات والسلوكيات معا وتوضيحا لذلك؛ يمكن التمثيل بنماذج من الحوارات الحية الجميلة في الخطاب النبوي الشريف من الأحاديث الطوال التي تمثل مواقف حوارية من خلال هذه المحطات الحوارية في الخطاب النبوي الشريف.

أولا: أنماط الخطابات النبوية الشريفة

1-خطابات الرسول ﷺ مع أصحابه ﷺ :

من الواضح و المعلوم أن خطابات الرسول ﷺ مع أصحابه ﷺ أكثر دورانا في الخطابات النبوية الشريفة؛ وذلك بوصفهم النقلة الأولى للحديث النبوي الشريف باعتبارهم المتلقي الأول للحديث النبوي الشريف، من جهة. والمرسل الثاني بعد الرسول ﷺ فهم أئمة البيان وأرباب اللغة الذين تعد أقوالهم وأفعالهم حديثا نبويا شريفا بإقرار من الرسول ﷺ ويصطلح عليه بالحديث الموقوف، أو المرفوع إلى الرسول ﷺ إذا تعلق الأمر بالجانب الغيبي كاجتهادات بعض الصحابة ﷺ والتابعين - رحمهم الله- في أمور فقهية مثل الإرث، أو الصدقة (الزكاة)، إلى غير ذلك.

هذا؛ والنظر في " الأحاديث الطوال" يكشف عن نوعين من الخطابات الحوارية في الخطابات النبوية الشريفة، وهما:

-حوارات الرسول ﷺ مع أصحابه ﷺ قبل إسلامهم.

-حوارات الرسول ﷺ مع أصحابه ﷺ بعد إسلامهم.

وهنا يبرز الاختلاف في محتوى الحوار، وفي أحوال الشخصيات التي تمثل طرف المحاور (المخاطب)، والمقام، وفي تلك المواقف الحوارية، وهذا ما سيتضح من خلال الوصف والتحليل لنماذج من الخطابات الحوارية الفعلية الجميلة.

1-1- حوارات الرسول ﷺ مع صحابته ﷺ قبل إسلامهم.

تتمركز هذه الخطابات الحوارية الحية حول محورين هما:

-محور إسلام أهل الكتاب (اليهود/النصارى).

-محور إسلام أهل الكفر والشرك (عبدة الأوثان)

أ-محور إسلام أهل الكتاب:

-التحول من اليهودية إلى الإسلام:

من حوارات هذا المحور ما يرتكز على فقه المعاملات التي تخص عقود البيع، منها عقد بيع التمر الذي تم بين الرسول ﷺ والحَبْر اليهودي زيد بن سعدة. رغبة منه لمعرفة بعض دلائل النبوة التي لم يختبرهما من الرسول ﷺ وهي: «يَسْبِقُ حِلْمُهُ جَهْلَهُ، وَلَا يَزِيدُهُ شِدَّةُ الْجَهْلِ عَلَيْهِ إِلَّا حِلْمًا، فَقَدْ اخْتَبَرْتُهُمَا»⁽¹⁾.

أفضى هذا الحوار التفاعلي إلى توجيه المعتقدات والسلوكات معا لدى المُحَاوِر (الحَبْر اليهودي) وحصول الإقناع، مما أدى إلى تحقيق حالة من الرضا بعبارته «فَأَخْبِرْكَ يَا عُمَرُ! أَنِّي قَدْ رَضَيْتُ بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا. وَأَشْهَدُكَ أَنَّ شَطْرَ مَالِي صَدَقَةٌ عَلَى أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ»⁽²⁾.

فرجع عمر ﷺ والحَبْر اليهودي زيد بن سعدة إلى رسول الله ﷺ فأسلم على يديه بتلفظه للشهادتين «أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله» وآمن به، وصدقه، وبايعه.

أما الشق الآخر من حوارات هذا المحور، فيبتمحور حول ثنائية: السؤال/الجواب الذي دار بين الرسول ﷺ والسائل اليهودي عبد الله بن سلام.

(1) -ينظر: الأحاديث الطوال، الطبراني، ص، 24-26.

(2) - نفس المصدر، ص26.

والغرض من ذلك اختبار عبد الله بن سلام صدق نبوته ﷺ، فسأله عن ثلاثة أشياء هي: الشبه أول شيء يأكل أهل الجنة؟ وأول شيء يحشر الناس؟ فالسؤال الأول، والسؤال الأخير يخص دلائل النبوة الحسية بعالم الشهادة، أما السؤال الثاني فيخص دلائل النبوة الحسية بعالم الغيب (الجنة) فأجابه الرسول ﷺ فقال: « أَخْبَرْنِيهِنَّ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْفًا.

قَالَ: أَمَّا الشَّبَهُ فَإِذَا سَبَقَ مَاءُ الرَّجُلِ مَاءَ الْمَرْأَةِ ذَهَبَ بِالشَّبَبِ، وَإِذَا سَبَقَ مَاءُ الرَّجُلِ ذَهَبَتْ بِالشَّبَبِ.

وَأَمَّا أَوَّلُ شَيْءٍ يَأْكُلُهُ أَهْلُ الْجَنَّةِ فَرِيزَادَةُ كَبِدِ الْحُوتِ.

وَأَمَّا أَوَّلُ شَيْءٍ يُحْشَرُ النَّاسُ فِيهِ فَنَارٌ تَجِيءُ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ فَتَحْشَرُهُمْ إِلَى الْمَغْرِبِ» (1).

وهكذا؛ أسهمت ثنائية: السؤال/الجواب في تفعيل التبادل الحجاجي في هذا الحوار الحي بين الرسول ﷺ واليهودي عبد الله بن سلام، والقدرة الإقناعية فكل ذلك، قد أفضى إلى توجيه المعتقدات لدى المحاور عبد الله بن سلام (السائل المحاور)، وحصول الإقناع لديه بالحجاج فغير عقيدته (اليهودية) بإعلان إسلامه على يد رسول الله ﷺ عن رضا.

-التحول من النصرانية (المسيحية) إلى الإسلام

ومن صور الحوار التفاعلي في هذا المحور:

"حادثة إسلام عدي بن حاتم الطائي"-ومدار هذا الحوار الحي على إخبار الرسول ﷺ بغيوب مستقبلة تحدث في عالم الشهادة، وهي تتضمن دلائل نبوته الحسية فمنها ما حدث في حياته ﷺ، ومن أمثلة ذلك:

«قال الرسول ﷺ أَلَسْتُ تَرَأْسُ قَوْمِكَ؟

(1) - ينظر: الأحاديث الطوال، الطبراني، ص، 26-27.

قال عدي بن حاتم الطائي: قُلْتُ بَلَى.

قال الرسول ﷺ أَلَسْتَ تَأْخُذُ الْمَرْبَاعَ ؟ (1).

قال عدي بن حاتم الطائي: قُلْتُ نَعَمْ

قال الرسول ﷺ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ لَكَ فِي دِينِكَ» (2).

ومحصول الأمر؛ فإن الغرض من السؤال في هذا المقطع النصي الحوارية الإخبار. وأن هذا الإخبار يمثل حججا بالغة لإقناع المحاور (عدي بن حاتم الطائي) بتغيير عقيدته (النصرانية (المسيحية)) تصديقا للرسول ﷺ ولحكيمته البالغة ﷺ فقد اعتمد على التدرج في إلقاء الأخبار إلى محاوره عدي بن حاتم الطائي لتثبيت العقيدة بالحجاج، والإقناع الذي يُفضي إلى الرضا، ومن ذلك قوله ﷺ «تُوشِكُ الضَّعِينَةُ أَنْ تَخْرُجَ مِنَ الْحَيْرَةِ حَتَّى تَطُوفَ بِالْبَيْتِ بِغَيْرِ جَوَارٍ. وَيُوشِكُ أَنْ تَفْتَحَ كُنُوزَ كِسْرَى بِنِ هُرْمُزٍ، وَيُوشِكُ الرَّجُلُ أَنْ يُخْرِجَ الْمَائَةَ مِنْ مَالِهِ فَلَا يَجِدُ مَنْ يَقْبَلُهَا» (3).

وقد وافق صدق خبر ﷺ حدوث بعض أخباره في حياته، ومنه، قال عدي بن حاتم الطائي: فَقَدْ رَأَيْتُ الضَّعِينَةَ تَخْرُجُ مِنَ الْحَيْرَةِ حَتَّى تَطُوفَ بِالْبَيْتِ بِغَيْرِ جَوَارٍ، وَكُنْتُ فِي أَوَّلِ خَيْلِ أَغَارَتِ عَلَى السَّوَادِ - وَاللَّهِ لَتَكُونَنَّ الثَّالِثَةَ - إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (4).

إن؛ فتلك الأخبار الصادقة التي تضمنت دلائل النبوة الحسية هي حجج بالغة لحصول الإقناع لدى المحاور (عدي بن حاتم الطائي) لتغيير عقيدته (النصرانية)

(1) -المرباع: ما نتج في الربيع. مادة [ر.ب.ع]، المفردات في غريب القرآن، كتاب الرءاء، الراغب الأصفهاني (أبو القاسم الحسين بن محمد: 502هـ)، ضبطه، محمد خليل عيتاني، دار المعرفة-ط-4- بيروت- لبنان، 1426هـ/2005م، ص، 192.

(2) -الأحاديث الطوال: الطبراني، ص، 18.

(3) - نفس المصدر ، ص، 19.

(4) - نفس المصدر ، ص، 19.

بالإسلام، وكذلك تغيير سلوكه، أي التخلي عن أخذه للمرباع، لأنه حرام في النصرانية والإسلام. ومن ثم أسلم على يد رسول الله ﷺ عن رضا.

✓ حادثة إسلام سلمان الفارسي:

ومدار هذا الحوار التفاعلي على اختبار سلمان الفارسي لنبوتة ﷺ من خلال معرفته لبعض دلائل نبوته الحسية. فمنها أن الرسول ﷺ «يَأْكُلُ الْهَدِيَّةَ وَلَا يَأْكُلُ الصَّدَقَةَ» من خلال هذا الحوار الحي الذي دار بين الرسول ﷺ وسلمان الفارسي لما احتمل قصعة من ثريد عليها لحم جزور على عاتقه حتى أتى بها الرسول ﷺ وحتى وضعها بين يديه.

فقال الرسول ﷺ « مَا هَذِهِ أَصَدَقَةٌ أَمْ هَدِيَّةٌ؟ »

قال سلمان الفارسي: قُلْتُ، بَلْ صَدَقَةٌ.

فقال ﷺ لِأَصْحَابِهِ: «كُلُوا بِاسْمِ اللَّهِ. وَأَمْسِكْ وَلَمْ يَأْكُلْ».

فَمَكَتْ سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ أَيَّامًا، ثُمَّ صَنَعَ قَصْعَةً أُخْرَى مِنْ ثَرِيدِ بِلْحَمِ جَزُورٍ فَاحْتَمَلَهَا حَتَّى أَتَى بِهَا ﷺ فَوَضَعَهَا بَيْنَ يَدَيْهِ.

فقال ﷺ: « مَا هَذِهِ أَهْدِيَّةٌ أَمْ صَدَقَةٌ؟ »

قَالَ سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ: قُلْتُ، لَا بَلْ هَدِيَّةٌ.

فقال ﷺ لِأَصْحَابِهِ: «كُلُوا بِاسْمِ اللَّهِ. وَأَكَلْ مَعَهُمْ».

قَالَ سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ: قُلْتُ، هَذَا وَاللَّهِ يَأْكُلُ الْهَدِيَّةَ وَلَا يَأْكُلُ الصَّدَقَةَ. فَنَظَرْتُ فَرَأَيْتُ

بَيْنَ كَتِفَيْهِ خَاتَمَ النَّبُوءَةِ مِثْلَ بَيْضَةِ الْحَمَامَةِ»⁽¹⁾.

(1) - الأحاديث الطوال: الطبراني، ص، 31.

إذن؛ فمؤدى هذا الحوار إلى تغيير سلمان الفارسي عقيدته من النصرانية إلى الإسلام، فأسلم على يد رسول الله ﷺ ومن ثم تثبيتها بالحجاج الذي أفضى إلى حالة من الرضا.

-محور إسلام الكفار والمشركين:

تتمركز حوارات هذا المحور على محورين هما:

-محور إسلام الكفار.

-محور إسلام المشركين.

-التحول من الكفر (عبادة الأوثان) إلى الإسلام:

ومن معاني الكفر؛ كفر النعمة، وكفرانها سترها بترك أداء شكرها، وأعظم الكفر جحود الوجدانية، أو الشريعة، أو النبوة. والكفر في الدين أكثر، والكافر على الإطلاق متعارف فيمن يجحد الوجدانية، أو النبوة أو الشريعة، أو ثلاثتهما، الكفار جمع الكافر، المضاد للإيمان أكثر استعمالاً ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾ (الفتح 29) (1).

وانطلاقاً من هذا المفهوم للكفر والكافر، يمكن التمثيل بهذين النموذجين من الحوارات الحية التي أسهمت في تفعيل تغيير عبادة الأوثان إلى عبادة الله تعالى الواحد القهار والإيمان بوجدانية الله تعالى، وصدق نبوة خاتم الأنبياء محمد ﷺ والشريعة الإلهية التي أقرها في خاتم أديانه الدين الإسلامي.

ومن صور هذا الحوار التفاعلي الذي يحققه التفاعل التواصلي:

(1) -ينظر: مادة (كفر)، المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، ص، 436-437.

✓ حادثة إسلام جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه:

ومدار هذا الحوار التفاعلي على ثنائية: السؤال/الجواب ليختبر جرير بن عبد الله البجلي بأسئلته المطروحة صدق نبوة النبي صلى الله عليه وسلم ومن هذه الأسئلة ما يخص عالم الشهادة وما يتضمنه من دلائل النبوة (الحسية/المعنوية) مما يأتي:

قال جرير بن عبد الله البجلي: فَمَا الَّذِي أَتَيْتُ أَنَا أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْهُ؟

قال الرسول صلى الله عليه وسلم : «أَتَيْتَ وَأَنْتَ تُرِيدُ أَنْ تَسْأَلَنِي عَنْ حَقِّ الْوَالِدِ عَلَى وَلَدِهِ، إِنَّ مِنْ حَقِّ الْوَالِدِ عَلَى وَلَدِهِ أَنْ يَخْضَعَ لَهُ فِي الْغَضَبِ، وَأَنْ يُؤَثِّرَهُ فِي الرِّضَا، وَمَنْ حَقَّ الْوَالِدِ عَلَى وَالِدِهِ أَنْ يُحْسِنَ أَدَبَهُ وَلَا يَجْحَدَ نَسَبَهُ، إِنَّ الْمُكَافِيَ لَيْسَ بِالْوَاصِلِ، إِنَّمَا الْوَاصِلُ مَنْ إِذَا قَطَعَتْ رَحِمَهُ وَصَلَهَا».

فقال جرير بن عبد الله البجلي: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ هَذَا مَا أَرَدْتُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْهُ، مَا أَرَدْتُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ⁽¹⁾.

إذن؛ فقد وافقت إجابة الرسول صلى الله عليه وسلم سؤال جرير بن عبد الله البجلي، فهذه الإجابة حجة بالغة لإثبات دلالة النبوة فأعلن إسلامه بتلفظه للشهادتين " أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ".

وبعد تلفظ جرير بن عبد الله البجلي للشهادتين، أخذ الحوار منحى تدرجياً في طرح الأسئلة على الرسول صلى الله عليه وسلم والرسول صلى الله عليه وسلم يجيب في الإجابة لامتلاكه القدرة الإقناعية في إقناع محاوره لتغيير معتقداته (الأوثان) بالعقيدة الإسلامية (عبادة الله تعالى) عن قناعة ورضا لقوة الحجة الواضحة والبرهان الساطع، والحكمة البالغة.

(1) - الأحاديث الطوال: الطبراني، ص 20.

وهكذا؛ يستمر الحوار بين المتحاورين مع تغيير في موضوع الحوار، والهدف من ذلك ترسيخ وتثبيت العقيدة بالحجج، كآتي:

قال جرير: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَخْبِرْنِي عَنِ السَّمَاءِ الدُّنْيَا وَعَنِ الْأَرْضِ السُّفْلَى.

قال رسول الله ﷺ «خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاءَ الدُّنْيَا مِنَ الْمَوْجِ الْمَلْفُوفِ، وَحَفَفَهَا بِالنُّجُومِ، وَجَعَلَهَا رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ، وَحَفِظَهَا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ، وَخَلَقَ الْأَرْضَ السُّفْلَى مِنَ الزَّبَدِ الْجَفَاءِ، وَالْمَاءِ الْكَبَاءِ، وَجَعَلَهَا فَوْقَ صَخْرَةٍ عَلَى ظَهْرِ حُوتٍ: يَخْرُجُ مِنْهَا الْمَاءُ فَلَوْ أَنْخَرَقَ مِنْهَا خَرَقٌ لَأَدْرَتِ الْأَرْضُ وَمَنْ عَلَيْهَا، سُبْحَانَ خَالِقِ النُّورِ»⁽¹⁾.

ففي هذه الإجابة الوافية والكافية التي تخص عالم الغيب، والمتضمنة لدلائل النبوة الحسية حجة ثانية في إقناع جرير بصدق النبوة لموافقته لما جاء به الحق، لذا بايع جرير رسول الله ﷺ وفي ختام هذا الحوار الحي دار الحديث حول الاعتقاد (العقيدة) لدخول الإيمان قلب جرير بن عبد الله البجلي بعد إسلامه على يد رسول الله عليه الصلاة والسلام، ثم تقرير أحكام الأركان العملية كونها أساس الدين الإسلامي، كما يأتي:

قال جرير: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَبْسِطْ يَدَكَ أَبَايَعُكَ، "فَبَسَطَ يَدَهُ"، فقال جرير: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا اعْتَقِدُ؟

قال الرسول ﷺ «تَعْتَقِدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ».

قال جرير: نعم.

قال رسول الله ﷺ «وَأَنْ تُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ»

قال: جرير: نعم.

قال رسول الله ﷺ «وَأَنْ تَصُومَ رَمَضَانَ، وَأَنْ تَحُجَّ الْبَيْتَ».

(1) - الأحاديث الطوال: الطبراني، ص 20.

قال جرير: نعم⁽¹⁾.

وبهذه الإجابات حصل الإقناع لدى المحاور جرير بن عبد الله البجلي، ومن ثم تغيير عبادته للأوثان إلى عبادة الله تعالى عن إقناع و رضاً، وتثبيتها بالحجج الواضحة والبراهين الساطعة، والحكم البالغة.

والهدف من ذلك كله، تصحيح، العقيدة وتثبيتها لدى المحاور كونها أساس قبول العبادات والأعمال.

✓ حادثة إسلام عمرو بن عبسة السلمي ويكنى أبا نجيح:

ومدار هذا الحوار التفاعلي على ثنائية: السؤال/الجواب التي تخص عالم الغيب، وما يتضمنه من دلائل النبوة (الحسية/المعنوية) لاختبار أخبارا يخبر بها الرجال، وأحاديث يُحدّث بها بمكة، فكانت الرسالة حول النبوة والرسالة في بداية الحوار الآتي:

قال عمرو بن عبسة: قلتُ، ما أنتُ؟

قال الرسول ﷺ «أنا نبيٌّ»

قال عمرو بن عبسة: قلتُ، وما نبيٌّ؟

قال رسول الله ﷺ «رَسُولُ اللَّهِ».

قال عمرو بن عبسة: قلتُ: آله أُرْسَلَكُ؟

قال الرسول ﷺ: «نَعَمْ».

قال عمرو بن عبسة: قلتُ، بأيِّ شيءٍ أُرْسِلتُ؟

قال الرسول ﷺ: «بِتَوْحِيدِ اللَّهِ لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَكَسْرِ الْأَوْثَانِ، وَصِلَةِ الرَّحْمِ».

(1) -الأحاديث الطوال: الطبراني، ص، 21.

قال عمرو بن عبسة: قلت، فَمَنْ مَعَكَ عَلَى هَذَا؟

قال الرسول ﷺ: «حُرٌّ وَعَبْدٌ».

قال عمرو بن عبسة: قلت، إِيَّ مَعَكَ.

قال الرسول ﷺ: «لَا تَسْتَطِيعُ ذَلِكَ يَوْمَكَ هَذَا وَلَكِنْ إِرْجِعْ إِلَى أَهْلِكَ، فَإِذَا سَمِعْتَ

أَنِّي قَدْ ظَهَرْتُ فَالْحَقْ بِي»⁽¹⁾.

كانت إجابات الرسول ﷺ: حججا واضحة، أفضى هذا النص الحوارى التفاعلي الذي طرفاه الرسول ﷺ وعمرو بن عبسة السلمى بمكة، إلى إقناع وإقنتاع المحاور (عمرو بن عبسة السلمى) فأعلن إسلامه على يد رسول الله ﷺ، عن رضا لقوة الحجة الصادعة في إقناع العقل وطمأنة القلب معا.

وأما مدار الحوار بين الرسول ﷺ وعمرو بن عبسة السلمى بالمدينة بعد إسلامه فكان موضوعه على استمرارية تعليم أحكام الدين من الشريعة الإسلامية السمحة، فكان الحديث عن الصلاة من حيث أوقائها، وكيفية أدائها والحكمة من ذلك، ثم اختتم الحوار بالحديث عن الوضوء والحكمة من ذلك⁽²⁾.

الملاحظ على موضوعات هذا الحوار الحي الترتيب المنطقي في تسلسلها يُحقق التكامل فيما بينها، ويُفسر هذا بأن تعليم أحكام الدين للناس ضابطه البدء بالعقيدة كونها عماد الدين، فهي أساس قبول الأعمال والعبادات في الإسلام. ويلى تعليم العقيدة تعليم الشريعة وفي مقدمتها تعليم الصلاة كونها الركن الثاني من الأحكام العملية، وأن شرط صحتها وقبولها الوضوء.

(1) - الأحاديث الطوال: الطبراني، ص 35.

(2) - ينظر: نفس المصدر، ص 35-36.

-محور التحول من الشرك إلى الإسلام-

ومن معاني الشرك؛ شرك الإنسان في الدين، وهو ضربان:

أحدهما: الشرك العظيم، وهو إثبات شريك لله تعالى. يقال أشرك فلان بالله. وذلك أعظم كفر ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ﴾ (النساء 48).

الثاني: الشرك الصغير، وهو مراعاة غير الله معه في بعض الأمور، وهو الرياء والنفاق⁽¹⁾.

ومن هذا المفهوم للشرك، يمكن التمثيل بهذين النموذجين من الحوارات الفعلية التي أسهمت في تغيير الشرك بالله تعالى إلى توحيد ألوهيته بتوحيد عبادته، وتصديق نبوة محمد ﷺ.

يشدُّ هذا الشق من هذا المحور عن سابقه لقيامه على السرد لذكر ما سمع من الجن والكهان وأجواف الأصنام بالإخبار عن ظهور الرسول ﷺ و تصديق نبوته، وفي هذا الإخبار دلائل نبوته التي تعد حججا صادعة في اعتناقهم للإسلام عن إقناع ورضا ومن صور ذلك:

✓ حديث سواد بن قارب الكاهن اليمني:

ارتبطت حادثة إسلام الكاهن اليمني سواد بن قارب بإتيانه رثيه من الجن، وإخباره بظهور الرسول ﷺ ودعوته إلى الله تعالى، وإلى عبادته، وقد تكرر هذا ثلاث ليال على التوالي، فوقع في نفس سواد بن قارب حب الإسلام والرغبة فيه، فذهب إلى الرسول ﷺ ليسمعه مقالته.

(1) -ينظر: المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، ص262-263.

قال سواد بن قارب: قُلْتُ، اسْمَعْ مَقَالَتِي، يَا رَسُولَ اللَّهِ!

فقال رسول الله ﷺ: « هَاتِ وَأَخْبِرْنِي بِإِتْيَانِكَ رُبِّيكَ ».

قال سواد بن قارب: فَقُلْتُ:

أَتَانِي نُجَيِّي بَيْنَ هَذِهِ وَرَفْدَةٍ وَ لَمْ يَكُ فِي مَا بَلَوْتُ بِكَادِبٍ
ثَلَاثَ لَيَالٍ قَوْلُهُ كُلِّ لَيْلَةٍ أَتَاكَ رَسُولٌ مِنْ لُؤَيِّ بْنِ غَالِبٍ
فَشَمَرْتُ مِنْ ذَيْلِ الْإِزَارِ وَ وَسَطْتُ بِِي الدَّعْلِبِ الْوَجْنَاءِ بَيْنَ السَّبَّاسِبِ
فَأَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ لَا رَبَّ غَيْرُهُ وَأَنَّكَ مَأْمُونٌ عَلَى كُلِّ غَائِبٍ
وَأَنَّكَ أَدْنَى الْمُرْسَلِينَ وَسِيْلَةٌ إِلَى اللَّهِ يَا ابْنَ الْأَكْرَمِينَ الْأَطَائِبِ
فَمَرْنَا بِمَا يَأْتِيكَ يَا خَيْرَ مَنْ مَشَى وَإِنْ كَانَ فِيهَا جَاءَ شَيْبُ الدَّوَائِبِ
وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ سِوَاكَ بِمَعْنٍ عَنِ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ (1)

فالحجة في هذا الإخبار السماع من الجن بظهور الرسول ﷺ وهي تمثل دلالة النبوة المعنوية التي تخص عالم الغيب (الجن) التي أفضت إلى إسلام الكاهن اليمنى سواد بن قارب على يد رسول الله ﷺ عن إقناع ورضاً.

✓ حديث مازن بن الغضوية:

تضمنت حادثة إسلام مازن بن الغضوية العُماني دلالة النبوة الحسية بعالم الشهادة، وهي تتمثل في ذكر ما سمع مازن من جوف صنمه باجر^(*) خبر ظهور النبي ﷺ فعجب من هذا الأمر الذي تكرر لمرّة ثانية بعتر العتيرة (الذبيحة) عند الصنم.

(1) - ينظر: الأحاديث الطوال: الطبراني، ص 75-76.

(*) - باجر، ينظر: دلائل النبوة للمحافظ الكبير، الأصبهاني، ج 1، ص 64.

ففرع إلى صنمه بآجر فكسره جذاذا فانشرح صدره للإسلام فأتى الرسول ﷺ فشرح له الإسلام، فأسلم على يده ﷺ.

وهكذا؛ أصبحت دلالة النبوة الحسية بعالم الشهادة حجة صادعة في إسلام مازن بن الغضوبة عن إقناع ورضا، ثم دعا إخوته إلى عبادة الله تعالى وترك عبادة الأصنام⁽¹⁾.

وصفوة القول، فإن هذه الخطابات الحوارية تتمركز حول العقيدة؛ عقيدة التوحيد التي تمثل خطابا عقديا، قوامه التعليم، والتوجيه، والتقويم للمحاور المخاطب بالحجج الصادعة المتمثلة في دلائل النبوة (الحسية/المعنوية) سواء في عالم الشهادة أو عالم الغيب قصد إقناع المحاور واقتناعه، ففي تلك الحجج حكمة بالغة لإقناع العقل، وتثبيت الإيمان بالقلب، وترسيخه حتى لا يتزعزع أمام صروف الدهر، ومظالم الظالمين، وزخرف الحياة الدنيا، دار الغرور.

2-خطابات الرسول ﷺ مع أصحابه-رضوان الله عليهم- بعد إسلامهم

يغلب على هذه الخطابات النبوية الشريفة التنوع والتعدد، وذلك لاختلاف طبيعة المخاطبين، وموضوعات الحوار في إطار التعدد السياقي باعتبار السياق (Conlexte) من المفاهيم النصية-التداولية المؤطرة للاستخدام اللغوي بين المتكلمين و المخاطبين في المجتمع، وبه تتحدد معانٍ سياقية تداولية تضبط العلاقة بين أطراف الخطاب.

والمراد بالتعددية السياقية من هذا المنطلق تعاضد سياقات ببعضها بعض؛ ومن ذلك السياق المرجعي (Contexte référenciel) الذي تحدد من خلاله العلامات قضايا

(1) -ينظر: الأحاديث الطوال، الطبراني، ص145.

الواقع في جوانبها الإدراكية إلا أن الواقع بالمفهوم التداولي حسب منظور مانفريد فرانك: «ليس-الواقع- مسألة شاهد مطلق بل هو مسألة مستقبل»⁽¹⁾.

بمعنى؛ أن الواقع ليس معطى نهائياً بل يقبل التأويل. والسياق المقامي (Contexte Situationnel) يحدد الدوافع الاجتماعية المؤثرة في الخطاب الحوارى فتحقق المناسبة؛ مناسبة هذه الدوافع-الخارج لسانية للقول الحوارى. أو بعبارة بلاغينا العرب القدماء «لكل مقام مقال»، ومن ثم ضمان مجريات التبادل الحوارى.

والسياق التفاعلى (Contexte interactionnel) يسهم في تفعيل التبادل الحوارى (l'échange dialogique)، ويظهر ذلك في تطوير مضامين الحوارية، ومؤدى هذا؛ تبيين استجابة ممثلى الخطاب الحوارى لمقتضيات الحوار من إجماع بالاشتراك فى الرأى أو الرضا قصد إيصال الحوار إلى آفاق معرفية وثقافية مقبولة من كل أطرافه⁽²⁾.

هذا؛ ويرتبط التعدد السياقى بمبدأ تداولى آخر هو الملاءمة (La Pertenence)، وهدفها تأطير الكفاية الموسوعية للمتواصلين حتى تسير وفق ما يقتضيه المقام⁽³⁾.

تلكم هي أهم القضايا أو المظاهر النصية-التداولية التي وفقها يمكن تناول هذه النماذج من الحوارات النبوية الشريفة فى "الأحاديث الطوال"، والملاحظ على هذه الحوارات النبوية الشريفة شموليتها لأمر العقيدة والشريعة، والأخلاق، والحياة، والغرض من ذلك؛ تأسيس حياة جديدة فى ظل مجتمع إسلامى يروم التغيير والإصلاح وفق دستور إلهى يحقق للناس سعادة الدارين، الدنيا والآخرة، ذلك أن الغاية من تبليغ الرسالة المحمدية

(1) -حدود التواصل: فرانك مانفريد، تر: عز العرب لحكيم بناني، أفريقيا الشرق، 2003م، ص53، نقلا عن: الحوار وخصائص التفاعل، محمد نظيف، ص40.

(2) -ينظر: الحوار وخصائص التفاعل، محمد نظيف، بتصرف، ص 40-44.

(3) -ينظر: نفس المرجع، ص9.

للناس كافة إخراجهم من ظلمات الشرك والكفر إلى نور الإيمان، والهداية إلى الصراط المستقيم.

ومما ينبغي قوله ههنا، أن مدار هذه الخطابات النبوية الشريفة على آليات خطابية هي: الحوار، و السرد، والوصف، والحجاج.

ومن زاوية هذا النظر، تصنف الخطابات النبوية الشريفة حسب الآلية الخطابية، أو الآليات المشتغلة فيها بوصفها أحد المعايير المعتمدة في تصنيف الخطابات إلى: خطابات حوارية، وخطابات وصفية، وخطابات سردية، وخطابات حجاجية من جهة، كما يمكن تصنيفها أيضا حسب معيار الموضوع إلى صنفين هما: الخطابات النبوية الشريفة في عالم الشهادة، وخطابات نبوية شريفة في عالم الغيب، ويتضح هذا من خلال هذه النماذج.

أ-خطابات الرسول ﷺ الحوارية مع صحابته ﷺ في عالم الشهادة

إن مدار هذه الحوارات النبوية الشريفة على التوجيه، والتعليم، والتقويم، والوعظ، ومن أمثلة ذلك:

* حديث جابر بن عبد الله ﷺ في التغليب في ترك الجمعة⁽¹⁾:

يتضمن هذا الحديث النبوي الشريف خطبة دينية، هي خطبة الجمعة، والخطيب هو الرسول ﷺ فهو الخطيب البليغ المبلغ، والمخاطب هو أصحابه-رضوان الله عليهم- مفتتح هذه الخطبة عبارة «أَيُّهَا النَّاسُ»⁽²⁾، التي أضفت معنى العموم؛ أي عموم المخاطب، المراد به الناس كافة، وهم الأمة الإسلامية، والغرض من هذا الافتتاح التنبيه؛ تنبيه المخاطب السامع بما سيلقى إليه من قول، ومن أقواله ﷺ في هذا الشأن: عن ابن عمر

(1) - ينظر: الأحاديث الطوال، الطبراني، ص48.

(2) - ينظر: نفس المصدر ، ص48.

وأبي هريرة - رضي الله عنهما - أنهما سمعا رسول الله ﷺ يقول على أعواد منبره: «لَيَنْتَهَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدَعِهِمُ الْجُمُعَاتِ، أَوْ لَيَخْتَمَنَّ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ثُمَّ لَيَكُونَنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ» (1).

يستشف من هذا الخطاب، حال المخاطب السامع الذي وُضع موضع الغافل والمقصر في الواجب، وهو فريضة الجمعة، وفي هذا الشأن يقول صاحب مفتاح السعادة: «والقابل الذي عنده نوع من الغفلة وتأخر يدعى بالموعظة الحسنة، وهي الأمر والنهي المقرون بالترغيب والترهيب» (2).

يخلو هذا الخطاب النبوي الشريف من التبادل اللفظي (الحوار)، لأن الرسول ﷺ في مقام الوعظ، يحذّر تارك فريضة الجمعة تهاونا أو استخفافا أو جحودا بها لما في ذلك من عظم الجزاء-فهذه الفريضة المكتوبة عليهم إلى يوم القيامة من الأركان العملية في عالم الشهادة.

* حديث أنس بن مالك ؓ في الاستسقاء (3):

يتمركز هذا الحديث النبوي الشريف حول الدعاء؛ الدعاء النبوي الشريف الذي يتمثل في استسقاؤه ﷺ للمسلمين، ومسألة حبس المطر عنهم، فيتمظهر هذا الخطاب النبوي الشريف في نص حوار، كالاتي:

- حوار جرى بين أعرابي أو رجل دخل المسجد يوم الجمعة ورسول الله ﷺ يخطب

على منبره.

(1) - صحيح مسلم: مسلم، ج1، ص152.

(2) - مفتاح السعادة: ابن القيم الجوزية، ج1، ص344.

(3) - ينظر: الأحاديث الطوال، الطبراني، ص61-64.

- المعجم الأوسط، مجمع البحرين، ص87.

قال أعرابي (رجل): يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكَتِ الْأَمْوَالُ، وَتَقَطَّعَتِ السُّبُلُ، ادْعُ اللَّهَ لَنَا يُغَيِّثَنَا.

رفع رسول الله ﷺ يديه فقال: «اللَّهُمَّ اسْقِنَا اللَّهُمَّ اسْقِنَا، اللَّهُمَّ اسْقِنَا».

فَأَمْطَرَتِ السَّمَاءُ حَتَّى الْجُمُعَةِ الْمَقْبَلَةِ.

ففي هذه الاستجابة الفورية دلالة نبوته عليه ﷺ فهي من الدلائل الحسية في عالم الشهادة (سماوية).

وفي الجمعة المقبلة دخل أعرابي أو رجل آخر المسجد، فقال: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكَتِ الْأَمْوَالُ، وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، ادْعُ اللَّهَ أَنْ يُمَسِّكَهَا.

فرفع رسول الله ﷺ يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ حَوَالِنَا وَلَا عَلَيْنَا، اللَّهُمَّ عَلَى الْأَكَامِ وَالْجِبَالِ وَالظَّرَابِ وَالْأُودِيَةِ وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ»⁽¹⁾.

فأجابه الله تعالى وحبس عنهم المطر وهذه-أيضا- من دلائل نبوته ﷺ لقد جرى هذا الخطاب النبوي الشريف مجرى الدعاء، وذلك لتعليم الصحابة- رضوان الله عليهم- الدعاء على مثاله إذن؛ فهذا الخطاب النبوي الشريف خطاب تعليمي.

*حديث قصة قرص أم سُلَيْمٍ وما أبان الله تعالى فيها من دلالة الرسول ﷺ⁽²⁾:

إن مدار هذا الحوار الحي الجميل في هذا الخطاب النبوي الشريف الذي جرى بين الرسول ﷺ وأبو طلحة وزوجه أم سُلَيْمٍ-رضي الله عنهما- حين دعاه إلى الطعام، وهو في المسجد ومعه الناس (سبعون أو ثمانون رجلا)، وما أبان الله تعالى فيه من دلائل نبوته الحسية والمعنوية.

(1) صحيح البخاري، البخاري، باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا أقحطوا (ح 1009).

(2) -ينظر: الأحاديث الطوال، الطبراني، ص 120-121.

المعجم الكبير، الطبراني، ج1، ص 300، 302.

والمعجم الأوسط، الطبراني، ص 322-323.

قال رسول الله ﷺ : «هَلُمِّي يَا أُمَّ سُلَيْمٍ مَا عِنْدَكَ».

فأتته أم سُلَيْمٍ بالقرص (الخبز)، ثم دعا فيه الرسول ﷺ بالبركة، ثم

قال: «إِنِّدْنَ لِعَشْرَةٍ». فَأُذِنَ لَهُمْ فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، ثُمَّ خَرَجُوا.

وهكذا، حَتَّى أَكَلَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ حَتَّى شَبِعُوا⁽¹⁾.

ومن دلائل النبوة التي ظهرت في هذا الخطاب النبوي الشريف، دلالاته الحسية، وهي رِيءُ الطعام، وأما دلالاته المعنوية فهي كرمه ﷺ لاستصحابه القوم كلهم معه. ففي دلائل نبوته ﷺ حجة بالغة على صدق نبوته.

*حديث عناق جابر بن عبد الله ﷺ وما أبان الله تعالى فيها من دلالة الرسول ﷺ⁽²⁾:

يتمثل السياق الخطابي لهذا الخطاب النبوي الشريف في مشاركة الرسول ﷺ جيش المسلمين في حفر الخندق، وقد أصابهم جهد وجوع شديد حتى ربط النبي ﷺ على بطنه صخرة من الجوع- فحرَّ في نفس الصحابي جابر بن عبد الله ﷺ فانطلق إلى منزله فذبح عناقا، وأمر أهله بتحضير الطعام مما كان عندهم، فأخبر النبي ﷺ بما صنع.

قال الرسول ﷺ : « فَنَطَلِقُ فَهَيْئُ مَا عِنْدَكَ حَتَّى آتِيكَ».

قال جابر بن عبد الله ﷺ فجاء الرسول ﷺ والجيش جميعا، فقلتُ: يا رسول الله إنما هي عناق جعلتها لك ولنفر من أصحابك.

فقال رسول الله ﷺ : «إِنَّتِ بِقِصْعَةٍ».

قال جابر بن عبد الله ﷺ فأتيته بقصعة.

(1) - صحيح البخاري، البخاري، رقم الحديث 5381.

(2) - ينظر: أحاديث الطوال، الطبراني ص 21-22.

قال الرسول ﷺ «إِنْدِمَ فِيهَا». ثم دعا عَلَيْهَا بِالْبَرَكَهٖ، ثمَّ قال: بسم الله. ثم قال: «أَدْخِلْ عَشْرَةَ رِجَالٍ».

قال جابر بن عبد الله ﷺ ففعلتُ حتى شَبَعَ الْجَيْشُ جَمِيعًا وَالطَّعَامُ كَمَا هُوَ (1).

يُتَمَسَّ فِي هَذَا الْحَوَارِ الْحَيِّ الْجَمِيلِ الَّذِي جَرَى بَيْنَ الرَّسُولِ ﷺ وَالصَّحَابِيِّ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ ظُهُورُ دَلَائِلِ نُبُوَّةِ الرَّسُولِ ﷺ الَّتِي تَتَمَثَّلُ فِي تَكْثِيرِ الطَّعَامِ (دَلَالَتُهُ حَسِيَّةً)، أَمَا الدَّلَالَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ فَتَتَمَثَّلُ فِي تَوَاضُعِهِ ﷺ بِمُشَارَكَتِهِ فِي حَفْرِ الْخَنْدَقِ، وَكِرْمِهِ فِي اسْتِصْحَابِهِ الْجَيْشِ جَمِيعًا مَعَهُ لِلطَّعَامِ.

* حديث أبي عمرة الأنصاري واسمه أُسَيْدُ بْنُ مَالِكٍ ﷺ فِي الزَّكَاةِ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ وَمَا أَبَانَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ دَلَالَةِ الرَّسُولِ ﷺ فِيهَا (2):

وَمِنْ دَلَائِلِ نُبُوَّتِهِ ﷺ فِي هَذَا الْخَطَابِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ تَكْثِيرُ الطَّعَامِ وَالْمَاءِ فِي السَّفَرِ؛ وَكَانَ ذَلِكَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ الَّتِي أُرْمِلُ فِيهَا الْمُسْلِمُونَ فَاسْتَأْذَنُوا الرَّسُولَ ﷺ فِي نَحْرِ بَعْضِ ظُهُورِهِمْ، فَهَمَّ ﷺ أَنْ يَأْذِنَ لَهُمْ فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ حَاوَرَ الرَّسُولَ ﷺ.

فَقَالَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِذْ نَحْنُ نَحْرُنَا ظَهْرُنَا ثُمَّ لَقِينَا عَدَوْنَا غَدًا وَنَحْنُ جِيَاعٌ رِجَالٌ؟

فَقَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «فَمَا تَرَى يَا عَمْرُ؟»

قال عمر بن الخطاب ﷺ تَدْعُو النَّاسَ بِبَقَايَا أَزْوَادِهِمْ، ثُمَّ تَدْعُو لَنَا فِيهَا بِالْبَرَكَهٖ.

قال الرسول ﷺ : « أَجَلٌ ».

(1) - صحيح البخاري، رقم الحديث 4101.

(2) - ينظر: الأحاديث الطوال، الطبراني، ص 122-123،

المعجم الكبير، الطبراني، ج 1، ص 303.

ثم دعا بركوة فوضعت بين يديه ثم دعا بماء فصبه فيها؛ ثم مَجَّ فيها وتكلم بما شاء الله أن يتكلم، ثم أدخل خنصره فيها. فرأى الصحابة ﷺ أصابع الرسول ﷺ تَفَجَّرُ يَنَابِيعَ مِنَ الْمَاءِ، قَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «خُذُوا فِي أَوْعِيَتِكُمْ» (1).

يُتَلَمَسُ فِي هَذَا الْحِوَارِ الْحَيِّ تَحْقِيقَ مَبْدَأِ الشُّورَى، فَالرَّسُولُ ﷺ أَخَذَ بِمَشُورَةِ الصَّحَابِيِّ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ، مُصَدِّقًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴿١٥٩﴾﴾ [آل عمران 159]، والغرض من ذلك تعليم صحابته -رضوان الله عليهم- مبدأ الشورى والعمل به في تسيير شؤونهم، لأنه «قد يكون الأخذ بالمشورة الصالحة آية من آيات حسن القيادة تقترن بآية الابتكار والإنشاء، لأن القيادة الحسنة هي القيادة التي تستفيد من خبرة الخبير كما تستفيد من شجاعة الشجاع، وهي التي تجند كل ما بين يديها من قوى الآراء والقلوب والأجسام» (2).

* حديث مِيضَاة أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ وَمَا أَبَانَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ دَلَالَةِ الرَّسُولِ ﷺ فِيهَا (3).

كان الرسول ﷺ في سفر مع نفر من صحابته ﷺ فأصابهم العطش.

فقالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ الْعَطَشُ.

قال الرسول ﷺ: «لَا عَطَشَ عَلَيْكُمْ، يَا أَبَا قَتَادَةَ! ادْنُ لِي عُمْرِي عَلَى الرَّاحِلَةِ».

قال أبو قتادة الأنصاري ﷺ فَأَتَيْنَهُ بِقَدْحٍ مِنَ الْقَدْحِينَ فَصَبَّ فِيهِ ثُمَّ

(1) - الحديث أخرجه مسلم في " الإيمان " ، رقم الحديث 27.

(2) - عبقرية محمد ﷺ العقاد عباس محمود، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، 1424هـ/2013م، ص38.

(3) - صحيح مسلم، رقم الحديث 681.

قال ﷺ: «اسقِ القوم»، فنَادَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَفَعَ صَوْتَهُ «أَلَا مَنْ أَتَاهُ إِنَاؤُهُ فُلْيَشْرَبَ مَا فِيهِ».

قال أبو قتادة، فأتينا حلقة فسقينا رجلا رجلا، وهكذا حتى سقيت سبع رفق، فقلت؛ يا رسول الله إني لا أجدُ كبيرَ عطشٍ فأشربُ؟

فقال ﷺ: «أَنْتَ سَاقِي الْقَوْمِ مِنْذُ الْيَوْمِ».

تتمثل دلالة نبوته ﷺ في هذا الحوار الحي في تكثير الماء في السفر. وقد أصبح الصحابي أبو قتادة الأنصاري ﷺ ساقى رسول الله ﷺ.

* حديث يعلى بن مرة الثقفي ﷺ في حجة الوداع وما أبان الله تعالى من دلالة الرسول ﷺ في ذلك: (1)

تتجلى دلائل نبوته ﷺ في هذا الخطاب النبوي في أمور شتى، منها:

1- دعاء الرسول ﷺ لطفل به لَمَمٌ شَفِيٍّ، لأن دعاءه مجاب.

2- ذكر الأخبار، من شكوى البهائم للرسول ﷺ تصديقا لنبوته ورسالته، ومن ذلك.

▪ شكوى بغير مارٍ جواره يرغو للرسول ﷺ فقال: «عَلَيَّ بِصَاحِبِ هَذَا».

قال يعلى بن مرة الثقفي ﷺ فجيء به.

فقال الرسول ﷺ هَذَا يَقُولُ نَتَجْتُ عِنْدَهُمْ، وَاسْتَعْمَلُونِي حَتَّى إِذَا كَبُرْتُ أَرَادُوا أَنْ يَنْحَرُونِي». ثُمَّ أَخْبَرَهُمُ الرَّسُولُ ﷺ الْخَبَرَ.

قال صاحب البعير: صدق والله يا رسول الله.

(1) - ينظر: الأحاديث الطوال، الطبراني، ص 123-125

صحيح مسلم، رقم الحديث 681.

قال الرسول ﷺ: «إِنِّي أَحِبُّ أَنْ تَدْعُوهُ لِي»، فتركه صاحبه (1).

▪ انقياد الأشجار طاعة للرسول ﷺ إذا دعاهن للاستتار بهن في الصحاري والبراري، ومن ذلك: أن الصحابي يعلى بن مرة الثقفي ؓ كان مع رسول الله ﷺ ونزلا بأرض فيها شجر كثير.

فقال الرسول ﷺ له: «أَذْهَبُ إِلَى تِلْكَ الشَّجَرَتَيْنِ فَقُلْ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَجْتَمِعَا».

قال يعلى بن مرة الثقفي ؓ فذهبت إليهما، فقلت: أنا رسول رسول الله ﷺ وهو يأمركما أن تجتمعا فاجتمعتا، ففضى ﷺ حاجته.

قال الرسول ﷺ: «أَذْهَبُ إِلَيْهِمَا فَقُلْ لَهُمَا أَنْ تَفْتَرِقَا».

قال يعلى بن مرة ؓ فقلتُ لهما فتفرقتا (2).

فقال رسول الله ﷺ: «مَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يَعْلَمُ أَنَّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا كَفَرَهُ (فَسَقَّةُ) الْجَنِّ».

إذن؛ ففي هذه الحوارات النبوية الشريفة الحية الجميلة إثبات لدلائل نبوته وشمائله، فهذه حجة بالغة على استكمالهِ ﷺ خلال الفضل والاعتراف به، وتصديقه حجة بالغة على من امتنع عن الإيمان به وتصديقه ﷺ.

(1) - دلائل النبوة، الحافظ الكبير أبو نعيم الأصبهاني، ج2، ص125-132.

(2) - ينظر: الأحاديث الطوال، الطبراني، ص126.

المعجم الكبير، الطبراني، ج1، ص306.

دلائل النبوة، الحافظ الكبير أبو نعيم الأصبهاني، ج2، ص125-132.

*حديث تزويج فاطمة-رضي الله عنها- وما أبان الله تعالى من دلالة الرسول ﷺ (1):

يتميز هذا الخطاب النبوي الشريف بتنوع وتعدد محطاته الحوارية لتنوع المخاطبين، وتعدد مقاماتهم، وهي كالاتي:

- حوار الرسول ﷺ مع علي بن أبي طالب ؑ ومداره على ثنائية: السؤال/الجواب، يركز موضوع هذا الحوار الحي على طلب علي بن أبي طالب ؑ يد فاطمة رضي الله عنها- انطلق علي ؑ فعرض للنبي ﷺ وهو ثقيل حصر

فقال له النبي ﷺ: «كَأَنَّ لَكَ حَاجَةً يَا عَلِيُّ!»

قال علي ؑ أَجَلٌ، جِئْتُكَ خَاطِبًا إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ.

فقال له ﷺ: «مَرْحَبًا» كلمة ضعيفة، ثم أتى في الغد علي ؑ النبي ﷺ، فقال له: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَتَى تَبْنِينِي؟

فقال الرسول ﷺ: «الْبَيْتَةُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» (2).

من مقاصد هذا الخطاب الحوارى حسن المعاملة، فهو خطاب تعليمي وتوجيهي.

- حوار الرسول ﷺ مع بلال بن رباح ؑ ومداره على الإعلان عن زواج فاطمة- رضي الله عنها- وإعداد الوليمة.

دعا رسول الله ﷺ بلالا ؑ

(1) -ينظر: الأحاديث الطوال، الطبراني، ص127.

(2) -ينظر: نفس المصدر ، ص127.

فقال: «يا بلال إني قد زوجت ابنتي ابن عمي، وأنا أحب أن تكون سنة أمي الطعام عند النكاح، فانت الغنم فخذ شاة وأربعة أمداد أو خمسة، واجعل قصعة لعي أجمع عليها المهاجرين والأنصار، فإذا فرغت منها فأذني بها».

فانطلق بلال ﷺ ففعل ما أمره به، ثم أتاه بقصعة فوضعها بين يدي رسول الله ﷺ فدعا بالبركة فيها ثم،

قال: «أدخل علي الناس زفة لا تغادرن زفة إلى غيرها».

وهكذا؛ حتى فرغ الناس، ثم عمد الرسول ﷺ إلى ما فضل منها وبارك فيه.

وقال: «يا بلال احمليها إلى أمهاتك، وقُل لهنَّ كلن وأطعن من غشيكُن»،

فمن دلائل النبوة في هذا الحوار الحي والموحي تكثير الطعام .

ومن مقاصد هذا الحوار الحي تأسيس العلاقات الاجتماعية في ظل الإسلام وفق قواعد وأحكام لتأسيس حياة اجتماعية، ومن صور ذلك الزواج وما يترتب عنه من خطبة وإعلان عن الزواج، والإطعام عند النكاح فهذه سنة رسول الله ﷺ وهي سنة أمته من بعده.

-حوار الرسول ﷺ مع ابنته فاطمة-رضي الله عنها-(1)

ومدار هذا الحوار الحي على الدعاء.

دعا الرسول ﷺ فاطمة- رضي الله عنها- فَأَقْبَلَتْ، فَلَمَّا رَأَتْ عَلِيًّا ﷺ جالسا إلى جنب رسول الله ﷺ حصرت وبكت فأشفق النبي ﷺ أن يكون بكائها من حال علي ﷺ الذي لا مال له.

(1) -ينظر: الأحاديث الطوال، الطبراني، ص126،128-

فقال النبي ﷺ : «ما يُبْكِيكَ؟ فَمَا آوَتْكَ فِي نَفْسِي، وَقَدْ أَصَبْتُ لَكَ خَيْرَ أَهْلِ بَيْتِي، وَأَيْمُ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَقَدْ زَوَّجْتُكَ سَعِيدًا فِي الدُّنْيَا، وَإِنَّهُ فِي الآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ، ثُمَّ دَعَا لَهَا» .

فقال: «اللَّهُمَّ! فَكَمَا أَذْهَبْتَ عَنِّي الرَّجْسَ وَطَهَّرْتَنِي فَطَهَّرْهَا»-ثُمَّ دَعَا لِعَلِيِّ ﷺ كَمَا دَعَا لِفَاطِمَةَ-رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- ثُمَّ، قَالَ: «فُؤَمَا إِلَى مَبِيَّتِكُمْ جَمَعَ اللَّهُ بَيْنَكُمْ وَبَارَكَ فِي شَبْرِكُمْ وَأَصْلَحَ بِالْكُمَا» .

ثُمَّ قَامَ ﷺ فَأَغْلَقَ عَلَيْهِ بَابَهُ بِيَدِهِ⁽¹⁾.

من دلائل نبوته ﷺ في هذا الحوار الحي الموحى تكثير الطعام في زواج فاطمة ﷺ والغرض من ذلك أن الرسول ﷺ قد جعلها سنة أمته عند النكاح، ومن أهداف هذا الحوار -أيضا- توجيه وتعليم أصحابه-رضوان الله عليهم- بخاصة، والناس كافة بعامة إلى تأسيس شؤون الحياة الاجتماعية وفق علاقات خاصة قصد تنظيم الحياة الاجتماعية في ظل مجتمع إسلامي، ويضاف إلى هذا؛ تأسيس الحياة السياسية من خلال رابطة علاقة الأخوة في الدين لما جمع المهاجرين والأنصار على الطعام في وليمة زواج ابنته فاطمة- رضي الله عنها- بعلي بن أبي طالب ﷺ لأن رابطة الأخوة في الدين لا تضاهيها أي رابطة أخرى في ربط المجتمع، وجمع الشمل.

ومما تقدم ذكره في محور "حوارات الرسول ﷺ مع أصحابه- رضوان الله عليهم- في عالم الشهادة"، تبين أن حواراته حيّة موحية بالتعليم والتوجيه، والتقويم والوعظ، سواء في موضوع العبادات، ومن ذلك التغليظ في ترك فريضة الجمعة تهاونا أو استخفافا بها، فهنا يُلتَمَس الخطاب الوعظي، فالصلاة من الأركان العملية في الإسلام.

(1) - ينظر: الأحاديث الطوال، الطبراني، ص 128.

المعجم الكبير، الطبراني، ج 1، ص 307.

أما حواراته ﷺ التوجيهية والتعليمية، والتقويمية فموضوعها المعاملات المدعمة بالحجج الصادقة التي تتجسد في دلائل النبوة الشمائل المحمدية، ومن أمثلة ذلك الدلائل الحسية التي جرت أو وقعت في عالم الشهادة؛ ومنها تكثير الطعام (السمن، الخبز، القرص...) وتكثير الشراب (اللبن، الماء)، وذلك في حضره وسفره على السواء، وكما يضاف إلى ذلك؛ شكوى البهائم (البعير..) وانقياد الشجر وافتراقه، ومن دلائله المعنوية (التواضع، الكرم...) ومن فضائل خلقه أنه كان يقوم بأعماله بنفسه، ومن ذلك حفر الخندق مع جيش المسلمين.

أما دلائله المعنوية السماوية فتتجلى في الدعاء؛ دعاء الاستسقاء، وحبس المطر عن الأهالي، والدعاء لطفل به لم فشفي في سفره؛ لأن دعوته مجابة.

إذن؛ فالغرض من إظهار دلائل النبوة إقرار ما في فطرة الإنسان مما هو مُسَلَّم لديه لتحقيق الاطمئنان بالدليل الملموس فضلا عن مجرد الانقياد لأمر الرسول ﷺ فيزداد العقل قناعة، والقلب طمأنينة، فيقوى الإيمان ويرسخ بحيث لا يتزعزع من مرارة الواقع، أو من زخرف الحياة الدنيا، أو من متغيرات الأحوال والظروف.

هذا؛ ومن صور معاملاته العملية قبول المشورة؛ مشورة عمر بن الخطاب ﷺ في غزوة تبوك «والأخذ بالمشورة الصالحة آية من آيات حسن القيادة، لأن القيادة الحسنة هي القيادة التي تستفيد من خبرة الخبير، كما تستفيد من شجاعة الشجاع»⁽¹⁾.

والمآخاة بين المهاجرين والأنصار لما جمعهم على الطعام عند نكاح ابنته فاطمة -رضي الله عنها- وهنا تتجلى عبقرية الداعي الذي يمتلك القدرة على تأليف القلوب مصداقا لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظًا لَّالْقَلْبِ لَأَنْفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران 159] ، من

(1) - عبقرية محمد ﷺ، العقاد، ص38.

جهة، وفي جعل الطعام سُنَّة عند النكاح في أمته ﷺ لتأسيس شؤون الحياة الاجتماعية في ظل مجتمع إسلامي.

ب-خطابات الرسول ﷺ السردية مع صحابته ﷺ في عالم الشهادة:

إن ما يميز الخطابات النبوية الشريفة في هذا المحور اشتغالها على آلية السرد كونها جرت مجرى الأخبار، أو مجرى القصص، ذلك أن الرسول ﷺ اتخذ الأخبار والقصص أسلوباً في توجيه وتعليم وتقويم ووعظ أصحابه-رضوان الله عليهم- لما في الأخبار والقصص من ذكرى، وعبرة، وعظة لأولى الألباب.

هذا؛ وتعد الخطابات السردية قسيماً للخطابات الحوارية في الخطاب النبوي الشريف في " الأحاديث الطوال". والقصص النبوية الشريف مستوحى من القصص القرآني، وهي جنس أدبي ينتمي إلى القصص الديني من جهة، وكما تعتبر أسلوباً من أساليب التصوير الفني من جهة أخرى، وذلك أن «القصة من أجمل أساليب التصوير وأعمقها أثراً في النفس، ذلك أن النفس البشرية ميالة لسماع القصة، تجد الأُنس والتمتعة في متابعة أحداثها. وقد تجد فيها ما تريده أو تحياه فيترك ذلك فيها من التأثير والاستماع ما لا تبلغه وسيلة أخرى»⁽¹⁾. ويستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي

الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف111]، لذلك كان الدعاة والمصلحون، والوعاظ كثيراً ما يلتجئون إلى القصة كونها من أنجح الأساليب في الدعوة إلى الدين.

والناظر في القصص الديني يجد أن القرآن الكريم يعتمد عليه في الإيحاء بنبوة النبي ﷺ وصدق رسالته، وأما الأخبار التي وردت في القصص الديني فلا تعد موطن

(1) -التصوير الفني في الحديث النبوي الشريف: محمد بن لطفى الصياغ، ص،498.

التحدي، ومناط الإعجاز، وإنما الإعجاز فيها يكمن في قوة التأثير، وسحر البيان، إلا أن الأخبار في القصص قد أفادت كثيرا- أيضا- في الإيحاء بنبوته ﷺ وصدق رسالته⁽¹⁾.

أمّا فيما يخص مكونات القصة فالقصة الدينية كثيرا ما تخلو من بيان أو ذكر للمكان، والزمان، والشخصيات، وأحيانا ترتيب الأحداث فيها، لأن المقصود منها العبرة والعظة لا أكثر، ومن أمثلة ذلك قصص الأنبياء والرسول ﷺ مع أقوامهم، أو بعض الجماعات مثل أصحاب الكهف، أو الأفراد مثل قصة " جريج الراهب" وغير ذلك.

وفي مسرد هذا الحديث يقول صاحب تفسير المنار: «بيننا مرارا أن أحداث التاريخ وضبط وقائعها، وأزمنتها، وأمكنتها ليس من مقاصد القرآن، وأنّ ما فيه من قصص الرسل مع أقوامهم فإنما هو بيان لسنة الله فيهم، وما تتضمنه من أصول الدين والإصلاح»⁽²⁾.

ومفاد هذا؛ أن القصد من القصص الديني (القرآني والنبوي) العبرة والعظة و الهداية والذكرى لا الحقيقة والتاريخ للأفراد أو المجتمعات أو الأمم سواء كان هذا القصص مصدره الحقيقة أو الصدق، أو الخيال، وبعبارة أخرى من نسج الواقع أو الخيال، وسيتضح هذا، من خلال تحليل نماذج من الخطابات السردية من " الأحاديث الطوال " .

وقبل بسط الحديث في الخطابات السردية، تحسن الإشارة إلى تحديد لفيف من المصطلحات النقدية التي تتضافر في الاستخدام سواء في التحديد الاصطلاحي، أو الفهم النظري، أو التنظير والتحليل، وذلك بوصفها مفاتيح تحليل الخطاب السردية في القصص النبوي الشريف في هذا المجال، والاتجاه لا أكثر.

(1) - ينظر: الفن القصصي في القرآن الكريم، محمد أحمد خلف الله ، سينا للنشر-بيروت-لبنان، ط4، 04، 1999م، ص، 68-71.

(2) - تفسير المنار: محمد رشيد رضا، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط4، بيروت، لبنان، 2011م، ج3، ص190.

-التحديد الاصطلاحي لـ: " الحكي " ، " السرد "، " القصة ":

يعرف تحديد العديد من المصطلحات المعاصرة الخلط والتداخل واللبس في التحديدات أو ترجمتها على حد سواء. ولضيق مساحة البحث سيكون تحديد هذه المصطلحات مقتضبا سواء في تحديد مفهومها، أو ترجمتها في مختلف الكتابات عربيها وغربيها تفاديا للحشو والغلط الذي لا طائل منه.

فمن اللافت للنظر استخدام مصطلحي الحكي (Récit) والسرد (Narration) متضافرين، فهل هما مترادفان أم غير مترادفين؟

الإجابة على هذا التساؤل تقتضي تحديد كل مصطلح على حدة ثم تحديد العلاقة بينهما.

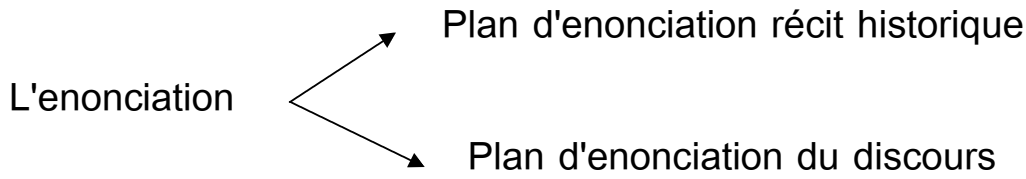
بداية الحكي، حكي، الحكاية. والحكاية تكون عن الغير، بمعنى نقل كلام الغير، وبعبارة أخرى، حكاية الأقوال، ولهذا الطرح شأن بعلاقة القول بالحكاية، وهي قديمة قدم التأليف في النحو العربي منذ سيبويه (180هـ)، وفي هذا الشأن يقول: «واعلم أن " قلتُ " إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها»⁽¹⁾ وعليه فالحكاية في نظر نحائنا العرب القدماء تعني نقل كلام الغير بلفظه، أي دون التصرف فيه، أمّا صاحب دلائل الإعجاز في علم المعاني فيستخدم مصطلح الرواية، وهو رديف لمصطلح الحكاية، بيد أن مصطلح الرواية في إصطلاح علماء علم الحديث يعني تحمّل الحديث النبوي الشريف بلفظه ومعناه (الحرف) - قد سبقت الإشارة إلى هذا في المبحث السابق.

أمّا في أدبيات النقد الأدبي الحديث والمعاصر فيطرح مفهوم مصطلح الحكي إشكالية ليست بالهينة، وعموما؛ فالمراد بالحكي في الخطاب الأدبي الحكي الأدبي، ومداره على ثنائية شهيرة هي: (Discours/ récit) في الكتابات الفرنسية، وفي الكتابات

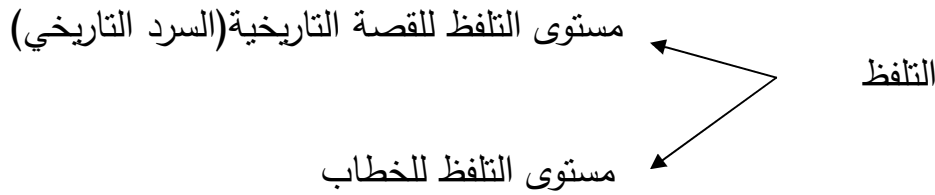
(1) - الكتاب، سيبويه، ج 1، ص 122.

الانجليزية (أنجلو- أمريكية) تستخدم ثنائية: (Narrative/ Discourse) وتقابلها في الكتابات العربية، أو ترجمتها ثنائية: (الخطاب/الحكي).

وتعود جذور هذه الثنائية الشهيرة إلى اللسانيات بعامة، وفروعها خاصة لا سيما لسانيات التلفظ (énonciation Linguistique) ورائدها الباحث اللساني الفرنسي إ.بنفينست (E.Benvenist) الذي ينطلق من مستويين في التلفظ من خلال تحليله لمقولة الضمير والزمن في الاستخدام في اللغة الفرنسية كآتي: (1)



تقابلها في الترجمة العربية:



وقد راج هذا التصور البنفينستي في الدراسات اللسانية التطبيقية في اللغة الفرنسية.

من الواضح؛ أن الباحث اللساني الفرنسي بنفينست (Benvenist) يؤسس من خلال تمييزه هذا، لمنحيين أساسيين للإحالة الكلامية:

المنحني الأول: إحالة قائمة على علامات إشارية ترتبط وجوبا بعلاقة تجاور مع مرجعها، والمراد بالتجاور في التخاطب وآلية الكلام التجاور مع زمن الكلام الذي يفترض بدوره تجاورا مع المتكلم، ومكان الكلام، ومن ثم تتجسد هذه الإحالة في هذا المنحني في نمط الخطاب أو الحديث، ويعني به ذاتية التعبير ويختصر هذا بالتعبير الثلاثي: أنا- الآن- هنا المتكلم.

(i) – Voir: Problèmes de linguistique générale, Paris Gallimard- T 1- ,1966,P 120.

المنحنى الثاني: الإحالة الكلامية لا تقوم على التجاور، لأنها تقوم على علامات لا إشارية (ضمائر الغائب)، فهنا لا تتطابق الإحالة مع المرجع الواقع، وهي تتجسد في نمط القص التاريخي، ويعني بهذا التعبير الموضوعي⁽¹⁾.

ومحصول الأمر؛ فهذا الطرح محدود في تصور اللساني الفرنسي بنفنيست (Benvenist)، إذ لم يكن تمييزه بين القصة (Recit) والخطاب (Discours) تمييزاً حاسماً، لذا يحسن تناول هذا الطرح من منظور أوسع، ومتخصص في هذا المجال، وهو بالأحرى المنظور النقدي الأدبي.

ففي سياق النقد الأدبي الحديث والمعاصر (البنوي والسيميائي) تشكل النظرية السردية نقطة تحول في المناهج النقدية الحديثة والمعاصرة، ومجالاتها، ومفاهيمها، ومصطلحاتها النقدية، ومن أمثلة ذلك: الحكى، السرد، القصة، الخطاب.

وتحديد تلك المصطلحات النقدية يعني الاشتغال في الحكى الذي يستلزم إجراء تمييز داخل كل عمل حكائي في إطار النظرية السردية، وهنا تبرز الاختلافات بين المشتغلين كل حسب اتجاهه، ومجاله، وبعبارة أوضح؛ للنظرية السردية اتجاهان هما:

1-الاتجاه البويطقي.

2-الاتجاه الوظيفي.

بادئ ذي بدء، الاتجاه البويطقي ذو منطلق بنوي، و مداره على السرديات البنيوية، ومن رواده الأوائل الناقدان الفرنسيان: تودروف (T.Lodorove)، وجنيت (G.Genette)، فكان اشتغال السرديين البنيويين على الحكى (Récit) من خلال ثنائية شهيرة هي: القصة والخطاب (récit/Discours) وهي بدورها تشكل التقسيم الثنائي: القصة

(1) -ينظر: في بناء النص ودلالاته (محاوَر الإحالة الكلامية)، مريم فرنسيس، دراسات لغوية (2)، منشورات وزارة الثقافة-دمشق- الجمهورية العربية السورية، 1998م، ص 21.

والخطابات، وقد استفاد تودوروف (Todorov) من سابقه، وهم؛ النقاد الشكلاونيون الروس، والباحث اللساني الفرنسي بنفينست (Benvenist) الذي «يؤكد براءة، أن لكل حكي أدبي مظهرين متكاملين هما في آن واحد: قصة وخطاب»⁽¹⁾.

وقد حذى حذوه الناقد البنيوي الفرنسي جنيت (Genette) في كتابه " خطاب الحكاية" (Discours du récit) من كتابه الأصلي (Figure III 1972) الذي تناول فيه الخطاب السردى من خلال ثنائية Récit/ Discours (الحكاية/الخطاب) معرفا مصطلح القصة (Histoire) بأنها مجموع الأحداث المروية؛ أي الأحداث التي وقعت.

الحكاية (Récit) هي: الخطاب الشفهي أو الكتابي الذي يرويهها.

السرد (Narration) هو: الفعل الواقعي أو الخيالي الذي ينتج هذا الخطاب⁽²⁾.

والضابط لهذه الثلاثية في الخطاب السردى-بوصفها مكوناته الأساسية- الترتيب، سواء كان ترتيبا حقيقيا أو ترتيبا خياليا في أي حكاية، وهو كالاتي: القصة -السرد- الحكاية⁽³⁾.

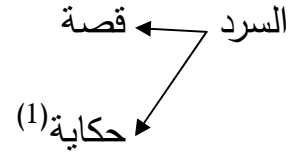
ومعنى هذا؛ أن الحكاية لاحقة بالسرد؛ فالحكاية في تحققها الأول الشفهي أو الكتابي تكون متوافقة (متزامنة) معه تماما، والتميز فيها ليس تمييز زمن بقدر ما هو تمييز جهة؛ إذ تدل الحكاية على الخطاب المنطوق به (الجهة التركيبية والدلالية) حسب اصطلاح (شارل موريس)، ويدل السرد على الوضع الذي ينطق به فيه (الجهة الذريعية)، ولكن الأخرى أن يكون الترتيب الحقيقي كالاتي:

(1)- Les catégories du récit: T, Todorov, Communication, N°8, 1966, P, 165.

نقلا عن تحليل الخطاب الروائي (الزمن، السرد، التثبير)، سعيد يقطين، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- ط4، المغرب، 2005م، ص30.

(2) -ينظر: عودة إلى خطاب الحكاية، جيرار جينيت، تر: محمد معنصم، المركز الثقافي العربي- الدار البيضاء- ط، 01، المغرب، 2000م، ص13.

(3) -عودة إلى خطاب الحكاية: جيرار جينيت، ص14.



ومما تقدم ذكره، فالحكي أو فعل الحكي الأدبي قوامه دعامتين أساسيتين هما:

القصة بوصفها حدثاً أو أحداثاً متضمنة في قصة ما، والسرد بوصفه الطريقة التي تحكى وتروى بها القصة: ذلك أن قصة واحدة يمكن أن تحكى بطرق متعددة.

ولهذا السبب فقد أضحى السرد المعيار الأساس الذي يعتد به في تمييز أنماط الحكي في أي عمل أدبي من رواية أو قصة، أو سيرة ذاتية، أو مسرحية... إلخ.

هذا؛ ويفترض في كل فعل الحكي وجود طرفين، الطرف الأول يسمى الراوي أو السارد (Narrateur) (يحكي)، والطرف الثاني يحكى له، وهو المروي له أو المسرود له (Narrataire) ⁽²⁾.

ومحصول الأمر؛ فالتقسيم الثنائي (قصة/ خطاب) أو (حكاية/ خطاب) الذي استوقف البنيويين السرييين مستوحى من المقابلة بين لسانيات الجملة ولسانيات الخطاب، سواء في الفهم النظري، أو التحديد الاصطلاحي لمكونات الخطاب السري كما يظهر هذا جليا في مقابلتهم بين مستويات التحليل اللساني للغة، ومستويات تحليل الخطاب السري للخطاب الأدبي على النحو الآتي:

المستوى الصرفي يقابله مستوى القصة

المستوى النحوي يقابله مستوى الخطاب

(i) - عودة إلى خطاب الحكاية: جيرار جينيت، ص 15.

(2) - Voir: Pour lire le récit, J.L. Dumortier, et Fr PLaZanet, Ed, Duclot, 1980, P89-90.

نقلا عن: بنية النص السري من منظور النقد الأدبي، حميد لحميداني، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط3، المغرب، 2000م، ص 45.

وهكذا؛ فالبنويون السرديون قد توقفوا عند حدود الخطاب.

أما الاتجاه الآخر، فيتمثل في الاتجاه الوظيفي، ومنطلقه سيميائي، ومجاله السرديات السيميائية، وقوام هذا الاتجاه التقسيم الثلاثي الذي يتمثل في هذه الثلاثية:

" القصة" و " الخطاب" و " النص"، وهو يروم بهذه الإضافة إلى إضافة مستوى ثالث في التحليل؛ تحليل الخطاب السردية في الخطاب الأدبي، وهو مستوى النص الذي يقابل المستوى الدلالي في التحليل اللساني، ومن رواد هذا الاتجاه الباحث اللساني روجر فاولر (R.Fowler) في كتابه " اللسانيات والرواية"، وهو ينطلق من المماثلة بين الجملة والنص في التحليل؛ وذلك للعناية ببنية جملة النصوص، ورافده في هذا العمل اللسانيات الوظيفية على حد تعبيره «أخذت من نظرية لسانية خارجا عن النحو التحويلي: مقارنة عالم اللسانيات م،أ،ك، هاليداي (الوظيفية)»⁽¹⁾.

ويتمثل هذا في اقتراحه أن عناصر الروايات متناظرة بنائيا مع مكونات الجمل⁽²⁾، مؤكدا هذا الاقتراح بقوله «سأصر على أن النصوص مثل الجمل، بمعنى أن مقولات البنية المقترحة لتحليل الجمل الفردية (في اللسانيات) يمكن أن تتسع لتطبق على تحليل البنيات الأكثر اتساعا في النصوص»⁽³⁾. موضحا هذه الإستراتيجية من خلال جعل للنص بنية سطحية وبنية عميقة ولكل بنية مكوناتها وعناصرها، وفي تأسيسه لنموذجه المقترح لأجل المماثلة بين مظاهر الجمل ومظاهر الحكي أو فعل الحكي. ركز على ثلاث مقولات للبنية اللسانية هي: البنية السطحية، والقضية، والصيغة، وذلك لتقديم البديل الاصطلاحي على النحو الآتي⁽⁴⁾:

(1) - اللسانيات والرواية: روجر فاولر، تر، لحسن أحمامة، دار الثقافة،الدار البيضاء، ط01، المغرب، 1418هـ-1997م، ص65.

(2) - اللسانيات والرواية، روجر فاولر، ص149.

(3) - المرجع نفسه، ص22.

(4) - ينظر: اللسانيات والرواية، روجر فاولر، ص63-64.

الجملة-	الحكي (التخييل السردى)
البنية السطحية-	النص
الصيغة-	الخطاب
القضية-	المضمون

بعد تحديد عناصر النموذج المقترح تحسن الإشارة إلى التحديد الاصطلاحي لكل عنصر على حدة، ومن ثم، فالنص في تصور الباحث اللساني روجر فاوولر (R.Fowler) « يعني البنية السطحية النصية، البعد الأكثر إدراكا و "وضوحا" للأثر القريب من حس الناقد الأدبي للنص كموضوع شكلي»⁽¹⁾.

ويرتبط تحديد النص بحصر الباحث فاوولر (Fowler) بعض المظاهر الفيزيقية للنصوص تحت «البنية السطحية» كالطباعة، والتقسيم إلى الفقرات... إلخ⁽²⁾.

أما الخطاب فيعني «كل مظاهر الرواية التي تتصل بها مفاهيم، مثل " الحوار " و"وجهة النظر" و " الموقف " و " رؤية العالم"، و " النبوة". وهي إشارة إلى بنية لغة اعتقادات المؤلف.. وعلى نحو مشابه بالنسبة للراوي والشخص داخل التخييل، والقارئ الضمني، لذلك فإن الخطاب متناظر مع الصيغة في بنية الجمل، ومبني بواسطة الأفعال الصيغية، والضمائر الشخصية، وأفعال الكلام»⁽³⁾.

وهذا حسب تصور الباحث فاوولر (Fowler) والمضمون هو «الحبكة الشخصية الوضعية الإطارية: " التيمة " و " الأفعال العميقة"، " والأسماء " و " المقومات الدلالية»⁽⁴⁾.

(1) - ينظر: اللسانيات والرواية، روجر فاوولر، ص 63-64.

(2) - المرجع نفسه، ص 64.

(3) - المرجع نفسه، ص 64.

(4) - المرجع نفسه، ص 64-65.

ومن خلال عرض الباحث فاولر (Fowler) لتصوره للعمل الحكائي يؤكد أن إنشغاله كلساني يكمن في العناية بشكل أكبر ببنية جملة النصوص، ورافده في هذا التصور المقاربة الوظيفية للباحث اللساني الانجليزي م،أك هاليداي (M.A.K. Halliday) الذي اقترح للغة ثلاث وظائف، هي:

1-الوظيفة الفكرية (Ideational Function)

2-الوظيفة التبادلية (interpersonal Function)

3-الوظيفة النصية (Textual Function)

ومن هذه الوظائف الثلاث استقى الباحث فاولر (Fowler) ثلاث بنى نصية موازية لها، على النحو الآتي:

1-الوظيفة النصية تقارب النص.

2-الوظيفة التبادلية تقارب الخطاب.

3-الوظيفة الفكرية تقارب المضمون⁽¹⁾.

وهكذا؛ يغدو التقسيم الثلاثي حسب هذا التصور الجديد دليلا على القطيعة مع اللسانيات البنيوية، والاتجاهات النقدية التي اغترفت منها، ومن ثم، فاللساني فاولر (Fowler) بتصوره لنموذجه المقترح بعناصره وخصائصه وطريقة التحليل، فهو يروم تأسيس نحو النص، وتحديد عناصره.

وبعد عرض وجهة النظر لكلا التقسيمين؛ الثنائي والثلاثي لفعل الحكى (الحكى الأدبي) في كلا الاتجاهين- السرديات البنيوية، و السرديات السيميائية فقد تبين الفرق بينهما سواء على مستوى التحديد الاصطلاحي، أو الفهم النظري، أو التحليل. والحاصل

(1) -ينظر: علم اللغة النظامي مدخل إلى النظرية اللغوية عند هالداي، محمود أحمد نحلة، ص53.

من ذلك؛ حصول الانتقال من البنيوية في السرديات البنيوية إلى الوظيفية في السرديات السيميائية.

وكما يضاف إلى هذا، اعتبار السرد معيارا أساسا في التمييز بين الأجناس الخطابية كالرواية، والقصة، والمسرحية، والسيرة الذاتية... إلخ، وذلك حسب هيمنته في أي عمل أدبي الذي يقوم على فعل الحكّي (الحكي الأدبي) وباعتبار الحكّي (récit/ narrative) آلية لتمظهر الخطاب في كل جنس أدبي (رواية، قصة...)، والسرد (narration) هو الطريقة التي تحكي بها أحداث قصة ما، أو حكاية ما، فهو الفعل الواقعي، أو الفعل الخيالي الذي ينتج الخطاب، فإن العلاقة بين الحكّي والسرد هي علاقة عموم وخصوص كون السرد متضمنا في الحكّي. لذا، فالحكي أعم من السرد، والسرد أخص من الحكّي، وعليه؛ فهما غير مترادفين.

أما في ما يخص العلاقة في الثلاثية التلازمية: القصة/الحكي/السرد فإنه يمكن اختزالها إلى قسمين على التوالي: القصة من ناحية، والحكي والسرد من ناحية أخرى، إذن؛ «فالقصة والسرد لا يمكن أن يوجد إلا في علاقة مع الحكّي، وكذلك الحكّي أو الخطاب السردى لا يمكن أن تتم إلا من خلال حكيه قصة وإلا فليس سرديا، إن الخطاب السردى بسبب علاقته بالقصة التي يحكي، وبسبب علاقته بالسرد الذي يرسله»⁽¹⁾.

ومحصول القول؛ فبالسرد يتم تمييز أنماط الحكّي الأدبي، فهو لا يعني الأعمال القصصية التي تخالف الحوار، وإنما يعني الطريقة التي يقدم بها المتكلم/الراوي/السارد الحديث إلى المتلقي/المسرود له/المروي له.

(1) -تحليل الخطاب الروائي (الزمن، السرد، التبثير): سعيد يقطين، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط4، المغرب، 2005م، ص40.

*القصص النبوي الشريف في خطابات الرسول ﷺ مع أصحابه ﷺ:

يتمفصل القصص النبوي الشريف إلى قسمين هما:

قصص الأنبياء-عليهم السلام- وقصص بعض الصالحين-رحمهم الله-

قصص الأنبياء والرسول ﷺ وهو القصص الجميل الساحر، والممتع والمقنع، وقد كرره الرسول ﷺ في خطباته مع أصحابه ﷺ لأغراض؛ منها تفصيل مجمله في الخطاب القرآني-سيتضح هذا من خلال عرض أمثلة- وكذلك للتذكير والاعتبار، والاتعاظ، لذا استخدمه الرسول ﷺ في توجيه وتعليم أصحابه ﷺ ومن أمثلة ذلك:

• حديث أيوب النبي ﷺ :

يظهر التفصيل في قصة النبي أيوب ﷺ في هذا الخطاب النبوي الشريف في تحديد مدة مرضه، ووصف أحواله، كما في قوله ﷺ «إِنَّ أَيُّوبَ نَبِيٌّ اللَّهُ ﷻ لَبِثَ بِهِ بَلَاؤُهُ ثَمَانِي عَشْرَةَ سَنَةً، فَرَفَضَهُ الْقَرِيبُ وَالْبَعِيدُ إِلَّا رَجُلَيْنِ مِنْ إِخْوَانِهِ كَانَا مِنْ أَخَصِّ إِخْوَانِهِ بِهِ، كَانَا يَغْدُونَ وَيَرُوحَانِ».

وقال ﷺ: «وَكَانَ يَخْرُجُ لِحَاجَتِهِ فَإِذَا قَضَى حَاجَتَهُ أَمْسَكَتْ إِمْرَأَتُهُ بِيَدِهِ حَتَّى يَبْلُغَ، فَلَمَّا كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ، أَبْطَأَ عَلَيْهَا وَأَوْحَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى أَيُّوبَ فِي مَكَانِهِ ﴿أَرْكُضْ بِرَجْلِكَ هَذَا مُغْتَسِلٌ بَارِدٌ وَشَرَابٌ﴾ [ص 42] فَاسْتَبْطَأَتْهُ فَتَلَقَّتْهُ تَنْظُرٌ وَأَقْبَلَ عَلَيْهَا قَدْ أَذْهَبَ اللَّهُ مَا بِهِ مِنَ الْبَلَاءِ، وَهُوَ أَحْسَنُ مَا كَانَ...» (1).

(1) -ينظر: الأحاديث الطوال، الطبراني، ص 86.

-ينظر: البداية والنهاية: ابن كثير (أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي): حققه وخرَّج أحاديثه: محمد بيومي، عبد الله المنشاوي، محمد رضوان مهنا، مكتبة الإيمان للنشر، المنصورة، مصر، د.ط، د.ت ج1، ص 122-123.

-ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر بن جرير الطبري، ج 23، ص 127.

يظهر في هذا المقطع النصي تصوير لأحوال النبي أيوب عليه السلام حاله في البلاء، ثم حاله بعد أن كشف الله تعالى عنه البلاء لاصطباره، وهو المغزى المستخلص من سرد هذه القصة الحية الموحية، وفي هذا ذكرى وعبرة، لمن يتذكر ويعتبر.

• حديث موسى و الخضر - عليهما السلام-(1):

تُعد فتنة العلم إحدى فتن الدنيا الكبرى التي عليها مدار هذه القصة وفي هذا الشأن قال الرسول ﷺ : «إِنَّ مُوسَى عليه السلام بَيْنَا هُوَ يَخْطُبُ قَوْمَهُ ذَاتَ يَوْمٍ إِذْ قَالَ لَهُمْ: مَا فِي الْأَرْضِ أَحَدٌ أَعْلَمُ مِنِّي فَأَوْحَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَيْهِ: أَنْ فِي الْأَرْضِ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ، وَآيَةُ ذَلِكَ أَنْ تَزُودَ حُوتًا مَالِحًا، فَإِذَا فَقَدْتَهُ فَهُوَ حَيْثُ تَفَقَدُهُ»(2).

و المغزى من هذه القصة من آداب المتعلم الصبر، و التواضع لأنه ﷺ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي

عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴿٧٦﴾ ﴿ [يوسف 76].

▪ قصص بعض الأشخاص الصالحين - رحمهم الله:-

ومن صور ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر؛

✓ حديث الغار(3):

تتمحور هذه القصة الجميلة حول ثلاث قصص عن ثلاثة أشخاص صالحين آواهم المبيت إلى غار (كهف)، وفي هذا الشأن يقول الرسول ﷺ : «إِنَّ ثَلَاثَةَ نَفَرٍ كَانُوا فِي

(1)- ينظر: الأحاديث الطوال، الطبراني، ص 93- 96.

صحيح البخاري، البخاري، 122/ 2267، 2788، 3278، (340).
صحيح مسلم (2380).

صحيح البخاري (74 و 78 و 3400 و 7478).

(2)- ينظر: الأحاديث الطوال، الطبراني، ص 35-36.

(3)- ينظر : نفس المصدر، ص 87.

كَهْفٍ فَوْقَ الْجَبَلِ عَلَى بَابِ الْكَهْفِ فَأَوْطَدَهُمْ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ: تَذَكَّرُوا أَيُّكُمْ عَمِلَ حَسَنَةً لَعَلَّ اللَّهَ بِرَحْمَتِهِ يَرْحَمُنَا» (1).

ومن هنا، فقد أدرك الأشخاص الصالحون الثلاثة أنه لا سبيل لخروجهم من الكهف، والنجاة إلا بالدعاء و التوسل إلى الله عزّ وجلّ بصالح أعمالهم حتى يفرّج عنهم، وهكذا، تتوالد ثلاث قصص جميلة حية لكل واحدة منها مغزى خاص بها.

- القصة الأولى: ذكر الرجل الصالح عمله الصالح، فسرد قصته، ودعا الله عزّ وجلّ متوسلاً راجياً منه الفرج والنجاة، فكانت المعجزة « فَأَنْصَدَعَ الْجَبَلُ حَتَّى رَأَوْا الضَّوَّءَ وَ أَبْصَرُوا» (2).

- القصة الثانية: ذكر الرجل الصالح عمله الصالح، وسرد قصته، ثم دعا الله عزّ وجلّ بصالح عمله راجياً منه الفرج. فكانت معجزة أخرى: « فَأَنْصَدَعَ الْجَبَلُ حَتَّى عَرَفُوا وَتَبَيَّنَ لَهُمْ » (3).

- القصة الثالثة: تضمنت قصة الرجل الصالح برّ الوالدين، وهو عمله الصالح الذي دعا به الله عزّ وجلّ راجياً منه الفرج، فاستجيبت دعوته، فتم الفرج بخروجهم من الكهف، وذلك لعظم ثواب برّ الوالدين في الدنيا، وفي الآخرة.

(1)- ينظر: لأحاديث الطوال، الطبراني، ص87.

المعجم الكبير، ج1، ص 284 .

المعجم الأوسط، ج1، ص 248- 249 .

مسند أحمد، ج4، 274- 275، رقم الحديث 18377

صحيح البخاري، 3/ 05.

(2)- ينظر: لأحاديث الطوال، الطبراني، ص87،

صحيح مسلم، كتاب الشعب، مسلم، 17- 55/ 57.

(3)-الأحاديث الطوال، الطبراني، ص87.

و المغزى من القصص الثلاث أنه لكل عمل صالح ثوابه في الدنيا والآخرة. إن الله تعالى جعل برّ الوالدين أعلى درجة من الأعمال الصالحة الأخرى، لأن «البار بوالديه مجاب الدعوة في الدنيا، وهو في يوم القيامة من السعداء» (1).

إذن، في هذا الخطاب القصصي موعظة بليغة، وعبرة عظيمة في التوجيه و الدعوة.

✓ حديث ماشطة بنت فرعون

مدار هذه القصة الحيّة الجميلة على العقيدة لترسيخ عقيدة التوحيد في قلب ماشطة بنت فرعون وفي هذه القصة دلائل تثبت نبوة الرسول ﷺ وصدق رسالته منها حادثة الإسراء: «سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا» [الإسراء:1] ، شمّ الرسول ﷺ رائحة طيبة قال: « لَمَّا كَانَتِ اللَّيْلَةُ الَّتِي أُسْرِيَ بِي وَجَدْتُ رَائِحَةً طَيِّبَةً، فَقُلْتُ مَا هَذِهِ الرَّائِحَةُ يَا جَبْرِيْلُ؟ قَالَ: هَذِهِ رَائِحَةُ مَاشِطَةِ بِنْتِ فِرْعَوْنَ وَ أَوْلَادِهَا، قُلْتُ: مَا شَأْنُهَا؟ قَالَ: بَيْنَا هِيَ تَمْشُطُ بِنْتَ فِرْعَوْنَ إِذْ سَقَطَ الْمَشْطُ مِنْ يَدِهَا، فَقَالَتْ بِاسْمِ اللَّهِ، فَقَالَتْ: بِنْتُ فِرْعَوْنَ: أَبِي؟ فَقَالَتْ: لَا، وَلَكِنْ رَبِّي وَرَبُّكَ وَرَبُّ أَبِيكَ هُوَ اللَّهُ» (2).

والمعجزة الأخرى في هذه القصة الحيّة تكلم رضيع الماشطة أنه لما علم فرعون بإيمانها « فَأَمَرَ بِنُقْرَةٍ مِنْ نَحَاسٍ فَأُحْمِيَتْ ثُمَّ أُخِذَ أَوْلَادُهَا يُلْقَوْنَ فِيهَا وَاحِدًا وَاحِدًا، فَقَالَتْ: إِنَّ لِي إِلَيْكَ حَاجَةً، قَالَ: وَمَا هِيَ؟ قَالَتْ: أَحِبُّ أَنْ تَجْمَعَ عِظَامِي وَعِظَامَ وُلْدِي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ فَتُدْفَنَنَا جَمِيعًا. قَالَ: ذَلِكَ لَكَ عَلَيْنَا. فَلَمْ يَزَلْ أَوْلَادُهَا يُلْقَوْنَ فِي النَّقْرِ حَتَّى

(1) - التصوير الفني في الحديث النبوي الشريف: محمد بن لطفي الصباغ، ص 429.

(2) - ينظر: الأحاديث الطوال، الطبراني، ص90.

انْتَهَى إِلَى ابْنِ لَهَا رَضِيْعٍ، فَكَأَنَّهَا تَقَاعَسَتْ مِنْ أَجْلِهِ، فَقَالَ لَهَا: يَا أُمَّهُ افْتَحِمِي فَإِنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الآخِرَةِ» (1).

✓ حديث جريج الراهب (العابد)

مدار هذا الخطاب القصصي في هذه القصة الحية الجميلة على تكلم صاحب جريج الرجل العابد، وهو الرضيع الذي أنطقه الله عز وجل لتبرئة جريج العابد من افتراء بغية، وفي هذا الشأن قال الرسول ﷺ : « إِنَّ رَجُلًا يُقَالُ لَهُ جُرَيْجٌ كَانَ رَاهِبًا، فَأَتَتْهُ أُمَّهُ فَنَادَتْهُ: يَا جُرَيْجُ! أَطْلِعْ عَلَيَّ وَجْهَكَ أَنْظُرْ إِلَيْهِ، فَوَافَقْتُهُ يُصَلِّي، فَقَالَ: أُمِّي وَصَلَاتِي أَرَى أَنْ أُؤَثِّرَ صَلَاتِي عَلَى أُمِّي، فَانصَرَفْتُ » (2).

وقد تكرر مجيء الأم ثلاث مرات ولم تر ابنها جريجًا، لأنه فضل صلاة النافلة عن إجابة أمه، فدعت عليه فقالت: « أَبَيْتَ أَنْ تُطْلِعَ إِلَيَّ وَجْهَكَ لِأَمَاتِكَ اللَّهُ حَتَّى تَنْظُرَ إِلَيَّ وَجُوهِ زَوَانِي الْمَدِينَةِ » (3). فأجيبته دعوتها .

و المغزى من هذا الخطاب القصصي في هذه القصة الحية الجميلة أن برّ الوالدين أفضل من صلاة النافلة، وأن جريجا العابد تصرّف تصرّف العابد لا العالم لذلك أثر صلاة النافلة عن برّ والدته، فكانت النتيجة إلا أن الله برأه بمعجزة، لذلك قيل: « عبادة عالم أفضل من عبادة جاهل » لذا وجب تقديم برّ الوالدين على صلاة النافلة.

(1) -الأحاديث الطوال، الطبراني، ص 90- 91،

المعجم الكبير، الطبراني، ج1، ص 286.

مسند أحمد، رقم الحديث 2821، 2882، 2823، 2482.

(2) - ينظر: الأحاديث الطوال، الطبراني، ص 91.

(3) - ينظر: نفس المرجع، ص 90، 91.

صحيح البخاري، رقم الحديث: 1206 ، 3436 ، 3466.

صحيح مسلم، رقم الحديث 2550.

وصفوة القول، فالرسول ﷺ قد استخدم القصص في خطابه مع أصحابه ﷺ كأسلوب أو وسيلة ناجحة في التعليم و التوجيه لفعاليتها وأثرها العميق في النفس.

ج- خطابات الرسول ﷺ مع الصحابة ﷺ في عالم الغيب

وهي تتمحور حول الأخبار المستقبلية في عالم الشهادة وعالم الغيب.

* الأخبار المستقبلية في عالم الشهادة

و المراد بهذه الأخبار الفتن، فتن آخر الزمان التي أخبر عنها الرسول ﷺ وحذر منها، وهي أنواع، فقد ذكرت في أحاديث نبوية شريفة كثيرة. وفي الإخبار بها إثبات دلالة النبوة وصدق الرسالة، ومنها:

✓ حديث الجساسة⁽¹⁾:

و الجساسة تعني المسيح الدجال، وهذا من أخبار الغيب؛ أي أنها من الأخبار المستقبلية التي لم تحدث بعد في عالم الشهادة وفي هذا الشأن قال الرسول ﷺ : «إني والله ما جمعتكم لرغبة ولا رهبة، ولكن جمعتكم لأن تميما الداري كان رجلا نصرانيا، فجاء وباع و أسلم، وحدثني حديثا وافقه الذي كنت أحدثكم عن مسيح الدجال».

فالغرض من هذا الخطاب النبوي الشريف توجيه الصحابة ﷺ وتحذيرهم من الفتنة، لأنه ما من نبي بُعث إلا ويحذر قومه من هذه الفتنة، و الرسول ﷺ خاتم الأنبياء و الرسل ﷺ وهو يحذر أصحابه- رضوان الله عليهم- وأمتة منها.

(1)- ينظر: الأحاديث الطوال الطبراني، ص 96- 98.

المعجم الكبير، الطبراني، ج 1، ص 292-294.

صحيح مسلم، رقم الحديث 2942.

✓ حديث أبي أمامة الباهلي ؓ في خروج الدجال (1)

ومدار هذا الخطاب النبوي الشريف على خروج الدجال و التحذير منه، و الدعاء
للأمة بالثبات أمام المعجزات أو الخوارق التي يقوم بها.

✓ حديث أبي سريحة الغفاري ؓ في خروج الدابة (2)

يرتكز هذا الخطاب النبوي الشريف على خرجات الدابة الثلاث، فقال الرسول ﷺ
« لِلدَّابَّةِ ثَلَاثُ خَرَجَاتٍ مِنَ الدَّهْرِ، تَخْرُجُ خَرْجَةً مِنْ أَقْصَى الْيَمِينِ فَيَفْشُو ذِكْرُهَا بِالْبَادِيَةِ
وَلَا يَدْخُلُ ذِكْرُهَا الْقَرْيَةَ - مَكَّةَ - ثُمَّ تَمْكُتُ زَمَانًا طَوِيلًا بَعْدَ ذَلِكَ، ثُمَّ تَخْرُجُ أُخْرَى قَرِيبًا مِنْ
مَكَّةَ، فَيَفْشُو ذِكْرُهَا بِالْبَادِيَةِ، ثُمَّ تَمْكُتُ زَمَانًا طَوِيلًا.»

إذن؛ فالخطابات النبوية الشريفة السابقة الذكر الغرض منها التحذير من فتن آخر
الزمان.

* الأخبار المستقبلية في عالم الغيب

الغيب هو قسيم الشهادة، وهو من أعظم أركان الإيمان، وعليه مدار العقيدة، ومُنكره
كافر بإجماع المسلمين، و المراد بالأخبار الغيبية تلك الأخبار التي تخص واقعا سيكون
يوم القيامة و الغرض من ذلك إثبات النبوة وصدق الرسالة المحمدية، ومن أمثلة ذلك:

✓ حديث البراء بن عازب ؓ في عذاب القبر (3)

إن الإخبار عن عذاب القبر هو إخبار عن أمر غيبي يخص الروح، ووصف حال خروج
الروح كل من المؤمن و الكافر من الجسد، وكيفية استقبال الملائكة لها، إلى غير ذلك.

(1)- ينظر: لأحاديث الطوال، الطبراني، ص 98- 100.

المعجم الكبير، الطبراني، ج1، ص 295.

(2)- ينظر: الأحاديث الطوال، الطبراني، ص 101- 102.

المعجم الكبير، الطبراني، ج1، ص 262.

مسند: أبو دواد الطيالسي، حديث رقم 3789.

(3)- ينظر: الأحاديث الطوال، الطبراني، ص 57- 59 .

مسند أبو داود الطيالسي ، رقم الحديث 812.

ولتوضيح ذلك اعتمد الرسول ﷺ على الصور الحسية للتأثير في المخاطب و السامع. يتلمس في هذا الخطاب النبوي الشريف أسلوب الترغيب في الجنة و الترهيب من نار جهنم.

✓ حديث عبد الرحمن بن سمرة ؓ في رؤيا الرسول ﷺ (1)

رؤيا الرسول ﷺ هي وحي، لذا فهي صادقة، لأنه لا ينطق عن الهوى سواء في يقظته أو في منامه، والرؤيا أمر غيبي حدث للرسول ﷺ فأخبر به صحابته ؓ وهي تتضمن عرض الأعمال يوم القيامة وجزاء كل عمل، وهذه الأعمال خاصة بالمسلمين ففيها بشارة وترغيب في الأعمال الصالحة. وهي تتمحور حول الأركان العملية من التلطف بالشهادة، والصلاة، ثم فضائل الأعمال من برّ الوالدين، وصلة الرحم، والصلاة والسلام على رسول الله.

فالمغزى من هذا الخطاب إرشاد وتوجيه الصحابة ؓ إلى الإكثار من الأعمال الصالحة والثبات عليها.

✓ حديث الصور (2):

المراد بالصُّور القرن الذي أوكله الله تعالى إلى إسرافيل للنفخ فيه متى أمره بذلك ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الزمر 68].

إن؛ فالغرض من الإيمان بيوم القيامة، وهو من أعظم أركان الإيمان. ومن موضوعات يوم القيامة، المحاسبة، والحشر، والحوض، والشفاعة، وأحوال أهل الجنة حسب درجات إيمانهم. وأحوال أهل النار حسب معاصيهم.

(1) - ينظر: الأحاديث الطوال، الطبراني، ص 84-85 .

(2) - ينظر: نفس المرجع، ص 104-114 .

المعجم الأوسط، الطبراني، ص 2015 .

البداية والنهاية: ابن كثير، ج2، ص485 .

المغزى من هذا الخطاب النبوي الشريف تعليم الصحابة ﷺ أمور العقيدة (الإيمان)، وترسيخها بالتصوير الحسي، وإرشادهم بالترغيب والترهيب.

2- خطابات الرسول ﷺ مع كافة الناس

تتميز هذه الخطابات النبوية الشريفة بالمزاوجة بين اللغة المحكية واللغة المكتوبة، ومَرَدُّ هذا إلى مقتضيات المقام، والظروف والملابسات المحيطة بالخطاب. فمن أمثلة الخطابات المحكية (الشفهية) الخطب، وأجوبة عن أسئلة في محاورات. وقد كتبت بعد حينها. أما الخطابات المكتوبة فقد جرت مجرى الرسائل والمعاهدات التي كتبت في حينها والسمة المشتركة بين أفانين هذا الكلام. جميعا هو الإبلاغ. وحتى في أفانين كلامه الأخرى التي جرت مجرى القصص، أو الإخبار، أو الوصايا، أو الدعاء، أو الأوامر والنواهي إلى الولاة والأمراء في ولاياتهم وإماراتهم، ومن ذلك:

✓ حديث قس بن ساعدة الأيادي (1)

إنّ مدار هذا الخطاب النبوي الشريف على الإخبار عن هلاك الخطيب البليغ قس بن ساعدة الأيادي من خلال حوار الرسول ﷺ مع وفد عبد القيس الوافد عليه، وفي هذا الشأن قال الرسول ﷺ «فَمَا أَنْسَاهُ بِعُكَاظٍ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ وَهُوَ عَلَى جَمَلٍ أَحْمَرَ وَهُوَ يَخْطُبُ النَّاسَ...»

المغزى من هذا الإخبار التذكير بالخطيب البليغ المشهور الذي هلك، وبخطبته الوعظية الشهيرة التي يُدكَّر فيها الناس بالموت وهي حقيقة لا مفرّ منها، وهي سنة الحياة فالتذكير بهلاك الخطيب البليغ للعبرة والعظة، وذكر خطبته الوعظية كحجة بالغة للاستدلال بها بوصفها دليلا حسيا، وحجة مقنعة يتقبلها العقل.

(1) - ينظر: الأحاديث الطوال، الطبراني، ص 50-51،

المعجم الكبير، الطبراني، ج1، ص 230.

والبداية والنهاية: ابن كثير، ج1، ص 142.

✓ حديث الفضل بن العباس ؓ في القصاص (1)

إنَّ المُراد بالقصاص في هذا الخطاب النبوي الشريف تشريع القصاص في أحكام الشريعة وفق الشريعة الإلهية، لأنَّ الرسول ﷺ، هو المُشرِّع، والمكف بتبليغ شريعة الله تعالى لعباده كما أقرَّها.

فبالقصاص يتحقق المقصدان: العدل والإحسان المرتبطان بالأمر الإلهي، مصداقا لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ ﴾ [النحل90].

ولتفعيل وتجسيد الأمر الإلهي إرتأى الرسول ﷺ أن يبدأ بنفسه الشريفة القصاص. فقام يخطب في الناس، فقال: «أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ دَنَا مِنِّي حُقُوقٌ مِنْ بَيْنِ أَظْهُرِكُمْ. فَمَنْ كُنْتُ جَدْتُ لَهُ ظَهْرَهُ فَهَذَا ظَهْرِي فَلَيْسَتْقَدْ مِنْهُ، وَمَنْ كُنْتُ أَخَذْتُ مِنْهُ مَالًا فَهَذَا عَرْضِي فَلَيْسَتْقَدْ مِنْهُ إِلَّا لَا يَقُولَنَّ رَجُلٌ إِنِّي أَخَشَى الشَّحْنََاءَ مِنْ قَبْلِ رَسُولِ اللَّهِ، إِلَّا وَإِنَّ الشَّحْنََاءَ لَيْسَتْ مِنْ طَبْعِي وَلَا مِنْ شَأْنِي، إِلَّا وَإِنْ أَحَبَّكُمْ إِلَيَّ مَنْ أَخَذَ حَقًّا إِنْ كَانَ لَهُ أَوْ حَلَّنِي فَلَقَيْتُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَأَنَا طَيِّبُ النَّفْسِ».

والغرض من هذه الخطبة إلزام الغير الحجة والإقتناع بالقصاص فهو أساس العدل. فهل بعد هذا العدل عدل؟ والهدف من هذه الخطبة تحقيق العدالة الإلهية في عالم الشهادة أي العدل بين الناس بقطع النظر عن الجنس، واللون. والعدل من شمائله ﷺ.

(1) - ينظر: الأحاديث الطوال، الطبراني، ص 82-84.

المعجم الكبير، الطبراني، ج1، ص 279.

المعجم الأوسط، الطبراني، ص 105-106.

✓ حديث الأنصاري والثقفي الذين يسألان الرسول ﷺ عن فضائل بعض الأعمال فأخبرهما قبل أن يسألاه⁽¹⁾

من دلائل نبوته ﷺ في هذا الخطاب النبوي الشريف إخبار السائلين: الأنصاري والثقفي، عما يسألانه، فأجابهما عما يسألان عنه قبل أن يسألاه فإزدادا إيماناً وبقينا.

فقال الأنصاري: أخبرني يا رسول الله!

قال الرسول ﷺ: « جِئْتِي تَسْأَلْنِي عَنْ مَخْرَجِكَ مِنْ بَيْتِكَ تَوْمُ الْبَيْتِ الْحَرَامِ، وَمَالِكَ فِيهِ... ».

قال الأنصاري: أي والذي بعثك بالحق لعن هذا جئتُ أسألك.

أما الثقفي فقال: أخبرني يا رسول الله!

قال الرسول ﷺ: « جِئْتِ تَسْأَلْنِي عَنِ الصَّلَاةِ إِذَا عَسَلْتَ وَجْهَكَ انْتَشَرَتِ الدُّنُوبُ مِنْ أَشْفَارِ عَيْنَيْكَ... »

إذن، فمدار أسئلة الثقفي والأنصاري على الوضوء والصلاة، والحج، وهما من الأركان العملية في عالم الشهادة. فالرسول ﷺ يعلمهما العبادة (فقه العبادة) وفضائلها.

*الخطابة النبوية:

الخطابة بعامة، هي جنس قولي، أو فن من القول يروم المشاركة في فعل قول ذي شأن. والخطابة النبوية بخاصة، هي الوسيلة التي اتخذها الأنبياء والرسل -عليهم الصلاة والسلام- في نصر الدعوة إلى الله تعالى، والدعوة إلى عقيدة التوحيد.

(1) - ينظر: الأحاديث الطوال، الطبراني، ص 142-144.

وقبل بسط الحديث عن الخطبة النبوية الشريفة تحسن الإشارة إلى التمييز بينها وبين أفانين كلامه ﷺ والضابط في ذلك عبارات الراوي التي تثبت أنّ المروري خطبة، ومن ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر:

-يقول رسول الله ﷺ على منبره: أيها الناس.

-انتهى رسول الله ﷺ على المنبر، فجلس عليه،

-فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: أيها الناس

-سمعت منادي رسول الله ﷺ ينادي: إلى صلاة جامعة.

-خطب رسول الله ﷺ يوماً

-خطب رسول الله ﷺ في حجته.⁽¹⁾

والخطابة في الأصل تغلب عليها آلية الخطابية (discursive) وهي عكس آلية الحوار (الحوارية: Dialogique) التي تقوم على التبادل الكلامي (l'échange verbal) بين المتحاورين، وبعبارة أخرى، مراجعة الكلام، لأنّ المخاطب في الخطابة مجرد سامع وشاهد إليه يوجه الكلام، وظيفته السماع والاستماع.

هذا وتغلب سمة الإبلاغ، أو الإبلاغ المبين على الخطابة النبوية الشريفة مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلْغُ الْمُبِينُ ﴾ [النحل 35]، وهذه السمة -الإبلاغ- هي الغالبة -أيضاً- على أفانين كلامه ﷺ فمنه ما جرى مجرى القصص، أو مجرى المعاهدات، أو مجرى الرسائل، أو مجرى الدعاء، أو مجرى الأسئلة والأجوبة، لأن حياة الرسول ﷺ جلّها إبلاغ وتبليغ وتبيين، وذلك لأن الرسول ﷺ في المجتمع الإسلامي

(1) -ينظر: الأحاديث الطوال، الطبراني، ص48، 82، 96، 98، 142.

هو الإمام والخطيب والداعي، والمشرع، والحاكم والقاضي والسياسي والقائد الحربي، والعسكري، والمصلح الاجتماعي.

ومن زاوية هذا النظر؛ اتسمت خطبه الشريفة داخل المجتمع الإسلامي الأول بالشمول، فكان من العسير التمييز بين الجانب السياسي، والجانب الديني، والجانب الاجتماعي نظرا لطبيعة الإسلام الذي لا يفصل بين الدين والدولة، ثم إن العلاقات الاجتماعية في غالب الأحيان هي علاقات دينية⁽¹⁾.

وهكذا أصبحت الخطابة النبوية الشريفة المعين الذي لا ينضب للخطابة الدينية أو المصدر الثري الذي يغترف منه الخطباء العرب، ومن خطبه الشريفة في هذا السياق:

✓ خطبة رسول الله ﷺ يوم الفتح⁽²⁾

لهذه الخطبة الشريفة علاقة وشيجة بعهد الحديبية في مراحلها جميعا من الابتداء بالدعوة إلى الحجّ التي شملت المهاجرين والأنصار وكل قبائل العرب، التي لم تُسلم بعد، ولكنها تعظم البيت وتسعى إليه، وقيل بلغ عددهم 1600 شخصا، إلى الانتهاء بنقض قريش العهد (المعاهدة/الميثاق). ففي عهد الحديبية تجلت عبقرية الرسول ﷺ السياسية لما أظهره من حسن تدبيره في سياسة خصومه قريش وحلفائها، وسياسة أتباعه، وفي الاعتماد على السلم والعهد حيث يحسنان ويصلحان، والاعتماد على الحرب والقوة حيث لا تحسن المسالمة ولا تصلح العهود⁽³⁾.

(1) - ينظر: في بلاغة الخطاب الإقناعي. مدخل نظري وتطبيقي لدراسة الخطابة العربية الخطابة في القرن الأول نموذجا - محمد العمري، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط2، المغرب، 2002م، ص40.

(2) - ينظر: الأحاديث الطوال، الطبراني، ص 140-141.

- ينظر: محمد ﷺ، محمد رضا، ص 284.

(3) - ينظر: عبقرية محمد ﷺ العقاد، ص60.

وهكذا كان فتح مكة فتحا مبينا لما أظهره الله تعالى من نصرته للرسول ﷺ والمسلمين وتأييدهم، وهزم أعداء الإسلام، واللافت للنظر هنا إسلام أعظم قادة قريش وهما: خالد بن الوليد المخزومي وعمر بن العاص -رضي الله عنهما- وغيرهما، فازداد عدد المسلمين. فهذه بشرى للمسلمين، وحجة صادعة لإقناع العقل بأن الإسلام ليس دين حرب، ولا قتال من أجل الحرب أو القتال، بل لإعلاء كلمة الحق، وهي توحيد الألوهية، من جهة أخرى.

✓ خطبة رسول الله ﷺ في حجة الوداع⁽¹⁾

سميت حجة الوداع، لأن الرسول ﷺ ودّع الناس فيها وهم لا يشعرون «لَا أُدْرِي لَعَلِّي لَا أَلْقَاكُمْ بَعْدَ هَذَا». وكان ذلك في السنة العاشرة للهجرة، وهي أعظم حجة في التاريخ وأفضلها، وخطب فيها خطبة عظيمة بليغة⁽²⁾ بين فيها للناس مناسكهم ووعظهم. وما يميز هذه الخطبة ترديد فيها للضرورة عظيم «أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟» «اللَّهُمَّ اشْهَدْ»، «أَلَا لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدَ مِنْكُمْ الْغَائِبَ فَلَعَلَّ بَعْضٌ مَنْ يُبَلِّغُهُ يَكُونُ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضٍ مَنْ سَمِعَهُ». فهو بهذا يبلغ الشاهد، ويشهد الله على ذلك، ويأمر بتبليغ عنه وصاياهم من لم يحضر من الناس.⁽³⁾

(1) - ينظر: الأحاديث الطوال، الطبراني، ص 141-142.

(2) - حسب السياق الخطابي لهذه الخطبة، يبدو أن عدد الخطب التي ألقاها الرسول ﷺ في الحجة هي ثلاث كالاتي:

-خطبة يوم عرفة بعرفة

-خطبة يوم النحر بمنى

-خطبة أيام التشريق بمنى

وهناك من يرى أنها خطبتين.

-يبلغ عدد الحجج تسعين ألفا حاجا في حجة الوداع، ويقال أكثر.

(3) - ينظر: محمد ﷺ ، محمد رضا، ص386.

* كتب/ رسائل الرسول ﷺ المرسلّة إلى ملوك وأمراء الأرض

وهي تتمثل في تلك الرسائل والكتب والعهود (المعاهدات) التي كتبت في حينها وأرسلت مع رسل رسول الله ﷺ إلى ملوك وأمراء الأرض. ومن أمثلة ذلك:

✓ حديث رسل رسول الله ﷺ إلى ملوك الأرض⁽¹⁾

إن فكرة إرسال الرسل إلى الملوك والأمراء هي ثمرة صلح الحديبية الذي أثمر في الناس فاقتمعوا بالدخول إلى الإسلام أفواجا أفواجا، فكانت هذه فرصة ملائمة لتعميم الدعوة إلى الإسلام في خارج جزيرة العرب.

- كتاب رسول الله ﷺ لعبد الله بن حذافة السهمي إلى كسرى أبرويز بن هرمز ملك الفرس.
- كتاب رسول الله ﷺ لسليط بن عمرو العامري إلى هوذة بن علي الحنفي صاحب اليمامة (رئيس قبيلة مسيحية).
- كتاب رسول الله ﷺ للعلاء بن الحضرمي إلى المنذر بن ساوى التميمي بالبحرين (صاحب هجر).
- كتاب رسول الله ﷺ لعمرو بن العاص إلى جيفر وعيَّاذ ابني جُنُدي ملكي عُمان (بلدة باليمن على ساحل البحر اليمن والهند في شرقي هجر).
- كتاب رسول الله ﷺ لشجاع بن وهب الأسدي إلى الحارث بن أبي شمر الغساني (أمير دمشق من جهة قيصر).
- كتاب رسول الله ﷺ لدحية بن خليفة الكلبي إلى هيرقل إمبراطور الروم.

(1) - ينظر: الأحاديث الطوال، الطبراني، ص، 52-53.

والمعجم الكبير، الطبراني، ج1، ص232.

ومحمد ﷺ: محمد رضا، ص، 297-310.

سيرة النبي ﷺ، ابن هشام (محمد عبد الملك 183هـ)، تح: مجدي فتحي السيد، دار الصحابة، طنطا، ط1، مصر، 1416هـ/1995م، ج4، ص278-279.

كان إرسال هذه الرسائل قبل فتح مكة المكرمة، وهنا تتجلى عبقرية الداعي في نشر الإسلام بالسلم، وهذا يدل على قوة الإيمان بدعوته، وصدق رسالته، وغيرته على نجاحها.

إذن؛ فالغرض من الرسائل المرسلّة إلى عظماء الأمم وملوكها وأمرائها دعوتهم إلى الإسلام، لأنهم «أصحاب السلطة التي تأتي العقائد الجديدة. وقد تبين بالتجربة بعد التجربة أنّ السلطة هي التي كانت تحول دون الدعوة المحمدية، وليست أفكار مفكرين، ولا مذاهب حكماء، لأن امتناع المقاومة من هؤلاء العظماء والملوك كانت تمنع العوائق التي تصد الدعوة الإسلامية فيمتنع القتال».⁽¹⁾

ومن نتائج ذلك؛ معرفة الرسول ﷺ سياسة هؤلاء الملوك والأمراء نحوه. وميلهم إليه، فكانت تلك الرسائل (الكتب) بمثابة جسّ نبضهم، فمنهم من أسلم، ومنهم من اكتفى بإظهار الود⁽²⁾. وهنا تتجلى عبقرية الرسول ﷺ الداعي الذي أوتي قوة الإيمان بدعوته وصدق رسالته، وثقته في نجاحها، أما عبقريته ﷺ السياسية فتتمثل في مد جسور الاتصال بين الجزيرة العربية والبلدان المجاورة لها بنشر الإسلام بالسلم، وهذا يحقق مكسبا آخر للمسلمين، وهو الأمن.

وبهذا، صارت للإسلام مكانة دينية وسياسية بين الدول وذلك قبل فتح مكة المكرمة، لما بيّن لهم أن الإسلام دين الإقناع لمن أراد الإقناع، وذلك بإقناع العقل بالحكمة، واستمالة القلب بالموعظة الحسنة.

(1) - عبقرية محمد ﷺ، العقاد، ص 34.

(2) - ينظر: محمد ﷺ، محمد رضا، ص 296-311.

✓ كتاب رسول الله ﷺ لعمر بن حزم في الصدقة المبعوث إلى اليمن

يتضمن هذا الكتاب الفرائض والسنن والديات، وهذا نصه: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مِنْ مُحَمَّدٍ [رَسُولِ اللَّهِ] النَّبِيِّ ﷺ إِلَى شُرَاحِبِيلِ بْنِ عَبْدِ كَلَالٍ [وَالْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ كَلَالٍ] وَنُعَيْمِ بْنِ عَبْدِ كَلَالٍ [قِيلَ ذِي رُعَيْنٍ وَمَغَافِرٍ وَهَمْدَانَ، أَمَا بَعْدُ:

فَقَدْ رَجَعَ رَسُولُكُمْ وَأَعْطَيْتُمْ مِنَ الْمَغَانِمِ خُمْسَ اللَّهِ وَمَا كَتَبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْعُشْرِ فِي الْعَقَّارِ، وَمَا سَقَّتِ السَّمَاءُ وَكَانَ سَيْحًا أَوْ كَانَ بَعْلًا فِيهِ الْعُشْرُ إِذَا بَلَغَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ...» (1).

بالإضافة إلى الزكاة في الماشية (الإبل، الباقورة، الشاة). والزكاة في النقد (الورق، الدينار) (2).

كما شمل الكتاب على الكبائر وكفاراتها، وعلى الديات في القتل (قتل النفس) العمدى والخطأ، بالإضافة إلى إصابة الأعضاء (3).

* المعاهدات والمواثيق، ومن أمثلة ذلك:

✓ عهد الرسول ﷺ للعلاء بن الحضرمي المبعوث إلى البحرين (4) :

وهذا طرف مما جاء فيه:

«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَذَا كِتَابٌ مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الْفُرَشِيِّ الْهَاشِمِيِّ رَسُولِ اللَّهِ وَنَبِيِّهِ، إِلَى خَلْقِهِ كَافَةً لِلْعَلَاءِ بْنِ الْحَضْرَمِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ مِنْ الْمُسْلِمِينَ عَهْدًا عَهْدَهُ إِلَيْهِمْ، اتَّقُوا اللَّهَ أَيُّهَا الْمُسْلِمُونَ مَا اسْتَطَعْتُمْ، فَإِنِّي بَعَثْتُ إِلَيْكُمْ

(1) -ينظر: الأحاديث الطوال، الطبراني، ص 133-134.

(2) -ينظر: نفس المصدر، ص 134 .

(3) -ينظر: نفس المصدر، ص 135.

(4) -ينظر: نفس المصدر، ص 128-133.

الْعَلَاءَ بِنَ الْحَضْرَمِيِّ وَأَمْرَتْهُ أَنْ يَتَّقِيَ اللَّهَ وَحَدَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنْ يَلِينَنَّ فِيكُمْ الْجَنَاحَ، وَيُحْسِنَنَّ فِيكُمْ السَّيْرَةَ...».

في هذا الكتاب توجيه الرسول ﷺ للصحابي العلاء بن الحضرمي ؓ حين ولّاه ولاية البحرين فأمره بتقوى الله ومن معه من المسلمين. كما أمر المسلمين بطاعته والوفاء بعهده، وأوصاه بحسن المعاملة.

3- خطابات الرسول ﷺ مع أعدائه

ومن حواراته ﷺ الحية والموحية في هذا السياق:

*- حديث عامر بن الطفيل وأربد بن قيس⁽¹⁾

يختلف هذا الحوار عن الحوارات السابقة مع الصحابة ؓ كونه حوار جدل ولُدِدٍ، كما يظهر ذلك من هذا النص الحواري:

قال عامر بن الطفيل: يا محمد ما تجعل لي إن أسلمتُ؟

قال الرسول ﷺ: «لَكَ مَا لِلْمُسْلِمِينَ وَعَلَيْكَ مَا عَلَيْهِمْ»،

قال عامر بن الطفيل: أتجعل لي الأمر إن أسلمت من بعدك؟

قال الرسول ﷺ: «لَيْسَ ذَلِكَ لَكَ وَلَا لِقَوْمِكَ، وَلَكِنْ لَكَ أَعْنَةُ الْخَيْلِ».

قال عامر بن الطفيل: أنا الآن في أعنة خيل نجد، اجعل لي الوبر ولك المدر،

قال الرسول ﷺ: «لَا».

(1) - ينظر: الأحاديث الطوال، الطبراني، ص 80، 82.

المعجم الكبير، الطبراني، ج 1، ص 297.

المعجم الأوسط، ص 297-298.

فلما قفا من عند رسول الله ﷺ قال عامر: أما والله لأملأنها عليك خيلا ورجالا.

فقال الرسول ﷺ: «يَمْنَعُكَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ».

فخرجا من عند رسول الله ﷺ فسولت لهما نفسيهما قتل الرسول ﷺ بحيلة، وهي أن يُشغِلَ عامر الرسول ﷺ بالحديث ليجهز أريد بالسيف على رسول الله ﷺ فكانت المعجزة، وهي ييس يد أريد لما وضعها على قوائم السيف، فلم يستطيع سل السيف، فأبطأ على عامر بالضرب فالتفت الرسول ﷺ فرأى أريد وما يصنع⁽¹⁾. فانصرف الرسول ﷺ عنهما فهذه من دلائل نبوته الحسية.

فمن هذا الموقف تتجلى لنا سماحة الكريم العظيم الذي حلمه سبق جهله، وعفوه يسبق غضبه، فنجا عدواً الله من السخط والعقاب. فقد أنجتهما سماحة الكريم التي شملت كبير المنافقين عبد الله بن أبي سلول أكبر اللاغطين بحديث الإفك عن سوء نية وكيد مبيت للنبي ﷺ ودينه، كما شملت المرأة اليهودية التي سمته في شاة، والرجل اليهودي الذي سحره، إلى غير ذلك. فنالوا جميعا العفو والصفح، الصفح الجميل مصداقا لقوله تعالى: ﴿فَأَصْفَحْ أَلصَّفْحَ الْجَمِيلِ﴾ ﴿الحجر 85﴾.

فهذه شهادة على كمال خلقه، وكمال فضائله، وقد أتى الله تعالى عليه في قوله: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ ﴿القلم 4﴾، فهذه غاية التعظيم للرسول ﷺ إذا؛ فالعفو والسماحة، والحلم والصفح من دلائل نبوته المعنوية، وفي هذا الشأن يقول ﷺ: «إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ»⁽²⁾.

(1) - ينظر: الأحاديث الطوال، الطبراني، ص 81.

(2) - ينظر: الأدب المفرد، البخاري، ص 308.

وحقيق «أنّ الذي بُعث لينتم مكارم الأخلاق لا بدّ أن يكون أتمّ الناس خلقاً»⁽¹⁾ وهذه شمائله وفضائله الكاملة التي تثبت له منتهى الحكمة مصداقا لقوله تعالى: ﴿أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ ۗ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ ﴿النحل 125﴾. ولما كان لرسول ﷺ قد خصه الله تعالى بالعصمة من الناس مصداقا لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ (المائدة 67) فقد أنزل على عامر وأريد العقاب الذي يستحقانه فقد أرسل على أريد صاعقة فقتلته، وأرسل على عامر قرحة فأخذته⁽²⁾.

ثانيا: محور خطابات الصحابة ﷺ

1- خطابات الصحابة ﷺ في صفة الرسول ﷺ.

2- خطابات الصحابة ﷺ في الصدقة / الزكاة.

تمثل هذه الخطابات النبوية الشريفة كلام الصحابة ﷺ في صفة الرسول ﷺ وهم أئمة البيان وأرباب اللغة. وهي تلك الخطابات النبوية الشريفة التي تناولت شمائل الرسول ﷺ وأخلاقه الطاهرة، وخلقه الظاهر الكامل، وحسنه الباهر، ونسبه الشريف الطاهر، ويلخص هذا كله في لفظ «صفة» كما ورد في تعريف الحديث النبوي الشريف في اصطلاح علماء الحديث. وتتمحور هذه الخطابات النبوية الشريفة حول دلائل النبوة والشمائل المحمدية، وقد استقطبت الصحابة ﷺ والتابعين -رحمهم الله- فهي خطابات وصفية؛ أي أن الآلية المشغلة في هذه الخطابات النبوية الشريفة هي الوصف.

(1) - ينظر: الأحاديث الطوال، الطبراني، ص 81.

(2) - ينظر: نفس المصدر، ص 82.

يصنف هذا الحديث الشريف حسب معيار المسند إليه إلى حديث موقوف كونه مسند إلى الصحابي ﷺ.

وتروم هذه الخطابات النبوية الشريفة وصف خير خلق الله وصفا دقيقا وجليلا يزداد به المؤلف والقارئ، والباحث إيمانا ومحبة وإجلالا وإعظاما للرسول ﷺ وتأبيدا ونصرة له.

ومن أمثلة ما ذكر في الشمائل المحمدية وصفة الرسول ﷺ:

1- حديث أم معبد الخزاعية في صفة الرسول ﷺ (1)

حين هاجر الرسول ﷺ مع أبي بكر الصديق ؓ ومُلاه عمر بن فهيرة، ودليلهم ليث بن عبد الله بن أريقط، من مكة إلى المدينة، مرُّوا على خيمة أم معبد الخزاعية لعلهم يشترون منها لبنا أو تمرا أو لحما، فلم يجدوا عندها شيئا من ذلك. إلا شاة هزيلة في كسر (كسر) الخيمة، فحاورها الرسول ﷺ.

فقال الرسول ﷺ: « ما هذه الشاة يا أمَّ معبد؟ »

قالت أم معبد: شاة خلفها الجهدُ عن الغنم.

قال الرسول ﷺ: « هل بها من لبن؟ »

قالت أم معبد: هي أجهدُ من ذلك.

قال الرسول ﷺ: « أفتأذنين لي أن أخلبها؟ »

قالت أم معبد: بأبي أنت وأمي نعم، إن رأيت بها حلبا فأخلبها. فدعا بالشاة فمسحَ ضرعها بيده، وسمى الله عزَّ وجلَّ، ودعا لها في شاتها، فتفاجت عليه ودرت واجترت، ودعا بإناءٍ يربض الرهط. فحلبَ فيها ثجا حتى علاه إليها، ثم سقاها حتى رويت، وسقى أصحابه ﷺ حتى رءوا، ثم شربَ آخرهم ﷺ ثم أراضوا، ثم ارتحلوا عنها.

(1) - ينظر: الأحاديث الطوال، الطبراني، ص72.

المعجم الكبير، الطبراني، ج1، ص254.

البداية والنهاية، ابن كثير، ج4، ص172.

تضمن هذا الحوار الحي الجميل دلالة النبوة الحسية، وهي تكثير اللبن، لبن شاة هزيلة. ومن شمائله أدبه وخلقه الطاهر لما استأذن ﷺ أم معبد حلب شاتها. وحلبها بنفسه.

أما الشق الآخر من هذا الخطاب النبوي الشريف فيشتمل على صفة الرسول ﷺ الخلقية والخلقية، من خلال حوار أم معبد مع بعها أبي معبد الذي تعجب من رؤية اللبن.

«فقال أبو معبد: من أين لك هذا؟ والشاة عازب حائل ولا حلوبة في البيت.

قالت أم معبد: لا، والله إلا أنه مر بنا رجل مبارك، من حاله كذا، وكذا

فقال أبو معبد: صفيه لي يا أم معبد.

قالت أم معبد: رأيت رجلاً ظاهر الوضاعة، أبلج الوجه، حسن الخلق، لم تعبته ثجلة، ولم تزر به صلعة، وسيم قسيم، وفي عينيه دغج، وفي أشفاره عطف، وفي صوته سهل، وفي عنقه سطح، وفي لحيته كثائة أزج أقرن، إن صمت فعليه الوقار، وإن تكلم سماه وعلاه البهاء، أجمل الناس وأبهاهم من بعيد، وأحلاهم وأحسنه من قريب، حلو المنطق، فصل لا نزر ولا هذر، كأن منطقه خرزات نظم يتحدرن ربعة لا يشنى من طول، ولا تقتحمه عين عن قصر، غصن بين غصنين، فهو أنظر الثلاثة منظرًا، وأحسنهم قدرًا، له رفقاء يحفون به، إن قال أنصتوا لقوله، وإن أمر تبادروا إلى أمره، محفور محشود لا عابس ولا مفند.

قال أبو معبد: هو والله صاحب قريش الذي ذكر لنا من أمره ما ذكر بمكة»⁽¹⁾.

حقيق، أن هذا الوصف دقيق وجليل يليق بالموصوف صاحب الأخلاق الكاملة، والفضائل الكاملة، والحسن الباهر ما لا يحد، ولا يمكن وصفه.

(1) - ينظر: الأحاديث الطوال، الطبراني، ص 73.

2- حديث هند بن أبي هالة ؓ في صفة الرسول ﷺ

كان الصحابي هند بن أبي هالة ؓ وصافا عن حلية الرسول ﷺ وفي هذا الخطاب الوصفي، وصف دقيق وجليل وجميل لصفاته ﷺ البديعة، وأخلاقه الحميدة الرفيعة، وأحواله العجيبة العظيمة التي تفرد بها على سائر الخلائق.

فقال: «كَانَ الرَّسُولُ ﷺ فَخْمًا مُفَخَّمًا، يَتَلَأَلُ وَجْهَهُ تَلَوُّو الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، أَطْوَلَ مِنَ الْمَرْبُوعِ، وَأَفْصَرَ مِنَ الْمَشْدَبِ، عَظِيمَ الْأَهَامَةِ، رَجُلَ الشَّعْرِ، إِنْ انْفَرَقَتْ عَقِيصَتُهُ فَرَقَ، وَإِلَّا فَلَا يُجَاوِزُ شَعْرُهُ شَحْمَةَ أُذُنَيْهِ، إِذْ هُوَ وَفَرُهُ، أَزْهَرُ اللَّوْنِ، وَاسِعُ الْجَبِينِ، أَزْجُ الْحَوَاجِبِ، سَوَابِغٌ فِي غَيْرِ قَرْنٍ، بَيْنَهُمَا عِرْقٌ يُدْرُهُ الْغَضَبُ، أَقْنَى الْعَرْنَيْنِ، لَهُ نُورٌ يَعْלוهُ، يَحْسِبُهُ مَنْ لَمْ يَتَأَمَّلْهُ أَشَمَّ، كَثُ اللَّحْيَةِ، سَهْلُ الْخَدَّيْنِ، ضَلِيعُ الْفَمِ، مُفَلِّجُ الْأَسْنَانِ، دَقِيقُ الْمَسْرِيَةِ، كَأَنَّ عُنُقَهُ جِيدٌ دُمِيَّةٌ، فِي صَفَاءِ الْفِضَّةِ، مُعْتَدِلُ الْخَلْقِ، بَادِنٌ مُتَمَاسِكٌ، سَوَاءُ الْبَطْنِ وَالصَّدْرِ، عَرِيضُ الصَّدْرِ، بَعِيدٌ مَا بَيْنَ الْمَنْكَبَيْنِ، سَوَاءُ الْبَطْنِ وَالصَّدْرِ، عَرِيضُ الصَّدْرِ، بَعِيدٌ مَا بَيْنَ الْمَحْنَكَيْنِ، ضَخْمُ الْكَرَادِيْسِ، أَنْوَرُ الْمُتَجَرِّدِ، مَوْصُولٌ مَا بَيْنَ اللَّبَّةِ وَالسُّرَّةِ بِشَعْرٍ يَجْرِي كَالْحَطِّ، عَارِي الثَّدْيَيْنِ وَالْبَطْنِ مِمَّا سِوَى ذَلِكَ، أَشَعْرُ الذَّرَاعَيْنِ، وَالْمَنْكَبَيْنِ، وَأَعْلَى الصَّدْرِ، طَوِيلُ الزُّنْدَيْنِ، رَحْبُ الرَّاحَةِ، شَتْنُ الْكَفَّيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ، سَائِلُ الْأَطْرَافِ خُمْصَانُ الْأَخْمَصَيْنِ، مَسِيحُ الْقَدَمَيْنِ، يَنْبُو عَنْهُمَا الْمَاءُ، إِذَا زَالَ، زَالَ تَقْلَعًا، يَخْطُو تَكْفِيًّا، وَيَمْشِي هَوْنًا، ذَرِيعُ الْمِشْيَةِ، إِذَا مَشَى كَأَنَّهَا يَنْحَطُّ مِنْ صَبَبٍ وَإِذَا التَّفَتَّ، التَّفَتَّ جَمِيعًا؛ خَافِضُ الطَّرْفِ، نَظْرُهُ إِلَى الْأَرْضِ أَطْوَلُ مِنْ نَظْرِهِ إِلَى السَّمَاءِ، جُلُّ نَظْرِهِ الْمَلَاخِظَةُ، يَسُوقُ أَصْحَابَهُ؛ وَيَبْدُرُ مَنْ لَقِيَهُ بِالسَّلَامِ»⁽¹⁾.

(1) - ينظر: الأحاديث الطوال، الطبراني، ص 64-65.

المعجم الكبير، الطبراني، ج 1، ص 245-250.

الشمائل المحمدية، الترمذي، ص 14-15،

شمائل الرسول ﷺ ودلائل نبوته، ابن كثير، ص 35-36.

وقال في وصف منطق رسول الله ﷺ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُتَوَاصِلَ الْأَحْزَانِ، دَائِمَ الْفِكْرَةِ، لَيْسَتْ لَهُ رَاحَةٌ، لَا يَتَكَلَّمُ فِي غَيْرِ حَاجَةٍ، طَوِيلَ السَّكْتِ، يَفْتَحُ الْكَلَامَ وَيَخْتِمُهُ بِأَشْدَاقِهِ، وَيَتَكَلَّمُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ، فَصْلٌ لَا فَضُولَ وَلَا تَقْصِيرَ، دَمِثٌ لَيْسَ بِالْجَافِي وَلَا الْمُهِينِ، يُعْظَمُ النُّعْمَةَ وَإِنْ دَقَّتْ، لَا يَذُمُّ مِنْهَا شَيْئًا وَلَا يَذُمُّ ذَوَاقًا وَلَا يَمْدَحُهُ، وَلَا تُغْضِبُهُ الدُّنْيَا وَلَا مَا كَانَ لَهَا، فَإِذَا تَعَرَّضَ لِلْحَقِّ لَمْ يَعْرِفْهُ أَحَدٌ، وَلَمْ يَقُمْ لِغَضَبِهِ شَيْءٌ حَتَّى يَنْتَصِرَ لَهُ، لَا يَغْضِبُ لِنَفْسِهِ وَلَا يَنْتَصِرُ لَهَا، إِذَا أَشَارَ أَشَارَ بِكَفِّهِ كُلِّهَا، وَإِذَا تَعَجَّبَ قَلْبَهَا، وَإِذَا تَحَدَّثَ يَصِلُ بِهَا بِضَرْبِ بَرَاخَتِهِ الْيَمْنَى بَاطِنَ إِبْهَامِهِ الْيُسْرَى، وَإِذَا غَضِبَ أَعْرَضَ وَأَشَاحَ، وَإِذَا فَرِحَ غَضَّ طَرْفَهُ، جُلُّ ضَحِكِهِ التَّبَسُّمُ، وَيَفْتَرُّ عَنْ مِثْلِ حَبِّ الْغَمَامِ»⁽¹⁾.

يتمحور هذا الخطاب النبوي الشريف حول وصف هند بن أبي هالة ؓ حلية رسول الله ﷺ ومنطقه للحسن بن علي بن أبي طالب -رضي الله عنهما-.

هذا؛ وقد سأل الحسين بن علي بن أبي طالب -رضي الله عنهما- أباه عن مدخل رسول الله ﷺ وعن مخرجه، وعن مجلسه وعن سيرته، وعن سكوته.

وقال علي بن أبي طالب ؓ عن وصف دخول رسول الله ﷺ: «كَانَ دُخُولُهُ لِنَفْسِهِ مَأْدُونًا فِي ذَلِكَ، وَكَانَ إِذَا أَوَى إِلَى مَنْزِلِهِ جَزَأً دُخُولُهُ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ؛ جُزْءًا لِلَّهِ، وَجُزْءًا لِأَهْلِهِ، وَجُزْءًا لِنَفْسِهِ، ثُمَّ جُزْءًا جُزْأَهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّاسِ، فَرَدَّ ذَلِكَ عَلَى الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ لَا يَدَّخِرُ عَنْهُمْ شَيْئًا، وَكَانَ مِنْ سِيرَتِهِ فِي جُزْءِ الْأُمَّةِ إِثَارَ أَهْلِ الْفَضْلِ بِأَدْبِهِ وَ قَسَمَهُ عَلَى قَدْرِ فَضْلِهِمْ فِي الدِّينِ، فَمِنْهُمْ ذُو الْحَاجَةِ، وَمِنْهُمْ ذُو الْحَاجَتَيْنِ، وَمِنْهُمْ ذُو

(1) - ينظر: الأحاديث الطوال، الطبراني، ص 65.

الْحَوَائِجِ، فَيَتَشَاغَلُ بِهِمْ وَيَشْغَلُهُمْ فِيمَا أَصْلَحَهُمْ وَالْأُمَّةَ مِنْ مَسْأَلَتِهِ عَنْهُمْ وَإِخْبَارَهُمْ بِالَّذِي يَنْبَغِي لَهُمْ»⁽¹⁾.

وقال ﷺ عن مخرجه ﷺ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْزُنُ لِسَانَهُ إِلَّا مِمَّا يَغْنِيهِمْ، وَيُؤَلِّفُهُمْ وَلَا يُفَرِّقُهُمْ، وَيُكْرِمُ كَرِيمَ كُلِّ قَوْمٍ وَ يُؤَلِّيهِ عَلَيْهِمْ وَيَحْذَرُ النَّاسَ وَيَحْتَرِسُ مِنْهُمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَطْوِيَ عَنْ أَحَدٍ بَشْرَهُ وَلَا خَلْقَهُ، يَتَفَقَّدُ أَصْحَابَهُ، وَيَسْأَلُ النَّاسَ عَمَّا فِي النَّاسِ، وَيُحَسِّنُ الْحَسَنَ وَيُقْوِيهِ، وَيُقَبِّحُ الْقَبِيحَ وَيُوهِنُهُ وَمَعْتَزِلُ الْأَمْرَ غَيْرَ مُخْتَلِفٍ، لَا يَغْفَلُوا مَخَافَةَ أَنْ يَغْفَلُوا أَوْ يَمِيلُوا، لِكُلِّ حَالٍ عِنْدَهُ عِتَادٌ، لَا يَقْصُرُ عَنِ الْحَقِّ وَلَا يُجَوِّزُهُ الَّذِينَ يُلُونَهُ مِنَ النَّاسِ، خِيَارُهُمْ، أَفْضَلُهُمْ عِنْدَهُ أَعْمَهُمْ نَصِيحَتَهُ، وَأَعْظَمُهُمْ عَنْهُ مَنَزَلَةً أَحْسَنُهُمْ مُوَاسَاةً وَمُؤَازَرَةً»⁽²⁾.

وقال ﷺ في مجلسه ﷺ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَجْلِسُ وَلَا يَقُومُ إِلَّا عَلَى ذِكْرِ اللَّهِ، وَلَا يُوَطِّنُ الْأَمَاكِنَ وَيَنْهَى عَنِ إِطَانِهَا، وَإِذَا انْتَهَى إِلَى قَوْمٍ جَلَسَ حَيْثُ يَنْتَهِي بِهِ الْمَجْلِسُ، (...) وَمَنْ سَأَلَهُ حَاجَةً لَمْ يَرُدَّهُ إِلَّا بِهَا أَوْ بِمَيْسُورٍ مِنَ الْقَوْلِ (...) مَجْلِسُهُ مَجْلِسَ حُكْمٍ وَحَيَاءٍ وَصَبْرٍ وَأَمَانَةٍ، لَا تُرْفَعُ فِيهِ الْأَصْوَاتُ، وَلَا تُؤَيَّنُ فِيهِ الْحُرْمُ، وَلَا تُتَنَّى فَلَتَاتُهُ، مُتَعَادِلِينَ يَتَفَاصِلُونَ فِيهِ بِالتَّقْوَى، مُتَوَاضِعِينَ يُوقِرُونَ فِيهِ الْكَبِيرَ وَيَرْحَمُونَ الصَّغِيرَ يُؤَثِّرُونَ ذَا الْحَاجَةَ وَيُحْفَظُونَ الْغَرِيبَ»

وعن سيرته ﷺ قال ﷺ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دَائِمَ الْبِشْرِ، سَهْلَ الْخُلُوقِ لَيْنَ الْجَانِبِ، لَيْسَ بِفَظًّا وَلَا غَلِيظًا، وَلَا صَخَّابًا وَلَا فَحَّاشًا، وَلَا عِيَّابًا وَلَا [مَدَّاحًا]، يَتَغَافَلُ عَمَّا لَا يَسْتَهِي وَلَا يُؤَيِّسَ مِنْهُ رَاجِيَهُ، وَلَا يَخِيَّبُ فِيهِ، قَدْ تَرَكَ نَفْسَهُ مِنْ ثَلَاثٍ، الْمُرَاءِ وَالْإِكْتَارِ وَمِمَّا لَا يَغْنِيهِ، وَتَرَكَ النَّاسَ مِنْ ثَلَاثٍ؛ كَأَنْ لَا يَذُمُّ أَحَدًا وَلَا يُعَيِّرُهُ وَلَا يَطْلُبُ عَوْرَتَهُ، وَلَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا

(1) - ينظر: الأحاديث الطوال، الطبراني، ص 65.

شمائل الرسول ﷺ، ابن كثير، ص 36.

(2) - نفس المرجع.

فِيمَا يَرْجُو ثَوَابَهُ إِذَا تَكَلَّمَ أَطْرَقَ جُلْسَاؤُهُ كَأَنَّمَا عَلَى رُؤُوسِهِمُ الطَّيْرُ، فَإِذَا سَكَتَ تَكَلَّمُوا، وَلَا يَتَنَازَعُونَ عِنْدَهُ، يَضْحَكُ مِمَّا يَضْحَكُونَ مِنْهُ، وَيَسْتَعْجِبُ مِمَّا يَتَعَجَّبُونَ مِنْهُ، وَيَصْبِرُ لِلْغَرِيبِ عَلَى الْجَفْوَةِ فِي مَنْطِقِهِ وَمَسْأَلَتِهِ، وَلَا يَقْبَلُ الثَّنَاءَ إِلَّا مِنْ مُكَافِيٍّ، وَلَا يَقْطَعُ عَلَى أَحَدٍ حَدِيثَهُ حَتَّى يُجَوِّزَهُ فَيَقْطَعَهُ بِنَهْيٍ أَوْ قِيَامٍ».

وعن سكوته ﷺ قال ﷺ: «كَانَ سُكُوتُ الرَّسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَرْبَعٍ عَلَى الْحِلْمِ وَالْحَذَرِ وَ التَّقْدِيرِ وَ التَّفْكِيرِ، فَأَمَّا تَقْدِيرُهُ فَفِي تَسْوِيتِهِ النَّظَرَ وَالِاسْتِمَاعَ بَيْنَ النَّاسِ، وَأَمَّا تَفْكِيرُهُ ففِيمَا يَبْقَى وَيَقْنَى وَجُمِعَ لَهُ الْحِلْمُ فِي الصَّبْرِ لَا يُغْضِبُهُ شَيْءٌ وَلَا يَسْتَفْزَهُ؛ وَجُمِعَ لَهُ الْحَذَرُ فِي أَرْبَعٍ، أَخَذَهُ بِالْحُسْنَى لِيُقْتَدَى بِهِ، وَتَرَكُهُ الْقَبِيحَ لِيَتَنَاهَى عَنْهُ، وَاجْتِهَادَهُ الرَّأْيَ فِيمَا أَصْلَحَ أُمَّتَهُ، وَالْقِيَامُ فِيمَا جُمِعَ لَهُمْ مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ»⁽¹⁾.

ومما ينبغي قوله هنا؛ إن من الخطابات النبوية الشريفة خطابات الصحابة ﷺ هي في اصطلاح المحدثين أحاديث موقوفة. ومنها ما هو موقوف مرفوع إلى الرسول ﷺ وهي التي تتضمن التشريع، أو الأحكام الشرعية (اعتقادية/عملية). وهي الأحاديث التي تفيد أحد الأحكام الخمسة: الواجب، والمندوب، والحرام، والمكروه، والمباح⁽²⁾. ومن أمثلة ذلك، الأحاديث الشريفة التي تتضمن الأحكام الشرعية (العملية)، ومن ذلك:

3- حديث أبي بكر الصديق ﷺ في الصدقات⁽³⁾

المراد بالصدقة الزكاة، وهي الركن العملي الرابع من الأركان العملية، وقد فرضت في السنة الثانية للهجرة، ولعظم شأنها، فقد قرنت بالصلاة في مواضع كثيرة في القرآن الكريم كما في قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ (البقرة43). والصدقة في

(1) -ينظر: الأحاديث الطوال، الطبراني، ص65.

شمائل الرسول ﷺ ابن كثير، ص36.

(2) -ينظر: معجم المصطلحات الحديثية، السيد عبد الماجد الغوري، ص404.

(3) -ينظر: الأحاديث الطوال، الطبراني، ص138-139.

قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ (التوبة 103). والصدقة تخص الأموال «وكان يحتمل أن تكون على بعض دون بعض فدللت السنة على أن الزكاة في بعض الأموال دون بعض»⁽¹⁾. والمال أصناف، فمنه الماشية (الإبل، البقر، الغنم)، والزرع والغراس (النخل، والعنب...)، والنقد (الورق، الدرهم، الدينار..). وهي مقيدة بشروط خاصة بيَّنها ووضَّحها الرسول ﷺ كما أمره الله تعالى، ثم تبليغ الصحابة ﷺ عن الرسول ﷺ ففي الخلافة الراشدة في زمن أبي بكر الصديق ﷺ استخلف أنس ابن مالك ﷺ ووجهه إلى البحرين، فكتب له كتابا في الصدقة يبين فيه الفرائض والسنن، وهذا نصها: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا رَسُولُهُ»⁽²⁾.

يستشف من هذا الخطاب أن حكم الصدقة الوجوب كونها أمر إلهي، فهي فرض واجب يترتب عنه الجزاء سواء في الأداء أو الترك.

ومدار هذه الفريضة على الماشية من الإبل والغنم، دون البقر، لأنها غير موجودة محددا شروطها «فِي كُلِّ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ فَمَا دُونَهَا مِنَ الْغَنَمِ، فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاةٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ ففِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ أُنْثَى، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ فابْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ، وَلَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ»⁽³⁾ ثم الغنم: «وَصَدَقَةُ الْغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ ففِيهَا شَاةٌ»⁽⁴⁾؛ أي في كل مئة من الغنم شاة.

(1) -الرسالة: الإمام الشافعي (محمد بن إدريس: 204هـ) اعتنى به: ناجي السويد، المكتبة العصرية، صيدا -بيروت، لبنان، 1434هـ/2013م، ص 85.

(2) -الأحاديث الطوال: الطبراني، ص 138.

(3) -الأحاديث الطوال: الطبراني، ص 138،

صحيح البخاري، رقم الحديث 1448، 1450.

(4) -الأحاديث الطوال: الطبراني، ص 139.

وختم كتابه ﷺ بالصدقة في النقد وبين شروطها، «وَفِي الرَّقَّةِ رُبْعُ الْعَشْرِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ مَالٌ إِلَّا تِسْعِينَ وَمِائَةً دِرْهَمٍ فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا»⁽¹⁾.

فالرقة نوع من العملة النقدية التي تستخدم في البحرين آنذاك.

4- حديث علي بن أبي طالب ﷺ في الصدقات⁽²⁾

يتضمن هذا الحديث الشريف خطاباً تشريعياً مثل سابقه إلا أنه فيه توسعة في الأموال التي تجب فيها الصدقة، وهذا لأن علياً ﷺ هو آخر الخلفاء الراشدين. وهذا نص الخطاب:

-الصدقة في النقد (الدرهم)، «هَاتُوا رُبْعَ الْعُشُورِ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا، وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ حَتَّى تَتِمَّ أَوْ تَبْلُغَ مِئَتَيْنِ دِرْهَمًا، فَإِذَا كَانَتْ مِئَتَيْنِ دِرْهَمًا فَفِيهَا خَمْسَةٌ دَرَاهِمًا، فَمَا زَادَ فَعَلَى حِسَابِ ذَلِكَ»⁽³⁾.

-الصدقة في الماشية (الإبل، البقر، الغنم)، في هذا الخطاب أدرج البقر في الصدقة. فقال: «وَفِي الْغَنَمِ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ شَاةٍ شَاةٌ وَفِي الْبَقَرِ فِي ثَلَاثِينَ تَبِيعًا، وَفِي الْأَرْبَعِينَ مُسِنَّةً، وَلَيْسَ عَلَى الْعَوَامِلِ شَيْءٌ، وَفِي الْإِبِلِ فِي خَمْسِ شَاةٍ»⁽⁴⁾ ثم قيدها بشرط آخر «وَ الصَّدَقَةُ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً»⁽⁵⁾.

يستخلص من الخطابين التشريعيين السابقين (الأحكام العملية) أن الصدقة تخص المال، وهو أصناف فذكر في النقد الرقة والدرهم، فقط. وفي الماشية، الإبل، والبقر، والغنم، وأما الزرع فلم يذكر هنا.

(1) - نفس المصدر، ص 139.

(2) - نفس المصدر، ص 136-137.

(3) - نفس المصدر، ص 136.

(4) - الأحاديث الطوال: الطبراني، ص 136.

(5) - نفس المصدر، ص 137.

وما يلاحظ على الخطابين التدرج في تشريع الصدقة، وذلك لأن السنة النبوية الشريفة بيان، وتفصيل للقرآن الكريم.

وهذا يؤكد أنّ الصَّحَابَةَ ﷺ يعملون بكتاب الله، وسنة رسوله الكريم ﷺ من جهة، وكما يؤكد هذا استمرار التبليغ عن رسول الله ﷺ من جهة أخرى، والغاية من تشريع الصدقة تحقيق التكافل والتراحم والإحسان بين النَّاسِ، وكذلك التنظيم المالي من منظور إسلامي.

وخلاصة القول، تتسم الأحاديث الشريفة في المدونة "الأحاديث الطوال" للطبراني (360هـ)، بالتنوع والتعدد، ويمكن توضيح ذلك، وتبينه من خلال وجهات نظر عديدة منطلقها العلاقة بين علم الحديث ونحو النص.

تتنزل الأحاديث النبوية الشريفة في الأحاديث الطوال حسب مفهوم الحديث في اصطلاح المحدثين في صنفين هما:

أ- الأحاديث القولية المتضمنة للأعمال كونها تتضمن الأركان العملية (الشهادة، الصلاة، الصيام، الزكاة، الحج). ومن أمثلة ذلك، محور إسلام بعض الصحابة ﷺ مثل "إسلام عدي بن حاتم الطائي ﷺ"، "إسلام سلمان الفارسي ﷺ"، "إسلام عبد الله بن سلام ﷺ" عمرو بن العاص وخالد بن الوليد -رضي الله عنهما- وغيرهم، وتصنف هذه الأحاديث النبوية الشريفة حسب معيار منتهى السند أو المسند إليه الحديث الشريف إلى أحاديث مرفوعة إلى رسول الله ﷺ.

ب- أحاديث الصفة، وهي أحاديث شريفة تتضمن صفة رسول الله ﷺ الخلقية والخلقية. ومن أمثلة ذلك، "حديث أم معبد الخزاعية في صفة رسول الله ﷺ" و"حديث هند بن أبي هالة" ﷺ في صفة رسول الله ﷺ وغير ذلك، فمثل هذه الأحاديث تعدّ أحاديث موقوفة على الصحابة -رضوان الله عليهم- وكما يضاف إلى هذا "حديث أبي بكر

الصديق ﷺ في الصدقات، "وحديث علي بن أبي طالب" ﷺ في الصدقات، إلا أن هذه الأحاديث الشريفة عند بعض المحدثين هي أحاديث موقوفة مرفوعة إلى رسول الله ﷺ لأن أحاديث الصفة قد قبلت في زمن الرسول ﷺ وهذا شرط رفعها إلى رسول ﷺ أما حديث الصدقات (الزكاة) فهي تتضمن الأحكام؛ أحكام التشريع، ومن ثم فهي أمر إلهي، وهذا شرطها في إضافتها إلى الرسول ﷺ كونه المكلف بالتبليغ والإبلاغ عن الله تعالى للناس كافة.

ومثل هذه الأحاديث الشريفة تعدُّ تأكيداً على استمرار التبليغ عن الرسول ﷺ كما أمرنا. والامتثال لأمره هو امتثال لأمر الله تعالى.

هذا، والنظر في الأحاديث الشريفة في الأحاديث الطوال من زاوية نظر نحو النص، فهي خطابات نبوية شريفة أنتجها الرسول ﷺ أو صحابته -رضوان الله عليهم- أو التابعين -رحمهم الله تعالى- وملتقيها كافة الناس سواء في زمن الرسول ﷺ أو بعده ويمكن تصنيفها حسب الآلية الخطابية المشغلة فيها إلى خطابات حوارية قد جرت بين الرسول ﷺ بوصفه طرفاً للحوار، وصحابته ﷺ قبل إسلامهم أو بعد إسلامهم على السواء. ومن أمثلة ذلك، "إسلام زيد بن سعدة" ﷺ و"إسلام أبي ذر الغفاري" ﷺ "وغير ذلك، أو بعد إسلامهم، مثل حديث الفضل بن العباس -رضي الله عنهما- في القصاص." و"حديث أبي عمرة الأنصاري في غزوة تبوك" ﷺ "بالإضافة إلى حواراته ﷺ مع كافة الناس وأعدائه مثل، "حديث عامر بن الطفيل وأريد بن قيس". فقد تضمنت هذه الخطابات الحوارية تفاعلاً تواصلياً interaction communicationnelle. وهي تشتمل على خصيصات نصية -تداولية يتدخل في إجراءاتها المستوى اللساني، والمستوى خارج اللساني، والكفايات، وخصيصتي الإنتاج والتلقي والتأويل. وقد أفض التفاعل التواصلي من خلال التبادل الكلامي-الحجاجي بين طرفي الحوار إلى حالات من الإجماع، والرضا والتنازع لاسيما مع أعدائه ﷺ ويظهر الإجماع والرضا في تصحيح العقيدة التي أثرت على العبادات

والمعاملات والآداب. وهذا دليل على شمولية الدين الإسلامي كونه يجمع بين الدنيا والآخرة.

أما الشق الآخر من الخطابات النبوية الشريفة فيتمثل في الخطابات السردية التي تحكي أخبارا ماضوية ومستقبلية في عالم الشهادة، ومن أمثلة ذلك القصص النبوي الشريف، مثل حديث أيوب النبي ﷺ وحديث موسى والخضر -عليهما السلام-، وأخبار بعض الصالحين -رحمهم الله- مثل حديث "ماشطة بنت فرعون"، "حديث الغار"، "حديث جريح الراهب"، إلخ. ومن الأخبار المستقبلية الفتن، فتن آخر الزمان، مثل: "حديث أمامة الباهلي ﷺ في خروج الدجال"، و"حديث أبي سريحة الغفاري ﷺ في خروج الدابة". وغير ذلك.

أما الأخبار المستقبلية في عالم الغيب فمنها، "حديث البراء بن عازب ﷺ في عذاب القبر" "حديث الصور"، "حديث عبد الرحمن بن سمرة ﷺ في رؤيا رسول الله ﷺ إلى غير ذلك.

وهذه الأخبار، هي أخبار صادقة لصدق المخبر عنه، فهو الصادق الأمين، والصادق المصدق في الوعد، مصداقا لقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۗ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۗ ﴾ (النجم 3-4) ، لذا فالقصص النبوي الشريف قصص حق، ونبأ صدق لأنه بعيد عن الخرافات والأوهام والأساطير، فالحكمة من هذه الخطابات السردية العبرة والعظة ليرتدع بها الكافر، وذكرى ليتذكر فيها المؤمن ويعتبر.

وبالنظر في هذه الأحاديث النبوية الشريفة- في الأحاديث الطوال- حسب نوع القناة؛ قناة تمرير الخطاب-أي استعمال اللغة في صورتها المنطوقة والمكتوبة-إلى خطابات شفوية، وهي أكثر دورانا في الأحاديث الشريفة- في الأحاديث الطوال- كونها تجسد التفاعل التواصلي بين المتخاطبين، ومنها؛ "خطبة الرسول ﷺ يوم الفتح" و "خطبة

الرسول ﷺ في حجة الوداع" وغير ذلك، أما الخطابات المكتوبة فحظها قليل في المدونة، وهي تعد على الأصابع، ومنها الرسائل والكتب والمعاهدات، مثل: "حديث رسل رسول الله ﷺ إلى ملوك الأرض"، فقد أرسل ﷺ رسائل مع رسله ﷺ إلى ملوك وأمراء الأرض يدعوهم إلى الدين الإسلامي، وكذلك " كتاب رسول الله ﷺ لعمر بن لزم في الصدقة المبعوث إلى اليمن" لتعليمهم الفرائض والسنن، " وعهد الرسول ﷺ للعلاء بن الحضرمي المبعوث إلى البحرين" وحديث أبي بكر الصديق ﷺ في الصدقات لأنس بن مالك ﷺ المبعوث إلى البحرين.

الفصل السادس:

التّحليل النّصي لأسانيد

الأحاديث النّبوية الشريفة

توطئة:

السند الحديثي، هو مصطلح علمي رائج في حقول هذه العلوم الإسلامية: "علم الحديث"، و "علم أصول الفقه". بداءة، يحسن الإشارة إلى معاني كلمة "سند" في المعجم والاصطلاح، ثم الكشف عن تواشج تلك المعاني المعجمية والمعاني الاصطلاحية، وذلك من أجل، تحديد مفهوم اصطلاحي للسند كمصطلح علمي بوصفه أداة بحثية، ومفتاحاً إجرائياً يعتد به في دراسة السند الحديثي دراسة نصية تداولية.

أولاً: المقارنة اللغوية والاصطلاحية للسند

1. السند في اللغة:

اشتقت كلمة "سند" من المادة اللغوية (س.ن.د). يقول صاحب (لسان العرب): "السند: ما ارتفع من الأرض في قبل الجبل أو الوادي".⁽¹⁾ وجمعه المساند.⁽²⁾ ومن مشتقاته: ⁽³⁾أسند: وأسند في العدو: اشتد وجمّد. وأسند الحديث: رفعه. ويقول الأزهري: والمُسند من الحديث ما اتصل إسناده حتى يسند إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- والمرسل والمنقطع ما لم يتصل.

والإسناد في الحديث: رفعه إلى قائله.

والسند: أن يلبس قميصاً طويلاً تحته قميص أقصر منه.

وروي عن ابن الأعرابي: السند ضروب من البرود.

ومن معاني كلمة السند في المعجم:

- الارتفاع (الأرض)

- الاشتداد (العدو)

- الرفع (الحديث)

(1) - مادة (س، ن، د)، لسان العرب، ابن منظور، مج2، ص166.

(2) - لسان العرب، ابن منظور، مج2، ص167.

(3) - نفس المصدر.

- الاتصال (الحديث)

- ضروب من البرود (القمصانن الثوب)

تؤسس هذه المعاني المعجمية معان مصطلحية للسند، إذ يشي معنى الارتفاع إلى معنى العلو، فيقال في اصطلاح المحدثين إسناد عالي.⁽¹⁾ والرفع، رفع الحديث إلى قائله. ويعني عند المحدثين إسناد الحديث إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- وفي الرفع معنى الاتصال. فيقول المحدث الإسناد المتصل، أو اتصال السند.⁽²⁾ والتشدد يوحى بالتشدد في رواية الحديث⁽³⁾ عند أهل العلم (المحدثين) بالنسبة للرواية والراوي. وضروب البرود فيه إحياء لطرق تلقي الحديث النبوي الشريف بواسطة سلسلة رجالات السند.

2. السند في الاصطلاح

يعرف السند الحديثي في اصطلاح أهل العلم، بأنه "إخبار عن طريق المتن".⁽⁴⁾ ويعني "سلسلة الرجال الموصلة للمتن".⁽⁵⁾ وهذا، لأن، "اعتماد الحفاظ عليه".⁽⁶⁾ والإسناد هو "حكاية طريق المتن".⁽⁷⁾ والمقصود من هذا، رواة هذا الحديث ثقات، واستوفى سند هذا الحديث شروط الصحة، وهي:

"1) اتصال السند 2) عدالة الرواة 3) ضبط الرواة 4) عدم الشذوذ 5) عدم العلة القادحة".⁽⁸⁾

(1) - (السند العالي)، ينظر: معجم المصطلحات الحديثية، السيد عبد الماجد الغوري، دار ابن كثير، دمشق-سوريا، (د، ط) 1428هـ/2007م، ص112.

(2) - ينظر: معجم المصطلحات الحديثية، السيد عبد الماجد الغوري، ص51.

(3) - التشدد في الاسناد، لأنه "من الدين بموقع عظيم، ومكان رفيع". ينظر: المرجع نفسه، ص107.

(4) - شرح الديباج المذهب، ص8.

(5) - ينظر: معجم المصطلحات الحديثية، السيد عبد الماجد الغوري، ص406.

(6) - شرح الديباج المذهب، ص8.

(7) - المرجع نفسه.

(8) - ينظر: معجم المصطلحات الحديثية، السيد عبد الماجد الغوري، ص408/407.

وحاصل الكلام، فالسند والإسناد، والإخبار عن طريق المتن، ورفع الحديث إلى قائله، كلاهما متقاربان معنى، ومتحدان مآلاً.

والمحدثون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد. (1)

ثانياً: التحليل النصي لسند جزأي كتاب الأحاديث الطوال

1- الخصائص التخاطبية لنص السند.

إن اللافت للنظر في نص السند هو اشتماله على خصائص أو أبعاد نصية-تداولية متمظهرة في نسيجه النصي؛ وذلك من خلال تلاحم متتالية من الأعمال اللغوية (الأفعال القولية) «Les actes de langage» التي تتمثل في متتالية هذه الأفعال: "أخبر"، و"حديث"، "قال"... إلخ وفي اصطلاح نحائنا العرب القدماء يطلق عليها أفعال الحكاية، أو أفعال الرواية بعبارة الجرجاني، كما تتضافر مع متتالية تلك الأفعال متتالية من الإشارات (Deixis)، التي تتمثل في ثنائية: ضمائر الحضور (ضمير المتكلم)، وضمائر الغيبة، مشكلين بذلك مكون فعلي في بنية النص. بالإضافة إلى متتالية من الأسماء، الأعلام التي تشكل بدورها مكوناً اسمياً وتلاحم هذين المكونين بواسطة العلاقات النحوية يكتمل النص تركيبياً ومعنى؛ ذلك أن طبيعة هذا النص تقتضي إنشاء عمل لغوي هو الرواية. والغرض منه في اصطلاح المُحدثين تحمّل أو نقل الحديث النبوي الشريف؛ لأنّ السند هو الطريق إلى المتن.

وعليه، يُعدّ السند من الاعتبارات النصية-التداولية، المهمة في تصنيف الحديث النبوي الشريف إلى أنواع وفروع، كما يعدّ حجة في إثبات صحة الحديث الشريف؛ لأنّ صحة الحديث النبوي الشريف تقتضي بالضرورة صحة السند. ولأهل الاختصاص توسعة في هذا المبحث، لذا نكتفي بهذه الإلماحة في هذا المقام لأنّه لا يعنينا.

(1) - ينظر: شرح الديباج المذهب، ص8.

بيد أن النظر في تراثنا العربي يثبت أن النص الديني بشقيه: النص القرآني، والنص النبوي يشكلان معا النواة المركزية التي تتمركز حولها جُلُّ حقوله المعرفية من نحو وبلاغة وتفسير وفقه وأصول وغير ذلك، وبهذا فهي تشكل منظومة معرفية متكاملة ويظهر هذا واضحا من خلال تناول تلك الحقول المعرفية لظواهر لغوية، وقضايا ومسائل نحوية؛ إذ كل منها يأخذ بطرف. ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر، مبحث الحكاية / الرواية التي تفرد الأصوليون بتناولها من منظور تداولي لانطلاقهم من فكرة المقاصدية. وعلى رأي أحد الباحثين العرب المعاصرين: «ونعني به كيفية استثمارهم للمفاهيم والمقولات المقاصدية التي صارت تسمى في عصرنا «تداولية» كظاهرة «الأفعال الكلامية» التي بحثوها ضمن ظواهر «الخبر والإنشاء» أثناء بحثهم عن الطرائق التي يتخذها النص لإفادة معنى، أو لصناعة أفعال دينية- فردية كانت أو اجتماعية- بالكلمات، وكيفية تعاطيهم للأساليب اللغوية، والأغراض الإبلاغية التواصلية المنبثقة عنها. وقد توصل الأصوليون إلى اكتشاف

ووضع أفعال كلامية فرعية جديدة منبثقة عن الأفعال الكلامية الأصلية لم يتعرض لها المعاصرون؛ إذ لم تعرفها الثقافة الغربية المعاصرة.⁽¹⁾

ومنتبع أبحاث الأصوليين في استثمارهم لمفهوم الأفعال الكلامية (الأعمال اللغوية) ضمن نظرية الخبر والإنشاء في تحليلهم للنصوص الدينية يلحظ أن الأصوليين قد أجادوا في تطبيقهم لهذه النظرية في التراث العربي الإسلامي فبرزت ظواهر أخرى من الأفعال الكلامية المنبثقة عن الخبر فربطوا بين الخبر وبين غيره من الأغراض والتجليات المنكشفة في مجال بحثهم الخاص: الشهادة، والرواية، والدعوة... إلخ.⁽²⁾

(1) - الأفعال الكلامية عند الأصوليين قراءة تداولية-مسعود صحراوي، ضمن كتاب التداوليات وتحليل الخطاب، التنسيق والتقديم، حافظ إسماعيل علوي، ومنتصر أمين عبد الرحمن، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 1435هـ/ 2014م، ص545.

(2) - ينظر: الأفعال الكلامية عند الأصوليين، مسعود صحراوي (مرجع مذكور)، ص546.

وخير مثال على ذلك، تلخيص القرافي (684هـ) لهذه الظواهر الخبرية في كتابه «الفروق» قائلا: «الشهادة خبر، والرواية خبر، والدعوة خبر، والإقرار خبر، والمقدمة خبر والنتيجة خبر»⁽¹⁾.

ومن زاوية هذا النظر يمكن إدراج الرواية ضمن الأعمال اللغوية المنبثقة عن الخبر، غير أن الرواية ليست إخبارا عن عمل حقيقي كالضرب والقتل والإكرام، وغير ذلك، وإنما الرواية هي إخبار عن عمل لفظي قولي كالحديث والإخبار والقول. وغير ذلك.

إذن؛ فالرواية عمل لغوي منبثق عن الخبر، والجامع بين مبحث المُحدثين ومبحث الأصوليين للرواية هو تخصيص الرواية لنقل الحديث النبوي الشريف وروايته وهذا يقتضي جملة من الشروط تتمثل في السياق الاجتماعي، وهي تخص الراوي نفسه (المخبر) للخبر أو الحديث النبوي الشريف.

أما في تصور التداولين المعاصرين فيندرج هذا الصنف من الخبر (الرواية) ضمن صنف التقريريات بعبارة سيرل (J.searle) "Assertifs" والغرض المتضمن لهذا النوع من الخبر هو التقرير⁽²⁾.

والشيء نفسه نجده في التراث العربي؛ إذ إن الكلام لا يكون خبرا أو إنشاء إلا إذا كان مفيداً؛ لأنَّ الغرض من الخبر الإثبات والتقرير، والضابط لهذا الأمر معرفة دواعي استعمال المتكلم للكلام، أو ما يعرف بالعامل النفسي للمتكلم، وهو ما يطلق عليه اعتقاد المتكلم⁽³⁾ بعبارة البلاغيين (الجاحظ: 255هـ) والأصوليين (الأمدي: 631هـ) أو قصد

(1) - أنواء البروق في أنوار الفروق: القرافي (أحمد بن محمد شهاب الدين)، تح، محمد أحمد سراج، وعلي جمعة محمد، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، ط1، 2000م، ج1، ص74.

(2) - voir: Sens et expressio, john searle, traduction française de: proust joelle, Minuit, paris, 1982, p52

نقلا عن: الأفعال الكلامية عند الأصوليين مسعود صحراوي (مرجع مذكور)، ص548 .

(3) - ينظر: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية دلالية، خالد ميلاد لمن أراد التوسع في هذا المبحث.

المتكلم بعبارة النحاة «قد سبقت الإشارة إلى هذا»⁽¹⁾ في إنشائه للكلام، و في الطرح النصي- التداولي يعده الباحث ر.دي بوجراند (R.de Beaugrande) أحد معايير النصية للنص⁽²⁾.

وهكذا؛ يغدو قصد المتكلم أحد الاعتبارات النصية-التداولية في إنشاء الرواية بوصفها صنف من الخبر؛ وذلك أن المتكلم إذا كان يقصد الحكاية عما كان أو سيكون فيكون حينئذ مُخبرًا، لذلك وصف الأصوليون الجملة الخبرية بأنها حاكية عن معناها⁽³⁾، وللجرجاني فضل السبق في جعل المتكلم المحور الأساسي في عملية الكلام خبرا أو إنشاء، لقوله: «فلا يتصور أن يكون خبر حتى يكون له مخبر يصدر عنه ويحصل من جهته ويكون له نسبة إليه وتعود التبعة فيه عليه»⁽⁴⁾.

ومما لا يخفى على أحد أن الخبر لا يتوقف عند حدود المتكلم/ المخبر بل يتعدى إلى المخاطب/ المخبر له؛ لأنّ الخبر أنشئ لأجله بالإضافة إلى المخبر عنه، والظروف المحيطة بالخبر.

و هنا سيأخذ الخبر منحى آخر في هذا الجانب التطبيقي؛ لأنّ الخبر يخص هنا أخبار الرسول -صلى الله عليه وسلم- أو الأحاديث النبوية الشريفة، وفي قسم السند للحديث النبوي الشريف.

ومحصول الأمر، فإن هذه الدراسة حسب علمي جديدة لم يطرق بابها من قبل بهذا التصور، فهذا اجتهاد خاص بالباحثة.

(1) -ينظر: الفصل الثاني: خصائص نحو الجملة من هذا العمل، مبحث قصد / قصدية المتكلم.

(2) -ينظر: النص الخطاب والإجراء، روبرت دي بوجراند مبحث المعايير النصية السبعة للنص.

(3) -ينظر: المبحث النحوي عند الأصوليين مصطفى جمال الدين، المكتبة الوطنية بغداد، العراق (د،ط)، 1980م

، 1485هـ، ص260.

(4) -دلائل الإعجاز: الجرجاني، ص406.

2- الخصائص النصية-التداولية في نص السند.

ترتكز هذه الدراسة التطبيقية على نماذج مختارة من الأسانيد⁽¹⁾، التي تتسم بالتفرد في بنائها النصي من حيث هذه الخصائص النصية-التداولية التي تتمثل في: ظاهرة الإسناد، وظاهرة الإحالة، وظاهرة التكرار، ومن المعلوم والواضح، أن الإسناد والإحالة يتضافران في نسيج النص مشكلين بذلك رابطاً متيناً مداره الربط الدلالي-التداولي؛ لأنهما من الروابط الأساسية الهامة في إنشاء الكلام. وللإسناد النحوي جهتين؛ جهة من المتكلم بوصفه المنشئ لوجود علاقة إسنادية، وموضعه فيها العامل الأول. وجهة أخرى إلى الإسناد القضوي (مسند إليه+ مسند) بوصفه المعمول. وفي هذا الشأن يقول أحد الباحثين العرب: «مهما يكن فالحاصل من آراء النحاة أن للإسناد في المستوى النحوي المجرّد موضعاً لعمل المتكلم الذي يعبر فيه عن اعتقاده وعمّا استقرّ في نفسه من علم وشك، أو ما لم يستقرّ في نفسه ولم يثبت فيطلب إثباته أو نفيه. وقد أجمع النحاة على أن هذا الموضوع هو موضع الفائدة ومحصولها. وأنه يمثل تقييداً على تقييد، أو إسناداً على إسناد، فأما الإسناد الأول فهو إسناد إلى المتكلم، وهو إنشاء للإسناد الثاني الذي يمثل القضية، أو الإسناد الإحالي»⁽²⁾.

ومفاد هذا، أن للإسناد صلة بمقتضيات المقام؛ إذ يلجأ إليه المتكلم عن قصد فيتحذه كظاهرة أسلوبية في إنشاء النص. ويظهر هذا من خلال تركيزه على الإسناد الفعلي مدركا الفرق اللطيف بين الإخبار بالاسم والإخبار بالفعل؛ وذلك أن «الفعل موضوعه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء»⁽³⁾.

ويفسر هذا بأنّ عمل الرواية متجدد باستمرار في تحمل الحديث النبوي الشريف وروايته للغير على حدّ سواء.

(1) -تتمثل هذه الأسانيد في إسناد النسخة (الأحاديث الطوال للطبراني)، وبعض أسانيد الأحاديث النبوية الشريفة.

(2) -الإسناد في العربية بين التركيب والدلالة: خالد ميلاد، ص 209.

(3) -دلائل الإعجاز: الجرجاني، ص 151.

وتكمن وظيفة الإسناد في ضم العناصر النحوية في سياقها التركيبي، وترتيبها على نسق يجعلها متصلة ببعضها بعض، الضابط لهذا قصدية المتكلم/ المرسل. ويظهر هذا على مستوى الجملة الواحدة، وعلى مستوى الجمل في فضاء النص بحيث يحفظ الإسناد النص من الترهل والتلهل. فيكون كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا. الشيء نفسه يلحظ على الإسناد في اصطلاح المحدثين؛ إذ يعد شرطا أساسا في الرواية فيحقق اتصال السند حتى منتهاه إلى أن ينتهي عند صحابي مشهور -رضي الله عنه- أو الرسول -صلى الله عليه وسلم- إذ لا رواية بلا إسناد، و في الإسناد رفع القول إلى قائله (نسبته إليه). وعليه فالحديث غير المتصل ردّ عند المحدثين. ولذلك اصطالحوا على الإسناد المتصل بالإسناد المفيد، والغرض منه «أن يفرق بين الإسناد المفيد للصحة، والرواية المحصلة للعلم، وبين الإسناد المفيد للرواية، والرواية المفيدة للإسناد⁽¹⁾. وعليه فالإسناد المفيد يعني قبول الحديث النبوي الشريف، ومن ثم يصنف الحديث إلى حديث صحيح يعتد به في الاحتجاج، وفي استنباط الأحكام الفقهية والأحكام الشرعية.

وبالنظر في شأن ظاهرة الإحالة فهي لا تقل أهمية عن الإسناد، إذ تعد ركيزتها في تحقيق الربط الإحالي في النص بشقيها، الإحالة المقالية/ النصية والإحالة المقامية. يفسر لجوء المتكلم المرسل إلى تقنية الإحالة بوصفها تقنية نصية تسهم في إنشاء نص متماسك في مبناه، ومنسجم في معناه الدلالي، بحيث تسهم الإحالة المقامية (Exophora) في ربط النص بمقامه، أو محيطه الخارجي انطلاقا من مقولة البلاغيين العرب القدماء «لكل مقام مقال». ومن هذا المنطلق، فالمقام هو أحد مكونات العملية التخاطبية المختلفة -بالإضافة إلى متكلمين ومستمعين- فهي «لا توجد خارج المخاطبات وإنما تقوم

(1) -علم الحديث: ابن تيمية، ص98.

داخلها. لذا تشكل المخاطبة بمقتضى إظهارها لشروط إنتاجها الموضوع الشامل لدراسة العمليات التخاطبية»⁽¹⁾.

هذا؛ وتشكل الإحالة المقالية (النصية/ Anaphorique) الضميرية لاسيما الإحالة السابقة ذات المدى البعيد في المستوى اللغوي المحقق في داخل المخاطبة عنصرا فعالا في بنائها، فهو أكثر دورانا في النص لملاءمته طبيعة نص السند كونه يقوم على الرواية، فهي بذلك تسهم في ربط العنصر اللاحق بالعنصر السابق، سواء على مستوى الجمل داخل النص؛ وذلك لتلاحم أجزائه، وتجنب التكرار الملبس، والحشو الملغز حتى يكون النص لحة متماسكة ومنسجمة. أم على مستوى النصوص في فضاء المدونة لمد جسور الاتصال بين النصوص المتباعدة في فضاء المدونة.

ويضاف إلى ذلك ظاهرة التكرار التي أضحت لازمة تكرارية تسم نص السند باختلاف صورها لشد انتباه المتلقي / السامع إلى العناية بالأمر قصد الإبلاغ، ومن صور التكرار اللفظي التام الذي يتمثل في إعادة العنصر المعجمي نفسه، ومن ذلك تكرار أفعال الرواية، وضمير المتكلم المتصل، وضمير الغائب، لتحقيق الربط الدلالي في النص؛ لأن الإضمار موضوع للربط أصالة. وهما من الروابط الإحالية، والإحالة «تقوم على نوعين من الربط الدلالي؛ ربط دلالي يوافق الربط البنيوي (التركيبية)، وربط دلالي إضافي يمثل الإحالة، وهو الربط الإحالي (connection anaphorique)»⁽²⁾، بالإضافة إلى تكرار العبارات والصيغ التركيبية. كل ذلك يسهم في إضفاء التوازي في البناء النصي ويحقق الترابط الدلالي في النص.

وعموما، فالتكرار يكمن في تكرار المعاني، والقصد منه التأسيس والتأكيد للفكرة

والمعنى في النص.

(1) -تداوليات التخاطب عند ميخائيل باختين: محمد الحيرش، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية-تطوان - جامعة عبد الملك السعدي المملكة المغربية-ع09- 1999م، ص162.

(2) -نسيج النص: الأزهر الزناد، ص122.

والحاصل من ذلك؛ أن هذه الظواهر النصية التداولية التي اشتمل عليها نص السند، فهي تسهم في إنشائه من ناحية. كما تسهم في تماسكه معجمياً ونحوياً ودلالياً وتداولياً؛ أي بتفاعل تلك المستويات النصية لتفاعل الأدوات اللفظية والوسائل النحوية التي وظفها المتكلم المرسل في إنشائه للنص وفق مقتضيات المقام، والغرض من ذلك إنشاء نص متماسك في مبناه، ومنسجم في معناه. ومحقق لأعلى درجات الإبلاغية.

أ- النموذج الأول: «أخبرنا»، «قال: حدثنا».

« أخبرنا أبو الحسين أحمد بن الحسين بن فاذشاه، قال: حدثنا أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، قال: إسلام عدي ابن حاتم يكنى أبا طريف - رضي الله عنه»⁽¹⁾.

يشكل نص هذا السند عملاً قولياً أكبر لاشتماله على أعمال قولية جزئية تتمثل في: "أخبر"، "وحدث"، "وقال" وقد خصها الاستخدام في هذا السياق المقامي بتشكيل عمل الرواية. وهي في تصور الأصوليين و المحدثين رواية محضة للحديث النبوي الشريف والغرض من عمل الرواية تزجية المتكلم عملاً آخر هو الإخبار عن أخبار الرسول - صلى الله عليه وسلم - لذا فهذه الأفعال هي أفعال حجاجية؛ الغرض منها إثبات صحة السند، ومن ثم إثبات صحة المتن، لأنّ السند يعد أحد الاعتبارات النصية التداولية في تصنيف الأحاديث الشريفة ومدار السند على القبول أو الرّد. وعليه، فصحة السند تعني القبول؛ قبول المتن؛ لأنّ صحة الحديث النبوي الشريف تقتضي صحة جزأيه (السند والمتن). ومن ثم يجوز الاستشهاد و الاحتجاج به.

ومن زاوية هذا النظر؛ فالسند هو خطاب حجاجي تبرز فيه مكانة القصدية والتأثير والفعالية، وبالتالي قيمة ومكانة أفعال الذوات المتخاطبة»⁽²⁾.

(1) - الأحاديث الطوال: الطبراني، ص 15.

(2) - الحجاج والاستدلال الحجاجي «عناصر، استقصاء نظري»: حبيب أعراب، مجلة عالم الفكر تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، ع، 01، مج، 30، يونيو-سبتمبر، 2001م، ص 101.

يتصدر نص هذا السند الفعل (أخبر)، وقد خصه المتكلم/ المرسل في هذا السياق الكلامي ليحدث به عن حدوثه. وبعبارة أدق للحكاية / الرواية، لذا أسنده المتكلم/ المرسل إلى ضمير المتكلم المتصل ب(نحن) فهو يدل على جماعة المتكلمين، ومعنى هذا في اصطلاح النحاة أنّ المتكلم يحدث عن نفسه، وعن غيره على قول سيبويه: « اعلم أن المضمّر المرفوع إذا حدّث عن نفسه فإن علامته (أنا)، فإذا حدّث عن نفسه وعن آخر قال: (نحن)». (1) ويعضد هذا إجماع النحاة العرب القدماء- متقدمين ومتأخرين- إذ المتكلم ليس جمعا حقيقيا، وإنما جمعه على المجاز؛ المجاز المرسل (دلالة الكل على الجزء). وحثهم في هذا؛ بيان الفرق بين التثنية والجمع في الأسماء الظاهرة، والتثنية والجمع في الضمائر عامة، وضمير المتكلم خاصة كما أشار إليه صاحب شرح المفصل أن المتكلم لا يشاركه متكلم آخر في خطاب وأحد فيكون اللفظ لهما؛ لكن قد يتكلم المرء عن نفسه وغيره فيجعل اللفظ المعبر عن نفسه وحده (2)، ويضاف إلى هذا مقتضيات المقام؛ إذ إنه في اصطلاح المُحدّثين أن الراوي/ المُحدّث لم يخصه الشيخ بالحديث وحده، لذا ف "أخبر" أو "حدّث" يكون عن نفسه وعن غيره، وسيوضح هذا خلال التحليل.

وقد اهتمت بهذا الهدي المقاربة النصية- التداولية التي تعتبر المتكلم مصدر إنشاء القول/ الخطاب. وبعبارة أدق هو منشئ النص التواصلي؛ وذلك بوصفه «المتخاطب الاجتماعي بمركب مقتضياته وكفاءته التواصلية. وبمجرد دخوله في أشكال التفاعل المختلفة مع شركائه في التواصل يرسم في ذهنه هذا المخاطب فكرة واضحة عن الوضعية التواصلية التي يندرج فيها، ويعتمد على مجموعة من الفرضيات حول الفعالية الثقافية المرتقبة والمركز الاجتماعي الملحوظ لمخاطبيه. ثم يضع المخاطب برنامجا من الأفعال التواصلية يؤلف بين عنصرين لصيقين ببعضهما البعض: قصد الإبلاغ وأحداث

(1) -الكتاب: سيبويه، ج،2، ص350.

(2) -ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ج،2، ص86.

أثر ما لدى المتلقي»⁽¹⁾. وتوضيحا لذلك؛ فضمير المتكلم المتصل (نا) بالفعل أخبر محله المفعولية لتقدمه وجوبا على الفاعل الاسم الظاهر، وهو (أبو الحسين أحمد بن فاذشاه: 433 هـ). فيكون بذلك المخاطب/ السامع في هذا المقام؛ ولكن الإعراب التداولي يصبح ضمير المتكلم (نا) الفاعل الدلالي فيكون بذلك المخبر/ الراوي في مقام آخر. فمن هو هذا المخبر/ الراوي؟ الإجابة على هذا التساؤل تقتضي الاستعانة بالإحالة لتعيين هذا المخبر الراوي. والإحالة مجالها التركيب، أو المقال وأحيانا المقام، وأحيانا أخرى المزوجة بينهما معا. وفي منظور النصية التداولية الإحالة عمل يقوم به المتكلم/ الكاتب⁽²⁾. وإن كان هذا مقبولا إلا أنه تقتضي الإشارة إلى أن الإحالة تبتدئ من المتكلم/ المرسل وتنتهي عند المخاطب/ السامع. بمعنى أن الإحالة مدارها المعرفة المشتركة بين المتكلم والمخاطب؛ أي قطباها علم المتكلم ومعرفة المخاطب.

من المعلوم، أن الملفوظ (أخبرنا) هو مقول القول صادر عن المتكلم المائل في المقام الذي لم يظهر فعل القول (أقول/ قلت): وإنما اكتفى بإظهار (ضميره (نا)؛ لأنّ المتكلم يسمى نفسه بضميره، وهو اسم المتكلم، وهذا من باب التأكيد على أنه المتكلم وموضوع الكلام الخطاب في آن وأحد. فهو المتكلم- المتحدث عنه في العملية التخاطبية. وبعبارة النصانيين والتداوليين فهو المتكلم المتألفظ بالخطاب في هذا المقام؛ مقام الرواية. لذا فضمير المتكلم (نا) هنا ذو محتوى إجرائي؛ لأنه «عندما ننقل بالحكاية خطاب شخص آخر يمكن أن نستعمل ضمير المتكلم المفرد- أو الجمع- وفي هذه الحالة لا يحيل هذا الضمير إلى الشخص الذي يتألفظ بمجموع القول؛ بل إلى صاحب الخطاب المنقول»⁽³⁾.

(1) -إنتاج النص في نظرية ريغفريت شميث؛ نزار التحديتي، (مرجع مذكور)، ص388.

(2) -ينظر: تحليل الخطاب، براون ويول، ص36.

(3) -التداولية اليوم علم جديد في التواصل: آن ريول، وجاك موشلار، تر، سيف الدين دغفوس، محمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، بيروت- ليبيا، 2003م، ص167.

ومن هذا المنطلق، ينبغي تعيين المتكلم المتلفظ بالخطاب، وصاحب الخطاب؛ أي القائل. وهذا يقتضي العودة إلى المقاربة النحوية العربية الشمولية على رأي أحد الباحثين العرب المعاصرين، أنه « لو فهم النحو جهازا لإنشاء القول وقواعد لتفسيره. فإن ما يبنى بالنحو لا يفسر إلا بالنحو»⁽¹⁾.

ومن هذا المنظور؛ فضمائر الحضور في النحو العربي هي ضرب من الإشارة؛ أي أنها ضمائر إشارية (Déictique)، والإشارة بها بمثابة الإشارة بالجارحة، لذا فضمير المتكلم المتصل (نا) في الملفوظ (أخبر) يشير إلى متكلم متلفظ حاضر في المقام تفسره المشاهدة؛ لأن ضميري المتكلم والمخاطب تفسرهما المشاهدة⁽²⁾.

إذن؛ فضمير المتكلم المتصل (نا) يتعين بالمشاهدة في المقام كون « المتكلم يحيل بضميره على ذاته في موقع التلفظ بالقول فتكون الإحالة على المقام إحالة مباشرة لتعلقها أليا وبدون واسطة بالمسمى (الشخص)»⁽³⁾.

وعليه؛ فضمير المتكلم المتصل (نا) يحيل إحالة مقامية إلى عنصر إشاري غير مذكور في النص؛ لأنه موجود في مقام النص. وهنا يتوسل المتلقي/ السامع في الربط بين العنصر المحيل، والعنصر المحال إليه بمعطيات مقامية وأخرى ذهنية «بتوجيه الإحالة الذي يقتضي إيجاد علاقة بين المنطوق اللغوي (نص، جملة) من جهة، ومكونات نموذج عن الواقع، من جهة أخرى»⁽⁴⁾. ومن ثم؛ فالضمير المتكلم المتصل (نا) يحيل إحالة مقامية إلى مفسره الاسم الظاهر يحي الشافعي الشاذلي. وهو يمثل ذات المتكلم المتلفظ بالملفوظ المنجز (أخبرنا أبو الحسين أحمد بن فاذشاه) كونه المنجز الفعلي للنص في المقام الذي روى فيه الخبر كتابة (نسخا). والحجة في هذا؛ إثبات المحقق

(1) -الضمير بنيته ودوره في الجملة: الشاذلي الهيشري، منشورات كلية الآداب، جامعة منوبة تونس، سلسلة اللسانيات، مج، 17، 2003م، ص470.

(2) -ينظر: همع الهوامع، السيوطي، ج، 1، ص، 227.

(3) -الضمير: الشاذلي الهيشري، ص 337.

(4) -أساسيات علم لغة النص: كلامير و آخرون (مرجع مذكور)، ص، 198.

"حمدي عبد المجيد السلفي" صورة من نسخة المخطوط في المقدمة الثانية من كتاب الأحاديث الطوال للطبراني من نسخة الشيخ ولي الدين بإسطنبول-تركيا، بتاريخ خامس وعشرين شهر شوال سنة (903هـ). ثلاث وتسعمائة⁽¹⁾. ومن هذا فعناصر المقام مكتملة من حيث الشخوص (المتكلم)، والمكان والزمان، وهذا يسهم في فهم النص.

إذن؛ فضمير المتكلم (نا) في هذا السياق المقامي هو ضمير إشاري يشير إلى عنصر إشاري موجود في المقام وجوداً حسيّاً؛ ولكن هذا الأمر يمنع وقوعه الفاصل الزمني بين الكتابة (النسخ) يحي الشافعي الشاذلي للأحاديث الطوال للطبراني سنة 903هـ، وزمن القراءة الذي يعوضه القارئ بقراءته للمقدمة الثانية للكتاب.

هذا؛ والفعل (أخبر) مسند -أيضاً- إلى الاسم الظاهر هو (أبو الحسين أحمد بن فاذشاه:433هـ). وهو اسم العلم الذي يعني في الاصطلاح النحوي «إشارة بالوضع إلى مدلول واحد معين بحيث لا يشاركه في السمة من يماثله»⁽²⁾. ولأهميته في الكلام يلجأ المتكلم/ المرسل إلى استخدامه في تعابيره في مواضع معينة ومحددة للإفصاح عن قصوده وأغراضه. و الاسم العلم (أبو الحسين أحمد بن فاذشاه:433هـ) هو عنصر إشاري غير لغوي معرّف بالعهد والعرف يدل على شخص معين في الأصل؛ ولكن لضرورة استدعاها عمل الرواية والنقل فقد صار عنصراً لغوياً في التركيب النحوي محله الفاعلية؛ بمعنى أنه فاعل الكلام أو صاحب الخطاب في الأصل الذي أوجد فيه النسق والمعاني؛ ولكن في هذا المقام، مقام الرواية بالكتابة قد تحول إلى الفاعل النحوي في معنى الملفوظ (أخبرنا..)، ويتم تعيينه بالإحالة. فهو يحيل إحالة مقامية إلى متصور مرجعي معين في المقام كون الاسم العلم (أبا الحسين أحمد بن فاذشاه) رمزا لغوياً لشخص معين في المقام هو شخص (أبو الحسين أحمد بن فاذشاه). والقصد من المزوجة بين الضمير والاسم العلم في الملفوظ (أخبرنا أبو الحسين أحمد بن فاذشاه) بالنظر إلى

(1) -ينظر: مقدمة كتاب الأحاديث الطوال: الطبراني، ص12.

(2) -شرح الكافية: رضي الدين الاستريازي، ج2، ص312.

حدث التلفظ بوصفه حدثًا تواصلياً في ظروف إنتاجه يغدو (يحي الشافعي الشاذلي) المتلفظ المشارك و (أبو الحسين أحمد بن فاذشاه) المتلفظ في الخطاب. ويعمل الرواية يكون (أحمد بن فاذشاه) المخبر عنه والمروي عنه.

إن؛ فهما طرفا التواصل التفاعلي في العملية التخاطبية في مقام الرواية بالكتابة.

فبعد تعيين المتلفظ والمتلفظ المشارك في حدث التلفظ في هذه المخاطبة ينبغي الإشارة إلى المخاطب/ السامع؛ ذلك أن « كل عملية تخاطب تقتضي بطبيعتها علاقة بين المتكلم والسامع تؤطرها محددات اجتماعية وتفاعلية. ومن ثم فالتعبير التخاطبية موجهة نحو مستمع معين ولو كان من حيث وجوده الواقعي غائبا»⁽¹⁾. كما يلحظ في بعض المخاطبات كالرواية التي « تعد عملية لا تقوم على خطاب مباشر؛ بل بين راوٍ ينقل الحوار و سامع ينقل إليه الحوار، أما الحوار فيجري بين المتخاطبين»⁽²⁾.

وانطلاقاً من الأوضاع المقامية التي أنجز فيها هذا التعبير التخاطبي، فالمخاطب في الرواية يكون باهتا؛ أي ضمناً غير محدد؛ لأنّ الخطاب غير موجه إليه خصيصاً كونه في وضع السامع الشاهد حتى وإن كان حاضراً. وهذا يستلزم بالضرورة توفر عنصر جوهري هو الإخبارية (الإعلامية) ويقابله المصطلح الأجنبي *informativité* وهو عنصر مشترك بين النصية والتداولية، ويعدّ واحداً من شروطهما في التلفظ بالخبر والغرض منه إخبار المخاطب «وفي الحقيقة لا يمكن الوصول إلى هذه النتيجة إلا إذا كان المخاطب لا يدري ما يشار إليه»⁽³⁾. لذا يحرص المتكلم المرسل على تحقيقه في حدث التلفظ لضمان استمرارية عملية التخاطب باستمالة المخاطب بإخباره خيراً يجهله. والأمر اللافت للنظر في هذا التعبير التخاطبي استخدام المتكلم/ المرسل لعبارة خاصة لها صلة بالبعد الاجتماعي والبعد الديني، ومنها عبارة (أخبرنا). وهي في اصطلاح المُحدّثين

(1) -تداوليات التخاطب عند باختين: محمد الحيرش، ص162.

(2) -أصول تحليل الخطاب: محمد الشاوش، ج2، ص934.

(3) - Voir: Dire et ne pas dire, oswald LDUCROT, collection savoir: principes de sémantique linguistique sciences HERMANN éditeurs DES SCENCES ET ARTS, Paris 2003/P133.

عبارة أداء في ضرب السماع في تحمل الحديث النبوي الشريف، و روايته فيما بعد للغير، إلا أن في هذا الاستخدام وجهات نظر؛ فابن الصلاح (642هـ) يرى في أخبرنا وحدثنا دلالة على أن الشيخ خاطب السامع ورواه الحديث. (1)

وتأسيسا عليه-ابن الصلاح- فعبارة أخبرنا من عبارات ضرب السماع، وهو أرفع مرتبة من ضروب التحمل الأخرى و الرواية للحديث النبوي الشريف من حيث درجة الشدة للغرض الإنجازي للخبر. والقصد من بيان ضروب التحمل وعباراتها التوصل إلى أضبط لفظ في الرواية؛ أي ضبط الأسانيد على حدّ عبارة المحدثين «أضبط الأسانيد أصحابها متوناً». ومن ثم فالسماع حجة في اتصال السند؛ وعبارة أدق سماع السامع/ الراوي بأذنه من فم الشيخ إلا أن السماع حسب مقتضى الحال يمنع حصوله للفارق الزمني بين وفاة (أبي الحسين أحمد بن فاذشاه) (433 هـ) بوصفه المروي عنه/ المخبر عنه ورواية (يحيى الشافعي الشاذلي: 903هـ) بوصفه الراوي/ المخبر. وعليه؛ يفسر السماع في هذا المقام بنقل السماع من الكتب (السماع بالكتابة) لجواز ذلك في اصطلاح المحدثين. وفي هذا الشأن يقول (الرامهرموزي: 306هـ): «حدثنا بن البري، ثنا أبو حفص، قال سمعت يحيى يقول: كنا نأتي ابن عون أنا ومعاذ وخالد فيخرج إلينا فيقعد معاذ وخالد فيكتبان وأرجع فأكتبها في البيت» (2).

ومفاد ذلك؛ أن الراوي يحيى الشافعي الشاذلي يقصد من عمل النقل للأحاديث النبوية الشريفة التي يضمها كتاب الأحاديث الطوال للطبراني (360هـ) جمعها وتدوينها، وليس تخريجها، أو الاستشهاد بها، أو الاحتجاج بها كون السنة الأصل الثاني من أصول التشريع في الفقه بعد القرآن الكريم. أما الغرض من الرواية التبليغ عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - مصداقا لقوله -صلى الله عليه وسلم- «نَظَرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَبَلَّغَهُ

(1) -ينظر: في علوم الحديث، ابن الصلاح، ص135.

(2) - المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: الرامهرموزي، ص605.

كَمَا سَمِعَ، فَإِنَّهُ رُبَّ مُبَلِّغٍ هُوَ أَوْعَىٰ لَهُ مِنْ سَامِعٍ»⁽¹⁾. فهذا الحديث النبوي الشريف يتضمن فضل ناقل الحديث النبوي الشريف وواعيه.

ومما تقدم ذكره، يكون الكلام على السند هو الكلام على المتن، ومداره على اعتبارات نصية تداولية تتمثل في القبول والرد، ففي حالة قبول المُحدِّثين الحديث/الخبر يدرسون الصحيح والحسن منه. وفي حالة ردِّهم له يدرسون الضعيف والموضوع منه⁽²⁾.

والحاصل من ذلك؛ أنه ينتج عن اعتبار قبول الحديث اعتبارات نصية تداولية أخرى تتمثل في اعتبار الصدق في الخبر، بمعنى أن من الخبر ما قد يعلم صدقه قطعاً كخبر الله تعالى، وخبر الرسول-صلى الله عليه وسلم-⁽³⁾. كما أن الخبر في اصطلاح المُحدِّثين ينقسم إلى خبر آحاد وخبر متواتر، ومدار هذه القسمة مسألة الكثرة والقلة في رواية الخبر والخبر المتواتر هو خبر مقبول لإفادته القطع بصدق مُخبره⁽⁴⁾.

إذن؛ فالصدق من الاعتبارات النصية التداولية في ضبط السند؛ وذلك من خلال ضبط أحوال المُحدِّث (الناقل والراوي) من حيث الصدق والضبط والعدل⁽⁵⁾.

ومن ثم؛ فالنقل و الرواية عند المُحدِّثين يقابل التلطف عند التداوليين، والقاسم المشترك بينهم هو معيار الصدق (Sincérité)، وهو «يتمثل في قول المتكلم للحقيقة كما يتصورها موجودة في الواقع، أو كما يدركها في الواقع ومثال ذلك أن كل أفعال الكلام تقتضي مجموعة من الشروط والقواعد التي تخضع لها لعبة التواصل. فلتقرير شيء ما يلتزم المتكلم بأن يضمن حقيقة ما يقرره»⁽⁶⁾.

(1) - مسند: أحمد بن حنبل، ج2، ص، 96.

(2) - ينظر: مناهج المستشرقين التأويلية للحديث الشريف، وليد أحمد عويصة، ص، 87.

(3) - ينظر: الخلاصة في معرفة علوم الحديث، ص، 30.

(4) - ينظر: الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، ص، 22.

(5) - ينظر: شرح الديباج المذهب، حنفي ص، 48.

(6) - Analyser les textes de communication: Dominique Maingueneau, Nathan/paris, 2002, p, 21. - نقلا عن: تحليل

الخطاب نحو تحليل جديد الجنس المقامة في الآداب العربي، محمود طلحة، ص، 226، ضمن كتاب التداوليات وتحليل الخطاب، حافظ إسماعيل علوي وآخرون (مرجع مذكور سابق).

يتناسل نص السند عبر جملة خبرية مثبتة امتد فيها التركيب لامتداد المعنى

كالآتي: «قال: حدثنا أبو القاسم سليمان بن أيوب الطبراني»⁽¹⁾.

تتألف هذه الجملة من مكونين هما:

-فعل القول (قال)

-مقول القول(حدثنا أبو القاسم سليمان الطبراني) يتصدر هذه الجملة فعل القول

(قال) الذي يعمل على تغيير أدوار المتخاطبين في عملية التخاطب. ومن ثم فهو يسهم

في تعدد الأقوال وتعدد القائلين؛ وذلك الانتقال من (أخبرنا) إلى (حدثنا).

قال: من أفعال الرواية استخدمه المتكلم/ المرسل في هذا المقام ليحدث به عن

حدوثه، وهو من حيث بنيته العاملة مسند إلى ضمير الغائب (هو)، ومحلّه الفاعلية،

وحجته في هذا الاستتار كون «الفاعل مضمّر في نفس المتكلم، ولفظ الفعل متضمن له،

دال عليه واستغنى عن إظهاره لتقدم ذكره»⁽²⁾. ومن وظائف الإضمار تجنب تكرار الاسم

لأمن اللبس، والرغبة في الاختصار والربط. لذا فالضمير الغائب هو «الضمير العائد (Le

Pronom anaphorique) وهو صنف من أصناف الكلمات العائدة التي تتحقق بها ظاهرة

الإحالة على عنصر في المقال هو المفسر»⁽³⁾، تظهر هنا مقابلة بين الإظهار

والإضمار، مدارها الاسم الظاهر و ضمير الغيبة؛ لأنّ الغائب يسمى باسمه المخصص

له كزيد وعمرو، ويكنى عنه بالضمير كذلك. فتتولد من التسمية بالظاهر والكناية

بالضمير»⁽⁴⁾. والإضمار شأنه شأن جميع حالات التعريف يشترك في إنجاز قطبا

الكلام.- المتكلم والمخاطب- ونعم الشريك في الإضمار الذي مداره علم المتكلم ومعرفة

المخاطب- وتشكل ثنائية: علم/ معرفة بتعبير التداوليين المعرفة المشتركة التي تحقق

(1) -الأحاديث الطوال: الطبراني، ص155.

(2) -نتائج الفكر في النحو: السهيلي(أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله: 581هـ، حققه و علق عليه الشيخ عادل أحمد

عبد الموجود و الشيخ علي محمود معوض، دار الكتب العلمية، ط1بيروت-لبنان، 1422هـ-1992م، ص، 101.

(3) -الضمير: الشاذلي الهيشري، ص 354.

(4) -الضمير: الشاذلي الهيشري، ص297.

التواصل بين المتخاطبين. وفي هذا الشأن يقول صاحب الكتاب: «إنما تضر حين ترى أن المحدث قد عرف من تعني»⁽¹⁾. ويقول صاحب المقتضب: «وإنما صار الضمير معرفة لأنك لا تضره إلا بعدما يعرفه السامع»⁽²⁾.

فالضمير الغائب «ليس في حد ذاته مرجعا ضمن الموجودات الحقيقية والمتخيلية، وضمن المعاني. لذا فهو يحيل في الغالب على عنصر من المقال هو المفسر. والمفسر وحدة لغوية لها متصور مرجعي. فالضمير في اتصاله بالمفسر يتصل بمتصوره المرجعي فتكون الإحالة بذلك إحالة غير مباشرة، ويستند في إنجازها ووصفها على القرائن المقالية كالمطابقة والقرب..»⁽³⁾.

ومن هنا؛ فالضمير الغائب (هو) في السياق التركيبي معلوم و معهود عهدا ذكريا في المقال يحيل به المتكلم المرسل إحالة مقالية سابقة بعيدة المدى إلى مفسره الاسم الظاهر، وهو (أبو الحسين أحمد بن فاذشاه:433هـ). وهو عبارة عن مركب اسمي يتكون من الرأس: أبو وهو اسم معين، وعليه تقع الإحالة. والمخصص (الحسين بن فاذشاه) الذي يكتسب أهم صفاته من الرأس كالاسمية، والتعريف، و العدد، والجنس، والإعراب. وعليه، يكمن اختزال المخصص في الرأس، ومن ثم تتسحب عليه الإحالة فيتحقق ارتباط الضمير (العنصر المحيل) بمفسره المركب الاسمي (العنصر المحال إليه) فترتبط هذه الجملة بسابقتها فيتحقق الربط الإحالي بين الوحدات النصية الصغرى في النص. والمفسر بدوره يحيل إلى المتصور المرجعي لا المرجع. والضمير (هو) -أيضا- يحيل عبر المفسر إلى المتصور المرجعي نفسه.

(1) -الكتاب: سيبويه، ج2، ص11.

(2) -المقتضب: المبرد، جIV، ص،177.

(3) -الضمير: الشاذلي الهيشري، ص، 398.

ومن ثم يشترك الضمير (هو) العائد ومفسره الاسم العلم (أبو الحسين أحمد بن فاذشاه) في الإحالة معا إلى متصور مرجعي وأحد محققين بذلك التقارن الإحالي الثنائي (La co-référence) (1).

إذن؛ فالضمير العائد (هو) ومفسره الاسم المعين (أبو الحسين أحمد بن فاذشاه) هما رمزان لغويان لشخص وأحد، وهو شخص (أبو الحسين بن فاذشاه). فيتحول بفعل القول (قال) من دور المحدث عنه/ المروي عنه إلى دور المحدث/ الراوي؛ بالتناوب في أدوار التخاطب.

يتلو فعل القول مقول القول أو عمل القول، وهو «جزء من الواقع الحادث في العالم الخارجي، لكنه واقع من نوع خاص؛ إذ إنه ذو طبيعة لغوية ولذلك يشتهبه أمره بسائر الصيغ اللغوية. وهذه الخاصية لفعل القول مجالها الإجراء والاستعمال دون النظام والوضع» (2).

يتصدر المقول عبارة حدثنا، وهي أرفع عبارات الأداء في السماع مرتبة من حيث درجة الشدة للغرض الإنجازي، وهو الإخبار لما فيها من قوة الإشعار بالمشافهة. و« المشافهة لا تكون إلا من اثنين» (3). وهذان الاثنان - الشخصان - هما في اصطلاح المُحدِّثين الشيخ والسامع، بمعنى أن السامع يسمع بإذنه اللفظ من فم الشيخ، وهذا يقتضي بالضرورة حصول المشاهدة في السماع لتحمل الحديث النبوي الشريف، وهي شرط أساس فيه. وعلى رأي (الرامهرموزي : 360هـ) «حدثني أبو حفص الواسطي، ثنا عباس الدوري، ثنا قزّاد، قال: سمعتُ شعبة يقول: إذا سمعت من المحدث ولم ترى وجهه فلا تروي عنه» (4).

(1) -ينظر: الضمير: الشاذلي الهيشري، ص، 348، 356، 391.

(2) -أصول: تحليل الخطاب: محمد الشاوش، ج2، ص 650.

(3) -الكتاب: سيبويه، ج، 1، ص، 392.

(4) -المحدث الفاصل: القاضي الرامهرموزي، ص599.

والفرق بين العبارتين: «أخبرنا» و«حدثنا» في ضرب السماع في تحمل الحديث النبوي الشريف وروايته، هو أن عبارة الأداء أخبرنا يستخدمها المحدث/ الراوي في نقل السماع من الكتب بالكتابة (الحظ). وأما عبارة الأداء حدثنا فيستخدمها المحدث الراوي في نقل السماع- أيضا- لكن باللفظ (الحرف).

والحاصل من ذلك؛ أن كلتا العبارتين تتفقان في الغرض الإنجازي (التقرير)، في حين أنّهما تختلفان في درجة الشدة للغرض الإنجازي، ومن ثم؛ فإنّهما تتفاوتان في الإنجاز، بمعنى؛ أنه في السماع باللفظ جواز المحدثين الاستشهاد والاحتجاج بالحديث الشريف أما في السماع بالكتابة فالغاية منه الجمع والتدوين ويتضح ذلك من التحليل.

حدّث: فعل مسند إلى ضمير المتكلم المتصل (نا)، ومحلّه المفعولية لتقدمه وجوبا على الفاعل الاسم الظاهر. و بالإعراب التداولي فضمير المتكلم المتصل (نا) هو الفاعل الدلالي، لتعلقه بفعل الرواية (حدّث). وهنا لا يمكن تعيين ضمير المتكلم (نا) «بمعزل عن الخطاب المنجز الذي يتضمنه، وليس له قيمة إلا بالاستعمال الذي يكون فيه. وبالتوازي يمثل ضمير المتكلم استعمالا لصيغة لغوية، وليس لصيغة (أنا) من وجود لغوي إلا في عمل القول الذي ينشئها. ففي هذه العملية -إذن- وجهان:

-وجه معالجه الصيغة (أنا) باعتبارها عنصرا محيلا.

-وجه مجاله الخطاب المتضمن لـ(أنا) باعتباره مرجعا أو خارجا»⁽¹⁾.

يتعين ضمير المتكلم (نا) بالإحالة المقالية إلى مفسره. إذن، فضمير المتكلم (نا) في هذا السياق التركيبي مجاله الصيغة (نحن) باعتباره عنصرا محيلا. لذا فهو معهود عهدا ذكريا، يُحيل إحالة مقالية سابقة بعيدة المدى إلى مفسره المذكور السابق الاسم العلم: هو (أبو الحسين أحمد بن فاذشاه) الموجود في الجملة السابقة فيحقق الربط الإسنادي الإحالي ارتباط الجملة اللاحقة بالجملة السابقة لجعل النص متلاحم الأجزاء.

(1) -أصول تحليل الخطاب: محمد الشاوش، ج2، ص1076.

إن؛ الفرق بين ضمير المتكلم (نا) في عبارة أخبرنا، وضمير المتكلم (نا) في عبارة حدثنا، هو أن ضمير المتكلم (نا) في عبارة أخبرنا مجاله الخطاب متضمن (أنا/نحن) باعتباره مرجعا. أما ضمير المتكلم (نا) في عبارة حدثنا فمجاله الصيغة (أنا/نحن) باعتباره عنصرا محيلا.

ومن ثم، فإن عبارة حدثنا تتضمن ضميرا ثاويا ووراء القول، دائم الوجود، وهو المنجز الفعلي للقول. وهو الناسخ/الكاتب (يحي الشافعي الشاذلي) للأحاديث الطوال للطبراني.

وبعد التحليل، تبين أن الضمير العائد (هو) ومفسره الاسم العلم (أبو الحسين أحمد بن فاذشاه) مترابطان بالمطابقة بينهما في حين يلحظ عدم المطابقة بين الضمير العائد (نا) ومفسره الاسم العلم (أبو الحسين بن فاذشاه)، ويفسر هذا عند المُحدِّثين بالعهد بالعرف والعادة في التحديث، أما في اصطلاح النحاة فيفسر بالجمع على المعنى فيغدو ضمير المتكلم (نا) غير محيل إلى (أبي الحسين أحمد بن فاذشاه)، وإنما يحيل إلى جماعة المُحدِّثين باعتبارهم صنفا ينتمي إليه، فلا ريب في أن (أبا الحسين أحمد بن فاذشاه) دال على المفسر المناسب (المُحدِّثين) لوجود تناسب بينهما يتمثل في ممارستهم عمل الرواية (التحديث والإخبار)، ومفسرهم من قبيل الغائب لتقدمهم عليه في الزمن لا سيما أن (أبا القاسم سليمان الطبراني) توفي سنة (360هـ)، وأن (أبا الحسن أحمد بن فاذشاه) توفي سنة (433هـ). وهكذا حتى منتهى السند إلى صحابي مشهور - رضي الله عنه - ثم الرسول ﷺ.

ومحصول الأمر؛ فإن الضميرين العائدين المعهودين بالذكر: (هو/نا) هما من الضمائر المتجانسة كونهما من ضمائر الشخص. ويشتركان معا في المفسر نفسه هو (أبو الحسين أحمد بن فاذشاه) ويصطلح على العوائد المتوالية في سلسلة الإحالة متجانسة" التقارن الإحالي بالعوائد المتجانسة". وهو يعني «تشارك عائدين أو أكثر مع مفسر في الإحالة

على المتصور المرجعي فتحيل الضمائر على المفسر على التالي والترتيب فتترابط الضمائر فيما بينها أولاً ثم تحيل مجتمعة على المفسر الواحد»⁽¹⁾.

وعليه، فالضميران هو/ نا ومفسرهما (أبو الحسين بن فاذشاه) يمثلون سلسلة إحالية متجانسة تشكل التقارن الإحالي المتجانس بإحالتهم على التالي والترتيب والتتابع على المفسر نفسه هو (أبو الحسين أحمد بن فاذشاه)، ثم إحالتهم مجتمعين على المتصور المرجعي كونهم رموزاً لغوية لشخص وأحد معين موجود في الخارج، هو شخص المحدث/ الراوي (أبي الحسين أحمد بن فاذشاه: 433هـ).

والحجة في هذا؛ أنّ (أبا الحسين أحمد بن فاذشاه) هو صاحب الطبراني، وسماعه صحيح⁽²⁾، كما أنه قد روى المعجم الكبير للطبراني أيضاً⁽³⁾.

واللافت للنظر في سلسلة الإحالة متجانسة أنها اشتملت على ضمير المتكلم وضمير الغائب (هو) وإحالتهم على المفسر نفسه على التالي والترتيب، فهذا لا يعني أنّ الضمير الغائب (هو) الغالب؛ لأنّ ضمير الغائب خاف مستتر غير مشاهد، ولا يكون إلا موضوعاً للقول (المتحدث عنه) كونه أقل معرفة من المتكلم والمخاطب. فإذا اجتمع المتكلم والغائب كانت الغلبة للمتكلم لقوة تعريفه فيستند الخطاب إليه في صورة متكلم جمع؛ أي أنا + هو = نحن؛ لأنّ المتكلم أعلى اختصاصاً من المخاطب، والمخاطب أعلى من الغائب. ويغلب الأخص في الاجتماع، نحو: أنا وأنت أو هو: قلنا. وأنت وهو: قلتما⁽⁴⁾.

(1) -ينظر: الضمير، الشاذلي الهيشري، ص416-418.

(2) -ينظر: الروض الداني إلى المعجم الصغير: أبو القاسم سليمان بن أيوب الطبراني: (360هـ)، تح، محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي، ط1، بيروت-لبنان، 1405هـ/1985م، ج1، ص13.

(3) -ينظر: المعجم الكبير: الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، 260هـ/360هـ، حققه وخرج أحاديثه حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر مكتبة ابن تيمية، القاهرة-مصر، ط1، ج1.

(4) -ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ج2، ص29.

والغرض من هذا؛ إظهار تدليس المدلسين⁽¹⁾. وكذلك الإفادة من ذلك في بيان صحيح الحديث من سقيمه⁽²⁾.

يتكرر فعل القول (قال)، وهو مسند إلى ضمير الغائب(هو)، ومحلّه الفاعلية (الفاعل النحوي/ المتحدث عنه). وهو يحيل إحالة مقالية سابقة بعيدة المدى إلى مفسره الاسم العلم هو(أبو القاسم سليمان الطبراني360هـ) في الجملة السابقة فيحقق الربط الإحالي ارتباط اللاحق بالسابق فيشكل العائد ومفسره التقارن الإحالي الثنائي، فيحيلان معا إلى متصور مرجعي كونهما رمزين لغويين لشخص معين موجود في الخارج هو شخص أبو القاسم سليمان الطبراني 360هـ، فقد حوله فعل القول (قال) من دور المحدث عنه/ المروي عنه إلى دور المحدث/ الراوي.

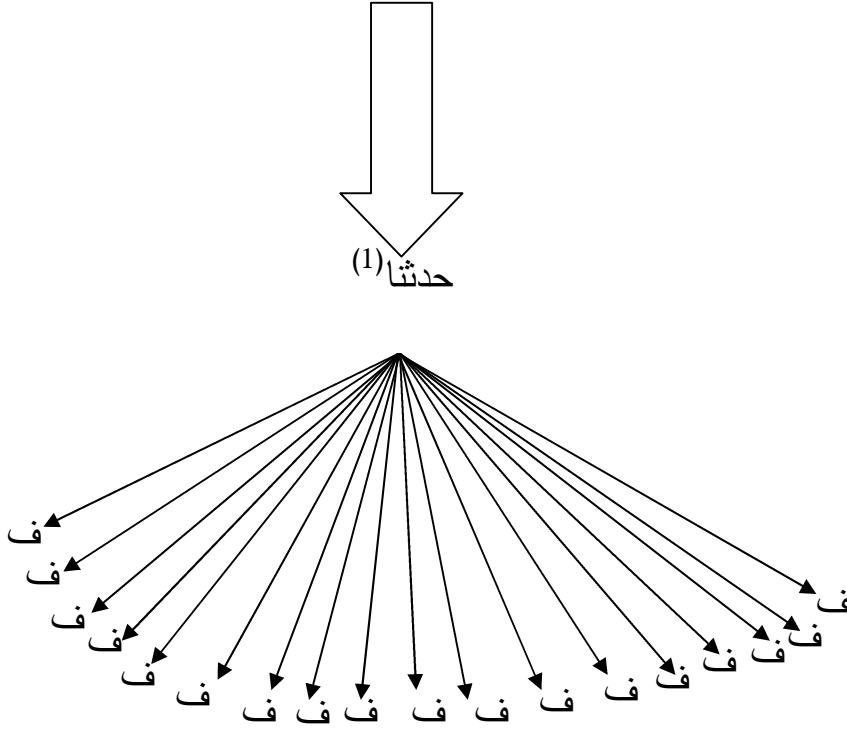
وهكذا؛ يشكل الإسناد الفعلي في الملفوظ (قال) الوند اللساني الذي تتناسل من رحمه أسانيد الأحاديث النبوية الشريفة التي بلغ عددها اثنين وخمسين حديثا كما هو موضح في الشكل «01» والشكل «02».

(1) -ينظر: في علوم الحديث، ابن الصلاح، ص330.

(2) -ينظر: معجم المصطلحات الحديثية.

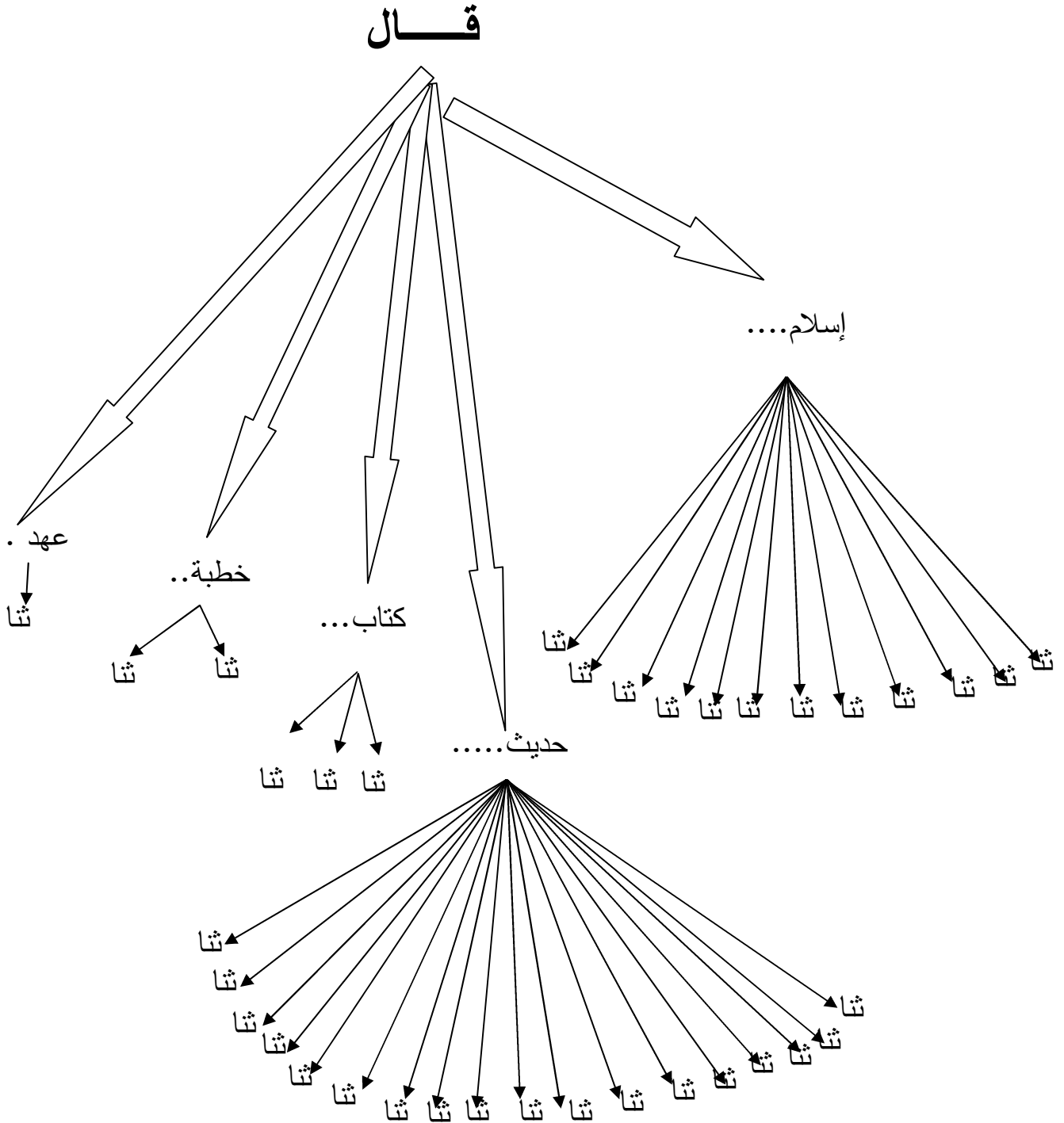
شكل «01»: حسب صورة نسخة المخطوط

قال



(1) ف=فلان: (اسم الراوي)

شكل «02»: حسب صورة النسخة المحققة (ط-2).



الجدول رقم (01):

أنواع الملفوظات	عدد التوارد	الصفحة
	إسلام عدي بن حاتم الطائي-رضي الله عنه-	19 - 15
	إسلام جرير بن عبد الله البجلي-رضي الله عنه-	21-19
	إسلام أبي ذر العقاري-رضي الله عنه-	24-21
	إسلام زيد بن سعدة-رضي الله عنه-	26-24
ج	إسلام عبد الله بن سلام-رضي الله عنه-	27-26
	إسلام سلمان الفارسي-رضي الله عنه-	33-27
	إسلام أبي قرصافة-رضي الله عنه-	34-33
	إسلام عمرو بن عبسة السلمي-رضي الله عنه-	36-34
	إسلام عمرو بن العاص وخالد بن الوليد- رضي الله عنهما-	40-36 45-44
	إسلام قيس بن عاصم المنقري-رضي الله عنه-	
حديث	حديث جعفر بن أبي طالب مع عمرو بن العاص وعمارة بن الوليد عند النجاشي حديث ثعلبة بن حاطب حديث جابر بن عبد الله في التغليب في ترك الجمعة حديث قيس بن ساعدة الأيادي. حديث رسل رسول الله-صلى الله عليه وسلم- إلى ملوك	47-46 48 50 52

57-53	الأرض
59-57	حديث هرقل ملك الروم مع أبي سفيان بن حرب
60-59	حديث البراء بن عازب-رضي الله عنه في عذاب القبر
64-61	حديث ربيعة بنت أبي صيفي بن هاشم في الاستسقاء
68-64	حديث أنس- رضي الله عنه- في الاستسقاء
	حديث هند بن أبي هالة في صفة الرسول -صلى الله عليه
72	وسلم-
	حديث أم معبد الخزاعية من صفة الرسول-صلى الله عليه
77-74	وسلم-
80-77	حديث سواد بن قارب-رضي الله عنه-
	حديث رؤيا عاتكة بنت عبد المطلب في ظهور الرسول-
82-80	صلى الله عليه وسلم-ببدر
84-82	حديث عامر بن طفيل وأريد بن قيس
85-84	حديث الفضل بن العباس-رضي الله عنه- في القصاص
	حديث عبد الرحمن بن سمرة لرؤيا الرسول-صلى الله عليه
87-86	وسلم-
89-87	حديث النبي أيوب-عليه السلام-
91-89	حديث الغار
92-91	حديث ماشطة بنت فرعون

92	حديث جريج الراهب
96-93	حديث الصبي المتكلم رضيحا
98-96	حديث موسى والخضر-عليهما السلام-
100-98	حديث الجساسة.
103-101	حديث أبي أمامة الباهلي-رضي الله عنه- في خروج الدجال.
103-102	-حديث أبي سريحة العقاري-رضي الله عنه- في خروج
114-104	الدابة.
120-118	حديث أنس بن مالك-رضي الله عنه في فضل الجمعة
120-120	حديث الصور
	حديث بلال بن رباح-رضي الله عنه- في نفقة الرسول -
122-121	صلى الله عليه وسلم-
	حديث قصة قرص أم سليم وما أبان الله من دلالة الرسول-
	صلى الله عليه وسلم-فيها
	حديث عناق جابر بن عبد الله وما أبان الله من دلالة
	الرسول-صلى الله عليه وسلم- فيه
	حديث أبي عمرة الأتصاري في الزكاة في غزوة تبوك وما
	أبان الله من دلالة الرسول-صلى الله عليه وسلم- فيها

123-122	حديث ميسأة أبي قتادة بن ربعي الأتصاري وما أبان الله من دلالة الرسول-صلى الله عليه وسلم- فيها	عهد كتاب خطبة
125-123	حديث يعلي بن مرة الثقفي في حجة الوداع وما أبان الله من دلالة الرسول-صلى الله عليه وسلم- فيها	
126-125	حديث تزويج فاطمة-رضي الله عنها- وما أبان الله من دلالة الرسول-صلى الله عليه وسلم- فيه	
128-126	حديث علي بن أبي طالب-رضي الله عنه-في الصدقات حديث أبي بكر الصديق-رضي الله عنه-في الصدقات	
138-136	حديث الأتصاري والثقفي جاء إلى رسول الله يسألانه عن	
140-138	فصائل بعض الأعمار فأخبرهما عما جاء به قبل أن	
144-142	يسألانه.	
133-128	حديث مازن بن الغضوبة	
135-133	عهد الرسول-صلى الله عليه وسلم- للعلاء الحضرمي حين	
141-140	بعث إلى البحرين	
142-141	كتاب الرسول-صلى الله عليه وسلم- لعمر بن حزم في الصدقة حين بعث إلى اليمن خطبة الرسول-صلى الله عليه وسلم- يوم الفتح خطبة الرسول-صلى الله عليه وسلم-في حجة الوداع	

- اختصار عبارة حدثنا عند المحدثين

(.....): 33 حديث

(....) 13 حديث

(...) 03 أحاديث

(..) 02 حديثان

(.) حديث واحد

يظهر من خلال الجدول السابق أن المقول المجمل للملفوظ «إسلام» قد بلغ عدد ورودها في المدونة ثلاث عشرة مرة. وأما الملفوظ «حديث» فقد بلغ عدد وروده أربعة وثلاثين مرة، إلا أن هذا الملفوظ قد تضمن معنى الملفوظ «إسلام» في ثلاثة مواضع هي: «حديث جعفر بن أبي طالب مع عمرو بن العاصي وعمارة بن الوليد عند النجاشي»⁽¹⁾؛ لأنّ ملك الحبشة-النجاشي- أعلن إسلامه لما عرف أنّ محمداً رسول الله. « وحديث سواد بن قارب-رضي الله عنه-»⁽²⁾؛ وهو من أشرف اليمن لما أتاه ربيّه بظهور رسول الله ﷺ أسلم. و«حديث مازن بن الغضوب»⁽³⁾؛ من قرية سمائل بعمان له صنم يقال له بَاحِرَ سمع صوت صنمه يقول:

بُعِثَ نَبِيٌّ مِنْ مُضَرَ بَدِينِ اللَّهِ الْكُبْرِ [الْأَكْبَرِ]

وقال: أيضا.

هَذَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ جَاءَ بِحَقِّ مُنْزَلٍ

(1) - ينظر: الأحاديث الطوال للطبراني ، ص40-43.

(2) - ينظر: نفس المصدر ، ص74-77.

(3) - ينظر: نفس المصدر ، ص145.

وبهذا يصبح عدد توارد الملفوظ «إسلام» ثلاثة عشر مرة، كما أن الملفوظ «حديث» قد تضمن معنى الملفوظ «كتاب» في موضعين هما: «حديث هرقل ملك الروم مع أبي سفيان بن حرب» وهو يتمثل في كتاب رسول الله-صلى الله عليه وسلم-لدحية الكلبي المبعوث إلى الروم⁽¹⁾، و«حديث رسل رسول الله-صلى الله عليه وسلم- إلى ملوك الأرض»⁽²⁾. ويتمثل هذا في بعثه-صلى الله عليه وسلم- لأصحابه إلى ملوك الأرض ومعهم كتباً يدعوهم فيها إلى الإسلام فبعث عبد الله بن حذافة السهمي إلى كسرى، وبعث سليط بن عمرو إلى هوزة بن علي صاحب اليمامة، وبعث العلاء بن الحضرمي إلى المنذر بن ساوى صاحب هجر، وبعث عمرو بن العاص إلى جيفر، وعباد ابني جلدنى ملكي عمان، وبعث شجاع بن وهب الأسدي إلى المنذر بن الحارث بن أبي شمر الغساني، وبعث عمرو بن أمية الضمري إلى النجاشي⁽³⁾. بالإضافة إلى «حديث أبي بكر الصديق-رضي الله عنه- في الصدقات»⁽⁴⁾. ولما استُخلف أبو بكر الصديق-رضي الله عنه- كتب كتاباً لأئس-رضي الله عنه- ووجهه إلى البحرين.

وهكذا يصير عدد التوارد للملفوظ «حديث» ثلاثة وثلاثين مرة. ويضاف إلى هذا، أن الملفوظ «حديث» يتضمن-أيضاً- أفعالاً كلامية منبثقة عن الخبر. أما الملفوظ «كتاب» فيبلغ عدد توارده ثلاث مرات. بينما يبلغ عدد توارد الملفوظ «خطبة» مرتين. والملفوظ «عهد» مرة واحدة.

ومن زاوية هذا النظر؛ يمكن تحديد النسب المئوية لتلك الملفوظات حسب عدد تواردها في المدونة بالتقريب كالتالي:

(1) - ينظر: الأحاديث الطوال للطبراني، ص 40-53-57.

(2) - ينظر: نفس المصدر ، ص 52.

(3) - ينظر: سيرة ابن هشام، ج 3، ص 180.

(4) - ينظر: الأحاديث الطوال للطبراني ، ص 138-140.

الجدول رقم (02):

نوع الملفوظ	عدد التوارد	النسبة المئوية%
حديث	33	63، 46%
إسلام	13	25%
كتاب	03	05، 76%
خطبة	02	03، 84%
عهد	01	01، 92%
المجموع	52	99، 98%

المقول المفصل في نص أسانيد الأحاديث النبوية الشريفة هو عبارة (حدثنا) التي يفتح بها المحدث/ الراوي عمل الرواية من ناحية. وأحيانا يكررها في كلامه (نص السند) عدة مرات؛ وذلك وفق مقتضيات المقام. وقد بلغ عدد توارد عبارة حدثنا في فواتح أسانيد الأحاديث النبوية الشريفة في المدونة «الأحاديث الطوال» اثنين وخمسين مرة؛ أي بنسبة مئوية تقدر بـ100% كما يظهر من الجدول رقم (03):

عدد الأحاديث النبوية الشريفة	الملفوظ المكرر	عدد التوارد	النسبة المئوية
52	حدثنا	52	100%

يتبين من هذا الجدول أن الأحاديث النبوية الشريفة قد حُمّلت بضرب السماع، وهو أعلى مرتبة من الضروب الأخرى في التحمل؛ لأنّ النقل كان باللفظ (الحرف) الذي يقتضي في السماع المشاهدة، وفي المشاهدة المشافهة (التحديث) وآليتها اللفظ من فم الشيخ إلى أذن السامع. والحجة في هذا عبارة (حدثنا)، وهي أرفع عباراته للإشعار بقوة المشافهة فيها؛ أي درجة الشدة للغرض الإنجازي ويعضد هذا ذكر أسماء الرواة في

السند لإثبات اتصال السند؛ لأنه من شروط قبول الرواية، وهي تتمثل في: اتصال السند، وعدالة الرواة، وضبط الرواة، وعدم الشذوذ، وعدم العلة القاذحة (1).

ثالثاً: التحليل النصي لأسانيد الأحاديث النبوية الشريفة

1- النموذج الأول: قال: "حدثنا" و "عن": ينهض البناء النصي لنص هذا السند على تكرار ثنائية عبارتي الأداء: "حدثنا/ عن" التي أسهمت في تفصل النص إلى مقطعين نصيين، أو وحدتين؛ الأولى منهما تمحورت حول عبارة الأداء «حدثنا»، وثانيهما تمحورت هي الأخرى حول عبارة الأداء «عن»، كما تظهره الصورة اللسانية البصرية على سطح النص.

1-1- الوحدة النصية الكبرى الأولى:

«حدثنا محمد بن الوليد بن صالح النرسي البصري، قال: حدثنا يحيى بن محمد بن السكن، قال: حدثنا إسحاق بن إدريس الأسواري، قال: حدثنا سلمة بن علقمة المازني، قال: حدثنا داود بن أبي هند» (2).

*ظاهرة التكرار في نص السند:

من الأمور اللافتة للنظر في هذه الوحدة النصية الكبرى لنص هذا السند، ظاهرة التكرار التي أضحت وسماً للوحدة النصية الكبرى. وقد اتخذها المتكلم/ المرسل تقنية نصية لإنشاء نص متماسك في مبناه، ومنسجم في معناه كون التكرار من أدوات التماسك المعجمي في التماسك النصي. ولا يتأتى هذا بمنأى عن مقتضيات المقام. وكون المتكلم/ المرسل يجعل من التكرار وسيلة ترميزية لقصوده وأغراضه بغية تحقيق قوة الإبلاغ والتفاعل مع المتلقي/ السامع. على حد قول صاحب الصاحب: «وسنن العرب التكرير

(1) - ينظر: معجم المصطلحات الحديثية، السيد عبد الماجد الغوري، ص 407-408.

(2) - الأحاديث الطوال: الطبراني، ص 15.

والإعادة إرادة الإبلاغ بحسب العناية بالأمر»⁽¹⁾. إذ في التكرار إلماع إلى الإشارة إلى كل ما هو أساسي أو ثانوي في النص، وتحديد اللفظ المحوري الذي ركز عليه المتكلم/ المرسل في بناء النص، من حيث تركيبه ودلالته؛ لذلك فالتكرار ذو طاقة وظيفية تفعل المعنى الدلالي للألفاظ المكررة في النص من ناحية، وتحقق الربط الدلالي بين الألفاظ من ناحية ثانية، وتيسير إدراك القصد والغرض من النص للمتلقي/ السامع من ناحية أخرى.

ومن صور التكرار في نص هذه الوحدة النصية الكبرى التكرار المعجمي (Recurrence lexical) ويعني عند النصانيين «تكرار العنصر بالمدلول نفسه. لذلك فالتكرار ويثبت على الإحالة إلى الشيء نفسه في عالم النص/ الخطاب»⁽²⁾.

وبعبارة أخرى؛ «تكرار اللفظ هو تكرار في المعنى دون اللفظ؛ لذا يفيد تجدد المعنى أو الفائدة باعتبار المعنى غرضاً وقصداً وفائدة دون صيغة الكلام الملفوظ. ولا المعنى باعتباره أمراً موجوداً في الخارج (المرجع)»⁽³⁾. ويتضح هذا من التحليل.

يفتح المتكلم/ المرسل نص هذا السند: «إسلام عدي بن حاتم الطائي-رضي الله عنه- بالملفوظ (حدثنا) دون غيره يؤكد على فعاليته في بناء المعنى في الوحدة النصية الكبرى بوصفه النواة الدلالية التي يتنازل منها النص حيث كرره المتكلم أربع مرات في النص فيعني عند الباحث ر. دي بوجراند (R.De Beaugrande) «أحد البدائل المهمة التي تسهم في إيجاد الكفاءة النصية (Textual EFFiciency). وتكمن أهميتها في سبك عبارات سطحية دون إهدار لتربط المعلومات الكامنة تحتها. فهذه البدائل تدل المشاركين في الاتصال في الواقع على القسم النشط من المعلومات»⁽⁴⁾.

(1) - الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: ابن فارس(أبو الحسين أحمد:395هـ) حققه وقدم له مصطفى الشويمي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، (د،ط)، 1382هـ 1963م، ص، 207.

(2) - Introduction to text linguistics:R.de Beaugrande/w.dressear,p122.

(3) - أصول تحليل الخطاب: محمد الشاوش، ج 2، ص، 942.

(4) - النص: الخطاب والإجراء: ر.دي بوجراند، ص، 299.

من البين أن المتكلم/ المرسل يقصد من ذلك التكرار تعريف المتلقي/ السامع بالموضوع المحوري في هذه الوحدة النصية الكبرى الذي يتمثل في ضرب السماع في تحمُّل الحديث النبوي الشريف وروايته، وبأرفع عباراته (حدثنا) من حيث درجة الشدة للغرض الإنجازي في الإخبار أو خبر حادثة إسلام الصحابي عدي بن حاتم الطائي - رضي الله عنه - على يد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وفي حدثنا قوة الإشعار بالمشافهة بين طرفي الرواية: الشيخ والسماع، أو المروي عنه والراوي، وهذا يقتضي المشاهدة بحسب العرف والعادة في اصطلاح المحدثين. وهي شرط أساسي في السماع، والغرض من ذلك « أن المشاهدة تؤثر في النفوس مع العلم بصدق الخبر كما أخبر الله تعالى عن إبراهيم عليه السلام في قوله تعالى: ﴿قَالَ بَلَىٰ وَ لَكِن لَّيَطْمَئِنُّ قَلْبِي﴾⁽¹⁾.

والقصد من ذلك ضبط السند؛ لأنَّ «أضبط الأسانيد أصحُّها متونا»؛ ذلك أن إثبات صحة الحديث النبوي الشريف تقتضي صحة جزأيه (السند والمتن) معا في قبول الحديث النبوي الشريف سواء في الاستشهاد أو الاحتجاج، أو تشريع الأحكام الفقهية، ومحصول الأمر؛ فالملفوظ (حدثنا) في النصية التداولية من «الأفعال اللغوية التي ليست قصدية فحسب؛ بل عرفية أيضا، ويعني هذا؛ أن الأفعال اللغوية تنجز داخل الجماعات اللغوية وفق قواعد قد تعلمها كلُّ شريك لغوي (...). إذن؛ يمتلك شركاء الاتصال معرفة مشتركة عن أي شروط، وفق أي قواعد يمكن أن تجرى أفعال لغوية معينة في مواقف التواصل. ويمكن للمتلقي أن يهتدي بناء على تلك القواعد والشروط السارية عرفيا مع منطوق أو نص إلى طريقة الفهم التي يطمح إليها الباث»⁽²⁾. ويعضد هذا - أيضا - تكرار فعل القول (قال) في بدايات جمل الوحدة النصية الكبرى أربع مرات لإثبات التحديد لما فيه من قوة الإشعار بالمشافهة التي تقتضي المشاهدة في ضرب السماع في ممارسة عمل النقل والرواية. فهي حجة في إثبات التواصل التفاعلي بين شركاء التواصل في

(1) - أسرار البلاغة: الجرجاني، ص 109.

(2) - التحليل اللغوي للنص: كلاوس برينكر، ص 110.

إجراء فعل لغوي معين بين قطبي الرواية، وهما الشيخ والسامع في موقف تواصلية شرطه سماع السامع بأذنه من فم الشيخ استجابة لاعتبارات نصية تداولية تقتضيها ممارسة عمل الرواية وفق العرف والعادة في اصطلاح المحدثين. والغرض من ذلك؛ ضبط السند بإثبات اتصال السند ويبرز هذا من خلال تفعيل قاعدة تغيير الأدوار في العملية التخاطبية بتعدد الأقوال والقائلين، وفي هذا التعدد معنى الكثرة. وهي في اصطلاح المحدثين تعني التواتر في نقل ورواية الحديث النبوي الشريف. وهي حجة في صحته، وقبوله.

كما أن تكرار فعل (قال) قد أسهم في الربط بين وحدات الوحدة النصية الكبرى ربطاً دلالياً؛ وذلك بارتباط الجملة اللاحقة بسابقتها. والربط في ذلك تأكيد للمشافهة في القول/ التحديث والتأكيد في غير ابتداء الخطاب يقوم على تأسيس حاصل بالتقدم في الذكر والحالة التي توفر ترابط أجزاء الخطاب المتتالية؛ أي بين الجزء منه وسياقه المقالي»⁽¹⁾. وفي هذا التكرار تنمية للبناء النصي في الوحدة النصية الكبرى لبلوغ منتهاها.

والناظر في البناء النصي لهذه الوحدة النصية الكبرى يلحظ تكرار الصيغة التركيبية الآتية: فعل + ضمير مستتر (هو) + فعل + ضمير متصل (نا) + اسم (اسم العلم). التي أضحت لازمة تكرارية تضيئ تناسقاً إيقاعياً يُسهّم في تيسير هندسة الرسالة في ذهن المتلقي وتخزينها في ذاكرته بتلك «العناصر المكررة التي ينبغي أن تنطبع في الذاكرة»⁽²⁾. والقصد من تكرار الصيغة التركيبية في الوحدة النصية الكبرى تأكيد ضرب السماع بأرفع عبارته (حدثنا) في النقل والرواية وبيانها للمتلقي/ السامع بعناية فائقة. والغرض من ذلك؛ قبول الحديث النبوي الشريف، وإثبات صحته؛ لأنّ مدار الشرع والفقهاء

(1) -أصول تحليل الخطاب محمد الشاوش، ج2، ص771.

(2) -النص، الخطاب والإجراء: ر.دي بوجراند، ص، 304.

على السنة المطهرة في التعريف بالدين الإسلامي، وعبادة الله تعالى على سنة صحيحة النسبة إلى رسول الله ﷺ كما اقتضت الحكمة الإلهية.

إن لتكرار الصيغة التركيبية دوراً رئيسياً في سبك النص بالترابط الدلالي بين الألفاظ في الوحدة النصية الكبرى، والقصد من ذلك رغبة المتكلم/ المرسل في تبئير العناصر الرئيسية التي تمثل النواة الدلالية في النص من ناحية، وتصعيد البناء النصي للنص لبلوغ السند منتهاه إلى صحابي مشهور، وهو في هذا السياق المقامي عدي بن حاتم الطائي-رضي الله عنه-

-ظاهرة الربط الإسنادي الإحالي في نص السند-

المراد بالربط الإحالي استناد الإحالة على الإسناد في البناء النصي في الوحدة النصية الكبرى للسند. وهي تتمظهر في هذه الصور. منها الإسناد الإحالي المقالي ذو المدى البعيد، ومجاله النص. وهي تتمثل في:

-الإحالة الضميرية؛ إذ «يعد الضمير إعادة نصية للاسم من خلال الضمير، ويمكن أن ننظر أساساً إلى ضمائر الشخص الثالث (الغائب). وعادة ما تتعاون في النص الضمائر مع الأسماء المتكررة وتشكل معاً شبكة اسمية إحالية، أو ضفيرة اسمية إحالية»⁽¹⁾. في حين، أن الإحالة الضميرية في نص السند قوامها المزوجة بين الضمير الغائب (هو) المتعلق بفعل (قال). وضمير المتكلم المتصل (نا) المتعلق بالفعل (حدث).

-الإحالة الاسمية: وهي تتمثل في «الإحالات بين الأسماء، وهي ظواهر نصية داخلية. ومن ثم هي انعكاسات نصية لأفعال الإحالة النصية الخارجة؛ أي لأفعال التعلق الداخلي بما هو خارجي»⁽²⁾. تتمثل الإحالات الاسمية في نص السند في سلسلة أسماء الأعلام المذكورة في النص المسند إلى الأفعال. وهي ذات إحالة مقامية. وهي مؤسسة على خبرات ومعارف موسوعية لشركاء التواصل (المتكلم/ السامع).

(1) -علم النص: زيتسيسلاف، ص125.

(2) - المرجع نفسه، ص123.

الفعل حدّث مسند إلى ضمير المتكلم المتصل (نا). وهو الفاعل (الفاعل النحوي) في الصناعة بوصفه السامع. وفي المعنى يكون الفاعل الدلالي بوصفه الراوي. ويتعين بالإحالة المقالية السابقة ذات المدى البعيد إلى مفسره المركب الاسمي، وهو (أبو القاسم سليمان الطبراني 360هـ) في الجملة السابقة-خاتمة نص سند النسخة-على الترتيب والتتالي كونه يشترك مع الضمير العائد (هو) المعهود عهدا ذكريا سابقا في فعل القول(قال) في وحدة المرجع مشكلين بذلك التقارن الإحالي المتجانس (متعدد العوائد) فيحيلون مجتمعين على الترتيب والتتابع إلى المتصور المرجعي نفسه كونهم رموزا لغوية لشخص وأحد معين في الخارج هو شخص أبو القاسم سليمان الطبراني. ودوره في عمل الرواية المحدث/ الراوي (السامع).

والفعل(حدّث) مسند-أيضا- إلى الاسم الظاهر (محمد بن صالح النرسي البصري). ومحلّه الفاعلية؛ الفاعل النحوي في اللفظ. ودوره في الرواية المحدث عنه/ المروي عنه. والاسم الظاهر في اصطلاح النحاة موضوع للغائب، شأنه في موضوع الغيبة شأن الضمير الغائب (هو). والفرق بينهما اشتراط لتقدم في الذكر بالنسبة للضمير الغائب دون اشتراطه في الاسم الظاهر. وفي هذا القيد احتراز عن الأسماء الظاهرة فإنها كلها غيب⁽¹⁾.

والقصد من استخدام المتكلم/المرسل « لعبارة الاسم العلم الإحالة إلى شخص، فهو يريد من السامع أن يتعرف على الشخص فهي عمليات إحالية مقصودة تقرر حقيقة وجود شخص في تصور السامع للخطاب»⁽²⁾. هو شخص محمد بن صالح النرسي البصري المتحدث عنه؛ أي الذي صار موضوع الخطاب المنجز فيه. فهو « عنصر

(1) -ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي، ج 2، ص 884.

(2) -تحليل الخطاب: براون ويول، ص 253.

إشاري دال على مرجع خارجي، وليس له معنى ذاتي»⁽¹⁾. لذا فهو يحيل إحالة مقامية إلى شخص معين ومحدد في الخارج، هو شخص محمد بن صالح النرسي البصري. والحاصل من ذلك؛ أن المتكلم المرسل يذكر أسماء الأعلام في النص ذكراً شاملاً جامعاً مانعاً، وذلك بذكر الاسم، واللقب، والكنية، والنسب...إلخ. قصد الإحاطة بمعرفة شاملة للأشخاص لتمييزها من غيرها. وبعد هذا شرطاً أساساً في اصطلاح المُحدِّثين كونه يشكل المعرفة المسبقة المفترضة لدى السامع « فالاسم العلم ليس سوى إشارة للسمع بأنَّ المتكلم يفترض أن ثمة معلومات معروفة أو غير معروفة لدى السامع تلك المعلومات متعلقة بداخل النص أو خارج النص»⁽²⁾.

وخلاصة القول؛ فالإحالة بشقيها المقالية والمقامية ذات صلة وثيقة بالتماسك النصي إذ تعد وسيلة أساسية لإنشاء النص من ناحية. ووسيلة للترابط بين أجزائه، وخارجه من ناحية أخرى. وذلك بربط النص بخارجه حتى يتمكن المتلقي/ السامع فهم النص/ الخطاب وذلك بربطه «بالعالم الذهني الذي يواكبه ويشكل مرجعيته»⁽³⁾، أما الإحالة المقالية فقد أسهمت في تفعيل تعالق النصين بعضهما ببعض بواسطة «مقطع نصي يحيل على مكون مفسر له يمثل مقطعاً من النص السابق. وتتصل العناصر الإحالية بمواد معجمية تحيل على حقول دلالية تتصل بفعل التلطف»⁽⁴⁾. بمعنى أن النصين- نص هذا السند ونص سند النسخة- منجزان في مقام وأحد(زمان ومكان) يحددهما المتكلم/ المرسل بالتلطف. وأنها صدرا عن ذات واحدة هي ذات المتلطف المشارك، وهي متعددة لتعدد أفعال الرواية، والضابط لها الترتيب التدرجي على النحو الآتي:

(1) -Elément de sémantique: JOHN Lynos, Larousse université, Paris, 1978, p, 78.

(2) -التحليل اللغوي: كلاوس برينكر، ص 42.

(3) -بنية الخطاب: أحمد المتوكل، ص 146.

(4) -نسيج النص: الأزهر الزناد، ص 132.

- ✓ - أبو القاسم سليمان الطبراني (360هـ): المحدث/ الراوي الأول للأحاديث الطوال سماعا بـ (اللفظ)، وبأعلى عبارته (حدثنا) من حيث درجة الشدة للغرض الإنجازي في الخبر عن المروي عنه محمد بن صالح النرسي البصري، فهذه حجة في اتصال شركاء التواصل.
- ✓ - (أبو الحسين أحمد بن فاذشاه: 433هـ): المحدث/ الراوي الثاني سماعا بأعلى عبارته (حدثنا عن المحدث عنه/ المروي عنه أبو القاسم سليمان الطبراني (360هـ)).
- ✓ - يحيى الشافعي الشاذلي (903هـ) سماعا بـ (الكتابة/النسخ)/ (القراءة) بعبارة أخبرنا. إذن؛ فالعبارات السابقة (أخبرنا/ قال، حدثنا) تمثل متتالية أفعال الرواية، متحاولة دلاليا لدلالاتها على التلفظ في عمل الرواية، فهي تسهم في تماسك النص، وبناء النص والنصية بوصفها من العناصر الجوهرية في التماسك النصي. كما أن العبارات المحيلة تُفَعَّل اتصال شركاء التواصل وهما قطبا الرواية: المروي عنه/ الراوي وإثبات صحته. فهنا يظهر تفاعل المكونات الثلاثة: المكون النحوي، و المكون الدلالي، و المكون التداولي.
- وهكذا؛ يكون الربط الإسنادي الإحالي قد فعّل الامتداد الأفقي في النص لمد جسور الاتصال بين النصين في فضاء المدونة- كما سبقت الإشارة- كون فعل القول (قال) يمثل الوند اللساني الذي تتناسل منه النصوص.
- هذا؛ فإنّ «وراء كلّ قول متكلم مرسل ومخاطب متقبل، وهما متجددان في كل عملية تلفظ، وفي كل لحظة، وكل مكان. ولكن حقيقته في المقام تختلف عن حقيقة غيره من المتكلمين والمخاطبين»⁽¹⁾. ومن هنا؛ فالإحالة هي ضرب من المعنى التداولي- التواصلية- لذا يعرفها "فان دايك" (V.DIJK) بأنها «فعل تداولي تعاوني بين متكلم ومخاطب في بنية تواصلية معينة»⁽²⁾، والغرض من هذا؛ أن المتكلم/ المرسل يريد تعريف المتلقي/ السامع بشخصيات رواة السند. فهي بذلك تشكل معرفة مشتركة بين المتكلم/ المرسل والمخاطب/ السامع. فعبارات الإحالة- إذن- تشكل خبرة ومعرفة موسوعية

(1) -الضمير: الشاذلي الهيشري، ص237.

(2) -بنية الخطاب: أحمد المتوكل، ص146.

لشركاء التواصل، وهي معرفة قائمة على الخبرة والمعرفة بالعالم للمتكلم والسامع. وذلك أنه لا يفهم النص أنه متماسك إلا حين تتوفر أيضا لدى السامع المعرفة التي يفترضها المتكلم لديه⁽¹⁾.

يتلو عبارة (حدثنا) عبارة (قال: حدثنا)

-«قال: حدثنا يحي بن محمد بن السكن»⁽²⁾.

تتصافر ثنائية ضميري الغائب (هو)، والمتكلم (نا) في هذه البنية النصية الكبرى مشكلة ضفيرة إحالية ضميرية مستندة إلى الإسناد الفعلي في عبارتي: قال(هو)، وحدثنا(نا). والضميران متجددان في كل عملية تلفظ (زمان ومكان) ولكل حقيقته في المقام ويتم تعيين وتحديد العنصر المحيل (هو/ نا) بالعنصر المحال إليه وهو الاسم العلم. الفعل (قال) مسند إلي ضمير الغائب (هو) ، محله الفاعلية؛ الفاعل النحوي في اللفظ. العائد إلى مفسره الاسم الظاهر (محمد بن صالح النرسي البصري)، إحالة مقالية سابقة بعيدة المدى مجاوزا جملته إلى الجملة السابقة-محققا بذلك ارتباط الجملة اللاحقة بالجملة السابقة. ويشكل العائد (هو) ومفسره الاسم العلم (محمد بن صالح النرسي البصري) التقارن الإحالي الثنائي، فيحيلان معا إلى المتصور المرجعي نفسه كونهما رمزين لغويين لشخص وأحد هو محمد بن صالح النرسي البصري.

ويمتد التركيب لامتداد المعنى بواسطة تعلق فعل القول (قال) بالمقول «حدثنا يحي بن محمد بن السكن»⁽³⁾ فيرتبطان. كون التعلق يمثل العلاقة النحوية الدلالية المجردة التي تسهم في تماسك جزئي الجملة بالإضافة إلى العلاقة الإسنادية في عبارة (حدثنا)؛ ضمير المتكلم المتصل (نا) بوصفه الفاعل الدلالي، وكونه موضوع الخطاب فهو المتحدث عنه في العملية التخاطبية كونه يحدث عن نفسه وعن غيره. يتعين بالإحالة المقالية السابقة

(1) -ينظر: التحليل اللغوي للنص، كلاوس برينكر.

(2) -الأحاديث الطوال: الطبراني، ص15.

(3) -الأحاديث الطوال: الطبراني، ص15.

إلى مفسره المركب الاسمي (محمد بن صالح النرسي البصري) في الجملة السابقة - إحالة سابقة بعيدة المدى - فقد أفاد الإضمار في الخطاب تجنب اللبس، لأنّ في تكرار الاسم الظاهر في التركيب قد يدل الثاني منه على أنه ليس الأول حتى وإن كان علماً، وهو الاسم الخاص الذي لا أخص منه»⁽¹⁾.

والحاصل من ذلك؛ أن كلا الضميرين: هو/نا على الترتيب والتتابع يحيلان معا إلى المفسر نفسه (محمد بن صالح النرسي البصري). فيشكلون التقارن الإحالي المتجانس فيحلون مجتمعين إلى المتصور المرجعي نفسه كونهم رموزاً لغوية لشخص معين موجود في الخارج هو شخص محمد بن صالح النرسي البصري، المحدث/ الراوي. والفعل حدث مسند إلى الاسم الظاهر (يحي بن محمد بن السكن). وهو الفاعل النحوي في اللفظ (المتحدث عنه). وهو يحيل إحالة مقامية إلى شخص معين موجود في المقام، هو شخص يحي بن محمد بن السكن. ودوره في عمل الرواية المحدث عنه/ المروي عنه.

-«قال: حدثنا إسحاق بن إدريس الأسواري»⁽²⁾.

قال؛ الضمير الغائب (هو) في العبارة محله الفاعلية (الفاعل النحوي) يحيل إحالة مقالية سابقة بعيدة المدى إلى مفسره المركب الاسمي (يحي بن محمد بن السكن) في الجملة السابقة لاستمرار ترابط وحدات الوحدة النصية الكبرى. والفعل حدث مسند إلى ضمير المتكلم المتصل (نا)، الفاعل الدلالي. ويتبعين بإحالته إلى مفسره المركب الاسمي (يحي بن محمد بن السكن) إحالة مقالية سابقة ذات مدى بعيد لمجاوزته جملته إلى الجملة السابقة فتتربطان، إذن؛ فالضميران (هو/نا) ومفسرهما الاسم العلم يشكلون التقارن الإحالي المتجانس. فيحيلون معا إلى المتصور المرجعي نفسه باعتبارهم رموزاً لغوية لشخص وأحد معين في المقام هو شخص يحي بن محمد بن السكن المحدث/ الراوي.

(1) - شرح المفصل: ابن يعيش، ج، 1، ص 27.

(2) - الأحاديث الطوال: الطبراني، ص 15.

والفعل حدّث مسند إلى الاسم الظاهر (إسحاق بن إدريس الأسواري) محله الفاعلية (الفاعل النحوي). وهو يحيل إحالة مقامية إلى شخص معين في المقام هو شخص إسحاق بن إدريس الأسواري. وهو المحدث عنه/ المروي عنه.

-«قال: حدثنا سلمة بن علقمة المازني»⁽¹⁾.

الفعل قال مسند إلى ضمير الغائب (هو)، محله الفاعلية (الفاعل النحوي). يحيل إحالة مقالية سابقة بعيدة المدى إلى مفسره المركب الاسمي (إسحاق بن إدريس الأسواري). يتلوه الفعل (حدث) المسند إلى ضمير المتكلم المتصل (نا). وهو الفاعل الدلالي. يحيل إلى مفسره المركب الاسمي (إسحاق بن إدريس الأسواري) إحالة مقالية سابقة بعيدة المدى في الجملة السابقة فتترابطان.

ومن هنا، فالضميران (هو/نا) ومفسرهما الاسم العلم يحيلون بالتقارن الإحالي المتجانس إلى متصور مرجعي وأحد هو شخص معين في المقام، وهو شخص إسحاق بن إدريس الأسواري المحدث/ الراوي.

والفعل حدّث مسند إلى الاسم الظاهر (سلمة بن علقمة المازني)، الفاعل النحوي. يحيل إحالة مقامية إلى شخص معين في المقام هو شخص (سلمة بن علقمة المازني) المحدث عنه/ المروي عنه.

-«قال: حدثنا داود بن أبي هند»⁽²⁾.

الفعل قال مسند إلى الضمير الغائب (هو) الفاعل النحوي. يحيل إحالة مقالية سابقة بعيدة المدى إلى مفسره المركب الاسمي (سلمة بن علقمة المازني) فيحقق الربط الإسنادي الإحالي ارتباط الجملة اللاحقة بالجملة السابقة. والفعل حدّث مسند إلى ضمير المتكلم المتصل (نا) الفاعل الدلالي. يحيل إحالة مقالية سابقة بعيدة المدى إلى مفسره المركب الاسمي (سلمة بن علقمة المازني)، فالضميران (هو/نا) يشتركان في المفسر نفسه،

(1) -الأحاديث الطوال: الطبراني، ص15.

(2) -الأحاديث الطوال: الطبراني، ص15.

فيحيلون بالتقارن الإحالي المتجانس إلى متصور مرجعي وأحد في المقام، هو شخص (سلمة بن علقمة المازني) المحدث/ الراوي. والفعل حدث مسند إلى الاسم الظاهر (داود بن أبي هند) الفاعل النحوي. يحيل إحالة مقامية إلى شخص معين في المقام هو شخص (داود بن أبي هند) المحدث عنه/ المروي عنه.

ومما تقدم ذكره؛ يتبين أن الضابط في تماسك وانسجام الوحدة النصية الكبرى هو الربط الإسنادي الإحالي بالإحالة المقالية- الضميرية- القبلية ذات المدى البعيد التي حققت مبدأ الاختزال في النص، وحفظه من الإعادة غير المبررة-فتسهم في تماسك النص لمنع ترهل نسيجه فتمكن المتلقي/ السامع من ربط الأفعال بفواعلها؛ لأنّ مراجعها قد ثبتت في ذهنه، وترسخت في ذاكرته. وبذلك يسهل عليه الاسترجاع متى شاء، أما الإحالة المقامية فتسهم في تيسير فهم الرسالة المبنوثة في ثنايا النص بالإضافة إلى التكرار الذي غرضه التأكيد؛ تأكيد السماع بأرفع عباراته(حدثنا) في الإخبار الذي حقق الربط البياني بين جمل الوحدة النصية الكبرى لتحقيق تماسكها وانسجامها من جهة. كما حقق التأكيد نجاح التواصل والتفاعل بين طرفي الرواية: الراوي والمروي عنه، أو السامع والشيخ من جهة أخرى.

1-2- الوحدة النصية الكبرى الثانية

تتميز هذه الوحدة النصية عن سابقتها من حيث بناؤها النصي الذي يتسم بالإيجاز النقلي من جهة. والإيجاز في الصيغة التركيبية من جهة أخرى قصد تنبيه المتلقي/ السامع إلى المعنى الجديد الذي أفضى إليه النص. ومن ثم تهيئة ذهنه للإعلان عن اختتام النص لبلوغ نص السند إلى منتهاه كما يظهر ذلك على سطح النص.

«عن عامر الشعبي، عن عدي بن حاتم الطائي»⁽¹⁾.

(1) -الأحاديث الطوال: الطبراني، ص15.

افتتح المتكلم/ المرسل هذه الوحدة النصية الكبرى بملفوظ (عن). وهو في اصطلاح المُحدِّثين عبارة أداء في تحمل الحديث النبوي الشريف، وروايته للغير، وهي تعني «قول الراوي: فلأنّ عن فلانّ من غير بيان للتحديث والإخبار والسماع»⁽¹⁾. وبذلك تسمى الرواية بالعننة- وفي استخدامها في الرواية وجهات نظر لاعتبارات خاصة في التلفظ بالعبارة (عن) وفق مقتضيات المقام وشهادة الحال. منها ما «حكى ابن عبد البري أن لا اعتبار بالحروف والألفاظ إنما هو باللقاء والمجالسة والسماع والمشاهدة مع السلامة من التدليس»⁽²⁾.

ومفاد هذا؛ أن المتكلم في استخدامه لعبارة (عن) يراعي المقام الذي يقتضي حضور طرفي الرواية: السامع والشيخ، لإثبات اللقاء. وهذا بدوره يقتضي- أيضا- شهادة الحال بالمجالسة والسماع والمشاهدة قصد تفعيل التواصل بتفاعل طرفي الرواية، وآليته في ذلك سماع الراوي القول/ الخبر بأذنه من فم الشيخ. فهذه حجة بالغة في تجسيد التواصل والتفاعل بين طرفي الرواية. وذلك ألغى اعتبار اشتراط تبين السماع والتحديث والإخبار في العبارات (الحروف والألفاظ). ومن ثم رادفوا بين العبارات؛ لآته « لا معنى لاشتراط التبيين بإجماعهم على أن الإسناد المتصل بالصحابي سواء أتى فيه بـ "عن"، أو "أن"، أو "قال"، أو "سمعت"، فكل ذلك متصل»⁽³⁾.

والمراد من هذا؛ أن عمل الرواية مداره على أحوال الرواة من صدق وعدل، وضبط، ويضاف إلى هذا- أيضا- اتصال السند بالصحابي وهو في هذا السياق المقامي عدي بن حاتم الطائي-رضي الله عنه- ذلك (أن الصحابة- رضي الله عنهم- هم النقلة المُباشرون للروايات عن النبي- صلى الله عليه وسلم- فمنهم من يسمع الحديث من فمه الشريف- صلى الله عليه وسلم- ومنهم من يأخذه بواسطة غيره من الصحابة- وقد يروي

(1) -تدريب الراوي في شرح تقريب النووي: الحافظ السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: 911هـ)، بعناية

مازن بن محمد الرمادي، دار بن حزم الجوزي للنشر والتوزيع، ط، 1431هـ/ج، 1، ص، 329.

(2) -تدريب الراوي: السيوطي، ج، 1، ص، 333.

(3) -تدريب الراوي: السيوطي، ج، 1، ص، 333.

بعضهم عن بعض ثم ينسبه إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - بلا تحرج. كما بيّننا أن الصحابة-رضي الله عنهم كلهم عدول لا يتهمهم في الكذب على رسول الله ﷺ إلا زنديق. وهذا النوع يسمى بمصطلح أهل الحديث مراسيل الصحابة»⁽¹⁾. وهي مقبولة. وكما يقال عن صحابة رسول الله ﷺ « ملح الأتام». وهو مأخوذ من قوله-ﷺ: «مثل أصحابي في أمتي كالمح في الطّعام. لا يصلح الطّعام إلا بالملح»⁽²⁾.

والمراد من هذا المقول وجوب موالاتة الصحابة-رضي الله عنهم- فبمحببتهم تصلح الاعتقادات، وتنتفي عنها الأوصاف المذمومة- وتطيب القلوب، وتحفظ صحتها وسلامتها، وتقيها الزيغ والضلال، والشك والشبهة والحيرة⁽³⁾. هذا؛ وباعتبار المقام فالعبارتين «حدثنا»، و«عن» متحاقتين دلاليا في اصطلاح المُحدّثين، في حين يعدّ الترادف ضربا من التكرار يلجأ إليه المتكلم لداع يدعو إلى ذلك، كالإعلان عن تغيير في المعنى من حيث درجة الشدة للغرض الإنجازي في الإخبار. لذلك فهو الإماحة إلى تبديل في المحتوى في مستوى التعبير وفقا لمقتضيات المقام. ويصطلح عليه الباحثان ر.دي بوجراند (R.Debeaugrande) ودريسler (W.Dressler) بـ(PARAPHRASE) ويقابله في العربية مصطلح إعادة الصياغة. والمراد به «تكرير المحتوى بتعبيرات مختلفة»⁽⁴⁾. أما الباحث "زيتسيسلاف" فيطلق عليه الإحالة الترادفية. بقوله «ندرك تحت مترادفات نصية صيغا بديلة ذات أساس دلالي أو برجماتي تقوم من خلاله علاقة متبادلة لتطابق إحالي

(1) - مناهج المُحدّثين في نقد الروايات التاريخية للقرون الهجرية الثلاثة الأولى، إبراهيم أمين الجاف الشهرزوري البغدادي، دار القلم، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014م، ج1، ص123.

(2) - حدّثنا إسماعيل، نا علي بن عبد الحميد، نا الحسين بن الحسن الرزوي، نا بن المبارك، إسماعيل المكي، عن الحسن، عن انس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «إنّ مثل أصحابي في أمّتي كمثل الملح في الطّعام، لا يصلح الطّعام إلا بالملح». قال الحسن: فقد ذهب ملحنا فكيف نصنع؟ كتاب حديث أبي القاسم الحلبي (إسماعيل بن القاسم بن إسماعيل أبو القاسم: 370هـ) الخياط المؤدّب، الناشر، مخطوط نشر في برنامج جوامع الكلم، موقع الشبكة الإسلامية، ط1، 2004م، ص14، رقم الحديث 13.

(3) - ينظر: أسرار البلاغة، الجرجاني، ص61.

(4) - Introduction to text linguistics:R.de Beaugrande/w.dressler/p.58.

مناسب للنص المحدد»⁽¹⁾. ومدار الترادف في استخدام عبارات الأداء في ضروب التحمل العرف والعادة والمقام. ويتضح هذا من خلال التحليل.

- عن عامر الشعبي⁽²⁾.

ومدار هذه الوحدة النصية الكبرى على العنونة. وسميتها بالإيجاز في صيغتها التركيبية لاشتمالها على مكونين هما: مكون حرفي، ومكون إضافي. وصيغتهما التركيبية: حرف جر + اسم مجرور (مضاف+مضاف إليه). وقد كرره المتكلم/ المرسل مرة واحدة في النص لبلوغ النص منتهاه.

وفي الطرح التداولي تعد عبارة (عن عامر الشعبي) من قبيل «العبارات المحيلة التي تشير لأشياء مخصوصة وهي تجيب عن سؤال " من؟"، " ماذا"، "أي". تعرف العبارات بفضل وظيفتها»⁽³⁾.

يعد الملفوظ (عن) في التركيب من حروف المعاني. يفيد معنى الجر. وهو متعلق بالاسم المجرور (عامر الشعبي). وهو عبارة عن مركب إضافي عامر (مضاف)، الشعبي (مضاف إليه) وتتصل به ياء النسبة. تفيد هذه المعاني النحوية الدلالية المجردة معنى التخصيص و التعيين ويعضد هذا معنى العلمية التي تفيد معنى العهد العرفي قبل استخدام الاسم العلم في الخطاب المنجز لذا فالعهد العرفي من الدرجة الثانية. وللعهد العرفي صلة بالعادة والعرف عند المُحدِّثين في ذكر أسماء الرواة بعناية الغرض منه التعريف بهوية الرواة لأمن الكذب فيهم - وفي هذا الشأن قال سفيان الثوري: «لما استعمل الرواة الكذب استعملنا معهم التاريخ»⁽⁴⁾. أما ابن سيرين فقال: «فلما وقعت الفتنة قالوا:

(1) - علم النص: زيتسلاف، ص، 130.

(2) - الأحاديث الطوال: الطبراني، ص، 15.

(3) - الأعمال اللغوية: بحث في فلسفة اللغة: جون سيرل، تر، أميرة غنيم، مراجعة محمد الشيباني منشورات، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة تونس، ط، 01، 2015م، ص 27.

(4) - الكفاية في علم الرواية: الخطيب البغدادي، ص 119.

سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع ولا يؤخذ حديثهم»⁽¹⁾.

وفي الطرح النصي التداولي «يعد استعمال الأسماء الأعلام كعبارات محيلة عموماً، فهي تستعمل لتحديد الأشخاص على وجه التخصيص والتفرد»⁽²⁾.

إن؛ فعبارة (عن عامر الشعبي) يحيل بها المتكلم/ المرسل إحالة مقامية إلى متصور مرجعي معين موجود في الخارج هو شخص عامر الشعبي المحدث عنه/ المروي عنه وبمقتضى الترتيب التدريجي في ذكر أسماء الرواة يصبح (داود بن أبي هند) المحدث/ الراوي. «عن عدي بن حاتم الطائي»⁽³⁾.

تتكرر الصيغة التركيبية نفسها، والعنصر المعجمي نفسه (عن) بغية تأكيد المتكلم/ المرسل للعنونة في هذه الوحدة النصية الكبرى. ومن ثم يكون للتكرار دوراً رابطياً لعلم المتلقي/ السامع المؤكّد من التقديم في الذكر فترتبط هذه العبارة بسابقتها ارتباطاً دلالياً. والغرض من ذلك الإخبار عن حادثة إسلام الصحابي عدي بن حاتم الطائي-رضي الله عنه- على يد رسول الله-صلى الله عليه وسلم- إن؛ فعبارة (عدي بن حاتم الطائي-رضي الله عنه-) تحليل إحالة مقامية إلى شخص معين ومحدد في المقام هو شخص الصحابي عدي بن حاتم الطائي-رضي الله عنه- وهو يمثل منتهى نص السند. ولذا فهو حجة لإثبات اتصال السند، ومن ثم إثبات صحة السند والمتن معاً. وعليه لا يعتد بعبارات الأداء في هذا المقام.

وفي هذه الوحدة النصية الكبرى يعمل الملفوظ (عن) المكرر في بدايات العبارات على تغيير الأدوار في ممارسة عمل الرواية. فيغدو عامر الشعبي المحدث/ الراوي وعدي

(1) -مناهج المستشرقين التأويلية للحديث النبوي الشريف، وليد أحمد عويصة، ص123.

(2) -تحليل الخطاب: براون ويول، ص250.

(3) -الأحاديث الطوال: الطبراني، ص15.

بن حاتم الطائي-رضي الله عنه- المحدث عنه/ المروي عنه. فيروي المتكلم/ المرسل على لسانه حادثة إسلامه.

ومما تقدم ذكره تُرتب سلسلة الرواة في هذا السند كآتي:

1- عدي بن حاتم الطائي-رضي الله عنه-.

2- عامر الشعبي.

3- داود بن أبي هند.

4- سلمة بن علقمة المازني.

5- إسحاق بن إدريس الأسواري.

6- يحيى بن محمد السكن.

7- محمد بن صالح النرسي البصري.

2- النموذج الثاني: "قال: حدثنا" و "قال: سمعت" .. يقول: حدثني"

يقوم البناء النصي لهذا السند على تكرار ثنائية عبارتي أداء: قال: حدثنا/ قال سمعت... يقول: حدثني التي فعّلت تنامي النص حتى منتهى السند إلى صحابي مشهور هو الصحابي أبو ذر الغفاري-رضي الله عنه- كما أنها أسهمت في تفصل النص إلى وحدتين نصيتين كبيرتين بارزتين على سطح النص.

2-1- الوحدة النصية الكبرى الأولى:

«حدثنا أبو عبد الملك بن إبراهيم القرشي الدمشقي،

قال: حدثنا محمد بن عائذ،

قال: حدثنا الوليد بن مسلم، قال: حدثنا أبو طرفة عباد بن ريان اللخمي»⁽¹⁾.

من الأمور اللافتة للنظر في هذه الوحدة النصية الكبرى ظاهرة التكرار التي أضحت عنصراً أساسياً في إنشاء نصوص الأسانيد. ويتمثل هذا التكرار في تكرار

(1) - الأحاديث الطوال: الطبراني، ص 22.

المفوظ(حدثنا) في فاتحة نص هذا السند الذي يغدو إعادة مقصودة من المتكلم غرضها تذكير المتلقي بالأمر لطول العهد خشية التناسي. وهذا لا يتأتى إلا بإثبات «وحدة الإحالة حسب مبدأ الثبات والاقتصاد»⁽¹⁾.

فأما الثبات فيمكن في ثبات العنصر المحال إليه الذي يتمثل في نص سند النسخة. و هو في الواقع معنى وأحد هو القول، و ذلك باعتبار أن كل نص هو حدث القول. و عليه؛ «فالنص مهما اختلفت أنواعه يختزل في اسم مفرد مزود بمقولات التصريف لانعدام مقولات التصريف فيه. فإذا عاد الضمير عليه لم تكن العودة على جملة من جملة، و لا على مركب من مكونات الجملة، و لا على رأسه لانعدام الرأس فيه وإنما على الاسم الذي يختزله و هو القول»⁽²⁾. و الاقتصاد يعني الاقتصاد اللغوي يظهر في قوة الربط الإسنادي الإحالي الذي يغني عن إعادة نص سند النسخة بلفظه في نص هذا السند، أو نصوص الأسانيد الأخرى، فيعاد معناه. و بعبارة أدق «يحقق استرجاع المعنى عن طريق الإحالة الاقتصادية في اللغة؛ إذ تختصر الوحدات الإحالية للعناصر المحال إليها، و تجنب مستعملها إعادتها. و في الوقت نفسه تحفظ المحتوى في المخزون، وتجعله مستمرا بالفعل دون الحاجة إلى التصريح به مرة أخرى. و من ثم تتحقق الاستمرارية»⁽³⁾. و الغرض من ذلك، أن العنصر الإشاري النصي الذي يتضمن معنى القول. و هو بذلك يمثل الوند اللساني الذي يعود إليه المتكلم/ المرسل في إنشاء نص السند كل مرة.

يفهم من هذا؛ أن الإحالة تسهم في إنشاء النصوص من جهة. كما أنها تسهم في تماسك النصوص بعضها ببعض بامتدادها الأفقي في فضاء المدونة من جهة أخرى. بيد أن العامل الحقيقي في إنشاء النصوص هو المتكلم/ المرسل؛ فهو المنشئ في الحقيقة؛ لأن «اللغة لم تأت لتحكم بحكم أو لتثبت و تنفي و تنقض و تبرم. فالحكم بأن الضرب

(1) -النص، الخطاب والإجراء: ر.دي بوجراند، ص302.

(2) - الضمير: الشاذلي الهيشري، ص 403.

(3) - Introduction to text linguistics : R. De Beaugrande ; w; dressbre; p 60.

فعل لزيد أو ليس بفعل له. و أن المرض صفة له أو ليس بصفة له شيء يضعه المتكلم، و دعوى يدعيها. و من يعترض على هذه الدعوة من تصديق أو تكذيب، أو إنكار أو تصحيح، أو إفساد فهو اعتراض على المتكلم، و ليس للغة في ذلك بسبيل، و لا منه في قليل ولا كثير»⁽¹⁾. و كما أنه يعدّ العنصر الإشاري المحيل- المتكلم/ المرسل- فهو من يحيل أساسا، و ليس المنطوق اللغوي. و هو في هذا السياق المقامي الناسخ (يحي الشافعي الشاذلي)؛ و ذلك على لسان المتحاورين (الراوي و المروي عنه). و هو ثا و وراء النص؛ مشيرا إلى نفسه باسمه و هو ضمير المتكلم في عبارة (أخبرنا) في نص سند النسخة كونه المتلفظ المشارك. في حين يشكل الملفوظ (حدثنا) المكرر في مفتتح كل الأسانيد إحالة تكرارية يستخدمها المتكلم/ المرسل ليحقق بها تماسك النصوص المتناسلة من رحم فعل القول في نص السند النسخة لإثبات وحدة المرجع من خلال تكرار ثنائية: ضمير الغائب/ ضمير المتكلم مشكلين إحالة تكرارية إلى المفسر نفسه المركب الاسمي هو (أبو القاسم سليمان الطبراني) إحالة مقالية سابقة ذات المدى البعيد لمجاورته نص هذا السند إلى نص سند النسخة فيتعلق النصان ببعضهما بعض فتمتد جسور الاتصال بين النصوص في فضاء المدونة. و تستمر ممارسة عمل الرواية بين المتحاورين، فيتحقق التواصل التفاعلي بين قطبي الاتصال.

و هكذا؛ تتحقق استمرارية تناسل النصوص من الوجد اللساني نفسه بامتداد الإحالة أفقيا فتسهم في تفعيل التماسك النصي على مستوى النص، و على مستوى النصوص في فضاء المدونة إدراكا أن الإحالة ليست موضوعا نحويا صرفيا، بل هي موضوع دلالي و تداولي أيضا.

الفعل حدث مسند إلى الاسم الظاهر هو (أبو عبد الملك بن إبراهيم القرشي الدمشقي) محله الفاعلية (الفاعل النحوي) يحيل إحالة مقامية إلى شخص معين موجود

(1) - أسرار البلاغة: الجرجاني، ص 302.

في الخارج هو شخص (أبو عبد الملك بن إبراهيم القرشي الدمشقي) المحدث عنه/المروي عنه.

1- «قال: حدثنا محمد بن عائذ» (1)

قال: يحقق الضمير العائد (هو) في هذه العبارة الربط الإسنادي الإحالي بإحالته المقالية السابقة ذات المدى البعيد إلى مفسره المركب الاسمي: (أبو عبد الملك القرشي الدمشقي) في الجملة السابقة محققا بذلك ارتباط الجملة اللاحقة بالجملة السابقة. حدثنا، يحقق الضمير العائد (نا) في هذه العبارة الربط الإسنادي الإحالي بإحالته المقالية السابقة ذات المدى البعيد إلى مفسره المركب الاسمي: (أبو عبد الملك القرشي الدمشقي) في الجملة السابقة نفسها فنتربط الجملتان. و عليه؛ فالضميران (هو/نا) يشتركان في المرجع نفسه فيشكلون التقارن الإحالي المتجانس محيلين معا إلى المتصور المرجعي نفسه لشخص معين في الخارج هو شخص أبو عبد الملك القرشي الدمشقي المحدث/الراوي. و يحقق الإسناد الفعلي بين الفعل "حدث" و الاسم الظاهر (محمد بن عائذ) الربط الإسنادي الإحالي بإحالة الاسم العلم (محمد بن عائذ) إحالة مقامية إلى شخص معين في الخارج هو شخص محمد بن عائذ المحدث عنه/المروي عنه.

2- «قال: حدثنا الوليد بن مسلم» (2)

الفعل "قال"، يحقق الإسناد الفعلي في هذه العبارة الربط الإسنادي الإحالي بالضمير العائد (هو) بواسطة الإحالة المقالية السابقة ذات المدى البعيد ارتباط هذه الجملة بسابقتها. و يتعين الضمير العائد (هو) بارتباطه بمفسره، و هو المركب الاسمي (محمد بن عائذ). حدثنا يحقق الإسناد الفعلي في هذه العبارة الربط الإسنادي الإحالي: أولا: بالإحالة المقالية السابقة بواسطة الضمير العائد (نا) ذات المدى البعيد إلى مفسره المركب الاسمي (محمد بن عائذ) في الجملة السابقة. إذن؛ فالضميران (هو/نا) العائدان

(1) - الأحاديث الطوال: الطبراني، ص22.

(2) - الأحاديث الطوال: الطبراني، ص22.

يشتركان في المرجع نفسه (محمد بن عائذ). و من ثم فهما يشكلان التقارن الإحالي المتجانس. فيحيلون مجتمعين إلى متصور مرجعي معين في الخارج هو شخص (محمد بن عائذ) المحدث/ الراوي.

ثانياً: بالإحالة المقامية؛ بإحالة الاسم العلم (الوليد بن مسلم) إلى متصور مرجعي معين في الخارج هو شخص (الوليد بن مسلم) المحدث عنه/ المروي عنه.

3- «قال: حدثنا أبو طرفة عباد بن ريان اللخمي»⁽¹⁾

قال، يحقق الإسناد الفعلي في هذه العبارة الربط الإسنادي الإحالي بالضمير العائد (هو) بالإحالة المقالية السابقة ذات المدى البعيد ارتباط الجملتين من جهة و تعيين العائد (هو) بمفسره المركب الاسمي الوليد بن مسلم.

حدثنا؛ يحقق الإسناد الفعلي في هذه العبارة الربط الإسنادي الإحالي بالإحالة المقالية السابقة بواسطة الضمير العائد (نا) المحيل إلى مفسره المركب الاسمي في الجملة السابقة، و هو الوليد بن مسلم فتترابط الجملتان ببعضهما بعض. إذن؛ فالضميران (هو/ نا) العائدان يشتركان في المرجع نفسه (الوليد بن مسلم) فيشكلان معا التقارن الإحالي المتجانس فيحيلون مجتمعين إلى متصور مرجعي وأحد معين في الخارج، هو شخص الوليد بن مسلم المحدث/ الراوي. أما بالإحالة المقامية فيحيل الاسم العلم (أبو طرفة عباد بن ريان اللخمي) إلى متصور مرجعي معين في الخارج هو شخص أبو طرفة عباد بن ريان اللخمي المحدث عنه/ المروي عنه.

و خلاصة القول، فإنّ هذه الوحدة النصية الكبرى مدارها على التحديث في ضرب السماع بوصفه أعلى عبارات السماع مرتبة لما فيها من قوة الإشعار بالمشافهة التي تقتضي المشاهدة في التحمل و الرواية. فهذه حجة في اتصال السند و ضابطه قاعدة التغيير الأدوار في ممارسة عمل الرواية وفق العرف و العادة في اصطلاح المحدثين.

(1) - الأحاديث الطوال: الطبراني، ص22.

و يعضد هذا الربط الإسنادي الإحالي بين جمل الوحدة النصية، بالإضافة إلى التكرار سواء تكرار الصيغة، أم تكرار العنصر المعجمي مما جعل الوحدة النصية الكبرى متماسكة في مبنائها و منسجمة في معناها.

2-2- الوحدة النصية الكبرى الثانية

يغلب على هذه الوحدة النصية الكبرى الإيجاز، سواء على مستوى النقل (الإيجاز النقل)، أم على مستوى البناء النصي لاشتمالها على جملتين مركبتين تقومان في بنائهما على أكثر من علاقة إسنادية. و هذه إلماحة دالة من المتكلم/ المرسل المتلقي/ السامع عن انتهاء النص لبلوغ السند إلى منتهاه كما تظهره الصورة اللسانية البصرية على سطح النص.

«قال: سمعت عروة بن رويم اللخمي، يقول: حدثني عامر بن لدين الأشعري، قال: سمعت أبا ليلي الأشعري، يقول: حدثني أبو ذر الغفاري»⁽¹⁾.

يستهل المتكلم/ المرسل هذه الوحدة النصية الكبرى بتكرار العنصر المعجمي (قال) في بداية جمل النص لإثبات استمرارية عمل الرواية لاعتبارات تداولية تتمثل في تفعيل التواصل بين شركاء التواصل: الراوي و المروي عنه حسب العرف و العادة في اصطلاح المحدثين. و المراد من هذا ضرورة اتصال السند. و يعضد هذا اعتبارات نصية تتمثل في الربط الدلالي بين الوجدتين النصيتين الأولى و الثانية.

هذا؛ و يشد انتباهنا في هذه الوحدة النصية الكبرى توظيف المتكلم/ المرسل لعبارتي الأداء: "قال: سمعت"، و "يقول: حدثني" بوصفهما المحور الأساس الذي تتمحور حوله هذه الوحدة النصية و يشكل تضافر العبارتين: "قال: سمعت"، و "يقول: حدثني" في البناء النصي دائرتين إسناديتين كبيرتين. و يتضح هذا من تحليل الدائرة الإسنادية الأولى التي مدارها على عبارة (سمعت)، و هي من عبارات ضرب السماع،

(1) - الأحاديث الطوال: الطبراني، ص22.

و فيها وجهات نظر؛ منها أن الخطيب البغدادي (463) يعدها من أرفع عبارات ضرب السماع⁽¹⁾، من حيث درجة الشدة للغرض الإنجازي في الإخبار. بمعنى أن السامع يسمع الحديث بأذنه من فم الشيخ. و في هذا إثبات للمشاهدة في السماع و المجالسة و الاتصال بين طرفي الرواية. فهذه الشروط أساسية في تحمل الحديث النبوي الشريف، و روايته للغير وفقا لمقتضيات المقام من شهادة الحال و العرف و العادة في ضبط السند لقبول الحديث النبوي الشريف، و إثبات صحته عند المحدثين، و تتحقق استمرارية النص بوسائل عدة، منها ما يفيد التوسيع في البناء النصي لامتداد المعنى. و منها ما يفيد الإدماج و يثبت هذا التحليل.

أولاً: على مستوى الدائرة الإسنادية الأولى، و التي مدارها على عبارة (سمعت)، و تصدرها عبارة (قال) التي تحقق الربط الإسنادي الإحالي بالضمير (هو) الفاعل النحوي، الذي يتعين بالإحالة المقالية السابقة ذات المدى البعيد في الجملة السابقة التي هي خاتمة الوحدة النصية الكبرى الأولى. و المحال إليه هو المركب الاسمي (أبو طرفة عباد بن ريان اللخمي). فالضمير العائد (هو) يحقق التماسك النحوي و الدلالي بين البنيتين النصيتين الأولى و الثانية لوجود مناسبة بين فاتحة هذه الوحدة النصية الكبرى، و خاتمة الوحدة النصية السابقة التي تتمثل في وجود الرابط اللفظي بينهما و هو الربط الإحالي عن طريق الإدماج الذي يتمثل في الضمير العائد (هو) و المركب الاسمي (أبي طرفة عباد بن ريان اللخمي). أما الربط النحوي فيتمثل في معنى الفاعلية، و هي قرينة (الوظيفة النحوية) العلامة الإعرابية المشتركة بين العنصرين. بالإضافة إلى قرينة المطابقة (الجنس و العدد) المشتركة -أيضاً- بينهما، يمتد التركيب وفق قاعدة التوسيع بواسطة التعلق و الإسناد. فالتعلق يعمل على الربط بين فعل القول (قال) و المقول «سمعت عروة بن رويم اللخمي»⁽²⁾. و محله المفعولية، و يتضمن التعلق الإسناد في

(1) - ينظر: الكفاية و علم الرواية، الخطيب البغدادي، ص 284.

(2) - الأحاديث الطوال: الطبراني، ص 22.

عبارة (سمعت). وقد وظف المتكلم/ المرسل الفعل (سمع) ليُحدث به عن حدوثه من جهة. و لتفرده و تميزه من أفعال الرواية بقوته في العمل في غيره. فهو الفعل الموجه لهذه الوحدة النصية الصغرى من خلال العمل على امتداد التركيب لامتداد المعنى وفق قاعدة التوسيع بواسطة الإسناد و التعلق فيسهمان في الربط بين الفعل سمع و متعلقاته. فالفعل سمع مسند إلى ضمير المتكلم المتصل التاء (تُ) المرفوع؛ لأنّ المتكلم يحدث عن نفسه. و في هذا الشأن يقول المبرد (285 هـ) : «و اعلم أن الضمير المرفوع التاء بقول المتكلم إذا عنى نفسه ذكرا كان أو أنثى، قمتُ، ذهبتُ»⁽¹⁾. وضمير المتكلم المتصل المرفوع (تُ) وظيفة مزدوجة؛ إذ يقوم بالربط الإسنادي الإحالي وفق قاعدة الدمج بإحالة الضمير (تُ) إحالة مقالية سابقة بعيدة المدى إلى مفسره المركب الاسمي: (أبو طرفة عباد بن ريان اللخمي) في الجملة السابقة من خاتمة الوحدة النصية الكبرى السابقة. و يعضد هذا الترابط الدلالي الربط النحوي بقريظة المطابقة (الجنس و العدد) بين العنصر المحيل و العنصر المحال إليه، بالإضافة إلى قرينة الوظيفة النحوية (معنى الفاعلية) في ضمير المتكلم المرفوع (تُ).

إنّ؛ فالضميران (هو/ تُ) على الترتيب و التابع يشتركان في المفسر نفسه، و هو (أبو طرفة عباد بن ريان اللخمي) فيشكلان معا التقارن الإحالي المتجانس و من ثم يحيلون مجتمعين مع مفسرهما إلى متصور مرجعي وأحد معين في الخارج هو شخص أبو طرفة عباد بن ريان اللخمي المحدث/ الراوي.

أما الترابط بين أجزاء الوحدة النصية الصغرى فيتم وفق قاعدة التوسيع بواسطة التعلق بين الفعل سمع و متعلقاته. و يتعين بالإحالة المقامية إلى متصور مرجعي معين في الخارج هو شخص (عروة بن رويم اللخمي) المحدث عنه/ المروي عنه.

(1) - المقتضب: المبرد، ج 2، ص 261.

و عليه؛ فالإحالة المقامية تحقق التماسك التداولي بين الوحدتين النصيتين السابقة (اللاحقة من خلال التواصل التفاعلي بين طرفي الرواية، و هما: الراوي أبو طرفة عباد بن ريان اللخمي. و المروي عنه عروة بن رويم اللخمي. لأنّ السماع في النقل و الرواية يقتضي المشاهدة و الاتصال حسب العرف و العادة في اصطلاح المحدثين، و في حين، تظهر قوة عمل الفعل سمع في هذه الوحدة النصية الصغرى في لجوء المتكلم/ المرسل إلى إنشاء دائرة إسنادية ثانية تشتمل هي الأخرى على أكثر من علاقة إسنادية تسهم في امتداد التركيب لامتداد المعنى لحصول الفائدة للمتلقى/ السامع، و مدارها على عبارة «حدثني». و هي من عبارات الأداء في ضرب السماع، و فيها وجهات نظر، منها أن ابن كثير يعدها أعلى عبارات السماع. وذلك من حيث درجة الشدة للغرض الإنجازي. لأنّه إذا قال السامع (حدثنا) أو (أخبرنا) قد لا يكون الشيخ قد قصده. لذلك أيضا لاحتمال أن يكون في جمع كبير⁽¹⁾. إذن؛ المراد من عبارة حدثني أن الشيخ قد خص السامع بالحديث. فهو يسمع بأذنه من فم الشيخ الحديث.

و عليه؛ فعبارة (حدثني) هي بؤرة هذه الدائرة الإسنادية و العبارتان: "سمعت" و "حدثني" مترادفتان لتحاقلهما دلاليا؛ إذ كلتاهما تقتضيان المشاهدة و اتصال السند، لأنّ قبول الحديث النبوي الشريف مداره على اعتبارات تداولية تثبت صحته؛ لأنّه لا اعتبار للألفاظ عند المحدثين.

هذا؛ و مما ينبغي علمه في هذه الدائرة الإسنادية، أنّها عبارة عن فضلة أو متمم آخر متعلق بالفعل سمع بعد المتمم الأول (المفعول به). و هو يختلف عن سابقه لاشتماله على أكثر من علاقة إسنادية كما تُظهره الصورة اللسانية البصرية:

(1) - ينظر: الباعث الحثيث، أحمد محمد شاكر، ص 105.

"يقول: حدثني عامر بن لدين الأشعري".⁽¹⁾

إن اللافت للنظر في هذه الدائرة الإسنادية استهلالها بالملفوظ «يقول». و هو عبارة عن تكرار الصيغة لفعل القول (قال) الذي استهل به المتكلم المرسل الدائرة الإسنادية الأولى، و الغرض من ذلك «تكرار المحتوى بواسطة تعبيرات مختلفة». ⁽²⁾ و في تكرار الصيغة تفعيل للتماسك الدلالي بين الدائرتين الإسناديتين على مستوى الوحدة النصية الكبرى الثانية من جهة. و تفعيل التماسك النصي بالتماسك الدلالي بين الوحدة النصية الكبرى السابقة و هذه الوحدة النصية الكبرى من جهة أخرى. ذلك أن التكرار الجزئي للعنصر المعجمي «يشير إشارة خالصة إلى عموم الترابط المفهومي مع تجنب الرتابة التي يؤديها مجرد التكرار». ⁽³⁾

و يضاف إلى هذا، الإسناد الفعلي في عبارة (يقول) الذي يُحقق -أيضا- الربط الإسنادي الإحالي بالضمير الغائب (هو) بوظيفته الإحالي؛ بوصفه العائد يحيل إحالة مقالية سابقة ذات المدى البعيد إلى مفسره المركب الاسمي (عروة بن رويم اللخمي) (المفعول به) في الجملة السابقة في الدائرة الإسنادية السابقة. و بذلك تتربط الدائرتان الإسناديتان ببعضهما البعض ارتباطا نحويا وفق قاعدة التوسيع. و ارتباطا دلاليا وفق قاعدة الدمج.

يتلو فعل القول (يقول) المقول (حدثني عامر بن لدين الأشعري)⁽⁴⁾. ومحلّه المفعولية. فهو متعلق بفعل القول. و بالتعلق يمتد التركيب وفق قاعدة التوسع، و يعضد هذا الإسناد الفعلي في عبارة "حدثني". والفعل "حدث" مسند إلى ضمير المتكلم المتصل الياء (ي) المنصوب لفظا، و المرفوع معنى؛ أي المفعول محلا بوصفه السامع في عمل الرواية، و الفاعل في المعنى (الفاعل الدلالي) بوصفه الراوي، فيتحقق التماسك النحوي

(1) - الأحاديث الطوال: الطبراني، ص 22.

(2) - Introduction to text linguistics : R. De Beaugrande /W. Dressler. P. 58

(3) - النص، الخطاب و الأجزاء: ر.دي بوجراند، ص 305.

(4) - الأحاديث الطوال: الطبراني، ص 22.

في التركيب النحوي. كما يحقق -أيضا- ضمير المتكلم المتصل (ي) التماسك الدلالي بالربط الإحالي بواسطة الإحالة المقالية السابقة ذات المدى البعيد لارتباطه بمفسره المركب الاسمي (عروة بن رويم اللخمي) في الجملة السابقة من الدائرة الإسنادية السابقة. إذن؛ فالضميران (هو/ ي) يشتركان في المفسر نفسه فيشكلان التقارن الإحالي المتجانس فيحيلون مجتمعين مع مفسرهما (عروة بن رويم اللخمي) إلى المتصور المرجعي نفسه الموجود في الخارج هو شخص (عروة بن رويم اللخمي) المحدث/ الراوي. و الفعل حدث مسند -أيضا- إلى الاسم الظاهر عامر بن لدين الأشعري، و محله الفاعلية (الفاعل النحوي). فيسهم الإسناد الفعلي في هذه العبارة على امتداد التركيب من جهة. و يسهم في ارتباط النص بمقامه من خلال الإحالة المقامية التي تحقق التماسك النصي بالربط الإحالي على مستوى التماسك الدلالي -التداولي لإحالة الاسم الظاهر (عامر بن لدين الأشعري) إلى متصور مرجعي معين في الخارج هو شخص عامر بن لدين الأشعري المحدث عنه /المروي عنه.

إذن؛ فالجملة الفعلية المركبة في الدائرة الإسنادية الثانية المتعلقة بالفعل سمع في الدائرة الإسنادية الأولى محلها في التركيب محل الحالية. فهي جملة حالية فعلها المضارع (يقول...) استغنى فيها المتكلم المرسل عن العاطف الواو لجواز النحاة ذلك لاعتبار الحال خبرا. و يعلل هذا الجرجاني بقوله «الحال خبر في الحقيقة من حيث أنك تثبت بها المعنى لذي الحال كما تثبته بخبر المبتدأ، و بالفعل للفاعل».⁽¹⁾ و صاحب الحال في هذه الجملة هو (عروة بن رويم اللخمي). فالمراد من توظيف هذه الحال في هذا المقام الإخبار عن حال الراوي (عروة بن رويم اللخمي) في النقل و الرواية للحديث؛ إذ إنه سمع الحديث بأذنه من فم الشيخ، بمعنى أن حدث السماع كان مباشرا الاتصال الراوي بالمروي

(1) - دلائل الإعجاز: الجرجاني، ص 150.

عنه. و عليه استُغني عن ذكر الرابط الواو في الجملة الفعلية لدلالة شهادة الحال على ذلك.

يكرر المتكلم المرسل الصيغة نفسها في هذه الوحدة النصية الصغرى التي هي خاتمة هذه الوحدة النصية الكبرى: فعل + ضمير مستتر (هو) + فعل + ضمير متصل (تُ) + اسم (العلم) + فعل + ضمير مستتر (هو) + فعل + حرف + ضمير متصل (ي) + اسم (العلم). و كذلك العنصر المعجمي نفسه. والغرض من ذلك؛ إثبات ضرب السماع بأرفع عباراته (قال: سمعت/ يقول: حدثني) لقبول الحديث الشريف و إثبات صحته.

«قال: سمعت أبا ليلى الأشعري، يقول: حدثني أبو ذر الغفاري»⁽¹⁾

الملاحظ على هذه الوحدة النصية الصغرى أنها تنهض في بنائها النصي على تكرار الصيغة، و تكرار العنصر المعجمي قصد تحقيق التماسك النصي على مستوى التماسك الدلالي في الوحدة النصية الصغرى، ثم في الوحدة النصية الكبرى. و يظهر هذا من خلال محور كلا الوجدتين على ضرب السماع بأرفع عبارتيه: قال: سمعتُ/ يقول: حدثني: و يتضح هذا من التحليل.

كما سبقت الإشارة؛ أن هذه الوحدة النصية الصغرى تشتمل على دائرتين إسناديتين هما: الدائرة الإسنادية الأولى، و هي كالاتي:

«قال: سمعت أبا ليلى الأشعري»⁽²⁾

فهذه الدائرة الإسنادية بدورها تشتمل على أكثر من علاقة إسنادية؛ أحداها في عبارة (قال) و هي عبارة عن إسناد فعلي يفيد التماسك النحوي بين عناصر التركيب. و هذا يسهم في امتداد التركيب لامتداد المعنى. كما أن الضمير الغائب (هو) في عبارة (قال) -الفاعل النحوي- يحيل إلى مفسره المركب الاسمي (عامر بن لدين الأشعري)

(1) - الأحاديث الطوال: الطبراني، ص 22.

(2) - الأحاديث الطوال: الطبراني، ص 22.

إحالة مقالية سابقة ذات المدى البعيد في الجملة السابقة في الدائرة الإسنادية الثانية من الوحدة النصية الصغرى السابقة محققا بذلك الربط الإحالي بين العنصر المحيل (هو)، و العنصر المحال إليه (عامر بن لدين الأشعري)، فيضفي الربط الإحالي التماسك النحوي بالمطابقة (الجنس و العدد)، و الوظيفة النحوية وكلاهما في محل الفاعلية، و التماسك الدلالي بين الوجدتين النصيتين الأولى و الثانية.

يمتد التركيب بواسطة العلاقات النحوية: التعلق و الإسناد. فالتعلق يسهم في ارتباط فعل القول (قال) بالمقول (سمعت أبا ليلي الأشعري) ⁽¹⁾. و من ثم يعمل على امتداد التركيب و تماسكه ببعضه بعض.

الفعل سمع مسند إلى ضمير المتكلم المتصل المرفوع التاء (ت) محله الفاعلية. يتعين بالإحالة المقالية السابقة ذات المدى البعيد إلى مفسره المركب الاسمي (عامر بن لدين الأشعري) في الجملة السابقة في الوحدة النصية الصغرى السابقة فيحقق الربط الإحالي التماسك الدلالي بين هذه الوحدة النصية الصغرى بالوحدة النصية الصغرى السابقة بالتقارن الإحالي المتجانس لاشتراك الضميرين: (هو/ ت) في المفسر نفسه (عامر بن لدين الأشعري) فيحيلون مجتمعين إلى متصور مرجعي معين في الخارج هو شخص عامر بن لدين الأشعري المحدث/ الراوي. و الفعل سمع متعلق بالاسم (أبي ليلي الأشعري) و محله المفعولية. يحيل إلى متصور مرجعي معين في الخارج هو شخص أبو ليلي الأشعري المحدث عنه/ المروي عنه.

و هكذا؛ يتضافر التماسك النحوي و التماسك التداولي في إضفاء التماسك النصي على هذه الوحدة النصية الكبرى؛ و ذلك بتماسك وحداتها النصية الصغرى بحيث يأخذ بعضها برقاب بعض. كما يسهم في تفعيل التواصل بين شركاء التواصل في النقل و الرواية كون السماع يقتضي المشاهدة و اتصال الراوي بالمروي عنه حسب العرف

(1) - الأحاديث الطوال: الطبراني، ص 22.

و العادة في اصطلاح المحدثين. و هما في هذا المقام: الراوي عامر بن لدين الأشعري، و المروي عنه أبو ليلي الأشعري.

يمتد التركيب بتكرار الصيغة التركيبية، و العنصر المعجمي لتفعيل التماسك الدلالي بين الدائرتين الإسناديتين في هذه الوحدة النصية الصغرى التي تمثل خاتمة الوحدة النصية الكبرى الثانية لهذا السند كآتي:

«يقول: حدثني أبو ذر الغفاري»⁽¹⁾.

إن الغرض من ذلك التكرار (الصيغة و العنصر المعجمي) في هذه الوحدة النصية الكبرى الثانية هو تأكيد المتكلم / المرسل للسمع و التحديث فيها. و من ثم؛ فالتكرار له دور رابطي لعلم المتلقي / السامع المؤكّد من التقديم في الذكر. و مؤدى هذا الإخبار عن حادثة إسلام الصحابي أبي ذر الغفاري -رضي الله عنه- على يد رسول الله ﷺ و يثبت هذا من التحليل.

الإسناد الفعلي للضمير (هو) في عبارة يقول يحقق التماسك النحوي من حيث الربط الإسنادي باعتبار الوظيفة النحوية الفاعلية. و الربط الإحالي بإحالة الضمير (هو) إلى مفسره المركب الاسمي (أبي ليلي الأشعري) إحالة مقالية سابقة بعيدة المدى لتخطي حدود جملته إلى الجملة السابقة في الدائرة الإسنادية الأولى فيحقق التماسك النحوي من خلال المطابقة بين الضمير و مفسره في الجنس و العدد و التعريف. بالإضافة إلى الربط الدلالي فيتحقق التماسك الدلالي بين الدائرتين الإسناديتين في هذه الوحدة النصية الصغرى.

يتلو فعل القول المقول «حدثني أبو ذر الغفاري»⁽²⁾.

فالرابط بينهما التعلق وفق قاعدة التوسيع، و يعضد هذا الإسناد الفعلي في عبارة (حدثني) ضمير المتكلم المتصل الياء (ي) المنصوب محلا بوصفه المفعول به في اللفظ

(1) - الأحاديث الطوال: الطبراني، ص 22.

(2) - الأحاديث الطوال: الطبراني، ص 22.

فيكون السامع أثناء النقل. و المرفوع في المعنى بوصفه الفاعل الدلالي فيصير الراوي في عمل الرواية. و يضاف إلى هذا الربط الإحالي للضمير (ي) بإحالته إلى مفسره المركب الاسمي (أبي ليلي الأشعري) إحالة مقالية سابقة ذات المدى البعيد في الجملة السابقة في الدائرة الإسنادية الأولى. إذن؛ فالضميران (هو/ ي) يشتركان في المفسر نفسه (أبي ليلي الأشعري) فيشكلان التقارن الإحالي المتجانس، فيحيلون معا مع مفسرهما على الترتيب و التتابع إلى متصور مرجعي معين موجود في الخارج هو شخص (أبو ليلي الأشعري) المحدث/الراوي.

و الفعل حدث مسند أيضا إلى الاسم الظاهر (أبي ذر الغفاري) محله الفاعلية (الفاعل النحوي). و يحيل إلى متصور مرجعي معين موجود في المقام هو شخص الصحابي (أبو ذر الغفاري) رضي الله عنه- و هو صحابي مشهور انتهى إليه السند.

إذن؛ فالجملة الفعلية المركبة (يقول: حدثني أبو ذر الغفاري) متعلقة بالفعل سمع في الدائرة الإسنادية الأولى. و محل الجملة الفعلية الحالية و صاحب الحال هو أبو ليلي الأشعري. و يفيد الحال الإخبار عن حال السامع/ الراوي لحديث حادثة إسلام الصحابي أبي ذر الغفاري رضي الله عنه- و هو أبو ليلي الأشعري بأذنه من فم المروي عنه الصحابي المشهور و هو في هذا المقام أبو ذر الغفاري رضي الله عنه- فهذه حجة في اتصال السند في اصطلاح المحدثين، و من ثم إثبات صحة السند و المتن معا، وقبول الحديث النبوي الشريف، و من ثم يتولى المتكلم / المرسل رواية الحادثة على لسان الصحابي أبي ذر الغفاري رضي الله عنه-.

و هكذا؛ يعد النظر في متعلقات الإسناد الفعلي من المنصوبات (المفعول به، و الحال)، و الإسناد في هذه الوحدة النصية الكبرى من الظواهر النحوية في نحو النص كونها معان نحوية دلالية يستخدمها المتكلم / المرسل بالإضافة إلى الإحالة و التكرار فهي من الظواهر الدلالية و التداولية التي تضي التماسك النصي في نص السند

بمستوياته الأربعة بحيث يجعل المتكلم/ المرسل الرسالة الموثقة في النص محكمة الصنعة؛ أي مسبوكة و محبوكة في ذهن المتلقي/ السامع.

و مما سبق ذكره يتم ترتيب سلسلة الرواة كآتي:

1- أبو ذر الغفاري رضي الله عنه.

2- أبو ليلى الأشعري.

3- عامر بن لدين الأشعري.

4- عروة بن رويم اللخمي.

5- أبو طرفة عباد بن ريان اللخمي.

6- الوليد بن مسلم.

7- محمد بن عائد.

8- أبو عبد الملك بن إبراهيم القرشي الدمشقي.

3-النموذج الثالث: "قال: حدثنا" / "قال: أخبرتني.. أنها سمعت "

يقوم البناء النصي لهذا السند على تكرار ثنائية عبارتي الأداء: "قال: حدثنا"

و"قال: أخبرتني.. أنها سمعت"، بحيث تجعل النص يتمفصل إلى وحدتين نصيتين، هما كآتي:

3-1-الوحدة النصية الكبرى الأولى

«حدثنا محمد بن الحسين بن قتيبة العسقلاني،

قال: حدثنا أيوب بن علي بن الهيثم،

قال: حدثنا زياد بن سيار»⁽¹⁾.

يستمر المتكلم / المرسل في تكراره لعبارة «حدثنا» في فواتح أسانيد الأحاديث

الطوال الطبراني. و هو تكرار مقصود؛ الغرض منه التأكيد على ضرب السماع بأرفع

(1) - الأحاديث الطوال: الطبراني، ص 33.

عبارته «حدثنا» من حيث درجة الشدة للغرض الإنجازي في الإخبار. قصد ضبط الرواية في كل الأسانيد؛ ذلك أن: «أضبط الأسانيد أصحابها متونا» في اصطلاح المحدثين. لذا أضحى شرطاً أساساً لا غنى عنه. و الضابط للسمع المشاهدة التي تقتضي اتصال السامع بالشيخ، و بعبارة المحدثين من فم الشيخ إلى أذن السامع، ففي هذا شهادة الحال لإثبات اتصال السند، و الغرض من ذلك، قبول الحديث، و إثبات صحته.

و مما ينبغي علمه ههنا أن الملفوظ (حدثنا) يشكل إحالة تكرارية مقصودة؛ ذلك أن المتكلم/ المرسل يوظفها بغية تحقيق تماسك النصوص المتناسلة من رحم فعل القول (قال) في نص سند النسخة بوصفه الوند اللساني الذي تتناسل منه كل نصوص الأسانيد. لذا فتكرار الملفوظ (حدثنا) في فواتح نصوص الأسانيد حجة في إثبات وحدة المرجع والضابط لذلك تكرار الثنائية الضميرية: ضمير الغائب (هو) و ضمير المتكلم (نا) المشتركان في المفسر نفسه. فيحيل ضمير المتكلم (نا) إحالة سابقة بعيدة المدى إلى مفسره المركب الاسمي (أبو القاسم سليمان الطبراني) مجاوزاً بذلك نص هذا السند إلى نص سند النسخة.

إن؛ فالضميران المحيلان (هو/نا) على الترتيب و التابع يشكلان التقارن الإحالي المتجانس. فيحيلون و مفسرهما مجتمعين إلى متصور مرجعي وأحد معين موجود في الخارج هو شخص أبو القاسم سليمان الطبراني المحدث/ الراوي.

و بهذا تتربط وشائج العلائق بين النصين -نص هذا السند و نص سند النسخة- فيأخذ بعضهما بحجز بعض فتتحقق استمرارية تناسل نصوص الأسانيد من الوند اللساني نفسه. و يعضد هذا امتداد الإحالة المقالية السابقة ذات المدى البعيد على مستوى النصوص في فضاء المدونة.

يتحول المتكلم/ المرسل من الإضمار (نا) في الملفوظ (حدثنا) إلى الإظهار بإسناد الفعل حدث إلى الاسم الظاهر (محمد بن قتيبة العسقلاني) لأحداث تفصل نص سند النسخة للإعلان عن ميلاد نص سند جديد متناسل من الوند اللساني نفسه. و هو يتمثل

في نص حادثة إسلام الصحابي أبي قرصافة -رضي الله عنه- و اسمه جندرة بن خشينة، صاحب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على يده عليه الصلاة والسلام. و من هنا تبدأ النواة الدلالية في التشكل في هذا النص؛ و ذلك بمساهمة عناصر أخرى وفق علاقات نحوية و دلالية و تداولية حتى منتهى نص السند.

فالاسم الظاهر (محمد بن قتيبة العسقلاني) المسند إليه الفعل (حدث) محله الفاعلية (الفاعل النحوي) في اللفظ يتعين بالإحالة. فهو يحيل إحالة مقامية إلى متصور مرجعي معين موجود في الخارج هو شخص محمد بن قتيبة العسقلاني المحدث/ المروري عنه.

و هكذا؛ يسهم الإضمار بوظيفته المزدوجة الإسنادية و الإحالية في تفعيل التواصل بين قطبي الرواية: الراوي و المروري عنه.

يلجأ المتكلم/ المرسل إلى التكرار بوصفه آلية فعالية في إنشاء النص، و تماسكه و انسجامه. و من صوره تكرر الصيغة التركيبية: فعل + ضمير مستتر (هو) + فعل + ضمير متصل (نا) + اسم (اسم العلم). يسهم تكرر الصيغة التركيبية في إضفاء التوازي بين عناصر هذه الوحدة النصية الكبرى الذي يسهم بدوره في تماسك النص و انسجامه، و من ثم يسهل على المتلقي/ السامع فهم النص. و يعضد هذا؛ تكرر العنصر المعجمي كما يثبت من التحليل.

1- «قال: حدثنا أيوب بن علي بن الهيثم»⁽¹⁾.

يستمر المتكلم / المرسل في تكرر العنصر المعجمي فعل القول (قال) في بدايات الجمل إثباتا للتحديث لما فيه من قوة الإشعار بالمشافهة التي تغدو شرطا أساسا في ضرب السماع. و هي بدورها تقتضي المشاهدة في ممارسة عمل الرواية؛ و ذلك بالتداول في الدور حتى منتهى نص السند إلى صحابي مشهور. وهو في نص هذا السند

(1) - الأحاديث الطوال: الطبراني، ص 33.

الصحابي أبي قرصافة رضي الله عنه- فهذه حجة في إثبات اتصال السند وقبول الحديث و إثبات صحته.

يحيل المتكلم/ المرسل بعبارة (قال) المسندة إلى ضمير الغائب (هو) بوصفه الفاعل النحوي في التركيب النحوي، كون المتكلم / المرسل هو الفاعل الدلالي. و هو ثاوٍ وراء النص فهو المتلفظ المشارك للخطاب على لسان المتحاورين (الراوي و المروي عنه). و هو الناسخ يحي الشافعي الشاذلي. و يتعين الضمير (هو) المحيل إحالة مقالية سابقة بعيدة المدى إلى مفسره المركب الاسمي -مرجع مذكور سابق- محمد بن قتيبة العسقلاني في الجملة السابقة. فنتماسك هذه الجملة بسابقتها.

يمتد التركيب النحوي بعلاقة التعلق؛ أي تعلق فعل القول (قال) بالمقول «حدثنا أيوب بن علي بن الهيصم»⁽¹⁾. و هو في محل المفعول به الفضلة التي يكتمل بها التركيب و يتم المعنى، و تحصل الفائدة للسامع. و الفعل (حدث) قد كرره المتكلم / المرسل في نص هذه الوحدة النصية الكبرى. ذلك أن عبارة (حدثنا) من أرفع عبارات ضرب السماع. و الغرض من هذا التكرار (الصيغة و العنصر المعجمي) هو تأكيد المتكلم / المرسل لضرب السماع بأرفع عباراته (حدثنا) في هذه الوحدة النصية الكبرى. و من ثم؛ فإن للتكرار دورا رابطيا لعلم المتلقي / السامع المؤكد من التقديم في الذكر.

الفعل حدث مسند إلى ضمير المتكلم المتصل (نا) فهو المتحدث عنه في هذا السياق التركيبي، لذا فهو الفاعل الدلالي في المعنى؛ أي أنه المتكلم -المتحدث عنه في العملية التخاطبية- و من ثم؛ فهو المتكلم المتلفظ، أما المتكلم المتلفظ المشارك هو الناسخ يحي الشافعي الشاذلي الراوي على لسان المتحاورين الخبر.

(1) - الأحاديث الطوال: الطبراني، ص 33.

و يتم تعيين المتكلم -المحدث عنه (نا) في عبارة (حدثنا) بالإحالة المقالية السابقة ذات المدى البعيد إلى مفسره المركب الاسمي (محمد بن قتيبة العسقلاني مجاوزا جملته إلى الجملة السابقة لارتباط الجملة اللاحقة بالجملة السابقة).

إن؛ فالضميران (هو/نا) يشتركان في المفسر نفسه على الترتيب و التابع فيشكلان التقارن الإحالي المتجانس. و من ثم يحيلون معا إلى متصور مرجعي وأحد في الخارج هو شخص محمد بن قتيبة العسقلاني المحدث/ الراوي.

و الفعل حدث مسند -أيضا- إلى الاسم الظاهر (أيوب بن علي بن الهيصم). محله الفاعلية (الفاعل النحوي) في اللفظ (المتحدث عنه). يحيل إحالة مقامية إلى متصور مرجعي وأحد في الخارج هو شخص أيوب بن الهيصم المحدث / المروي عنه.
2- «قال: حدثنا زياد بن سيار»⁽¹⁾.

يكرر المرسل عبارة (قال) في بداية كل جملة؛ و لكنها في كل مرة تشحن بمعنى جديد. فالفاعل قال مسند إلى ضمير الغائب (هو) و محله الفاعلية (الفاعل النحوي) في اللفظ. يتعين بالإحالة المقالية السابقة ذات المدى البعيد إلى مفسره المركب الاسمي (أيوب بن الهيصم) في الجملة السابقة فترتبط بها الجملة اللاحقة. و هذا يسهم في ترابط جمل نص الوحدة النصية الكبرى فتكون متماسكة في مبناها و منسجمة في معناها. يتعلق فعل القول (قال) بالمقول «حدثنا زياد بن سيار»⁽²⁾. و محل المقول المفعولية. و هو الفضلة التي يكتمل بها التركيب، و يتم بها المعنى لجني السامع الفائدة التي يحسن السكوت عليها.

و الفعل حدث مسند إلى ضمير المتكلم المتصل (نا). هو الفاعل الدلالي في المعنى كونه المتكلم -المتحدث عنه في العملية التخاطبية و بعبارة أخرى هو المتكلم المتلفظ بتعبير التداولين. أما المتكلم المتلفظ المشارك هو نفسه الناسخ يحي الشافعي

(1) - الأحاديث الطوال: الطبراني، ص 33.

(2) - الأحاديث الطوال: الطبراني، ص 33.

الشاذلي، و يتم تعيين المتكلم المتلفظ بالإحالة المقالية السابقة ذات المدى البعيد إلى مفسره المركب الاسمي (أيوب بن علي بن الهيصم متخطيا حدود جملته إلى الجملة السابقة فتترابط الجملة اللاحقة بالجملة السابقة.

إن؛ فالضميران (هو/ نا) لهما مفسر واحد، و يشكلان التقارن الإحالي المتجانس. فيحيلون مع مفسرهما مجتمعين إلى متصور مرجعي معين في الخارج هو شخص أيوب بن علي بن الهيصم المحدث/ الراوي.

و الفعل حدث مسند إلى الاسم الظاهر (زياد بن سيار). محله الفاعلية (الفاعل النحوي) في اللفظ. و يتحدد بالإحالة؛ إحالة مقامية إلى متصور مرجعي واحد في الخارج هو شخص (زياد بن سيار) المحدث/ المروي عنه.

و هكذا؛ تكتمل الوحدة النصية الكبرى الأولى في مبناها و في معناها. و الضابط لها التماسك النصي من خلال تفعيل مستوياته الأربعة مع بعضها بعض حتى بلغت منتهاها.

3-2- الوحدة النصية الكبرى الثانية

تشذ هذه الوحدة النصية الكبرى عن سابقتها، بل عن سابقتها كونها تتسم بالإيجاز سواء على مستوى الإيجاز النقلي لاشتمالها على راويين. أم على مستوى بنائها النصي لاشتمالها على جملة مركبة امتد فيها التركيب بتعدد العلاقات الإسنادية فيها. فشكلت بذلك دائرتين إسناديتين.

فالمتكلم/ المرسل يعلن عن اختتام نص السند لبلوغه منتهاه إلى صحابي مشهور هو أبو قرصافة -رضي الله عنه-

«قال: أخبرني عزة بنت عياض بن أبي قرصافة أنها سمعت جدها أبا قرصافة -رحمه الله- صاحب رسول الله ﷺ»⁽¹⁾.

(1) - الأحاديث الطوال: الطبراني، ص 33.

يستمر المتكلم / المرسل في تكراره للعنصر المعجمي (قال) في بداية الجملة إثباتاً لاستمرارية عمل الرواية لاعتبارات نصية تداولية تتمثل في تفعيل التماسك الدلالي بين الوحدتين النصيتين -الأولى و الثانية- من ناحية. و التماسك التداولي الذي يكمن في تفعيل التواصل بتناوب المتخاطبين في الدور بغية إثبات اتصال السند كونه حجة في قبول الحديث النبوي الشريف، و إثبات صحته.

الفعل (قال) مسند إلى ضمير الغائب (هو)، محله الفاعلية، الفاعل النحوي في اللفظ يحيل إحالة مقالية سابقة بعيدة المدى إلى مفسره المركب الاسمي (زياد بن سيار) في الجملة السابقة من الوحدة النصية الكبرى الأولى فترتبط الجملة السابقة من الوحدة النصية الكبرى الثانية بسابقتها. و الضابط لهذا الترابط النحوي الدلالي الربط الإسنادي الإحالي الذي يحقق التماسك النصي لنص السند لاعتبارات نصية، كما أنه يحقق اتصال السند لاعتبارات تداولية.

فعل القول (قال) متعلق بالقول، و هو في هذه الجملة يشتمل على دائرتين إسناديتين هما: الدائرة الإسنادية الأولى مدارها على الفعل أخبر الذي يشكل بؤرة هذه الدائرة الإسنادية -الدائرة الإسنادية الأولى- و في اصطلاح المُحدِّثين عبارة أخبرتني مرادفة لعبارة حدثنا لتحاقلهما دلاليا كونها من عبارات ضرب السماع.

فالتحديث و الأخبار وأحد لما فيهما من إشعار بالمشافهة. و هي بدورها تقتضي المشاهدة. و عند المُحدِّثين المشاهدة و المشافهة حجة في اتصال السند. و هذه اعتبارات تداولية تثبت قبول الحديث النبوي الشريف و صحته.

والفعل أخبر مسند إلى ضمير المتكلم المتصل الياء (ي) المنصوب محلاً بوصفه (المفعول) وهو السامع. و المرفوع معنى؛ أي الفاعل الدلالي في المعنى التداولي. يحيل إحالة مقالية سابقة ذات المدى البعيد إلى مفسره المركب الاسمي (زياد بن سيار) في الجملة السابقة من الوحدة النصية الكبرى الأولى فترتبط الجملتان ببعضهما بعض؛ ارتباط العنصر اللاحق بالعنصر السابق. و ضابطه الربط الإسنادي الإحالي بواسطة ضمير

المتكلم المتصل (ي). و يعضد هذا المطابقة (العدد و الجنس) بين العنصر المحال إليه و المحيل، و من ثم تترايط الوجدتان النصيتان ببعضهما بعض.

إن؛ فالضميران (هو / ي) يشتركان في المفسر نفسه (زياد بن سيار) فيشكلان التقارن الإحالي المتجانس. فيحيلون مجتمعين مع مفسرهما إلى متصور مرجعي وأحد في الخارج هو شخص زياد بن سيار المحدث / الراوي. و الفعل أخبر مسند -أيضا- إلى الاسم الظاهر (عزة بنت عياض بن أبي قرصافة). محله الفاعلية (الفاعل النحوي) في اللفظ. يحيل إحالة مقامية إلى متصور مرجعي وأحد في الخارج هو شخص عزة بنت عياض بن أبي قرصافة -رضي الله عنهما- المحدث / المروي عنه.

يمتد التركيب وفق قاعدة التوسيع بالإسناد ليشكل دائرة إسنادية أخرى. و هي تختلف في بنائها التركيبي عن سابقاتها. و مدارها الفعل سمع الذي اختتم به المتكلم / المرسل نص السند، كآتي: «أنها سمعت جدها أبا قرصافة - رحمه الله - صاحب رسول الله ﷺ» (1).

مفتتح هذه الدائرة الإسنادية مركب حرفي يتكون من عنصرين هما: (أن + ضمير (ها)). و "أن" في اصطلاح المحدثين من عبارات الأداء في ضرب السماع. و هي مرادفة للعبارات السابقة؛ لأنه لا اعتبار بالحروف و الألفاظ، و إنما باللقاء و المجالسة و السماع و المشاهدة و بعبارة أخرى، أن مقتضيات الحال من لقاء و مجالسة و مشاهدة و سماع بين قطبي الرواية: الشيخ و السامع هي حجة في اتصال السند. و هي في هذا المقام تتمثل في علاقة القرابة بين الراوي (عزة بنت عياض بن أبي قرصافة) و المروي عنه جد (عزة بنت عياض أبو قرصافة) -رضي الله عنه- و يتضح هذا من التحليل:

أن في اصطلاح النحاة تفيد توكيد مضمون الخبر. و الضمير الغائب المتصل (ها) متعلق بأن. و هو يحيل إحالة مقالية سابقة بعيدة المدى إلى مفسره المركب الاسمي عزة

(1) - الأحاديث الطوال: الطبراني، ص 33.

بنت عياض بن أبي قرصافة في الجملة السابقة من الدائرة الإسنادية الأولى. و بذلك تترايط الدائرتان الإسناديتان ببعضهما بعض. و الأداة أن متعلقة -أيضا- بالمركب الفعلي (سمعت جدها أبا قرصافة -رضي الله عنه-) سمعت؛ من عبارات الأداء في ضرب السماع. و الفعل سمع متعلق بالضمير الغائب (هي)، و هو الفاعل النحوي في اللفظ. يحيل إحالة مقالية سابقة بعيدة المدى إلى مفسره المركب الاسمي عزة بنت عياض بن أبي قرصافة -رضي الله عنه- في الجملة السابقة في الدائرة الإسنادية الأولى. فيحقق الإضمار الربط بين عناصر هذه الوحدة النصية الكبرى.

إذن؛ فعزة بنت عياض بن أبي قرصافة -رضي الله عنه- هي المحدث/ الراوي في هذه الدائرة الإسنادية -الثانية- و الفعل سمع متعلق بالمركب الإضافي جدها أبا قرصافة -رضي الله عنه- و محله المفعولية. فهو الفضلة التي بها يكتمل التركيب، و يتم المعنى. يحيل إحالة مقامية إلى متصور مرجعي معين في الخارج هو شخص أبو قرصافة -رضي الله عنه- جدّ عزة بنت عياض، و صاحب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- و هو الصحابي المشهور الذي انتهى إليه السند.

إذن؛ فهو حجة في إثبات اتصال السند و المتن معا. فهو المحدث / المروي عنه حديث حادثة إسلامه على يد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- و مما تقدم ذكره، يتم ترتيب سلسلة الرواة ترتيبا تدرجيا كالاتي:

- 1- أبو قرصافة -رضي الله عنه-.
- 2- عزة بنت عياض بن أبي قرصافة.
- 3- زياد بن سيار.
- 4- أيوب بن علي بن الهيصم.
- 5- محمد بن الحسين بن قتيبة العسقلاني.

4-النموذج الرابع: "حدثنا" / "أخبرنا" / "عن"

يتفرد نص سند "حديث" ماشطة بنت فرعون" في بنائه النصي عن نصوص أسانيد "الأحاديث الطوال" جميعها لاشتماله على إسنادين اثنين كما تظهره الصورة اللسانية البصرية على سطح النص. إذ إن المتكلم/ المرسل أثبت حرف الحاء (ح) عندى منتهى نص السند الأول ثم افتتح نص السند الثاني بحرف الواو (و). و هذا من العرف و العادة عند المُحدثين لما يكون للحديث إسنادان أو أكثر فإنهم يكتبون عند الانتقال من إسناد إلى إسناد آخر ما صورته (ح)، و هي حاء مفردة مهملة. (1) و ذلك لداع استدعته مقتضيات المقام التي تتضافر مع قواعد المقال على حد قولة بلاغيين العرب القدماء الشهيرة «لكل مقام مقال» و «لكل كلمة مع صاحبها مقال» . و يتضح هذا من التحليل.

- نص السند الأول:

يتسم نص هذا السند بالإيجاز النقلي لاشتماله على راويين فقط من ناحية. و بالإيجاز في مبناه لاشتماله على جملتين مركبتين من ناحية أخرى. و مدراه على عبارة حدثنا.

«حدثنا أبو معن ثابت بن نعيم الهوجي» (2) ،

قال: حدثنا آدم بن أبي إياس العسقلاني» (3).

من سنن المتكلم/ المرسل في كلامه تكراره لعبارة (حدثنا) في فواتح أسانيد الأحاديث الطوال. و هو تكرار مقصود الغرض و منه إثبات ضرب السماع بأرفع عبارته «حدثنا» من حيث درجة الشدة للغرض الإنجازي في الإخبار. قصد ضبط فعل الرواية

(1) - ينظر: علوم الحديث، ابن الصلاح، ص، 203.

(2) - الهوجي نسبة إلى قرية من قرى غزة بفلسطين.

(3) - الأحاديث الطوال: الطبراني، ص 90.

في السند لإثبات صحة جزأي الحديث النبوي الشريف. و إعلام المتلقي/ السامع بذلك للتأثير فيه، و تحقيق الإبلاغية لصدق الخبر.

تمثل عبارة (حدثنا) إحالة تكرارية مقصودة يثبت بها المتكلم/ المرسل تماسك النصوص المتناسلة من الوجد اللساني، فعل القول (قال) في نص سند النسخة. و الحجة في هذا تكرار المتكلم/ المرسل لضمير المتكلم المتصل (نا) المتعلق بالفعل (حدث). فهو يحيل إحالة مقالية سابقة بعيدة المدى إلى مفسره المركب الاسمي، و هو (أبو القاسم سليمان الطبراني) متخطيا بذلك حدود نص هذا السند إلى نص سابق، هو نص سند النسخة. إذن؛ فالضميران (هو/نا) يحيلان على الترتيب و التابع إلى المفسر نفسه هو (أبو القاسم سليمان الطبراني). فيشكلان التقارن الإحالي المتجانس. و من ثم، يحيلون مع مفسرهما مجتمعين إلى متصور مرجعي وأحد في الخارج هو شخص (أبو القاسم سليمان الطبراني) المحدث/ الراوي. و هذا يؤكد استمرارية تناسل نصوص أسانيد الأحاديث الطوال للطبراني من الوجد اللساني نفسه؛ و ذلك لامتداد الإحالة. المقالية السابقة ذات المدى البعيد عبر النصوص في فضاء المدونة فتتعلق نصوص الأسانيد بحيث يأخذ بعضها برقاب بعض. يبدأ تشكل نص هذا السند بإسناد المتكلم / المرسل فعل حدث إلى الاسم الظاهر، هو (أبو معن ثابت بن نعيم الهوجي) راوي حديث ماشطة بنت فرعون. و الاسم الظاهر المسند إليه فعل حدث محله الفاعلية (الفاعل النحوي) في اللفظ. و هو يحيل إحالة مقامية إلى متصور مرجعي معين في الخارج هو شخص (أبو معن ثابت بن نعيم الهوجي) المحدث / المروي عنه.

و في إنشاء النص يتكئ المتكلم/ المرسل إلى ظاهرة التكرار؛ سواء تكرار الصيغة كالاتي: فعل+ ضمير مستتر (هو)+ فعل+ ضمير متصل (نا) + اسم (اسم العلم). كونها تفعل تماسك النص و انسجامه بإضافتها التوازي في البناء النصي للنص مما يساعد على تثبيت الرسالة في ذهن المتلقي/ السامع.

«قال: حدثنا آدم بن أبي إياس العسقلاني (ح)». (1)

أما تكرار العنصر المعجمي فيتمثل في تكرار المتكلم / المرسل لفعل القول (قال) في بداية الجملة لإثبات التحديث لما فيه من قوة الإشعار بالمشافهة كونها شرطا أساسيا في ضرب السماع، كما أن فعل القول (قال) المكرر يسهم في التناوب في الدور في ممارسة عمل الرواية حتى منتهى السند. و الفعل (قال) مسند إلى ضمير الغائب (هو) محله الفاعلية؛ الفاعل النحوي في اللفظ. و الفاعل الدلالي متوار وراء النص، و هو المتكلم المتلفظ المشارك؛ الناسخ يحي الشافعي الشاذلي. و الضمير (هو) العائد يحيل إحالة مقالية سابقة بعيدة المدى إلى مفسره المركب الاسمي (أبي معن ثابت بن نعيم الهوجي) في الجملة السابق. فترتبط الجملة اللاحقة بسابقتها.

و فعل القول متعلق بالمقول (حدثنا آدم بن أبي إياس العسقلاني) (2). يفعل التعلق والترابط بين عناصر التركيب في الجملة كونه الفضلة أو المتمم الذي تحصل به الفائدة للسامع. كما يشكل تكرار المتكلم/ المرسل لفعل (حدث) في هذه الجملة المعنى المحوري في نص هذا السند، لأنّ عبارة (حدثنا) من أرفع عبارات ضرب السماع و من ثم فإن لتكرار العنصر المعجمي (حدثنا) دور رابطي لعلم المتلقي/ السامع المؤكد من التقديم في الذكر.

الفعل حدث مسند إلى ضمير المتكلم المتصل (نا)، فهو في العملية التخاطبية المتكلم- المتحدث عنه. و هو الفاعل الدلالي في المعنى التداولي؛ أي أنه المتكلم المتلفظ. و هو يحيل إحالة مقالية سابقة بعيدة المدى إلى مفسره المركب الاسمي (أبي معن ثابت بن نعيم الهوجي) في الجملة السابقة فيحقق ارتباط الجملة اللاحقة بالجملة السابقة. و من ثم؛ فالضميران (هو/نا) يشتركان في المفسر نفسه على الترتيب و التتابع

(1) - الأحاديث الطوال: الطبراني، ص 90.

(2) - الأحاديث الطوال: الطبراني، ص 90.

فيشكلان التقارن الإحالي المتجانس. ويحيلون مع مفسرهما إلى متصور مرجعي وأحد في الخارج هو شخص (أبو معن ثابت بن نعيم الهوجي) المحدث/ الراوي. و الفعل حدث مسند إلى الاسم الظاهر (آدم بن أبي إياس العسقلاني) محله الفاعلية؛ الفاعل النحوي في اللفظ (المتحدث عنه) يحيل إحالة مقامية إلى متصور مرجعي معين في الخارج هو شخص (آدم بن أبي إياس العسقلاني) المحدث عنه / المروي عنه.

و بهذا يكون نص هذا السند قد بلغ منتهاه لاكتماله في مبناه، و تمامه في معناه، و كذلك في وضع المتكلم / المرسل لحرف (ح) إعلانا عن اختتام نص هذا السند.

-نص السند الثاني:

يختلف نص هذا السند عن سابقه لاشتماله على وحدتين نصيتين، هما على النحو الآتي:

1-4- الوحدة النصية الكبرى الأولى:

وحدثنا أبو مسلم الكشي

قال: حدثنا أبو عمرو الضريبر

قالا حدثنا حماد بن سلمة

قال: أخبرنا عطاء بن السائب⁽¹⁾.

يستهل المتكلم / المرسل نص السند الثاني بالواو (و) لإعلام المتلقي / السامع عن الانتقال إلى نص آخر، هو نص السند الثاني. ومن معاني الواو في هذا السياق التركيبي العطف، لذا فالعاطف الواو يتوسط نصي السند الأول، و السند الثاني فيضفي معنى العطف عليهما، و من ثم ينتزل نص السند الأول منزلة المعطوف عليه، بينما نص السند الثاني بمنزلة المعطوف. و لما كان العطف بالواو يفيد الوصل في المفرد، أو في الجمل، أو في النصوص فإنه يفيد معنى الإشراف في الحكم. و شرطه في ذلك وجود

(1) - الأحاديث الطوال: الطبراني، ص 90.

معنى يقع به الإشراك في الحكم؛ إذ إنه «لا يتصور إشراك بين الشئيين حتى يكون هناك معنى يقع به ذلك الإشراك فيه».⁽¹⁾ و بعبارة أوضح، فقد أفادت الواو إشراك النص الثاني النص الأول في الحكم؛ و ذلك لوجود معنى يقع به الإشراك، و هو الإخبار عن حادثة ماشطة بنت فرعون و أولادها.⁽²⁾

و هكذا؛ تكون الواو قد أفادت معنى الوصل بين النصين. و الوصل لا يفهم بمعزل عن المقام. لذا فالمتكلم/ المرسل يقصد به تنبيه المتلقي/ السامع أن النصين مدارهما على الخبر نفسه. و يعضد هذا الربط الدلالي التداولي من خلال تكرار العنصر المعجمي نفسه (حدثنا)، و الإحالة الضميرية (ضمير المتكلم: نا)، و يثبت هذا من التحليل.

يكرر المتكلم/ المرسل في فاتحة نص هذا السند عبارة حدثنا تكرارا مقصودا؛ لذا "قد صارت صورة من صور العهد، و مدار العهد معرفة شيء و علم به، و مجال تلك المعرفة و ذلك العلم ذهن المتخاطبين (المتكلم و المخاطب).⁽³⁾ و الغرض من ذلك إثبات ضرب السماع بأرفع عبارته في ذهن المخاطب.

تمثل عبارة (حدثنا) إحالة تكرارية مقصودة يُثبت بها المتكلم/ المرسل تماسك النصوص المتناسلة من الوجد اللساني نفسه هو فعل القول (قال) في نص سند النسخة. الحجة في هذا تكرار المتكلم/ المرسل لضمير المتكلم المتصل (نا) المتعلق بالفعل حدث الذي يحيل إحالة مقالية سابقة بعيدة المدى إلى المفسر نفسه هو المركب الاسمي (أبو القاسم سليمان الطبراني) مجاوزا بذلك حدود نصه إلى نص سابق هو نص سند النسخة. و عليه؛ فالضميران (هو/ نا) يحيلان على الترتيب و التتابع إلى المفسر نفسه، المذكور سابقا فيشكلان التقارن الإحالي المتجانس. فيحيلون مجتمعين مع مفسرهما إلى

(1) - الأحاديث الطوال: الطبراني، ص 90.

(2) - الأحاديث الطوال: الطبراني، ص 90-91.

(3) - ينظر: أصول تحليل الخطاب، محمد الشاوش، ج 2، ص 759.

متصور مرجعي وأحد في الخارج هو شخص أبو القاسم سليمان الطبراني المحدث/الراوي. و في هذا إثبات لاستمرارية تتاسل النصوص أسانيد الأحاديث الطوال للطبراني من الوند اللساني نفسه (فعل القول) لامتداد الإحالة المقالية السابقة ذات المدى البعيد عبر نصوص الأسانيد في فضاء المدونة و مد جسور الاتصال بين نصوص الأسانيد و بإسناد المتكلم/ المرسل الفعل (حدث) إلى الاسم الظاهر، و هو (أبو مسلم الكشي) راوي حديث ماشطة بنت فرعون و أولادها، و هو الراوي الثاني بعد أبي معن ثابت بن نعيم الهوجي فهذا الاسم الظاهر المسند إليه الفعل حدث محله الفاعلية؛ الفاعل النحوي في اللفظ. يتعين بالإحالة المقامية إلى متصور مرجعي معين في الخارج هو شخص (أبو مسلم الكشي) المحدث / المروي عنه.

يلجأ المتكلم/ المرسل في إنشاء نص متماسك في مبناه، و منسجم في معناه إلى ظاهرة التكرار، و ذلك بالمزاوجة بين تكرار الصيغة و تكرار العنصر المعجمي، كآتي:

1- «قال: حدثنا أبو عمرو الضير»⁽¹⁾.

فعل + ضمير مستتر هو+ فعل + ضمير متصل (نا) + اسم (الاسم العلم). فيضفي تكرار الصيغة التوازي في البناء النصي لنص السند فتعمل على تثبيت الرسالة في ذهن المتلقي/ السامع، و من ثم يتييسر فهم النص. أما تكرار العنصر المعجمي فيتمثل في تكرار المتكلم/ المرسل فعل القول (قال) في بدايات جمل النص قصد إثبات التحديث في ضرب السماع لما فيه من قوة الإشعار بالمشافهة كونها ضرورة يقتضيها ضرب السماع. كما أن فعل القول (قال) المكرر يسهم في تنظيم التداول في الدور في ممارسة عمل الرواية حتى منتهى السند. و الفعل (قال) مسند إلى ضمير العائد (هو)، محله الفاعلية؛ الفاعل النحوي في اللفظ. و فاعل الكلام هو نفسه المتكلم المتلفظ المشارك؛ الناسخ يحي الشافعي الشاذلي، و يتعين الضمير (هو) العائد بالإحالة المقالية

(1) - الأحاديث الطوال: الطبراني، ص 90.

السابقة ذات المدى البعيد إلى مفسره المركب الاسمي (أبي مسلم الكشي) في الجملة السابقة. فترتبط الجملة اللاحقة بالجملة السابقة. و يمتد التركيب وفق قاعدة التوسيع بمزاوجة المتكلم/ المرسل بين التعلق و الإسناد. و كلتا العلاقتين تسهمان في تحقيق التماسك النحوي والدلالي في التركيب.

يتلو فعل القول (قال) المقول «حدثنا أبو عمرو الضرير»⁽¹⁾. و محله المفعولية. فهو الفضلة التي تحصل بها الفائدة للسامع. يسهم تكرار الفعل حدث في تشكل المعنى المحوري في نص هذه الوحدة النصية الكبرى الأولى. كون عبارة حدثنا من أرفع عبارات ضرب السماع من حيث درجة الشدة للغرض الإنجازي في الإخبار. و من ثم، فإن لتكرار العنصر المعجمي (حدثنا) دور رابطي لعلم المتلقي/ السامع المؤكّد من التقديم في الذكر. و الفعل حدث مسند إلى ضمير المتكلم المتصل (نا). فهو المتكلم المتحدث عنه في العملية التخاطبية. و هو الفاعل الدلالي في المعنى التداولي؛ أي أنّه المتكلم المتلفظ. يتم تعيينه بالإحالة المقالية السابقة ذات المدى البعيد إلى مفسره المركب الاسمي أبي مسلم الكشي في الجملة السابقة فترابط الجملة اللاحقة بالجملة السابقة. و من ثم؛ فالضميران (هو/ نا) يشتركان في المفسر نفسه على الترتيب و التابع فيشكلان التقارن الإحالي المتجانس. و من ثم، يحيلون مع مفسرهما إلى متصور مرجعي معين في الخارج هو شخص (أبو مسلم الكشي) المحدث/ الراوي. و الفعل حدث مسند إلى الاسم الظاهر هو أبو عمرو الضرير و محله الفاعلية؛ الفاعل النحوي في اللفظ. و يتعين بالإحالة المقامية إلى متصور مرجعي معين في الخارج هو شخص (أبو عمرو الضرير) المحدث عنه/ المروي عنه.

(1) - الأحاديث الطوال: الطبراني، ص 90.

إن اللافت للنظر في هذه الجملة المركبة إسناد المتكلم/ المرسل فعل القول إلى أكثر من قائل وأحد (قالا). و هذا من باب تعدد القائلين لا من باب الاشتراك في القول الواحد؛ ذلك أن فعل القول لا يمكن أن يكون حاصلًا من أكثر من واحد.

و بالتالي فالإسناد هنا على المجاز المرسل؛ القائم على علاقة الكلية؛ لأن فعل القول لا يمكن أن يسند على الحقيقة إلا إلى قائل واحد (فرد). و بعبارة أدق أن المقول لا يمكن أن يكون له أكثر من قائل وأحد. (1)

3- «قالا: حدثنا حماد بن سلمة» (2).

في العبارة قالًا، إسناد فعلي يتكون من فعل القول (قال) أسنده المتكلم/ المرسل إلى الضمير الغائب (هما) يدل على العدد؛ أكثر من واحد (التثنية). و وهنا التفاتة تحسن الإشارة إليها مما ذهب إليه النحوي ابن جني (هـ) في علل التثنية التي تستند إلى أن تثنية الضمير و جمعه ليسا حقيقيين. (3) بمعنى إلغاء التثنية و الجمع في الضمائر. أما صاحب المفتاح فذهب في مسرد حديثه عن أنواع الضمائر إلى إلغاء التذكير و التأنيث في الحكاية لقلة الفائدة فيه. «كما ألغى التثنية و الجمع فيهما. و لم تصطلح التثنية و الجمع فيها حقيقة فاقترصر على صورة تشملهما معنى». (4)

و مفاد هذا؛ أن التثنية مثل الجمع في الضمائر فهي من باب المجاز، المجاز المرسل (دلالة الكل على الجزء). و عليه؛ فإسناد فعل القول (قال) إلى الضمير الغائب (هما) في هذا السياق التركيبي هو إسناد مجازي. و يعلل هذا بنفي الاشتراك في القول؛ أي أن الأصل في القول أن يكون له قائل واحد، و بعبارة الجرجاني اختصاص القول بقائله.

(1) - ينظر: أصول تحليل الخطاب، محمد الشاوش، ج2، ص 642/640.

(2) - الأحاديث الطوال: الطبراني، ص 90.

(3) - ينظر: الضمير، الشاذلي الهيشري، ص 182.

(4) - المفتاح: السكاكي، ص 66.

و بناء عليه؛ فالضمير (هما) محله الفاعلية؛ الفاعل النحوي في اللفظ. و الفاعل في الحقيقة هو واحد (فرد). و يثبت هذا بتحديد دلالة الضمير المعجمية من علاقته بالمفسر التي تأتيه من خارج صيغته.

إن؛ فالضميران العائد (هما) يحيل إحالة مقالية سابقة ذات المدى البعيد إلى مفسره المركب الاسمي (أبي عمرو الضرير) في الجملة السابقة كونه المفسر المناسب للضمير العائد (هما). و يعضد هذا قرينة القرب التي يستعان بها في تحديد المفسر الملائم متى التبس الأمر. و في هذا الشأن يقول صاحب الإتيان: «الأصل عودة الضمير على أقرب مذكور.»⁽¹⁾

و المراد من هذا؛ أن الضمير العائد (هما) قد وظفه المتكلم المتلفظ المشارك الناسخ يحي الشافعي الشاذلي في هذا السياق المقامي للرواية على لسان المتحاورين، و هما على الترتيب و التالي أبو عمرو الضرير وأبو مسلم الكشي؛ و ذلك لجواز تعدد الذوات القائمة بالحدث دون تعدد الحدث. و بعبارة أدق؛ القول وأحد و القائل متعدد. و عليه؛ فالتثنية في عمل الرواية غير جائزة، و توظيفها هنا من باب المجاز لا غير. و من ثم، فالضمير العائد (هما) في الأصل يعود على مفسره المركب الاسمي (أبي عمرو الضرير) إحالة مقالية سابقة ذات المدى البعيد فترتبط الجملة اللاحقة بالجملة السابقة بواسطة الربط الدلالي فيسهم مع الربط النحوي (الإسناد) في تماسك وحدات نص الوحدة النصية الكبرى لإضفاء التماسك النصي عليها.

و يتضح هذا أكثر من استكمال تحليل المقول المتعلق بفعل القول «حدثنا حماد بن سلمة»⁽²⁾. يمتد التركيب وفق قاعدة التوسيع بواسطة الإسناد حتى يكتمل التركيب، و يتم المعنى فيجني المتلقي/ السامع الفائدة من الكلام.

(1) - الإتيان في علوم القرآن: السيوطي، ج2، ص 284.

(2) - الأحاديث الطوال: الطبراني، ص 90.

الفعل حدّث مسند إلى ضمير المتكلم المتصل (نا) الفاعل الدلالي في المعنى التداولي، يتعين في التركيب بالإحالة المقالية السابقة ذات المدى البعيد إلى مفسره المركب الاسمي (أبي عمرو الضرير) في الجملة السابقة ترتبط بها هذه الجملة (اللاحقة).

و من ثم؛ فالضميران (هما/ نا) مشتركان في المرجع نفسه. فيشكلان التقارن الإحالي المتجانس فيحيلون مع مفسرهما مجتمعين إلى متصور مرجعي وأحد في الخارج هو شخص أبو عمرو الضرير المحدث/ الراوي. و الفعل حدث مسند -أيضا- إلى الاسم الظاهر حماد بن سلمة و محله الفاعلية؛ الفاعل النحوي في اللفظ. و يتعين بالإحالة المقامية إلى متصور مرجعي معين في الخارج هو شخص حماد بن سلمة المحدث عنه/ المروي عنه.

و مما تقدم ذكره، فالغرض من استخدام المتكلم المتلفظ المشارك لفعل القول (قال) المسند إلى المثني للإخبار عن سماع أبي مسلم الكشي من أبي عمرو الضرير و حماد بن سلمة. و من ثم، فحماد بن سلمة قد حدّث أبا عمرو الضرير و أبا مسلم الكشي. و هكذا؛ يحقق الربط الإسنادي الإحالي تماسك جمل النص و انسجامها فيشد انتباه المتلقي/ السامع فيؤثر فيه باستمراره لمتابعة النص جملة جملة. و في هذا ضمان استمرار الاتصال بين المتكلم/ المرسل و المتلقي/ السامع.

و في اختتام نص هذه الوحدة النصية الكبرى يلجأ المتكلم/ المرسل إلى الترادف؛ و ذلك باستبداله لعبارة (حدثنا) بعبارة (أخبرنا) قصد شدّ انتباه المتلقي/ السامع إلى التعبير الذي اقتضاه المقام. فالعبارتان متحاقتان دلاليا كونهما من عبارات ضرب السماع إلا أنهما تختلفان من حيث درجة الشدة للغرض الإنجازي في الإخبار لدى بعض المحدثين بتخصيص عبارة أخبرنا بضرب القراءة (العرض). و هو أدنى مرتبة من ضرب السماع في تحمل الحديث النبوي الشريف و روايته للغير. و بالموازاة؛ فهناك من المحدثين من يسوي بين العبارتين.

4- «قال: أخبرنا عطاء بن السائب»⁽¹⁾.

يتصدر هذه الجملة فعل القول (قال). و هو مسند إلى الضمير العائد (هو).
و محله الفاعلية؛ الفاعل النحوي في اللفظ. و يتعين بالإحالة المقالية في التركيب بالإحالة المقالية السابقة ذات المدى البعيد إلى مفسره المركب الاسمي (حماد بن سلمة) في الجملة السابقة فتتربط بها الجملة اللاحقة. في حين يرتبط فعل القول (قال) بالمقول «أخبرنا عطاء بن السائب». يتصدر المقول الفعل اخبر المسند إلى ضمير المتكلم المتصل (نا).
و هو الفاعل الدلالي في المعنى التداولي كونه المتكلم المتلفظ يتعين بالإحالة المقالية السابقة ذات المدى البعيد إلى مفسره المركب الاسمي (حماد بن سلمة) في الجملة السابقة فتتربط بها الجملة اللاحقة. و من ثم، فالضميران (هو/ نا) مشتركان في المرجع نفسه فيشكلان التقارن الإحالي المتجانس فيحيلون مع مفسرهما مجتمعين إلى متصور مرجعي وأحد في الخارج هو شخص حماد بن سلمة المحدث/ الراوي.

و الفعل حدث مسند إلى الاسم الظاهر عطاء بن السائب، و محله الفاعلية؛
الفاعل النحوي في اللفظ. يتعين بالإحالة المقامية إلى متصور مرجعي معين في الخارج هو شخص (عطاء بن السائب) المحدث عنه/ المروي عنه.

و محصول الأمر؛ فإن هذه الوحدة النصية الكبرى مدارها على عبارتي أداء هما:
"حدثنا" و "أخبرنا" في ضرب السماع. و هما متحاقتان دلاليا؛ ذلك أن التحديث و الإخبار في اصطلاح المحدثين وأحد لتضمنهما الإشعار بالمشافهة التي تقتضي المشاهدة و المجالسة في السماع لتحمل الحديث النبوي الشريف و روايته للغير. و هذا حسب العرف و العادة عند أهل العلم (المحدثين).

أما على المستوى البناء النصي فيعضده التماسك المعجمي من خلال تكرار
العنصر المعجمي فعل القول (قال) في رؤوس الوحدات النصية الصغرى للوحدة النصية

(1) - الأحاديث الطوال: الطبراني، ص 90.

الكبرى فيسهم في تفعيل ممارسة عمل الرواية بالتداول في الدور بين الرواة، بالإضافة إلى تكرار عبارة (حدثنا) من ناحية، و استبدالها بمرادفها عبارة (أخبرنا) من ناحية أخرى حقق التماسك الدلالي للنص. و يضاف إلى الربط الإسنادي الإحالي الذي يجسد التماسك النحوي و التماسك النحوي- الدلالي للنص. و الغرض من ذلك؛ تثبيت الرسالة في هذه المتلقي/ السامع بالإحالة المقامية التي تربط النص بمقامه فتضفي على النص التماسك التداولي، فيسهل على المتلقي/ السامع فهم النص.

4-2- الوحدة النصية الكبرى الثانية

من الواضح و المعلوم؛ أن المتكلم/ المرسل في مثل هذا الموقف يلجأ إلى الإيجاز؛ سواء على مستوى النقل- الإيجاز النقلي- و ذلك ببلوغ السند إلى منتهاه، إلى صحابي مشهور. أم على مستوى التركيب- الإيجاز البلاغي- لاستخدام المتكلم/ المرسل عبارة العنونة كما يتمظهر على سطح النص.

«عن سعيد بن جبير،

عن ابن عباس»⁽¹⁾.

يتصدر نص هذه الوحدة النصية الكبرى الملفظ (عن)، و هو في اصطلاح علم الحديث من عبارات الأداء في النقل و الرواية؛ و ذلك لاشتراكها في الشروط نفسها. و بعبارة أخرى، أن العبرة ليست في الألفاظ المستخدمة في القول، و إنما العبرة بالمشاهدة أو اللقاء و المجالسة، و معنى هذا؛ استصحاب المقام للمقال قصد امن التدليس، و الغرض من ذلك ضبط الرواية لإثبات صحة السند و المتن. و على الرغم من ذلك، فهناك وجهات نظر في استخدام العبارات لوجود الفرق بينها في معناها الدلالي- التداولي من حيث درجة الشدة للغرض الإنجازي في عمل الرواية. و من ثم فهي عبارات مترادفة.

(1) - الأحاديث الطوال: الطبراني، ص 90.

فالترادف وسيلة معجمية يحقق بها المتكلم/ المرسل الترابط الدلالي بين الوحدات النصية للسند.

يتلو الملفوظ (عن) المركب الاسمي (سعيد بن جبير) يتعلق بالعبارة (عن) بواسطة رأسه (سعيد) و هو اسم معين، و هو علم بالإجراء؛ لأنّ المتكلم استخدمه في هذا السياق المقامي ليعني به مسمى معين و محدد بالكون و الوجود. و يزداد تعييننا بالتخصيص بإضافته إلى المركب الإضافي (ابن جبير) ليحيل به المتكلم/ المرسل إلى شخص معين موجود في الخارج هو شخص (سعيد بن جبير)، فهو المحدث عنه/ المروي عنه. و بمقتضى الترتيب التدريجي في ذكر الأسماء الأعلام، و هم في هذا السياق المقامي أسماء الرواة ف (عطاء بن السائب) هو المحدث/ الراوي.

يتكرر النمط التركيبي السابق بصيغته التركيبية: الأداة + المركب الاسمي؛ و ذلك لتحقيق الترابط الدلالي بين وحدتي هذه الوحدة النصية الكبرى من ناحية. و بين وحدتين النصيين لنص السند من ناحية أخرى. بالإضافة إلى تكرار المتكلم/ المرسل للعبارة (عن) في الجملة الأخيرة. و هو تكرار لفظي تام له صلة بالتماسك المعجمي، فهو أحد الروابط المعجمية التي تحقق الترابط الدلالي في النص: ذلك أن التماسك النحوي و التماسك الدلالي من المعايير النصية التي تسهم في بناء النص بناء محكما؛ لأنّ غاية المتكلم/ المرسل هي إنشاء نص متماسك منسجم لجني المتلقي/ السامع الفائدة.

«عن ابن عباس»⁽¹⁾ .

(عن) أداة يستخدمها المتكلم/ المرسل في الإسناد المعنى وفق مقتضيات المقام، تفيد نقل القول و روايته للغير. و هذا يؤكد مدى تلاحم مستويات التحليل النصي بدءا من التماسك المعجمي و التماسك النحوي و التماسك الدلالي، و انتهاء بالتماسك التداولي.

(1) - الأحاديث الطوال: الطبراني، ص 90.

و في هذا إثبات لتلازم عناصر الرسالة اللغوية و تفاعلها في ما بينها قصد تحقيق الاتصال و التفاعل. و يثبت هذا من التحليل.

يتعلق الملفوظ (عن) بالمركب الاسمي (ابن العباس) الذي رأسه اسم معين (ابن) و هو مضاف إلى الاسم العلم (عباس). ففي الإضافة تحديد و تخصيص لاسم العلم لدلالته على الكون و الوجود بالإجراء، و يحيل به المتكلم/ المرسل إحالة مقامية إلى متصور مرجعي معين موجود في الخارج، هو شخص الصحابي المشهور ابن عباس - رضي الله عنه- الذي انتهت إليه سلسلة السند لبلوغه منتهاه.

إذن؛ فهو المحدث عنه/ المروي عنه، و سعيد بن جبير هو المحدث/ الراوي؛ لأنّ الصحابة (رضي الله عنهم- هم النقلة المباشرون للروايات عن النبي ﷺ لذا؛ فإن في ذكر أسماء الأعلام التوثيق و بعبارة أدق؛ إثبات حقيقة وجود هذه الشخصيات في الواقع. كما أن الرابط الإسنادي -الإسناد الفعلي- و الربط الإحالي إثبات لاتصال السند. و هذه حجة في قبول الحديث النبوي الشريف، و إثبات صحة جزئية (السند و المتن).

و مما تقدم ذكره؛ فهذه الوحدة النصية الكبرى الثانية لهذا السند -السند الثاني- ترتبط بالوحدة النصية الكبرى الأولى للسند الأول "حديث ماشطة بنت فرعون" بواسطة الرابط الواو على الترتيب و التالي لإفادة الرابط الواو الوصل بين المترابطين لإشراكهما في الحكم؛ و ذلك لوجود معنى يقع به الإشراك. و هو الإخبار عن حادثة ماشطة بنت فرعون و أولادها. و بعبارة أوضح؛ فالسند الأول ينتهي إلى الصحابي المشهور ابن العباس (رضي الله عنه). بمعنى أن "حديث ماشطة بنت فرعون" له إسنادان اثنان يشتركان في المنتهى؛ أي لهما النهاية نفسها. فقد أغنى عن تكرارها في السند الأول استخدم المتكلم/ المرسل للرابط الواو قصد تجنب الإطالة و الحشو باعتبار النصوص مجال الوصل.

و من التحليل لنص السند يتم ترتيب سلسلة الرواة ترتيباً تدريجياً على النحو

الآتي:

- 1- ابن عباس -رضي الله عنه-.
- 2- سعيد بن جبير.
- 3- آدم بن أبي إياس العسقلاني.
- 4- عطاء بن السائب.
- 5- أبو معن ثابت بن نعيم الهوجي.
- 6- حماد بن سلمة.
- 7- أبو عمرو الضرير.
- 8- أبو مسلم الكشي.

وصفوة القول؛ فقد أثبت التحليل النصي لبعض النماذج المختارة من الأسانيد هذه

النتائج الآتية:

- * تنوع العبارات الأداء في النماذج المختارة من نصوص الأسانيد، فتمثلت في: "حدثنا"، و "اخبرنا"، و "سمعت"، و "وحدثني"، و "أخبرتني"، و «عن»، و «أن». و هي متحاولة دلالية في اصطلاح المحدثين؛ لذلك فهي متباينة من حيث درجة الشدة للغرض الإنجازي في الإخبار. و ضابطها في استخدام مقتضيات المقام وفق العرف و العادة.
- * يحتكم المحدثون في استخدام عبارات الأداء إلى جامع تداولي يتمثل في المشاهدة التي تقتضي اللقاء و المجالسة والمشاهدة في ضرب السماع بوصفه أعلى مرتبة من ضروب التحمل و الرواية الأخرى. و الغرض من ذلك إثبات اتصال السند.
- * أضحت الإحالة من عناصر التماسك النصي الأكثر دورانا في بناء نصوص الأسانيد، لاسيما الإحالة المقالية السابقة ذات المدى البعيد التي أسهمت في تفعيل التماسك النصي، سواء على مستوى النص، أم على مستوى النصوص في فضاء المدونة بالإضافة إلى الإحالة المقامية التي أضفت الإنسجام على النصوص. فأسهمت في تيسير فهم النصوص. فالإحالة تسهم في إنشاء النصوص، و فهم النصوص.

* تتوعت الصور التكرار في نصوص الأسانيد من التكرار اللفظي التام، و الجزئي (الترادف). أو تكرار الصيغة التركيبية. فأسهمت بذلك في تفعيل التماسك النصي. فالتكرار ظاهرة نصية تداولية، و عليها مدار إنشاء النص و تلقيه.

* ارتبط الإسناد بالفائدة في الكلام سواء عند النحاة كونه العلاقة النحوية الدلالية التي ينشئها المتكلم لإنشاء المعنى و صناعته في النص ليجعل النص متماسكا أم عند المُحدِّثين لقولهم الإسناد المفيد في الرواية في إثبات اتصال السند لقبول الحديث و إثبات صحته.

الخاتمة

وبعد هذه الرحلة الروحية في رحاب الخطاب النبوي الشريف الممتع الذي يستميل القلوب، ويقنع للعقول بحججه البالغة، انتهى البحث إلى جملة من النتائج العلمية التي تتمثل في:

* يعد النحو العربي نحو المعاني كونه ينطلق من دراسة معاني القرآن الكريم، ومعاني الحديث النبوي الشريف وكذلك معاني كلام العرب شعره ونثره.

* النحو العربي هو نحو تواصلية كونه الجهاز الذي يعتد به في إنشاء النصوص مع مراعاة شروط إنتاجها من جهة، وفهمها وتفسيرها في إطار مقاماتها من جهة أخرى

* يعد سند الحديث النبوي الشريف نصا متميزا في بنيته التركيبية لذا فهو يشمل عناصر تميزه عن نص المتن كونه يمثل الطريق إلى المتن.

* تتسم الأحاديث النبوية الشريفة في المدونة "الأحاديث الطوال" للطبراني (أبي القاسم سليمان 360هـ)، بالتنوع والتعدد، ويمكن توضيح ذلك، وتبينه من خلال وجهات نظر عديدة منطلقها العلاقة بين علم الحديث ونحو النص.

* تنتزل الأحاديث النبوية الشريفة في الأحاديث الطوال حسب مفهوم الحديث في اصطلاح المحدثين في صنفين هما:

* أ- الأحاديث القولية المتضمنة للأعمال اللغوية كونها تتضمن الأركان العملية (الشهادة، الصلاة، الصيام، الزكاة، الحج). ومن أمثلة ذلك، محور إسلام بعض الصحابة -رضي الله عنهم- مثل "إسلام عدي بن حاتم الطائي -رضي الله عنه-، "إسلام سلمان الفارسي" -رضي الله عنه- ، "إسلام عبد الله بن سلام -رضي الله عنه- "إسلام عمرو بن العاص وخالد بن الوليد -رضي الله عنهما- وغيرهم، وتصنف هذه الأحاديث النبوية الشريفة حسب معيار منتهى السند أو المسند إليه الحديث الشريف إلى أحاديث مرفوعة إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.

* ب-أحاديث الصفة، وهي أحاديث نبوية شريفة تتضمن صفة رسول الله ﷺ الخَلْقِيَّة والخُلُقِيَّة. ومن أمثلة ذلك، "حديث أم معبد الخزاعية في صفة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- و"حديث هند بن أبي هالة -رضي الله عنه-" في صفة رسول الله ﷺ وغير ذلك، فمثل هذه الأحاديث تعدّ أحاديث موقوفة على الصحابة - رضوان الله عليهم- وكما يضاف إلى هذا "حديث أبي بكر الصديق"-رضي الله عنه- في الصدقات، و"حديث علي بن أبي طالب"-رضي الله عنه- في الصدقات، إلا أن هذه الأحاديث الشريفة عند بعض المحدثين هي أحاديث موقوفة مرفوعة إلى رسول الله ﷺ لأن أحاديث الصفة قد قيلت في زمن الرسول ﷺ وهذا شرط رفعها إلى رسول ﷺ أما أحاديث الصدقات (الزكاة) فهي تتضمن الأحكام؛ أحكام التشريع، ومن ثم فهي أمر إلهي، وهذا شرطها الأساس في إضافتها إلى الرسول ﷺ كونه المكلف بالتبليغ والإبلاغ عن الله تعالى للناس كافة. ومثل هذه الأحاديث الشريفة تعدّ تأكيداً على استمرار التبليغ عن الرسول ﷺ كما أمرنا. و الامتثال لأمره هو امتثال لأمر الله تعالى.

* إن الناظر في الأحاديث النبوية الشريفة في مدونة "الأحاديث الطوال" من زاوية نظر نحو النص، من منطلق نظرية إنتاج النص يجدها أنها خطابات نبوية شريفة أنتجها المتكلم/الرسول ﷺ أو صحابته -رضوان الله عليهم- أو التابعين -رحمهم الله تعالى- و أما من منطلق نظرية التلقي فمتلقيها كافة الناس سواء في زمن الرسول ﷺ أو بعد وفاته. ويمكن تصنيفها حسب الآلية الخطابية المشغلة فيها إلى خطابات حوارية قد جرت بين الرسول ﷺ بوصفه طرفاً للحوار، وصحابته -رضي الله عنهم- قبل إسلامهم أو بعد إسلامهم على السواء بوصفهم الطرف الآخر من الحوار. ومن أمثلة ذلك، "إسلام زيد بن سعة -رضي الله عنه-" و"إسلام أبي ذر الغفاري -رضي الله عنه-" وغيرهما، أو بعد إسلامهم، مثل "حديث الفضل بن العباس -رضي الله عنهما- في القصاص." و"حديث أبي عمرة الأنصاري في غزوة تبوك -رضي الله عنه-" بالإضافة إلى ﷺ

مع كافة الناس كما سبقت الإشارة إلى ذلك في البحث . وأعدائه مثل، "حديث عامر بن الطفيل وأريد بن قيس". فقد تضمنت هذه الخطابات الحوارية تفاعلا تواصليا (interaction communicationnelle).

* وقد أفضى التفاعل التواصلي من خلال التبادل الكلامي-الحجاجي بين طرفي الحوار إلى حالات من الإجماع، والرضا والتنازع لاسيما مع أعدائه ﷺ ويظهر الإجماع والرضا في تصحيح العقيدة التي أثرت على العبادات والمعاملات والآداب. وهذا دليل على شمولية الدين الإسلامي كونه يجمع بين الدنيا والآخرة.

* أما الشق الآخر، من الخطابات النبوية الشريفة فيتمثل في الخطابات السردية التي تحكي أخبارا ماضوية ومستقبلية في عالم الشهادة، ومن أمثلة ذلك القصص النبوي الشريف، مثل "حديث أيوب النبي ﷺ" ، و "حديث موسى والخضر -عليهما السلام-"، وأخبار بعض الصالحين -رحمهم الله- مثل " حديث ماشطة بنت فرعون"، و"حديث الغار"، "حديث جُرَيْجِ الرَّاهِبِ"، إلخ. ومن الأخبار المستقبلية الفتن، فتن آخر الزمان، مثل: "حديث أمامة الباهلي -رضي الله عنه- في خروج الدجال"، و"حديث أبي سريحة الغفاري -رضي الله عنه- في خروج الدابة". وغير ذلك.

* أما الأخبار المستقبلية في عالم الغيب فمنها، "حديث البراء بن عازب -رضي الله عنه- في عذاب القبر"، و"حديث الصور"، و"حديث عبد الرحمن بن سمرة -رضي الله عنه- في رؤيا رسول الله ﷺ" إلى غير ذلك.

* وهذه الأخبار، هي أخبار صادقة لصدق المخبر عنه، فهو الصادق الأمين، والصادق المصدق في الوعد، مصداقا لقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنْ هَٰؤُلَاءِ ﴾ إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ﴿﴾ [النجم 3-4] لذا فالقصص النبوي الشريف قصص حق، ونبأ صدق ، لأنه بعيد عن الخرافات والأوهام والأساطير، فالحكمة من هذه الخطابات السردية العبرة والعظة ليرتدع بها الكافر، وذكرى ليتذكر فيها المؤمن ويعتبر.

* وبالنظر في هذه الأحاديث النبوية الشريفة- في الأحاديث الطوال- حسب نوع القناة؛ قناة تمرير الخطاب-أي استعمال اللغة في صورتها المنطوقة والمكتوبة-إلى خطابات شفوية، وهي أكثر دوراناً في الأحاديث الشريفة- في الأحاديث الطوال- كونها تجسد التفاعل التواصلي بين المتخاطبين ، ومنها ؛ " خطبة الرسول ﷺ يوم الفتح " و"خطبة الرسول ﷺ في حجة الوداع ". وغير ذلك، أمّا الخطابات المكتوبة فحظها قليل في المدونة، وهي تعد على الأصابع، ومنها الرسائل والكتب والمعاهدات، مثل: "حديث رسل رسول الله ﷺ إلى ملوك الأرض". فقد أرسل ﷺ رسائل مع رسله -رضي الله عنهم- إلى ملوك وأمراء الأرض يدعوهم إلى الدين الإسلامي، وكذلك " كتاب رسول الله ﷺ لعمر بن حزم في الصدقة المبعوث إلى اليمن" لتعليمهم الفرائض والسنن، " وعهد الرسول ﷺ للعلاء بن الحضرمي المبعوث إلى البحرين" ، و " حديث أبي بكر الصديق- رضي الله عنه - في الصدقات لأنس بن مالك -رضي الله عنه- المبعوث إلى البحرين.

* النحو العربي هو نحو المباني في منطلقه يستند إلى منهج التقعيد، لأن غايته التعليمية بحتة (إصلاح الألسن بانتحاء سمت كلام العرب).

* ارتباط وظيفة النحو العربي بتحديد المعنى وتخصيصه أكثر من ارتباطها بضبط المبني وتنظيمه، فكانت غايته الفهم؛ فهم معاني الكلام (كلام الله تعالى، وكلام الرسول ﷺ)

* النحو عند الباحثين الغربيين المحدثين هو جهاز واصف موضوعه الجملة المصطلح عليها : "جملة النظام" بعبارة جون لاينز، و "جمل النحاة" بعبارة منذر عياشي، ومجالها نظام اللغة المجرد (لسانيات اللغة).

* موضوع النحو العربي هو "الجملة-النص" بعبارة جون لاينز، و"جمل المتكلمين" بعبارة منذر عياشي، أو الجملة المنجزة بعبارة التداوليين، ومجالها استعمال اللغة الحي.

* الجملة العربية في النحو العربي تقوم على مبادئ نصية-تداولية، مثل: الربط والسبك والانسجام والقصد والاستحسان(المقبولية)، وسياق الحال، والفائدة.

* النحو العربي يعنى بدراسة اللغة الطبيعية المحددة في نموذج اللغة العربية (لسانيات الكلام).

* النحو من منظور المقاربات النصية والتداولية منطلقه دراسة وظيفة اللغة الطبيعية الأساسية(التواصل)

* نحو النص هو نمط من أنماط التحليل النصي موضعه النص اللغوي(النص الأدبي والنص الغير الأدبي) بوصفه الوحدة اللغوية الكبرى بديلا عن الجملة بوصفها الوحدة اللغوية الصغرى.

* المقاربة النصية التداولية من منظور نحو النص، هي ثمرة الاتجاه التواصلية في لسانيات النص، كما أقره ليف من الباحثين الغربيين من أمثال: (ج.م.آدام، ور. دي بوجراند، وف. دريسلر، و موتش، و فيهفيجر، و فان دايك، و زيتسيسلاف، و فولفجانج، هاينه من..). أما في المنظومة المعرفية العربية الإسلامية فقط نحت منحى تواصليا، وذلك لأنها منذ نشأتها قد وجهت عنايتها باستعمالات اللغة العربية، وذلك من خلال تحديد مدونها المتمثلة في كلام الله تعالى (القرآن الكريم)، وكلام الرسول صلى الله عليه وسلم (الحديث النبوي الشريف)، وكلام العرب شعره ونثره.

* إن مقارنة النصوص الحديثة مقارنة نصية تداولية تفرض علينا مجاوزة حدود النظر إلى النصوص-الخطابات ،على أنها مجرد دلالات ومضامين لغوية، إلى ما هو أوسع من ذلك، أي أنها نشاط لغوي يعبر المتكلم وهو الرسول صلى الله عليه وسلم عن مقاصده وأغراضه، من أجل تغيير الواقع والتأثير فيه ، وتحويله إلى أحسن وأفضل حال.

* يسعى نحو النص إلى دراسة النصوص اللغوية من خلال سياقاتها ومقاماتها المحيطة بها، مما يثمر الفهم الصحيح والسليم والأمثل للنصوص.

* من سمات نحو النص أنه علم جامع لمجالات واهتمامات معرفية مختلفة، لكونه علم متداخل الاختصاصات فيسهم جميعها في مقارنة النصوص اللغوية بتحليل مضامينها والتعرف على استراتيجيات إنتاجها واستراتيجيات تلقيها وتأويلها.

* تمثل نصوص الأسانيد (المساند) الحديثية فعلا كلاميا أكبر هو فعل الرواية ويعني الإخبار، لأن السند عند المحدثين هو إخبار عن المتن، ووظيفته إثبات صحة الحديث النبوي الشريف للعمل به، وهو في اصطلاح التداوليين يمثل نمطا من الأفعال الإنجازية يصطلح عليه بـ نمط الإثباتيات.

هذه بعض النتائج البارزة المتوصل إليها في هذه الدراسة.

الخاتمة

وبعد هذه الرحلة الروحية في رحاب الخطاب النبوي الشريف الممتع الذي يستميل القلوب، ويقنع للعقول بحججه البالغة، انتهى البحث إلى جملة من النتائج العلمية التي تتمثل في:

* يعد النحو العربي نحو المعاني كونه ينطلق من دراسة معاني القرآن الكريم، ومعاني الحديث النبوي الشريف وكذلك معاني كلام العرب شعره ونثره.

* النحو العربي هو نحو تواصلية كونه الجهاز الذي يعتد به في إنشاء النصوص مع مراعاة شروط إنتاجها من جهة، وفهمها وتفسيرها في إطار مقاماتها من جهة أخرى

* يعد سند الحديث النبوي الشريف نصا متميزا في بنيته التركيبية لذا فهو يشمل عناصر تميزه عن نص المتن كونه يمثل الطريق إلى المتن.

* تتسم الأحاديث النبوية الشريفة في المدونة "الأحاديث الطوال" للطبراني (أبي القاسم سليمان 360هـ)، بالتنوع والتعدد، ويمكن توضيح ذلك، وتبينه من خلال وجهات نظر عديدة منطلقها العلاقة بين علم الحديث ونحو النص.

* تنتزل الأحاديث النبوية الشريفة في الأحاديث الطوال حسب مفهوم الحديث في اصطلاح المحدثين في صنفين هما:

* أ- الأحاديث القولية المتضمنة للأعمال اللغوية كونها تتضمن الأركان العملية (الشهادة، الصلاة، الصيام، الزكاة، الحج). ومن أمثلة ذلك، محور إسلام بعض الصحابة -رضي الله عنهم- مثل "إسلام عدي بن حاتم الطائي -رضي الله عنه-، "إسلام سلمان الفارسي" -رضي الله عنه- ، "إسلام عبد الله بن سلام -رضي الله عنه- "إسلام عمرو بن العاص وخالد بن الوليد -رضي الله عنهما- وغيرهم، وتصنف هذه الأحاديث النبوية الشريفة حسب معيار منتهى السند أو المسند إليه الحديث الشريف إلى أحاديث مرفوعة إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.

* ب-أحاديث الصفة، وهي أحاديث نبوية شريفة تتضمن صفة رسول الله ﷺ الخَلْقِيَّة والخُلُقِيَّة. ومن أمثلة ذلك، "حديث أم معبد الخزاعية في صفة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- و"حديث هند بن أبي هالة -رضي الله عنه-" في صفة رسول الله ﷺ وغير ذلك، فمثل هذه الأحاديث تعدّ أحاديث موقوفة على الصحابة - رضوان الله عليهم- وكما يضاف إلى هذا "حديث أبي بكر الصديق"-رضي الله عنه- في الصدقات، و"حديث علي بن أبي طالب"-رضي الله عنه- في الصدقات، إلا أن هذه الأحاديث الشريفة عند بعض المحدثين هي أحاديث موقوفة مرفوعة إلى رسول الله ﷺ لأن أحاديث الصفة قد قيلت في زمن الرسول ﷺ وهذا شرط رفعها إلى رسول ﷺ أما أحاديث الصدقات (الزكاة) فهي تتضمن الأحكام؛ أحكام التشريع، ومن ثم فهي أمر إلهي، وهذا شرطها الأساس في إضافتها إلى الرسول ﷺ كونه المكلف بالتبليغ والإبلاغ عن الله تعالى للناس كافة. ومثل هذه الأحاديث الشريفة تعدّ تأكيداً على استمرار التبليغ عن الرسول ﷺ كما أمرنا. و الامتثال لأمره هو امتثال لأمر الله تعالى.

* إن الناظر في الأحاديث النبوية الشريفة في مدونة "الأحاديث الطوال" من زاوية نظر نحو النص، من منطلق نظرية إنتاج النص يجدها أنها خطابات نبوية شريفة أنتجها المتكلم/الرسول ﷺ أو صحابته -رضوان الله عليهم- أو التابعين -رحمهم الله تعالى- و أما من منطلق نظرية التلقي فمتلقيها كافة الناس سواء في زمن الرسول ﷺ أو بعد وفاته. ويمكن تصنيفها حسب الآلية الخطابية المشغلة فيها إلى خطابات حوارية قد جرت بين الرسول ﷺ بوصفه طرفاً للحوار، وصحابته -رضي الله عنهم- قبل إسلامهم أو بعد إسلامهم على السواء بوصفهم الطرف الآخر من الحوار. ومن أمثلة ذلك، "إسلام زيد بن سعة -رضي الله عنه-" و"إسلام أبي ذر الغفاري -رضي الله عنه-" وغيرهما، أو بعد إسلامهم، مثل "حديث الفضل بن العباس -رضي الله عنهما- في القصاص." و"حديث أبي عمرة الأنصاري في غزوة تبوك -رضي الله عنه-" بالإضافة إلى ﷺ

مع كافة الناس كما سبقت الإشارة إلى ذلك في البحث . وأعدائه مثل، "حديث عامر بن الطفيل وأريد بن قيس". فقد تضمنت هذه الخطابات الحوارية تفاعلا تواصليا (interaction communicationnelle).

* وقد أفضى التفاعل التواصلي من خلال التبادل الكلامي-الحجاجي بين طرفي الحوار إلى حالات من الإجماع، والرضا والتنازع لاسيما مع أعدائه ﷺ ويظهر الإجماع والرضا في تصحيح العقيدة التي أثرت على العبادات والمعاملات والآداب. وهذا دليل على شمولية الدين الإسلامي كونه يجمع بين الدنيا والآخرة.

* أما الشق الآخر، من الخطابات النبوية الشريفة فيتمثل في الخطابات السردية التي تحكي أخبارا ماضوية ومستقبلية في عالم الشهادة، ومن أمثلة ذلك القصص النبوي الشريف، مثل "حديث أيوب النبي ﷺ" ، و "حديث موسى والخضر -عليهما السلام- "، وأخبار بعض الصالحين -رحمهم الله- مثل " حديث ماشطة بنت فرعون"، و"حديث الغار"، "حديث جُرَيْجِ الرَّاهِبِ"، إلخ. ومن الأخبار المستقبلية الفتن، فتن آخر الزمان، مثل: "حديث أمامة الباهلي -رضي الله عنه- في خروج الدجال"، و"حديث أبي سريحة الغفاري -رضي الله عنه- في خروج الدابة". وغير ذلك.

* أما الأخبار المستقبلية في عالم الغيب فمنها، "حديث البراء بن عازب -رضي الله عنه- في عذاب القبر"، و"حديث الصور"، و"حديث عبد الرحمن بن سمرة -رضي الله عنه- في رؤيا رسول الله ﷺ" إلى غير ذلك.

* وهذه الأخبار، هي أخبار صادقة لصدق المخبر عنه، فهو الصادق الأمين، والصادق المصدوق في الوعد، مصداقا لقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنْ هَلْهَىٰ ۖ إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۖ ﴾ [النجم 3-4] لذا فالقصص النبوي الشريف قصص حق، ونبا صدق ، لأنه بعيد عن الخرافات والأوهام والأساطير، فالحكمة من هذه الخطابات السردية العبرة والعظة ليرتدع بها الكافر، وذكرى ليتذكر فيها المؤمن ويعتبر.

* وبالنظر في هذه الأحاديث النبوية الشريفة- في الأحاديث الطوال- حسب نوع القناة؛ قناة تمرير الخطاب-أي استعمال اللغة في صورتها المنطوقة والمكتوبة-إلى خطابات شفوية، وهي أكثر دوراناً في الأحاديث الشريفة- في الأحاديث الطوال- كونها تجسد التفاعل التواصلي بين المتخاطبين ، ومنها ؛ " خطبة الرسول ﷺ يوم الفتح " و"خطبة الرسول ﷺ في حجة الوداع ". وغير ذلك، أمّا الخطابات المكتوبة فحظها قليل في المدونة، وهي تعد على الأصابع، ومنها الرسائل والكتب والمعاهدات، مثل: "حديث رسل رسول الله ﷺ إلى ملوك الأرض". فقد أرسل ﷺ رسائل مع رسله -رضي الله عنهم- إلى ملوك وأمراء الأرض يدعوهم إلى الدين الإسلامي، وكذلك " كتاب رسول الله ﷺ لعمر بن حزم في الصدقة المبعوث إلى اليمن" لتعليمهم الفرائض والسنن، " وعهد الرسول ﷺ للعلاء بن الحضرمي المبعوث إلى البحرين" ، و " حديث أبي بكر الصديق- رضي الله عنه - في الصدقات لأنس بن مالك -رضي الله عنه- المبعوث إلى البحرين.

* النحو العربي هو نحو المباني في منطلقه يستند إلى منهج التقعيد، لأن غايته التعليمية بحتة (إصلاح الألسن بانتحاء سمت كلام العرب).

* ارتباط وظيفة النحو العربي بتحديد المعنى وتخصيصه أكثر من ارتباطها بضبط المبني وتنظيمه، فكانت غايته الفهم؛ فهم معاني الكلام (كلام الله تعالى، وكلام الرسول ﷺ)

* النحو عند الباحثين الغربيين المحدثين هو جهاز واصف موضوعه الجملة المصطلح عليها : "جملة النظام" بعبارة جون لاينز، و "جمل النحاة" بعبارة منذر عياشي، ومجالها نظام اللغة المجرد (لسانيات اللغة).

* موضوع النحو العربي هو "الجملة-النص" بعبارة جون لاينز، و"جمل المتكلمين" بعبارة منذر عياشي، أو الجملة المنجزة بعبارة التداوليين، ومجالها استعمال اللغة الحي.

* الجملة العربية في النحو العربي تقوم على مبادئ نصية-تداولية، مثل: الربط والسبك والانسجام والقصد والاستحسان(المقبولية)، وسياق الحال، والفائدة.

* النحو العربي يعنى بدراسة اللغة الطبيعية المحددة في نموذج اللغة العربية (لسانيات الكلام).

* النحو من منظور المقاربات النصية والتداولية منطلقه دراسة وظيفة اللغة الطبيعية الأساسية(التواصل)

* نحو النص هو نمط من أنماط التحليل النصي موضعه النص اللغوي(النص الأدبي والنص الغير الأدبي) بوصفه الوحدة اللغوية الكبرى بديلا عن الجملة بوصفها الوحدة اللغوية الصغرى.

* المقاربة النصية التداولية من منظور نحو النص، هي ثمرة الاتجاه التواصلية في لسانيات النص، كما أقره ليف من الباحثين الغربيين من أمثال: (ج.م.آدام، ور. دي بوجراند، وف. دريسلر، و موتش، و فيهفيجر، و فان دايك، و زيتسيسلاف، و فولفجانج، هاينه من..). أما في المنظومة المعرفية العربية الإسلامية فقط نحت منحى تواصليا، وذلك لأنها منذ نشأتها قد وجهت عنايتها باستعمالات اللغة العربية، وذلك من خلال تحديد مدونها المتمثلة في كلام الله تعالى (القرآن الكريم)، وكلام الرسول صلى الله عليه وسلم (الحديث النبوي الشريف)، وكلام العرب شعره ونثره.

* إن مقارنة النصوص الحديثة مقارنة نصية تداولية تفرض علينا مجاوزة حدود النظر إلى النصوص-الخطابات ،على أنها مجرد دلالات ومضامين لغوية، إلى ما هو أوسع من ذلك، أي أنها نشاط لغوي يعبر المتكلم وهو الرسول صلى الله عليه وسلم عن مقاصده وأغراضه، من أجل تغيير الواقع والتأثير فيه ، وتحويله إلى أحسن وأفضل حال.

* يسعى نحو النص إلى دراسة النصوص اللغوية من خلال سياقاتها ومقاماتها المحيطة بها، مما يثمر الفهم الصحيح والسليم والأمثل للنصوص.

* من سمات نحو النص أنه علم جامع لمجالات واهتمامات معرفية مختلفة، لكونه علم متداخل الاختصاصات فيسهم جميعها في مقارنة النصوص اللغوية بتحليل مضامينها والتعرف على استراتيجيات إنتاجها واستراتيجيات تلقيها وتأويلها.

* تمثل نصوص الأسانيد (المساند) الحديثية فعلا كلاميا أكبر هو فعل الرواية ويعني الإخبار، لأن السند عند المحدثين هو إخبار عن المتن، ووظيفته إثبات صحة الحديث النبوي الشريف للعمل به، وهو في اصطلاح التداوليين يمثل نمطا من الأفعال الإنجازية يصطلح عليه بـ نمط الإثباتيات.

هذه بعض النتائج البارزة المتوصل إليها في هذه الدراسة.

الخاتمة

وبعد هذه الرحلة الروحية في رحاب الخطاب النبوي الشريف الممتع الذي يستميل القلوب، ويقنع للعقول بحججه البالغة، انتهى البحث إلى جملة من النتائج العلمية التي تتمثل في:

* يعد النحو العربي نحو المعاني كونه ينطلق من دراسة معاني القرآن الكريم، ومعاني الحديث النبوي الشريف وكذلك معاني كلام العرب شعره ونثره.

* النحو العربي هو نحو تواصلية كونه الجهاز الذي يعتد به في إنشاء النصوص مع مراعاة شروط إنتاجها من جهة، وفهمها وتفسيرها في إطار مقاماتها من جهة أخرى

* يعد سند الحديث النبوي الشريف نصا متميزا في بنيته التركيبية لذا فهو يشمل عناصر تميزه عن نص المتن كونه يمثل الطريق إلى المتن.

* تتسم الأحاديث النبوية الشريفة في المدونة "الأحاديث الطوال" للطبراني (أبي القاسم سليمان 360هـ)، بالتنوع والتعدد، ويمكن توضيح ذلك، وتبينه من خلال وجهات نظر عديدة منطلقها العلاقة بين علم الحديث ونحو النص.

* تنتزل الأحاديث النبوية الشريفة في الأحاديث الطوال حسب مفهوم الحديث في اصطلاح المحدثين في صنفين هما:

* أ- الأحاديث القولية المتضمنة للأعمال اللغوية كونها تتضمن الأركان العملية (الشهادة، الصلاة، الصيام، الزكاة، الحج). ومن أمثلة ذلك، محور إسلام بعض الصحابة -رضي الله عنهم- مثل "إسلام عدي بن حاتم الطائي -رضي الله عنه-، "إسلام سلمان الفارسي" -رضي الله عنه- ، "إسلام عبد الله بن سلام -رضي الله عنه- "إسلام عمرو بن العاص وخالد بن الوليد -رضي الله عنهما- وغيرهم، وتصنف هذه الأحاديث النبوية الشريفة حسب معيار منتهى السند أو المسند إليه الحديث الشريف إلى أحاديث مرفوعة إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.

* ب-أحاديث الصفة، وهي أحاديث نبوية شريفة تتضمن صفة رسول الله ﷺ الخَلْقِيَّة والخُلُقِيَّة. ومن أمثلة ذلك، "حديث أم معبد الخزاعية في صفة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- و"حديث هند بن أبي هالة -رضي الله عنه-" في صفة رسول الله ﷺ وغير ذلك، فمثل هذه الأحاديث تعدّ أحاديث موقوفة على الصحابة - رضوان الله عليهم- وكما يضاف إلى هذا "حديث أبي بكر الصديق"-رضي الله عنه- في الصدقات، و"حديث علي بن أبي طالب"-رضي الله عنه- في الصدقات، إلا أن هذه الأحاديث الشريفة عند بعض المحدثين هي أحاديث موقوفة مرفوعة إلى رسول الله ﷺ لأن أحاديث الصفة قد قيلت في زمن الرسول ﷺ وهذا شرط رفعها إلى رسول ﷺ أما أحاديث الصدقات (الزكاة) فهي تتضمن الأحكام؛ أحكام التشريع، ومن ثم فهي أمر إلهي، وهذا شرطها الأساس في إضافتها إلى الرسول ﷺ كونه المكلف بالتبليغ والإبلاغ عن الله تعالى للناس كافة. ومثل هذه الأحاديث الشريفة تعدّ تأكيداً على استمرار التبليغ عن الرسول ﷺ كما أمرنا. و الامتثال لأمره هو امتثال لأمر الله تعالى.

* إن الناظر في الأحاديث النبوية الشريفة في مدونة "الأحاديث الطوال" من زاوية نظر نحو النص، من منطلق نظرية إنتاج النص يجدها أنها خطابات نبوية شريفة أنتجها المتكلم/الرسول ﷺ أو صحابته -رضوان الله عليهم- أو التابعين -رحمهم الله تعالى- و أما من منطلق نظرية التلقي فمتلقيها كافة الناس سواء في زمن الرسول ﷺ أو بعد وفاته. ويمكن تصنيفها حسب الآلية الخطابية المشغلة فيها إلى خطابات حوارية قد جرت بين الرسول ﷺ بوصفه طرفاً للحوار، وصحابته -رضي الله عنهم- قبل إسلامهم أو بعد إسلامهم على السواء بوصفهم الطرف الآخر من الحوار. ومن أمثلة ذلك، "إسلام زيد بن سعة -رضي الله عنه-" و"إسلام أبي ذر الغفاري -رضي الله عنه-" وغيرهما، أو بعد إسلامهم، مثل "حديث الفضل بن العباس -رضي الله عنهما- في القصاص." و"حديث أبي عمرة الأنصاري في غزوة تبوك -رضي الله عنه-" بالإضافة إلى ﷺ

مع كافة الناس كما سبقت الإشارة إلى ذلك في البحث . وأعدائه مثل، "حديث عامر بن الطفيل وأريد بن قيس". فقد تضمنت هذه الخطابات الحوارية تفاعلا تواصليا (interaction communicationnelle).

* وقد أفضى التفاعل التواصلي من خلال التبادل الكلامي-الحجاجي بين طرفي الحوار إلى حالات من الإجماع، والرضا والتنازع لاسيما مع أعدائه ﷺ ويظهر الإجماع والرضا في تصحيح العقيدة التي أثرت على العبادات والمعاملات والآداب. وهذا دليل على شمولية الدين الإسلامي كونه يجمع بين الدنيا والآخرة.

* أما الشق الآخر، من الخطابات النبوية الشريفة فيتمثل في الخطابات السردية التي تحكي أخبارا ماضوية ومستقبلية في عالم الشهادة، ومن أمثلة ذلك القصص النبوي الشريف، مثل "حديث أيوب النبي ﷺ" ، و "حديث موسى والخضر -عليهما السلام- "، وأخبار بعض الصالحين -رحمهم الله- مثل " حديث ماشطة بنت فرعون"، و"حديث الغار"، "حديث جُرَيْجِ الرَّاهِبِ"، إلخ. ومن الأخبار المستقبلية الفتن، فتن آخر الزمان، مثل: "حديث أمامة الباهلي -رضي الله عنه- في خروج الدجال"، و"حديث أبي سريحة الغفاري -رضي الله عنه- في خروج الدابة". وغير ذلك.

* أما الأخبار المستقبلية في عالم الغيب فمنها، "حديث البراء بن عازب -رضي الله عنه- في عذاب القبر"، و"حديث الصور"، و"حديث عبد الرحمن بن سمرة -رضي الله عنه- في رؤيا رسول الله ﷺ إلى غير ذلك.

* وهذه الأخبار، هي أخبار صادقة لصدق المخبر عنه، فهو الصادق الأمين، والصادق المصدق في الوعد، مصداقا لقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنْ هَلْهَىٰ ﴿١٠١﴾ إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴿١٠٢﴾ ﴾ [النجم 3-4] لذا فالقصص النبوي الشريف قصص حق، ونبا صدق ، لأنه بعيد عن الخرافات والأوهام والأساطير، فالحكمة من هذه الخطابات السردية العبرة والعظة ليرتدع بها الكافر، وذكرى ليتذكر فيها المؤمن ويعتبر.

* وبالنظر في هذه الأحاديث النبوية الشريفة- في الأحاديث الطوال- حسب نوع القناة؛ قناة تمرير الخطاب-أي استعمال اللغة في صورتها المنطوقة والمكتوبة-إلى خطابات شفوية، وهي أكثر دورانا في الأحاديث الشريفة- في الأحاديث الطوال- كونها تجسد التفاعل التواصلي بين المتخاطبين ، ومنها ؛ " خطبة الرسول ﷺ يوم الفتح " و"خطبة الرسول ﷺ في حجة الوداع ". وغير ذلك، أمّا الخطابات المكتوبة فحظها قليل في المدونة، وهي تعد على الأصابع، ومنها الرسائل والكتب والمعاهدات، مثل: "حديث رسل رسول الله ﷺ إلى ملوك الأرض". فقد أرسل ﷺ رسائل مع رسله -رضي الله عنهم- إلى ملوك وأمراء الأرض يدعوهم إلى الدين الإسلامي، وكذلك " كتاب رسول الله ﷺ لعمر بن حزم في الصدقة المبعوث إلى اليمن" لتعليمهم الفرائض والسنن، " وعهد الرسول ﷺ للعلاء بن الحضرمي المبعوث إلى البحرين" ، و " حديث أبي بكر الصديق- رضي الله عنه - في الصدقات لأنس بن مالك -رضي الله عنه- المبعوث إلى البحرين.

* النحو العربي هو نحو المباني في منطلقه يستند إلى منهج التقعيد، لأن غايته التعليمية بحتة (إصلاح الألسن بانتحاء سمت كلام العرب).

* ارتباط وظيفة النحو العربي بتحديد المعنى وتخصيصه أكثر من ارتباطها بضبط المبني وتنظيمه، فكانت غايته الفهم؛ فهم معاني الكلام (كلام الله تعالى، وكلام الرسول ﷺ)

* النحو عند الباحثين الغربيين المحدثين هو جهاز واصف موضوعه الجملة المصطلح عليها : "جملة النظام" بعبارة جون لاينز، و "جمل النحاة" بعبارة منذر عياشي، ومجالها نظام اللغة المجرد (لسانيات اللغة).

* موضوع النحو العربي هو "الجملة-النص" بعبارة جون لاينز، و"جمل المتكلمين" بعبارة منذر عياشي، أو الجملة المنجزة بعبارة التداوليين، ومجالها استعمال اللغة الحي.

* الجملة العربية في النحو العربي تقوم على مبادئ نصية-تداولية، مثل: الربط والسبك والانسجام والقصد والاستحسان(المقبولية)، وسياق الحال، والفائدة.

* النحو العربي يعنى بدراسة اللغة الطبيعية المحددة في نموذج اللغة العربية (لسانيات الكلام).

* النحو من منظور المقاربات النصية والتداولية منطلقه دراسة وظيفة اللغة الطبيعية الأساسية(التواصل)

* نحو النص هو نمط من أنماط التحليل النصي موضعه النص اللغوي(النص الأدبي والنص الغير الأدبي) بوصفه الوحدة اللغوية الكبرى بديلا عن الجملة بوصفها الوحدة اللغوية الصغرى.

* المقاربة النصية التداولية من منظور نحو النص، هي ثمرة الاتجاه التواصلية في لسانيات النص، كما أقره ليف من الباحثين الغربيين من أمثال: (ج.م.آدام، ور. دي بوجراند، وف. دريسلر، و موتش، و فيهفيجر، و فان دايك، و زيتسيسلاف، و فولفجانج، هاينه من..). أما في المنظومة المعرفية العربية الإسلامية فقط نحت منحى تواصليا، وذلك لأنها منذ نشأتها قد وجهت عنايتها باستعمالات اللغة العربية، وذلك من خلال تحديد مدونها المتمثلة في كلام الله تعالى (القرآن الكريم)، وكلام الرسول صلى الله عليه وسلم (الحديث النبوي الشريف)، وكلام العرب شعره ونثره.

* إن مقارنة النصوص الحديثة مقارنة نصية تداولية تفرض علينا مجاوزة حدود النظر إلى النصوص-الخطابات ،على أنها مجرد دلالات ومضامين لغوية، إلى ما هو أوسع من ذلك، أي أنها نشاط لغوي يعبر المتكلم وهو الرسول صلى الله عليه وسلم عن مقاصده وأغراضه، من أجل تغيير الواقع والتأثير فيه ، وتحويله إلى أحسن وأفضل حال.

* يسعى نحو النص إلى دراسة النصوص اللغوية من خلال سياقاتها ومقاماتها المحيطة بها، مما يثمر الفهم الصحيح والسليم والأمثل للنصوص.

* من سمات نحو النص أنه علم جامع لمجالات واهتمامات معرفية مختلفة، لكونه علم متداخل الاختصاصات فيسهم جميعها في مقارنة النصوص اللغوية بتحليل مضامينها والتعرف على استراتيجيات إنتاجها واستراتيجيات تلقيها وتأويلها.

* تمثل نصوص الأسانيد (المساند) الحديثية فعلا كلاميا أكبر هو فعل الرواية ويعني الإخبار، لأن السند عند المحدثين هو إخبار عن المتن، ووظيفته إثبات صحة الحديث النبوي الشريف للعمل به، وهو في اصطلاح التداوليين يمثل نمطا من الأفعال الإنجازية يصطلح عليه بـ نمط الإثباتيات.

هذه بعض النتائج البارزة المتوصل إليها في هذه الدراسة.

قائمة المصادر والمراجع

*القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم:

أولاً: المراجع العربية:

1. اتجاهات لغوية معاصرة: سعيد حسن بحيري ، علامات، ج 38، مج 10، 2000م.
2. الإتقان في علوم القرآن: السيوطي (جلال الدين عبد الرحمان: (911 هـ))، بعناية، خالد العطار، دار الفكر، بيروت - لبنان، 1429 هـ / 2008م.
3. الأحاديث الطوال للحافظ الطبراني (أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مُطَر اللخمي الشامي: 360)، حققه و خرج أحاديثه حمدي عبد المجيد السلفي، المكتب الإسلامي، بيروت- لبنان، بالاشتراك في النشر مع دمشق - سورية، و عمان - الأردن، ط2، 1419 هـ / 1998 م.
4. الإحكام في أصول الأحكام: ابن حزم الظاهري الأندلسي (أبو محمد علي بن سعيد : 456هـ). تح: أحمد شاكر، تقديم: إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت ، ط1، لبنان، 1403هـ/1983م .
5. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، القاهرة، مصر، (د ط)، 1959م.
6. الأدب المفرد، البخاري (أبو عبد الله إسماعيل: 206هـ)، تح: أحمد عبد الرزاق البكري، باب حسن الخلق «إنما بعثت لأتمم صالح الأخلاق»، دار السلام، الإسكندرية، القاهرة، ط2، مصر، 1425هـ-2005م.
7. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي (أثير الدين محمد بن يوسف)، تح: رجب عثمان محمد، مطبعة المدني، القاهرة- مصر، ط1، 1418هـ - 1998م.
8. الأساليب الإنشائية في النحو العربي: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة- (دط)، مصر، 1979م.
9. أسباب نزول القرآن: الواحدي (أبو الحسن علي بن أحمد) ، تح: كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1، 1411 هـ.

10. استراتيجيات الخطاب مقابلة لغوية تداولية: عبد الهادي بن ظافر الشهري، الكتاب الجديد المتحدة، بيروت- لبنان، ط1، 2004م.
11. الإستلزام الحواري في التداول اللساني من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها: العياشي دراوي، منشورات الاختلاف، دار الأمان، الرباط- المغرب، ط1، 1432هـ / 2015م.
12. أسرار البلاغة في علم البيان: الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر)، علق على حواشيه محمد رشيد رضا، اعتنى بهذه الطبعة منى أحمد الشيخ، دار المعرفة بيروت - لبنان - ط1، 1423هـ / 2002م.
13. الأسس الإستمولوجية والتداولية في النظر النحوي عند سيبيويه: إدريس مقبول، عالم الكتب الحديث، إريد-ط1، الأردن، 2006م.
14. الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي (جلال الدين- ت 911هـ) دار الكتب العلمية، بيروت(د.ط)، لبنان(د.ت).
15. أصول اتجاهات المدارس اللسانية الحديثة: محمد علي يونس، عالم الفكر، 2003م.
16. أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية "تأسيس نحو النص"، محمد الشاوش، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، جامعة منوبة، تونس، السلسلة اللسانيات، 2001م.
17. الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو فقه اللغة، البلاغة، تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1982م.
18. الأصول في النحو: ابن السراج (أبو بكر بن محمد بن سهل البغدادي (316هـ))، تح: عبد الحسين القتلي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف- العراق، 1973م.
19. أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، نايف حزما، عالم المعرفة، الكويت، 1979م.

20. الأعمال اللغوية: بحث في فلسفة اللغة: جون سيرل، تر: أميرة غنيم، مراجعة محمد الشيباني منشورات، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة تونس، ط1، 01، 2015م.
21. الأفعال الكلامية عند الأصوليين قراءة تداولية-مسعود صحراوي، ضمن كتاب التداوليات وتحليل الخطاب، التنسيق والتقديم، حافظ إسماعيل علوي، ومنتصر أمين عبد الرحمن، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 1435هـ/ 2014م.
22. الأفق التداولي (نظرية المعنى والسياق في الممارسة التراثية العربية): إدريس مقبول، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط1، 1432 هـ/2011م.
23. -الخطيئة والتكفير من النبوية إلى التشريحية مقدمة نظرية دراسة تطبيقية: عبد الله محمد الغدامي.
24. الإلماع إلى معرفة أصول الرواية و تقييد السماع، القاضي عياض، تح السيد أحمد صقر، الناشر، دار التراث- القاهرة، ط2، مصر، (د، ت).
25. إنتاج النص في نظرية زيغفريت شميت: نزار التجديتي، علامات، 1422هـ/ 2001م.
26. الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة: خالد ميلاد دراسة نحوية دلالية مشترك، نشر جامعة منوبة، كلية الآداب منوبة، والمؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط1، 2001م.
27. أنواع البروق في أنوار الفروق: القرافي (أحمد بن محمد شهاب الدين)، تح، محمد أحمد سراج، وعلي جمعة محمد، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، ط1، 2000م.
28. الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب (أبو عمر عثمان بن عمرو (1646م))، تح: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد- العراق، 1982م.
29. الإيضاح في علل النحو: الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق: 952هـ)، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط3، 1979م، ج1.

30. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير (774 هـ): أحمد محمد شاكر، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط1، (د، ت).
31. بحوث ودراسات في علوم اللسان: عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر، الجزائر، 2007م.
32. البداية والنهاية: ابن كثير (أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي): حققه وخرّج أحاديثه: محمد بيومي، عبد الله المنشاوي، محمد رضوان مهنا، مكتبة الإيمان للنشر، المنصورة، مصر، د.ط، د.ت.
33. بدائع الفوائد: ابن القيم الجوزية (شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر: 751 هـ) الحنبلي، اعتنى به، صابر بن فتحي بن إبراهيم، وفارس بن فتحي بن إبراهيم، دار الهيثم، القاهرة، مصر، ط1، 2007م.
34. البديع في نقد الشعر: أسامة (بن منقذ)، تح، أحمد بدوي، حامد عبد المجيد، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الجمهورية العربية المتحدة (د، ط)، (د، ت).
35. البرهان في علوم القرآن: الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله: 794 هـ)، خرج حديثه وقدم له وعلق عليه، مصطفى عبد القادر عطا، دار الفكر، بيروت، (د. ط)، لبنان، 1425 هـ / 2005 م .
36. بلاغة الخطاب الديني، تنسيق محمد مشبال منشورات، الاختلاف بالاشتراك مع منشورات ضفاف، دار الأمان - المغرب، ط1، 1436 هـ - 2015 م.
37. بلاغة الخطاب وعلم النص: صلاح فضل، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، مصر ومكتبة لبنان ناشرون، بيروت - لبنان، ط1، 1996م.
38. البلاغة النبوية: محمد رجب البيومي، الدار المصرية، اللبنانية، ط1، 2008م.

39. البلاغة والأسلوبية: محمد عبد المطلب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1984.
40. بناء الجملة العربية: محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، مصر، 2003م.
41. بنية العقل العربي دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية: محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، ط8، 2007م.
42. بنية النص السردي من منظور النقد الأدبي، حميد لحميداني، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط3، المغرب، 2000م.
43. البيان والتبيين: الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان. (دت).
44. تاريخ آداب العرب، الرافعي، مصطفى صادق (1937 م)، مراجعة، درويش الجويدي، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، (د، ط)، 2002م.
45. تحرير التعبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، ابن أبي الأصبع المصري، تح:حنفي محمد شرف، لجنة إحياء التراث الإسلامي، (د، ت).
46. تحليل الخطاب الروائي (الزمن - السرد - التبيين): سعيد يقطين، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط4، 2005م.
47. تحليل الخطاب الشعري (إستراتيجية التناص): محمد مفتاح، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - المغرب، ط2، 1986م.
48. تحليل الخطاب: ج. ب. براون، ج. يول، تر: محمد لطفي الزليطي ومنير التركي، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1418هـ/1997م.

49. التحليل اللغوي للنص مدخل الى المفاهيم الاساسية والمناهج: كلاوس برينكر، تر وتح: سعيد حسن بحيري، مؤسس المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، مصر، 2010م.
50. التداولية اليوم علم جديد في التواصل: آن ربول، وجاك موشلار، تر، سيف الدين دغفوس، محمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، بيروت- ليبيا، 2003م.
51. التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة «الأفعال الكلامية» في التراث اللساني العربي، صحراوي مسعود، دار الطبعة بيروت- لبنان، ط1، 2005م .
52. التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة (الأفعال الكلامية) في التراث اللساني العربي: مسعود صحراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2005م.
53. تدريب الراوي في شرح تقريب النووي: الإمام الحافظ السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: 911 هـ)، بعناية مازن محمد السرساوي، دار ابن الجوزي للنشر و التوزيع، ط1، المملكة العربية السعودية، 1413 هـ.
54. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق- سوريا، ط1، 1418هـ/ 1977م، ج1
55. التراكيب النحوية من الوجة البلاغية عند عبد القاهر، عبد الفتاح لاشين، دار المريخ للنشر، الرياض- المملكة السعودية، (د ت)، (د ط).
56. التركيبات الوظيفية: قضايا ومقاربات، أحمد المتوكل، الناشر، دار الأمان، الرباط- المغرب، ط1، 1426 هـ/ 2005 م.
57. التصوير الفني في الحديث النبوي: محمد الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت، ط 1 لبنان، 1409 هـ - 1988 م.

58. تفسير التحرير والتنوير: بن علي عاشور (محمد الطاهر)، الناشر، دار سحنون، للتوزيع والنشر، تونس، (د، ت)، (د، ط)
59. تفسير الشعراوي: الشعراوي، تحرير أحمد فتحى، مطابع أخبار اليوم، القاهرة، مصر، 1997.
60. تفسير المنار: محمد رشيد رضا، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط4، بيروت، لبنان، 2011م
61. التفكير اللساني في الحضارة العربية، عبد السلام المسدي، دار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1981م.
62. التفكير اللغوي عند عبد القاهر الجرجاني: نور الدين محمد ديناى، منشورات مجموعة البحث في علوم اللسان العربي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسك، الدار البيضاء، المغرب، 2008.
63. التكملة: الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد)، تح: كاظم مرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط2، 1999م.
64. تناسق الدرر في تناسب السور، السيوطي (جلال الدين عبد الرحمان: 911 هـ)، تح، عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط، 1، 1406 هـ / 1986م.
65. التواصل اللاشعوري: أوجين رادوسيب، تر: سعيد حسن بحيري، الفكر العربي المعاصر، بيروت- لبنان، 2000م.
66. توزيعية هاريس والتحليل النسقي للخطاب، أحمد يوسف، عالم الفكر، ع 1، مج 33، 2004.
67. تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، (د، ط)، (د ت) .

68. تيسير مصطلح الحديث، محمود الطحان، مكتبة المعارف، للنشر و التوزيع، الرياض، (د، ط)، المملكة العربية السعودية، 1431 هـ - 2010 م.
69. الجامع الأخلاق الراوي و آداب السامع، الإمام الخطيب البغدادي (أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (463 هـ)، تح، محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط، 3، سوريا، 1416 هـ / 1996م.
70. الجامع الكبير (سنن الترميذي)، الترميذي (أبو عيسى محمد بن عيسى: 279هـ)، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، ط1، لبنان، 1996م.
71. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، صحيح البخاري، البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة (ت 256هـ): تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ.
72. الجمل في النحو: الفراهيدي (الخليل بن أحمد)، تح: قباوة فخر الدين صالح ، ط5، 1995م.
73. الجملة العربية دراسة لغوية نحوية: محمد إبراهيم عبادة، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، (د، ط)، (د، ت).
74. الجملة العربية نشأة وتطورا وإعرابا، فتحي عبد الفتاح الدجني، مكتبة الفلاح، الكويت، ط2، 1408 هـ / 1987م.
75. الجملة الوصفية في النحو العربي: شعبان صلاح، دار غريب، القاهرة، مصر، 2004م.
76. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الصبان الشافعي (محمد بن علي : 1206 هـ)، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1417 هـ - 1997م، ج1.
77. الحوار وخصائص التفاعل التواصلية دراسة تطبيقية في اللسانيات التداولية، محمد نظيف، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2010م.

78. الحوار ومنهجية التفكير النقدي: حسان الباهي، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء-المغرب- 2004م.
79. الخصائص: ابن جني (أبو الفتح عثمان)، تح، محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، بيروت، لبنان، ط2، 1371هـ/1952م.
80. الخطاب، سارة ميلز، يوسف بغول، منشورات مخبر الترجمة في الأدب واللسانيات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، (د ط)، 2004م.
81. الخطابة في صدر الإسلام، درويش محمد الطاهر، دار المعارف المصرية - مصر، ط2، 1968 م.
82. الخلاصة في معرفة علوم الحديث، الطيبي (الحسين بن محمد بن عبد الله) الدمشقي، تح: ابو عاصم الشوامي الاثري، ط1، 1430هـ، 2009م.
83. دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي: أحمد المتوكل، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1406هـ، 1986م
84. دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة: سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1999م.
85. درجة الصفر للكتابة، رولان بارط، تر: محمد نديم خشفة، ط1، مركز الإنماء الحضاري، حلب، سوريا، 2002.
86. الدلالة والتفعيد النحوي، دراسة في فكر سيبيويه، محمود سالم صالح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2006م.
87. دلائل الإعجاز في علم المعاني: الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر)، صحح أصل الطبعة الأولى محمد عبده، محمد محمود التركيبي الشنقيطي، حقق هذه الطبعة وعلق عليها سعيد كريم الفقي، دار اليقين للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر ، ط1، 1422هـ، 2001م، مقدمة الكتاب.

88. دلائل النبوة، للحافظ الكبير أبي نعيم الأصبهاني أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد (430هـ)، تح: محمد رواس قلعه جي عبد البر عباس، دار النفائس، بيروت (د ط)، لبنان (د ت) .
89. دلائل النبوة، للحافظ بن نعيم الأصبهاني (433 هـ)،
90. دور نحو الجملة في تفسير النص منهج وتطبيق، ليلي يوسف، ضمن كتاب المتمر (3) للعربية والدراسات النحوية ، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، مصر، فبراير، 1426هـ/2005م.
91. دينامية النص (تنظير وإنجاز): محمد مفتاح، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-المغرب، ط3، 2006م.
92. الرسالة: الإمام الشافعي (أبو عبد الله محمد بن إدريس)، تح أحمد محمد شاكر، مكتبة دار التراث، العراق، ط، 2، 1399 هـ / 1979 م.
93. الروض الداني (المعجم الصغير): الطبراني أبو القاسم سليمان: 360هـ، تح: محمد شكور محمود الحاج أمير، المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، ط1، لبنان، 1405/1985م.
94. الروض الداني إلى المعجم الصغير: أبو القاسم سليمان بن أيوب الطبراني: (360هـ)، تح، محمد شكور محمود الحاج أمير، المكتب الإسلامي، ط1، بيروت-لبنان، 1405هـ/1985م.
95. سر الفصاحة: ابن سنان الخفاجي، تح: علي محمد فودة، القاهرة- مصر، ط1، 1932م.
96. سلم الوصول لشرح نهاية السؤل، المطيعي (محمد بخيت : 1354هـ) الحنفي، دار الفاروق للاستثمارات، ط1، مصر، 2011م، ضمن كتاب نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول، القاضي البيضاوي (ناصر الدين عبد الله بن عمر :685هـ)، تأليف الاسنوي

- الشافعي (جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن : 772هـ)، تح: عبد القادر محمد علي، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، لبنان، 1420هـ/1999م.
97. سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة: أسعد خلف العوادي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1432هـ -2011م.
98. سير أعلام النبلاء- السيرة النبوية- سيرة الخلفاء الراشدين، الذهبي (محمد بن أحمد بن عثمان قايماز : 748هـ)، تح: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، 1402/1982م.
99. سيرة النبي ﷺ ، ابن هشام (محمد عبد الملك 183هـ)، تح: مجدي فتحي السيد، دار الصحابة، طنطا، ط1، مصر، 1416هـ/1995م
100. السيوطي (911هـ) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الإقتراح في علوم أصول النحو، تح، أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، ط1، 1976م.
101. شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد): ابن مالك الأندلسي (جمال الدين محمد بن عبد الله)، تح: أحمد السيد سيد أحمد علي، المكتبة التوفيقية، القاهرة(د.ط)- مصر(د، ت).
102. شرح الديباج المذهب في مصطلح الحديث: شمس الدين محمد الحنفي التبريزي المعروف بمنلا الحنفي على الديباج المذهب للسيد الشريف الجرجاني الحنفي (علي بن محمد: 816 هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1350 هـ.
103. شرح الكافية الشافية: ابن مالك(أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله: 672هـ)، تح: عبد المنعم هريدي، دار المأمون للنشر، العراق، 1982م.
104. شرح الكافية: رضي الدين الاسترأبادي (محمد بن الحسن)، تم أحمد السيد أحمد المكتبة التوفيقية، (د ط)، (د ت).

105. شرح المفصل: ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي (ت643هـ))، تحقيق وضبط وإخراج أحمد السيد سيد أحمد، راجعه ووضع فهارسه إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر.
106. شرح شافية ابن الحاجب: الرضي (رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي 1093هـ)، تح: محمد نور الحسن، و محمد الزقراف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، لبنان، 1403 هـ / 1983م .،
107. شرح قطر الندى وبل الصدى (ومعه كتاب نهج التقى): ابن هشام الأنصاري، المصري (أبو عبد الله جمال الدين)، بتحقيق وإعراب شواهد قطر الندى، محمد جعفر الشيخ إبراهيم الكرياسي، دار و مكتبة الهلال، بيروت- لبنان، ط1، 2003م.
108. شرح كتاب سيبويه: السيرافي (أبو سعيد (368هـ))، ورقة 115 ب.
109. الشفا بتعريف حقوق سيدنا المصطفى: القاضي عياض (أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض)، مراجعة هيثم الطعيمي و نجيب ماجدي، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المغرب، (د، ط)، 2006 م.
110. شمائل الرسول ﷺ و دلائل نبوته للحافظ ابن كثير الدمشقي (774 هـ)، المكتبة العصرية، بيروت (دط)، لبنان (د ت).
111. الشمائل المحمدية للإمام الحافظ الترمذي (279هـ)، تح: أسامة الرحال، ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د ط)، لبنان (د ت).
112. الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: ابن فارس (أبو الحسين أحمد: 395هـ) حققه وقدم له مصطفى الشويمي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، (د،ط)، 1382هـ 1963م.
113. الضمير بنيته ودوره في الجملة: الشاذلي الهيشري، منشورات كلية الآداب، جامعة منوبة تونس، سلسلة اللسانيات، 2003م.

114. عبقرية محمد ﷺ العقاد عباس محمود، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، 1424هـ/2013م.
115. العبودية: ابن تيمة الحراني (تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم)، تعليق و تخريج الأحاديث، أبو عبد الله محمد بن سعيد بن رسلان، دار الإيمان للطبع و النشر و التوزيع، (د، ط) إسكندرية - مصر، 2003م.
116. العربية الفصحى الحديثة: محمد حسنى عبد العزيز، دار الثقافة العربية، القاهرة، (دط)، مصر، 1994م.
117. العسقلاني أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل الشافعي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، علق عليه العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ط1، 1379هـ.
118. العلاماتية وعلم النص: إعداد وترجمة، منذ عياشي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب، ط1، 2004م.
119. العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، مصر، 2001م.
120. علم التخاطب الإسلامي دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النص: محمد يونس علي، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 2006م.
121. علم الحديث: ابن تيمة (أحمد بن عبد الحلیم جعفر أبو الفضل الهمداني) (728 هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، لبنان، 1405هـ/1985م.
122. علم اللغة الاجتماعي (مدخل): كمال بشر، دار الثقافة العربية، القاهرة، مصر، 1994م.
123. علم اللغة الاجتماعي. هرسون: تر، محمود عياد، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط3، 2002م.

124. علم اللغة النصي والدراسات الأدبية (دراسة الأسلوب، والبلاغة، وعلم اللغة النصي):
برند شيلنر، تر، محمود جاد الرب، دار الفنية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1،
1987م.
125. علم اللغة النظامي، مدخل إلى النظرية اللغوية عند هاليداي: محمود أحمد نحلة، كلية
الآداب، جامعة الإسكندرية، (ملتقى الفكر)، (د ط)، مصر، 1998.
126. علم اللغة مقدمة للقارئ العربي: محمود السعران، دار النهضة العربية للطباعة
والنشر، بيروت- لبنان، (د، ت).
127. علم النص أسسه المعرفية وتجلياته النقدية: جميل عبد المجيد، عالم الفكر، 2003م.
128. علم النص مدخل متداخل الاختصاصات: تون أ، فان دايك، تر، سعيد حسن بحيري،
دار القاهرة- مصر، ط2، 2005م.
129. علم لغة النص (المفاهيم والاتجاهات): سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر
والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 1414 هـ/ 2004 م.
130. علم لغة النص (نحو آفاق جديدة) : سعيد حسن بحيري، زهراء الشرق، القاهرة ،
مصر ، ط1، 2007م.
131. علوم الحديث و مصطلحه، صبحي صالح، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان،
(دت).
132. علوم الحديث: ابن الصلاح الشهرزوري (أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن: ه)،
تح: نور الدين عتر، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط6، 1427 هـ، 2006م.
133. عودة إلى خطاب الحكاية، جيرار جينيت، تر، محمد معتصم، المركز الثقافي
العربي- الدار البيضاء- ط، 01، المغرب، 2000م.
134. عيار الشعر: ابن طباطبا العلوي (محمد بن أحمد)، تح: عباس الساتر، مراجعة،
نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط، 2، 1426 هـ/ 2005 م.

135. الفروق في اللغة: العسكري (أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران)، تح: لجنة إحياء التراث العربي ، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط4، لبنان، 1400هـ/1980م.
136. الفصل والوصل في القرآن الكريم: شكري محمود عبد الله، دار ابن حزم، بيروت-لبنان، ط1، 1430هـ، 2009م.
137. فعل القول من الذاتية في اللغة : ك. أركيوني ، تر، محمد أركيوني، تر، محمد نظيف، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء- المغرب، 2007م.
138. فعل القول من الذاتية في اللغة: ك. أوريكيوني، تر: محمد نظيف، إفريقيا الشرق، المغرب، 2007م.
139. الفن القصصي في القرآن الكريم، محمد أحمد خلف الله ، سينا للنشر-بيروت-لبنان، ط،04، 1999م.
140. الفوائد المشوق في علوم القرآن: ابن القيم الجوزية (شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر: 751هـ)، الحنبلي، عنى بتصحيحه، السيد محمد بدر الدين النعساني، دار الكتب العلمية،بيروت، ط، 1، لبنان، 1327هـ.
141. في أصول الحوار وتجديد علم الكلام: طه عبد الرحمان، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب، ط 2، 2000م.
142. في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية آفاق جديدة: سعد عبد العزيز مصلوح، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط6، 1427 هـ، 2006م.
143. في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية آفاق جديدة: سعد عبد العزيز مصلوح، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط6، 1427 هـ، 2006م.
144. في العلاقة بين المبدع والنص والمتلقي: فؤاد المرعي، عالم الفكر، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب - الكويت، 1994م.

145. في اللسانيات العربية المعاصرة دراسات ومتقفات، سعد عبد العزيز مصلوح، عالم الكتب، القاهرة، (دط)، مصر 2004م.
146. في اللسانيات ونحو النص، خليل إبراهيم، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، ط1، 1427 هـ/2007م ، الأسلوبية ونظرية النص، خليلي إبراهيم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت- لبنان، ط1، 1997م.
147. في النحو العربي نقد وتوجيه: مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1968م.
148. في بلاغة الخطاب الإقناعي. مدخل نظري وتطبيقي لدراسة الخطابة العربية الخطابة في القرن الأول نموذجاً - محمد العمري، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط2، المغرب، 2002م.
149. في بناء النص ودلالاته (محاوّر الإحالة الكلامية)، مريم فرنسيس، دراسات لغوية (2)، منشورات وزارة الثقافة-دمشق- الجمهورية العربية السورية، 1998م.
150. في فلسفة اللغة: محمود فهمي حجازي، دار النهضة العربية، بيروت(د. ط)، لبنان(د.ت).
151. قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية الخطاب من الجملة إلى النص: أحمد المتوكل، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، (د ط)، 2001م.
152. كتاب التعريفات، الجرجاني (السيد الشريف علي بن محمد بن علي السيد الزين أبي الحسين الحسنى، 816هـ)، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ط1، 1985م.
153. كتاب الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي، الأندلسي (أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، تم شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، 1982م.

154. كتاب حديث أبي القاسم الحلبي (إسماعيل بن القاسم بن إسماعيل أبو القاسم: 370هـ) الخياط المؤدب، الناشر، مخطوط نشر في برنامج جوامع الكلم، موقع الشبكة الإسلامية، ط1، 2004م.
155. كتاب معاني الحروف: الإمام أبي حسن علي بن عيسى الرماني، تر: عبد الفتاح اسماعيل شلبي، دار الشروق جدة، (د ط)، المملكة العربية السعودية، (د ت).
156. كتاب معاني الحروف: الرماني (أبو الحسن علي بن عيسى) (384هـ)، حققه وخرج شواهد، وعلق عليه، وقدم له، وترجم للرماني وأرخ لعصره عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة- جدة، المملكة العربية السعودية، ط3، 1404هـ/ 1984م.
157. الكتابة الثانية وفاتحة المتعة، منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1998م.
158. كتب الإمتاع والمؤانسة وهو مجموع في مسامرات في فنون شتى أبو حيان التوحيدي (علي بن محمد العباس)، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شحاتة عامر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1، 1428هـ / 2007.
159. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم الإسلامية: التهانوي (محمد بن علي بن محمد صابر الفاروقي الحنفي: 1158)، دار صادر، بيروت- لبنان، (د، ت).
160. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري (محمود بن عمر)، ضبط وتوثيق، أبو عبيد الله الداني منير أرزهوي، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، 1429 هـ / 2008م.
161. كشاف مصطلحات الفنون: التهانوي (محمد علي الفاروقي)، تح، لطفي عبد البديع، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة، مصر، (د ط)، 1963م.

162. كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الاحاديث على ألسنة الناس، العلجوني (اسماعيل بن محمد :1162هـ) الجراحي، مكتبة القدسي، القاهرة، (دط)، مصر، 1351هـ.
163. الكفاية في علم الرواية، الإمام الحافظ المحدث الخطيب البغدادي (أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت:463 هـ)، تح: حسن شلبي، مؤسسة الرسالة ناشرون،بيروت، ط1، لبنان، 2013م.
164. لباب النقول في أسباب النزول: السيوطي (أبو الفضل، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، دار إحياء العلوم، بيروت لبنان، ط6، 1988م.
165. لذة النص، رولان بارط، تر: فؤاد صفا، الحسين سبحان، دار توبقال، للنشر، الدار البيضاء - المغرب، ط2، 2001م.
166. لسان العرب: ابن منظور الإفريقي المصري (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: 711هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط1، 1428هـ / 2008م.
167. اللسان والميزان أو التكوثر العقلي: طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1998م.
168. لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب، حمو الحاج ذهبية، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، المدينة الجديدة، تيزي وزو، الجزائر، ط2، 2012م.
169. اللسانيات المجال، والوظيفة، والمنهج: سمير شريف استيتية، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، 2005م.
170. اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، أحمد المتوكل، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط2، 2010م.

171. اللسانيات الوظيفية: عبد القاهر المهيري، ضمن كتاب أهم المدارس اللسانية، محمد الشاوش، محمد الشايب، عبد الحميد كمون، محمد صلاح الدين الشريف، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، ط2، 1990م.
172. اللسانيات والدلالة (الكلمة): منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري، حلب، سورية، ط1، 1996م.
173. اللسانيات والرواية: روجر فاوولر، تر، لحسن أحمامة، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط01، المغرب، 1418هـ-1997م.
174. اللسانيات واللغة العربية: عبد القادر الفاسي الفهري، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، ط1، (د.ت).
175. اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، (د ط)، 1421هـ، 2001م.
176. اللغة مقدمة في دراسة الكلام: إدوارد سايبير، ترجمه عن النص الانجليزي وقدمه، المنصف عاشور، الدار العربية للكتاب، تونس، 1997م.
177. اللغة والإبداع الأدبي: محمد العبد، الناشر، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة- مصر، ط 2، 1428هـ/2007م.
178. اللغة والتفسير والتواصل: مصطفى ناصف، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1415هـ - 1995م.
179. اللغة والمنطق بحث في المفارقات: حسان الباهي، النشر المشترك، دار الأمان- الرباط، المركز الثقافي العربي- الدار البيضاء- المغرب، ط1، 2000م.
180. لمع الأدلة (ضمن رسالتين): ابن الأنباري (كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد: 577هـ)، تح: سعيد الأفغاني، 1957م.

181. مبادئ التداولية: جيوفري ليتش، تر، عبد القادر فني، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2013م.
182. مبادئ في اللسانيات العامة: أندري مارتيني، تر: سعيد زبير، دار الآفاق، الدار البيضاء، ط1، المغرب، (د ت).
183. مبادئ في اللسانيات: خولة طالب الإبراهيمي، دار القصة، الجزائر، 2000م.
184. المبحث النحوي عند الأصوليين مصطفى جمال الدين، المكتبة الوطنية بغداد، العراق (د،ط)، 1980م ، 1485هـ.
185. المُثل المقرب: ابن عصفور الاشبيلي(أبو الحسن علي بن مؤمن)، تح: سعد محمد المايطي، دار الآفاق العربية، القاهرة، مصر، ط1، 1427هـ، 2006م.
186. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: القاضي الزّامهرموزي (الحسين بن عبد الرحمان بن خلاد: 360هـ)، تح، محمد عجاج الخطيب، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت - لبنان، 1431 هـ - 1771 م.
187. مدخل إلى اللسانيات التداولية، دلاش الجيلالي، تر: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
188. مدخل إلى اللسانيات: رونالد إيليوار، تر، بدر الدين قاسم، مطبعة اللغة العربية، عبد الجليل مرتاض، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2004م.
189. المدخل إلى دراسة النحو العربي، علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، مصر، 2007م.
190. مدخل إلى علم اللغة النصي: فولفجانج هانس من، ديتر فيهفيجر، تر: فالح بن شبيب العجمي، الناشر العلمي والمطابع ، جامعة الملك سعود، الرياض، ط1، المملكة العربية السعودية، 1419 هـ/1999م .

191. مدخل إلى علم النص (مشكلات بناء النصوص): زتيسلاف واورزنيك، تر: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، ط1، 1424هـ/2003م.
192. مدخل إلى علم لغة النص: إلهام أبو غزالة، علي خليل حمد، مطبعة دار الكاتب، القاهرة، ط1، مصر، 1413هـ / 1993م.
193. مراعاة المخاطب في النحو العربي: بان الخفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 لبنان ، 2008م.
194. المستصفي في العلوم: الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد: 505هـ)، مطبعة بولاق، مصر، (د ت).
195. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل، تح: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت (د ط)، لبنان، 1969م .
196. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت 261هـ)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (دت)، لبنان.
1. مسند: أبو داود الطيالسي، الطيالسي أبو داود سليمان بن داود بن الجارود البصري (ت 204هـ)، تح: محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، ط1، 1419 هـ - 1999 م.
197. مشكلات فلسفية ٨ مشكلة البنية: زكريا إبراهيم، مكتبة مصر، مصر، (د، ط)، (د، ت).
198. مشكلة البنية مشكلات فلسفية معاصرة، أو أضواء على البنيوية: زكريا إبراهيم، دار مصر للطباعة، مصر، 1990م
199. المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب: دومينيك مونقانو، تر: محمد يحياتن، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، الجزائر، ط1، 2005م .

200. معاني القرآن الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (ت 207هـ) ، تح: أحمد يوسف النجاتي/ محمد علي النجار/ عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر ، ط1، (دت).
201. معاني النحو والبلاغة في كتب الجرجاني، أحمد الجوة، أعمال ندوة 1998م، جامعة صفاقس، تونس .
202. المعجم الأوسط، تح: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد وأبو الفضل عبد المحسن بن إبراهيم الحسين، دار الحرمين، القاهرة، ط1، مصر، 1415هـ/1995م.
203. معجم السيمائيات: فيصل الأحمر، منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، لبنان، 1431هـ / 2010م.
204. المعجم الكبير: الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، 260هـ/360هـ، حققه وخرج أحاديثه حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر مكتبة ابن تيمية، القاهرة-مصر، ط1، 1415هـ/1994م.
205. معجم المصطلحات الحديثية: السيد عبد الماجد الغوري، دار ابن كثير - دمشق - بيروت للطباعة و النشر والتوزيع، ط 1، سورية - لبنان، 1428 هـ - 2007 م.
206. معجم علوم الحديث النبوي: عبد الرحمن بن إبراهيم الخميسي، دار ابن حزم، بيروت (د ط)، لبنان (د ت).
207. مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ابن هشام الأنصاري المصري: (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد)، تح: محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، (د ط)، (د ت).
208. مفتاح العلوم: السكاكي (أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي)، حقق وقدم له وفهرسه: عبد الحميد هندأوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، لبنان، 2011م.

209. مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة: ابن القيم الجوزية (أبو عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب 751هـ)، تح: عبد الرحمن بن حسن بن قائر، دار علم الفوائد، مكة، (د ط)، المملكة العربية السعودية، 2000م.
210. المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني (أبو القاسم الحسين بن محمد: 502 هـ)، حققه وضبطه، وراجعته: محمد خليل عيتاني، دار المعرفة- بيروت، ط4، لبنان 1426 هـ - 2005 م.
211. المفردات في غريب القرآن، كتاب الرءاء، الراغب الأصفهاني (أبو القاسم الحسين بن محمد: 502هـ)، ضبطه، محمد خليل عيتاني، دار المعرفة، بيروت، ط4، لبنان، 1426هـ/2005م .
212. المفصل في صنعة الإعراب: الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر)، قدم له وبويه: علي بوملحم، دار مكتبة الهلال، بيروت، (د ط)، لبنان، 2003م.
213. مقالات في اللغة والأدب: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، مصر، 1427هـ/2006م.
214. المقتصد في شرح الإيضاح: الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر)، تح: كاظم بحر مرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، 1982م.
215. المقتضب: المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد)، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، (د ط)، مصر، 1388هـ، 1994م.
216. مقدمة ابن خلدون لكتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر: ابن خلدون (ابن عبد الرحمان)، دار الهيثم، القاهرة- مصر، ط1، 1426هـ 2006م.
217. الملفوظية: جان سير فوني ، تر: قاسم المقداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق- سوريا، 1419 هـ /1998م.

218. من أسرار اللغة العربية: إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط6، 1978م.
219. من نحو الجملة إلى نحو النص: سعد عبد العزيز مصلوح، بحث ضمن الكتاب التذكري لعبد السلام هارون، إعداد، بديعة طه نجم وعبد بدوي، جامعة الكويت، 1990م.
220. مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، (د ط)، 1407هـ، 1986م.
221. مناهج المُحدِّثين في نقد الروايات التاريخية للقرون الهجرية الثلاثة الأولى، إبراهيم أمين الجاف الشهرزوري البغدادي، دار القلم، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014م.
222. مناهج المستشرقين التأويلية للحديث النبوي الشريف، وليد أحمد عويضة، الجامعة الإسلامية كلية أول الدين، قطاع غزة، فلسطين، ط1، 2011م .
223. المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، الأصول والامتداد: أحمد المتوكل، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط1، 1427هـ، 2006م
224. منهج السياق في فهم النص: عبد الرحمان بودرع، كتاب الأمة، الدوحة لوزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية- قطر، ط1، 1427هـ / 2006م.
225. منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ط2، سورية، 1349 هـ - 1979 م.
226. الموافقات في أصول الشريعة: الشاطبي (أبو إسحاق إبراهيم بن موسى)، اعتنى بهذه الطبعة الجديدة وخرج آياتها وضبط أحاديثها الشيخ إبراهيم رمضان مقابلة عن الطبعة التي شرحها الشيخ عبد الله الدراز، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط6، 1425هـ، 2004م.
227. الموسوعة اللغوية: ن، ي كولنج، تر، محي الدين حميدي وآخرين، جامعة الملك سعود، الرياض - المملكة السعودية العربية، 1421هـ.

228. نتائج الفكر في النحو: السهيلي(أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله:581هـ، حققه وعلق عليه الشيخ عادل أحمد عبد الموجود و الشيخ علي محمود معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1،-لبنان، 1422هـ-1992م.
229. نحو أجرومية النص الشعري دراسة في قصيدة جاهلية: سعد مصلوح، فصول، 1981م.
230. النحو العربي من المصطلح إلى المفاهيم تقريب توليدي وأسلوبى وتداولي، محمد سويرتي، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2007م.
231. نحو المعاني: أحمد الستار الجوارى، مطبعة المجمع العلمي العراقي، العراق، 1987م.
232. نحو النص نقد النظرية ... وبناء أخرى: عمر أبو حزمة، عالم الكتب الحديث، إريد-الأردن، ط1، 1425هـ/ 2004م.
233. النحو الوافي: عباس حسن، طبعة دار المعارف، مصر، (د، ط)، (د، ت).
234. النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي، الدلالي: محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط2، 2006م.
235. النحو والنظم عند عبد القاهر الجرجاني: محمد عمر الصماري، أعمال ندوة عبد القاهر الجرجاني، منشورات كلية آداب والعلوم الإنسانية، جامعة صفاقس، تونس، 1998م.
236. النحو وكتب التفسير: إبراهيم عبد الله رفيدة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة- الجماهيرية العربية الليبية، ط3، 1990م.
237. نسيج النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصا: الأزهر الزناد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1993م.

238. النص والخطاب والإجراء: روبيرت دي بوجراند، تر: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة- مصر، ط2، 1428هـ، 2007م.
239. النص والسياق (استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي): فان دايك، تر، عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء- المغرب، 2000م.
240. النص، الخطاب والإجراء: روبرت دي بوجراند، مدخل إلى علم لغة النص: إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد، مطبعة دار الكتب، مركز نابلس للكمبيوتر، ط1، 1413هـ- 1993م.
241. النص، السلطة، الحقيقة: نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي الغربي، الدار البيضاء- المغرب، 1995م.
242. النص، بنياته ووظائفه، مدخل أولي إلى علم النص، فان ديك، ضمن كتاب : نظرية الأدب في القرن العشرين، إلرود إيش وفان ديك وآخرون، تر: محمد العمري، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، (د ط)، 1996م
243. النظرية الأدبية المعاصرة: رمان سلون، تر: سعيد الغانمي، دار الفارس للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، عمان، 1996م.
244. نظرية المعنى في فلسفة بول غرابيس: صلاح إسماعيل، الناشر الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 2005م.
245. نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: نهاد الموسى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، لبنان، 1987.
246. نظرية تشومسكي اللغوية: جون لاينز، ترجمة وتعليق حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1، 1985م.
247. نظرية لسانيات التواصل، لزيغريت شميث، نزار التجديتي، 1421هـ/ 2000م.

248. همع الهوامع في جمع الجوامع: السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)،
تح، أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د ط)، 1998م.
249. الوظيفية بين الكلية والنمطية، أحمد المتوكل، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط،
المغرب، ط1، 1424هـ، 2004م.
- ثانيا: المجلات:**
250. الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة: يحي أحمد، مجلة عالم الفكر، مج 30، ع3،
1999م.
251. إشكال المعنى من الاستعارة إلى الاستلزام الحواري: محمد السيدي، مجلة فكر ونقد،
الرباط -المغرب، السنة الثالثة، ع 25، 2000م.
252. تداوليات التخاطب عند ميخائيل باختين: محمد الحيرش، مجلة كلية الآداب والعلوم
الإنسانية-تطوان - جامعة عبد الملك السعودي المملكة المغربية-ع09- 1999م.
253. الجملة في كتاب سيوييه: عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة المبرز، الجزائر، العدد2،
1993م.
254. جون سيرل، تشومسكي والثروة اللغوية، مجلة الفكر العربي، ع 8-9، 1979م.
255. الحجاج والاستدلال الحجاجي «عناصر، استقصاء نظري»: حبيب أعراب، مجلة
عالم الفكر تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت، ع، 01،
مج،30، يونيو-سبتمبر، 2001م.
256. حوار مع باتريك شارودو أجراه لويز ألونسو وأسيريدي ألموس: تر، محمد يحياتن،
مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ع1، 1999م.
257. السياق (المقام) والموقف الكلامي بين اللغويين العرب والأجانب: هادي نهر، مجلة
المستنصرية، ع24- 25، 1994م.
258. قراءة في معنى المعنى عند عبد القاهر الجرجاني: عز الدين إسماعيل، مجلة
فصول، مج 7، ع، 03/ 04، (د.ط)، القاهرة - مصر، 1987م.

259. مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه: زكي حسام الدين ناصح، مجلة المورد ، 2002م.
260. مسألة النص: ميخائيل باختين، تر: محمد على مقلد، مجلة الفكر العربي المعاصر، بيروت، ع 36، لبنان، 1985 م.
261. من نحو النص إلى تحليل الخطاب، فان دايك، تر: أحمد صديق الوافي، مجلة فصول، ع77، 2010م.
262. منهج التحليل النصي للقصيدة تنظير وتطبيق: محمد حماسة عبد اللطيف، مجلة فصول، مج15، ع2، 1996م.
263. النحو العربي ومنطلق أرسطو: عبد الرحمان الحاج صالح، مجلة اللسانيات، كلية الآداب، الجزائر، ع1، 1974م.
264. نحو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني: أحمد المتوكل، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، أكادال الرباط، المغرب، 1976م، 1977م، العدد الأول.
265. النحو والشعر: قراءة في دلائل الإعجاز، مصطفى ناصف، مجلة فصول، مج1، ع3، أبريل 1981م.
266. النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التحويلية والتوليدية: محاولة لسبرها وتطبيقها على النحو العربي(1): مازن الوعر، اللسانيات، مجلة علم اللسان البشري، جامعة الجزائر، ع6، 1982م.
267. نظرية النص: رولان بارط، تر: محمد خير البقاعي، مجلة العرب و الفكر العالمي، 1980م.
268. نظرية تحليل النص من خلال الأصول اللسانية: عبد الرحمان بوذراع، مجلة الموقف الأدبي، الرباط- المغرب، ع 5 / 6، 1408هـ / 1988م.

269. نظرية لسانيات التواصل لزيغ فريت شميث: تر: نزار التجديتي، مجلة علامات ، ج37، مج 10، 1421 هـ / 2000 م.

270. النقد النصي، جزيل فالانسي، تر: رضوان ظاظا، مجلة عالم المعرفة، الكويت، ع44، 1977.

ثالثا: الأطروحات:

271. التضمين الدلالي والتداولي في اللغة العربية وآليات الاستدلال: إدريس سرحان، أطروحة الدكتوراه المرقونة بطرق التضمين الدلالي والتداولي في اللغة العربي وآليات الإستدلال (مخطوط) كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيد محمد بن عبد الله - ظهر المهراز - فاس - المغرب، 1420 هـ - 1421 هـ 1999م - 2000م.

رابعا: المواقع الإلكترونية:

272. مولد البلاغة ونشأتها في الموسوعة الإسلامية: منذر عياشي، موقع
Http:www.balagh/mosoa/ v w.x.rvj.htm

المراجع الأجنبية:

273. Aspects of the Theory of Syntax: N. Chomsky, Cambridge MIT. Press, 1965.

274. Cohesion in English: Halliday, M.a.k., And Ruqaiya Hasan, Longman, group limited, London, First published 1976.

275. Cours de linguistique générale: F. De Saussure. -paris france,1916.

276. Dictionary of applied lingwstics: Jack Richards, John Platt and Heidi weper, longman, London, 1987.

277. Dictionnaire de linguistique et des sciences du langages : (La Rouse) J. Du Bois et les autres, la tipografica varese S. P. A. « Ilalie dépotlégal, 1999 .

278. Dictionnaire de linguistique: jean Dubois et autres, ed Larousse, paris, 1973.
279. Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage Oswald Ducrot, Tzvetan Todorov, édition Seuil, Paris, 1972.
280. Dire et ne pas dire, Oswald Ducrot, collection savoir: principes de sémantique linguistique sciences Hermann éditeurs DES SCIENCES ET ARTS, Paris 2003.
281. Discourse Analysis : Harris, Z.S, Language, vol 28 , N°1 , 1952.
282. Doing pragmatics : Peter Grundy, Edward Arnold ,London, 1995.
283. Élément de sémantique: JOHN Lyons, Larousse université, Paris, 1978.
284. Éléments de linguistique textuelle: J. M. ADAM, Bruxelles-Liège, Mardaga, 1990.
285. Encyclopedia dictionary of applied linguistics: Johnson Keith , and Helen Blackwell, publishers 1st, published Oxford, U.K, 1988.
286. Encyclopedia of language: David Crystal, Cambridge University Press, Cambridge, New-York, 1987.
287. Introduction to text linguistics : Robert Acaïn de Beaugrand, W. Dressler, Longman ; London and New-York, 1981 .
288. Language: Leonard Bloomfield, London
289. L'argumentation dans la langue: Jean-Claude ANSCOMBRE et Oswald Ducrot, Langages, V°10, N°42, 1976.
290. Le dire et le dit: Oswald Ducrot, Paris, Ed. de Minuit, 1984.

291. Les catégories du récit: T, Todorov, Communication, N°8, 1966,
292. Les textes, types et prototypes: j, M, ADAM, Paris, Nathan, 1992.
293. Les Textes: Types et Prototypes. Récits, discription, argumentation, explication et dialogue. Edit-NATHAN- Serie linguistique, PARIS, 1999.
294. Modern linguistics, Simon J. Potter,
295. Pour lire le récit, J.L. Dumortier, et Fr PLaZanet, Ed, Duclot, 1980.
296. Problems de linguistique générale, Paris Gallimard- T 1- , 1966.
297. Questions and Politeness Esther ngoody, cambridge university press, 1978.
298. Sens et expressio, john searle, traduction française de: proust joelle, Minuit, paris, 1982

الفهارس

فهرس الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
120	يبين قرائن التخصيص وفروعها	01
481-478	أنواع الملفوظات	02
484	نوع الملفوظ	03
484	عدد الأحاديث النبوية الشريفة	04

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
286	القصد	01
344	معيار طرق رواية الحديث النبوي الشريف	02
346	أقسام الحديث من حيث قوته وضعفه	03
347	أقسام الحديث إلى من أسند إليه	04
476	حسب صورة نسخة المخطوط	05
477	حسب صورة النسخة المحققة	06

فهرس الموضوعات

الصفحة	العنوان
أ-ك	مقدمة
الفصل الأول: النحو مفهومه وغايته وموضوعه بين القدماء والمحدثين	
14	توطئة
15	أولاً: النحو مفهومه وغايته عند النحاة القدماء
31	ثانياً: النحو، مفهومه وغايته عند الباحثين المحدثين
44	ثالثاً: النحو عند الباحثين الغربيين المحدثين
44	1- النحو: المفهوم والغاية عند نعوم تشومسكي (Avram Noam Chomsky)
48	2- موضوع النحو: الجملة (sentence):
48	2-1- إرهاصات مصطلح الجملة في الفكر النحوي العربي
52	2-1-1- تبلور المصطلح في الفكر العربي
52	أ- اتجاه الفائدة
54	ب- اتجاه الإسناد
59	2-2- الجملة والباحثون المحدثون العرب
66	2-3- الجملة في الفكر الغربي (اللسانيات الوصفية)
66	أ- فرديناند دو سوسير (1857 - 1913) [Ferdinand De Saussure]
69	ب- إدوارد سابير: (Edward Sapir (1884-1939))
72	ج- الوصفية التوزيعية ومصطلح الجملة
74	د- هاريس (Zellig Sabbetai Harris (1909-1992))

78	هـ- النحو التوليدي التحويلي ومصطلح الجملة
81	و- اللسانيات الوظيفية ومصطلح الجملة
93	ز- تطور مفهوم الجملة:
الفصل الثاني: خصائص نحو الجملة	
113	توطئة
116	أولا : مبدأ الربط (Junction) /التماسك (Cohesion)
117	1-تعريف الربط
118	2-أهمية الربط
118	3-أنواع الروابط
121	4-الربط في كتب النحو
128	ثانيا: سياق الحال أو سياق الموقف (Context of situation)
131	1-السياق المقامي في النحو العربي: مصطلحا ومفهوما
144	ثالثا: الفائدة أو الإفادة
150	1- صور تجليات الإفادة في النحو العربي
150	1-1- مبدأ الإفادة وظاهرة التعيين (التعريف والتكبير)
152	1-2- الأصل في الإخبار المعرفة
152	1-3- عدم جواز الإخبار بالنكرة
156	1-4- التراكيب الإسنادية بين التكبير والتعريف:
158	1-5- الإفادة في ظواهر النفي
160	1-6- مبدأ الإفادة وظاهرة التقديم.
164	رابعا: مراعاة المخاطب

169	1- مراعاة أحوال المخاطب في بناء الأحكام النحوية
169	1-1- صورة حال علم المخاطب / السامع أو جهله في الكلام.
173	1-2- صورة حال معرفة المخاطب/السامع.
173	1-3- صورة حال جهل المخاطب/ السامع.
173	1-4- صورة حال توقع المخاطب/ السامع
174	1-5- صورة حالة إيقاع المعنى في نفس المخاطب/ السامع.
175	1-6- صورة حال توهم المخاطب/السامع
176	2- مراعاة أحوال المخاطب/ السامع في توجيه معاني الكلام.
182	خامسا: مبدأ قصد (Intention) المتكلم في النحو العربي
183	أ- القصد بمفهوم الإرادة
184	ب- القصد بمفهوم الدلالة
186	1- القصد بمفهوم النحاة العرب
189	2- مفهوم القصد عند التداولين العرب والغربيين
193	3- قصدية المتكلم ولسانيات النص (نحو النص)
193	4- تجليات قصد/ قصدية المتكلم في النحو العربي
194	4-1- مقاصد المتكلم في التقديم والتأخير في الإسناد
200	4-2- معاني الكلام والأغراض التواصلية
الفصل الثالث: نحو النص المفاهيم والمبادئ والاتجاهات	
211	توطئة
212	أولا: لمحة عن نحو النص
218	1- نحو النص: المفهوم وإشكالية تعدد المصطلح

222	2- دوافع نشوء نحو النص
227	3- بين النص والخطاب: إشكالية المصطلح في الثقافتين العربية والغربية
228	4- مصطلح النص في الثقافتين العربية والغربية
228	ثانيا: مفهوم النص في الثقافة العربية
228	1- مفهوم النص في المعجم اللغوي
240	2- مفهوم النص في الثقافة الغربية
240	2-1- مفهوم النص (Texte/ text) في المعجم الأجنبي
242	2-2- النص في الموسوعة اللغوية
259	3- العلاقة بين نحو الجملة ونحو النص.
272	4- إلماحات نحو النص في التراث العربي
273	4-1- النحو العربي ونحو النص
280	4-2- البلاغة العربية ونحو النص
295	4-3- النقد الأدبي ونحو النص
300	4-4- علوم القرآن
301	أ- السبك
304	ب- الانسجام
304	ج- المقام
306	5- السياق
310	5-1- علم التفسير
312	أ- علم المناسبة
319	ب- عطف قصة على قصة

319	ج- التكرير
321	د- السياق
322	هـ- المقام
322	و- القصد
324	ز- العناية بالسامع والفائدة
الفصل الرابع: الحديث النبوي الشريف مفهومه وأنواعه	
327	توطئة
327	أولاً: الجهاز المصطلحاتي
327	1- مفهوم مصطلح الحديث
327	1-1- الحديث لغة
329	1-2- علم الحديث في الاصطلاح
337	3- مرادفات مصطلح الحديث
337	3-1- السنة اصطلاحاً
341	4- تعريف الرواة و ألقابهم العلمية
342	5- المصنفات في الحديث
344	6- أقسام الحديث النبوي الشريف
344	6-1- معيار طرق رواية الحديث النبوي الشريف، و هو على النحو الآتي
347	6-3- معيار أقسام الحديث بالنسبة إلى من أسند إليه
349	7- بيان أقسام طرق نقل الحديث و تحمله
352	8- بيان عبارات أداء الحديث النبوي الشريف (صيغ الأداء)
360	ثانياً: التعريف بالكاتب والكتاب

360	1-فضاء المدونة
360	2-ترجمة للطبراني
371	ثالثا: مفهوم الخطاب الديني وأنواعه
375	1- الخطاب النبوي: بلاغته و فصاحته
	2- مفهوم الخطاب الديني وأنواعه
الفصل الخامس: التنوع الخطابي وأنماطه في الأحاديث الطوال	
380	توطئة
382	أولا: أنماط الخطابات النبوية الشريفة
383	1-حوارات الرسول ﷺ مع صحابته ﷺ قبل إسلامهم.
383	أ-محور إسلام أهل الكتاب
387	ب-محور إسلام الكفار والمشركين
394	2-خطابات الرسول ﷺ مع أصحابه-رضوان الله عليهم- بعد إسلامهم
396	أ-خطابات الرسول ﷺ الحوارية مع صحابته ﷺ في عالم الشهادة
408	ب-خطابات الرسول ﷺ السردية مع صحابته ﷺ في عالم الشهادة
424	ج- خطابات الرسول ﷺ مع الصحابة ﷺ في عالم الغيب
427	2- خطابات الرسول ﷺ مع كافة الناس
436	3- خطابات الرسول ﷺ مع أعدائه
438	ثانيا: محور خطابات الصحابة ﷺ
439	1-حديث أم معبد الخزاعية في صفة الرسول ﷺ
441	2-حديث هند بن أبي هالة ﷺ في صفة الرسول ﷺ
444	3-حديث أبي بكر الصديق ﷺ في الصدقات

446	4-حديث علي بن أبي طالب ؓ في الصدقات
الفصل السادس: التحليل النصي لأسانيد الأحاديث النبوية الشريفة	
452	توطئة
452	أولاً: المقاربة اللغوية والاصطلاحية للسند
452	1. السند في اللغة:
453	2. السند في الاصطلاح
454	ثانياً: التحليل النصي لسند جزأي كتاب الأحاديث الطوال
458	1-الخصائص التخاطبية لنص السند
461	أ-النموذج الأول: «أخبرنا»، «قال: حدثنا».
485	ثالثاً: التحليل النصي لأسانيد الأحاديث النبوية الشريفة
485	1- النموذج الأول: قال: "حدثنا" و "عن"
485	1-1-الوحدة النصية الكبرى الأولى:
496	1-2-الوحدة النصية الكبرى الثانية
501	2-النموذج الثاني: "قال: حدثنا" و "قال: سمعت" .. يقول: حدثني "
501	1-2-الوحدة النصية الكبرى الأولى:
506	2-2-الوحدة النصية الكبرى الثانية
516	3-النموذج الثالث: "قال: حدثنا" / "قال: أخبرتني .. أنها سمعت "
516	1-3-الوحدة النصية الكبرى الأولى
521	2-3-الوحدة النصية الكبرى الثانية
525	4-النموذج الرابع: "حدثنا" / "أخبرنا" / "عن"
528	1-4- الوحدة النصية الكبرى الأولى:

536	4-2- الوحدة النصية الكبرى الثانية
542	الخاتمة
549	قائمة المصادر والمراجع
581	فهرس الجداول
582	فهرس الأشكال
583	فهرس الموضوعات
	الملخص

ملخص الرسالة

يرنو البحث إلى التنقيب في مستحدثات الدرس اللغوي الحديث والمعاصر الذي يركز أساسا على المنجز اللغوي من زاوية التواصل والتفاعل الاجتماعي المتضمن في الخطابات النبوية الشريفة، وتحديدًا الأحاديث الطوال للطبراني المتوفى سنة: 360هـ، التي تبين وظيفة التبليغ والتواصل والتفاعل والتعامل والتهديب؛ ذلك أن الرسول - عليه الصلاة والسلام - كان منهجه بناء إنسان قرآني يتصف بأخلاق القرآن ويعمل بما جاء فيه؛ يأتمر بأوامره وينتهي بنواهيها، مصداقا لقوله - صلى الله عليه وسلم -: " إنما بُعثت لأتمم مكارم الأخلاق "

أما إشكالية البحث فكانت معقدة في محور أساس وسؤال جوهري مفاده: ما علاقة نحو النص بالخطاب النبوي الشريف؟ وما محور خطابات النبي - صلى الله عليه وسلم - مع صحابته والناس والكفار؟ وتتبعًا لمفاصل البحث وأجزائه التي تتصل بأحاديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - فإن الضرورة اقتضت منهاجا علميا دقيقا، تجلى في المنهج التداولي والمقاربة النصية اللذان قاما ببسط المعرفة الكونية الربانية المتجلية في أحاديث الرسول - عليه الصلاة والسلام - من أجل الوقوف على تفاصيل الخطاب النبوي وبيان حججه وبراهينه ودلائله.

الكلمات المفتاحية: نحو الجملة، الخطاب، الحديث النبوي، المقاربة النصية.

Abstract

The present research study aims to explore the developments of the modern and contemporary linguistic lesson, which is mainly based on the linguistic achievement from the angle of communication and social interaction embeded in the honorable prophetic speeches, specifically the lengthy hadiths of al-Tabarani, who died in the year: 360 AH. These hadiths show the function of reporting, communication, social interaction, treatment, and discipline. That is because the Messenger - May God's Prayers and Peace Be Upon Him - was his approach to building a Quranic person characterized by the Qur'an's morals and acts according to what it says. He obeys his commands and ends with his prohibitions, true to his saying - May God's Prayers and Peace Be Upon Him -: "I was sent to complete the noble morals." The study at hands sought to answer the following inter-related research questions: What is the relationship between the text and the honorable prophetic speech? What is the focus of the speeches of the Prophet - may God bless him and grant him peace - with his companions, the people, and the disbelievers? As for the research methodology, this study adopts the pragmatic and the textual approaches to 1) simplify the universal divine knowledge manifested in the hadiths of the Messenger - may God bless him and grant him peace and 2) identify and clarify the details of the prophetic speech, His arguments, proofs, and evidence.

Keywords: sentence syntactic, structure, prophetic, hadith discourse, textual approach